

البيريسترويكا والجلاسنوست

من وثائق جورباتشوف

ترجمة: أحمد فؤاد بلبع

المستقبل العربي

البيريسترويكا والجلاسنوست

من وثائق جورباتشوف

البيريسترويكا والجلاسنوست

ترجمة : أحمد فؤاد بلبع

الغلاف والإخراج الداخلي للفنان :

عز الدين نجيب

الطبعة الاولى ١٩٨٨

دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهـــرة

كانت النسخة الانجليزية من كتاب البيريسترويكا تحت يدى فى بداية هذا العام . ونظرا لأهمية الكتاب اتجه تفكيرى إلى ترجمته ــ وإذا كان قد تأخر نشر هذا الكتاب لأسباب لا أريد أن أشغل القارىء بها حتى ظهرت ترجمة أخرى فى الأسواق .. فقد استقر رأيى على أن أقدم إلى القارىء العربى ترجمتى الخاصة ..

ولكى أعطيه فكرة أكثر شمولا عن فكر جورباتشوف وتطوره رأيت أن أضيف إلى البيريسترويكا وثيقتين تاريخيتين وقرارين تاريخيين .

الوثيقة الأولى هى النص الكامل **لخطاب جورباتشوف أمام الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى أبريل / نيسان ١٩٨٥** ، أى بعد تعيينه أمينا عاما للحزب بشهر واحد . ففى هذا الخطاب دشّن جورباتشوف استراتيجية البيريسترويكا ووضع مبادئها الأساسية ، وصاغ أسس التفكير السياسى الجديد . وفى هذا الاجتماع انطلق الصوت مدوّيا مطالبا بالديمقراطية والمصارحة والعلنية فى نشاط الحزب ، وبالبعث الكامل للأصول اللينينية فى حياته ، وتجسد مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية ــ الاجتماعية ، وأقرت الخطوط العريضة التى يجب أن تتقيد بها الخطة الخمسية القادمة (الثالثة عشرة) للتنمية ، وتشكل الأساس للطبعة الجديدة من برنامج الحزب التى صادق عليها فيما بعد المؤتمر السابع والعشرون .

والوثيقة الثانية هى النص الكامل **لتقرير جورباتشوف أمام الكونفرنس الحزبى التاسع عشر لكل الاتحاد فى ٢٨ يونيه / حزيران ١٩٨٨** ، وهو التقرير الذى تضمن دراسة مستفيضة ونقدية للفترة التى تلت الاجتماع الموسع فى أبريل / نيسان ١٩٨٥ ، ويعد مساهمة جوهرية فى إثراء استراتيجية التغيير ، وتحديد الوسائل والأساليب الكفيلة بالتقدم المطرد وعدم النكوص عن البيرويسترويكا ، ورسم سبل الإستفادة من خبرة الأعوام الأولى فى وضع استراتيجية للمستقبل .

أما القراران فقد اتخذهما الكونفرنس الحزبى التاسع عشر لكل الاتحاد فى ٤ يوليه / تموز ١٩٨٨ ، وأولهما بشأن **البيريسترويكا** والثانى بشأن **الجلاسنوست** .

وإذا كان كتاب **البيريسترويكا** هو رسالة جورباتشوف إلى الغرب ، فإن هاتين الوثيقتين هما من أهم وثائقه وأحاديثه إلى شعب الاتحاد السوفييتى وحزبه الشيوعى فيما يتعلق بالموضوع نفسه .

١٥ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٨ **أحمد فؤاد بليع**

القسم الأول

البيريسترويكا

إلى القارىء

لدى إعداد هذا الكتاب كانت رغبتى هى أن أتحدث مباشرة إلى شعوب الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وباقى بلدان العالم .

وقد التقيت برؤساء حكومات وبقادة آخرين فى دول كثيرة ، وبممثلى الرأى العام فيها ، ولكن مقصد هذا الكتاب هو التحدث دون وسطاء إلى مواطنى العالم أجمع عن أمور تهمنا جميعا دون استثناء .

وجاء إعداد هذا الكتاب إيماناً منى بحصافة هؤلاء وحسن إدراكهم ، وإنى على يقين بأنهم مثلى قلقون على مستقبل كوكبنا ، وذلك هو الأمر الأكثر أهمية .

لابد أن نلتقى وأن نتناقش ، لابد أن نحيط بالمشاكل بروح التعاون لا البغضاء .. وإنى أدرك جيداً أن الجميع لن يكونوا متفقين معى ، والحقيقة أنى بدورى لن أتفق مع كل شىء يقوله الآخرون بشأن مسائل مختلفة . وذلك من شأنه إثراء الحوار وزيادة أهميته . وهذا الكتاب هو إسهامى فى هذا الحوار .

إن البيريسترويكا (إعادة البناء) ليس أطروحة علمية ولا هو منشور دعائى ، وإن كان مايجده المرء فيه من آراء واستنتاجات ونهج تحليلية يقوم بطبيعة الحال على قيم محددة ومسلمات نظرية ، بل هو بالأحرى مجموعة من الأفكار والتأملات فى البيريسترويكا والمشاكل التى نواجهها ، ونطاق التغييرات المعنية ، وتعقد زماننا وتفرده ومسئوليته . إنى أتحاشى عن قصد حشو هذا الكتاب بحقائق وأرقام وتفاصيل ، فهو كتاب عن خططنا وعن الطرق التى نعتزم تنفيذها بها ، وأنا أكرر أنه دعوة إلى الحوار . وقد كرست جانبا كبيرا منه للتفكير السياسى الجديد ، لفلسفة سياستنا الخارجية . وإذا جاء هذا الكتاب عونا فى تعزيز الثقة الدولية ، فسأعتبر أن رسالته قد أنجزت .

ما البيريسترويكا أو إعادة البناء ؟ لماذا نحن فعلا فى حاجة إليها ؟ ما جوهرها وما مقصدها ؟ ماذا ترفضه وماذا تقدمه ؟ كيف تمضى وماذا يمكن أن تكون لها من آثار على الاتحاد السوفيتى والمجتمع الدولى ؟

تلك جميعا تساؤلات مشروعة ينشد كثيرون معرفة الأجوبة عنها : ساسة ورجال أعمال ودارسون وصحفيون ومعلمون وأطباء ورجال دين وكُتَّاب وطلبة وزارعون . كثيرون يريدون أن يعرفوا ماذا يحدث بالفعل فى الاتحاد السوفيتى ، لا سيما أن وسائل الإعلام فى الغرب من صحافة وتليفزيون لا تزال تجتاحها موجات من سوء النية تجاه بلدى .

البيريسترويكا هى بؤرة الحياة الفكرية فى مجتمعنا الآن ، وذلك أمر طبيعى لأنها تتعلق بمستقبل هذا البلد . فالتغيرات التى تحدثها تؤثر فى كل الشعب السوفييتى ، وتمس أكثر المسائل حيوية . الكل شغوف بمعرفة نوع المجتمع الذى سنعيش فيه نحن وأطفالنا وأحفادنا .

وتبدى البلدان الاشتراكية الأخرى اهتماما طبيعيا مفعما بالحياة بإعادة البناء فى الاتحاد السوفييتى . فهى بدورها تمر بفترة صعبة ، وإن تكن بالغة الأهمية ، من مساعيها فى مجال التنمية ، وتبتكر وتجرب خلالها طرقا للتعجيل بالنمو الاقتصادى والاجتماعى . ويرتبط النجاح هنا ارتباطا كبيرا بالتفاعل فيما بيننا وبمشروعاتنا واهتماماتنا المشتركة .

ولذا فإن الاهتمام الجارى فى بلدنا يعد أمرا مفهوما ، وبخاصة إذا نظرنا إلى ماله من تأثير فى الشئون العالمية .

وإنى إذ أضع كل هذه الأمور فى الاعتبار ، فقد وافقت على طلب الناشرين الأمريكيين بأن أعد هذا الكتاب . فنحن نريد أن يفهمنا الآخرون ، كما أن الاتحاد السوفيتى يعيش حقاً فترة من تاريخه مثيرة للاهتمام . وقد أجرى الحزب الشيوعى تحليلا نقديا للوضع الذى نشأ بحلول منتصف الثمانينات ، وصاغ سياسة البيريسترويكا ، أو إعادة البناء ، وهى سياسة للتعجيل بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى وتجديد جميع نواحى الحياة . وقد فهم الشعب السوفييتى هذه السياسة وقبلها فى آن واحد ، فالبيريسترويكا نفخت حياة جديدة فى المجتمع بأسره . والحقيقة أن بلدنا ضخم وهائل ، وقد تراكمت مشاكل كثيرة لن يكون من اليسير حلها ، ولكن التغيير بدأ ولا يستطيع المجتمع الآن العودة إلى الوراء .

وهناك تفسيرات مختلفة للبيريسترويكا فى الغرب بمافيه الولايات المتحدة . وثمة رأى يقول إنها ضرورة أملتها الحالة المتدهورة للاقتصاد السوفييتى ، وإنها تعنى زوال سحر الاشتراكية وتعد بمثابة مأزق لمثلها وأهدافها النهائية . وليس هناك مايمكن أن يكون أبعد عن الحقيقة من تفسيرات كهذه أيا كانت الدوافع التى تكمن وراءها .

حقاً لقد كان دافع البيريسترويكا إلى حد كبير هو عدم رضانا عن الطريقة التى كانت تسير بها الأمور فى بلدنا فى الأعوام الأخيرة ، ولكن حافزها كان بدرجة أكبر هو إدراكنا للقصور فى إستغلال الطاقات الكامنة للاشتراكية . ونحن ندرك ذلك بوضوح خاص الآن فى أيام الاحتفال بالذكرى السبعين لثورتنا . فلدينا أساس مادى سليم ، وثروة من التجارب ، ونظرة شاملة إلى

العالم ، ويمكن أن نستخدم ذلك بصورة هادفة ومستمرة لتحسين مجتمعنا ، ساعين إلى أن نجنى من وراء كل أنشطتنا عائدات تتعاظم باستمرار من حيث الكم والكيف .

وأقول لكم بداية إن البيريسترويكا قد ثبت أنها أصعب مما تخيلناه فى أول الأمر ، وإنه كان علينا أن نعيد تقييم أمور كثيرة ، ومع ذلك كنا نزداد اقتناعا مع كل خطوة أننا طرقنا المسار السليم ، وأننا نباشر أمورنا على الوجه الصحيح .

ويقول البعض إن الأهداف الطموحة التى حددتها سياسة البيريسترويكا فى بلدنا كانت هى دافعنا إلى مقترحات السلم التى قدمناها مؤخرا فى الساحة الدولية . وذلك تبسيط زائد للأمور ، إذ أنه من المعروف جيدا أن الاتحاد السوفييتى كان منذ أمد بعيد يعمل من أجل السلم والتعاون ، وأنه قدم مقترحات عدة من شأنها لو قبلت أن تؤدى إلى تطبيع الوضع الدولى .

والحقيقة أننا فى حاجة إلى ظروف دولية طبيعية من أجل تقدمنا فى الداخل ، ولكننا نريد عالما خاليا من الحروب ومن سباق التسلح ومن الأسلحة النووية والعنف ، ليس فقط لأن ذلك هو الوضع الأمثل لتطورنا الداخلى ، ولكن لأنه أيضا شرط موضوعى شامل نابع من حقائق الحياة فى الوقت الحاضر .

ولكن تفكيرنا الجديد يمضى شوطاً أبعد . فالعالم يعيش فى مناخ من التهديد النووى ، فضلا عن المشاكل الاجتماعية الكثيرة التى لم تحل ، والضغوط الجديدة التى خلقها التقدم العلمى والتكنولوجى . والبشرية تواجه اليوم مشاكل ليس لها سابقة فى التاريخ ، وسيكون مستقبلها محفوفا بالمخاطر مالم يتم التوصل إلى حلول مشتركة . والبلدان جميعاً أكثر ترابطا اليوم مما كانت عليه فى أى وقت مضى ، كما أن تخزين الأسلحة ، لا سيما الصواريخ النووية ، يجعل إندلاع الحرب ، حتى وإن يكن دون قرار من أعلى أو بطريقة عفوية ، إحتمالا يتزايد باستمرار ، ويمكن أن يحدث لمجرد إخفاق تقنى أو زلل بشرى . ومع ذلك فإن الدمار يمكن أن يصيب كل الأشياء الحية على وجه الأرض .

ويبدو أننا جميعاً متفقون على أنه لن يكون هناك منتصرون أو مهزومون فى حرب من هذا القبيل ، إذ لن يكون هناك أحياء ، فهى تهديد لنا جميعاً بالفناء .

وعلى الرغم من أن احتمالات الموت فى حرب نووية هو بلاجدال المشهد الأكثر إثارة للفزع ، فإن المسألة أشمل من ذلك . فسباق التسلح الذى يتصاعد بسرعة جنونية والمقترن بحقائق العالم العسكرية والسياسية وبتقاليد التفكير السياسى التى آلت إلينا من العصر قبل النووى ، تعوق التعاون بين البلدان والشعوب ، وهو التعاون الذى يتفق الشرق والغرب على أنه ضرورة لا غنى عنها للحفاظ على سلامة الطبيعة وضمان استخدام مواردها وتكاثرها بطريقة رشيدة والعيش على النحو اللائق بالبشر .

والحقيقة أن العالم لم يعد هو العالم الذى كان من قبل ، وان مشاكله التى استجدت لا يمكن معالجتها على أساس التفكير الذى انتقل إلينا من قرون سابقة . فهل مازال باستطاعتنا التمسك بالرأى القائل إن الحرب هى مواصلة السياسة بوسائل أخرى ؟

جماع القول أننا خلصنا نحن فى القيادة السوفييتية إلى نتيجة نذكرها مرارا مفادها أن هناك حاجة إلى تفكير سياسى جديد ، فضلا عن أن القادة السوفييت يسعون فى إصرار إلى ترجمة هذا التفكير الجديد إلى عمل ، وبخاصة فى ميدان نزع السلاح . وذلك هو حافز مبادرات السياسة الخارجية التى قدمناها فى أمانة إلى العالم .

وفيما يتعلق بنطاق التفكير التاريخى الجديد فإنه يحيط فى الحقيقة بكل المشاكل الأساسية لعصرنا .

وعالم اليوم مازال كلا واحدا على الرغم من كل تناقضاته ، وكل تنوع النظم الاجتماعية والسياسية فيه ، وكل الخيارات المتباينة التى أخذت بها الأمم فى الأوقات المختلفة . فنحن جميعا مسافرون على متن سفينة واحدة ، هى المعمورة ، وينبغى ألا نسمح لها بأن تتحطم ، إذ لن تكون هناك سفينة نوح ثانية .

إن السياسة ينبغى أن تقوم على الحقائق . والحقيقة الأكثر هولا فى العالم اليوم هى الترسانات العسكرية الهائلة ، سواء أكانت تقليدية أم نووية ، لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، مما يلقى على بلدينا مسئولية خاصة إزاء العالم أجمع . وإدراكاً منا لهذه الحقيقة فإننا نسعى سعياً حقيقياً إلى تحسين العلاقات السوفييتية – الأمريكية ، وإلى أن تبلغ هذه العلاقات على أقل تقدير الحد الأدنى من الفهم المتبادل اللازم لحل القضايا الجوهرية لمستقبل العالم .

ونحن نقول صراحة إننا نرفض التطلعات والمطالب التى تنشد الولايات المتحدة من ورائها الهيمنة على العالم ، كما أننا لا نحب جوانب معينة فى السياسات الأمريكية وطريقة الحياة الأمريكية ، ولكننا نحترم حق شعب الولايات المتحدة ، وكذلك حق أى شعب آخر ، فى أن يحيا وفقا لقواعده وقوانينه وأعرافه وأذواقه الخاصة . نحن نعرف الدور الكبير الذى تقوم به الولايات المتحدة فى العالم الحديث ونضع هذا الدور فى الاعتبار ، كما نقدر إسهام الأمريكيين فى الحضارة العالمية ، ونأخذ فى الحسبان المصالح المشروعة للولايات المتحدة ، وندرك أنه من المستحيل ، دون مشاركة ذلك البلد ، إزالة التهديد بكارثة نووية وضمان سلم دائم . وليست لدينا أية نوايا سيئة تجاه الشعب الأمريكى ، بل لدينا الرغبة فى التعاون فى كل المجالات وعلى استعداد لذلك .

ولكننا نريد أن نتعاون على أساس التكافؤ والفهم المتبادل والمصلحة المتبادلة . وفى بعض الأحيان لا تكون لدينا فقط خيبة أمل شديدة عندما يعامل بلدنا فى الولايات المتحدة على أنه بلد معتدٍ

« وامبراطورية للشر » ، بل تساورنا أيضا شكوك خطيرة وينشر عنا كل صنف من الروايات والإفتراءات المبالغ فيها ، ونواجه بمشاعر عدم الثقة والعداوة ، وتتخذ ضدنا كل أنواع القيود ، بل مواقف غير متحضرة . وذلك قصر نظر غير مستساغ .

إن الوقت يمر سريعا وينبغى ألا نهدره ، ولا بد أن نعمل ، فالوضع لا يسمح لنا بانتظار اللحظة المثالية . نحن فى حاجة إلى حوار بناء واسع النطاق . وذلك هو ما نرمى إليه حين نرتب صلات تليفزيونية بين المدن السوفيتية والأمريكية ، وبين الساسة والشخصيات العامة فى الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، وبين المواطنين العاديين الأمريكيين والسوفييت . كما تعرض وسائل الإعلام عندنا المنظور الكامل للمواقف الغربية ، بما فى ذلك أشدها محافظة ، ونحن نشجع الاتصالات مع ممثل وجهات النظر والقناعات السياسية المختلفة . وبهذه الطريقة نعبر عن فهمنا بأن هذه الممارسة تساعدنا على التقدم نحو عالم تقبله جميع الأطراف .

ولا تراودنا على الاطلاق فكرة الاعتقاد بأن نهجنا هو النهج الوحيد الصحيح ، وليست لدينا حلول شاملة ، ولكننا على استعداد للتعاون بإخلاص وأمانة مع الولايات المتحدة والبلدان الأخرى فى السعى إلى إيجاد حلول لجميع المشاكل ، حتى أكثرها صعوبة .

الجزء الأول

الفصل الأول

البيريسترويكا :

الجوهر

المنشأ

الطابع الثورى

ماهى البيريسترويكا ؟ ما الذى حث على فكرة إعادة البناء ؟ ماذا تعنى فى تاريخ الاشتراكية ؟ ماذا تحمل بالنسبة لشعوب الاتحاد السوفييتى ؟ كيف يمكن أن تؤثر على العالم الخارجى ؟ هذه التساؤلات جميعاً تهم الرأى العام العالمى ، وهى تناقش الآن بفاعلية ونشاط . ولنبدأ بالتساؤل الأول .

فى اعتقادى أنه ينبغى للمرء حين يدرس منشأ البيريسترويكا ومضمونها فى الاتحاد السوفيتى أن يأخذ فى الاعتبار أن البيريسترويكا ليست نزوة مفاجئة انتابت بعض أفراد طموحين أو مجموعات من الأفراد . ولو أنها كانت كذلك لما نجحت أية جهود لاستنهاض الهمم ، أو أية اجتماعات للجنة المركزية للحزب الشيوعى ، أو حتى مؤتمرات للحزب ، فى حمل الشعب على الانتظام فى العمل الذى نضطلع به الآن والذى يجتذب كل يوم المزيد والمزيد من أبناء الشعب السوفيتى .

إن البيريسترويكا ضرورة ملحة ناشئة عن العمليات العميقة للتنمية فى مجتمعنا . فهذا المجتمع ناضج للتغيير وكان تواقاً إليه منذ أمد طويل ، وكان من شأن أى إرجاء فى بدء البيريسترويكا أن يؤدى فى المستقبل القريب إلى تفاقم الوضع الداخلى ، وهو وضع كان - إن شئنا الصراحة - مشحونا بالأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وقد خلصنا إلى تلك الاستنتاجات من تحليل شامل وصريح للأوضاع التى نشأت فى مجتمعنا بحلول الثمانينات . فهذه الأوضاع والمشاكل الناشئة عنها تواجه قيادة بلدنا التى ظهرت فيها بالتدريج عناصر جديدة خلال الأعوام القليلة الماضية . وأود أن أناقش هنا النتائج الرئيسية لهذا التحليل الذى تعين علينا خلاله إعادة تقييم أمور كثيرة ، وإجراء دراسة متأنية لتاريخنا الحديث أو الحديث جداً على السـواء .

وتعتبر روسيا التى قامت فيها ثورة عظمى[1] منذ سبعين عاما بلدا قديما ، ذا تاريخ فريد حافل بالابتكارات والانجازات والأحداث الدرامية ، وقدم للعالم كثيرا من الاكتشافات والشخصيات البارزة .

أما الاتحاد السوفيتى فهو دولة فتية ليس لها نظير فى التاريخ الحديث . وعلى امتداد العقود السبعة الماضية (وهى فترة قصيرة جدا فى تاريخ حضارة الإنسان) اجتاز بلدنا طريقا يعادل قرونا عديدة ، فقد قامت به واحدة من أعظم الدول فى العالم لتحل محل الامبراطورية الروسية المتخلفة شبه الاستعمارية وشبه الاقطاعية . إن القوى الانتاجية الهائلة ، والإمكانيات الفكرية الضخمة ،

(١) بدأت الثورة فى الخامس والعشرين من أكتوبر / تشرين الأول ١٩١٧ طبقا للتقويم الجوليانى الذى كان مستخدما فى روسيا حتى فبراير / شباط ١٩١٨ . ويقع هذا التاريخ قبل ثلاثة عشر يوما من نفس اليوم فى التقويم الجريجورى المعمول به على النطاق العام . وهذا هو السبب فى أننا نحتفل الآن بالعيد السنوى للثورة فى السابع من نوفمبر / تشرين الثانى .

والثقافة الشديدة الرقى ، والجماعة الفريدة التى يزيد عدد أممها وقومياتها على المائة ، والحماية الاجتماعية الصلبة لمائتين وثمانين مليون نسمة فوق مساحة تربو على سدس المعمورة – تلك هى انجازاتنا العظيمة التى لاجدال فيها والتى يفخر بها شعبنا عن جدارة .

وأنا لاأقول ذلك بغية جعل بلدى يبدو بأفضل مماكان أو مماهو عليه الآن ، ولاأريد أن أرتدى ثوب محبذ يرى أن كل مايتعلق « به » هو الأفضل والأرقى بغير منازع ، فماقلته لتوى هو واقع فعلى وحقيقة أصيلة والثمرة المنظورة لجهد أجيال متعددة من شعبنا . ومن الواضح بالمثل أن تقدم بلدى لم يصبح ممكنا إلا بفضل الثورة . إنه من ثمار الثورة ، من ثمار الاشتراكية ، النظام الاجتماعى الجديد ، ونتيجة للخيار التاريخى الذى اتخذه شعبنا . وتقف خلف ذلك مآثر آبائنا وأجدادنا والملايين من الشعب العامل – العمال والفلاحين والمثقفين – الذى اضطلعوا منذ سبعين عاماً بالمسئولية المباشرة عن مستقبل بلدهم .

وإنى أود أن يتأمل القارىء ملياً فى كل ذلك ، وإلا تعذر فهم ماحدث ومايحدث فى مجتمعنا . وسوف أعود إلى تناول الجوانب التاريخية لتطورنا ، ولكن لنبدأ بشرح الوضع الصعب الذى نشأ فى بلدنا بحلول الثمانينات والذى جعل البيريسترويكا ضرورة ملحة .

فى مرحلة ما – أصبح ذلك واضحا بوجه خاص فى النصف الثانى من السبعينات – حدث شىء لم يكن للوهلة الأولى قابلاً للتفسير . فقد أخذ البلد يفقد قوة الدفع ، وأصبحت حالات الاخفاق الاقتصادى أكثر تكرارا ، وبدأت الصعاب تتراكم وتتدهور والمشاكل التى لم تحل تتضاعف ، وشرعت تطفو على السطح عناصر مانسميه ركوداً ، وكذلك ظواهر أخرى غريبة عن الاشتراكية . وتشكل نوعا من « آلية الفرملة » التى تؤثر فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كان كل ذلك يحدث فى وقت تتفتح فيه بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية آفاق جديدة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

ثمة شىء غريب كان يحدث : فالحذافة الضخمة لآلة قوية كانت تدور ، على حين إما أن النقل منها إلى أماكن العمل كان يتزحلق (دون دوران) ، أو أن سيور التدوير كانت مرتخية للغاية .

ولدى تحليلنا للوضع القائم اكتشفنا فى البداية تباطؤا فى النمو الاقتصادى . ففى الأعوام الخمسة عشر الماضية انخفضت معدلات نمو الدخل القومى بأكثر من النصف ووصلت فى أوائل الثمانينات إلى مستويات قريبة من الركود الاقتصادى ، وهكذا فإن بلدا كان يقترب يوماً ما من أمم العالم المتقدمة أخذ يفقد موقعا بعد الآخر . وفضلا عن ذلك بدأت الفجوة تتسع فى غير صالحنا من حيث الكفاية الانتاجية وجودة المنتجات والتطور العلمى والتكنولوجى وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة واستخدام التقنيات المتقدمة .

كما أن التوجه نحو الزيادة الكمية فى الناتج ، الإجمالى لا سيما فى الصناعة الثقيلة ، قد تحول إلى مهمة « ذات أولوية عليا » ، إلى مجرد غاية فى ذاتها ، ولاحظنا الظاهرة نفسها فى تكوين رأس المال ، حيث أصبح جانب كبير من الثروة القومية رأسمالا عاطلا وكانت هناك مشروعات باهظة التكلفة غير متفقة بالمرة مع أرقى المعايير العملية والتكنولوجية ، إذ كان معيار تفوق العامل أو المشروع يقاس باستخدامه كميات أكبر من وقت العمل والمواد الأولية . ومن طبيعة الأمور أن يعمل المنتج على إرضاء المستهلك ، إن جاز لى أن أضع الأمور على هذا النحو . غير أن المستهلك عندنا وجد نفسه تحت رحمة المنتج تماما ، وأن عليه أن يقبل مايختاره له . وكانت تلك مرة أخرى نتيجة للتوجه نحو الزيادة الكمية فى الناتج الإجمالى .

كما أصبح من المألوف ألا يكون اهتمام التنفيذيين الاقتصاديين عندنا منصباً على كيفية بناء « أصول » قومية ، وإنما على كيفية وضع مزيد من المواد والأيدى العاملة ووقت العمل فى سلعة تباع بسعر أعلى . ونتيجة لذلك فإنه بسبب هذا التوجه كان هناك نقص فى السلع . ولقد كنا ننفق ، ومازلنا ننفق فى الحقيقة ، لكل وحدة من الناتج كميات من المواد الأولية والطاقة والموارد الأخرى تفوق كثيرا جداً ماتنفقه الدول المتقدمة الأخرى . إن ثروة بلدنا . من حيث الموارد الطبيعية والبشرية ، قد دللتنا ، بل يمكن القول إنها قد قد أفسدتنا . ذلك فى الحقيقة هو السبب الرئيسى فى أنه كان من الممكن تنمية اقتصادنا تنمية أفقية لعشرات من الأعوام .

ونحن وقد اعتدنا إعطاء الأولوية للنمو الكمى فى الانتاج ، كنا نحاول وقف الانخفاض فى معدلات النمو ، ولكننا كنا نفعل ذلك فى الأساس عن طريق الزيادة المستمرة فى النفقات : فأقمنا صناعات للوقود والطاقة ، وحققنا زيادة فى استخدام الموارد الطبيعية فى الانتاج .

وبمضى الوقت أصبح الحصول على الموارد المادية أكثر مشقة وأعلى تكلفة . ومن الناحية الأخرى أسفرت الأساليب الأفقية لتوسع رأس المال الثابت عن نقص ، مصطنع فى القوة العاملة . وفى محاولة لتصحيح الوضع بعض الشىء ، وتحت ضغط هذا النقص ، بدأت تدفع منح كبيرة لا مبرر لها ، وفى الحقيقة فى غير موضعها ، وطبقت جميع أنواع الحوافز لمن لا يستحقها ، وأدى ذلك ، فى مرحلة لاحقة ، إلى ممارسة تقارير « تسديد الخانات » طلبا للكسب . وكانت المواقف الطفيلية فى صعود ، وأخذت مكانة الأيدى العاملة الواعية ذات النوعية العالية فى التراجع ، وانتشرت عقلية « المساواة فى الأجور » كما أن الخلل بين مقياس العمل ومقياس الاستهلاك ، الذى أصبح شيئا أشبه بمسمار آلية الفرملة ، لم يؤد فقط إلى إعاقة نمو انتاجية العمل ، بل أدى أيضا إلى تشويه مبدأ العدالة الاجتماعية .

وهكذا فإن القصور الذاتى للتنمية الاقتصادية الأفقية كان يفضى إلى إخفاق اقتصادى كامل وإلى ركود .

وكان الاقتصاد يزداد إرهاقا من الناحية المالية ، ولم يجد كثيرا بيع كميات كبيرة من النفط وغيره من موارد الوقود والطاقة والمواد الأولية فى السوق العالمية ، بل لم يؤد ذلك إلا إلى تفاقم الوضع . وهكذا كانت حصيلة العملات الأجنبية تستخدم أساساً فى حل مشاكل اللحظة ، بدلا من إنفاقها على التحديث الاقتصادى أو على اللحاق بركب التقدم التكنولوجى .

وكان من المحتوم أن يكون لتدهور معدلات النمو والركود الاقتصادى تأثيرهما على الجوانب الأخرى لحياة المجتمع السوفييتى ، كما أن الاتجاهات السلبية كانت تؤثر تأثيرا خطيرا فى المجال الاجتماعى . وأدى ذلك إلى ظهور مايسمى «مبدأ الفضالة» الذى كانت البرامج الاجتماعية والثقافية تحصل بموجبه على ما يتبقى فى الموازنة بعد ما يخصص للانتاج . وكانت «الأذن الصماء» تتحول فى بعض الأحيان إلى مشاكل اجتماعية . وأخذ المجال الاجتماعى يتخلف وراء المجالات الأخرى من حيث التطور التكنولوجى والعاملين فيه والدراية الفنية بل من حيث ماهو أكثر أهمية ، أى نوعية العمل .

ولدينا هنا المزيد من الأمور المتناقضة ، فقد كفل مجتمعنا العمالة الكاملة ووفر ضمانات اجتماعية أساسية . ولكننا فى الوقت نفسه أخفقنا فى الاستخدام الكامل لامكانيات الاشتراكية فى تلبية الاحتياجات المتزايدة من الاسكان ، ومن الجودة ، وفى بعض الأحيان من كمية المواد الغذائية ، ومن التنظيم السليم لمجال النقل ، ومن الخدمات الصحية والتعليم ، كما أخفقنا فى التصدى لغير ذلك من المشاكل التى كانت تنشأ بطبيعة الحال فى مجرى تطور المجتمع .

ونشأت أوضاع سخيفة لا معنى لها . فالاتحاد السوفييتى ، وهو أكبر منتج فى العالم للصلب والمواد الأولية والوقود ، كان لديه نقص فى هذه المواد نتيجة للهدر والاستخدام غير الكفء . كما أن بلدا من أكبر منتجى الحبوب الغذائية كان يتعين عليه – برغم ذلك – شراء ملايين الأطنان من الحبوب كل عام للأعلاف . ولدينا أكبر عدد من الأطباء وأسرة المستشفيات لكل ألف من السكان ، وفى الوقت نفسه يوجد عندنا نقص صارخ فى الخدمات الصحية . وتستطيع صواريخنا العثور على مذنب هالى والطيران إلى كوكب الزهرة بدقة مذهلة ، ولكن جنبا إلى جنب مع هذه الانتصارات العلمية والتكنولوجية يوجد لدينا نقص واضح فى كفاءة تسخير المنجزات العلمية لخدمة الاحتياجات الاقتصادية ، كما أن أنواعا كثيرة من الأجهزة المنزلية السوفييتية ذات نوعية سيئة .

وليس ذلك ، لسوء الطالع ، هو كل مافى الأمر ، إذ بدأ لدينا تآكل تدريجى فى قيم شعبنا الايديولوجية والخلقية . وكان من الواضح للجميع أن معدلات النمو تنخفض بحدة ، وأن آلية مراقبة الجودة بأسرها لا تعمل بصورة سليمة ؛ وكان هناك افتقار إلى القدرة على تلقى الفتوحات فى العلم والتكنولوجيا ، وتباطؤ فى التحسن فى المستويات المعيشية ، كما كانت هناك صعوبات فى توفير المواد الغذائية والمساكن والسلع الاستهلاكية والخدمات .

وعلى المستوى الايديولوجى كذلك تسببت آلية الفرملة فى مقاومة تتزايد باستمرار للمحاولات الرامية إلى التفحص الدقيق البنّاء للمشاكل التى تنشأ ، وللأفكار الجديدة . وكانت الدعاية للنجاح – سواء أكان حقيقياً أم متصوراً – تكسب اليد العليا . كما كان هناك تشجيع للمديح والخنوع ، وتجاهل لاحتياجات وآراء العاملين العاديين ، وللرأى العام فى مجموعة . وفى العلوم الاجتماعية كان التنظير المدرسى يلقى التشجيع والتطوير ، ولكن التفكير الإبداعى كان مستبعداً من العلوم الاجتماعية ، كما كان يجرى الإعلان عن التقييمات والأحكام الطوعية ، والتى لا ضرورة لها بوصفها حقائق لا تقبل الجدل ، فى الوقت الذى كان يجرى فيه إخصاب المناقشات العلمية والنظرية التى لا غنى عنها لإثراء الفكر وللمساعى الإبداعية وظهرت اتجاهات سلبية مماثلة تؤثر أيضا فى الثقافة والفنون والصحافة ، وكذلك فى العملية التعليمية والطب ، حيث كانت الدونية والشكلية والمدائح الصاخبة تطفو على السطح بدورها .

وقد جاء عرض واقع « خال من المشاكل » بعكس النتائج المرجوّة : إذ حدث صدع بين القول والفعل ، مما ولّد السلبية لدى الرأى العام ، وأسفر عن إنكار للشعارات التى تعلن . وكان من الطبيعى تماما أن يتمخض هذا الوضع عن فجوة ثقة : فكل شيء يعلن من المنابر ويطبع فى الصحف والكتب كان يصبح موضع شك . وأخذ التحلل يسرى فى الأخلاقيات العامة ؛ وعرف الضعف طريقه إلى الشعور العظيم بالتضامن بين المواطنين بعضهم بعضا ، وهو الشعور الذى تشكل خلال الأيام البطولية للثورة والخطط الخمسية الأولى والحرب الوطنية العظمى ؛ وكان إدمان المسكرات والمخدرات وارتكاب الجرائم فى تصاعد مستمر ؛ وتزايد تغلغل القوالب النمطية لثقافة جماهيرية غريبة عنا ، مما ولد السوقية والأذواق الهابطة وسبب خواءً أيديولوجياً .

وتراخى التوجيه الحزبى ، وفقدت المبادرة فى بعض العمليات الاجتماعية الحيوية ، وأخذ كل فرد يلاحظ الركود بين القيادة وانتهاك العملية الطبيعية للتغيير هناك . وفى مرحلة معينة أدى ذلك إلى تدهور أداء البوليتبورو (المكتب السياسى)[1] وأمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى[2] ، والأداء الحكومى ، والأداء على نطاق اللجنة المركزية بأسرها ، وأداء الجهاز الحزبى .

---

(١) **المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى** – هيئة القيادة الجماعية للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، وهى تنتخب فى اجتماع للجنة المركزية لتوجيه عمل الحزب فيمابين الاجتماعات الموسعة للجنة المركزية .

(٢) **أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى** – هيئة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى التى تنتخب فى اجتماع موسع للجنة المركزية للاشراف على النشاط اليومى للحزب ، وأساسا اختيار الكوادر وتنظيم التحقق من تنفيذ القرارات المتخذة .

وحل الغزل السياسى والتوزيع الواسع النطاق للجوائز والأوسمة والمنح محل الاهتمام الأصيل بمصالح الشعب ، وبظروف معيشته وعمله ، وبتوفير مناخ اجتماعى مواتٍ . وظهر مناخ قوامه « كل شيء على مايرام » ، وأخذت المطالبات بمراعاة الانضباط وتحمل المسئولية تفتر يوماً بعد آخر . وكانت المحاولات تبذل لتغطية كل ذلك بحملات ومشروعات طنانة . وباحتفالات بمناسبات عديدة مركزيا ومحليا . وكانت الشقة تزداد اتساعا بين عالم الحقائق اليومية وعالم الرخاء الزائف .

وأبدت تنظيمات حزبية كثيرة فى المناطق عجزها عن دعم المبادىء أو عن أن تواجه فى تصميم وإصرار الاتجاهات السيئة والمواقف المتراخية ، وممارسة تغطية فرد للآخر ، وتسيّب الانضباط . وكثيرا ماكانت تنتهك مبادىء المساواة بين أعضاء الحزب ، إذ كان كثيرون من أعضاء الحزب الذين يشغلون مناصب قيادية بمنأى عن الرقابة والنقد ، مماأدى إلى حالات إخفاق فى العمل ومظاهر خطيرة لسوء التصرف والسلوك .

وعند بعض المستويات الإدارية ظهر ازدراء للقانون وتشجيع الكلام المعسول والرشوة والخنوع والتمجيد وتولّد لدى أفراد الشعب العامل استياء حقيقى من سلوك الأشخاص الذين كانوا على الرغم من تمتعهم بالثقة وتحملهم المسئولية يسيئون استعمال السلطة ويقمعون النقد ويكدسون الثروات ، بل كانوا يتحولون فى بعض الحالات إلى شركاء فى الأعمال الإجرامية ، إن لم يكونوا منظمين لها .

وإنصافاً للحق ينبغى أن يُقال أنه على إمتداد الأعوام حُلّت أيضاً ، بطريقة أو بأخرى مسائل كثيرة ذات أهمية حيوية . ولكن تلك المسائل كانت أولا مجرد بضع مشاكل شدّت الاهتمام منذ وقت طويل ، وثانيا لم تكن تتخذ قرارات بشأنها ، وإذا مااتخذت فلاتعدو أن تنفذ بطريقة جزئية – إن نُفّذت أصلا – والأمر الأكثر دلالة أن أيامن هذه التدابير لم يكن متسما بالشمول ، ولم يكن تأثيره يتجاوز بعض جوانب حياة المجتمع ، على حين تترك آلية الفرملة القائمة دون أن تمس .

وبطبيعة الحال كانت التنظيمات الحزبية تعمل وكانت الأغلبية الساحقة من الشيوعيين يؤدون واجبهم تجاه الناس فى إخلاص ونكران للذات . ولكن مازال يتعين الاعتراف بأنه لم يكن هناك جهد فعّال لاعتراض سبيل الأشخاص غير الأمناء والمتطاولين والأنانيين . وبوجه عام كانت الخطوات العملية التى تتخذها الأجهزة الحزبية والحكومية تتخلف عن احتياجات هذا الوقت وعن الحياة نفسها . وكانت المشاكل تتكاثر وتتضاعف بأسرع مماكانت تحل . وعلى وجه الإجمال كانت إدارة المجتمع تزداد مشقة باستمرار . وكان كل مانعتقده أننا نمسك بزمام الجواد ، على حين كان الوضع الذى ينشأ هو ذلك الذى حذرنا لينين منه : السيارة لم تكن تسير فى الوقت الذى يعتقد فيه من يجلس عند عجلة القيادة أنها تسير .

وليس هناك موجب لصبغ الفترة بألوان قاتمة فقط ، فالأغلبية الساحقة من الشعب السوفييتى كانت تعمل بأمانة ، كما أن العلوم والاقتصاد والثقافة واصلت التطور . بيد أن ماكان آنذاك مؤلما ولايمكن السماح به هو الظواهر السلبية .

وأعتقد أن ماقلته يكفى لأن تدركوا مدى ماكان عليه الوضع من خطورة ، ومدى إلحاح التغيير الشامل . وقد وجد الحزب من القوة والشجاعة مايمكنه من أن يقيّم الوضع تقييماً متأنياً ومن أن يعترف بأن التغيرات والتحولات الأساسية لاغنى عنها .

وقد قادنى نهج أمين وغير متحيز إلى الاستنتاج المنطقى الوحيد ، وهو أن البلد كان على شفا أزمة ، وأعلن هذا الاستنتاج فى الاجتماع الموسّع للجنة المركزية فى أبريل/ نيسان ١٩٨٥[١] الذى دشن السياسة الجديدة للبيريسترويكا وصاغ مبادئها الأساسية .

وأود أن أؤكد هنا على أن هذا التحليل قد بدأ قبل الاجتماع الموسع فى أبريل/ نيسان بوقت طويل ، ولذلك فإن استنتاجاته كانت موضع قدر طيب من التفكير والتأمل ، ولم تكن شيئا غير متوقع ، وإنما حكماً متوازناً ، وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأنه بعد شهر من الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى مارس/ آذار ١٩٨٥ ، الذى انتخبنى أمينا عاما للجنة المركزية ، ظهرت هناك على نحو غير متوقع مجموعة من الناس الذين يفهمون كل شىء ويعرفون كل شىء ، وبأن هؤلاء الناس لديهم أجوبة قاطعة عن كل الأسئلة ، فمعجزات كهذه غير موجودة .

ولم تكن الحاجة إلى التغيير تختصر فى المجال المادى وحده وإنما فى الوعى العام أيضا . وقد وجّه الأشخاص الذين لديهم خبرة عملية وإحساس بالعدل والتزام بمُثُل البلشفية النقد إلى الممارسات المستقرة فى عمل الأشياء ، ولاحظوا بقلق أعراض التدهور المعنوى وتآكل المثل العليا الثورية والقيم الاشتراكية .

وأخذ العمال والزارعون والمثقفون وموظفو الحزب ، مركزيا ومحليا ، يفكرون مليا فى الوضع القائم فى البلد . كان هناك إدراك متزايد بأن الأمور لايمكن أن تسير على هذا النحو لفترة طويلة ، وكان الارتباك والسخط ينبعان بأن القيم العظيمة التى انبثقت عن ثورة اكتوبر/ تشرين الأول والكفاح البطولى من أجل الاشتراكية توطأ بالأقدام .

---

(١) **الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى أبريل/ نيسان ١٩٨٥** – هو الاجتماع الذى قدم وجسّد مفهوم التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المتسارعة للاتحاد السوفييتى ، وشكّل الأساس للطبيعة الجديدة من برنامج الحزب ، التى صادق عليها فيما بعد المؤتمر السابع والعشرون بوصفها الخط العام لسياسة الحزب .

وقد كان كل الناس الشرفاء يرون فى مرارة أن أفراد الشعب يفقدون اهتمامهم بالشئون الاجتماعية ، وأن الأيدى العاملة لم يعد لها مركزها الجدير بالاحترام ، وأن الناس ، لاسيما الشبان ، يجرون وراء الربح بأىّ ثمن . وقد كانت لدى شعبنا قدرة غريزية على تبيّن الفجوة بين القول والفعل . ولذا فلاعجب أن كانت القصص الفولكلورية الروسية مليئة بالسخرية الموجهة ضد الأشخاص الذين يحبون الأبهة والخيلاء ؛ كما أن الأدب ، الذى قام دائما بدور كبير فى الحياة الروحية لبلادنا ، لا يرحم أى مظهر للظلم أو إساءة استخدام السلطة . وكان الكُتّاب والمخرجون السينمائيون ومنتجو الأعمال المسرحية والممثلون يحاولون فى خيرة أعمالهم تعزيز إيمان الشعب بالمنجزات الأيديولوجية للاشتراكية ، وإنهاض الأمل فى الإنعاش الروحى للمجتمع ، كما كانوا على الرغم من الحظر البيروقراطى ، بل القمع فى بعض الأحيان ، يعدّون الشعب من الناحية المعنوية للبيريسترويكا .

وإنى بقولى كل هذا أود أن أيسّر على القارىء فهم حقيقة أن طاقة التغيير الثورى كانت تتراكم فى أوساط شعبنا وفى داخل الحزب لبعض الوقت . فقد كان الحافز على أفكار البيريسترويكا ليس مجرد مصالح واعتبارات براجماتية ، وإنما أيضا وعينا المضطرب والتزامنا الذى لا يلين بالمثل العليا التى ورثناها عن الثورة ، ونتيجة لمسعى نظرى زوّدنا بمعرفة أفضل للمجتمع وعزز تصميمنا على المضى قدماً .

العودة إلى لينين معين ايديولوجى للبيريسترويكا

كان زخم ثورتنا العظمى الواهب للحياة من القوة بحيث مكّن الحزب والشعب من التكيف مع الظواهر التى كانت تهدد بتشتيت مكاسبها . وقد ظلت أعمال لينين ومثله العليا للاشتراكية ظلت بالنسبة لنا معينا لا ينضب من الفكر الديالكتيكى الإبداعى والثراء النظرى والحصافة السياسية . كما أن نفس صورته تعتبر مثالا خالدا للقوة المعنوية النبيلة وللثقافة الروحية الشاملة وتكريس الذات لقضية الشعب وللاشتراكية . إن لينين يعيش فى عقول الملايين وقلوبها . وبتحطيم كل الحواجز التى أقامها المدرسيون والمتزمتون عقائديا ، كان الاهتمام بتراث لينين والتعطش إلى معرفته فى شمول فى صورته الأصلية يزدادان مع تراكم الظواهر السلبية فى المجتمع .

إن العودة إلى لينين كانت حافزا كبيرا للحزب والمجتمع فى سعيهما إلى إيجاد تفسيرات للتساؤلات التى أثيرت والتوصل إلى أجوبة عنها . وسأورد خبرتى الخاصة لتوضيح هذه النقطة . فقد أشرت فى تقريرى المقدم فى ٢٨ أبريل / نيسان ١٩٨٣ ، إلى دورة احتفالية مكرسة للذكرى الثالثة عشرة بعد المائة لميلاد لينين ، إلى معتقدات لينين بشأن الحاجة إلى أن تؤخذ فى الاعتبار متطلبات

القوانين الاقتصادية الموضوعية ، وبشأن التخطيط ومحاسبة التكاليف[1] ، والاستخدام الحصيف لعلاقات السلعة – نقود والحوافز المادية والمعنوية . وقد أيد جمهور الحاضرين فى حماسة شديدة هذه الإشارة إلى أفكار لينين ، ورأيت من جديد أن تأملاتى تتطابق مع مشاعر زملائى أعضاء الحزب والكثيرين الذين كانوا معنيين بمشاكلنا ويريدون فى إخلاص تصحيح الأوضاع . والحقيقة أن زملائى أعضاء الحزب أحسوا بحاجة ملحة إلى تجديد المجتمع ، وإلى التغيير ، غير أنه ينبغى لى أن أقول إنى أحسست أيضاً بأن التقرير لم يلق قبولا لدى الجميع ، ولكنى رأيت أنه لم يكن متفائلاً بالقدر الذى تطلبته الفترة .

واليوم يتوافر لدينا فهم أفضل لأعمال لينين الأخيرة التى تمثل من حيث الجوهر وصيته الأخيرة ، كما نفهم بوضوح أكبر لماذا ظهرت هذه الأعمال . فقد كان لينين رغم مرضه يساوره قلق عميق بشأن مستقبل الاشتراكية ، وكان يدرك الأخطاء الكامنة المحدقة بالنظام الجديد . ونحن بدورنا نفهم هذا القلق ، فقد رأى لينين أن الاشتراكية تجابه مشاكل هائلة وأن عليها أن تمضى محمّلة بمهام كثيرة أخفقت الثورة البورجوازية فى إنجازها . ومن هنا كان استخدام أساليب لم تكن من صميم الاشتراكية نفسها ، أو على الأقل تختلف فى بعض المحاولات عن الأفكار الكلاسيكية للتطور الاشتراكى المسلم بها بوجه عام .

إن الفترة اللينينية هامة للغاية حقا ، وهى فترة بناءة من حيث انها قدمت البيّنة على قوة الديالكتيك الماركسى اللينينى الذى استندت استنتاجاته إلى تحليل للوضع التاريخى الفعلى . وكان كثيرون منا ، حتى قبل الاجتماع الموسع فى أبريل/ نيسان ، يدركون أنه ينبغى أن يعاد تقييم كل ما يتعلق بالاقتصاد والثقافة والديمقراطية والسياسة الخارجية . وكان الأمر الهام هو ترجمة إعادة التقييم هذه إلى اللغة العملية للحياة اليومية .

برنامج أعد بعناية ، وليس إعلانا رنّانا

كان مفهوم إعادة البناء ، بجميع مشاكله المعنية ، يتطور بالتدريج . فقبيل الاجتماع الموسع فى أبريل/ نيسان شرعت مجموعة من قادة الحزب والدولة فى إجراء تحليل لحالة الاقتصاد ، وأصبح تحليلها آنذاك هو الأساس لوثائق البيريسترويكا . وبالاستفادة من توصيات العلماء والخبراء وامكانياتنا بأسرها ، وخيرة ما أبدعه الفكر الاشتراكى ، قمنا بصياغة الأفكار الأساسية ورسم سياسة بدأنا تنفيذها فيما بعد .

---

(١) **محاسبة التكاليف** : أسلوب عمل مؤسسة ما داخل إطار الخطة الاقتصادية القومية ، وهى تتصور مؤسسة تستخدم وسائل إنتاج مملوكة ملكية عامة ، وتفى بكل النفقات والمدفوعات لموازنة الدولة من الأرباح التى تحققها من مبيعات المنتجات والأفكار العلمية والتكنولوجيات والخدمات وغيرها . غير أن الدولة تقوم بتمويل برامج تلك المؤسسات للتوسع والتحديث ، ومع تطبيق محاسبة التكاليف الكاملة فى عام ١٩٨٧ فان المؤسسة تموّل جميع نفقاتها بنفسها ، وتخفض تبعا لذلك مدفوعاتها لموازنة الدولة .

وهكذا تراكمت لدينا ترسانة من الأفكار البنّاءة ، ولذا كان باستطاعتنا فى الاجتماع الموسع فى أبريل / نيسان اقتراح برنامج مرتب منهجيا وله حظ لا بأس به من الدراسة ، ووضع الخطوط العامة لاستراتيجية محددة للتطور المقبل للبلد ولخطة عمل . وكان واضحا أن الإصلاحات والرقع التجميلية لن تؤدى الغرض ، فما كنا فى حاجة إليه هو عمرة شاملة ، كذلك لم يكن ممكنا أن ننتظر ، فقد ضاع وقت كثير . وكانت المسألة الأولى المطروحة هى تحسين الوضع الاقتصادى ووقف الاتجاهات غير المواتية فى ذلك المجال وعكس مسارها .

وكانت الأولوية العليا المباشرة ، التى استأثرت بطبيعة الحال باهتمامنا فى بادىء الأمر ، هى إعادة ترتيب أوضاع الاقتصاد ، وإحكام الانضباط ، والنهوض بمستوى التنظيم والمسئولية ، واللحاق فى المجالات التى تخلفنا فيها . وقد بذل قدر كبير من العمل الشاق ، ومازلنا نمضى فى الطريق ، وحقق هذا المسعى - كما كان متوقعا - ثماره الأولى . إذ كفت معدلات النمو عن الانخفاض ، بل أخذت تبدى بعض علامات التحسن .

وكنا نعتقد دون ريب أن هذه الوسائل وحدها لن تضفى كثيرا من الدينامية على الاقتصاد ، وكان معروفا لدينا أن الأولويات الأساسية تكمن فى مكان آخر - فى إعادة تنظيم هيكلية عميقة للاقتصاد ، وفى إعادة بناء أساسه المادى ، وفى التكنولوجيات الجديدة ، وفى تغيير سياسات الاستثمار ، وفى النهوض بمستويات الإدارة . وكل ذلك يعنى شيئا واحدا - هو التعجيل بالتقدم العلمى والتكنولوجى .

ومن المؤكد أنه ليس من قبيل المصادفة أن كانت الخطوة الأولى التى اتخذتها القيادة الجديدة للاتحاد السوفييتى ، بعد الاجتماع الموسع فى أبريل / نيسان ، هى مناقشة هذه الأمور فى كونفرنس هام للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى يعقد فى يونيه / حزيران ١٩٨٥ . ولم تكن هذه المناقشات من نوع تلك التى ألفناها لأعوام كثيرة . فقد قدّم قدر كبير من النقد - نقد مرير ولكنه حماسى . وكانت الأمور التى نوقشت هى الطرق والوسائل المحددة والفعالة للانتقال إلى اقتصاد رأسى (مكثف) وإلى نوعية جديدة من النمو الاقتصادى .

وخلال ذلك وضعت برامج كبيرة وهامة فى مجالات كثيرة من العلوم والتكنولوجيا تستهدف إحداث اختراق رئيسى والوصول إلى المستوى العالمى بحلول نهاية هذا القرن .

والحقيقة أننا أخذنا بسياسات استثمارية وهيكلية جديدة انتقل التركيز فيها من بناء المشروعات الجديدة إلى إعادة تجهيز المؤسسات تقنيا وتوفير المواد وتحسين نوعية المنتجات ، وسنواصل إيلاء إهتمام كبير لتنمية صناعات التعدين ولكن عن طريق التدبير السليم فى استخدام المواد الأولية والوقود والطاقة الكهربائية سيكون التركيز الآن على تطبيق التكنولوجيات الموفّرة للموارد وعلى ترشيد استخدام المواد .

كما وضع برنامج خاص لتحديث الصناعات الهندسية التى تعرضت للإهمال ، ويستهدف هذا البرنامج تجديدا كاملا للمنتجات الهندسية وبلوغ المستوى العالمى عند بداية التسعينات ، كما يتضمن بالتأكيد تحويلا جذريا للآلية الاقتصادية وهو تحويل ، كما نعلم جيدا ، لإحداث فتح فى التقدم التكنولوجى ولزيادة الكفاءة الاقتصادية .

وهذه المسألة على درجة من الأهمية تحملنى على أن أعود إليها أكثر من مرة فى أجزاء كثيرة من هذا الكتاب .

وقد كان الاقتصاد بطبيعة الحال ، وسيظل دائما ، موضع اهتمامنا الرئيسى ، ولكننا شرعنا فى الوقت نفسه فى تغيير الحالة المعنوية والنفسية للمجتمع ، ففى السبعينات أدرك الكثيرون أننا لانستطيع أن نمضى دون تغييرات عميقة فى التفكير والأوضاع النفسية وفى تنظيم العمل وشكله وأساليبه فى كل مكان – فى الحزب وجهاز الدولة والشرائح العليا . وقد حدث ذلك فى اللجنة المركزية للحزب وفى الحكومة – كما حدث فى أماكن أخرى – وتطلّب الأمر أيضا تغييرات معينة فى الموظفين عند جميع المستويات وتولى أفراد جدد مناصب قيادية ، وهم أفراد تفهموا الوضع جيدا وكانت لديهم أفكار عما ينبغى عمله وكيف .

وبدأ نضال لا يلين ضد انتهاكات مبادىء العدالة الاشتراكية دون إعتبار لمن يرتكبها ، وأعلنت سياسة مصارحة وتفتّح ومكاشفة ، وأعطيت الفرصة لمن يتحدثون لصالح الهيئات الحزبية والحكومية والاقتصادية والمنظمات العامة للتعبير عن آرائهم ، كما أزيلت القيود وصور الحظر التى لا مبرر لها .

وقد خلصنا إلى استنتاج مفاده أننا مالم نتمكن من تنشيط العامل البشرى ، ومالم نأخذ فى الاعتبار المصالح المتنوعة للشعب والعاملين بالوحدات الانتاجية ، ومختلف الوحدات الاجتماعية ، ومالم نعتمد عليها ونحملها على المشاركة فى مساع نشطة وبنّاءة ، فسيكون من المستحيل علينا إنجاز أىٍّ من المهام المرسومة أو تغيير الأوضاع فى البلد .

وطالما أثنيت على صيغة هامة قدمها لينين ، وهى « أن الاشتراكية هى الإبداع الحىّ للجماهير » . فالإشتراكية ليست مخططا نظريا يقسم المجتمع وفقا له إلى مجموعتين : أولئك الذين يصدرون التعليمات وأولئك الذين يتبعونها ، وإننى أعارض بشدة مثل هذا الفهم المبسط والميكانيكى للإشتراكية .

إن الناس ، البشر بكل تنوعهم الخلاق ، هم صنّاع التاريخ . ولذا فإن المهمة الأولية لإعادة البناء – وهى شرط لا غنى عنه إذا أريد لها أن تكلل بالنجاح – هى « إيقاظ أولئك الذين يغطون فى سبات عميق » ، واستثارة فعاليتهم الحقة واهتمامهم ، وأن يغرس فى كل منهم الإحساس بأنه سيّد بلده أو مؤسسته أو مكتبه أو معهده . ذلك هو الشىء الرئيسى .

إن حمل الفرد على الانخراط فى جميع العمليات هو الجانب الأكثر أهمية لما نفعله الآن . ومهمة البيريسترويكا هى تزويد المجتمع ، والفرد نفسه فى المقام الأول ، « بيوتقة صهر » – تجديد المجتمع . ويبيّن ذلك مدى خطورة هذه المهمة التى شرعنا فى التصدى لها ، وإنها لمهمة شاقة للغاية ، ولكن الهدف جدير ولا شك بالجهد .

وكل شيء نفعله يمكن تفسيره وتقييمه بطرق مختلفة . وثمة رواية قديمة تحكى أن مسافرا اقترب من أشخاص يقيمون مبنى ، فسألهم واحد بعد الاخر : « ماذا أنتم فاعلون ؟ » وأجاب واحدا منهم فى سخط « أوه ، انظر ، من الصباح حتى المساء ونحن نحمل هذه الأحجار اللعينة ... » وانتصب الآخر وقال فى زهو « كما ترى ، إنه معبد ذلك الذى نبنيه ! »

ولذلك فإنكم إذا وضعتم نصب أعينكم هذا الهدف السامى – وهو معبد مضيء فوق ربوة خضراء – عندئذ تكون أثقل الأحجار خفيفة للغاية ، وأشق المهام متعة وبهجة .

ولكى تعملوا شيئا أفضل ينبغى أن تؤدوا عملا أشق بعض الشيء . وأنا أحب كثيرا هذه العبارة : « أن تؤدوا عملا أشق بعض الشيء » . فهى بالنسبة لى ليست مجرد شعار ، وإنما حالة معتادة من الطبع ، فطرة . وينبغى للمرء عندما يضطلع بأية مهمة أن يفهمها جيدا ، وأن يحسها بروحه وعقله وقلبه ؛ وآنذاك فقط سيؤدى عملا أشق بعض الشيء .

إن الشخص الذى تنقصه الجرأة والحيوية لن يؤدى عملا أشق بعض الشيء – بل إنه على النقيض من ذلك يستسلم أمام الصعاب ، فهى تقهره . ولكن الشخص إذا كان قويا فى معتقداته ومعرفته فإنه يكون قويا معنويا ، لا يمكن أن ينكسر ، وباستطاعته الصمود فى وجه العواصف . نحن نعرف ذلك من تاريخنا .

وواجبنا الرئيسى اليوم هو السمو بالفرد روحياً واحترام عالمه الداخلى وإعطاؤه قوة معنوية . ونحن نسعى إلى تسخير طاقات المجتمع الفكرية بكاملها ، وكل إمكانيات الثقافة ، للعمل من أجل تشكيل شخص نشط اجتماعيا وغنى روحياً ومستقيم وواع . فكل فرد ينبغى أن يعرف وأن يحس أن مساهمته ضرورية وأن كرامته مصونة لا تنتهك وأنه يعامل بثقة واحترام ، وعندما يرى الفرد كل ذلك سيكون باستطاعته أن ينجز الكثير .

والبيريسترويكا بطبيعة الحال تؤثر فى كل شخص بطريقة ما ، وتوجه ضربة عنيفة إلى ما يسوده من حالة هدوء ورضا عن طريقة الحياة القائمة . وهنا أعتقد أنه من المناسب أن استرعى الأنظار إلى قسمة محددة واحدة من قسمات الاشتراكية ، وأقصد بها الدرجة العالية من الحماية الاجتماعية فى مجتمعنا . فهذه الحماية ، من ناحية ، تعد بلا جدال إحدى مزايانا ومنجزاتنا الرئيسية ، ومن ناحية أخرى تجعل بعض الناس متطفلين وعالة على غيرهم .

ولا توجد لدينا أية بطالة ، فقد اضطلعت الدولة بمهمة ضمان العمل للجميع ، بل إن الشخص الذى يفصل من وظيفته لكسله وتراخيه أو لخرقه انضباط العمل ينبغى أن يعطى وظيفة أخرى . كذلك أصبحت المساواة فى الأجور سمة مميزة منتظمة لحياتنا اليومية : فحتى إذا كان الشخص عاملا سيئاً ، فإنه يحصل على ما يكفيه لكى يعيش عيشة مريحة بعض الشىء . كما أننا لا نترك تحت رحمة القدر حتى أطفال شخص طفيلى . ولدينا أموال ضخمة مركزة فى الصناديق الاجتماعية التى يحصل منها الناس على المساعدات المالية . وتقدم هذه الصناديق نفسها إعانات مالية لصيانة دور الحضانة والملاجىء وبيوت وأماكن الطلائع[1] وغيرها من المؤسسات المرتبطة بأنشطة الأطفال الإبداعية والرياضية . والرعاية الصحية بالمجان ، وكذلك التعليم . ويتمتع الناس بالحماية من تصاريف القدر ونحن فخورون بذلك .

ولكننا نرى أيضا أن الأشخاص غير الشرفاء يحاولون استغلال هذه المزايا التى تنفرد بها الاشتراكية ، وهؤلاء يعرفون حقوقهم ولكنهم لا يريدون أن يعرفوا واجباتهم ؛ فهم يعملون بصورة سيئة ويتهربون من أداء ما يعهد إليهم به ، ويعبّون الخمر . كما أنه توجد قلة من الناس الذين كيّفوا القوانين والممارسات القائمة مع مصالحهم الأنانية ، وهم لا يعطون المجتمع إلا النذر اليسير ، ولكنهم على الرغم من ذلك روّضوا أنفسهم على أن يحصلوا على كل ما هو ممكن ، بل على ما يبدو أنه مستحيل ؛ إنهم يعيشون على دخول لم يتكسبوها .

إن سياسة إعادة البناء تضع كل شىء فى مكانه الصحيح . فنحن نحيّى تماما مبدأ الاشتراكية : « من كل حسب قدرته ، لكل حسب عمله » . ونسعى إلى تأكيد العدالة الاجتماعية للجميع ، والحقوق المتساوية للجميع ، وقانون واحد للجميع ، ونمط واحد من الانضباط للجميع ، ومسئوليات كبيرة لكل فرد . ذلك أن البيريسترويكا تنهض بمستوى المسئولية الاجتماعية والتوقعات الاجتماعية . والمستاءون الوحيدون من تلك التغييرات هم أولئك الذين يعتقدون أن لديهم بالفعل ما يحتاجون إليه ، فلماذا إذن يتعين عليهم أن يعيدوا تكييف أنفسهم ؟ بيد أنه إذا كان هناك شخص لديه وعى ، ولا يتجاهل صالح شعبه ، فإنه لا يستطيع ، ولا ينبغى له ، أن يفكر على هذا النحو وعندئذ تكشف الجلاسنوست ، أو المصارحة ، أن شخصا ما يتمتع بامتيازات غير قانونية ونحن لم يعد باستطاعتنا أن نتسامح مع الركود .

نحن نطرح المسألة على النحو التالى : العامل والمدير ، مُشغّل الآلة الزراعية ومدير النادى ، الصحفى والسياسى - كل شخص لديه شىء يستعرضه فى شكل عمله وأساليبه ، ويحتاج إلى تقييم موقفه تقييما نقديا . وقد طرحنا مهمة التغلب الكامل على القصور الذاتى والنزعة المحافظة

---

(١) **بيوت وأماكن الطلائع** - منشآت خارج المدارس تغرس فى التلاميذ حب العمل الخلاق والمعرفة والاهتمام بهما ، وتشجع القدرات الابداعية والتوجه المهنى والنشاط الاجتماعى لجيل الشباب .

بحيث يمكن استنهاض كبرياء أى شخص . ولمس ذلك وتراً لدى الكثيرين – وهؤلاء أغلبية على الرغم من أن استجابة البعض كانت سلبية ، لا سيما أولئك الذين كانوا يدركون أنهم يتمسكون بالقديم . وينبغى أيضا أن ننظر إلى أنفسنا من زاوية ماإذا كنا نعيش ونعمل وفقا لضمائرنا ، ربما نكون فى بعض الأمور قد ضللنا الطريق ، وطبقنا معايير غريبة عنا ؛ مثال ذلك أننا بدأنا نتعوّد عقلية مادية استهلاكية . وإذا ماتعلمنا أن نعمل بطريقة أفضل ، وأن نكون أكثر أمانة وجديرين بقدر أكبر من الاحترام ، عندئذ سنخلق طريقة للحياة الاشتراكية حقا .

ومن الجوهرى أن نتطلع إلى الأمام ، وينبغى أن يكون لدينا من الخبرة السياسية ، والفهم النظرى والشجاعة المدنية مايكفى لتحقيق النجاح ، والتأكد من أن البيريسترويكا تلبى المعايير الأخلاقية الرفيعة للاشتراكية .

ونحن فى حاجة إلى سير صحى وحقيقى لكل المنظمات الاجتماعية ، ولكل فرق الانتاج والاتحادات الابداعية ، والأشكال الجديدة لنشاط المواطنين ، مع تجديد تلك الأشكال التى أغفلت ، وفى إيجاز نحن فى حاجة إلى مقرطة شاملة لكل جوانب المجتمع . فالمقرطة هى أيضا الضمان الرئيسى لأن تكون الاتجاهات الجارية بلا رجعة .

ونحن نعرف اليوم أننا كنا نستطيع تجنب الكثير من هذه الصعاب لو أن العملية الديمقراطية كانت تتطور بصورة طبيعية فى بلادنا .

وقد تعلمنا هذا الدرس جيدا من تاريخنا ، ولن ننساه قط . وسنمضى الآن بالنواجذ على النهج الذى مفاده أن التقدم فى الانتاج والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والفن ، وفى كل المجالات الاجتماعية ، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التطور المنسق للأشكال الديمقراطية الكامنة فى الاشتراكية ، ومن خلال توسيع الحكم الذاتى . وتلك هى الطريقة الوحيدة التى نستطيع أن نضمن بها الانضباط الواعى . فالبيريسترويكا نفسها لا يمكن أن تأتى إلا من خلال الديمقراطية . ولما كنا ننظر إلى مهمتنا على أنها الكشف عن إمكانيات الاشتراكية والاستفادة منها عن طريق تكثيف العامل البشرى ، فلا يمكن أن يكون هناك طريق آخر خلاف الديمقراطية ، بما فى ذلك إصلاح الآلية الاقتصادية والادارة ، بحيث يكون العنصر الرئيسى فى هذا الاصلاح هو تشجيع دور مجاميع العاملين .

ولما كنا نركز على تطوير الديمقراطية الاشتراكية ، فإننا نولى اهتماما كبيرا للمجال الفكرى والوعى العام والسياسة الاجتماعية الفعالة ، ولذا فإننا نعمل على إنعاش العامل البشرى وتنشيطه .

وفى الغرب كثيرا ماتظهر صورة لينين على أنه المحبذ لأساليب الإمرة فى الإدارة ، وذلك علامة على الجهل التام بأفكار لينين ، فضلا عن أنه فى أحوال ليست بالقليلة علامة على التشويه المتعمد لتلك الأفكار . والحقيقة أن الاشتراكية عند لينين لا تنفصم عن الديمقراطية . فالجماهير العاملة تصل

إلى السلطة عن طريق كسب الحريات الديمقراطية ، وهى لا تستطيع دعم تلك السلطة وتحقيقها إلا فى ظروف تتسع فيها الديمقراطية . وثمة فكرة أخرى للينين لا تقل أهمية ، وهى أنه كلما اتسع نطاق العمل وازداد الإصلاح عمقاً ، تعاظمت الحاجة إلى زيادة الاهتمام بالديمقراطية ، وإلى إقناع الملايين من أبناء الشعب بضرورتها . وهذا يعنى أننا إذا شرعنا فى إعادة بناء جذرية وشاملة ، فإنه ينبغى لنا أيضاً الكشف عن الإمكانية الكاملة للديمقراطية .

ومن الجوهرى أن نتعلم كيف نكيّف السياسة وفقاً للطريقة التى تستقبل بها من جانب الجماهير ، ونستفيد من ردود الفعل واستيعاب الأفكار والآراء والمشورة التى تأتينا من الشعب . فكثيرا ما توحى الجماهير بأشياء كثيرة مفيدة وهامة لا تكون متصورة بوضوح « من القمة » . وهذا هو السبب فى أننا يجب أن نمنع بأى ثمن الموقف المتعالى مما يقوله الشعب : خلاصة القول أن الشىء الأكثر أهمية لنجاح البيريسترويكا هو موقف الشعب منها .

وهكذا فإن واقع العمليات الجارية ، وليست النظرية وحدها ، هو الذى جعلنا نباشر برنامج التغييرات الديمقراطية الشاملة فى الحياة العامة ، وهو البرنامج الذى عرض على الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى يناير / كانون الثانى ١٩٨٧ .

وقد شجّع الاجتماع الموسع الجهود الواسعة النطاق الرامية إلى تعزيز الأساس الديمقراطى للمجتمع السوفييتى ، وتوسيع الحكم الذاتى ، وتوسيع الجلاسنوست ، أى المصارحة ، فى شبكة الإدارة بأسرها . ونحن نرى الآن كيف كان ذلك الاندفاع منشطا وحافزا للأمة . وقد كانت التغييرات الديمقراطية تحدث فى كل مجموع للعاملين ، وفى كل منظمة حكومية أو عامة ، وفى داخل الحزب . إن المزيد من المصارحة ، والرقابة الحقيقية من « أسفل » والجسارة فى العمل ، كل ذلك يعتبر الآن جزءاً لا يتجزأ من حياتنا .

وقد كانت العملية الديمقراطية عاملا هاما فى تشجيع البيريسترويكا بأسرها ، وفى السمو بأهدافها ، وفى تفهم مجتمعنا لمشاكله على نحو أفضل ، كما مكنتنا هذه العملية من أن نلقى نظرة أكثر شمولا على المسائل الاقتصادية ، ومن تقديم برنامج للإصلاحات الاقتصادية الجذرية . وتنسجم الآلية الاقتصادية انسجاما طيبا مع مجمل نظام الإدارة الاجتماعية الذى يقوم على مبادىء ديمقراطية مجددة .

وقد أنجزنا هذا العمل فى الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى يناير / كانون الثانى ١٩٨٧ الذى أقر « المبادىء الاساسية لإعادة بناء الإدارة الاقتصادية جذرياً » . وربما كان ذلك هو أهم برامج الإصلاح الاقتصادى لبلدنا وأكثرها جذرية منذ أن طبق لينين سياسته الاقتصادية الجديدة فى عام ١٩٢١ . ويقتضى الإصلاح الاقتصادى الحالى بنقل التركيز من الأساليب التى يغلب عليها الطابع الإدارى إلى الأساليب ذات الطبيعة الاقتصادية أساسا عند كل مستوى ، كما يدعو إلى المقرطة الشاملة للإدارة والتنشيط الشامل للعامل البشرى .

ويقوم الاصلاح على زيادة مثيرة فى استقلال المؤسسات والروابط ، والانتقال إلى المحاسبة الذاتية الكاملة والتمويل الذاتى ، ومنح مجاميع العاملين بالوحدات الانتاجية كل الحقوق المناسبة . وستتحمل هذه المجاميع مسئولية كاملة عن كفاءة الادارة وعن النتائج النهائية ، والآن ستكون أرباح مجموع العاملين متناسبة تناسبا مباشرا مع كفاءته .

وفى هذا الصدد ينظر الآن فى إعادة تنظيم الادارة الاقتصادية المركزية بصورة جذرية لصالح المؤسسات . وسنحرر الإدارة المركزية من الوظائف التشغيلية فى تسيير المؤسسات ، مما سيمكنها من التركيز على العمليات الرئيسية التى تحدد استراتيجية النمو الاقتصادى . وبغية جعل ذلك حقيقة واقعة شرعنا فى تنفيذ إصلاح جذرى جاد فى التخطيط وتكوين الأسعار والآلية المالية والائتمانية وشبكة إمدادات الانتاج المادية والتكنولوجية ، وإدارة التقدم العلمى والتكنولوجى ، وفى مجال الأيدى العاملة والمجال الاجتماعى . والهدف من هذا الإصلاح هو أن نضمن ، فى غضون العامين القادمين أو الأعوام الثلاثة القادمة ، الانتقال من نظام للإدارة مفرط المركزية يقوم على الأوامر ، إلى نظام ديمقراطى يقوم على « توليفة » من المركزية الديمقراطية والإدارة الذاتية .

وقد كان إقرار المبادىء الأساسية للتغيير الجذرى فى الإدارة الاقتصادية خطوة كبيرة إلى الأمام فى برنامج البيريسترويكا . والآن تتعلق البيريسترويكا من الناحية الفعلية بكل جانب رئيسى من جوانب الحياة العامة . وبطبيعة الحال سيجرى فيما بعد تطوير وتوضيح وتصحيح مضامين البيريسترويكا وأساليبها وأشكالها . وذلك حتمى وطبيعى ، إنه عملية حية ولاريب . أن التغييرات ستثير مشاكل رئيسية جديدة تتطلب حلولا غير مألوفة . ولكن خطة البيريسترويكا ومفهومها الشاملين واضحان لنا ، ليس فقط من حيث الجوهر وإنما أيضا من حيث الاجزاء المكونة لها .

إن البيريسترويكا تعنى التغلب على عملية الركود ، وتحطيم آلية الفرملة ، وخلق آلية يعتمد عليها وفعالة للتعجل بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى وإعطاءه قدرا أكبر من الدينامية .

والبيريسترويكا تعنى مبادرة الجماهير ، إنها التطوير الشامل للديمقراطية ، والإدارة الذاتية ، وتشجيع المبادرة والمساعى الإبداعية ، وتحسين النظام والانضباط ، ومزيد من المصارحة . والنقد والنقد الذاتى فى مجالات مجتمعنا ، إنها أقصى قدر من الاحترام للفرد والمراعاة للكرامة الشخصية .

إن البيريسترويكا هى التكثيف الشامل للاقتصاد السوفييتى ، وإنعاش وتطوير مبادىء المركزية الديمقراطية فى تسيير الاقتصاد الوطنى ، والتطبيق الشامل للأساليب الاقتصادية ، ونبذ الإدارة عن طريق الأوامر والأساليب الإدارية ، والتشجيع الكامل للابتكار والمؤسسة الاشتراكية .

وتعنى البيريسترويكا الانتقال فى عزم وتصميم إلى الأساليب العلمية ، والقدرة على توفير

أساس علمي صلب لكل مبادرة جديدة ، كما تعني الجمع بين منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية والاقتصاد المخطط .

كما تعني البيريسترويكا إعطاء الأولوية لتنمية المجال الاجتماعي بغية الإشباع الأفضل لاحتياجات الشعب السوفييتي من الظروف الطيبة للمعيشة والعمل ، وتحسين وسائل الراحة والاستجمام والتعليم والرعاية الصحية ، وتعنى أيضا اهتماما لا يتوقف بالثروة الثقافية والروحية ، وبثقافة كل فرد وثقافة المجتمع ككل .

وتعنى البيريسترويكا تخليص المجتمع مما لحق الأخلاق الاشتراكية من تشويهات ، والتنفيذ المتسق لمبادىء العدالة الاجتماعية ، وتعنى أيضا الوحدة بين القول والعمل ، بين الحقوق والواجبات . إنها السمو بالعمل الامين الرفيع المستوى ، والتغلب على اتجاهات المساواة فى الاجر وعلى الافراط الاستهلاكى .

تلك هى الصورة التى نرى فيها البيريسترويكا الآن ، والكيفية التى ننظر بها إلى مهامنا ، وإلى جوهر عملنا ومحتواه ، للفترة القادمة . ويصعب اليوم أن نحدد الزمن الذى ستستغرقه تلك الفترة ، وهى بطبيعة الحال ستكون أطول كثيرا من مجرد عامين أو ثلاثة أعوام . وقد أعددنا أنفسنا لعمل جاد وشاق ومرهق لضمان وصول بلدنا إلى ذرى جديدة بحلول نهاية القرن العشرين .

وكثيرا ما نُسأل عما نريده من البيريسترويكا ، وعن أهدافنا النهائية ؟ ويكاد يتعذر علينا أن نعطى إجابة تفصيلية دقيقة ، فليس من طبائعنا الخوض فى التنبؤات ومحاولة تقدير كل العناصر المعمارية للصرح العام الذى سنشيده فى عملية البيريسترويكا .

ولكنى من حيث المبدأ استطيع القول بأن نتيجة البيريسترويكا واضحة لنا . إنها تجديد شامل لكل جانب من جوانب الحياة السوفييتية ؛ وهى تزوّد الاشتراكية بأكثر الأشكال تقدمية للتنظيم الاجتماعى ؛ إنها الكشف الكامل عن الطبيعة الانسانية لنظامنا الاجتماعى فى جوانبه الجوهرية — جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعنوية .

وأحب أن أؤكد مرة أخرى أن البيريسترويكا ليست نوعاً عاماً من التنوير الروحى أو الإلهام ، فإعادة البناء إنما تعنى ، فهم الضرورة الموضوعية للانعاش والتعجيل ، وقد نشأت تلك الضرورة فى صميم مجتمعنا . ويكمن جوهر البيريسترويكا فى حقيقة أنها توحد ما بين الاشتراكية والديمقراطية ، وتحيى المفهوم اللينينى للبناء الاشتراكى ، سواء فى النظرية أو فى الممارسة . ذلك هو جوهر البيريسترويكا الذى يفسر روحها الثورية الحقة ونطاقها الشامل .

إن الهدف جدير بالجهد ، ونحن على يقين من أن جهودنا ستكون مساهمة عظيمة القيمة فى التقدم الاجتماعى للبشرية .

مزيد من الاشتراكية ومزيد من الديمقراطية

ترتبط البيريسترويكا ارتباطا وثيقا بالاشتراكية كنظام اجتماعي . وقد نوقش ذلك الجانب من المشكلة على نطاق واسع ، لا سيما فى الخارج ، ولن يكون حديثنا عن البيريسترويكا واضحا تماما إذا لم نتناوله بالدراسة . هل تعنى البيريسترويكا أننا فى سبيلنا إلى التخلى عن الاشتراكية ، أو على الأقل عن بعض أسسها ؟ البعض يوجه هذا السؤال بأمل والبعض الآخر يوجهه فى ريبة وظن .

وهناك فى الغرب من يود أن يقول لنا إن الاشتراكية فى أزمة عميقة وأنها وصلت بمجتمعنا إلى طريق مسدود . تلك هى الكيفية التى يفسرون بها تحليلنا النقدى للوضع عند نهاية السبعينات وبداية الثمانينات . وهم يقولون إن أمامنا طريقا واحدا هو تطبيق الأساليب الرأسمالية للإدارة الاقتصادية والأنماط الاجتماعية الرأسمالية ، أى التحول إلى الرأسمالية .

وهم يقولون أيضا إن البيريسترويكا لن تأتى بشىء فى إطار نظامنا ، وإننا ينبغى أن نغير هذا النظام وأن نستعير من خبرة نظام اجتماعى – سياسى آخر . ويضيفون إلى ذلك أنه اذا سلك الاتحاد السوفييتى هذا الطريق وتخلى عن خياره الاشتراكى ، فإنه يُصبح ممكنا قيام صلات وثيقة مع الغرب ، ثم يمضون إلى حد الشطط بزعم أن ثورة أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٧ كانت « غلطة » كادت أن تعزل بلدنا تماما عن التقدم الاجتماعى العالمى .

ولكى نضع حدا لكل التخمينات والشائعات التى تكثر فى الغرب حول ذلك أود أن أؤكد من جديد أننا نباشر جميع إصلاحاتنا وفقا للخيار الاشتراكى ، ونحن نبحث داخل الاشتراكية ، لا خارجها ، عن أجوبة عن كل الأسئلة التى تثار ، كما نقيّم نجاحاتنا وأخطاءنا على حد سواء بمعايير اشتراكية . أما أولئك الذين يأملون فى أننا سنتحرك بعيدا عن المسار الاشتراكى فسيصابون بخيبة أمل شديدة . إن كل جزء فى برنامج البيريسترويكا ، بل البرنامج بأسره ، يقوم بالكامل على مبدأ مزيد من الاشتراكية ومزيد من الديمقراطية .

إن المزيد من الاشتراكية يعنى مزيدا من السرعة الدينامية والمساعى الابداعية ، ومزيدا من التنظيم والقانون والانضباط ، ومزيدا من الأساليب العلمية والمبادرات فى الإدارة الاقتصادية ، والكفاءة فى الادارة ، وحياة للشعب أفضل وأغنى ماديا .

والمزيد من الاشتراكية يعنى المزيد من الديمقراطية والمصارحة والروح الجماعية فى الحياة اليومية ، والمزيد من الثقافة والنزعة الانسانية فى الانتاج ، والعلاقات الاجتماعية والشخصية بين الناس ، و المزيد من الكرامة واحترام الفرد لذاته .

والمزيد من الاشتراكية يعنى مزيدا من الوطنية والتطلع إلى المثل العليا النبيلة ، ومزيدا من الحرص المدنى الفعال على الشئون الداخلية للبلد وعلى تأثير هذه الشئون الايجابى على الشئون الدولية .

وبعبارة أخرى المزيد من كل تلك الأشياء الكامنة فى الاشتراكية وفى المسلمات النظرية التى تتعلق بها كنظام اجتماعى – اقتصادى متميز . وسننطلق نحو أشتراكية أفضل لا أن نبتعد عنها . ونحن نقول ذلك بأمانة دون أية محاولة لخداع شعبنا أو العالم . وأية آمال بأننا سنشرع فى بناء مجتمع مختلف غير اشتراكى ، وسننتقل إلى المعسكر الآخر ، إنما هى آمال لا أساس لها من الواقع فضلاً عن أنها عقيمة . وسيصاب أولئك الأشخاص فى الغرب ، الذين يتوقعون أن نتخلى عن الاشتراكية ، بخيبة أمل شديدة . لقد حان الوقت لكى يفهموا ذلك ، بل إن ما هو أكثر أهمية أن ينطلقوا من مفهومنا فى العلاقات العملية مع الاتحاد السوفييتى .

وإنى إذ أقول ذلك أود أن يكون مفهوما بوضوح أننا على الرغم من تأييدنا ، نحن الاتحاد السوفييتى ، للاشتراكية (وقد شرحت سبب ذلك أعلاه) لا نفرض آراءنا على أحد . فليقرر كل منا خياره الخاص : وسيضع التاريخ كل شيء فى موضعه . ونحن اليوم كما قلت لمجموعة من الشخصيات العامة الأمريكية (سايروس فانس وهنرى كيسنجر وآخرين) ، نشعر بوضوح أكثر من أى وقت مضى ، بفضل النظام الاشتراكى والاقتصاد المخطط ، أن التغييرات بالنسبة لنا تجيء أيسر كثيرا مما لو كانت فى ظروف المشروع الخاص ، على الرغم من أننا لدينا بالفعل صعابا خاصة بنا أيضا .

نحن نريد المزيد من الاشتراكية ، ولذا نريد المزيد من الديمقراطية .

وكما نفهم الأمور فإن صعاب السبعينات والثمانينات ومشاكلها لم تكن تعنى نوعاً من الأزمة بالنسبة للاشتراكية كنظام اجتماعى وسياسى ، بل كانت بالأحرى نتيجة للاتساق غير الكافى فى تطبيق المبادىء الاشتراكية والابتعاد عنها ، بل تشويهها ، والتمسك المستمر بأساليب وأشكال الادارة الاجتماعية التى نشأت فى ظل ظروف تاريخية محددة فى المراحل الأولى للتطور الاشتراكى .

وعلى نقيض ذلك فإن الاشتراكية بوصفها نظاما اجتماعيا فتيا ، وطريقة للحياة ، تمتلك إمكانيات هائلة للتطور الذاتى والتصحيح الذاتى لم يكشف عنها بعد ، ولحل المشاكل الأساسية للتقدم العلمى و التكنولوجى والاقتصادى والثقافى والفكرى محفوفا بصعاب لا حصر لها ومآس وعمل شاق ، وزاخر فى الوقت نفسه بالانتصارات والانجازات العظيمة .

دروس التاريــخ

ويحق لنا أن نقول إن فترة التطور بعد الثورة مرت بمراحل صعبة مرجعها إلى حد كبير التدخل الغاشم من قبل القوى الامبريالية فى شئوننا الداخلية ؛ كما حدثت أخطاء فى السياسات وحالات من سوء التقدير . وعلى الرغم من ذلك تقدم الاتحاد السوفييتى ، وقام مجتمع يطمئن فيه الناس إلى مستقبلهم . ولا يسع أى مراقب موضوعى إلا أن يسلم بأن التاريخ السوفييتى هو بوجه عام تاريخ تقدم لا جدال فيه ، برغم كل الخسائر والنكسات والاخفاق . لقد كنا نتقدم فى غيبة الطرق بالمعنى

الحرف والمجازى ، كنا فى بعض الأحيان نضل الطريق ونرتكب الأخطاء ، وأريق من الدماء أكثر مما ينبغى ، وتصبب العرق غزيرا على طول الدروب التى طرقناها . ولكننا مضينا فى عناد ، لم نفكر أبدا فى التقهقر أو التخلى عن الأرض التى كسبناها ، دون أن يساورنا شك فى خيارنا الاشتراكى .

ومن العسير أن نتصور أنه كان باستطاعتنا ، ونحن نمضى فى طريق مجهول مستكملين مهام طموحة فى فترة زمنية قصيرة ، أن نتفادى النكسات وأن نجد كل شىء ميسرا سلساً مثل رصيف طريق « نيفسكى بروسبكت »[1] . ولنأخذ على سبيل المثال التصنيع فى الاتحاد السوفيتى ! فى أية ظروف انجز ذلك التصنيع ؟ لقد كانت هناك الحروب الأهلية والتدخل من جانب أربع عشرة دولة أجنبية[2] اللذان تركا البلد فى حالة تدمير كامل ، كما كان هناك حصار اقتصادى وماأطلق عليه « الكوردون الصحى » . ولم تكن هناك تراكمات لرأس المال أو مستعمرات ؛ بل على النقيض كان من الجوهرى استخدام الأموال المتاحة لتحسين أحوال المناطق النائية المتخلفة التى خضعت للقهر العنصرى . وبغية إنقاذ المكاسب الثورية كان علينا أن نبنى على وجه السرعة قاعدة صناعية بمواردنا الداخلية مع تخفيض الاستهلاك إلى الحد الأدنى . ووقع العبء المادى لذلك البناء الجديد على عاتق الشعب الذى كان الفلاحون يشكلون الجانب الأكبر منه .

والحقيقة أنه كان علينا أن نبدأ من الصفر بناء الصناعة ، لا سيما الصناعات الثقيلة والطاقة الكهربائية وآلات الانتاج . وقد مضينا فى جسارة لإنجاز هذه المهمة . كما أن حيوية خطط الحزب ، التى تفهمتها الجماهير وقبلتها ، حيوية الشعارات والمشروعات التى تغلغلت فيها الطاقة الايديولوجية لثورتنا ، قد تجلت قدرتها على الاستمرار فى الحماسة التى شارك بها الملايين من أبناء الشعب فى الجهود الرامية إلى بناء صناعة وطنية ، وهى الحماسة التى أذهلت العالم ؛ ففى ظروف شاقة لا تصدق صنع العمال المعجزات ، من لا شىء إن جاز القول ، من الصفر ، صنعوها وهم بعيدون للغاية عن بيوتهم فى أغلب الأحيان ، ودون أية آلات عادة ، وهم شبه جياع . وكانوا يستمدون الإلهام من حقيقة أن قضيتهم هى قضية تاريخية وعظيمة . وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا على قدر كبير من التعليم والثقافة فقد أدركوا مدى جلال وتفرد العمل الذى يقومون به . وكانت تلك حقاً مأثرة عظيمة باسم مستقبل الوطن وتبيانا لوفاء الشعب للخيار الحر الذى اتخذ فى عام ١٩١٧ .

---

(١) **نيفسكى بروسبكت** - الطريق العام الرئيسى فى مدينة لينينجراد ، وهو يتبع مسارا مستقيما تماما ويستخدم فى اللغة الروسية كوصف مجازى لأولئك الذين يعتقدون أن التطور الاجتماعى يمكن أن يتبع نفس النوع من المسار .

(٢) **الحرب الأهلية والتدخل الأجنبى** (١٩١٨ - ١٩٢٢) - كفاح الجمهورية الروسية ضد الثورة المضادة وغزو أجزاء من أراضيها على أيدى القوات البريطانية والفرنسية والأمريكية والألمانية واليابانية والبولندية وغيرها (كان مجموع الدول التى اشتركت فى الغزو أربع عشرة دولة) .

لقد تغلب آباؤنا وأجدادنا على العقبات التى صادفتهم ، وقدموا مساهمة جوهرية فى تطوير ودعم مجتمعنا فى وقت كان يتعين فيه إقرار مستقبله بأكمله .

وكان التصنيع فى العشرينات والثلاثينات تجربة شاقة حقا . ولكن لنحاول الآن ، مستفيدين من حكمة التجربة ، أن نجيب عن السؤال التالى : هل كان ذلك ضروريا ؟ هل كان باستطاعة بلد فى ضخامة بلدنا أن يعيش فى القرن العشرين دون صناعة متقدمة ؟ وثمة سبب آخر يفسر أيضا لماذا اتضح لنا فى وقت مبكر للغاية أنه لم يكن لدينا خيار آخر سوى الاسراع بالتصنيع . ففى عام ١٩٣٣ أخذ خطر الفاشية يستفحل سريعا . فماذا يمكن أن يكون عليه حال العالم اليوم لو أن الاتحاد السوفيتى لم يقطع الطريق على آلة الحرب الهتلرية ؟ لقد دحر شعبنا الفاشية بالقوة الجبارة التى اكتسبها فى العشرينات والثلاثينات . ولو لم يكن لدينا تصنيع لكنّا واجهنا الفاشية عزّلاً من السلاح .

ولكننا لم نجد أنفسنا تحت عجلات الفاشية . إن أوروبا بأسرها لم يكن باستطاعتها وقف هتلر ولكننا حطمناه . لقد هزمنا الفاشية ليس فقط بفضل بطولة جنودنا ونكرانهم للذات ، ولكن أيضا بفضل ماكان لدينا من صلب أفضل ودبابات أفضل وطائرات أفضل ، وكل ذلك حققته فترة الحكم السوفييتى .

أو لنأخذ عملية التحول إلى الزراعة الجماعية . أنا أعرف كم كانت هذه الفترة مصحوبة بالتخيلات والتخمينات والنقد الحقود ، دعك من العملية نفسها ، بل إن كثيرين من الدارسين الموضوعيين لهذه الفترة من تاريخنا لا يبدو أن باستطاعتهم فهم أهمية التحول إلى الزراعة الجماعية فى بلدنا وضرورته وحتميته .

إذا كان علينا أن نلقى نظرة صادقة وعلمية حقا على ظروف ذلك الوقت وعلى القسمات الخاصة لتطور مجتمعنا ، المجتمع السوفييتى ؛ وإذا لم نغلق عيوننا على التأخر البالغ للإنتاج الزراعى الذى لم يكن هناك أمل فى التغلب عليه إذا ما ظل هذا الانتاج صغير الحجم ومفتتا ؛ وأخيرا إذا أجرينا تقييما سليما للنتائج الفعلية للتحول إلى الزراعة الجماعية فلن يكون أمامنا إلا استنتاج بسيط واحد لا مهرب منه : هو أن التحول إلى الزراعة الجماعية كان عملا تاريخيا عظيما ولعله التغيير الاجتماعى الأكثر أهمية منذ عام ١٩١٧ . أجل ، لقد مضى هذا التحول موجعا ، ولم يكن يخلو من تجاوزات خطيرة وحماقات وأخطاء فاضحة فى أساليبه وسرعته . ولكن مواصلة التقدم فى بلدنا كانت مستحيلة من غيره . فقد وفر التحول إلى الزراعة الجماعية أساسا اجتماعيا لتحديث القطاع الزراعى من الاقتصاد وجعل من الممكن إدخال أساليب الزراعة العصرية ، كما ضمن نمو الانتاجية وتحقيق زيادة جوهرية فى الناتج ، وهو ما لم يكن ممكنا أن يتحقق لو أن الريف ترك على حالته السابقة التى كانت من الناحية الفعلية أقرب إلى القرون الوسطى . وفضلا عن ذلك فإن التحول إلى الجماعية فى الزراعة حرر موارد هامة وعمالا كثيرين كانت تحتاج إليهم مجالات أخرى من مجالات التنمية فى مجتمعنا ،

وفى مقدمتها الصناعة .

وقد أدى التحول إلى الزراعة الجماعية ، وإن يكن فى يسر أو على الفور ، إلى تغيير طريقة حياة الفلاحين بأسرها ، مما سمح بأن يصبحوا طبقة عصرية متحضرة فى المجتمع . وإذا لم نكن قد أنجزنا هذا التحول لما كان باستطاعتنا اليوم حتى أن نفكر فى إنتاج حبوب فى حدود ٢٠٠ مليون طن ، دعك من ٢٥٠ مليونا كما تقضى خططنا بالنسبة للمستقبل القريب . ومع ذلك فقد تجاوزنا بالفعل مجموع ناتج الحبوب فى بلدان السوق المشتركة مجتمعة ، على الرغم من كون سكاننا أقل عددا .

غير أننا لا نخفى أننا مازلنا نواجه نقصا فى حبوب غذائية كثيرة وفى منتجات الماشية والدواجن بوجه خاص ولكن دون التحول إلى الجماعية لما كان فى مقدورنا الآن أن ننتج نفس القدر من الناتج بالنسبة للفرد فضلا عن تلبية الجانب الأكبر من احتياجاتنا الحيوية . وقد يكون من المفيد بوجه خاص أيضا أننا قضينا فى بلدنا إلى الأبد على الجوع ونقص التغذية ، اللذين كانا محنة روسيا لقرون عديدة . والاتحاد السوفييتى يحتل بالتأكيد مكانة بين الأمم المتقدمة فيما يتعلق بالأغذية الغنية بالسعرات الحرارية . وهكذا يتضح أنه بفضل الزراعة الجماعية التى يمتد تاريخها إلى أكثر من خمسين عاما قد أصبحت لدينا القدرة ، ونحن فى مجرى إعادة البناء ، على النهوض بقطاع الزراعة بأسره إلى مستوى كيفى جديد .

أجل ، لقد كان التصنيع وتحويل الزراعة إلى الجماعية أمرين لا غنى عنهما ولولاهما ما كان ممكنا إعادة تأهيل البلد . ولكن أساليب إنجاز هذه الإصلاحات وأشكاله لم تكن متمشية دائما مع المبادىء الاشتراكية ، أو مع الايديولوجيا والفلسفة الاشتراكيتين . وقد كان للظروف الخارجية دور رئيسى – إذا كان البلد يشعر بتهديد عسكرى مستمر موجه ضده . ولكن بصرف النظر عن ذلك فقد كانت هناك تجاوزات وسطوة للضغوط الإدارية ومعاناة للسكان . لقد كانت هى الحال فى الحقيقة ، وكان ذلك هو قدر الأمة بكل تناقضاته ، بما فى ذلك المنجزات العظيمة والأخطاء المثيرة والأحداث المفجعة . أجل ، كانت لدينا أيضا أوقات عصيبة ، بل عصيبة للغاية ما بين الحين والآخر ، حتى بعد الانتصار فى الحرب . أذكر الآن رحلاتى من جنوب روسيا إلى موسكو للدراسة فى أواخر الأربعينات ، حيث كنت أرى بعينى رأسى المدن الخربة المتهدمة : ستالينجراد وروستوف وخاركوف وأوريل وكورسك وفورونيز . وكم كان هناك من أمثال هذه المدن المخربة : لينينجراد وكييف ومينسك وأوديسا وسيفاستوبول وسمولنسك وبريانسك وتوفجورد .. كل شىء كان أطلالا : المئات والآلاف من المدن الكبيرة والصغيرة والقرى والمصانع . لقد نهبت أعز آثارنا الباقية أو دمرت – المتاحف والقصور الفنية والمكتبات والكاتدرائيات .

وفى الغرب كانوا يقولون فى ذلك الوقت إن روسيا لن يكون باستطاعتها النهوض مرة أخرى حتى بعد مائة عام ، وإنها ستكون خارج السياسات الدولية لفترة طويلة قادمة تنصرف فيها إلى تضميد جراحها بطريقة ما ، واليوم يقولون ، بعضهم فى إعجاب والبعض الآخر فى عداء صريح ، إننا دولة عظمى ! لقد أعدنا بلدنا إلى الحياة ونهضنا به دون عون ؛ بجهودنا الخاصة ، ومستفيدين فى ذلك من الإمكانيات الضخمة للنظام الاشتراكى .

ولا يسعنا إلا أن نذكر جانبا آخر للمسألة كثيرا ما يتجاهلونه أو يطمسونه فى الغرب ، ولكن من غيره يكون من المستحيل بكل بساطة فهمنا ، وجنبا إلى جنب مع منجزاتنا الاقتصادية والاجتماعية كانت هناك أيضا حياة أفضل ، وكانت هناك حماسة بناة العالم الجديد ، وكان هناك استلهام ما هو جديد وغير عادى ؛ واحساس حاد بأننا كنا وحدنا وليس للمرة الأولى ودون مساعدة من أحد ، نرفع البلد فوق أكتافنا ، وكان الناس متعطشين إلى المعرفة والثقافة ويملكون ناصيتهما . كانوا يبتهجون للحياة ، ويرعون أطفالهم ، ويؤدون مهامهم الروتينية اليومية . وكل ذلك قمنا به فى مناخ جديد تماما يختلف كثيرا عما كان لدينا قبل الثورة ، مناخ من الطمأنينة والمساواة والفرص الهائلة للشعب العامل ، ونحن نعرف جيدا ما عادت به الاشتراكية علينا . وباختصار كان الناس يعيشون ويعملون على نحو إبداعى فى جميع مراحل التطور السلمى لبلدنا . إن الرسائل التى أتلقاها من مواطنىّ تقول فى زهو : يقينا نحن أفقر من غيرنا ، ولكن حياتنا أكثر عنفوانا وإثارة .

إن أربعة عشر مواطنا من كل خمسة عشر فى الاتحاد السوفييتى ولدوا بعد الثورة ، ومازال هناك من يحثنا على التخلى عن الاشتراكية . فلماذا يتعين على الشعب السوفييتى ، الذى شبَّ واكتسب القوة فى ظل الاشتراكية ، أن يهجر ذلك النظام ؟ إننا لن ندخر جهدا لتطوير الاشتراكية وتعزيزها ، وأعتقد أنه لم يستغل حتى الآن من إمكانيات النظام الجديد إلا النذر اليسير .

وهذا هو السبب فى أننا نجد مقترحات غريبة - بعضها مخلص - بتغيير نظامنا الاجتماعى ، والانتقال إلى أساليب وأشكال خاصة ببناء إجتماعى مختلف . وهؤلاء الذين يقدمون مقترحات كهذه لا يدركون أن ذلك مستحيل حتى إذا كان هناك من يريد تحويل الاتحاد السوفييتى إلى الرأسمالية تدبروا معنا : كيف يمكننا الموافقة على أن ما حدث فى عام ١٩١٧ كان « غلطة » ، وأن كل السبعين عاما من حياتنا وعملنا وجهودنا ومعاركنا كانت بدورها « غلطة كاملة » ، وأننا كنا نسير فى « الاتجاه الخاطىء » . كلا ، فالنظرة الحازمة غير المتحيزة إلى حقائق التاريخ لا توحى إلا باستنتاج واحد : هو أن الخيار الاشتراكى هو الذى وضع روسيا التى كانت متخلفة فيما سبق فى « المكان الصحيح » - وهو المكان الذى يشغله الاتحاد السوفييتى الآن فى التقدم البشرى .

ليس هناك ما يحملنا على أن نتحدث عن ثورة أكتوبر/ تشرين الأول والاشتراكية بصوت هامس كما لو كنا نتوارى منهما خجلا ، فنجاحاتنا هائلة لا ريب فيها ، ولكننا ننظر إلى الماضى فى

شموله وتعقيداته ، ومنجزاتنا الضخمة لاتمنعنا من رؤية التناقضات فى تطور مجتمعنا ، أو من رؤية أخطائنا وغفواتنا ، كما أن ايديولوجيتنا نقدية وثورية بطبيعتها .

ونحن عندما نبحث عن جذور صعاب اليوم ومشاكله فإنما نفعل ذلك بغية أن نفهم منشأها وأن نستخلص الدروس للحياة اليوم من الأحداث التى تمتد إلى الثلاثينات .

والأمر الأكثر أهمية الآن بالنسبة لنا فى التاريخ الماضى هو أننا ننتهى من خلال الفهم له إلى تصور أصول البيريسترويكا . لقد تشكل تاريخنا تحت تأثير قوى من العوامل المصاحبة . ولكن ذلك هو تاريخنا ، ونجاحات البيريسترويكا كامنة فيه .

ولكن لماذا أصبحت البيريسترويكا ضرورة ؟ ولماذا تباطأ الأخذ بها ؟ ولماذا استمرت الأساليب البالية للعمل كل هذه الفترة ؟ ولماذا حدث التزمت العقائدى فى الوعى الاجتماعى والنظرية ؟

كل ذلك فى حاجة إلى تفسير . ونحن نكتشف لدى التحليل والشرح أن هناك الكثير من الأدلة على أن الحزب والمجتمع كانا يريان تزايد الجوانب السلبية وغيرها . وفضلا عن ذلك فإن إدراك الحاجة إلى التغيير تجلى بصورة حادة أكثر من مرة . ولكن التغيرات لم تقطع الشوط كاملا ، وكانت تفتقد الاتساق تحت ثقل « تركة الماضى » بكل سماتها السائدة .

وقد كان المؤتمر العشرون للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى[(١)] من المعالم الرئيسية فى تاريخنا ، إذ قدم مساهمة كبيرة فى نظرية وممارسة البناء الاشتراكى . وخلال المؤتمر وبعده بذلت محاولة كبيرة لتحويل الدفة فى تقدم البلد ، وإضفاء حافز على التحرر من الجوانب السلبية التى ولدتها عبادة شخصية ستالين فى الحياة الاجتماعية – السياسية .

وقد ساعدت القرارات التى اتخذها المؤتمر على مباشرة تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية وايديولوجية هامة ولكن الإمكانيات التى نشأت لم يستفد منها بالكامل . وتفسير ذلك هو الأساليب الذاتية التى طبقتها القيادة فى ظل خروشوف وكانت السياسة الاقتصادية يسودها الارتجال . وأدى التصلب والتغيير فى أفكار القيادة وإجراءاتها إلى الزج بالمجتمع والحزب إلى حالة من العصبية

---

(١) **المؤتمر العشرون للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى** – انعقد فى موسكو فى ١٤ – ٢٥ فبراير / شباط ١٩٥٦ . وقد أقر توجيهات الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية للاتحاد السوفييتى للفترة ١٩٥٦ – ١٩٦٠ ، وأوضح مبدأ التعايش السلمى بين الدول ذوات الأنظمة الاجتماعية المختلفة كما هو مطبق على الحقبة الحالية ، وأدان مبدأ عبادة شخصية ستالين وماترتب عليها من آثار .

والانفعال . كما أن الوعود والتوقعات الطموحة الواهية الأساس أحدثت مرة أخرى فجوة بين القول والفعل .

وقد تمثلت الخطوة التالية ، والتى كان الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٦٤[1] سمة مميزة لها ، فى مكافحة هذه المواقف المتطرفة والتغلب عليها . وأقر خط يرمى إلى الاستقرار ، وكان لهذا الخط مايبرره تماما ، وقد حظى بتأييد الحزب والشعب ، وظهرت بعض النتائج الايجابية . وكانت القرارات التى تصاغ وتتخذ تدرس بعناية أكثر وتجسّد على نحو أفضل . وكان بدء الاصلاح الاقتصادى لعام ١٩٦٥[2] والاجتماع الموسع للجنة المركزية فى مارس/ آذار ١٩٦٥ والمكرس للزراعة مبادرتين رئيستين تستهدفان إحداث تغييرات إيجابية فى الاقتصاد ، ولكنها بعد أن أحدثتا أثرا جوهريا وإن يكن مؤقتا أخذ الضعف يدب فى أوصالهما .

وقد أدى مناخ الرضا عن الذات والعملية الطبيعية المتقطعة لتغيير القيادة إلى ركود وتأخير فى البلد ، وقد تناولت ذلك فيما سبق . وفى هذه الظروف كان الموقف يتطلب قرارات ذات أهمية متزايدة لتشذيب آلية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فما الاستنتاجات التى خلصنا إليها من دروس التاريخ ؟

أول هذه الاستنتاجات أن الاشتراكية بوصفها نظاما اجتماعيا قد أثبتت أنها تزخر بامكانيات ضخمة لحل أكثر مشاكل التقدم الاجتماعى تعقيدا . ونحن مقتنعون بقدرتها على الحماية الذاتية وعلى مواصلة الكشف عن إمكانياتها ، ومن ثم على معالجة المشاكل الرئيسية للتقدم الاجتماعى التى نشأت مع اقترابنا من القرن الحادى والعشرين .

ونحن ندرك فى الوقت نفسه أن تحسين الاشتراكية ليس عملية عفوية ، وإنما مهمة تتطلب اهتماما ضخما وتحليلا صادقا وغير متحيز للمشاكل ، ورفضا حازما لكل ماعفا عليه الزمن ، وقد تبين لنا أن التدابير التى تعوزها الحماسة لن تكون لها فعالية هنا ، ويجب أن نعمل على جبهة واسعة ومتسقة ونشطة دون إحجام عن اتخاذ أكثر الخطوات إقداما .

وثمة استنتاج آخر – ربما كان أهم الاستنتاجات أهمية – ضرورة الاعتماد على مبادرة

---

(١) انعقد هذا **الاجتماع الموسع** فى ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٤ ، وقرر إعفاء نيكيتا خروشوف من واجباته كأمين عام للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، وانتخاب ليونيد بريجنيف لهذا المنصب .

(٢) **الإصلاح الاقتصادى لعام ١٩٦٥ – كان يستهدف تحسين آلية النشاط الاقتصادى فى الصناعة والتشييد مع التركيز على الربح .**

الجماهير وقدراتها الابداعية ؛ وعلى مشاركة أوسع قطاعات المجتمع مشاركة فعالة فى تنفيذ الإصلاحات المقررة ، أى على المقرطة .

ما الذى ألهمنا إلى بدء البيريسترويكا ؟

إنه لمن الخطأ ، بل الضار ، أن ننظر إلى المجتمع الاشتراكى على أنه شىء جامد وغير قابل للتغيير ، وأن نتصور عملية تحسينه على أنها محاولة لتكييف واقع معقد مع مفاهيم وصيغ وضعت واستقرت مرة واحدة وإلى الأبد . وتواصل مفاهيم الاشتراكية تطورها ، كما يجرى إثراؤها باستمرار على ضوء التجربة التاريخية والظروف الموضوعية .

وقد تعلمنا دائما ، ومازلنا نتعلم ، من نهج لينين الإبداعى إزاء نظرية البناء الاشتراكى وممارسته ، كما أننا نستخدم أساليبه العلمية ، ونتمكن من فنه فى تحليل الحالات الملموسة .

ومع استمرار البيريسترويكا فإننا نرجع المرة بعد الأخرى إلى أعمال لينين ، وبخاصة أعماله الأخيرة . لقد خلقت لنا كلاسيكيات الماركسية – اللينينية تعريفا للسمات الجوهرية المميزة للاشتراكية ، وهى لا تعطينا صورة تفصيلية للاشتراكية وإنما تتحدث عن مراحلها التى يمكن التنبؤ بها نظريا . ومهمتنا الآن أن نبين ما ينبغى أن تكون عليه المرحلة الراهنة . كما سيكون علينا أن ندرس عمليا هذه المرحلة دراسة دقيقة ، وذلك لأن الكلاسيكيات تعلمنا النهج وليس التقنيات .

وهذه المرحلة الجديدة تواجهنا بضرورة فرز كثير من المسائل النظرية والأفكار المستوردة للاشتراكية إعتمادا على تراث لينين ومناهجه . وثمة أهمية بالغة لهذا النوع من الاستعراض لأنه لم يكن هناك تمسك دائم بأفكار لينين فى الأعوام التى تلت وفاته . وقد حملنا الوضع المحدد فى بلدنا على قبول أشكال ومناهج للبناء الاشتراكى تتطابق مع الظروف التاريخية . ولكن تلك الأشكال لم تكن تلبث أن تمجد وتضفى عليها صورة مثالية وتحوّل إلى عقيدة جامدة . ومن هنا كانت للاشتراكية تلك الصورة العاجزة ، والإدارة المفرطة المركزية ، وكان إغفال المجموعة المنوعة الغنية من المصالح البشرية ، وبخس قيمة الدور الفعال الذى يقوم به الشعب فى الحياة العامة ، فضلا عن الاتجاهات المبالغ فيها للمساواة المطلقة .

ولنأخذ نمط الإدارة الاقتصادية : إن الوضع التاريخى المحدد الذى تطور فيه الاتحاد السوفييتى ، ظروفنا غير العادية ، كان لا بد أن تؤثر فى ذلك النمط . كما أن شبح الحرب الذى يلوح فى الأفق ، والحروب الأكثر دموية فى تاريخ كان بطبيعته صعبا حتى من غير حدوثها ، والمجهودين الرئيسيين لإعادة تأهيل البلد فى أعقاب حربين عالميتين ، كل ذلك أدى إلى مركزية صارمة فى الإدارة . ونتيجة لذلك تقلص الأســاس الديمقراطى لنظامنا الإدارى .

والآن لنعود إلى الكيفية التى تطور بها هذا التناقض ، ولنر الآن لماذا نشأ . عندما شرعت روسيا السوفييتية الفتية فى بناء مجتمع جديد كانت تقف وحدها ضد العالم الرأسمالى وتواجه ضرورة التغلب السريع على التأخر الاقتصادى والتكنولوجى ، وخلق صناعة حديثة بدءاً من الصفر من الناحية العملية . وقد تم ذلك فى حيوية وسعادة لم يسبق لهما مثيل .

ولكى نفعل ذلك كان علينا أن نزيد نسبة المدخرات إلى دخلنا القومى زيادة عنيفة . وقد خصص الجانب الأكبر من الأموال لتنمية الصناعة الثقيلة ، بما فيها صناعة الدفاع . ولم يكن هناك تساؤل قط عن كم تكلفنا تلك الأولوية ، أو على الأقل ظل هذا التساؤل فى الخلفية . ولم تكن الدولة تبخل بأية نفقات ، وكانت لدى الناس الرغبة فى تقديم التضحيات لصالح التقدم السريع لبلدهم ، ولصالح قدراته الدفاعية واستقلاله وخياره الاشتراكى .

وكان يقصد من نظام الإدارة الذى يجرى تطويره أن يلبى تلك الأهداف ، فكان شديد المركزية وكل تكليف يصدر عنه يجرى ضبطه حتى آخر تفصيل ، وكان يحدد المهام بدقة ويخصص الأموال من الموازنة ، ويفى بمهمته .

غير أننا لا نستطيع أن نعزو إدارة كهذه بالكامل إلى ظروف موضوعية . فقد كانت هناك مسلّمات خاطئة وقرارات ذاتية يتعين علينا أن نضعها نصب أعيننا بدورها عندما نقيّم مشاكل اليوم . وليكن الأمر مايكون فإن نظام الإدارة الذى تشكّل فى الثلاثينات والأربعينات أخذ يتعارض تدريجيا مع مطالب التقدم الاقتصادى وظروفه . واستنفدت إمكانياته الإيجابية ، وبدأ يتحول شيئا فشيئا إلى عائق مماأدى إلى نشوء آلية الفرملة التى ألحقت بنا فيما بعد اضرارا بالغة . وكانت الأساليب الخاصة بالحالات المتطرفة لاتزال مستخدمة . وقد شجع التزمت العقائدى هنا على تطور اقتصاد قوامه « التبذير »[1] ، واكتسب هذا الاقتصاد قوة دافعة كبيرة وظل موجودا حتى منتصف الثمانينات . وهنا تكمن جذور « نهج الناتج الإجمالى »[2] ، ذلك النهج السيء السمعة الذى ظل سائدا فى اقتصادنا حتى الأمس القريب .

وفى هذه الظروف ظهر إتجاه متميز ضد دور علاقات السلعة – نقود وقانون القيمة فى ظل الاشتراكية ، وكثيرا مازعم أن هذه العلاقات متعارضة مع الاشتراكية وغريبة عنها . واقترن كل

---

(١) اقتصاد التبذير – أحد مظاهر الإدارة الأفقية للاقتصاد ، حيث يتحقق النمو فى أغلبه عن طريق تشييد مصانع ووحدات إنتاجية جديدة وتوظيف المزيد من العمال ، مما أدى إلى زيادة تكاليف الانتاج دون أى تحسن فى جودة المنتجات .

(٢) نهج الناتج الاجمالى – تخطيط غير متوازن وإنتاج يركز على « وزن » المنتجات « وكميتها » بدلا من تحسين نوعيتها والتوفيق بين العرض والطلب الحقيقى .

ذلك ببخس فى قيمة محاسبة الربح – الخسارة ، وأحدث فوضى فى التسعير وتجاهلا لتداول النقود .

وفى الظروف الجديدة بدأ الأساس الديمقراطى الضيق لنظام الإدارة القائم يحدث آثاراً سلبية للغاية . ولم يُترك مجال يذكر لفكرة لينين عن الإدارة الذاتية بواسطة الشعب العامل . وكانت الملكية العامة تحجب بالتدريج عن مالكها الحقيقى – الانسان العامل . وكثيرا ماعانت هذه الملكية من الإفراط فى التفريع والنزعة المحلية لتصبح مالاً مباحاً بلا صاحب ، بلامالك حقيقى ، وتزايدت باستمرار علامات على اغتراب الانسان عن ملكية كل الشعب ، وعلى افتقاد التنسيق بين المصلحة العاملة والمصالح الشخصية للفرد العامل . وهذا هو السبب الرئيسى لما حدث : فعند المرحلة الجديدة أخذ النظام الجديد للإدارة الاقتصادية يتحول من عامل تنمية إلى « فرملة » أعاقت تقدم الاشتراكية .

وعند الحديث عن الجانب السياسى لآلية الفرملة لا يسع المرء إلا أن يرى أن وضعا متناقضا قد نشأ : أناس متعلمون موهوبون ملتزمون بالاشتراكية لا يستطيعون الاستفادة بصورة كاملة من الامكانيات الكامنة فى الاشتراكية ومن حقهم فى القيام بدور حقيقى فى إدارة شئون الدولة . وبطبيعة الحال كان العمال والزارعون والمثقفون ممثلين دائما فى جميع اجهزة السلطة والإدارة ، ولكنهم لم يكونوا يشركون دائما فى صنع القرارات واتخذها بالقدر اللازم للتطور الصحى للمجتمع الاشتراكى . لقد أعدت الجماهير لجهد سياسى أكثر فعالية ، ولكن لم يكن هناك مجال لذلك ، على الرغم من أن الاشتراكية لاتنمو إلا لأنها تجتذب إلى العمل الاشتراكى أعدادا من الناس تزداد باستمرار .

وقد أدت آلية الفرملة فى الاقتصاد ، بكل نتائجها الاجتماعية والايديولوجية ، إلى هياكل عامة تسيطر عليها البيروقراطية ، وإلى توسع البيروقراطية عند كل مستوى . واكتسبت هذه البيروقراطية نفوذا كبيرا جدا فى جميع شئون الدولة والشئون الإدارية ، بل الشئون العامة .

وغنى عن البيان أن أفكار لينين العالية القيمة عن الإدارة والإدارة الذاتية وحساب الأرباح والخسائر والربط بين المصالح العامة والخاصة كان من المتعذر تطبيقها أو تطويرها على نحو سليم ؛ وليس ذلك إلا مثالاً واحداً للفكر الاجتماعى المتحجر المنفصل عن الواقع .

لقد حددت البيريسترويكا مهام جديدة لسياستنا ولفكرنا الاجتماعى . وتضمنت هذه المهام وضع حد لتحجر الفكر الاجتماعى بغية إعطائه آفاقا أوسع والتغلب تماما على نتائج ذلك الاحتكار فى مجال النظرية الذى كان سمة مميزة لفترة عبادة الشخصية . وفى الوقت نفسه فإن اشكال تطور المجتمع الاشتراكى التى ظهرت فى ظل ظروف متطرفة قد تحولت عن طريق سلطة ستالين إلى شىء مجرد واعتبرت الأشكال الوحيدة الممكنة للاشتراكية .

وينبغى إجراء تغيير عنيف فى الفكر السياسى والاجتماعى . وهنا ينبغى أن نتعلم من لينين .

فقد كانت لديه قدرة نادرة على أن يحس فى الوقت الصحيح بالحاجة إلى إجراء تغييرات عنيفة ، وإلى إعادة تقييم القيم ، وإلى تنقيح التوجيهات النظرية والشعارات السياسية .

وإليكم مثالا صارخا للغاية . ففى أبريل/ نيسان ١٩١٧ عندما عاد لينين إلى روسيا لم يضيّع وقتا طويلا فى إجراء تقييم دقيق لحالة التطور فى البلد بعد ثورة فبراير/ شباط [1] ولاتجاهات هذا التطور وإمكانياته . وهو لم يقتصر على التحديد السليم للتكتيكات الممكنة الوحيدة للحزب والسوفييتات ، بل طرح أيضا مهمة استراتيجية جديدة ، هى مهمة إعداد الحزب والجماهير لثورة اشتراكية ، وإلا كانت قد ضاعت المكاسب التى تحققت بالإطاحة بالأتوقراطية . وكان مثل هذا التغير فى التكتيكات غير متوقع حتى بالنسبة لكثيرين من البلاشفة المتمرسين . وذلك هو النوع من الديالكتيك فى التفكير الذى نتعلمه ونحن ننفذ البيريسترويكا .

وسواء آنذاك أو بعد ذلك كثيرا ماكان الحزب شديد البطء فى تفهم الأفكار الجديدة وقد كان من الصعب فى بعض الأحيان أن يتجلى سوء الفهم حتى لدى أشخاص شديدى الالتزام بقضية الثورة . ولكن لينين وزملاءه كانت لديهم القدرة على إقناع الناس وتفسير الأشياء والعودة المرة بعد الأخرى إلى القضية نفسها وتوجيه وابل من الهجوم على الآخرين ، وهزيمة المترددين والذين تساورهم الشكوك . وكان لينين نفسه يجد الأمور صعبة فى بعض الأحيان . كتب ذات مرة فى مرارة فى إحدى رسائله ، مشيراً إلى أولئك الذين يعجزون عن إحتمال التوتر وينشدون حياة ميسرة فى الثورة : « كانت هناك أوقات شاقة ، وشاقة للغاية فى بعض الأحيان ، ولن أقبل لقاء أى ثمن أن أستبدل بأصغر جزء من تلك الفترة حياة كاملة فى شركة أشخاص أضحال وضيقى الأفق »

وقد ذكرت مرات عدة ، مشيراً إلى لينين ، أنكم إذا تناولتم مسائل خاصة دون رؤية المنظور العام ، فستظلون تتخبطون فى هذا المنظور العام كل الوقت . وإننا إذ اتخذنا ذلك كمبدأ توجيهى لنا ، منذ البداية الأولى للبيريسترويكا ، لا سيما فى الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى يونيه/ حزيران ١٩٨٧ ، فإنما كنا نعلق أهمية قصوى على نهج مفاهيمى . ونحن بطبيعة الحال كنا نسعى إلى جعل الأساليب أقل تشوشا ، وإذا كنا نريد تحقيق كسب ملموس فليس من الضرورى البدء بقلب كل شيء رأساً على عقب ثم البدء فى تصحيح كل الأخطاء .

وهناك مهام جديدة ينبغى التصدى لها دون أن تكون لدينا أية أجوبة جاهزة ، كما لا توجد اليوم أية أجوبة من هذا القبيل . ولم يقدم لنا علماء الاجتماع حتى الآن أى شيء متماسك ، ومازال الاقتصاد السياسى للاشتراكية على ولائه لمفاهيم عفا عليها الزمن ، ولم يعد منسجما مع ديالكتيك

(١) الثورة البورجوازية – الديمقراطية فبراير/شباط ١٩١٧ – أطاحت بالقيصرية . وقد أقيمت حكومة مؤقتة كان عليها إقتسام السلطة مع سوفييتات العمال والفلاحين ومندوبى الجنود .

الحياة ، كما أن الفلسفة وعلم الاجتماع بدورهما يتخلفان عن تلبية احتياجات الممارسة ، وعلم التاريخ بدوره ينبغى أن يمر بتنقيح رئيسى .

كما أن المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى والاجتماعات الموسعة للجنة المركزية فتحت فرصا جديدة للفكر الخلاق وأعطت قوة دافعة جبارة لتطوره . فأية حركة ثورية تكون مستحيلة دون نظرية ثورية – وهذه القاعدة الماركسية تعد اليوم أكثر صلة من أى وقت

البيريسترويكا ثــــورة

البيريسترويكا كلمة ذات معان كثيرة ، ولكننا إذا اخترنا من بين مرادفاتها الكثيرة الممكنة المرادف الذى يعبر عن جوهرها بأكبر قدر من الدقة فإننا نستطيع أن نقول مايلى : إن البيريسترويكا ثورة . فالتعجيل الحاسم بالتطور الاجتماعى – الاقتصادى والثقافى للمجتمع السوفييتى الذى ينطوى على تغييرات جذرية على الطريق إلى حالة جديدة كيفيا هو بلاريب مهمة ثورية .

وأعتقد أنه كان هناك كل مايحملنا على أن نعلن فى الاجتماع الموسع فى يناير / كانون الثانى ١٩٨٧ أن المسار الحالى هو فى جوهره ، وفى جسارته البلشفية ، وفى اتجاهه الاجتماعى – الانسانى ، نتيجة مباشرة للمنجزات العظيمة التى بدأها الحزب اللينينى فى أيام أكتوبر / تشرين الأول من عام ١٩١٧ ، ولكن ليس مجرد نتيجة وإنما امتداد وتطوير للأفكار الرئيسية للثورة ، وينبغى أن نضفى دينامية جديدة على الدافع التاريخى لثورة أكتوبر / تشرين الأول ، وأن نواصل تعزيز كل مابدأته فى مجتمعنا .

وبطبيعة الحال نحن لانضع البيريسترويكا على قدم المساواة مع ثورة أكتوبر / تشرين الأول التى كانت نقطة تحول فى تاريخ دولتنا الذى استمر قرابة ألف عام ، ولا يوجد نظير لقوة تأثيرها على تطور البشرية . ومع ذلك لماذا ونحن فى العام السبعين من عمر الثورة نتحدث بالفعل عن ثورة جديدة ؟

إن التشابه التاريخى يمكن أن يفيد فى الإجابة عن هذا السؤال : فقد لاحظ لينين ذات مرة أنه فى فرنسا ، بلد الثورة البورجوازية الكلاسيكية ، تطلب الأمر ، بعد ثورتها العظمى فى الفترة ٨٩ – ١٧٩٣ ، حدوث ثلاثة ثورات أخرى (١٨٣٠ و ١٨٤٨ و ١٨٧١) لانجاز أهدافها . وينطبق الشىء نفسه على بريطانيا ، حيث فى أعقاب ثورة كروموبل فى عام ١٦٤٩ جاءت الثورة « المجيدة » فى الفترة ٨٨ – ١٦٨٩ ، ثم كان إصلاح عام ١٨٣٢ ضروريا لكى تستقر الطبقة الجديدة نهائيا فى السلطة – أى البورجوازية . وفى ألمانيا كانت هناك ثورتان بورجوازيتان ديمقراطيتان (١٨٤٨ و ١٩١٨) ، وفيما بينهما حدثت الاصلاحات العنيفة فى الستينات من القرن الماضى التى نفذها

بسمارك « بالحديد والدم » .

كتب لينين يقول : « لم يحدث قط فى التاريخ أن كانت هناك ثورة يمكنفيها للمرء أن يلقى سلاحه وأن يعيش على أكاليل الغار بعد النصر . » لماذا إذن ينبغى للاشتراكية ، المدعوة لتنفيذ تغييرات اجتماعية – سياسية وثقافية فى تطور المجتمع حتى أكثر عمقا من الرأسمالية ، ألاتمر بعدة مراحل ثورية بغية أن تكشف عن كل إمكانياتها وأن تتبلور فى نهاية الأمر بوصفها تكوينا جديداً جذرياً ؟ وقد كرر لينين الفكرة التالية أكثر من مرة : إن الاشتراكية يمكن أن تتكون من محاولات كثيرة ، كل محاولة منها يمكن بمعنى ما أن تكون أحادية الجانب ، وأن تكون لها سماتها المحددة الخاصة . وينطبق ذلك على جميع البلدان .

وقد بينت الخبرة التاريخية أن المجتمع الاشتراكى ليس مؤمَّنا ضد ظهور وتراكم اتجاهات الركود ، أو حتى ضد الأزمات الاجتماعية – السياسية الرئيسية ، والتدابير ذات الطابع الثورى هى على وجه التحديد التدابير الضرورية للتغلب على أزمة أو على حالة سابقة للأزمة . والأمر الأكثر أهمية هنا هو أن الاشتراكية قادرة على إجراء تغييرات ثورية لأنها بحكم طبيعتها دينامية .

وفى ربيع عام ١٩٨٥ وضع الحزب هذه المهمة على جدول أعماله ، ذلك أن خطورة المشاكل المتراكمة والناشئة ، والتأخير فى فهمها وحلها ، كانا يتطلبان العمل بطريقة ثورية والإعلان عن إصلاح ثورى للمجتمع .

إن البيريسترويكا عملية ثورية لأنها قفزة إلى الأمام فى تطور اشتراكية ، وفى تحقيق سماتها المميزة الجوهرية . وقد أدركنا منذ البداية أنه ليس أمامنا وقت نضيّعه . ومن الهام للغاية عدم البقاء طويلا جدا عند خط البداية ، والتغلب على التلكؤ ، والنجاة من مستنقع النزعة المحافظة وتحطيم القصور الذاتى للركود . وذلك لايمكن أن يتم بطريقة تطورية ، عن طريق إصلاحات متسللة تعوزها الشجاعة . وأقولها ببساطة إنه ليس لدينا وقت للاسترخاء ، ولو ليوم واحد . وعلى النقيض من ذلك ينبغى لنا يوما بعد الآخر أن نضيف إلى جهودنا وأن ندعم سرعتها وكثافتها ، كما ينبغى لنا أن نصمد للضغوط ، أى لما يسميه رواد الفضاء أحمالا كبيرة زائدة ، فى المرحلة الأولية من إعادة البناء .

إن الثورة ينبغى أن تتطور باستمرار ، ولا يجب أن تكون هناك مراوحة للخطى . ويزوّدنا تاريخنا السابق بصورة توضح ذلك . فمازلنا نشعر بالآثار الضارة للتباطؤ ، ولذلك فنحن الآن بحاجة إلى شجاعة وجسارة مضاعفتين ، حتى إذا ماطُعِنّا مرة أخرى نكون أهلا لها . ومن ثم فليس أمامنا إلا المضى قدما !

وبطبيعة الحال فإن العمل بطريقة ثورية لايعنى القيام بعمل طائش ، فالهجمات المتسمة بالفروسية لاتكون مناسبة فى كل الأحوال ، والثورة تحكمها قوانين السياسة وفن الممكن ، ولذا

ينبغى تفادى تجاوز مراحلها ومحاولة التفوق على أنفسنا . والمهمة الرئيسية الآن هى التقدم إلى حدود جديدة كيفيا وإلا فسد الأمر كله وتشوّهت القضية الكبرى .

ووفقا لنظريتنا فإن الثورة تعنى البناء ولكنها تعنى دائما أيضا التدمير . والثورة تتطلب تدمير كل ما هو عتيق وراكد ومعرقل للتقدم السريع . ودون هذا التدمير يكون من المستحيل تطهير الموقع تمهيدا للبناء الجديد ، كما أن البيريسترويكا تعنى أيضا القضاء الحازم والجذرى على العقبات التى تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وعلى الأساليب التى عفا عليها الزمن لإدارة الاقتصاد ، وعلى العقلية النمطية المتزمتة . والبيريسترويكا تؤثر فى مصالح الكثيرين ، فى مصالح المجتمع كله . وبطبيعة الحال يثير التدمير نزاعات ، بل مصادمات شرسة فى بعض الأحيان ، بين القديم والجديد ، وليست هناك بالطبع قنابل تنفجر أو رصاصات تزمجر ، ولكن من فى الطريق يقاومون . كما أن التراخى واللامبالاة والكسل وعدم المسئولية وسوء الإدارة هى بدورها صور للمقاومة .

وذلك أمر مفهوم . فالمناخ فى مجتمعنا كان يزداد توترا كلما أصبحت جهود البيريسترويكا أكثر عمقا . وقد سمعنا البعض يقولون : هل كان هناك مايدعو لأن نبدأ كل ذلك أصلا ؟

بل إن البعض لا يقبلون حتى كلمة « ثورة » كما هى مطبقة على هذا الجهد ، ويفزع آخرون حتى من تعبير الإصلاح . ولكن لينين لم يكن يخشى استخدام هذه الكلمة ، بل إنه علم البلاشفة أنفسهم المضى فى « السياسة الإصلاحية » كلما كان ذلك لازما للمضى قدما بقضية الثورة فى الظروف الجديدة ، واليوم نحن نحتاج إلى إصلاحات جذرية من أجل تغيير ثورى .

ومن علامات الفترة الثورية وجود تباين على درجة ما من الصراحة والوضوح بين المصالح الحيوية للمجتمع الذى تكون فصائله الطليعية متأهبة للتغييرات الثورية والمصالح اليومية المباشرة للشعب . وتوجه البيريسترويكا أقصى ضرباتها لأولئك الذين اعتادوا العمل بالطريقة القديمة ، ولا توجد لدينا معارضة سياسية ، ولكن ذلك لا يعنى عدم وجود مواجهة مع أولئك الذين لا يقبلون البيريسترويكا لأسباب مختلفة . ومن المرجح أنه سيكون على كل فرد أن يقدم تضحيات فى المرحلة الأولى من البيريسترويكا ، ولكنه سيكون على البعض أن يتخلوا إلى الأبد عن المزايا والامتيازات التى لا يستحقونها والتى اكتسبوها بطريقة غير شرعية ، وعن الحقوق التى أعاقت تقدمنا .

ولقد كانت مسألة المصالح دائما قضية رئيسية للحزب فى اللحظات الحاسمة . وقد يكون من المناسب أن نتذكر كيف حارب لينين من أجل معاهدة صلح برست[1] فى عام ١٩١٨ العصيب .

---

(١) **معاهدة صلح برست** – معاهدة صلح بين روسيا السوفييتية وبلدان التحالف الرباعى (ألمانيا والنمسا – المجر ، وتركيا وبلغاريا) ، وقعت فى ٣ مارس / آذار ١٩١٨ فى برست ليتوفسك . وقد ألغتها الحكومة السوفييتية فى ١٣ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩١٨

فالحرب الاهلية كانت محتدمة ، وفى تلك اللحظة جاء التهديد الأكثر خطورة من المانيا ، ولذا اقترح لينين توقيع معاهدة صلح معها .

وكانت شروط الصلح التى أعلنتها المانيا بصورة مؤقتة « شائنة وقذرة » بالنسبة لنا . كما قال لينين ، إذ كانت تعنى ضم مساحات هائلة من الأراضى يقطنها خمسة وستون مليون نسمة ، وكان يبدو أنه من المستحيل قبولها ، ومع ذلك أصر لينين على معاهدة الصلح ، حتى على الرغم من أن بعض أعضاء اللجنة المركزية اعترضوا قائلين إن العمال بدورهم يطالبون بدحر الغزاة الألمان . غير أن لينين واصل دعوته إلى السلم لأنه كان يهتدى بالمصالح الحيوية ، وليس بالمصالح المباشرة ، بمصالح الطبقة العاملة ككل ومصالح الثورة ومستقبل الاشتراكية . ومن أجل تأمين هذه المصالح كان لا بد للبلد من فترة لالتقاط الأنفاس قبل المضى قدما . وكانت قلة فقط هى التى أدركت ذلك فى تلك المرحلة . ولم يكن من اليسير علينا إلا فى وقت لاحق أن نقول فى ثقة وفى غير غموض أو لبس إن لينين كان على حق . لقد كان على حق فعلا لأنه كان ينظر بعيدا إلى الأمام ولأنه لم يضع ما هو عابر فوق ما هو جوهرى ، وأنقذت الثورة .

وينطبق الشىء نفسه على البيريسترويكا لكونها تلبى المصالح الحيوية للشعب السوفييتى . فهى ترمى إلى الوصول بالمجتمع إلى حدود جديدة والنهوض به إلى مستوى جديد كيفيا . وسيكون علينا أن نقدم تضحيات ، وهى تضحيات لن تكون يسيرة . فالعادات والأفكار المستقرة تتفسخ أمام أعيننا . إن اختفاء شىء ما مألوف يثير الاحتجاج ، كما أن النزعة المحافظة لا تريد أن تتقهقر ، ولكن كل ذلك يمكن ، ويجب ، التغلب عليه إذا أردنا تلبية المصالح الطويلة الأجل للمجتمع ولكل فرد .

وقد واجهنا من الناحية الفعلية مسألة العلاقة بين المصالح المباشرة والطويلة الأجل عندما شرعنا فى تطبيق تفتيش الدولة على الجودة [1] فمن أجل تحسين جودة المنتجات أنشأنا جهازا مستقلا لضمان تطابق المنتجات مع المعايير القائمة . وفى أول الأمر انخفض كسب كثيرين من العمال ، ولكن تحسين الجودة كان ضروريا للمجتمع ، وتفهم العمال هذا الإجراء الجديد ، ولم تصدر عنهم أية احتجاجات ، بل على النقيض ، إذ هم يقولون الآن : « إنه لمن المشين أن تحصل على ما لم تكسبه » . وهم فى الوقت نفسه يريدون من المديرين والمهندسين والتقنيين اتخاذ نفس الموقف . وهكذا أصبحت رقابة الدولة على الجودة أرضية للاختبار الجديد للبيريسترويكا كما كشف عن مواقف الشعب من موارد العمل والموارد البشرية التى يمكن استخدامها لصالح البيريسترويكا . وقد

---

(١) **رقابة الدولة على الجودة** – نظام لمراقبة جودة المنتجات ، وهو مستقل عن إدارة المؤسسة وخاضع للجنة الدولة للمعايير بالاتحاد السوفييتى . وقد طبق فى ١ يناير / كانون الثانى ١٩٨٧ فى ١٥٠ مؤسسة صناعية . ومن المقرر التوسع فى تطبيقه .

أصبحت رقابة الدولة على الجودة بمثابة اختبار بصبغة عباد الشمس يؤكد من جديد أن الطبقة العاملة السوفييتية ككل تؤيد إعادة البناء تأييدا تاما وأنها على استعداد لدعمها بالوفاء فى الممارسة بدورها بوصفها الطبقة الطليعية للمجتمع الاشتراكى .

والبيريسترويكا شأنها شأن الثورة ليست شيئا نلهو به ، إذ ينبغى أن نمضى بالأمور إلى نهايتها وأن نحقق تقدما كل يوم حتى يمكن أن تحس الجماهير بثمارها ، وحتى يكون باستطاعة العملية الاستمرار فى تجميع قوة دافعة مادية وروحية فى آن واحد .

ونحن عندما نصف تدابيرنا الثورية فإنما نعنى أنها عميقة الأثر وجذرية ولاتهاون فيها ، وأنها تؤثر فى المجتمع بأسره من القمة إلى القاع ، كما تؤثر فى جميع مجالات الحياة ، وتفعل ذلك بطريقة شاملة . ولايعنى ذلك صبغ مجتمعنا بطلاء جديد أو تزيينه بثوب قشيب ، وإنما إبلاله وتجديده بصورة كاملة .

والسياسة هى بلاريب الشيء الأكثر أهمية فى عملية ثورية ، ويصدق ذلك على البيريسترويكا على حد سواء . ولذا فنحن نعطى أولوية كبيرة للتدابير السياسية ، وللمقرطة الشاملة والحقيقية ، والنضال الحازم ضد الروتين وانتهاكات القانون ، وللمشاركة الفعالة من جانب الجماهير فى إدارة شئون البلد . ويرتبط كل ذلك ارتباطا مباشرا بالمسألة الرئيسية لأية ثورة ، وهى مسألة السلطة .

ونحن بطبيعة الحال لسنا بصدد تغيير السلطة السوفييتية أو التخلى عن مبادئها الأساسية ، ولكننا نقر بضرورة إجراء تغييرات تعزز الاشتراكية وتجعلها أكثر دينامية وذات مغزى من الناحية السياسية . وهذا هو السبب فى أن لدينا كل مايحملنا على أن نصف خططنا للمقرطة الكاملة النطاق للمجتمع السوفييتى بأنها برنامج للتغييرات فى نظامنا السياسى .

ومن ثم ينبغى لنا – إذا أردنا أن يكون النجاح حليف البيريسترويكا – توجيه كل عملنا إلى المهام السياسية ومناهج القيادة ، والعنصر الأكثر أهمية فى أنشطة تنظيمات الحزب وموظفيه هو العمل السياسى بين الجماهير والتربية السياسية للشعب العامل والنهوض بمستوى النشاط السياسى للشعب . وقد تصدّر المقدمة مرة أخرى المغزى الأصلى لمفهوم « الاشتراكية » ، ولاسيما بوصفها حركة أيديولوجية وسياسية للجماهير ، وحركة قاعدية تكمن قوتها أساسا فى وعى الانسان ونشاطه .

إن الثورة ظاهرة فريدة لانظير لها . وعلى غرار الثورة فإن انشطتنا ينبغى أن تكون ثورية وفريدة ولانظير لها . والبيريسترويكا تحتاج إلى قادة حزبيين وثيقى الصلة للغاية بمثل لينين الأعلى كثورى بلشفى ، وهو مثل تتنافى معه الروتينية الوظيفية والمغالاة فى الاهتمام بالشكليات الإدارية والاتجاهات الشللية وانصراف اهتمام الموظفين إلى الترقى . ومن الناحية الأخرى فإن الشجاعة والمبادرة والمعايير الأيديولوجيّة الراقية والنقاء الخلقى والسعىْ المستمر إلى مناقشة الأمور مع الناس والقدرة على

الدعم الحازم للقيم الانسانية للاشتراكية إنما تحظى بقدر كبير من الاحترام والتبجيل ، كما أن الوضع الثورى يتطلب الحماسة والتفانى ونكران الذات . وينطبق ذلك بوجه خاص على القادة . ومازال أمامنا طريق طويل نقطعه كى نحقق هذا المثل الأعلى ، فهناك أناس كثيرون جدا مازالوا « فى حالة تطور » أو لنقلها صراحة ، يتخذون موقف « انتظر لترى » .

الثورة من أعلى ؟
الحزب والبيريسترويكا

ثمة تعبير فى علم التاريخ وكذلك فى المفردات السياسية هو « الثورة من أعلى » . والثورات التى من هذا القبيل لم تكن بالكثيرة العدد فى التاريخ ، ولكن لا ينبغى الخلط بينها وبين الانقلابات وثورات القصور . فما نعنيه هو التغييرات العميقة والثورية حقاً والتى تنفذ بناء على مبادرة السلطات نفسها ، ولكن تحتمها تغييرات موضوعية فى الوضع وفى الطباع الاجتماعية .

وقد يبدو أن البيريسترويكا التى يجرى تنفيذها حاليا يمكن أن تسمى « ثورة من أعلى » . والحقيقة أن حملة البيريسترويكا بدأت بناء على مبادرة الحزب وأن الحزب يقودها . فالحزب على درجة من القوة والجسارة تكفى لوضع سياسة جديدة ، وقد أثبت قدرته على قيادة عملية تجديد المجتمع ومباشرتها ، وبدأ الحزب هذا الجهد بتقويم النفس . وقد تحدثت عن ذلك صراحة فى اجتماع مع الناشطين الحزبيين فى خاباروفسك فى صيف عام ١٩٨٦ ، وقلت إننا ينبغى أن نبدأ بأنفسنا ، وعلى كل فرد أن يتحمل المسئولية : فى المكتب السياسى ، وفى الأجهزة المحلية وتنظيمات الحزب القاعدية . وسنقدم العون إلى أولئك الذين لا يستطيعون تقويم أنفسهم . والأمر الهام هو أن نتسلح بالوعى . لقد أصبحنا معتادين على ممارسات كثيرة عندما لا تكون هناك مكاشفة ، وينطبق ذلك على صغار المسئولين وكبارهم .

وأنا لا أقصد القول أن الناس ينبغى تملقهم مثلما يفعل المرشحون فى بعض البلدان خلال الحملات الانتخابية . والناس لدينا لا يحبون ذلك ، فهم يجب أن يعرفوا الحقيقة ، ولا ينبغى للفرد أن يخشى شعبه . إن المصارحة صفة مميزة للاشتراكية ، ولكن مازال هناك بعض الناس ، فى الشرائح العليا أيضا ، يتحدثون عن أخلاق اشتراكية للجميع وعن نوع بديل لأنفسهم ، أى عن شىء يناسب أهدافهم الأنانية . وذلك لن يحدث .

خلاصة القول إن جهود إعادة البناء بدأت مع الحزب وقيادته ، فقد بدأنا من قمة الهرم نزولا إلى قاعدته ، إن جاز التعبير . ومع ذلك فإن مفهوم « الثورة من أعلى » لا ينطبق تماما على البيريسترويكا ، ويقتضى على الأقل بعض التحفظات . أجل ، إن قيادة الحزب هى التى بدأتها . فقد قامت الأجهزة العليا فى الحزب والدولة بصياغة البرنامج وإقراره ، والحقيقة أن البيريسترويكا ليست

عملية عفوية ، وإنما عملية محكومة ، ولكن ذلك لايعدو أن يكون جانبا واحدا للمسألة .

ولم تكن البيريسترويكا لتصبح مشروعا ثوريا حقا ، أو لتكتسب نطاقها الحالى ، أو لتنال فرصة قوية للنجاح ، لو أنها لم تدعم المبادرة من « أعلى » مع الحركة عند القاعدة ، ولم تعبر عن المصالح الأساسية والطويلة الأجل لمجموع الشعب العامل ، ولو أن الجماهير لم تعتبرها برنامجا لها واستجابة لأفكار وإقرارا بمطالبها الخاصة ، ولو أن الشعب لم يؤيدها بمثل هذه الحماسة والفعالية .

إن نفس طبيعة إعادة البناء تعنى أنها ينبغى أن تمضى فى كل موقع عمل وفى كل مجموع للعاملين وفى النظام الإدارى بأسره وفى أجهزة الحزب والدولة ، بما فى ذلك المكتب السياسى والحكومة . فالبيريسترويكا تخص الجميع ، بدءا من الشيوعى فى تنظيمات الحزب القاعدية وانتهاء بالأمين العام للحزب ، ومن العامل البسيط إلى الوزير ، ومن المهندس إلى العالم الأكاديمى ؛ ولا يمكن الوصول بها إلى نهاية موفقة إلا بجهد على نطاق الأمة حقا . وعلى أية حال فإنه ينبغى لكل فرد أن يعمل بأمانة ووعى ، وألا يدخر جهدا أو طاقة . ولا بد لحركة من هذا القبيل أن تضم إلى صفوفها المزيد والمزيد من الناس .

وعندما يقترح نهج جاد ومدروس بعناية فإنه سيقابل دائما بالتأييد والفهم بين الشعب العامل ، وتلك هى الكيفية التى كنا نحاول أن نعمل بها على امتداد الفترة الماضية التى بلغت عامين ونصف العام ، وإلا لما كان باستطاعتنا حتى الآن أن نحقق ذواتنا ، أو أن نطلع الشعب على التعقيد الكامل للوضع الذى وجد البلد نفسه فيه ، وعلى ماينبغى عمله . ولكننا قلنا الشيء الأكثر جوهرية وتلقينا استجابة لذلك التأييد والموافقة .

إن مايصيب كل « الثورات من أعلى » من ضعف وعدم اتساق واطراد يفسره بدقة الافتقار إلى مثل هذا التأييد من أسفل ، وافتقاد الانسجام والعمل المنسق مع الجماهير . ونظرا لأن كل هذه الأمور كانت مفتقدة ، فقد كانت تلزم درجة ما من القهر القسرى ، مماأدى إلى تشوهات فى مجرى التغييرات كان لها « تكلفتها » الاجتماعية والسياسية والمعنوية العالية .

وإنه لمن القسمات المميزة للبيريسترويكا ودلائل قوتها أنها ثورة « من أعلى » « ومن أسفل » فى آن واحد . وذلك واحد من أقوى الضمانات لنجاحها وعدم إمكانية انتكاسها . وسنعمل فى دأب على أن نكفل للجماهير ، « الشعب عند القاعدة » ، بلوغ جميع حقوقها الديمقراطية ، وتعلم استخدامها بطريقة عادية وقديرة ومسئولة . وتؤكد لنا الحياة بمالا يدع مجالا للشك أنه عند نقاط التحول الحاد فى التاريخ ، فى الأوضاع الثورية ، يبرهن الناس على مقدرتهم الملحوظة على الإنصات والفهم والاستجابة إذا ماقيلت لهم الحقيقة . وذلك على وجه التحديد هو النهج الذى كان لينين يتبعه حتى فى أحرج اللحظات وأكثرها مشقة بعد ثورة اكتوبر / تشرين الأول وخلال الحرب الأهلية

عندما كان يذهب إلى الناس ويتحدث إليهم صراحة . وهذا هو سبب تلك الأهمية لاحتفاظ البيريسترويكا بمستوى رفيع من الطاقة السياسية وطاقة العمل بين الجماهير .

وكثيرا مايقال في الغرب إن البيريسترويكا ستصطدم بالصعاب وإنها ستثير استياء شعبنا العامل . فماذا يمكن أن أقوله ردا على ذلك ؟ بطبيعة الحال ستكون هناك صعوبات في مشروع بمثل هذا الحجم . وإذا ماصادفنا سخط أو احتجاج مشروع ، فسنبذل جهدا جادا ، وفي المقام الأول للتحقق من الأسباب التي تكمن خلف ظواهر كهذه ، فالحماسة الإدارية لاتجدى في مثل تلك الحالات . وينبغي لأجهزة السلطة ، وللتنظيمات العامة والاقتصادية ، أن تتعلم كيف تعمل على نحو لايعطى أية ذريعة لمظاهر من هذا القبيل ، وكيف تجد في الوقت المناسب حلولا للمسائل التي قد تثير ردود أفعال كتلك التي تحدث . وإذا كانت السلطات لاتتصدى للمشاكل المحددة ذات الاهتمام المشترك فإن الناس سيحاولون ذلك بأنفسهم . وإذا كان الناس يواصلون التحدث في الاجتماعات والاحتكام إلى السلطات الأعلى ، ولكن هذه السلطات تتغاضى ، عندئذ تأخذ الأزمات غير العادية في الظهور عند القاعدة ، فهي نتيجة مباشرة للنواقص والعيوب في عملنا .

ولا يوجد هنا إلا معيار واحد : هو أن سننصت إلى كل مايعزز الاشتراكية وسنأخذه في اعتبارنا ، على حين سنكافح ضد الاتجاهات الغريبة عن الاشتراكية ، ولكن – وأنا أكرر ذلك – داخل إطار العملية الديمقراطية . وإنه لمن مبادىء الروح الثورية اللينينية عدم العبث بالثورة ، عدم الانجراف وراء العاطفة ، عدم الاستغراق الزائد في الأساليب الإدارية .

وإذا ماسئلنا عما إذا كنا لا ندفع الأمور بعنف شديد ، نقول : كلا ، نحن لا نفعل ذلك . فليس هناك بديل معقول لبيريسترويكا دينامية وثورية . وذلك أن مستقبل الاشتراكية ومستقبل السلم إنما يتوقفان على نجاح البيريسترويكا ، والمخاطر شديدة الغاية ، إن الزمن يملى علينا خيارا ثوريا ، وقد قبلنا هذا الخيار ، ولن نتراجع عن البيريسترويكا ، بل سنمضى بها قدما .

ولدى مقابلتي لجيمي كارتر ، في صيف هذا العام ، وجه إلى السؤال التالي : « هل أنتم على ثقة من نجاح جهودكم في مجال الإصلاحين الاقتصادى والسياسى في الاتحاد السوفييتي ؟ » فأجبته قائلا :

« لقد بدأنا مشروعا جوهريا وصعبا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية . إن إعادة البناء تهم كل فئات المجتمع . وليست تلك بالمهمة السهلة . وقد اجتزنا حقبة معينة من إعادة البناء ربما كانت أكثر حقبها أهمية ، واقترحنا سياسة التغيير ونرى أنها تلقى قبولا لدى المجتمع ، ويجرى الآن تنفيذ هذه السياسة . وبطبيعة الحال تنشأ مشاكل كثيرة على نحو غير متوقع .

« وبدأ الغرب على الفور التحدث عن نوع ما من المعارضة ، وإن لم تكن خطيرة . لقد شرعنا

فى عملية رئيسية لإعادة البناء . ونحن نعيد الآن تشكيل مواقفنا وتفكيرنا وكل طريقتنا فى الحياة ، وننبذ القوالب النمطية . لقد تغير المناخ فى المجتمع بدرجة كبيرة ، ووضع المجتمع فى حالة حركة ، ونلقى فى ذلك تأييدا طيبا وندفع الأمور إلى الأمام اعتمادا على ذلك التأييد . وإذا لم نكن على ثقة من صواب هذه السياسة لما كنا ، أنا وزملائى ، قد اقترحناها .

« والآن لدينا خبرة العامين الأولين ، خبرة التنفيذ العملى لهذه السياسة ، وزادت بدرجة كبيرة ثقتنا فى سلامة مانفعله . وسنمضى على الطريق مهما كانت مشقته ، وسنبلغ أهدافنا فى غضون زمن قصير . أماالمهام الأخرى فسيستغرق تنفيذها أعواما عديدة . وهناك أهداف بعيدة أيضا ، وسنمضى إلى الامام فى حزم . »

إن الشعب السوفييتى على قناعة بأنه نتيجة للبيريسترويكا ولعملية المقرطة سيصبح بلدنا أكثر ثراء وقوة . وستصبح الحياة أفضل . وتوجد على طريق البيريسترويكا ، وستوجد دائما ، صعاب كثيرة ، تكون فى بعض الأحيان كبيرة وشاقة ، ونحن لا نخفى ذلك ، ولكننا سنتغلب عليها . نحن على يقين من ذلك .

البيريسترويكا تمضى قدماً

النتائج الأولى

مضى عامان ونصف عام منذ بدأت سياسة البيريسترويكا . ولدينا الآن تصور نظرى لها ، وبرنامج محدد ، وكلاهما يجرى بصورة مستمرة تطويره وتوضيحه وإثراؤه بنهج وأفكار جديدة . ويتطلب ذلك جهودا إبداعية كبيرة من جانب قادة الحزب والدولة ، ويشتمل على مناقشات مستفيضة . وبعد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى واجتماعات موسعة متعددة للجنته المركزية كانت كافة قطاعات المجتمع السوفيتى تناقش فى حماسة شديدة مشاكل البيريسترويكا ومسارها . وقد تجسد برنامج البيريسترويكا بالفعل فى سلسلة من الاجراءات التشريعية التى اتخذتها الدولة بموافقة البرلمان – مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتى .

وإلى جانب ذلك كان يمضى قدما نشاط عملى يومى لتنفيذ استراتيجية البيريسترويكا . وقد تجمع لدينا خبرة معينة – وإن تكن محدودة . وتوجد نتائج أولية مشجعة ، ولكن كانت هناك أيضا أخطاء وحالات من سوء التقدير ، ولذلك فنحن اليوم نرى إمكانياتنا وجوانب الضعف لدينا بوضوح أكثر ، وما زلنا نعتقد أننا فى المرحلة الأولية . وعلى الرغم من ذلك فقد أصبحت البيريسترويكا جزءا من حياتنا ، بما فى ذلك جماهير شعبنا . وهى بهذا المعنى تعتبر بالفعل حقيقة واقعة .

أولا – المجتمع يوضع فى حالة حركة
كيف بدأ الأمر كله ؟

عندما نتحدث عما أنجزناه على امتداد عامين ونصف عام ، فإننا نعنى عادة كلاً من الفترة التى سبقت المؤتمر السابع والعشرين والفترة التى تلته .

وتحتل مؤتمرات الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى مكانا خاصا فى تاريخنا ، وهى بمثابة معالم على الطريق . ولأسباب كثيرة كان من المتعين على المؤتمر السابع والعشرين أن يعطينا إجابات عن المسائل الأكثر إلحاحا فى حياة المجتمع السوفييتى . ولائحة الحزب[1] هى التى حددت موعد انعقاده ، وكان الاعداد لطبعة جديدة من برنامج الحزب[2] يمضى على قدم وساق ، كما كان يجرى وضع الخطط لفترة الخطة الخمسية الثانية عشرة وللفترة التى تنتهى فى العام ٢٠٠٠ . وكانت الصعوبة التى واجهتنا هى أن التوجهات السياسية للمؤتمر أخذت تتشكل فى ظروف تغيرت تغيرا مثيرا بعد الاجتماعين الموسعين للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى مارس/ آذار[3] وأبريل/ نيسان ١٩٨٥ . وبدأت عمليات جديدة سواء داخل الحزب نفسه أو فى المجتمع ككل .

لم تكن عملية فهم أفكار الاجتماع الموسع واستيعابها بالعملية اليسيرة . وقد بزغت أفكار جديدة فى المناقشات التى دارت على جميع المستويات – فى المكتب السياسى للحزب ، وفى لجنته المركزية ، وفى تنظيماته المحلية ، وهيئته العلمية ، وتنظيماته على مستوى المصانع والمزارع . وبدأت فى وسائل الاعلام مجادلات حية ، بل عنيفة فى بعض الأحيان ، كما بدأ تقييم نقدى لماضى بلدنا . وشارك آلاف الناس من عمال وفلاحين ومثقفين بلهفة وحماسة فى تلك المجادلات ، وذلك فى اجتماعات عقدها مجموع العاملين بكل وحدة انتاجية ، وفى الصحافة ، وفى رسائل وجهت إلى الهيئات العليا فى الحزب والحكومة تضمنت كلا من النقد وتقديم المقترحات ، كما أبديت وجهات نظر مختلفة – وفى بعض الأحيان متعارضة تعارضا مباشرا – حول مشاكل محددة كثيرة ، واستهل مسعى عام بحثا عن مخرج من الوضع القائم . ونحن نعتبر تعددا كهذا فى الرأى العام طبيعيا ومفيدا فى آن واحد . وأصبح واضحا أن الإعداد للمؤتمر السابع والعشرين ينبغى أن يستند إلى نهج جديدة ، على الرغم من أنه لم يكن متبقيا سوى عام واحد على الوقت الذى كان محددا لانعقاده .

(١) لائحة الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى هى قانون الحزب الرئيسى الذى يحدد حقوق أعضائه وواجباتهم ، والهيكل التنظيمى للحزب ، ومبادىء الديمقراطية داخل الحزب .

(٢) برنامج الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى هو الوثيقة الرئيسية للحزب التى تحدد أسسه النظرية والايديولوجية ، ومبادىء أنشطته ، والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها .

(٣) انعقد الاجتماع الموسع الاستثنائى للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى ١١ مارس/ آذار ١٩٨٥ . وانتخب ميخائيل جورباتشوف أمينا عاما للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى .

بطبيعة الحال كان من الممكن إرجاء عقد المؤتمر ، وكان هناك من أبدى هذا الرأى فى عناد ، وأعلنت بصدد ذلك حجج مقنعة . ولكن رؤى أن نهج فترة الركود التى تركت آثارها علينا جميعا لم تكن فى مستوى الموقف . وقد سادت فى نهاية الأمر وجهة النظر التى كانت فى رأيى أكثر تمشيا مع الوضع ، وهى أن المؤتمر ينبغى أن يعقد فى الوقت المحدد له ، وأن جميع القوى الصحية فى المجتمع يجب أن تجذب للمشاركة فى الإعداد له .

وقد اتخذ المؤتمر السابع والعشرون قرارات رئيسية ذات أهمية بالغة لمستقبل الاتحاد السوفييتى . فقد صاغ المبادىء التوجيهية لعمل الحزب لتنفيذ مفهوم التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وهو المفهوم الذى قدمه الاجتماع الموسع للجنة المركزية . أجل ، لقد كان مؤتمرا لم يحمل إليه مندوبوه فقط اهتماماتهم وصدقهم ، وإنما جاءوا إليه أيضا بأفكارهم وخططهم لإعطاء قوة دافعة جديدة وجبارة لتطور الاشتراكية وبتصميم على أن يفعلوا ذلك .

لقد كان مؤتمرا باعثا على التشجيع تحدثنا فيه عن النواقص والأخطاء والعيوب ، وأكدنا على إمكانيات الاشتراكية التى لم تستغل حتى الآن . وقد أقر المؤتمر خطة عمل تفصيلية وطويلة الأجل ، وأصبح مؤتمرا للقرارات الاستراتيجية .

ولكننا فى ذلك الوقت أخفقنا فى أن ندرك تماماً ما فى طابع العمليات الجارية ونطاقها من إثارة ، أو كدنا أن نعجز عن ذلك . والآن نحن نستطيع أن نرى الأمور بصورة أفضل ، ومن الواضح أنه كان علينا أن نواصل فى عزم العمل الذى بدأناه فى فترة التحضير للمؤتمر وفى المؤتمر نفسه ، كما كان علينا فى الوقت نفسه أن ندرس بعمق أكثر المجتمع الذى نعيش فيه . ومن أجل أن نفعل ذلك كان علينا أن نعود إلى المصادر ، إلى الجذور ، وأن نقيّم الماضى على نحو أفضل ، وأن نبت فى أولوياتنا وفى الطرق الكفيلة بانجازها . ودون هذا الفهم كان يمكن أن نضل الطريق .

بل إنه حتى بعد قرابة عام من المؤتمر السابع والعشرين كان بعض الناس من مختلف فئات المجتمع وفى الحزب نفسه مازالوا يعتقدون أن البيريسترويكا ليست سياسة طويلة الأجل وإنما مجرد حملة أخرى . كما أن كثيرين من المسئولين المحليين أخضعوا المؤيدين النشطين للمراقبة ، موجهين التحذير إلى من كانوا اكثرهم إلحاحا : انتظروا أيها الرفاق ، لا تثيروا هياجا ، فلن يمضى عام أو عامان إلا ويتبخر كل شىء فى الهواء . لقد كانوا يعتقدون فى إخلاص أن كل شىء سيدور دورة كاملة كما كانت الحال أكثر من مرة قبل ذلك . وكان هناك أيضا متشككون ينتحلون ألقابا يتشدقون فى طرقات المكاتب قائلين : لقد مررنا بفترات مختلفة ، وسنعيش هذه الفترة أيضا . لقد كان الاهتمام بمصير البيريسترويكا يتزايد فى المجتمع : هل لن ينزلق كل شىء إلى الروتين القديم نفسه ؟

وفى الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى يناير / كانون الثانى الماضى أجرينا تحليلا نقديا لأسباب الوضع المعقد والمتناقض . ونحن لم نكن نرمى إلى مجرد نقد الماضى وتحديد شخص أو اثنين ، وهل

••

جوهر الأمر هو مجرد تحديد شخص ما ؟ إن ما كنا فى حاجة إليه هو تقييم للظواهر وتحليل للعمليات والاتجاهات ، وقد سعينا إلى تحقيق ذلك . وأنا على يقين من أنه لو كان الاجتماع الموسع فى يناير / كانون الثانى قد اقتصر على نقد الماضى لما كان قد أنجز رسالته . نحن فى حاجة إلى دروس ونقد لا من أجل تصفية حسابات وإنما من أجل حاضرنا ومستقبلنا .

وإذا لم نكن فى الاجتماع الموسع قد اقترحنا برنامج عمل بناءً ، ولم نكن قد قلنا فيه الشىء الرئيسى – أى ماالذى كان ينبغى عمله ، وماالقوى الإضافية التى ينبغى تنشيطها لإزالة آلية « الفرملة » ، وكيف يمكن خلق آلية فعالة للتعجيل – لكان هذا الاجتماع مجرد مراوحة للخطى ، وإذا لم يكن الاجتماع الموسع قد أشار إلى الاتجاه الذى ينبغى لنا أن نتبعه ، وإذا لم يكن قد اقترح مقرطة الحياة فى المجتمع بوصفها القوة المحركة الرئيسية للبيريسترويكا ، لكان عملا أحمق بلا معنى

لقد كانت الفكرة الرئيسية للاجتماع الموسع فى يناير / كانون الثانى – فيما يتعلق بطرق إنجاز مهام البيريسترويكا وحماية المجتمع من تكرار أخطاء الماضى – هى تطوير الديمقراطية ، فهى الضمان الأساسى لعدم إخفاق البيريسترويكا . فكلما تدعمت الديمقراطية الاشتراكية ، كان لدينا المزيد من الاشتراكية . تلك هى قناعتنا ولن نتخلى عنها قط ، وسنعزز الديمقراطية فى الاقتصاد وفى السياسة وفى داخل الحزب نفسه ، ذلك أن قدرة الجماهير الإبداعية هى القوة الحاسمة فى البيريسترويكا ، وليست هناك قوة أخرى أكثر فعالية .

وقد أوضحت الشهور التى انقضت منذ هذا الاجتماع الموسع أننا كنا نعمل بطريقة صائبة ، فجعلنا ألقيت على عاتقه تلك المهمة الضخمة ، مهمة إعادة بناء البلد بأكمله . ربما لن نتمكن من التغلب على كل شىء ، ولكن سيكون لدينا الوقت لتعزيز عملية التعجيل . سنرسى الأسس ، وإنى على يقين من أن المجتمع السوفييتى بأسره سيتكاتف فى عملية البيريسترويكا .

ولكن حتى عندما تكون الآلية الديمقراطية الأحدث عهدا قد جرّبت ، ونكون قد بدأنا فى الاستفادة بصورة كاملة من الروافع المعنوية ، فإن المهمة لن تكون أيسر . والحقيقة أنى اعتقد أن مقدار العمل سيزداد ، وسيصبح حتى أكثر تعقيدا ، ومن الواضح أن أشكاله وأساليبه سيتعين تغييرها أكثر من مرة لأنه سيكون علينا أن نعمل فى ظروف سياسية واقتصادية ومعنوية وثقافية جديدة .

البيريسترويكا تكتسب قوة دافعة

آمل أن أكون قد وفقت حتى الآن فى أن أبيّن لكم أن المجتمع قد وضع فى حالة حركة ، وأنه ليس هناك مايوقفه ، ولكننا لا نشجع توقعات غير واقعية ، فالأمل يراود البعض بأن كل شىء سيتغير على الفور من تلقاء نفسه دون حاجة إلى جهد خاص ، كما يعتقد الكثيرون أن زعماء جددا قد ظهروا ومن ثم فإن كل شىء سيتغير الآن ، كل شىء سيكون على مايرام . إن الأمر على نقيض ذلك ، فنحن مازلنا نتسلق الجبل وأمامنا طريق طويل نقطعه قبل أن تكتسب البيريسترويكا قوة دافعة .

إن البيريسترويكا مازلت تحبو ، وكل مافعلناه حتى الآن هو أننا شكلنا آلية التعجيل . وحتى وقت قريب كنا منخرطين فى تعلم ماذا كانت عليه الأمور ، وفى اكتشاف نهج جديد ، وفى تجميع أفكار وتوصيات . والآن علينا جميعا أن نشكّل كل شىء معا . وإنه لأمر آخر تماما أن يكون لدى أناس آخرين أفكار مختلفة عن البيريسترويكا نفسها وعن الدور الذى يتعين أن يلعبوه فيها .

ليس هناك معارضون صرحاء كثيرون للبيريسترويكا ، ولكن هناك مع ذلك من يؤيدون الابتكارات ولكنهم يعتقدون أن البيريسترويكا لن تمسهم ، لن تمس إلا من هم عند القمة – فى الأجهزة الحزبية والحكومية والاقتصادية وغيرها من القطاعات ، وفى المؤسسات وزملاء العمل فى المصانع أو المزارع أو مواقع التشييد – فى إيجاز أى شخص إلا هم . وفى حديث أجريته مع العمال فى مصنع فيف (VEF) الكبير للمعدات الكهربائية فى ريجا خلال زيارتى لجمهورية لاتفيا الاشتراكية السوفييتية رأيت أنه من الضرورى أن أقول لهم إن الصعاب مجرد شىء واحد ، « ولكن إذا كانوا سيتقنعون بمجرد الاهتمام بمايحدث « عند القمة » ولايفيدون من قدراتهم الخاصة ، فإن البيريسترويكا ستتباطأ ، وتأخذ فى الدوران حول نفسها دون حركة حقيقية إلى الأمام ، وتنتهى إلى مجرد إجراء تعوزه الحماسة .

وهناك أيضا أناس لايعرفون كيف يعملون بالطريقة الجديدة ، فى سياق البيريسترويكا ، وهؤلاء ينبغى أن نعلّمهم وأن نأخذ بيدهم .

ولدينا كذلك مشكلة البلادة ، مشكلة القصور الذاتى ، فلم يتم بعد التخلّص من ممارسة انتظار تعليمات من أعلى بخصوص كل مسألة ، والاعتماد على القرارات التى تصدر عن المستويات العليا . وليس ذلك هو مايثير الدهشة ، لأن ذلك هو الطريق الذى جرت عليها العادة من وحدات الانتاج إلى الوزارات ، وهو طريق مازال له تأثيره اليوم ، حتى فى الشرائح العليا من الادارة . والنقطة الأساسية هى أن الناس يصبحون غير معتادين على التفكير والعمل بطريقة مسئولة ومستقلة . وهنا تكمن مشكلة كبيرة أخرى .

إن المهمة الرئيسية هى حمل المجتمع بأسره على الانخراط فى عملية إعادة البناء ، كما أن الاشتراكية فى مجتمعنا تتطور فوق الأساس الخاص بها ، ونحن لا نقترح أن تنفذ البريسترويكا بأناس مختلفين وحزب مختلف أو علوم وآداب مختلفة وهلم جرا . فالأمر ليس كذلك . نحن ننفذها معاً ، من خلال جهد على نطاق الأمة يستفاد فيه من مجموع إمكانياتنا الفكرية . وباستطاعتى أن أرى من خبرتى الخاصة أننا جميعا نتغير فى مجرى البيريسترويكا . وليس من الإنصاف أن ينكر على أحد الحق فى تجربة البيريسترويكا الخاصة بهم ، أن يعمل بطريقة مختلفة عما كان يفعل بالأمس ، أن ينطلق من تحقيق للأوضاع والأهداف التى حددها زماننا .

ليست لدينا صيغ جاهزة

إن السياسة هى فن الممكن ، وفيما وراء حدود الممكن تبدأ المغامرة . ومن أجل هذا السبب نحن نقيِّم إمكانياتنا فى تأنٍ واعتدال ، ونحدد مهامنا آخذين ذلك فى الاعتبار . ونحن وقد تعلمنا من تجاربنا المرة لا نتعجل الخطى فوق الدرب الذى اخترناه أو نستبق الأحداث ، ولكننا نضع فى الاعتبار الحقائق الواضحة لبلدنا .

إن الصعوبة الكبرى التى تعترض جهودنا من أجل إعادة البناء إنما تكمن فى تفكيرنا الذى تشكل على امتداد الأعوام الماضية ، وعلى كل منا ، بدءا من الأمين العام للحزب حتى العامل فى مواقع الانتاج ، أن يغير تفكيره ، وذلك أمر يمكن فهمه لأن كثيرين منا تشكلوا كأفراد وعاشوا فى ظروف الجيل السابق . ولا بد أن نتغلب على النزعة المحافظة لدينا . إن معظمنا يتقيد بالمبادىء السياسية والايديولوجية السليمة ، ولكن ثمة مسافة كبيرة بين الموقف السليم وتحقيقه .

بل يحدث فى بعض الأحيان أننا خلال مناقشة مسألة هامة فى المكتب السياسى للحزب نخلص إلى نتائج هامة للغاية ونتخذ قرارات ابتكارية ، ولكننا عندما نكون بصدد اختيار الأساليب اللازمة لتنفيذها ينتهى بنا الأمر إلى محاولة استخدام أساليب قديمة لانجاز مهام جديدة .

وفى السياسة والايديولوجيا نحن نعمل جاهدين على إنعاش الروح الحية اللينينية ، فلسنوات عديدة كنا مفتونين بعقائد جامدة ، واليوم نريد أن نُدخل فى عملنا النظرى روحا خلاقة حقا ، وتلك مهمة صعبة ولكن ينبغى إنجازها . ويبدو الآن أن الفكر الخلاق يتخذ أساسا صلبا .

ونحن ندرك أنه لا ضمان ضد الأخطاء التى قد يكون من أخطرها عدم عمل أى شىء خشية ارتكاب خطأ منها . وهذا الخطأ الخطير نحن نعرفه جيدا من واقع خبرتنا ، وهو مبعث الكثير من متاعبنا . وقد لاحظ خصومنا فى الغرب هذا الضعف الذى كان جليًّا بوجه خاص فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، وكانوا على شفا أن يودعوا الاتحاد السوفيتى « مقبرة التاريخ » ، ولكن قُدَّاسهم كان سابقا للأوان .

ومما يسعدنى أن هناك فهما متزايدا ، سواء داخل الحزب أو فى المجتمع ككل ، بأننا بدأنا مسعى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وايديولوجيا **ليس له سابقة** ، وإذا كان لنا أن ننفذ كل شىء خططنا له فإنه ينبغى لنا أيضا أن نضطلع بعمل سياسى واقتصادى واجتماعى وايديولوجى **ليس له سابقة** سواء فى المجال الداخلى أو الخارجى ، ذلك أنه قبل كل شىء تقع على عاتقنا مسئولية **ليست لها سابقة** . وإننا ندرك الحاجة إلى جهود واسعة النطاق وجسورة ، لا سيما فى المرحلة الأولى .

ثمة أمور كثيرة غير مألوفة فى بلدنا الآن : انتخاب المديرين فى المشروعات والمكاتب ؛ وتعدد المرشحين لانتخابات السوفييتات فى بعض الأحياء ؛ والمشروعات المشتركة مع الشركات الأجنبية ؛ والتمويل الذاتى فى بعض المصانع وبعض مزارع الدولة والمزارع الجماعية ؛ ورفع القيود على المزارع التى تنتج مواد غذائية لحساب مؤسسات تديرها بنفسها ؛ والتوسع فى الأنشطة التعاونية ؛ وتشجيع المشروع الفردى فى وحدات الانتاج الصغيرة أو التجارة الصغيرة الحجم ؛ وإغلاق المصانع والوحدات الانتاجية التى لا تحقق عائدا أو تعمل بخسارة ؛ وكذلك معاهد البحوث والمؤسسات التعليمية العليا التى لا تعمل بكفاءة . ولدينا الآن أيضا صحافة أكثر حسما ، صحافة تتخلى عن « المقدسات » ، وتنشر مجموعة منوعة غنية من وجهات النظر العامة ، وتباشر جدلا علنيا حول جميع القضايا الحيوية المتعلقة بتقدمنا وبالبيريسترويكا . وكل ذلك طبيعى وضرورى ، على الرغم من أن هذه الأشياء جميعا لا تأتى فى يسر ، ولا هى مما يتيسر فهمه سواء بين الرأى العام أو بين أعضاء الحزب .

ولست اعتقد أن الفترة الماضية ، التى امتدت عامين ونصف عام ، كانت الفترة الأشد صعوبة للحزب الشيوعى السوفييتى ، غير أنها كانت أكثر فتراته خطورة وجدية ، وتطلبت إحساسا عاليا بالمسئولية وقدراً كبيراً من النضج والاخلاص للمثل وللأهداف الأساسية . وقد يكون هناك إتجاه خاص يناسبنا ، ولكننا نحاول أن ننظر إلى الأشياء فى إعتدال وواقعية . وبهذه الطريقة وحدها يكون باستطاعتنا أن نعرض على الشعب سياسة ما وأن نقدم إليه أهدافا يفهمها وتقوده إلى الأمام .

ويقينا كان لدى القيادة بدورها خلافات فى الرأى حول كيفية التغلب على الركود ، وكيفية تناول الأمور فى المستقبل . وليس هناك ما يثير الدهشة فى ذلك . وعلى النقيض تماما قد يكون غريبا أن نقول إنه لا توجد خلافات من هذا القبيل وأن كل شخص يتحدث مثلما يتحدث الآخرون تماما . إن مقارعة الآراء تولد الفكر . ولكننا متفقون فيما يتعلق بالأمر الأساسى - نحن على إجماع فى إيماننا بأن البيريسترويكا لا غنى عنها وبأنها حتمية حقاً ، وبأننا ليس لدينا خيار آخر .

وينخرط فى عملية إعادة البناء الشعب السوفييتى كله ، والحزب بأسره ، بما فى ذلك لجنته المركزية ومكتبها السياسى ، والحكومة . وفى هذا العمل الثورى نكتسب نحن ، أعضاء المكتب السياسى ، خبرة هامة فى حل المشاكل التى تواجه مجتمعنا . ويحدث الشىء نفسه فى الجمهوريات

والمناطق وفى مجموع العاملين بكل وحدة انتاجية ، فهى جميعا مستغرقة فى البيريسترويكا . ولدى التصدى للمهام الجديدة توضع الأمة بأكملها فى بوتقة اختبار البيريسترويكا . والأمر الأكثر أهمية هو أن نفس مناخ مجتمعنا قد تغير ؛ إذ تجرى عملية تحقيق النشاط الاجتماعى والسياسى للشعب السوفييتى ، وأصبح الناس أكثر جسارة ، ويبدون إحساسا أكثر مضاء بالواجب المدنى ، وهناك الشيء الكثير الذى تراكم خلال الأعوام الماضية ويريدون التحدث عنه صراحة .

لقد كانت جدة هذا الموقف غير المألوف فى تزايد مستمر . ولو أن أحدا قال لنا فى أبريل/ نيسان ١٩٨٥ إنه سيكون لدينا فى غضون عامين ما يحدث بالفعل اليوم ، لكان من الأرجح أن ننكر قوله أو حتى أن نجده قولا غير مقبول . ولكن ماذا كانت عليه الحال من الناحية الفعلية ؟ الحقيقة هى أن شيئا كان من المؤكد ، منذ عام واحد فقط ، أن ندير له ظهورنا ، أو أن نرى فيه التباسا يصبح الآن ليس فقط موضوعا عاما للمناقشة ، وإنما أيضا أحد المكونات الطبيعية للحياة اليومية . إن المجتمع يتغير ، إنه بأكمله فى حالة حركة .

نحن نعيش فترة ليست بالعادية فأبناء الجيل السابق يقارنون المناخ الثورى الراهن بالأعوام القليلة الأولى بعد ثورة أكتوبر/ تشرين الأول ، أو بأيام الحرب الوطنية العظمى . ولكن جيلى يمكن أن يرسم خطا موازيا مع فترة انتعاش ما بعد الحرب . ولذا فإن الحماسة والتضحية الثورية بالذات اللتين تميزان بدرجة متزايدة المزاج السياسى للشعب السوفييتى هما على قدر كبير جدا من القيمة والجدوى .

وفى الاجتماع الموسع للجنة المركزية ، المنعقد فى يونيه/ حزيران ١٩٨٧ ، تحدثت عن خطر السماح بظهور تناقض بين نشاط الجماهير المتزايد من جانب ، والأساليب التى عفا عليها الزمن والتى مازالت موجودة ، والنهج المتبعة فى أنشطة الهيئات الحكومية والأجهزة الادارية ، بل فى المنظمات الحزبية من الجانب الآخر ونحن نتخذ خطوات حازمة للتغلب على هذا التناقض غير أن المرء باستطاعته أن ينظر إلى هذا الوضع من زاوية مختلفة . فالأمر كان يمكن أن يكون أشد سوءا لو أن سلبية الجماهير وإخفاقها فى أن تكون على مستوى متطلبات البيريسترويكا كانا يشكلان العقبة الرئيسية . ومن حسن الطالع أن الحال ليست كذلك ، فالضغط من جانب الشعب العامل وحدته جهارا يتصاعدان ، بل يتجاوزان المعدل الفعلى لإعادة البناء .

وقد أصبحت الاتصالات والرسائل المباشرة هى « التغذية الاسترجاعية » الرئيسية التى تربط القيادة السوفييتية بالجماهير . فالرسائل تصل إلى إدارات التحرير بالصحف والمجلات (وكثير منها ينشر بالفعل) ، وتكون موجهة إلى الحكومة وإلى مجلس السوفييت الأعلى ، وبصفة خاصة إلى اللجنة المركزية للحزب .

ولدينا هنا نقطة جديرة بالملاحظة ، وهى أنه كانت هناك رسائل كثيرة من جميع أنواع المؤسسات فى أوقات سابقة ، ولكن ماتغير الآن هو نفس طابع الرسائل . فقلة منها هى ما يسمى « طلبات شخصية » تسأل العون فى الحصول على شقة أو معاش تقاعدى ، أو فى تيسير إنصاف شخص أدين خطأ ، أو إعادة شخص إلى عمله . وعلى الرغم من أنه مازالت هناك بعض رسائل من هذا القبيل ، فإن ذلك ليس هذا هو الغرض الرئيسى لهذه الرسائل اليوم ، فغالبيتها تشمل تأملات وتعبيرا عن القلق على مستقبل الأمة . ويبدو وكأن ماكان يكبح بصور مؤلمة فى الأعوام الطويلة من الصمت والإقصاء قد أعطى فى نهاية الأمر متنفسا ، فالوضع الجديد يشجع الناس على الإفصاح عما فى صدورهم ، وهم يريدون أن يحكوا اهتماماتهم وأفكارهم ومتاعبهم لا لمجرد صديق أو قريب بل لقادة الأمة . إن بعض الرسائل صادرة من القلب حقا .

وبعد أن قرأ الناشرون المخطوطة الأصلية لهذا الكتاب طلبوا إلىّ أن اقتبس بعض عبارات من أكثر هذه الرسائل أهمية ، وإليكم اقتباسا من رسالة ا. زيرنوف ، وهو عامل فى الثالثة والثلاثين يعيش فى جمهورية ياقوت ذات الحكم الذاتى ، فى الشرق الأقصى :

« على الرغم من أنى لست عضوا فى الحزب ، فإنى أرى من واجبى أن أكتب لكم كى أشكركم على أنكم أيقظتم فينا ، نحن العمال العاديين ، إحساسا بالمسئولية المدنية . لقد كان الناس فى انتظار هذه التغييرات ..

« وسأكون صريحا معكم . فى بادىء الأمر كان رد فعل أناس كثيرين للمسار العام للبيريسترويكا مغلفا بالشك . ولم يكن ذلك متعارضا مع رغبتنا – كلا على الإطلاق . فالناس البسطاء كانوا يعلمون من خبرتهم المريرة أن شعارات كثيرا جدا ماكانت جيدة لم تكن تتمشى مع الواقع . غير أننا أدركنا سريعا أن البيريسترويكا ليست حملة قصيرة الأمد ، وإنما هى عملية ضرورية تاريخيا . وكان الأمر الأكثر أهمية هو أنها تؤثر فى جميع مجالات مجتمعنا .

« لقد أصبحت حياتنا أبعد مغزى بكثير ، وأخذ الناس يبدون اهتماما أصيلا بالوضع فى البلد ، ويقدمون مقترحات بشأن كيفية تحسين العمل وملاحظات نقدية ، كما تبدأ من تلقاء نفسها داخل مجموع العاملين بكل وحدة إنتاجية مناقشات حول مشاكل الإنتاج « المؤلمة » ، وإنه لمن المحيِّر أن منتجاتنا منخفضة الجودة بهذه الدرجة ! نحن ننهب أنفسنا ....

« شكراً لكم . وإنه من العسير أن أكتب وأن أعبر عن الامتنان لشخص لا أعرفه ، ولكن من الناحية الأخرى لا أشعر بالارتباك عندما أتوجه بالشكر إلى طبيب ضمّد لنا جراحا خطيرة . فقد ضمدت ما لدينا من جراح السلبية وعدم المبالاة ، وعلمتنا أن نؤمن بالعدل وبالديمقراطية .... لقد اعتاد كثيرون ألا يأخذوا الاجتماعات الموسعة للجنة المركزية ، أو حتى مؤتمرات الحزب ، مأخذ

الجد ، والآن فإنه حتى طفلى ذو السبعة الأعوام يصيح بصوت عال كلما رآكم على شاشة التليفزيون ، ويقول : أبى ، تعال سريعا ، إن جورباتشوف يتحدث !

إن المستقبل ملك لنا ، أما عن الأخطاء فليس هناك من هو محصن ضدها . فنحن الرواد المستطرقون ، ليس لدينا من نتعلم منه ، ولذا فإننا نتعلم من أخطائنا . »

وإليكم كذلك رسالة من ليتوانيا ، كتبها لى ف . ا. بريكوفسكيس بعد الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى يناير/ كانون الثانى ١٩٨٧ :

« إن قلبى زاخر بقدر من الانطباعات يحملنى على أن أتقاسمها مع الآخرين . فلأول مرة منذ سنوات عديدة يكون باستطاعتنا أن نرى فى قيادة الحزب والحكومة أناسا ذوى وجوه إنسانية بدلاً من الوجوه الحجرية كوجه « أبو الهول » . وذلك فى حد ذاته إنجاز عظيم .

« ماذا يعتقد الناس فى سياستكم ؟

لن أكذب عليك عزيزى ميخائيل سير جيفيتش ، لأن ذلك لن يكون من ورائه إلا الإضرار بقضيتنا المشتركة . سأقول لكم الحقيقة كاملة .

« لن أتحدث عن القسم المتميز من المجتمع . فكل شيء واضح هنا . إن كثيرين يودون أن يعيشوا كما لو كانوا فى سبات تحت تأثير مخدر ، فى واحة من اللبن والشهد .

« وإنما أود أن أتحدث عن البروليتاريين ، وهم الناس الذين بدأت البريسترويكا من أجلهم ومن سوء الطالع أنه لا يوجد لدى هؤلاء أى فهم عميق لسياستكم ، ومازالت هنا ثقة ضئيلة فيها . بيد أن ذلك لا يبدو باعثا على الدهشة . فالعقول لا تتخلص سريعا بالدفء من آثار مثل هذا « الشتاء » الطويل والرهيب ، وسيكون ذلك عملية طويلة ومؤلمة .

« ولكن كل شيء سيعمل بنجاح فى نهاية الأمر .

« إنى كاثوليكى ورع ، وأذهب إلى الكنيسة كل يوم أحد ، وأدعو الرب ألا يعاقب العالم من أجل خطايانا . وقد بينتم من خلال جهودكم أن المؤمنين لديهم شيء يتعلمونه منكم . وأود أن تعلموا أنى أوجد فى الكنيسة كل يوم أحد من التاسعة صباحا حتى الواحدة بعد الظهر ، أصلى من أجلكم ومن أجل أسرتكم . »

والرسالة التالية من ب . دوبروفولسكى ، وهو معلم من كيشينيف ، فى جمهورية مولدافيا :

« نحن أبناء الجيل الجديد علينا أن نواصل قضية لينين ، القضية العظمى للشعب السوفييتى .

أنتم تقومون بعمل عظيم ، ومن ثم كونوا على يقين من أنه لن يصبح مهمة بلا نهاية أو عديمة الثمرة . لا تزعجكم نغمة رسالتي : فهي تجيء من أني قد أوذيت بعمق من كون بعض الناس لا يفهمون القرارات الأخيرة للحزب وإتصالاتكم الشخصية مع أفراد الشعب . دعوني أقول لكم إني أفهمها فعلا . إني أحيي اجتماعاتكم مع أبناء الشعب العامل ، والمناقشة الأمينة والصريحة لمشاكلنا ومتاعبنا . ولا يمكن القول أن جميع الناس يفهمون ويقبلون الأسلوب اللينيني في العمل : العمل بين الشعب ، العمل من أجل الشعب ، العمل باسم الشعب . وفي بعض الأحيان أظل أجادل في ذلك حتى يبح صوتي .

« إن أناسا كثيرين – أعني الجيل الذي ولد في الثلاثينات والأربعينات والخمسينات – قد تحجروا من الناحية الفكرية ، وليس لدى ما أخشاه من استعمال هذا التعبير . ففي الاجتماعات نجدهم جميعا (وبعض منهم الآن رؤساء صغار أو حتى كبار) يقولون نعم . نعم لأي شيء ؟ لكل شيء . **إنهم يقولون نعم للتجديد ، ويقولون نعم للبيريسترويكا . إنهم دائما يقولون «نعم» و «نحن نريد» . وهم على استعداد لتعرية صدورهم من فرط الغيرة والحماسة . ولكن ما معنى ذلك في الواقع ؟ زيف وبهتان . وقد حاولت أن أعرف لماذا . وما السبب في أنكم لا تصدقون رجلا لا يدخر حياته وصحته وأعصابه من أجلنا ؟ هل تعتقدون أنه من اليسير إيقاظ أمة من عدة ملايين هُدْهِدوا حتى النوم عقودا كثيرة ؟ هل تعتقدون أنه من اليسير تعزيز المبادرة عندما يكون من المتعين على كثيرين أن يبحثوا عن معنى هذه الكلمة في القاموس . هل تعتقدون أنه من اليسير دفعكم جميعا إلى الحركة ؟**

« إني أتحدث إليكم بأمانة عن أمور تتعلق بالمبادىء . إني أتحدث باسم جيل بكامله من الشبان السوفييت الذين تلقوا تعليما عاليا .»

وهنا رسالة أخرى ، وهذه المرة من ج . فاردانيان الذي يعيش في جورجيا :

« لعلكم تتذكرونني . فذات يوم عندما كنتم لا تزالون تعملون في منطقة ستافربول ، عقدتم مؤتمرا لمن كانوا أول من أدخل نظام ربط المنح بالعائد وعقد الفريق من عمال تشغيل الآلات الزراعية . وفي ذلك الوقت كنت أشغل منصب كبير الاقتصاديين في المزرعة الجماعية المسماة « الطريق إلى الشيوعية » في مقاطعة الكسندرو فسكي . وقد تحدثتم معي فترة طويلة ، ووجهتم إلى عدة أسئلة عن حياتنا وعن الحالة النفسية العامة في المزرعة وعن عملنا ..

« إن جميع مبادراتكم في السياسة الخارجية والداخلية مبعث إلهام لي ولكل الشرفاء وتنسجم مع تطلعاتنا واهتماماتنا . غير أنه يؤلمني أن أقول ان الناس ليسوا جميعا متفقين معكم .

« ليس باستطاعتي أن ألومهم . وسأقول لكم صراحة ، مثلما تودون أن أكون ، إن المشكلة مبعثها القادة المحليون : لقد تشكَّلوا في صورة قادة سابقين ، والآن يصعب كثيرا إعادة تشكيلهم .

« ويمكننا القول إنكم تواجهون مهمة صعبة . ولكننا نتوسل إليكم : لاتتخلوا ولو خطوة واحدة إلى الوراء . فلا ينبغي أن يكون هناك تغيير فى الفكر ، أو حتى أدنى تقهقر . لاتلقوا بالا إلى أولئك الذين لا يتفقون معكم . إن الأمة فى نشوة ابتهاج وعلى استعداد لتقديم التضحيات من أجل الأهداف التى وضعتموها . ذلك هو ماأردت أن أقوله لكم » .

وأخيرا هناك رسالة من ك . لاتسا ، وهى امرأة من لينينجراد :

« على كل أولئك الذين يقدمون إليكم يد العون أن يكافحوا ضد أى إظهار للممارسات القديمة البغيضة ، مثل البيروقراطية والفساد والتقيد الجامد باللوائح والخنوع والخوف من القوى مهما كانت . وتلك الآن هى مهمة من لا يريدون العودة إلى الماضى ، كما أن على كل فرد الآن أيضا أن يعمل فى مكانه على نحو ما تعملون فى مكانكم ، وألا يدخر جهدا . وبوسع الجميع أن يروا بأنفسهم العبء الهائل الذى يفوق طاقة البشر والذى ألقى على عاتقكم ، وأن يروا كم يقتضى هذا العبء من جهد ووقت وقوة عاطفية ومقدرة صحية . إن البناء صعب دائما ، ولكن الأمر يكون حتى أكثر صعوبة عندما يقام البناء فوق موقع يتعين تطهيره أولا من القاذورات . وآمل أن تكون الأمور أكثر يسراً لكم إذا قلت لكم إن أعدادا هائلة من الناس العاديين تقف إلى جانبكم وتحبكم وتبدى اهتماما شديدا بكم . »

وبإمكانى أن استشهد برسائل أخرى بلا نهاية ، ولكن هذا الكتاب بأكمله لن يكون كافيا للرسائل جميعا . ففى هذه الرسائل يتحدث كاتبوها عن كيف بدأت البيريسترويكا - أو لم تبدأ - فى مصانعهم أو فى وحداتهم الانتاجية أو مواقع عملهم أو فى مكاتبهم ، ويحللون بوجه خاص أسباب الصعاب التى تنشأ على الطريق .

وهذه الرسائل ، وتوجد منها آلاف مؤلفة ، تظهر الثقة فى قيادة الحزب والحكومة . الثقة المستعادة ! إنها قوة كبيرة وثروة لاتقدر . ومايثير فى هذه الرسائل أن كاتبيها يفكرون بلا قيود ، وأنها توحى بدرجة من الثقافة السياسية ، وبحافز على العيش والعمل بوحى من الضمير .

ونحن فى المكتب السياسى نناقش هذه الرسائل ونجمعها معا على فترات منتظمة ، وفى ذلك عون لقيادة البلد لكى تكون متمشية مع مسار الأحداث ، وتقيّم سياساتها على نحو سليم وتعيد تكييفها ، ولكى تصنع أساليب عصرية لتناول الأمور .

وثمة شىء مشترك بين هذه الرسائل جميعا - هو التأييد الحماسى غير المتحفظ للبيريسترويكا ، بل إن الأحكام القاسية الموجهة إلى أشخاص محددين تكون بدورها زاخرة بالرغبة فى المساعدة على المضى قدما . ومع ذلك فإنه توجد أيضا ، كما لاحظ القارىء مما اقتبسته أعلاه ، مسحة من القلق

خشية أن تسير البيريسترويكا على نفس درب إصلاحات الخمسينات والستينات ثم تأخذ في التلاشي . فالناس يحثوننا على عدم التراجع ! لا خطوة واحدة إلى الوراء ! ولكن أن نمضى قدما باستمرار بمزيد من الجرأة والتصميم !

جملة القول إنه ينبغي أن يكون باستطاعتنا ليس فقط إعادة تكييف سياساتنا وفقا لردود أفعال الجماهير ووفقا للطريقة التي انعكست بها لدى الرأي العام ، لكن أن يكون باستطاعتنا أيضا ضمان التغذية الاسترجاعية ، أى تشجيع الناس على تقديم أفكارهم ومقترحاتهم ومشوراتهم ، بما في ذلك عن طريق الاتصال المباشر معهم .

وشيئا فشيئا يصبح الجميع الآن معتادين عليها . ولكن كان هناك في بادىء الأمر بعض الناس « الشفوقين » الذين يحذرون من مغبة أن يصبح جورباتشوف « مسمًّما بالأوكسجين » خلال إحدى محادثاته مع أفراد الجمهور ، من خطر أن يقال له شيء ليس موضع ترحيب ، شيء لا ينبغي أن يعرفه أولئك الموجودون في الكرملين . كما كانت هناك بعض التعليقات ، وربما مازال هناك البعض منها ، التي مفادها ان الاجتماعات المباشرة غير الرسمية ليست سوى استجداء للناس . ولدى بطبيعة الحال وجهة نظر مختلفة حول هذا الموضوع ، فليست هناك تلميحات أو توصيات أو تحذيرات أرفع قيمة من تلك التي تصدر مباشرة عن الجماهير .

وبوجه عام فإن الناس يصبحون أقرب منك كثيرا في مثل هذه الاجتماعات . وكيف كانت الحال من قبل ؟ كان يمكنك أن توجه سؤالا إلى أحد الأشخاص ، ولكنه قد يظل صامتا ، ربما خشية سوء المظنة ، والحقيقة أنه كانت هناك أيضا بعض الدهماوية والديماجوجيا : فيما يفكرون هناك في موسكو ؟ هذا شيء ، وذلك ليس جيدا ، ولكن لم تكن هناك أية مقترحات . والآن تجرى دائما محادثة مثيرة وجادة . العمال والزارعون يصبحون أكثر تفاؤلا ؛ والمثقفون والمهنيون كانوا يتحدثون بطريقة آمرة كثيرة المطالب . ولكن الأصوات العالية هدأت بعض الشيء ، وتحذر أن تزج بنفسها في مناقشة جادة وبناءة ، فأينا تطفلوا سارع الناس إلى وقفهم .

وقد تحدثت بالفعل عن الانطباع الذى خرجت به من اجتماع عقدته مع الجماهير في ميدان أكتوبر / تشرين الأول في كرسنودار في صيف عام ١٩٨٦ ، وأسعدنى حقا أن أراها تؤيد في حماسة خط اللجنة المركزية . وعندئذ أدركت كم في نفوس الناس من مرارة ، وكم لديهم من مقترحات وتوصيات لقادتهم .

ولم يكن في نيتى أن ألقى خطابا في منطقة كوبان[١] (التي عاصمتها كراسنودار) . فقد

(١) **كوبان** منطقة في الجزء الغربي من شمال القوقاز ينحدر أغلب سكانها من أولئك القوزاق الذين أعيد توطينهم هناك منذ بضعة قرون .

ذهبت إلى هناك لمجرد أن ألقى نظرة على الطريقة التى تجرى بها الأمور وأن أرى بعينى كيف كانت تنفذ تجربة اقتصادية ذات أهمية قومية – فقد بدأت منطقة بكاملها تعمل وفق مبدأ التمويل الذاتى وتحمل التكاليف ذاتيا . وبعد مشاهدات عديدة ، وجدت من الضرورى أن أتحدث إلى الجمهور ، وفى اعتقادى أن ما قلته له جدواه لأقاليم أخرى فى بلدنا أيضا ، لأن حافزه كان نفس حقائق الحياة . إن المشاورات والاجتماعات مع الجماهير هى حقا ضرورة لا غنى عنها ، إذ لا يمكن أن يتحقق الكثير بمجرد الأمر والنصيحة .

إن الخبرة التى اكتسبناها بالفعل فى تنفيذ البيريسترويكا تؤكد مرة أخرى أفكار لينين التى تقول إن الثورات مدرسة عظيمة فائقة الأثر فى تنوير الجماهير وتربيتها سياسيا . والبيريسترويكا ثورة ، وهى فى هذا الصدد أكثر الثورات سلمية وديمقراطية . وفى نطاق هذه العملية الديمقراطية سنمضى قدما للتغلب على المواقف الضارة التى نواجهها وسنظل نجابهها فى مجرى التجديد للمجتمع ، بل حتى على أشد صور المقاومة سفورا . وليست لدينا أية مجموعات ذات دلالة من السكان يستحيل التوفيق بين مصالحها وبين البيريسترويكا .

كما أن الصعاب التى نمر بها فى عملية المقرطة هى بدرجة كبيرة من صنع أيدينا ، فنحن جميعا نتاج لزماننا ، لنمط معين من الأشياء والعادات ، ولذلك فنحن نقول إن علينا جميعا ، لا سيما من هم فى المكتب السياسى وفى المراتب العليا للقيادة فى الحكومة وغيرها ، أن نغير أنفسنا ، فى استطاعة البعض أن يفعلوا ذلك فى يسر وسرعة ، على حين يتعذر ذلك على الآخرين فيطلبون إعفاءهم أو نقلهم إلى وظائف أخرى .

ويبدى الناس دأبا فى التخلص مما كان لديهم فى السابق من فتور ولا مبالاة ، وفى الانخراط تماما فى الحياة العامة ، ويتجلى ذلك فى صور تعبير مختلفة . والبعض منهم يلقون خطبا لاذعة فى الاجتماعات ، وبعض آخر ينظم المسيرات والمواكب . وبوجه عام فإن العملية الديمقراطية لا تستبعد إمكانية أنشطة من هذا القبيل عند القاعدة ، فقد قطعنا بالفعل شوطا لا بأس به بعيدا عن الوقت الذى كانت فيه أمور كهذه تثير الخوف لدى المسئولين وتجلب إدانات إدارية . وليس لدينا حتى الآن قدر كاف من أخلاقيات المناقشة ، ففى بعض الأحيان يتعرض متحدث للمقاطعة من شخص يجلس فى المنصة ، كما أن البعض يتجهون فى مقالاتهم إلى تصفية حسابات سابقة مع آخرين ، ويلصقون بهم التهم . بيد أن هناك فهما يتزايد باطراد بأن الديمقراطية لا تتفق مع التنظيم الصارم المفرط البيروقراطى للحياة الاجتماعية . وبطبيعة الحال لا يمكن لمجتمع يحترم نفسه أن يسمح بالفوضى أو فقدان الحكومة لنفوذها أو بأن يفعل كل فرد ما يشاء ، كذلك نحن لا نسمح بذلك . فالديمقراطية بدورها تنطوى على القانون والنظام ، وعلى المراعاة الأكثر صرامة للقوانين من جانب السلطات والمؤسسات ، وكذلك من جانب جميع المواطنين .

مزيدا من الضوء على « الجلاسنوست »

إن المناخ الجديد ربما يتجلى بأكبر قدر من الوضوح فى « الجلاسنوست » (المصارحة) . فنحن نريد مزيدا من العلانية والصراحة بشأن المسائل العامة فى كل مجال من مجالات الحياة . وينبغى للناس أن يعرفوا ما هو جيد ، وكذلك ما هو سيء ، بغية الإكثار من الجيد ومكافحة السيء . فذلك هو ما ينبغى أن تكون عليه الحال فى ظل الاشتراكية .

ومن الهام أن نكون واعين بكل ما هو إيجابى وبناء ، وأن نستفيد منه ، وأن نجعله ثروة لكل الشعب ، للحزب بأسره ، بحيث يمكننا الاستفادة من براعم المواقف الجديدة فى ظروف البيريسترويكا .

إن الصدق هو الشىء الرئيسى . قال لينين : « لنلق مزيدا من الضوء ! ليعرف الحزب كل شيء ! نحن فى حاجة ، أكثر من أى وقت مضى ، إلى ألا تكون هناك زوايا سوداء يعود فيها العفن إلى الظهور من جديد ، وحيث يمكن لأى شيء بدأنا نكافح ضده فى حزم أن يأخذ فى التراكم من جديد . وهذا هو السبب فى أنه ينبغى أن يكون هناك مزيد من الضوء » .

واليوم تعد المصارحة مثالا حيا لمناخ روحى ومعنوى وطبيعى ومواتٍ فى المجتمع ، يجعل باستطاعة الناس أن يفهموا على نحو أفضل ماذا حدث لنا فى الماضى ، وماذا يحدث الآن ، وماذا نسعى إلى تحقيقه ، وماهية خططنا ، وأن يشاركوا بوعى على أساس هذا الفهم فى عملية إعادة البناء .

وتكتسب مقرطة المناخ فى المجتمع ، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فيه ، قوة دافعة كبيرة ، وذلك إلى حد كبير بفضل تطور المصارحة . ومن نافلة القول أن سياسة الحزب هى أساس هذه العملية . غير أن الأمور لن تأخذ فى التغير لو لم يتبع المسار السياسى بطريقة تكون مفهومة للجماهير . وينبغى للناس أن يعرفوا الحياة بكل تناقضاتها وتعقيداتها ، كما ينبغى أن يزوَّد الشعب العامل بمعلومات كاملة وصادقة عن الانجازات والمعوقات ، وعما يقف فى طريق التقدم ويحول دون استمراره .

ويمكن القول بأن الناس قد طوَّروا ولعا «بالجلاسنوست » (المصارحة) ، وليس ذلك لمجرد رغبتهم فى معرفة ما يجرى فوق المسرح ، ومن يعمل وكيف ، بل لأنهم يزدادون اقتناعا بأن المصارحة شكل فعال لرقابة الجمهور على كل الأجهزة الحكومية دون استثناء ، وبأنها رافعة قوية لتصحيح النواقص والعيوب . ونتيجة ذلك وضعت الطاقة المعنوية لمجتمعنا فى حالة حركة ، وأخذ العقل والوعى ينتصران على السلبية واللامبالاة اللتين كانتا تدميان القلوب . ومن الطبيعى ألا يكون

ذلك كافيا لمعرفة الحقيقة أو قول الصدق ، فالشيءالأساسي هو العمل على أساس معرفة الحقيقة وفهمها .

وقد أخذنا ندرك ضرورة التعلم للتغلب على التباين المتأصل بين الواقع والسياسة المعلنة . وهذا ..حول الرئيسي في المجال المعنوي هو الذي يشكل المحتوى العاطفي وجوهر الثورات الاشتراكية اهنة في مجتمعنا .

كما أننا شرعنا في سن القوانين الضامنة للجلاسنوست وهي قوانين ترمي إلى كفالة أكبر قدر ممكن من العلانية والمكاشفة في عمل الحكومة والمنظمات الجماهيرية ، وإلى تمكين الشعب العامل من التعبير عن رأيه في أية مسألة من مسائل الحياة الاجتماعية والنشاط الحكومي دون خوف .

وكانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي ، لدى البدء في عملية إعادة البناء ، تعتمد على قوتين حقيقيتين جبارتين هما اللجان الحزبية ووسائل الإعلام ، بل يمكنني القول إن الحزب لم يكن باستطاعته أن يصل إلى المستوى الحالي للمناقشة حول المجموعة الكاملة لقضايا البيريسترويكا - وعملية البيريسترويكا على قدر هائل من الضخامة والتنوع والتناقض - لو لم تكن وسائل الإعلام قد شاركت فيها بفعالية شديدة ، وبطريقة ملائمة ، فور الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي في أبريل/نيسان ١٩٨٥ .

وتقدّر اللجنة المركزية تقديرا عاليا الإسهام الذي قدمته وسائل الإعلام في عملية البيريسترويكا . لماذا كان الأمر كذلك ؟ لأن كل شيء يتوقف على الشعب . فالشعب في طليعة النضال . والبيرسترويكا تتطور من خلاله . وهذا هو السبب في الأهمية الحاسمة للطريقة التي يفكر بها الشعب ، ولمستوى إدراكه المدني ، ولموقفه المدني .

إن مجتمعنا الاشتراكي الذي شرع في إصرار يسير على طريق التجديد الديمقراطي له مصلحة حيوية في المشاركة الفعالة من جانب كل مواطن - كل عامل ، وكل عضو في مزرعة جماعية ، وكل عالم ، وكل مهني - سواء في مناقشة خططنا أو تنفيذها . وتقوم وسائل الإعلام ، وستظل تقوم ، بدور هائل في ذلك . وهي بطبيعة الحال لا تكتفي بالتعبير عن إرادة الشعب ، والإفصاح عن أفكاره وحالته المزاجية ، ولكنها المنبر الأكثر تمثيلا وضخامة للجلاسنوست . ويريد الحزب من كل مواطن أن يعرب عن رأيه في ثقة من خلال ذلك المنبر ؛ فصوت المواطنين لا ينبغي فقط أن يقف على ما يدور في البلد من مناقشات ، بل أن يكون أيضا ضمانا للرقابة الديمقراطية على سلامة القرارات ، وعلى تطابقها مع مصالح الجماهير واحتياجاتها ، وفي المرحلة التالية على تنفيذ هذه القرارات .

وعملية المقرطة الحالية لا تنعكس فقط في المطبوعات ، ولكنها تؤثر بصورة متزايدة في أنشطة وسائل الإعلام . وشيئا فشيئا ، وإن لم يكن بغير ألم ، تكشف صحفنا ومجلاتنا وإذاعتنا المسموعة

والمرئية عن موضوعات جديدة ، وتتناول هذه الموضوعات . ومن علامات إعادة الإحياء العامة أن صحافتنا تُؤْثِر بصورة متزايدة الحوار على الحديث الذى ينفرد فيه شخص واحد بالكلام . كما أن التقارير الرسمية تفسح الطريق أمام المحادثات والمقابلات ومناقشات الدوائر المستديرة والمناقشات حول الرسائل التى ترد من القراء . والحقيقة أنه يوجد فى بعض الأحيان إتجاه نحو قصر الكتاب المحررين على ما بين ثلاثة وخمسة أشخاص . ولا يعدو ذلك أن يكون عجرفة مهنية ، ومن الأجدى كثيرا تنويع التأليف والكتابة بحيث يكون لجميع المواطنين فرصة للتعبير عن الرأى ، وبحيث تكون التعددية الاشتراكية ، إن جاز التعبير ، ممثلة فى كل ما ينشر من مطبوعات . وإنه لأمر جيد بالتأكيد أن يحدد كل كاتب محترف موقفه ، غير أن الأمر الأكثر إثارة هو أن نقرأ محادثات ومقابلات مع العمال ، وأمناء اللجان الحزبية على مستوى الأقسام ، ورؤساء المزارع الجماعية ، والعلماء والشخصيات الثقافية ، فهؤلاء هم حملة الأفكار الحية . أو لنأخذ الرسائل - يا لها من وثائق رائعة ! إنها مثيرة للمشاعر حقا .

غير أن الأسلوب الجديد ليس مرغوبا لدى كل شخص . ويصدق ذلك بوجه خاص على أولئك الذين لا يألفون العيش والعمل فى ظروف المصارحة والنقد العلنى ، من لا يريدون أن يفعلوا ذلك فهؤلاء هم الذين تضيق صدورهم بوسائل الإعلام ، بل إنهم فى بعض الأحيان يطالبون بتقييد الجلاسنوست وتقطيع أوصالها .

ونحن لا نرى شيئا سلبيا فى جدل يدور حول ما إذا كان لا يوجد نقد كثير جدا ، وما إذا كنا بحاجة إلى مثل هذه العلنية والمصارحة ، وما إذا كانت المفرطة ستترتب عليها نتائج غير مرغوب فيها . فهذا الجدل يدلل بطريقة ما على الحرص على استقرار مجتمعنا . فالديمقراطية والمصارحة يمكن أن تغوصا فى لغة منمقة طنانة ، وأن يُشوّه مغزاها . وهناك أناس كثيرون يبدون وكأنهم بكل كيانهم إلى جانب الابتكار والتجديد ، ولكن عندما يتعلق الأمر بالعمل فإنهم يضعون كل أنواع الشروط والتحفظات أمام تطور الديمقراطية والنقد والمصارحة .

ولم يعد الأمر مسألة ما إذا كانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ستواصل سياسة المصارحة من خلال الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام ، وبالمشاركة الفعالة من جانب المواطنين ، فنحن فى حاجة إلى المصارحة حاجتنا إلى الهواء .

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن سياسة توسيع المصارحة وتطوير النقد والنقد الذاتى ، بدلا من العبث والتلاعب بالديمقراطية ، هما من الأمور المبدئية لحزبنا . ونحن نعتبر تطوير الجلاسنوست طريقة لتراكم مختلف الآراء والأفكار المتنوعة التى تعكس مصالح جميع الفئات وجميع الحرف والمهن فى المجتمع السوفييتى . ونحن لن يكون باستطاعتنا أن نتقدم ما لم نكن على يقين من مدى استجابة سياستنا للنقد ، وبخاصة النقد من أسفل ، وما لم نكافح ضد التطورات السلبية ونعمل على منعها ،

ونستجيب للمعلومات الواردة من أسفل . وليس باستطاعتى أن أتصور ديمقراطية من غير كل ذلك .

ومن الناحية الأخرى فإن معايير النقد وطابعه تتغير بدورها فى ظروف إعادة البناء والمقرطة . فالنقد هو فى المقام الأول مسئولية ، وكلما ازداد النقد حدة ازدادت مسئوليته ، لأن كل مقال عن موضوع اجتماعى لايكون مجرد تعبير ذاتى من جانب شخص معين ، أو انعكاس لعُقَد شخص ما أو طموحاته ، وإنما مسألة ذات أهمية عامة . كما أن المقرطة تدخل تصحيحات جوهرية على العلاقات بين أولئك الذين ينقدون وأولئك الذين بوجه إليهم النقد ، وهى علاقات مشاركة تقوم على مصالح متبادلة . والحوار يكون أكثر ملاءمة فى حالات كهذه ، على حين أن جميع صور التعالى فى إلقاء المحاضرات والدروس لاسيما نغمة قاعات المحاكم ، غير مسموح بها على الإطلاق ، وهو تعالٍ يوجد حتى فى مقالات يكتبها مؤلفون محترمون طيبو السمعة . فليس من حق أحد أن يصدر حكما نهائيا .

وثمة شىء واحد واضح ، هو أن النقد ينبغى دائما أن يكون مبنيا على الحقيقة ، ويتوقف ذلك على وعى المؤلف والمحرر ، على إحساسه بالمسئولية تجاه الناس .

وينبغى أن تصبح الصحافة أكثر فعالية ، وألا تكف عن ملاحقة المتسكعين والذين يسايرون ذوى السلطة تحقيقا لمصالحهم ويقمعون النقد ، والديماجوجيين ، وألا تدعهم يعيشون فى هدوء ، وأن تكون أكثر فعالية فى مساعدة أولئك الذين يعملون دون غرض من أجل البيريسترويكا . وهناك يتوقف الشىء الكثير على اللجان الحزبية المحلية . وإذا ماأعادت اللجنة الحزبية تنظيم أعمالها ، فإن الصحافة تفعل ذلك بدورها .

وأود أن أؤكد على أن الصحافة ينبغى أن توحد الشعب وتعبئه بدلا من أن تشق صفوفه وتولد الغضب والاستياء وفقدان الثقة . كما أن تجديد المجتمع يعنى العمل على تأكيد كرامة الانسان وسموه واحترامه . ولايمكن للنقد أن يكون أداة فعالة للبيريسترويكا إلا إذا كان قائما على الحقيقة المطلقة والحرص على العدالة بضمير حىّ .

ومن تقاليد صحافتنا دعم القيم الأساسية للاشتراكية ، ويمكن لأية حقيقة ، سواء أكانت هى القضية الملحة للحظة الراهنة أو حدثا مؤسفا من أحداث الماضى ، أن تصبح موضع الدراسة والتحليل من جانبها . ومايهمنا فى المقام الأول هو القيم التى تدافعون عنها ، سواء أكان ماتحرصون عليه هو مصير الشعب أم مستقبله . ويحدث فى بعض الأحيان أن يقدم كاتب إلى إحدى الصحف حقيقة مثيرة ، حقيقة متعلقة بالأحداث الجارية ، ويشرع فى التهليل حولها ، محاولا أن يفرض على الآخرين أفكاره ومشاربه الخاصة . وفى رأيى أن أى حديث صادق وصريح وعلنى حتى لو أثار

الشكوك ، ينبغى أن يكون موضع تجريب . ولكن حذارى أن تجعلوا ثوب شخص آخر ملائما لنا ! إن الجلاسنوست ترمى إلى تعزيز مجتمعنا ، ولدينا الشيء الكثير الذى يتعين علينا تأكيده . ولا يمكن أن يرتاب فى ذلك إلا أولئك الذين تحول الديمقراطية الاشتراكية ومطالبنا الخاصة بالمسئولية دون تحقيق مطامحهم الشخصية التى هى على كل حال شديدة البعد عن مصالح الشعب .

وليس فى ذلك بطبيعة الحال دعوة إلى فرض حظر على النقد ، أو التحول إلى أنصاف الحقائق والتخلى عن التحليل النقدى . ذلك أن مصالح تعميق الديمقراطية الاشتراكية وتعزيز النضج السياسى لدى الشعب ، تتطلب الاستخدام الأكثر كمالا لوسائل الإعلام لمناقشة القضايا العامة وقضايا الدولة ، وتوسيع الرقابة من جانب الجمهور ، وتنشيط العمل على زيادة المسئولية وتقوية الانضباط فى مواقع العمل ، ومراعاة القانون والنظام الاشتراكيين ، ومقاومة الانتهاكات للمبادىء الاشتراكية والمعايير الأخلاقية لطريقة الحياة السوفييتية . ونحن نسعى إلى تنظيم هذه العملية بطريقة تجعل باستطاعة وسائل الإعلام أن تعمل كقوة حرة ومتكاملة ومرنة على نطاق الوطن ، قوة قادرة على التصدى بسرعة للأحداث والمشاكل الأكثر اتصالا بموضوعات الساعة .

إن المصارحة والنقد والنقد الذاتى ليست مجرد حملة جديدة ، فقد أعلنت ، وينبغى أن تصبح معيارا لطريقة الحياة السوفييتية . وأى تغيير جذرى يستحيل بدونها ، ولا توجد ديمقراطية ، ولا يمكن أن توجد ، دون مصارحة ، كما لا توجد اشتراكية ، ولا يمكن أن توجد ، دون ديمقراطية .

ومازال يوجد لدينا بعض المسئولين الذين يستجيبون فى ضيق وألم للنقد فى وسائل الإعلام ، ويقيّمون المقالات والإذاعات من زاوية الميل الشخصى ، أو التجربة الماضية ، أو التفسير الخاطىء لمصالح المجتمع ، أو بمجرد عدم الفهم لدور الصحافة فى المجتمع الاشتراكى اليوم ، ويحاولون فى بعض الأحيان إرهاب الناقدين بتحذيرهم مما قد يكون لمقالة ناقدة من رد فعل لدى الغرب . وهم يقولون إن الغرب شغوف بالاستماع إلى نقدنا الذاتى بغية تحويله ضدنا وتشويه سمعة طريقة الحياة السوفييتية . وليس باستطاعتى أن أقول شيئا محددا عن الآخرين ، ولكنى شخصيا لا أخشى النقد . فالاستعراض النقدى لخبرتنا الخاصة هو علامة على القوة لا الضعف ، ونهج من هذا القبيل يتطابق مع مبادىء الأيديولوجيا الاشتراكية .

ولكن يوجد أيضا أسلوب « هادىء » آخر لقمع النقد أو تلافيه ، عندما يوافق عليه الرسميون فى العلن ، بل ويطروه ويعدون باتخاذ تدابير فعالة ، ولكنهم فى الواقع الفعلى لا يكونون فى عجلة لاستخلاص نتائج عملية . وهم يأملون أن ينتهى كل شيء فى محادثة ، « يغرق فى الرمال » ، وألا يتذكر أحد خطاياهم بعد ذلك . والشيء الهام بالنسبة لهؤلاء هو أن يندموا فى الوقت المناسب .

ولأكرر مرة أخرى ما قلته فى الاجتماع الموسع فى يناير / كانون الثانى : إن الموقف من النقد هو

علامة هامة على موقف الشخص من البيريسترويكا ومن كل شيء جديد يحدث فى مجتمعنا .

وسنبذل ما فى وسعنا لمنع أى شخص من قمع النقد أو تجنبه . إن النقد دواء مرّ ، ولكن العلل التى تصيب المجتمع تجعله ضرورة حتمية . إنكم تبدون امتعاضا منه ، ولكنكم تزدرونه ، ويخطىء من يعتقد أن النقد ينبغى ألا يعطى إلا فى جرعات وعلى مراحل ، ولا يقل خطأ عن هؤلاء من يعتقد أن الركود قد تم التغلب عليه تماما ، وأنه قد حان الوقت لكى تؤخذ الأمور هينة سهلة ، فالتراخى فى النقد سيؤدى حتما إلى الإضرار بالبيريسترويكا .

البيريسترويكا والانتلجنسيا

ساندت الانتلجنسيا إعادة البناء مساندة حماسية ، وسأسمح لنفسى باستطراد واحد هنا . إن الانتلجنسيا التى نذرت نفسها للقيم الاشتراكية والتى تعد جزءا عضويا من المجتمع السوفييتى لديه إحساس عميق بالوطنية ، هى انجازنا العظيم ، وربما الفريد أيضا ، وثروتنا الروحية التى لا تقدر بثمن . وهناك مثقفون كثيرون ، ومن بينهم مثقفون ذوو عقلية ديمقراطية أدانوا النظام القيصرى واكتسحتهم موجة الهجرة البيضاء[1] إلى الخارج ، حيث أفادوا بمواهبهم ومعارفهم شعوبا أخرى . وكانت تلك خسارة كبيرة لمجتمعنا السوفييتى ذى الخبرة المحدودة .

كما أن أبناء الانتلجنسيا ، ومن بينهم المثقفون فى حزب البلشفيك ، عانوا خسائر هائلة ، بل فى بعض الأحيان خسائر – لا يمكن تعويضها ، بسبب الانتهاكات للشرعية الاشتراكية وعمليات القمع فى الثلاثينات . وكان ذلك بدوره ضربة عنيفة للامكانيات الفكرية للاتحاد السوفييتى .

وعلى الرغم من ذلك فإن الانتلجنسيا السوفييتية مازالت تتكون وتنمو ، ومازالت ترصد القوانين الموضوعية التى تحكم تطور الاشتراكية واحتياجاتها الحيوية . كما أن الثورة الثقافية اللينينية[2] حوّلت فى نهاية الأمر بلدنا نصف المتعلم ، بل الأمى فى الحقيقة ، إلى بلد من أكثر بلدان العالم تعليما .

غير أنه فى فترة الركود تشكل وضع ظاهر التناقض كان مجتمعنا فيه عاجزا عن أن يستخدم

---

(١) **الهجرة البيضاء** – مصطلح عام يطلق على أولئك الذين غادروا روسيا بعد ثورة أكتوبر / تشرين الثانى ١٩١٧ وخلال الحرب الأهلية فى الفترة من ١٨ – ١٩٢٢ . وقد حارب عدد كبير منهم بنشاط ضد الحكومة السوفييتية فى الحرب الأهلية وانغمسوا فى أنشطة تخريبية ضد الجمهورية السوفييتية . وفيما بعد أخذ كثيرون منهم المواطنة السوفييتية وعاد بعضهم إلى وطنهم .

(٢) **الثورة الثقافية** – القضاء على الأمية فى الاتحاد السوفييتى فى العشرينات والثلاثينات ، واستيعاب الجماهير الشعبية العريضة للثقافة العصرية .

بطريقة مناسبة إمكانياته الثقافية والإبداعية الضخمة . ومرة أخرى كان السبب هو أن تطور الديمقراطية قد أبطىء بطريقة مصطنعة . فجميع طرق الحظر ، والخوف من النهج الخلاقة الجديدة ، لم يكن ممكنا أن تمضى دون أن تخلف آثارها .

وإنى أتذكر اجتماعا عقدته فى يونيه/ حزيران ١٩٨٦ مع هيئة العاملين فى جهاز اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، وهو اجتماع كان متعلقا بالبيريسترويكا . وكان علىّ أن أطلب إليهم اتباع أسلوب جديد فى العمل مع الانتلجنسيا ، فقد حان الوقت لوقف تآكلها ، لأن ذلك ضار وغير مسموح به . وقد رحبت الانتلجنسيا بحرارة ببرنامج التجديد الديمقراطى للمجتمع .

وعقدت مؤتمرات للاتحادات الإبداعية[1] لمنتجى الأفلام والكتاب والفنانين والمؤلفين الموسيقيين والمهندسين المعماريين ونجوم المسرح والصحفيين ، وتميزت هذه المؤتمرات بالمناقشات الحامية . وقدمت جميع المؤتمرات إلى البيريسترويكا تأييدا مخلصا وحميما . ونقد المشتركون فيها أنفسهم نقدا قاسيا ، ولم ينتخب فى الهيئات القيادية كثيرون من كبار المسئولين السابقين فيها ، وبدلا من ذلك انتخب لقيادة الاتحادات كثيرون من الاشخاص البارزين الجديرين بالقبول .

ولقد قلت لأولئك الذين وجدوا المناقشات حامية للغاية إنه لاينبغى لهم أن يدهشوا أو يصبحوا ناقمين ، وإن هذه المؤتمرات ينبغى قبولها كظاهرة طبيعية ، وإن تكن جديدة . كما أن المقرطة تحدث فى كل مكان وتكتسب فى بعض الأحيان أشكالا حادة . وقد اعترض البعض زاعمين أنه سيكون من العسير العمل فى بيئة يعتبر الفرد نفسه فيها فيلسوفا بذاته وسلطة رئيسية ويعتقد أنه الصائب الوحيد . وأجبتهم بأن ذلك أشد سوءاً من التعامل مع انتلجنسيا سلبية ، ومع اللامبالاة والسخرية .

إن الانفجارات العاطفية جزء حتمى من أى مسعى معقد ، وكانت تلك دائما هى الحال فى الأوقات الثورية . واليوم يبدو الأمر وكأننا ندخل مدرسة الديمقراطية مرة أخرى ، فنحن نتعلم ، ومازلنا نفتقد الثقافة السياسية ، بل ليس لدينا الصبر لأن نستمع إلى أصدقائنا . وكل ذلك من المؤكد أن يزول ، وسنتمكن من هذا العلم بدوره ونتقنه ، فالمسائل الشائكة للغاية ينبغى أن تناقش مع الاحترام الواجب لبعضنا بعضنا ، ذلك أنه حتى وجهة النظر الأكثر تطرفا تشتمل على شيء ذى قيمة وعقلانى ، لأن الشخص الذى يعتنقها فى أمانة ويحرص على القضية العامة بطريقته الخاصة يعكس بعض الجوانب الحقيقية للحياة . فذلك بالنسبة لنا ليس نزاعا عدائيا ، ليس صراعا طبقيا ؛ إنه مسعى ، جدل حول الكيفية التى نستطيع بها حقاً أن نكون فى مستوى جهود إعادة البناء وجعل

---

(١) **الاتحادات الإبداعية** – جمعيات طوعية توحد صفوف الكتاب والمهندسين المعماريين والمؤلفين الموسيقيين والممثلين والفنانين والصحفيين ومنتجى الأفلام ، الخ

تقدمنا متين الأساس ولارجعة فيه . ولذا فإنى لاأرى أية مأساة فى الجدل العنيف ، فى مقارعة الآراء ، لأن ذلك من طبيعة الأمور .

والحقيقة أنه قد طفت على السطح بين الكُتّاب ، بسبب المصارحة الجديدة ، أحكام مسبقة ومظاهر لعدم التسامح بين المجموعات . وكانت هناك لحظة تزداد فيها الانفعالات حدة فى مجتمع الأدباء . فقد نقلنا إليهم وجهة نظر اللجنة المركزية ، وهى أنه سيكون من المحزن للغاية لو أن الانتلجنسيا الإبداعية والفنية تناحرت فيما بينها بدلا من أن تدعم صفوفها ، وبدأ أعضاؤها فى استخدام العلنية والصراحة والديمقراطية فى تسوية حسابات قديمة والثأر من النقد . وأسوأ شىء هو أنه فى هذه الأوقات الثورية تسمح الانتلجنسيا المبدعة لنفسها بالغوص فى مستنقع التوافه ، وترك العنان للمطامح الشخصية ، وتبديد الطاقات فى كلمات ضخمة لامعنى لها بدلا من المساعى الإبداعية . وقد حثت اللجنة المركزية الكُتّاب على أن يسموا فوق انفعالاتهم وعاداتهم المريحة وقوالبهم النمطية . وقلت لهم : ارفعوا قاماتكم وفكروا فى الشعب والمجتمع . وليتجلى احساس الانتلجنسيا بالمسئولية فى اتحاداتها الإبداعية ، وفى المقام الأول فى التطور الروحى للمجتمع .

إن الانتلجنسيا زاخرة بإحساس بالمسئولية المدنية ، وتضطلع فى حماسة بحصة كبيرة فى جهود إعادة البناء . وقد أخذت الانتلجنسيا ، جنبا إلى جنب مع الحزب ، تعمل بكليتها من أجل التغيير . كما أن موقفها المستلهم من الجماهير يتجلى بقوة متزايدة ، ولدينا مصلحة ثابتة فى هذا النشاط ، ونثنى على كل صوره – الطريقة التى انضمت بها إلى المساعى العامة بعد أبريل/ نيسان ١٩٨٥ ، حماستها ورغبتها فى المساعدة على إعادة بناء المجتمع . ويحدونا أمل كبير فى أن هذا الإسهام من جانب الانتلجنسيا سيواصل النمو . إن الانتلجنسيا تنهض إلى مستوى جديد من التفكير والمسئولية . وتتطابق المبادىء الموجهة لها مع المسار السياسى للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ومع مصالح الشعب .

ثانيا – السياسة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة فى التطبيق

كيف كانت البيريسترويكا تتطور فى مجال الاقتصاد ؟

ينبغى أن أقول صراحة إن جهودنا لتغيير الهيكل الاقتصادى ، بتحويله إلى مسار التنمية الكثيفة ، والتعجيل بالتقدم العلمى والتكنولوجى ، كانت تحفزنا عليها بإلحاح مستمر الحاجة إلى إصلاح جذرى للآلية الاقتصادية وإلى إعادة تشكيل نظام الإدارة الاقتصادية بأسره .

وتزخر الاشتراكية ، والملكية العامة التى تقوم عليها ، بإمكانيات غير محدودة من الناحية الفعلية للتقدم الاقتصادى المتصاعد ، غير أنه ينبغى لنا ، لهذا السبب ، أن نجد فى كل مرة الأشكال الأكثر فعالية للملكية الاشتراكية ولتنظيم الاقتصاد . ومما له أهمية قصوى فى هذا الصدد هو أن يكون أفراد الشعب هم السادة الحقيقيون للانتاج ، لاأن يكونوا سادة له بالاسم فقط ، لأنه من غير ذلك لا يكون لدى العمال فرادى أو لدى كل مجموع للعاملين ، ولا يمكن أن يكون لديهم ، اهتمام بالنتائج النهائية لعملهم .

إن فكرة لينين القائلة بإيجاد أكثر الأشكال فعالية وحداثة للمزج بين الملكية العامة والاهتمام الشخصى ، هى الأساس لكل مساعينا ولمجمل مفهومنا عن التحويل الجذرى للإدارة الاقتصادية .

الإصلاح الاقتصادى : الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى يونيه/ حزيران ١٩٨٧

لدى تنفيذ إصلاح اقتصادى جذرى كان من الضرورى الحيلولة دون تكرار الأخطاء الماضية فى الخمسينات والستينات والسبعينات التى حكمت بالاخفاق على محاولاتنا الرامية إلى تغيير نظام الادارة الاقتصادية . وفى الوقت نفسه تبين أن تلك المحاولات غير مكتملة وغير مستقة لأنها كانت تركز على مسائل معينة ، على حين تتجاهل مسائل أخرى . وإن شئنا الصراحة فإن الحلول التى كانت تقدم فى ذلك الحين لم تكن حلولا جذرية ، بل كانت حلولا جزئية كثيرا ماأغلفت جوهر المسألة .

وأود القول إن مفهوم الإصلاح الاقتصادى الذى قدم إلى الاجتماع الموسع فى يونيه/ حزيران هو مفهوم ذو طابع شامل يحيط بكل شىء ، فهو ينص على تغييرات أساسية فى كل مجال ، بما فى ذلك تحول المشروعات إلى المحاسبة الكاملة للتكاليف ، والتغير الجذرى فى الإدارة المركزية للاقتصاد ، والتغييرات الأساسية فى التخطيط ، وإصلاح نظام تكوين الأسعار والآلية المالية والائتمانية ، وإعادة تشكيل الروابط الاقتصادية الخارجية . كما ينص أيضا على خلق هياكل تنظيمية جديدة للإدارة ، والتطوير الشامل للأسس الديمقراطية للإدارة ، وإدخال مبادىء التسيير الذاتى على نطاق واسع .

وثمة منطق داخلي فى أية عملية معقدة ، منطق يعكس العلاقات المترابطة بين تدابير معينة ، بين خطوات محددة معينة . وقد ثار أمامنا سؤال طبيعي : أين نبدأ ! ما نقطة البدء فى إعادة بناء الإدارة ؟

وفى اقتصادنا المخطط قد يبدو منطقيا للوهلة الأولى أن نبدأ إعادة البناء من المركز ، وأن نحدد هيكل الأجهزة الاقتصادية المركزية ووظائفها ، وعندئذ ننتقل إلى مستوى الإدارة الوسطى ، وأخيرا إلى المشاريع والاتحادات ، أى المستوى الأول . وقد يكون ذلك صائبا من وجهة نظر المنطق المجرد ، ولكن الواقع والخبرات المتراكمة أملت نهجا مختلفا ومنطقا مختلفا : هما أن نبدأ بالمؤسسات والاتحادات ، الحلقة الرئيسية فى السلسلة الاقتصادية . ينبغى أن نبدأ بإيجاد النموذج الأكثر فعالية لها ، ثم نخلق الظروف الاقتصادية المثلى ، ونوسع حقوقها وندعمها ، وعلى هذا الأساس فقط ندخل تغييرات أساسية فى نشاط كل المراتب الأعلى فى الإدارة الاقتصادية .

أما وقد حددنا تسلسل جهود إعادة البناء ، فإننا نضع نصب أعيننا أنه فى المؤسسات والاتحادات تحدث العملية الاقتصادية الرئيسية ، وتخلق القيم المادية ، وتتجسد الأفكار العلمية والتكنولوجية . كما أن مجموع العاملين فى الوحدات الانتاجية هو الذى يعطى شكلا ملموسا للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وفى أى مجموع للعاملين تترابط المصالح الشخصية والجماعية للشعب . ذلك أن مجموع العاملين يحدد بدرجة كبيرة المناخ الاجتماعى والسياسى على نطاق الأمة .

وقد وضعنا موضع الاعتبار أيضا خبرتنا الماضية ، التى أخفقت فيها محاولاتنا المتكررة لإصلاح مستويات الادارة العليا دون دعم من أسفل ، وذلك بسبب المقاومة العنيدة من جانب الجهاز الادارى الذى لم يكن يريد أن يتخلى عن حقوقه وامتيازاته المتعددة . وقد تصدينا مؤخرا لتلك المقاومة ، ومازلنا نتصدى لها . وهنا أيضا ، كما هى الحال فى جميع مجالات إعادة البناء ، ينبغى الجمع بين ما يأتى من أعلى والحركة من أسفل ؛ أى إعطاء جهود إعادة البناء طبيعية ديمقراطية بعمق .

ما العيب الرئيسى فى الجهاز الاقتصادى القديم ؟

إنه فى المقام الأول الافتقار إلى حافز داخلى على التطور الذاتى . والحقيقة أنه من خلال مؤشرات الخطة تتلقى المؤسسة تكليفات وتحصل على موارد . ومن الناحية العملية تتم تغطية جميع المصروفات ، كما تكفل من الناحية الجوهرية جميع مبيعات المنتجات ، أما الأمر الأكثر أهمية فهو أن دخول الموظفين لا تتوقف على النتائج النهائية لمجموع العاملين بالوحدة الانتاجية سواء: إنجاز الالتزامات التعاقدية ، أو جودة الإنتاج أو تحقيق الأرباح . وآلية من هذا القبيل من الأرجح أن تنتج عملا وسطا أو حتى ذا نوعية سيئة ، شئنا أو لم نشأ . فكيف يمكن للبلد أن يتقدم إذا كان يخلق ظروفا تمييزية للمشروعات المتأخرة ويعاقب المشروعات التى فى المقدمة .

لم يعد باستطاعتنا أن نسمح بأن تسير أمورنا على هذا النحو ، ويجب على الآلية الاقتصادية

الجديدة أن تضع الأمور على الدرب السليم ، وأن تصبح رافعة جبارة ، قوة محركة لاداء ابتكارى فى مجال الجودة . وينبغى لكل مشروع أن ينطلق من مطالب اجتماعية حقيقية ليحدد لنفسه خطط الانتاج والمبيعات . ويجب أن تكون تلك الخطط قائمة لا على تكليفات تفصيلية متعددة تضعها هيئات أعلى ، وإنما على أوامر مباشرة تصدرها تنظيمات حكومية ومؤسسات للمحاسبة وشركات تجارية لمنتجات محددة ذات جودة ونوعية ملائمتين . إن المشاريع يجب أن توضع فى ظروف من هذا القبيل لكى تلبى مطالب المستهلكين على أفضل نحو ، كما أن دخول المستخدمين يجب أن تتوقف بصرامة على النتائج النهائية للانتاج ، أى على الأرباح .

وقد أدرجنا مبادىء الادارة الاقتصادية هذه وأشكالها المحددة فى مسوّدة قانون مؤسسات الدولة (الاتحادات) ، وهى المسوّدة التى نوقشت على نطاق الأمة : فى مجاميع العاملين بالوحدات الانتاجية وفى المستويات المحلية للعمال ونقابات العمال وفى وسائل الإعلام . وقد أثارت المسوّدة اهتمام الأمة بأسرها ، وأحس الناس أن هناك حاجة إلى آرائهم . وتولت لجنة خاصة من المسئولين الحكوميين والعلماء وممثلى مختلف الأجهزة الحكومية النظر فى المقترحات والتعديلات والإضافات المقدمة . وقد أخذ بكل ماهو رشيد ومعقول وأدخلت عليه تحسينات جوهرية .

وكانت غالبية التصميمات ترمى إلى توسيع حقوق مجاميع العاملين بالوحدات الانتاجية ، وكان المطلب هو عدم التراجع بتأثير القصور الذاتى ، بل المضى قدما فى عزم وتصميم . ورئى أن القانون ينبغى ألا يتحمل أكثر من طاقته من التعليمات الكثيرة التى يمكن أن تسلبه حيويته وتفضى به إلى التوقف التام . وقد أقر مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى هذا القانون الذى سيدخل حيز التنفيذ فى أول يناير / كانون الثانى ١٩٨٨ .

والحقيقة أن الصحافة نشرت بعض المقترحات التى خرجت على نطاق نظامنا . فكان هناك على سبيل المثال رأى بأننا ينبغى أن نتخلى عن الاقتصاد المخطط وأن نجيز البطالة . غير أننا لا يمكن أن نسمح بذلك مادمنا نرمى إلى تعزيز الاشتراكية لا إلى الاستعاضة عنها بنظام مختلف . فما يقدم إلينا من الغرب ، من اقتصاد مختلف ، غير مقبول لنا . ونحن على يقين من أننا لو استخدمنا حقا إمكانيات الاشتراكية ، وتمسكنا بمبادئها ، وإذا وضعنا المصالح البشرية موضع الاهتمام تماما ، واستفدنا من مزايا الاقتصاد المخطط ، فإن الاشتراكية يمكن أن تحقق ماهو أعظم كثيرا مما يمكن أن تحققه الرأسمالية .

ونحن نعلق فى إصلاحنا الاقتصادى أهمية رئيسية على قانون مؤسسات الدولة ، ونستخدمه كمقياس معيارى لخطواتنا وتدابيرنا الأخرى التى ننظر إليها من زاوية الكيفية التى تتطابق بها مع هذا القانون تطابقا تاما وتسهم بها فى التنفيذ العملى له .

ولدى الاعداد للاجتماع الموسع قضى المكتب السياسي شهورا عديدة في دراسة نتائج التحليل الشامل والشديد الموضوعية لأنشطة مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي ، والجوسبلان[1] ، والجوسناب[2] ، والمينفين[3] ، الجوسنبك [4] ، والوزارات والإدارات الاقتصادية ، وأجهزة الادارة الصناعية . وصيغت قوانين لتحكم سير الأجهزة المركزية ولجعلها تتمشى فى صرامة مع قانون مؤسسات الدولة ، ولاتتناقض معه بأية حال . وقد نوقشت هذه القوانين فى الاجتماع الموّسع واستكملت وأقرت ودخلت مرحلة التنفيذ .

كما أن الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، والقرارات التى اتخذها و « الأحكام الأساسية لإعادة بناء الإدارة الاقتصادية جذرياً » التى أقرها ، تعتبر فى الواقع تكملة بناء نموذج حديث للاقتصاد الاشتراكى لمواجهة التحدى الذى تطرحه المرحلة الحالية من التطور الوطنى .

وكان من نتائج الاجتماع الموسع ، ودورة مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي التي أعقبته ، تطوير وتدعيم سياسة تعزيز المشاركة الفعالة من جانب الجماهير فى العمليات الاقتصادية والانتاجية ، وهى المشاركة التى تؤلف بقوة بين مصالح الدولة ومصالح الفرد ومجموع العاملين بالوحدات الانتاجية ، وتجعل الشعب العامل فى الاتحاد السوفييتى هو السيد الحقيقى .

وبطبيعة الحال مازالت لدينا أشياء علينا تكملتها ، وربما عملها من جديد . فليس هناك قط مجتمع باستطاعته أن يستعيض بين عشية وضحاها عن أى نظام للإدارة الاقتصادية بنظام آخر مختلف ، أو حتى أكثر تقدما ، كما لو كان نوعا من الاختراع الميكانيكى ، بل سيكون علينا تكييف آلية ديناميةِ ومرنة حساسة للتغييرات فى الانتاج وقادرة على أن تكون حديثة باستمرار ، وقبول ماهو متقدم ، ورفض مامضى زمانه . والخطر الرئيسى هنا هو وقف الاعتقاد بأنه مادامت القرارات قد اتخذت فستكون دائما ذات صلة فى شكلها الراهن .

وإننا بوضعنا برنامجا لإصلاح اقتصادى جذرى أرسينا الأسس لهجوم شامل ، وهذه المرة فى كل مجال من عملية التعجيل بإعادة البناء وتوسيعها . وتوفر القرارات التى اتخذت المتطلبات

---

(١) لجنة الدولة للتخطيط للاتحاد السوفييتى ، وهى جهاز حكومى مسئول عن التخطيط الطويل الأجل والجارى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، وعن الرقابة على تنفيذ تلك الخطط .

(٢) **الجوسناب** – لجنة الدولة للإمدادات المالية والتقنية للاتحاد السوفييتى ، وهى جهاز حكومى .

(٣) **الميتفين** – وزارة المالية للاتحاد السوفييتى .

(٤) **الجوسبنك** – بنك الدولة للاتحاد السوفييتى ، وهو البنك الرئيسى فى البلد .

الاقتصادية الأساسية لبلوغ أهداف الخطة الخمسية الجارية والأهداف الطويلة الأجل حتى العام ٢٠٠٠ . إن المهمة التى بين أيدينا الآن هى أن ندفع الجهاز الجديد للادارة الاقتصادية إلى مرحلة التشغيل الكامل بكفاءة وإقتدار ودون تأخير .

وربما كانت هذه هى اللحظة الأكثر حسماً فى إعادة بناء الاقتصاد والإدارة . وقد بدأت مرحلة العمل التشييدى ، والآن يجب ترجمة كل شىء إلى واقع . وينبغى أن يكون التركيز الآن على أن نعمل من الناحية الفعلية ماانصرفت إليه جهودنا – وتلك هى السمة المميزة لهذه المرحلة .

إلى المحاسبة الكاملة للتكاليف !

إن جوهر مانخطط له على نطاق البلد هو أن نستعيض عن أساليب يغلب عليها الطابع الإدارى بأساليب يغلب عليها الطابع الاقتصادى . أما أن تكون لدينا محاسبة تكاليف كاملة فأمر واضح تماما للقيادة السوفييتية .

والحقيقة أنه توجد بعض العقبات ، اثنتان منها على الأقل ذواتا أبعاد كبيرة . العقبة الأولى هى أنه يتعين علينا أن نفعل ذلك فى إطار الخطة الخمسية التى تم التصديق عليها بالفعل ، أى أن نجمله بتكيف معها . وهذا الجانب الخاص له تأثير خطير على عملية الانتقال . ومن ثم فماذا علينا أن نفعله فى المقام الأول : نتمسك بالخطة الخمسية أم نسقطها ؟ ليست هناك سوى إجابة واحدة على هذا السؤال : هى أننا ينبغى أن نحقق أهداف الخطة الخمسية ! تلك فترة خمسية بالغة الصعوبة تباشر فيها بحوث استشرافية واسعة النطاق ، وتحدث تغيرات هيكلية كبيرة ، وتحل قضايا اجتماعية كثيرة ، وإلى جانب ذلك كله ينبغى فى غضون هذه الفترة تطبيق ابتكارات كثيرة . وتلك أوقات شاقة ومرهقة لمديرى المصانع : إذ يتحملون عبئا ثقيلا من المشاكل التى تراكمت ، ويتعين عليهم فى الوقت نفسه التحول إلى التمويل الذاتى .

والعقبة الأخرى هى أن بعض المكونات الأكثر أهمية للآلية الاقتصادية الجديدة ليست جاهزة بعد ، ولن توضع موضع التنفيذ فى الحال . ويتطلب الأمر عامين أو ثلاثة أعوام لإعداد إصلاح لنظام تكوين الأسعار ، وإصلاح آلية التمويل والإئتمان ، ومابين خمسة وستة أعوام للانتقال إلى تجارة الجملة فى وسائل الانتاج ، ومازال هناك الكثير الذى ينبغى البت فيه بشأن تحديد وظائف الوزارات وإعادة تنظيم الإدارة الإقليمية ، وتخفيض أعداد العاملين .

ولذلك ستكون لدينا فترة انتقال بالغة التعقيد يتعايش خلالها كلّ من الآلية القديمة والآلية التى أدخلت حديثا ، ولكن محاسبة التكاليف الكاملة سيتم إدخالها دون إرجاء . وسنتبع هذا المسار فى همة ونشاط مكتسبين الخبرة فى غضون هذه العملية . سنجرب كل شىء ونختبره .

وحيثما التقى بأشخاص يعملون فى الصناعة أو حتى فى الوزارات ، فإنى أقول لهم : لاتجفلوا ؛ تقصوا الأشياء وجربوها . فالناس على درجة من الحكمة والإحساس بالمسئولية تحمل على العمل فى جرأة وثقة ، وتجعل ذلك ممكنا . حسنا ، لنفترض أننا نرتكب أخطاء . ماذا فى ذلك ؟ إن تصحيح هذه الأخطاء خير من الجلوس والانتظار .

مفهوم جديد للمركزية

فى مجرى البيريسترويكا يتشكل مفهوم جديد للمركزية الديمقراطية . فمن الهام أن يتوازن جانباها توازنا صائبا ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه فى المراحل المختلفة سيتركز الانتباه على جوانب مختلفة . والوضع الآن هو على النحو التالى : هناك كثيرون يطالبون بمركزية أقوى ، فالموازنات والنسب ، والحاجة إلى دخول تتطابق مع مقدار السلع وحجم الخدمات ، والسياسات الهيكلية ، والتمويل الذى تقدمه الدولة ، والدفاع - كل ذلك يتطلب مركزية صلبة . وينبغى لكل جمهورياتنا ولجميع شعوبها أن تشعر بأنه تتوافر لها ظروف متكافئة ، وأنها تتمتع بفرص متكافئة للتطور . وفى ذلك يكمن الضمان لتطور المجتمع السوفييتى . وهذا هو السبب فى أننا لا نريد أن نضعف دور المركز ، وإلا فقدنا مزايا الاقتصاد المخطط .

وفى الوقت نفسه لا يمكن للمرء أن يخفق فى أن يرى كيف أن السلطات المركزية مثقلة بأعمال تافهة . سنغفيها من الواجبات الجارية ، لأنها بتعاملها معها تغفل عن الأمور الاستراتيجية .

إن قدرا كبيرا مما نقدناه لتونا فى الاجتماعين الموسعين فى يناير / كانون الثانى ويونيه / حزيران إنما يرجع فى المقام الأول إلى ما يحدث من إغفال وإسقاط فى المركز : فهو لم يكن باستطاعته أن يدرك الاتجاهات الخطرة فى الوقت المناسب ، وأخفق فى إيجاد الحلول للمشاكل الجديدة ، الخ . وأكرر أن إعادة تنظيم الجهاز المركزى ووظائفه ستكون فى جميع مراحلها متفقة فى صرامة مع قانون مؤسسات الدولة . وليست هناك صلة بين المركزية فى ظروف البيريسترويكا والتنظيم الديمقراطى للحياة الكثيرة الأوجه فى مجاميع العاملين بمواقع العمل فى مجالات الانتاج والعلوم والتصميم ، ومع ذلك يتعين علينا أن نفرق بين وظائف المركز والمحليات وأن نغير جوهر عمل الوزارات ، نفس الغرض منها .

ونحن نفكر ملياً فى مقرطة التخطيط . ويعنى ذلك أن وضع الخطة - ليس من الناحية الشكلية وإنما من الناحية الفعلية - سيبدأ داخل المؤسسات ومجاميع العاملين بها . فهى التى ستخطط إنتاج منتجاتها على أساس الاحتياجات الاجتماعية التى تعبر عنها الأرقام المستهدفة والعقود الحكومية ، وعلى أساس الروابط التعاقدية الاقتصادية المباشرة مع المستهلكين .

وسيكون على لجنة الدولة للتخطيط التخلى عن التنظيم التفصيلى والرصد اليومى لعمل الوزارات والادارات ، التى سيكون عليها أن تفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بالمؤسسات . وسيجرى

تنظيم أنشطة المؤسسات (صناديق الأجور ، توزيع الأرباح ، المدفوعات فى الميزانية ، الخ) عن طريق معايير اقتصادية طويلة الأجل ؛ وسيكون ذلك فى الحقيقة تنظيما ذاتيا .

كذلك نحن نتصور توسيع العلنية والمصارحة عند جميع مراحل التخطيط ، وتطبيق المناقشة الواسعة لمشاكل الدولة والأقاليم - الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والايكولوجية . وبهدف إيجاد حلول مثلى سيطبق فى نظام التخطيط مبدأ إمكانية التغيير .

وعلى خلاف الممارسة السابقة ستقتصر رقابة الأجهزة المركزية على المؤسسات على عدد محدود من المجالات - تنفيذ طلبيات الدولة ، والأرباح ، وإنتاجية العمل ، والمؤشرات العامة للتقدم العلمى والتكنولوجى ، والمجال الاجتماعى . والآن يصبح من المعايير الرسمية لأنشطة المؤسسات وفاؤها بالالتزامات التعاقدية وبطلبيات الدولة فيما يختص بالمنتجات الأكثر أهمية . كما أن تركيب طلبيات الدولة وحجمها سيخفضان بالتدريج مع تشبع السوق ، وذلك لصالح الروابط المباشرة المتزايدة بين الصانعين والمستهلكين . وعندما نكون قد اكتسبنا الخبرة الضرورية سنضع طلبيات الدولة على أساس تنافس ، مطبقين مبدأ التسابق ، أى المنافسة الاشتراكية .

وسيعرض نظام الامدادات المادية والتقنية لتغييرات جذرية ، وسيكون التركيز على الانتقال من تكوين الصناديق إلى التوزيع المركزى للموارد ، إلى تجارة الجملة .

وفى إيجاز فإنه سيتم الجمع بدرجة متزايدة بين مزايا التخطيط وتنشيط عوامل السوق الاشتراكية . وسيحدث كل ذلك داخل الاتجاه السائد للأهداف والمبادىء الاشتراكية .

إن توسيع حقوق المؤسسات واستقلالها الاقتصادى ، وتغيير وظائف الإدارات الاقتصادية والقطاعية المركزية ، والانتقال من أساليب الادارة التى يغلب عليها الطابع التنظيمى إلى تلك التى يغلب عليها الطابع الاقتصادى ، كل ذلك يتطلب تغييرات جذرية فى الهيكل الإدارى .

وفى المراحل السابقة كثيرا ماكان تحسين الإدارة مقترنا بإنشاء عناصر تنظيمية جديدة تسفر عن تضخم الجهاز الإدارى ، وعن تحوله إلى جهاز بيروقراطى وبطىء الحركة وثقيلها . ونحن ندرك أن معدلات إعادة البناء فى المجال الاقتصادى يعرقلها بدرجة ليست بالمحدودة بطء حركة الجهاز الإدارى وافتقاره إلى الكفاية الكافية . ولذا فنحن نعتزم إجراء تخفيضات عنيفة فى موظفى الجهاز الادارى ، كما سنقوم ، عند الضرورة ، بتبسيط هيكله وتوسيع الوزارات القطاعية . ولدينا بالفعل بعض الخبرة فى عمل ذلك . مثال ذلك أن الزراعة وتجهيز منتجاتها كانت تديرهما فى الاتحاد السوفييتى سبع وزارات وإدارات اتحادية . وقد أدمجنا كل هذه الادارات فى الجوساجروبروم[1] ،

---

(١) **الجوساجروبروم** (لجنة الدولة للزراعة والصناعة للاتحاد السوفييتى) - الجهاز المركزى لادارة الدولة للمجمع الزراعى - الصناعى فى البلد ، وقد أنشىء فى عام ١٩٨٥ .

وفى الوقت نفسه خفضنا عدد موظفيها بحوالى النصف . وفى حالة أخرى آثرنا توسيع بعض الوزارات عن طريق دمجها . تلك هى الكيفية التى سننطلق بها فى المستقبل ، على أن تؤخذ كل حالة وفقا لخصائصها الفردية .

ومن الواضح للجميع الآن أنه على ضوء الحجم الحالى للاقتصاد لا يستطيع أى جهاز وزارى أو إدارى ، مهما كان مؤهلا ، أن يأخذ على عاتقه إيجاد حل كامل لأية مسألة ، كذلك ليس باستطاعته أن يكون بديلا لفكر مجاميع العاملين ومبادرتها . كما أن إعادة توزيع الحقوق بين الإدارات المركزية والمؤسسات لا تمضى فى سلاسة ويسر . فجهاز الوزارات ، والوزارات نفسها ، ليست راغبة فى التخلى عن عادة البت فى الأمور الصغيرة بنفسها . وأى نقل للحقوق من المركز إلى المحليات هو بوجه عام عملية مؤلمة ، على الرغم من أن ضرورة هذا النقل - وأنا أكرر ذلك هنا - واضحة للجميع ، لكل من الوزارات وهيئة العاملين بها . وثمة إدراك بأن هذا الإجراء يعود بالفائدة على القضية ، ولكن المصالح الإدارية الضيقة ، وفى بعض الأحيان مصالح المجموعات ، توضع على الرغم من ذلك فوق مصالح المجتمع والشعب .

وثمة طريقة أخرى لتحسين الإدارة الاقتصادية . وتبين الخبرة أنه توجد إمكانيات لتحقيق كفاءة قصوى فى النقاط التى تلتقى فيها الصناعة . ولكن أن نتوقع أن يكون باستطاعة لجنة الدولة للتخطيط تتبع جميع نقاط الاتصال بين القطاعات ، واختيار صورة مثلى ، هو من قبيل التعلق بالأوهام . وكان ذلك هو مادعا إلى أن تدرج على جدولة الأعمال مسألة إقامة أجهزة لإدارة المجمعات الاقتصادية الكبيرة . وكما يتبين لنا فإن نظام الإدارة سيمر بتغيرات كبيرة . ونحن نعتزم أن نعمل بعزم ، وإن يكن بطريقة متوازنة أيضا ، دون هرج لاضرورة له .

الهدف : معايير تكنولوجية عالية

بينما كنا نعيد بناء أنشطتنا فى مجالى التخطيط والاقتصاد ، ونوسع حقوق المشروعات ، قمنا أيضا بالتصدى لمسائل التقدم العلمى والتكنولوجى . وكان يقدم دعم مالى ومادى إضافى إلى الفروع التى توجد فى طليعة هذا التقدم . ومن أجل الهدف وضع برنامج وطنى ذو توجه نحو الأهداف ، ورصدت له الاعتمادات اللازمة .

وخلال فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة[1] سنقوم بتجديد الجانب الأكبر من الأصول الثابتة فى صناعة آلات الانتاج . وتكاد الأموال التى سيتم تجنيبها لتلك الأغراض أن تبلغ ضعف تلك التى أنفقت فى الأعوام الخمسة الماضية .

(١) **فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة** - الفترة الخمسية الجارية للتنمية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) .

وقد كشف تحليل لأداء الصناعة عن أخطاء فى سياسة الاستثمارات . فلسنوات عديدة كان على سياستنا أن تبنى المزيد والمزيد من المؤسسات وكان تشييد الورش والمبانى الإدارية يبتلع مبالغ ضخمة . وفى غضون ذلك ظلت المؤسسات عند المستوى التكنولوجى نفسه . وبطبيعة الحال إذا تحقق استخدام جيد فى ورديتين أو ثلاث ورديات لكل شىء متاح فإن أهداف الخطة الخمسية الثانية عشرة يمكن الوفاء بها باستخدام المعدات الموجودة . ولكن المعدات العتيقة الطراز يمكن بطريقة أو بأخرى أن تجرنا إلى الوراء ، إلى التأخر ، مادام ذلك يعنى أنه لن يكون باستطاعتنا أن ننتج منتجات حديثة . إن الآلات القديمة ينبغى التخلى عنها ، وهذا هو السبب فى أننا نجرى تغييرات عنيفة فى سياستنا الهيكلية والاستثمارية .

وقد قمت فى عام ١٩٨٣ بزيارة مصنع « زيل[١] » . وفى ذلك الوقت كانت تتخذ على قدم وساق ترتيبات لتحديث ذلك المصنع، وهو من أول مصانع السيارات بالاتحاد السوفييتى. وفى عام ١٩٨٥ قمت بزيارة ثانية لمصنع « زيل » ، وسألت كيف تمضى عملية التحديث ، وتبين أن التجديد قد تم عند المستوى التكنولوجى المتوسط ، مع الاعتماد على معدات صنعت منذ خمسة أو سبعة أعوام ومن ثم فلا مجال لأن نتوقع فتوحات جوهرية فى التكنولوجيا . وإلى جانب ذلك ستلزم لتشغيل المصنع بعد التحديث قوة عاملة أكبر ، إن التركيز على تكنولوجيا عتيقة الطراز لا يقودنا إلى تكثيف ملموس للانتاج ، ولا يسفر إلا عن تعميق الفجوة الزمنية . وكما أصبح معروفا فإن مجموع العاملين بالمصنع توصل إلى صورة معدلة أكثر تقدما ، ولكنها لم تلق مساندة أو تأييدا ، وأوقف العمل بهذه الصورة . وقد ساندنا قرار مجموع العاملين بالمصنع بالعودة إلى هذه الخطة لتحديث مصنع « زيل » . ووضعت خطة جديدة لإعادة تجهيزه بالمعدات ، ويجرى الآن تنفيذها بنجاح . وسيصبح « زيل » مصنعا حديثا حقا .

وبوجه عام فإن التغييرات العنيفة فى التكنولوجيا والمعدات تستغرق وقتا طويلا . وكما أقول دائما ، « إن موسكو لم تبن بين عشية وضحاها » . ولو كنا قد حددنا لأنفسنا مهمة البت فى كل شىء فى محاولة واحدة ، لكان من المتعين علينا تحديث الانتاج باستخدام معدات عتيقة الطراز عفا عليها الزمن ، ولكان ذلك بمثابة مراوحة للخطى دون إحراز تقدم .

وعندئذ ألقينا نظرة على ماهية المعدات التى لدينا ، وعلى ما إذا كانت تفى بالمعايير العالمية ، واكتشفنا أنه لا يفى بهذه المعايير إلا الجزء الأقل منها . وكانت النتيجة موحية بدلالاتها : فبدلا من الإبقاء على تأخرنا التكنولوجى لأعوام كثيرة من الخير لنا أن نخوض آلام استحداث معدات جديدة الآن ، وآنذاك نمر خلال فتوحات فى صناعة آلات الانتاج ، محدثين اختراقا إلى أحدث

---

(١) **زيل** – مصنع ى. ا. ليخاتشيف للسيارات بموسكو .

التكنولوجيات . وكلمة « آنذاك » هذه لا تعنى بالضرورة مستقبلا بعيدا . كلا ! فأى تحديث هيكلى لصناعة آلات الانتاج فى الاتحاد السوفييتى يجب أن يكون مقترنا بجهود هائلة لتحويل الإمكانية العلمية إلى قيمة جيدة . وتلك هى المهمة الأكثر حيوية وإلحاحاً بالنسبة لنا ، بل إنها ذات أولوية عليا . وقد وجدنا أنفسنا فى هذا الوضع من الناحية التكنولوجية لأننا بخسنا تقدير إمكانياتنا العلمية ، واعتمدنا بدرجة كبيرة جدا على الروابط الخارجية .

وكما أرى الأمور فإننا قد قبلنا سياسة الانفراج بآمال مشرقة للغاية ؛ وقد أقول بثقة كبيرة جدا . واعتقد كثيرون أنها ستكون بغير رجعة ، وستتيح إمكانيات بلا حدود ، لا سيما لتوسع علاقاتنا التجارية والاقتصادية مع الغرب ، بل إننا أوقفنا جانبا من بحوثنا وتطوراتنا التكنولوجية ، معلقين آمالا على التقسيم الدولى للعمل ، ومعتقدين أن شراء المعدات من الخارج قد يكون أجدى من صناعتها محليا . ولكن ماذا حدث فى الواقع ؟ لقد عوقبنا بقسوة على سذاجتنا . وجاءت فترة من المقاطعات والحظر والقيود والتخويف من جانب أولئك الذين يقيمون معنا علاقات تجارية . بل إن الساسة فى الغرب توقعوا علانية إنهيار النظام السوفييتى ، ولكنهم كانوا يقرعون الطبول بلا طائل .

ومن المؤكد أننا خلصنا إلى النتائج الضرورية وشرعنا فى إتخاذ الاجراءات الضرورية فى مجالى البحث والتطوير ، وفى انتاج ما فكرنا ذات يوم فى شرائه من الخارج ، ومن ثم فإن الشركات الغربية ستكون فى نهاية المطاف هى الخاسرة . وبهذه المناسبة اعتقد أن كل ذلك الضجيج حول الحظر والقيود ليس موجها فقط ضد الاتحاد السوفييتى بل أيضا ، وبدرجة كبيرة جدا ، ضد الشركات المنافسة غير الأمريكية .

وعلى وجه الإجمال فإن « العقوبات » « والمقاطعات » المختلفة وغيرها من أشكال الحظر التى مارستها الولايات المتحدة ، قد ساعدت على توضيح الشيء الكثير . وكما يقولون فإن لكل سحابة بطانة فضية وقد استخلصنا دروسا كثيرة من القرارات التى اتخذتها الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية برفض بيع التكنولوجيا المتقدمة إلى الاتحاد السوفييتى . وربما كان ذلك هو السبب فى أننا نمر الآن بإزدهار حقيقى فى ميادين علم الإعلام وتكنولوجيا الحاسبات الالكترونية وغيرها من مجالات العلم والتكنولوجيا .

وقد قررنا وضع نهاية حاسمة « لسوط الاستيراد » ، كما يسميه التنفيذيون الاقتصاديون عندنا . ومن أجل هذه الغاية شرعنا فى تنشيط طاقاتنا الكبيرة فى مجالى العلوم والهندسة الميكانيكية .

ومن العجب أن منجزات كثيرة للعلماء السوفييت طبقت فى الغرب بأسرع مما طبقت فى بلدنا ، مثال ذلك خطوط نقل الحركة الدوّارة . وكانت حركتنا بطيئة أيضا فى حالة أخرى . فقد كنا أول من اخترع الصب المستمر فى صناعة الصلب . فمباذا عاد علينا هذا الاختراع . الآن يجرى

فى بعض البلدان صب ثمانين فى المائة من الصلب الذى تنتجه بالأسلوب الذى اخترعناه ، ولكننا فى بلدنا نستخدمه فى صب نسبة أقل كثيرا من الصلب الذى ننتجه . ففى بلدنا تكون المسافة بين اكتشاف علمى وتطبيق هذا الاكتشاف طويلة للغاية . ومن شأن ذلك تمكين رجال الصناعة الأجانب الجسورين من تحقيق كسب كبير من وراء أفكارنا . ووضع هذا شأنه لا يناسبنا قط بطبيعة الحال ، إذ يجب أن تكون هناك تبادلية فى المعاملات . ومن الواضح أن الوضع فى طريقه إلى التغيير ، وإن جاء هذا التغيير فى الحقيقة متأخرا .

ويبذل الآن جهد كبير لانعاش التقدم العلمى والتكنولوجى وتنشيطه . فنحن نباشر الآن برنامجا ذا توجه نحو الأهداف ، ونحفز مجاميع العاملين والاقتصاديين والعلماء على العمل بطريقة إبداعية ، كما قمنا بتنظيم إثنين وعشرين مجمعا للبحوث والتكنولوجيا بالاشتراك بين القطاعات وتحت قيادة علماء بارزين . والأولوية العليا اليوم ، كما قلت ، هى تطوير الهندسة الميكانيكية السوفييتية . وقد اقترح الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى يونيه/ حزيران ١٩٨٦ برنامجا للتحديث الجذرى للهندسة الميكانيكية ، وحدد هدفا ليس له سابقة فى تاريخ الصناعة السوفييتية ، ألا وهو الوصول فى غضون الأعوام الستة أو السبعة القادمة إلى المستويات العالمية فيما يتعلق بالآلات والمعدات والأدوات الرئيسية . وقد تقرر أن يكون التركيز على صناعة ماكينات القطع والتشكيل وأجهزة القياس والالكترونيات والهندسة الكهربائية . كما يجرى أيضا على نطاق واسع تحديث صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيميائية .

إن تعليل النفس بالآمال هو أكثر الشواغل خطورة ، ومع ذلك فإن جميع التغيرات الجارية تعد بالشيء الكثير . وقد قمت مؤخرا بزيارة مدينة زيلينوجراد التى لا تبعد كثيرا عن موسكو والتى تتركز فيها بعض مؤسسات البحث العلمى ومشروعات صناعة الالكترونيات ، وكنت شديد الامتنان لأن أسمع العلماء و المتخصصين يقولون اننا فى عدد من الميادين لا نلهث خلف الولايات المتحدة ، أو حتى نقف على قدم المساواة معها ، بل نسبقها بمسافة لا بأس بها . وهكذا كان لعجرفة الغرب جدواها بالنسبة لنا . والمهمة الآن ، التى ليست أقل صعوبة ، هى ترجمة هذه النتائج إلى ممارسة .

النسيج الحى للبيريسترويكا

تحيط البيريسترويكا بمدى هائل من المشاكل والمهام المتنوعة المرتبطة بما زال متبقيا من الماضى ، بما ينبغى عمله اليوم ، على الفور ، وبما زال مدّخرا لنا . وعلى الرغم من أنى أتجشم مخاطرة تكرار نفسى ، فإنى أود أن أعرض على القارىء صورة متعددة الألوان للبيريسترويكا ، وأدعوه إلى أن يمعن النظر فى مشكال(*) الحياة اليومية الذى يتشكل فيه النسيج الحى لمستقبلنا ، فنحن نُعِدُّ الجماهير

(*) المشكال : أداة تحتوى على قطع متحركة من الزجاج الملوّن ما إن تغير أوضاعها حتى تعكس مجموعة لا نهاية لها من الأشكال الهندسية المختلفة الألوان – المترجم .

لتغييرات جذرية ، ويعنى ذلك أن الظروف الاقتصادية والنفسية ينبغى تجهيزها ، لأنه ليس من اليسير الإفلات من العادات القديمة والتخلص من مفاهيم ذات أشكال اجتماعية ترسخت فى ظروف تاريخية محددة .

إن الاتهامات التى تكال للأشخاص المستقيمين مازالت تتردد أصداؤها . انظروا إلى هؤلاء الذين يشيرون ساخطين بأصبعهم إلى الفوضى ، إلى النواقص والعيوب ، وإذا مابدأ أحد عملا ذا شأن ، ولكنه غير عادى ، فإن هؤلاء الاشتراكيين المزعومين يصرخون قائلين إنه يقوّض أسس الاشتراكية ! إن ذلك بدوره ضمن حقائق البيريسترويكا . وينبغى لنا أن نتجادل فى صبر وأناة مع هؤلاء المقاتلين من أجل اشتراكية « نقية » ، اشتراكية مثالية وغير ملطخة فى شكلها المجرد ، وذلك كى ندلل على أن مثل هذه الاشتراكية منبتة الصلة بالحياة الواقعية .

إن لينين لم يكن يؤمن قط بأن الاشتراكية ستسير فى خط مستقيم . كان يعرف كيف يغير الشعارات عندما تتطلب الحياة ذلك . وهو لم يكن أبدا عبدا لقرارات اتخذت ذات يوم ، ولم يكن يخشى أن يحفز النشاط الفردى فى مجال العمل عندما ينتاب الضعف الدولة والقطاع العام . واليوم ، فى مجرى جهود إعادة البناء ، يخشى بعض الأفراد التدابير التى يجرى تنفيذها لتطوير التعاونيات ، كما يخشون النشاط الفردى فى مجال العمل والعقود والتمويل الذاتى ، ويساورهم الخوف من أننا نضعف « الأسس » ونوّلد ملاكا صغارا . وهم يشعرون أننا بإدخالنا مختلف أشكال العقود يمكن أن نقوّض المزارع الجماعية . ولكن ماذا عن حقيقة أن المتاجرة تخلو من سلع كثيرة ؟ هذا ماينبغى أن نردد بشأنه التحذير تلو التحذير ، لا أن نصرخ فى ذعر : « العون ! إن الاشتراكية فى خطر ! »

ونحن نعتقد أن التأليف بين المصالح الشخصية والاشتراكية مازال هو المشكلة الرئيسية ، والمقصود هنا بطبيعة الحال هو الاشارة إلى المصالح الشخصية بالمعنى الواسع ، وليس بمجرد المعنى المادى . مانحن فى حاجة إليه ليس المذهبية « النقية » ، الاشتراكية الملفقة ، وإنما الاشتراكية اللينينية الحقة . وقد كان لينين غاية فى الوضوح حول هذه النقطة فمادمنا قد طوّرنا على نحو هائل كلا من الصناعة والطاقة ، فليس هناك مانخشاه ، إذ أنه اعتمادا على هذه المقدرة يكون باستطاعتنا تنفيذ الاشتراكية بطريقة مخططة . فذلك عمل اشتراكى أصيل . وكان ذلك صحيحاً آنذاك ، وهو اليوم أكثر صحة ، لأن مجتمعنا هو اليوم قوى اقتصاديا وسياسيا . إن لينين لم يحد أبدا عن مسار الحالة الواقعية للأمور ؛ وكان يهتدى دائما بمصالح الشعب العامل .

وإنى على يقين من أن الأشكال الأكثر فعالية لتنظيم الانتاج على أساس محاسبة التكاليف الكاملة ستضرب بجذورها بأسرع مايمكن فى المجمع الزراعى – الصناعى ، وذلك من ناحية لأن مزارعنا الجماعية لديها تقاليد قديمة العهد ، ومن ناحية أخرى لأن أهل الريف مقاديم وعاقدو العزم . كل ذلك يعزز الحراك والمرونة الأكبر عند تطبيق محاسبة التكاليف و الاكتفاء الذاتى والتمويل الذاتى .

وقد أثبت العقد الجماعى جدارته فى الزراعة من زاوية تنظيم العمل ومكافأته ، ويوضع الآن نظام لعقد الأسرة المعيشية ، وتبدو النتائج الأولية مشجعة[1] .

وفى أوائل أغسطس/ آب ١٩٨٧ كنت فى مقاطعة رامينسكوبى خارج موسكو حيث تحدثت مع أعضاء فريق كان يعمل على أساس تعاقدى يطبق التكنولوجيا الحديثة لمدة خمسة أعوام . وهم يزرعون درنات البطاطس ، وفى العام الماضى حقق خمستهم لمزرعة الدولة أرباحا ضخمة . إن أمورا مذهلة تحدث عندما يتحمل أفراد الشعب مسئولية كل شىء بأنفسهم ، فالنتائج تكون مختلفة تماما ، وفى بعض الأحيان يتعذر التعرف على الناس . العمل يتغير ، والمواقف منه تتغير بدورها .

إن الفرد فى مجتمعنا يريد أن يكون جزءا من كل شىء ، وذلك أمر طيب . إنه لا يحب الأوضاع التى لا يلتمس فيها رأيه ، والتى ينظر إليه فيها كمجرد قوة عاملة ، ولا تحظى فيها صفاته كإنسان ومواطن بالتقدير الواجب . إن العقد الجماعى والديمقراطى الذى ترتبط به هما على وجه التحديد اللذان يدعمان إحساس الشخص بأنه مواطن وسيد .

واليوم لدينا مزارع جماعية كبيرة وسوفخوزات[2] فى كثير من المناطق الزراعية . وقد تم تنظيم أفرقة عمل كبيرة وأقسام ومجمعات ، وهذه منفصلة بعض الشىء عن الأرض ، ولذلك تأثيره على النتائج النهائية . والآن ينبغى لنا أن نضمن صلة مباشرة أكثر صلابة مع مصالح الفرد من خلال العقود الجماعية والأسرية والايجارية فى إطار المزارع الجماعية ومزارع الدولة هذه ، وعندئذ سنجمع ونؤلف بين مزايا اقتصاد جماعى كبير ومصالح الفرد . وذلك هو على وجه التحديد ما نحن فى حاجة إليه . وإذا ما تصرفنا بهذه الطريقة فإننا يمكن أن نحقق قفزات مثيرة فى حل مشكلة المواد الغذائية فى غضون عامين أو ثلاثة أعوام .

وإذا أغفلت المصالح الشخصية فلن تسفر جهودنا عن شىء ، ولن يكون أمام المجتمع إلا الضياع . ولهذا السبب يتحتم إيجاد توازن بين المصالح ، ونحن نعمل على إيجاد هذا التوازن من خلال الآلية الاقتصادية الجديدة ، ومن خلال مزيد من الديمقراطية ، ومن خلال مناخ الصراحة والعلانية ، ومن خلال اشتراك الجماهير فى جميع مجالات إعادة البناء .

إن الشىء الأول الذى يتعين ضمانه هو المناخ الذى يشجع جهود إعادة البناء ويجعل الفرد

---

(١) **العقد الجماعى** – أسلوب للعمل يقوم فريق بمقتضاه بعمل ما طيلة الوقت بموجب عقد مع إدارة مؤسسته ، أو مع أية مؤسسة أخرى . وفى هذه الحالة فإن ما يدفع لكل عامل مشارك يتوقف على مدى أدائه عمله بكفاية . عقد الأسرة المعيشية – عقد جماعى توقعه أسرة .

(٢) **المزرعة الجماعية** – تعاونية زراعية . **السوفخوز** – مزرعة دولة .

نشطا اجتماعيا ومسئولا ، وذلك هو مناخ الصراحة ، مناخ مناقشة كل الأمور ، حتى أشدها صعوبة ، مع الناس من أجل حلها كليةً . ولتحقيق ذلك نحن فى حاجة إلى مشاركة أكبر من جانب الجماهير فى الإدارة . وهذا هو السبب فى إننا نقول إن المقرطة هى حجر الزاوية فى جهود إعادة البناء . وقد طبقت على نحو سليم أشكال مثل الآلية الجديدة للإدارة ، وانتخاب المديرين ، وإنشاء مجالس مجاميع العاملين على مستوى فريق العمل والمصنع والمشروع . ويتضح من مثال الأشكال الجماعية للمزارع التعاقدية والمزارع التى تديرها الأسر المعيشية كيف افتقد أبناء شعبنا دور المالك . وهم لا يريدون فقط أن يكسبوا المزيد ، وهو أمر مفهوم تماما ، وإنما أن يفعلوه بأمانة . إنهم يريدون أن يكسبوا لا أن يسرقوا الدولة . وهذه الرغبة هى كليةً بروح اشتراكية . ولذا ينبغى ألا تكون هناك قيود — فمهما كسب شخص ما ينبغى أن يحصل على ما كسبه ، وفى الوقت نفسه ينبغى ألا يسمح لشخص بأن يحصل على ما لم يكسبه .

السياسة الاجتماعية لإعادة البناء

ونحن ننطلق من الافتراض القائل بأنه لا يمكن أن يضمن النجاح للبيريسترويكا إلا السياسة الاجتماعية القوية التى أعلنها المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى . فمستويات المعيشة ينبغى رفعها وأوضاع الإسكان ينبغى تيسيرها ، كما ينبغى إنتاج المزيد من المواد الغذائية وتحسين نوعية السلع ؛ ويجب مواصلة تطوير الخدمات الصحية العامة ، وإنجاز إصلاح المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالى ، وحل المشاكل الاجتماعية الكثيرة الأخرى .

كما أن الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى يونيه/ حزيران ١٩٨٧ ، أولى لدى تناوله للمهام الجارية والطويلة الأجل إهتماما خاصا لمسألتى زيادة إنتاج المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية ، والتوسع فى تشييد المساكن .

ويجرى تنفيذ تدابير واسعة النطاق . ونحن نبنى مزيدا من المساكن . وبالنسبة لنا تلك مهمة على نطاق الأمة . ويجب علينا مساعدة الشعب فى الحصول على مساكن أكثر وأفضل ، سواء فى المدن أو فى المناطق الريفية .

وينبغى أن يتمتع الناس بحياة من نوعية أفضل . وإذا ما حلت هذه المشكلة استقر مجموع العاملين بالوحدة الانتاجية . ويبدى الناس إهتماما بالتغييرات التى تحدث فى مدينتهم أو قريتهم ، وفى الانتاج ، وفى ظروف العمل ، وفى طبيعة العمل نفسها ، أكثر مما يبدون من اهتمام بالسرعة التى تزداد بها أجورهم .

إن السلبية الحالية للقادة الذين يخفقون فى استغلال الفرص المتاحة لحل المشاكل الاجتماعية لا يمكن التسامح فيها . وتفسير ذلك — من ناحية — هو العادة القديمة فى تناول تلك المسائل على

أســاس مايسمى مبدأ الفضالة أو المتبقى ، ومفاده ألا يخصص للأغراض الاجتماعية إلا مايتبقى بعد تلبية احتياجات الانتاج . وتفسيره من ناحية أخرى أنه نتيجة لنفسية الاتكال على الغير التى ضربت لها جذورا عميقة . ومن شأن محاسبة التكاليف والتمويل الذاتى أن يضعا حدًّا لكل ذلك . وتتطلب الآلية الاقتصادية نفسها نهجا فعالا وعقلانيا وجسورا ، تتطلب العمل بطريقة المالك .

وانجازاتنا فى التعليم معروفة ، ويبدو مافيها من إثارة عند مقارنتها بالبلدان الأكثر تقدما ، وعلى الرغم من ذلك فنحن ننفذ إصلاحاً مدرسيًّا ، فماالذى يدعونا إليه ؟ نقول بداية إنه المطالب الجديدة التى يلقيها المجتمع الحديث على الشعب . وفضلا عن ذلك فإن ظاهرة الركود فى مجتمعنا قد أثرت فى نظامنا التعليمى مثلما أثرت فى غيره : ففى التعليم بدوره كانت هناك مظاهر الرضا عن الذات فى النتائج التى تتحقق ، وهو ماكان يؤثر على الفور فى كل شيء آخر .

والآن ، بعد مناقشة على نطاق الأمة ، اعتمدنا برامج لإجراء تحويل جذرى لمعاهد التعليم العالى والمدارس الثانوية . والاتجاه الرئيسى لجهودنا هو تدريب الشبان على العمل فى قادم أيامهم بهدف تلبية احتياجات التقدم العلمى والتكنولوجى والتخلص مماهو ثانوى الأهمية ولايعطى الناس إلا القليل فيما عدا الأعباء غير الضرورية . كما يجرى تحسين التعليم الانسانى للشباب الذى يستهدف تنشئة سليمة واكتساب مستويات ثقافية ملائمة . وتركز الكليات والمدارس الثانوية على تنشيط المناهج الإبداعية للتدريس والتعليم ، وتعزيز المبادرة والاستقلال لجماهير العاملين بمعاهد التعليم العالى والمدارس الثانوية . وتتطلب المهام الجديدة إعادة بناء الأساس المادى ، كما تتطلب ، وذلك أكثر أهمية ، أن يبلغ المعلمون مستوى جديدا فى عملهم . وسيتوافر التشجيع المادى لأولئك الذين يرتقون بمهاراتهم ، ويكفل للبرامج الدعم المالى الضرورى ، ويمضى تنفيذها قدما .

وتدور فى الوقت الحالى مناقشة على نطاق الأمة للمبادىء التوجيهية لتحسين الخدمات الصحية العامة فى البلد ، وعندما تنتهى المناقشة ستخضع لدراسة شاملة تجريها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى والحكومة ، ثم يواصلها من بعدهما مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى . وسيتطلب هذا المشروع الشامل استثمارات ضخمة وجهودا واسعة النطاق . وقد استطعنا توفير الموارد المالية اللازمة لمرحلته الأولى التى ستنفذ فى الأعوام المتبقية من فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة وخلال فترة الخطة الخمسية الثالثة عشرة .

ويوحى تكثيف الانتاج الاجتماعى بموقف جديد من كفاءة العمالة ، ويتطلب إعادة تصنيف القوة العاملة . وبينما نعمل فى هذا الاتجاه ينبغى أن نفحص فى شمول كيفية تنفيذ مبدأ العدالة الاجتماعية . وقد كانت الممارسة الواسعة النطاق لسياسة تحقيق المساواة أحد التشوهات الرئيسية فى العقود القليلة الماضية ، التى أسفرت عن تطور مواقف الاتكال والنزعة الاستهلاكية ، تفشى فلسفة ضيقة الأفق من نوع : « ليس ذلك من صميم عملنا ، ولندع العنت والمآزق للرؤساء . »

وإليكم الكيفية التى صاغ بها المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى مشكلة العدالة الاجتماعية : فى ظل الاشتراكية يكون العمل هو الأساس للعدالة الاجتماعية . فالعمل وحده هو الذى يحدد المكان الحقيقى للمواطن فى المجتمع ، وضعه الاجتماعى . ويحول ذلك دون أى مظهر من مظاهر المساواة .

إن المواقف الداعية إلى المساواة تبرز بين الحين والآخر حتى فى الوقت الحالى ، وقد فهم بعض المواطنين الدعوة إلى العدالة الاجتماعية على أنها « المساواة بين الجميع » . ولكن المجتمع يطالب فى دأب بترجمة مبدأ الاشتراكية فى حزم إلى حياة . وبعبارة أخرى فإن مايحتل أعظم قيمة لدينا إسهام المواطن فى شئون البلد. وينبغى لنا تشجيع الكفاءة فى الإنتاج وموهبة الكاتب أو العالم المستقيم خلقيا ومن يعمل فى جِد وتفانٍ . ونحن نريد أن نكون واضحين تماما حول هذه النقطة ، وهى أن الاشتراكية ليست لديها علاقة بالمساواة . وليس باستطاعة الاشتراكية أن تكفل ظروفا للحياة وللاستهلاك وفقا لمبدأ : « من كل حسب مقدرته ؛ لكل حسب احتياجاته » . فلن يكون ذلك إلا فى ظل الشيوعية ، أما الاشتراكية فلها معيار مختلف لتوزيع المزايا الاجتماعية : « من كل حسب مقدرته ؛ لكل حسب عمله » . ليس هناك استغلال للانسان من جانب الانسان ، وليس هناك تقسيم إلى أغنياء وفقراء ، إلى أصحاب ملايين ومعوزين ؛ ولدينا تعليم بالمجان فى المرحلتين الثانوية والعالية ، وخدمات طبية مجانية ؛ ويلقى المواطنون رعاية طبية عندما يتقدم بهم العمر . ذلك هو التجسيد الحى للعدالة الاجتماعية فى ظل الاشتراكية .

واليوم ، حيث العدالة الاجتماعية موضع خلاف فى بلدنا ، يقال الشىء الكثير حول مزايا وامتيازات الأفراد ومجموعات الأفراد . لدينا الآن المزايا والامتيازات التى أقرتها الدولة ، وهى تمنح على أساس كمية ونوعية العمل المفيد اجتماعيا . هناك مزايا للأفراد فى مجال الانتاج وفى مجال العلم والثقافة . مثال ذلك أننا نولى رعاية خاصة لعلمائنا وأكاديميينا وكُتّابنا البارزين ، ونمنح الألقاب الشرفية للأفراد للمساهمات الممتازة فى بناء الاشتراكية . وهكذا فإن أبطال العمل الاشتراكى ، والحائزين على جائزة لينين من العلماء وغيرهم من الشخصيات الثقافية ، يتمتعون بمزايا إضافية معينة . وهناك إلى جانب ذلك مزايا معينة للعاملين فى الصناعات المختلفة ، ولأولئك الذين يعملون فى مناطق مختلفة (لا سيما المناطق الشمالية والمناطق النائية) ، ولرجال القوات المسلحة والدبلوماسيين إلخ . وفى اعتقادى أن هذه الممارسة لها مايبررها لكونها لصالح المجتمع ككل ، كما أنها بدورها تقوم على أهمية إسهام المواطن وحجم هذا الإسهام .

ولكن إذا كانت لدينا إمتيازات لم تقرها الدولة ، وإنما يعمد بعض الناس ، عن طريق إساءة استخدام سلطاتهم الرسمية ، إلى « إقرارها » لأنفسهم ، فنحن نحظرها باعتبارها غير مقبولة .

وهناك جانب آخر لهذه القضية ، وهو أن منظمات ومؤسسات ومشروعات كثيرة عندنا تدير مرافق للخدمات . ويعمل فى المؤسسات الكبيرة فى كل مكان من الناحية العملية نظام عام لخدمات تقديم الطعام. وإلى جانب ذلك تتحمل المؤسسات فى غالبية الحالات النفقات اللازمة للمنظمات العامة لخدمات تقديم الطعام ، ويتم ذلك بالاشتراك بين الإدارة واللجنة النقابية ، مما يترتب عليه أن تقل تكلفة الوجبات .

وتوجد فى بلدنا شبكة واسعة ومنتشرة من المؤسسات الطبية التى تقدم خدمات الرعاية الصحية إلى الأفراد فى أماكن عملهم ، والتى لا تشمل عيادات خارجية فقط ، وإنما بيوتا لقضاء الاجازات ومراكز لتحسين الصحة بعد ساعات العمل تقام بالقرب من إحدى المؤسسات أو فى مناطق الترفيه والاستجمام أو فى المنتجعات الصحية . كما تدير مؤسسات كثيرة خدمات خاصة بها ، مثل المتاجر وخدمات طلبيات الأغذية وورش تفصيل الملابس وما شابه . وهكذا ترون كم هى خدمات حقيقية تلك التى تقدمها المؤسسات .

وذلك لا يصدق على المؤسسات الصناعية وحدها . مثال ذلك أن أكاديمية العلوم واتحاد الكُتّاب وغيرهما من المؤسسات الشبيهة لديها مراكز صحية وفنادق لقضاء الاجازات وقرى من الشاليهات والعشش الصيفية . وتوجد أيضا خدمات مماثلة لدى نقابات العمال (وهى بهذه المناسبة أغنى المؤسسات فى بلدنا) وتنظيمات الحزب والسوفييتات . وقد تطور هذا الوضع تاريخيا .

ومن المؤكد أن وجود أشكال للخدمات من هذا القبيل يمكن أن يولّد ، وهو يولّد بالفعل ، مشاكل كثيرة ، لا سيما عندما تكون نوعية الخدمات المقدمة إلى مجموع السكان أدنى بكثير من تلك التى تقدم فى التنظيمات والمؤسسات المذكورة . وتتعرض ظواهر كهذه للنقد من قبل الشعب العامل . وهذه المسائل ينبغى أن تحل فى غضون تعزيز البرامج التى ننفذها .

وسنواصل فى حزم الكفاح الذى بدأناه ضد السكر وإدمان المسكرات . فهذا الشر الإجتماعى قد ضرب بجذوره عميقا فى مجتمعنا منذ عشرات الأعوام ، وأصبح عادة قبيحة ، ولهذا ليس من اليسير مكافحته . ولكن المجتمع مهيأ الآن لتحول جذرى . فإساءة تناول الكحوليات ، لا سيما فى العقدين الماضيين ، قد ازدادت بمعدل ينذر بالخطر ويهدد مستقبل الأمة . ويذكرنا الشعب العامل دائما بضرورة تكثيف جهودنا لمكافحة هذا الشر ، بل إن البعض يطالبون بحظر على نطاق البلد ، ولكننا ندرك أنه من غير الملائم تطبيق حظر على هذا النطاق ، ونجيب عليهم : إذا أردتم حظرا ، طبقوه فى أسركم أو مناطقكم أو أحيائكم . وفى آلاف القرى والتجمعات السكنية قرر الشعب العامل فى اجتماعات عامة وقف بيع المشروبات الكحولية أو استعمالها . ومازالت الحملة مستمرة . وقد انخفض استهلاك الفرد من الكحول إلى النصف على امتداد العامين الماضيين ، غير أن تقطير الخمور سرًّا قد تصاعد ، ومن المستحيل حل هذه المسألة بالإجراءات الإدارية وحدها . والطريقة

التى يعول عليها أكثر من غيرها للقضاء على شرٍّ فى خطورة إدمان تعاطى الكحوليات هو تطوير مجال الترفيه ، واللياقة البدنية ، والألعاب الرياضية والأنشطة الثقافية الجماهيرية ، والمضى فى تعزيز مقرطة حياة المجتمع ككل .

ثالثا – على طريق المقرطة
احتياطينا الرئيسى

إن إحدى المهام السياسية الرئيسية لجهود إعادة البناء ، إن لم تكن مهمتها الرئيسية ، هى تنشيط الشعب السوفييتى ، ودعم صفوفه بإحساس من المسئولية عن مصير البلد . فثمة اغتراب معين ، تسبب عن الوهن الذى أصاب الروابط بين أجهزة الدولة والهيئات الاقتصادية من ناحية وجماهير العاملين والعمال القاعدين من ناحية أخرى ، وعن الاستهانة بدورهم فى تطور المجتمع الاشتراكى ، هذا الاغتراب مازالت له آثاره الباعثة على القلق .

والأولوية العليا لدينا هى العامل البشرى بالمعنى الواسع . ونحن نبذل كل ما فى وسعنا لتنشيطه والاستفادة منه ، وذلك فى المقام الأول عن طريق تعزيز القوى الدافعة الاجتماعية فى كل خططنا . وكل ما أريد أن أضيفه هو أننا نعمل على إيجاد توازن بين الجانبين – الاقتصاد والمجال الاجتماعى ، وذلك أنه إذا ما أغفلت مصالح هذا الأخير لصالح معدلات النمو الاقتصادى وحدها ، تبخر الاهتمام بنتائج العمل ، وهذا من شأنه الإضرار بانتاجية العمل وتقويض الاقتصاد . ومن الناحية الأخرى فإن المجال الاجتماعى ينبغى ألا ينمى بطريقة يتآكل معها الأساس مادام ذلك يؤدى إلى تدمير نفس إمكانية التنمية الاجتماعية الدينامية ، ولذا يتعين علينا أن نلتزم الاعتدال الذى يعزز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المتجانسة . فالعلاقة المتبادلة بين هذين الجانبين ليست ثابتة : إنها تتغير باستمرار . واليوم تُدفع السياسة الاجتماعية إلى المقدمة .

والجانب المعنوى بدوره له أهمية بالغة . فإذا لم ننعش القيم الاشتراكية والمناخ الاشتراكى بطريقة فعالة فى مجاميع العاملين بوحداتنا الانتاجية وفى المجتمع ككل ، فسنخفق فى المضى فى مساعى إعادة البناء . وباستطاعتنا أن نقترح السياسات السليمة والآليات الفعالة ، ولكننا لن ننجز شيئا إذا لم تتحسن أحوال المجتمع عن طريق دعم القيم المعنوية للاشتراكية ، وفى مقدمتها العدالة الاجتماعية ، والتوزيع طبقا لنتائج العمل ، والانضباط المتجانس ، واللوائح ، والقوانين ، ومتطلبات الجميع .

ونحن نعمل أيضا على تنشيط العامل البشرى عن طريق تحسين نظام الادارة ، تحسين آليته . فما هى محاسبة التكاليف بهذا المعنى ؟ إنها ليست مجرد حقوق مجاميع العاملين ، وإنما مسئوليتها أيضا . وعندما نقول إن الفرد سيعيش وفق الطريقة التى يعمل بها ، فإن ذلك يعنى أننا سنضع بين

أيدى الناس المسئولية عن مستقبلهم . إن مجموع العاملين بالوحدة الانتاجية يطوّر بطريقة طبيعية رغبة متبادلة فى أن يكون له الحق فى إدارة مؤسسته وتسيير عملية العمل ، اللذين تحدد نتائجهما دخول مجموع العاملين وحياة أفراده . وهنا أيضا يكون لدينا جانبان لعملية واحدة . وبعبارة أخرى فإن محاسبة التكاليف ترتبط بالإدارة الذاتية ، باستقلال مجاميع العاملين .

ونحن هنا نتخذ وجهة نظر جديدة بشأن العلاقة المتبادلة بين إدارة الرجل الواحد ومشاركة مجاميع العاملين بالوحدات القاعدية فى تناول مهام الانتاج ، وتلك قضية موضوعية . فلن يكون هناك تقدم من غير مشاركة العمال فى الإدارة من خلال الآليات المطابقة – على مستوى فريق العمل ، والوحدة الانتاجية ، والمصنع ، والعمال المتكاملين . وفضلا عن ذلك ينبغى أن يكون لمجموع العاملين بالوحدة الانتاجية الحق فى انتخاب مديرها ، وأن يمنح هذا الأخير الحق فى إدارة الرجل الواحد باسم مجموع العاملين ، موحّدا كل شىء بقوة الإرادة .

وتعد انتخابات المديرين الاقتصاديين ديمقراطية مباشرة فى العمل . وفى بادىء الأمر كان الناس فزعين من ذلك ، زاعمين أننا مضينا إلى أبعد ممَا ينبغى ، وأن الأمر يمكن أن ينتهى إلى نهاية سيئة . ولكن الأشخاص الذين يفكرون على هذا النحو ينسون النقطة الرئيسية ، وهى أن الحكمة الصائبة تسود دائما . ولكن مصالح المجموعات ، وهى ممارسة تغطى بها كل مجموعة مصالح المجموعات الأخرى ، مازالت محسوسة فى مكان ما . ولكن من الناحية الاساسية يريد الجميع أن يكون على رأس فريق عملهم أو حدتهم الانتاجية أو مصنعهم أو مؤسستهم ، أو مزرعتهم الجماعية أو الحكومية ، مديرون أذكياء يعوّل عليهم قادرون على القيادة وعلى فتح بابهم للزيارات من أجل تحسين الانتاج والحياة . وشعبنا يفهم ذلك ، وهو بالتأكيد ليس راغبا فى قيادة ضعيفة . إنه فى حاجة إلى قادة موهوبين حذرين ، ومع ذلك لديهم قدر معقول من الصرامة .

إن الناس يريدون أن يروا مواقف متغيرة من جانب مديرى المصانع ومراقبى الأقسام وملاحظى العمل ، وهم يتوقعون قدوة معنوية ، ويتوقعونها بوجه خاص ممن هم أرفع مرتبة . وثمة أمثلة متعددة من هذا القبيل ، فحيثما يكون هناك مدير جيد يكون هناك نجاح . إنه يعنى بمن هم حوله أو تحت رئاسته ، والجميع يودون التحدث إليه ، وهو ليس بحاجة إلى أن يرفع صوته عند إصدار الأوامر . إنه يمكن أن ينظر بصورة طبيعية تماما ، ويرى كل شىء ويستطيع تفسيره . ومن الهام للغاية أن يكون باستطاعة المرء تفسير الوضع ، وسيوافق الناس على الانتظار إذا عرفوا لماذا لا يتيسر تلبية بعض مطالبهم فى الحال .

ونحن نقوم أيضا بتنشيط العامل البشرى وإنعاشه بمساعدة إجراءات تتسم بقدر أكبر من الديمقراطية ، وعمل أيديولوجى أفضل ومناخ معنوى أكثر صحية فى المجتمع . ومازال الشوط بعيدا حتى يدرك كل فرد إدراكاً تاماً الطابع الجوهرى لهذه المرحلة . ويلزم جهد هائل إذا قيّض

للبيريسترويكا أن تنتصر على أولئك الذين مازالوا يجرون تقييما للأوضاع الحالية أو يرون أن هذه الأوضاع مناسبة لهم تماما .

إن الأفكار الروتينية الكثيرة لا يمكن القضاء عليها بضربة واحدة ، كما أن العادات النفسية التى تأصلت على امتداد الأعوام لا يمكن إلغاؤها بأى مرسوم ، حتى أكثرها هولا . ومما يؤسف له أنه مازال يتعين علينا تخليص أنفسنا تماما من الأشكال التى عفا عليها الزمن للتعامل مع الشعب ، الأشكال المرتبطة باتجاهنا نحو الحملات الايديولوجية والثرثرة بعبارات مفخَّمة رنانة . ويلزم هنا صراع مكثف وطويل الأمد ، صراع ضد الروتين والأبهة التى لا مبرر لها والشعارات المجردة وتكرار عبارات التفاخر والغرور . إن الأمر الهام هو عدم الاستسلام لأوهام الرفاهة ، وعدم السماح للبيروقراطية والشكلية بكبح المصادر الواهبة للحياة فى مبادرات الجماهير .

وفى أحاديثى مع أفراد الشعب فى الشوارع أو أماكن العمل أسمع دائما هذه العبارة : « إن الكل هنا يؤيد البيريسترويكا . وإنى مقتنع بإخلاص هذه الكلمات ووضوحها ، ومع ذلك فإنى أجيب فى كل وقت بأن الأمر الأكثر أهمية الآن هو الإقلال من الحديث عن البيريسترويكا وعمل المزيد من أجلها . فما نحتاج إليه الآن هو مزيد من النظام ومزيد من الوعى ومزيد من الاحترام لبعضنا بعضا ومزيد من الصدق والأمانة . وإنه لأمر طيب أن يفهم الناس ذلك ، فضلا عن قبولهم له بعقولهم وقلوبهم . إن ذلك بالغ الأهمية . هناك سياسة ، وهناك حكومة تكافح من أجل هذه السياسة ، وهناك شعب يؤيدها . إن ذلك هو الأمر الأكثر أهمية ، وكل ماعداه يهون وستمضى الحملات المتكررة قدما وستينع ثمارها . والانطباع الرئيسى الذى خرجت به من مقابلاتى الشخصية مع الشعب السوفييتى هو مدى عمق إحساس أفراده بالمغزى السياسى والمعنوى للبيريسترويكا .

مراعاة القانون – عنصر لا غنى عنه فى عملية المقرطة

إن مراعاة القانون هى بالنسبة لنا مسألة مبدأ ، وقد اتخذنا من هذه المسألة وجهة نظر مبدئية . ولا يمكن أن تكون هناك مراعاة للقانون دون ديمقراطية ، وفى الوقت نفسه لا يمكن أن توجد ديمقراطية وأن تتطور دون حكم القانون ، لأن القانون يرمى إلى حماية المجتمع من إساءة استغلال السلطة وإلى ضمان حقوق وحريات المواطنين وتنظيماتهم ومجاميع العاملين بالوحدات الانتاجية . وهذا هو السبب فى أننا اتخذنا موقفا صلبا من هذه القضية . ونحن نعلم من خبرتنا ماذا يحدث عندما تكون هناك انحرافات عن هذه المبادىء .

ومنذ البداية الأولى للحكم السوفييتى كان لينين والحزب يعلقان أهمية عظمى على صون القانون ودعمه ، وذلك أمر طبيعى تماما ، لأن الواقع السياسى للمجتمع الجديد الناشىء يتطلب

ذلك : فقد كان علينا دعم النظام الجديد للحكم ، وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وتأميم الأرض ، وإعطاء الشعب العامل سلطة الرقابة على الإنتاج ، وحماية مصالح العمال والفلاحين من الثورة المضادة . وكان يتعين تبرير كل ذلك وإضفاء الصفة الرسمية عليه فى القوانين ، وإلا لكانت العملية الثورية قد واجهت الفوضى ، ولكان من المستحيل دعم مكتسباتنا ، وضمان السير الطبيعى للنظام السوفييتى للحكم ، وإقرار مبادىء جديدة فى الحياة العامة .

وقد تحقق هذا الغرض بمراسيم الحكومة السوفييتية . فمنذ البداية الأولى أعلنت هذه المراسيم أن الشرعية هى مبدأ أساسى يوجه حياة المجتمع فى الاتحاد السوفييتى ، كما أعلنت مهمة إدراج مشاركة الملايين من أبناء الشعب العامل فى تسيير أمور بلدهم ، وكذلك مهمة تربيتهم ، كما قال لينين ، « للكفاح من أجل حقوقهم » . وقد ترددت هذه الفكرة فى الدستور السوفييتى الأول لعام ١٩١٨ ، وفى القرار التالى له « بشأن المراعاة الصارمة للقوانين » الذى أصدره مؤتمر السوفييتات لكل روسيا .

وبعد الحرب الأهلية تكثف العمل التشريعى الذى كان يرمى إلى تقنين التحولات الاشتراكية . وقد أصبحت القوانين ووظائف الهيئات المسئولة عن مراعاة القانون وعن إدارة القضاء أداة رئيسية فى بناء الدولة الجديدة ، وإضفاء الصفة الشرعية على كل شىء تحقق نتيجة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها . وكان يراعى فى صرامة مطلب لينين بأن تكون هناك مجموعة واحدة من القوانين لمجموع البلد ، وبأننا « لا ينبغى أن نتزحزح قيد أنملة عن قوانيننا . »

غير أنه ينبغى الإشارة إلى الفترة التى نسميها فترة عبادة الشخصية لما خلفته من آثار فى قوانيننا وتوجهها بصفة خاصة فى مراعاتها . كما أن التركيز على المركزية الصارمة ، والادارة بالأوامر الزاجرة ، ووجود عدد كبير من التعليمات والقيود الإدارية ، تقلل من شأن دور القانون ، وأدى ذلك فى مرحلة ما إلى حكم تعسفى وانعدام للقانون ، وهما أمران ليست لهما صلة بمبادىء الاشتراكية وأحكام دستور عام ١٩٣٦ . ويعتبر ستالين وزملاؤه المقربون مسئولين عن تلك الأساليب فى حكم البلد ، وأية محاولات لتبرير إنعدام القانون هذا بالضرورات السياسية أو التوتر الدولى أو التفاقم المزعوم للصراع الطبقى إنما هى محاولات خاطئة . وقد كان لانتهاكات القانون نتائج مأساوية ليس باستطاعتنا أن نسقطها من ذاكرتنا أو أن نصفح عنها . وقد أجرى المؤتمر العشرون للحزب تقييما فى غاية القسوة لتلك الفترة .

ووجد ذلك انعكاسا له فى التشريع ، فقد استعيدت المبادىء الديمقراطية ، وتدعم القانون والنظام ، ونفذ تقنين التشريع ، وبدأت ممارسة المناقشة على نطاق الأمة لمشروعات القوانين وغيرها من المسائل الهامة . وفى ربع القرن الماضى اشترك ملايين الناس فى مناقشة قرابة ثلاثين مشروع قانون وطنيا ، وأبدوا رأيهم فى هذه المشروعات ، واقترحوا تعديلات وإضافات .

غير أن فترة الركود التى تلت ذلك كانت تتصل أيضا بضعف تطبيق القوانين . فقد عادت إلى الظهور عناصر السلوك التعسفى وانتهاك القانون ، بما فى ذلك من جانب بعض القادة . كما أن المحاكم ومكاتب المدعين العموميين وغيرها من الهيئات المكلفة بحماية النظام العام ومكافحة إساءة استخدام السلطة كثيرا ما كانت محكومة بالظروف وتجد نفسها فى مركز تابع تدفع ثمن موقفها المبدئى فى الصراع ضد انتهاكات القانون ، وأصبحت حالات الفساد مألوفة بدرجة أكبر حتى فى نفس الجهاز المنوط به إنفاذ القوانين .

والآن وقد بدأنا السير على طريق البيريسترويكا ، وعقدنا العزم على التخلص من ظواهر الماضى السلبية ، وإعطاء قوة دافعة جديدة لتطور الديمقراطية الاشتراكية ، لمسنا الحاجة إلى تحوّل عميق الأثر سواء فى مجال تشريعاتنا أو فى تكملة الشرعية الاشتراكية ككل . وهذه الحاجة بدورها تركزت عليها الأضواء بسبب التغيرات الجذرية فى آلية الإدارة الاقتصادية والتطور الاشتراكى ، فذلك جزء لا يتجزأ من مقرطة جميع جوانب مجتمعنا ، كما أن التدابير التى نتخذها فى ميدان التشريع والقانون تصبح سندا لعملية إعادة البناء . ونحن نقوم بذلك فى سياق الإصلاحات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واضعين فى الاعتبار رغبات الشعب العامل واقتراعات الرأى العام .

وتتطلب البيريسترويكا قدرا أكبر من التنظيم فى المجتمع والانضباط الواعى من جانب المواطنين . وسأطرح المسألة على هذا النحو : كلما كانت البيريسترويكا أكثر عمقا ، نفذت مبادىء الاشتراكية بحزم واتساق أكثر ، وتم تقنين قواعد المجتمع الاشتراكى فى الدستور ومراعاة القوانين .

إن البيريسترويكا تضع مطالب أرقى فيما يتعلق بنفس محتوى الإجراءات التشريعية . فالقانون ينبغى أن يحمى فى عزم وتصميم مصالح المجتمع ، ويحظر ما يمكن أن يلحق الضرر بالمصالح الوطنية . وتلك حقيقة مقررة ولكن بعد أن يقام هذا الإطار الصلب يكون القانون مطالبا بدوره بإفساح الطريق أمام مبادرات المواطنين ومجاميع العاملين وتنظيماتها . كما أن النشاط والمبادرة اللذين يتطوران داخل إطار القانون يجب أن يعطيا كل دعم وتشجيع . ولقد فقدنا الكثير جدا فى محاولتنا إدراج جميع حقوق المؤسسات فى تعليمات مختلفة . والحقيقة أن ذلك كان يعنى أن أى مشروع يتجاوز هذه التعليمات ينبغى أن يعامل على أنه غير مقبول . وفى الوقت نفسه بينت لنا الخبرة أن ما نحن فى حاجة إليه ليس تنظيما تشريعيا كاملا للظواهر المتنوعة للحياة الاجتماعية ، وإنما عقلانية سليمة ودعم وتعزيز مستمرين للعامل وللقوة العاملة ولجميع أشكال المبادرة الشعبية . ولنراع فى صرامة المبدأ التالى : كل ما لا يحظره القانون مسموح به .

وقد اتخذت فى مجرى البيريسترويكا مجموعة كاملة من الإجراءات التشريعية الهامة التى تتضمن قانون مؤسسات الدولة (الاتحادات) ، والقوانين الخاصة بتغيير نظام تسيير المجمع الزراعى –

الصناعي[1] ، وبالإصلاح المدرسي والعمل الفردي ، وبمكافحة الدخول غير المشروعة وتعاطي الكحوليات وإدمان المخدرات . كما صدرت قوانين لتحسين الصحة العامة وحماية البيئة وتعزيز رعاية الأمومة والطفولة .

ونحن نولي عناية خاصة لدعم ضمانات حقوق الشعب العامل وحرياته . وبمقتضى مراسيم رئاسة مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي يعتبر قمع النقد جريمة يعاقب عليها القانون ، وأقرت إجراءات لتعويض المواطنين عن الضرر الذى يلحق بهم نتيجة للتصرفات غير القانونية التى تصدر عن الأجهزة الحكومية والهيئات العامة والمسئولين بها . كما صدر قانون بشأن الإجراء الذى يتبع عند اللجوء إلى المحاكم ضد التصرفات غير القانونية التى تصدر عن مسئولين وتكون قد ألحقت الضرر بحقوق المواطنين . كذلك صدرت مصادقة قانونية من مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي ، فى يونيه/ حزيران ١٩٨٧ ، على ممارسة إخضاع المسائل الهامة فى الحياة السياسية لمناقشة على نطاق الأمة .

ونحن ندرك فى الوقت نفسه أن إعادة البناء ستظل تتطلب المزيد والمزيد من الخطوات الجديدة فى مجالات التشريع والقانون والنظام . ويدرج على جدول الأعمال التقنين الكامل للتشريع : وينبغى لذلك أن تحسم مهام حديثة مثل تعزيز الكفاءة الاقتصادية ، واتباع سياسة اجتماعية قوية ، والكشف عن إمكانيات جميع مؤسسات الديمقراطية الاشتراكية ، وبعبارة أخرى أن يمهد الطريق أمام الحكم الذاتى بوساطة الشعب .

ويتعين إدخال تغييرات هامة فى التشريع الانتخابى . فقد سمحت التجارب خلال الحملة الانتخابية فى يونيه/ حزيران ١٩٨٧ بتحديد أكثر دقة لكيفية التصدى لهذه المشكلة المعقدة بعض الشيء . ويجرى العمل الآن قدماً لإعداد أشكال تشريعية ترتبط بإعادة بناء نظام إدارة الاقتصاد الوطنى ، مع دور أكبر للأجهزة المحلية لسلطة الدولة والإدارة الحكومية . ونطاق هذا العمل كبير للغاية لأنه يطبق فى اقتصادنا حوالى ٣٠٠٠٠ مرسوم وطنى ، وتتطلب مراسيم كثيرة منها تغييرات جوهرية ، بل كثيرا مايتطلب الأمر إلغاء بعضها تماما . وقد ألغيت بالفعل آلاف منها فى أعقاب تطبيق قانون مؤسسات الدولة .

وبعد المؤتمرات الأخيرة قدمت نقابات العمال والكومسومول[2] مقترحات لصياغة

---

(١) **المجمع الزراعى الصناعى للاتحاد السوفيتى** – وحدة هيكلية من وحدات الاقتصاد الوطنى تدمج الفروع المشتغلة بانتاج المنتجات الزراعية وتجهيزها ونقلها وتخزينها وبيعها .

(٢) **الكومسومول** – عصبة الشبيبة الشيوعية اللينينية لكل الاتحاد ، وهى منظمة عامة ذاتية النشاط للشبيبة السوفييتية تأسست فى عام ١٩١٨ .

مشروعات قوانين بشأن العمل المنظم والشباب . وتجرى الاستعدادات قدما لصياغة مشروعات قوانين بشأن الأيدى العاملة والأنشطة التعاونية ، وبشأن توسيع نطاق المسائل التى تتخذ قرارات بشأنها فى اجتماعات مجاميع العاملين ، وبشأن حجم المعاشات التعاقدية التى تدفع للعمال والموظفين الاداريين والزراعيين الجماعيين ، وبشأن معايير جودة المنتجات .

وينتظرنا عمل كبير لإدخال تغييرات فى قانوننا الجنائى ، إذ يجب أن يكون هذا القانون متفقا اتفاقا وثيقا مع المرحلة الراهنة من نضج المجتمع السوفيتى . وستتم تكملة هذا الجزء الهام من عملنا فى ميدان التشريع والقانون فى سياق التحول الهائل المرتبط بإعادة البناء وعملية الدمقرطة .

ومن الهام بوجه خاص تعزيز دور المحاكم بوصفها هيئة انتخابية وثيقة الصلة بالسكان ، وضمان استقلال القضاة ، ومراعاة أكثر المبادىء ديمقراطية فى الإجراءات القضائية ، والموضوعية ، والانتخابات التى تقوم على المنافسة والصراحة والعلانية . وثمة فائدة كبيرة تجنيها الأهداف نفسها من وراء التدابير التى اتخذت مؤخرا لتعزيز إشراف مكتب المدعى العام على المراعاة الصارمة والموحدة للقوانين ، وتعزيز وظائف التحكيم الحكومى فى تسوية النزاعات الاقتصادية ، وتعديل الخدمات القضائية فى الاقتصاد الوطنى ، وتطوير تدريس الثقافة القضائية للجمهور .

وبعبارة أخرى فإن العمل يمضى على نطاق هائل بهدف دعم الأسس القانونية للاشتراكية . فالقانون والشرعية ليسا مجرد عنصرين مصاحبين فى تعميق ديمقراطيتنا والتعجيل بالتقدم الاجتماعى ، وإنما هما أيضاً أداتا عمل فى إعادة البناء وضمان يعول عليه فى عدم إمكانية النكوص عنها .

البيريسترويكا والسوفييتات

والآن حيث تمضى البيريسترويكا فى طريقها ، ويجرى تطوير الديمقراطية ، أضيف بعد جديد إلى مسألة التأليف بين القيادة السياسية للحزب ودور أجهزة الدولة ونقابات العمال وغيرها من التنظيمات العامة . ولنأخذ السوفييتات مثالا . فقد ارغمتنا البيريسترويكا على توضيح ماهية الدور الذى ينبغى أن تقوم به فى الإصلاح الجارى . ولا يمكن أن تكون هناك مقرطة للمجتمع على حين تكون السوفييتات غير منهمكة فى العملية ، ويكون وضعها ونشاطها بمنأى عن التحولات الثورية .

إن السوفييتات فى روسيا ظاهرة فريدة فى تاريخ السياسات العالمية . انها ثمرة المشاركة المباشرة الإبداعية من جانب الشعب العامل . وربما كانت قلة فى الغرب هى التى تعرف أن نفس فكرة السوفييتات ، التى سرعان ما اعقبتها الخطوات الأولى فى تنظيمها ، قد بدأ التفكير فيها قبل ثورة أكتوبر / تشرين الأول ١٩١٧ بوقت طويل — فى عام ١٩٠٥ . وفى أعقاب ثورة فبراير / آب ١٩١٧ التى أطاحت بالحكم القيصرى تطورت السوفييتات إلى هيئات للسلطة على نطاق روسيا ،

وإن يكن بسلطات محدودة لأنها كانت تتعايش مع الحكومة المؤقتة [1] . وكانت بطبيعة الحال تشكل الأساس السياسى للجمهورية الجديدة التى ظهرت فى أكتوبر / تشرين الأول ١٩١٧ . ومن هنا جاءت تسمية بلدنا بالجمهورية السوفييتية .

لو لم تكن لدينا سوفييتات لما كان باستطاعتنا أن ننتصر فى الحرب الأهلية . لو لم تكن لدينا سوفييتات ، لما كان باستطاعتنا أن ننجح فى حشد ملايين الناس ، لاسيما العمال والفلاحون ، فى بلد فى ضخامة الاتحاد السوفييتى . لو لم تكن لدينا سوفييتات لما كان باستطاعتنا أن نحصد شيئا من السياسة الاقتصادية الجديدة .[2] وتكمن القوة الحقيقية للسوفييتات فى حقيقة أنها ما إن أقامتها الجماهير حتى أصبحت تعبر عن مصالحها وتحميها . كما أن السمة المميزة الأساسية لها ، وسر انتشارها السريع ، بل التلقائى ، فى طول البلد وعرضه ، كانا فى الحقيقة أنها اتخذت قرارات ونفذتها بوحى منها ، على حين كانت تحميها عين الجماهير الساهرة ، وكان يشرف عليها كل من تهمهم تحركاتها . لقد كانت طريقة فريدة وفعالة للجمع بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية .

غير أنه عندما دفع إلى الوجود نظام للإدارة الاقتصادية قائم على الأوامر دفعت السوفييتات إلى الوراء بعض الشيىء ، وحلت بضع مسائل دون مشاركة من جانبها ، أو تركت دون حسم لتتحول إلى مشاكل . وأدى ذلك إلى الإقلال من مكانة السوفييتات . ومنذ تلك اللحظة أخذ تطوير الديمقراطية الاشتراكية فى التباطؤ ، وظهرت علامات على أن الشعب العامل أخذ يغترب عن حقه الدستورى فى أن تكون له مشاركة مباشرة فى شئون الدولة ، ونتيجة لذلك فان مبدأ الثورة الاشتراكية ــ وهو أن السلطة لا ينبغى فقط أن تكون للشعب العامل ، وإنما أن يمارسها الشعب العامل أيضا ــ قد لحقت به أضرار بالغة .

---

(١) **الحكومة المؤقتة** ــ الهيئة المركزية لسلطة البورجوازية وملاك الأراضى فى روسيا ، وقد تشكلت بعد ثورة فبراير/آب ١٩١٧ ، وقامت فى الفترة من ٢ (١٥) مارس / آذار إلى ٢٥ أكتوبر / تشرين الأول (٧ نوفمبر/تشرين الثانى) ١٩١٧ .

(٢) **السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب)** ــ سياسة اقتصادية وضعها لينين وبدأ تنفيذها فى عام ١٩٢١ . وكان مضمونها إعادة « البرودرازفيورستكا » ، أى الحصول على الأغذية من الفلاحين لسد احتياجات المدن والجيش خلال الحرب الأهلية عندما كان نفس وجود الدولة السوفييتية معرضا لخطر مميت ، مع فرض « ضريبة نوعية » يدفع الفلاح بموجبها حصة من ناتجه كضريبة ، وكان الهدف المباشر « للنيب » هو المبادلات بين المدينة والريف على أساس علاقات السلعة ــ نقود ، وبذا يعود الانتاج والوضع الغذائى فى البلد سريعا إلى حالتهما الطبيعية . وأعطيت تيسيرات للشركات الأجنبية ، ولكن هذا الجانب لم يحقق أى تطور . كذلك سمح بالمشروع الخاص فى الانتاج الصغير وتجارة التجزئة . وانتقلت المشروعات إلى نظام محاسبة التكاليف . وكانت « النيب » متصورة كفترة انتقالية ، وإن تكن طويلة الأجل نسبيا ، يجرى فيها الإعداد تدريجيا للتحويل الاشتراكى للمجتمع ، وتبدأ خلالها أولى خطوات هذا التحويل .

وينبغى الاعتراف بأنه فى هذه الظروف بدأ كثيرون من المديرين الاقتصاديين يعاملون المطالب والتوصيات المشروعة للسوفييتات دون الاحترام الواجب . وكان يبدو أن الجميع يفهمون — ولا أحد ينكر ذلك — أن السوفييتات ينبغى أن تتحمل المسئولية كاملة عن مناطقها الخاصة فى جميع المسائل المتعلقة بالتنمية ، وأن تلبى الاحتياجات اليومية للشعب . ولكن القدرات الحقيقية للسوفييتات ، مقارنة بقدرات الأجهزة الاقتصادية ، لم تكن تمكنها من الاضطلاع بتلك الوظائف . وكان باستطاعة المديرين والموظفين الاداريين فى مؤسسات كثيرة ، لاسيما الكبيرة منها ، تجاهل المطالب المثابرة والعادلة المقدمة من السوفييتات لبناء المساكن ومرافق تنقية الهواء والمياه ، وتعزيز البرامج الاجتماعية والثقافية ، وتنمية شبكات النقل العام ، وتوفير وسائل أفضل للترفيه فى مناطقها ، الخ .

ولا يمكن القول بأن الجماهير العاملة والأجهزة الحزبية لم تكن معنية بالأمر كلية ، فالمحاولات كانت تبذل لعلاج المشاكل وتغيير الوضع القائم ، ولكنها كانت محاولات بالغة الضعف ، ولم يكن مرجع ذلك أسبابا موضوعية بقدر ما هو أسباب ذاتية . وفى الأعوام الخمسة عشر الماضية اتخذت قرارات لتحسين نشاط السوفييتات . وبقدر ما كانت هذه القرارات جيدة فى ذاتها فان المسألة لم تخرج قط الى حيز التنفيذ ، لأن البيئة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية لآلية « الفرملة » كانت تقاوم تماما إعطاء دور أكبر للسوفييتات التى كانت أساسا الهيئات التى يتجسد فيها قدر متزايد من الديمقراطية والمصارحة .

ويمكننا الآن أن نرى جيدا أنه نتيجة لانتشار أساليب الادارة الاقتصادية القائمة على الأوامر والتى بواسطتها سادت البيروقراطية فى كثير من مجالات العمل العام والحكومى ، لم نكن نستفيد بالكامل من قدرات السوفييتات لصالح الشعب . وقد أدى تضاؤل دور السوفييتات إلى نشأة ما نراه اليوم على أنه استعاضة عن وظائف وأنشطة الأجهزة الحكومية والادارية بوظائف وأنشطة الأجهزة الحزبية .

وهذه « الاستعاضة » عن السوفييتات بالأجهزة الحزبية أثرت من جانبها تأثيرا قويا فى العمل السياسى الحزبى . ولما كان المسئولون الحزبيون يوجهون جهودهم نحو الشئون الاقتصادية والإدارة ، فإن الكوادر كان يتم تدبيرهم من بين المهنيين المقتدرين ، الذين كانوا على الرغم من ذلك يفتقدون المهارة والمران فى شئون القيادة . وفى إيجاز لقد ظهر خلل فى سير الجهاز الديمقراطى الذى يدين بوجوده لثورتنا الاشتراكية .

ولذا فقد واجهتنا، فى السعى المستمر نحو إعادة البناء ، مهمة ضخمة — وهى الاستعادة الكاملة لدور السوفييتات بوصفها هيئات للسلطة السياسية ، والأساس للديمقراطية الاشتراكية . ونحن الآن نجدد بالكامل مكانة السوفييتات وسلطاتها ، وذلك بتوفير الشروط الأساسية اللازمة

لقيادمها بعمل ناضج وفعال وإبداعى فى ظل ظروف البيريسترويكا .

كما أن الاجتماع الموسع فى يناير / كانون الثانى ١٩٨٧ دعا اللجان الحزبية إلى أن تتمسك فى إصرار بخط تعزيز دور السوفييتات ، وإلى تجنب التدخل فى شئونها . ومن الهام أيضا أن يعمل رؤساء السوفييتات وموظفوها بنشاط كامل من أجل القضاء على القصور الذاتى ، والتغلب على عادتهم الدائمة فى توقع اضطلاع شخص ما آخر بالمسئولية وانتظار الأوامر من أعلى . إن القوانين التى أقرت مؤخرا بشأن دور السوفييتات فى مرحلة إعادة البناء تشجع السوفييتات وأجهزتها التنفيذية على أن تتخذ فى عملها مواقف ديمقراطية . وينبغى أن يكون محور أنشطتها توثيق صلاتها بالشعب . كما أن القرارات الجديدة قد سمحت للسوفييتات بترتيب عملها بطريقة تصبح معها الهيئات الحقة للحكم الشعبى ، إذ خوّلتها حقوقا واسعة للتنسيق ممارسة الرقابة على نشاط جميع المؤسسات والتنظيمات فى مناطقها الخاصة .

وليست تلك سوى الخطوات القليلة الأولى فى استعادة الطبيعة الثورية الديمقراطية للسوفييتات . وسيقوم الكونفرنس الحزبى القادم لكل الاتحاد[1] بدراسة واتخاذ القرارات المناسبة بشأن تنقيح النظام الانتخابى وأنشطة السوفييتات عند جميع المستويات . وتجرى الاستعدادات قدما لتقديم هذه الاقتراحات . ومن السابق لأوانه كثيرا تقييمها ، بيد أن أهميتها الرئيسية واضحة ــ فهى ترمى إلى تعزيز الديمقراطية السوفييتية .

الدور الجديد لنقابات العمال

إن ما يضطلع به بلدنا والمسائل التى يتصدى لها تنطوى على إعادة تقييم لدور نقابات العمال فى الشئون الاجتماعية .

وينبغى أن نبدأ بالقول إن نقاباتنا تعتبر قوة هائلة . فالآن لا يمكن صياغة قانون عمالى مالم يكن المجلس المركزى لنقابات العمال لكل الاتحاد قد صادق عليه .[2] كما أن نقابات العمال لها الرأى الأخير فى جميع المسائل المتعلقة بقوانين العمل وانفاذها وصيانة حقوق الشعب العامل . فإذا قام مدير بفصل أحد العمال دون أن يطلب موافقة النقابة ، فان المحكمة تلغى هذا القرار بصورة آلية دون أية مداولات ، مادامت النقابة العمالية لم تستشر التماسا لرأيها . كذلك لا تقدم إلى مجلس السوفييت

(١) **الكونفرنس الحزبى التاسع عشر لكل الاتحاد** ــ سيعقد فى ٢٨ يونيه/حزيران ١٩٨٨ ، بموسكو ، بموجب قرار من الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى يناير/كانون الثانى ١٩٨٧ .

(٢) **المجلس المركزى لنقابات العمال لكل الاتحاد** ــ الجهاز الإدارى لنقابات العمال السوفييتية فيما بين انعقاد مؤتمراتها .

الأعلى أية خطة للتنمية الاقتصادية ، لسنة واحدة أو لخمس سنوات ، مالم تكن نقابات العمال قد أقرتها . وعندما تكون الخطط فى مرحلة الإعداد تشارك نقابات العمال فى هذا الاعداد على جميع المستويات .

وتتحمل نقابات العمال المسئولية عن التأمين الاجتماعى ، وتسيير المصحات ومنتجعات الترفيه ، والسياحة ، والتربية البدنية والألعاب الرياضية ، وعن راحة الأطفال ورفاهتهم ، ونتيجة لذلك فانها تمارس سلطة حقيقية . ولكن واحسرتاه لقد قل نشاط نقابات العمال فى الأعوام القليلة الماضية . ففيما يتعلق ببعض القضايا تنازلت النقابات عن امتيازاتها للمديرين الاقتصاديين ، على حين لم تعد حقوقها بالفعالية الكافية .

والآن وقد بدأنا إعادة البناء يتبين لنا أن عمل نقابات العمال لا يمكن أن يعتبر مرضيا . وخلال رحلتى إلى منطقة كوبان وجهت اللوم إلى قادة نقابات العمال على انشغالهم بارضاء نزوات المديرين ، وعلى المضى بعيدا فى بعض الأحيان بالزلفى إليهم والرقص على أنغامهم ، وسألتهم عما إذا كانت الظروف لا تستوجب أن يتخذوا موقفا مبدئيا وأن يناصروا مصالح الشعب العامل ؟

إن الدور الجديد لنقابات العمال فى ظروف البيريسترويكا ينبغى أن يتكون فى المقام الأول من العمل على أن تكون القرارات الاقتصادية ذات توجه اجتماعى أكثر ، وعلى موازنة الانتهاكات التكنوقراطية التى أصبحت واسعة الانتشار فى الاقتصاد فى الأعوام القليلة الماضية . ويعنى ذلك أن نقابات العمال ينبغى أن تكون أكثر فعالية فى صياغة الأجزاء الاجتماعية من الخطط الاقتصادية ، وإذا لزم فى تقديم مقترحاتها البديلة والدفاع عنها .

وينبغى أن تكون للجان النقابية أنياب ، وألا تكون مجرد شريك مريح للادارة ، ويبدو أن التنظيمات النقابية أصبحت تألف ظروف العمل السيئة فى بعض المؤسسات ، وتدهور الخدمات الصحية ، والغرف الأدنى من المستوى والمخصصة لحفظ الملابس الخ . ولكن نقابات العمال السوفييتية لها الحق فى رصد امتثال الادارة لعقود العمل ، وفى توجيه النقد إلى الإدارة ، بل فى أن تطلب طرد المدير الذى يخفق فى الامتثال للمصالح المشروعة للشعب العامل من وظيفته .

وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأنه فى ظل الاشتراكية لا يكون الشعب العامل فى حاجة إلى أى حماية ، ففى ظلها تنبغى حمايته حتى بدرجة أكبر ، لأن الاشتراكية نظام من أجل الشعب العامل . ومن ثم تكون المسئولية الهائلة لنقابات العمال . والمجتمع السوفييتى بأسره ذو مصلحة حيوية فى اضطلاع نقابات العمال بدور أكثر قوة ونشاطا .

الشباب والبيريسترويكا

يزخر الشباب السوفييتي بامكانيات هائلة في جهود إعادة البناء . فجيل الشباب هو الذي يعيش ويعمل في المجتمع الذي أعيد تشكيله ، ولذا فمن الطبيعي أن يصبح من أولويات هذا المجتمع تنظيم نشاط الشباب ودراساته ووقت فراغه . إن الشبان يبحثون عن مكانهم في العالم ، وتلك فترة صعبة في حياة الانسان ، إنها فترة تشكيل لأسرته ومهاراته المهنية وآرائه السياسية والمدنية ، وفيها يشب الانسان عن الطوق ككيان مستقل بذاته . ولهذا السبب ينبغي أن يولى أقصى قدر من الرعاية والاهتمام للشباب والكومسومول (عصبة الشبيبة الشيوعية) .

وقد رتبنا الأمور بحيث لا تحل مشكلة شبابية واحدة دون أخذ رأى الكومسومول في الاعتبار . ولا يعنى ذلك أننا نتملق الكومسومول . كلا على الإطلاق ، إذ أن علينا أن نعزز مسئوليته تعزيزا جوهريا . وليس هناك ما يمكن أن يكون له هذا التأثير الفعال على تكوين جيل الشباب ، وعلى مقدرته على أن يأخذ حاضر البلد ومستقبله بين يديه ، مثل الثقة فيه وإشراكه في العملية السياسية والاقتصادية الحقيقية . أما أن نربت على ظهور الشباب ، أو أن نتبسط معه في الحديث استهانة به ، أو أن نحاول الفوز بحظوة لديه ، فلن يؤتى النتائج المرجوة . ولذا ينبغى أن نعطى الكومسومول والشبان الفرصة كاملة ليظهروا جدارتهم بصورة واقعية، ويتحرروا من أى إشراف أو وصاية لا ضرورة لهما ؛ كما تنبغى تربية الشباب بتحميله المسئولية وبالثقة في مساعيه الحقيقية .

وقد دعا الاجتماع الموسع للجنة المركزية في يناير / كانون الثانى ١٩٨٧ قادة الحزب إلى إيلاء اهتمام أكبر لشحذ الشعب العامل في نواحى العمل والايديولوجيا والروح المعنوية وجعله كالفولاذ . كما أنه لغة المواعظ والتنظيم الصارم غير مسموح بهما في العمل مع الشعب العامل . فمهما كانت الأسباب ــ فقدان الثقة في نضج تطلعات الشعب العامل وأفعاله ووعيه الأوّلى ، والرغبة في جعل الأمور يسيرة لأطفال كل شخص ــ فاننا لا نستطيع الموافقة على موقف من هذا القبيل . وثمة مجالان رئيسيان في حياة وعمل الشباب . أولهما ، أنه يتعين على الشبان أن يتمكنوا من مجمل ترسانة الطرق الموصلة إلى الديمقراطية والاستقلال الذاتى ، وأن يعطوا من طاقتهم الفنية لعملية المقرطة على جميع المستويات ، وأن تكون لهم فعالية ملحوظة في المساعى الاجتماعية ، إذ من غير ذلك يستحيل احراز أى تقدم أو التعجيل به على الاطلاق ، فكل شخص ينبغى أن يحس أنه مشترك في كل شيء يجرى في بلده . ثانيهما ، أنه يجب إعداد جيل الشباب للمشاركة في التحديث الواسع النطاق لاقتصادنا ، وفي المقام الأول من خلال تعميم استخدام الحاسبات الالكترونية وإدخال التكنولوجيات والمواد الجديدة . إن التجديد الفكرى وإثراء المجتمع هما ما نتوقعه من جيل الشباب .

ويواجه الشبان مشاكل اجتماعية معقدة . فمسئولون عديدون كثيرا ما يدعونهم إلى الحركة

والعمل ، ولنقل فى مواقع التشييد ، ولكنهم يتغاضون عنهم على الفور عندما يتعلق الأمر بالمسائل الاجتماعية . وليست تلك هى طريقة العمل معهم . ونحن نؤيد فكرة وجود قانون للشباب لا يكرر الافتراضات العامة المتعلقة بكل المواطنين السوفييت ، وإنما يعالج المشاكل والحقوق والواجبات النوعية للشباب . وينبغى لقانون كهذا أن يحدد فى عبارات أكثر دقة مجالات التفاعل بين الكومسومول وأجهزة الدولة ونقابات العمال وغيرها من التنظيمات فيما يتعلق بالحياة اليومية للشبان وبوقت فراغهم ، كما ينبغى للقانون أن يعزز مسئولية الوزارات والإدارات الحكومية عن حل المشاكل المتعلقة بالشباب .

وقد لقى مؤتمر الكومسومول [1] الذى انعقد فى عام ١٩٨٧ استجابة واسعة على نطاق الامة ، فقد جاء برهانا على أن أعضاء الكومسومول يدركون مسئوليتهم تجاه بلدنا وشعبنا ، وعلى أنهم شغوفون بالمشاركة الفعالة فى عملية الإنعاش الاجتماعى . وقد أحببت المناخ الصارم الذى ساد المؤتمر ، وربما لم تخالجنى قط من قبل رغبة بهذه القوة فى أن أشارك فى مناقشات هذا المؤتمر ، إذ كان هناك اتصال حى مع جمهور متعاطف شحن كل شيىء بطاقته .

وهناك كل ما يحمل على الاعتقاد بأن شباننا يرحبون بحرارة بالتغيرات الثورية التى بدأت فى بلدنا ، وبأنهم على استعداد لدعمها بطاقتهم الشابة وتفانيهم العاطفى .

المرأة والأسرة

يتحتم على بلدنا اليوم أن يشرك المرأة بفعالية أكثر فى إدارة الاقتصاد وفى التطور الثقافى والحياة العامة ، ولهذا السبب أنشئت مجالس للمرأة على نطاق الاتحاد السوفييتى .

كما أن الاجتماع الموسع فى يناير / كانون الثانى أثار مسألة ترقية المرأة إلى المناصب الإدارية ، وبخاصة أن ملايين النساء يعملن فى الرعاية الصحية والتعليم والثقافة والعلوم ، كما تستخدم أعداد كبيرة من النساء فى الصناعات الاستهلاكية والتجارة والخدمات .

إن مدى تحرير المرأة كثيرا ما ينظر إليه على أنه مقياس يستخدم فى الحكم على المستوى الاجتماعى والسياسى للمجتمع . وقد وضعت الدولة السوفييتية حدًّا للتمييز ضد المرأة على النحو الذى كان سائدا فى روسيا القيصرية ، وذلك فى تصميم وإصرار ودون مساومة . وحصلت المرأة على وضع اجتماعى مكافىء للرجل يكفله القانون . ونحن فخورون بما منحته الحكومة السوفييتية للمرأة : نفس الحق فى العمل مثل الرجل ، والأجر المتساوى مقابل العمل المتساوى والضمان الاجتماعى ، كما أعطيت المرأة كل فرصة كى تحصل على التعليم ، وكى تكون لها مهنة وحياة وظيفية ، وكى تشارك

(١) المؤتمر العشرون للكومسومول ، وقد انعقد فى أبريل / نيسان ١٩٨٧ .

فى الأنشطة الاجتماعية والسياسية . ومن غير إسهام المرأة وعملها المنزه عن الغرض لما كان باستطاعتنا أن نبنى مجتمعا جديدا أو أن ننتصر فى الحرب ضد الفاشية .

ولكننا على امتداد تاريخنا البطولى والصعب أخفقنا فى أن نولى اهتماما لحقوق المرأة واحتياجاتها النوعية الناشئة عن دورها كأم وربة منزل وعن وظيفتها التربوية التى لا غنى عنها فيما يتعلق بالأطفال . إن المرأة إذ تسهم بدور ملموس فى البحوث العلمية ، وتعمل فى مواقع التشييد وفى الانتاج والخدمات ، وتنخرط فى الأنشطة الإبداعية ، لم يعد لديها وقت كافٍ للقيام بواجباتها اليومية فى المنزل — العمل المنزلى ، وتنشئة الأطفال وخلق مناخ أسرى طيب . وقد اكتشفنا أن كثيرا من مشاكلنا — فى سلوك الأطفال والشباب ، وفى أخلاقنا وثقافتنا وإنتاجنا — تتسبب جزئيا عن ضعف روابط الأسرة والموقف المتراخى من المسئوليات الأسرية . وتلك نتيجة تتناقض مع رغبتنا المخلصة والتى لها ما يبررها سياسيا فى جعل المرأة متساوية مع الرجل فى كل شيىء . والآن ، فى مجرى البيريسترويكا ، شرعنا فى التغلب على هذا العيب . وهذا هو السبب فى أننا نجرى الآن مناقشات حامية فى الصحافة وفى التنظيمات العامة ، وفى العمل والمنزل ، حول مسألة ما ينبغى عمله لكى نجعل باستطاعة المرأة العودة إلى رسالتها الأنثوية الخالصة .

وثمة مسألة أخرى هى استخدام المرأة فى الأعمال الشاقة الضارة بصحتها ، وهى تركة من الحرب التى فقدنا فيها أعدادا هائلة من الرجال والتى خلفت لنا نقصا حادًّا فى الأيدى العاملة فى كل مكان ، فى جميع مجالات الانتاج . وقد بدأ الآن التصدى لهذه المشكلة فى جدية واهتمام .

ومن المهام الاجتماعية الأكثر إلحاحا بالنسبة لنا — وهى كذلك مهمة رئيسية فى حملة مناهضة إدمان الكحوليات — تحسين صحة الأسرة وتعزيز دورها فى المجتمع . ونحن نتوقع أن تكون مجالس المرأة ذات فعالية شديدة وان تستطيع الإمساك بزمام المبادرة . وهذه المجالس مازالت تخطو أولى خطواتها ، وباستطاعتها أن تنجز الشيىء الكثير ، فليست هناك منظمة أخرى منغمسة بهذا القدر فى الحياة الخاصة ومشاكل المرأة .

كما أن مواصلة عملية مقرطة المجتمع ، التى هى المحور والضمان للبيريسترويكا ، تستحيل من غير تعزيز دور المرأة ، ومن غير مشاركة المرأة الفعالة والمحددة ، ومن غير التزامها بكل جهودنا فى مجال الإصلاح . وإنى مقتنع بأن دور المرأة فى مجتمعنا سينمو باطراد .

اتحاد الأمم الاشتراكية ـ اتحاد فريد

نحن نعيش فى بلد متعدد القوميات ، وهذا أحد عوامل قوته ، وليس ضعفه أو تحلله . وكانت روسيا القيصر تسمى سجن الأمم ، وقد قضت الثورة الاشتراكية على القهر القومى وعدم المساواة بين الأمم ، وكفلت التقدم الفكرى والثقافى لجميع الأمم والقوميات . فالأمم التى كانت متأخرة فيما سبق اكتسبت صناعة متقدمة وهيكلا اجتماعيا حديثا ، ونهضت إلى مستوى الثقافة الحديثة ، على الرغم من أن بعضا منها لم يكن لديه من قبل ألف باء خاصة به. ومن المحتم أن يقر كل شخص غير متحيز بحقيقة أن حزبنا قد اضطلع بقدر هائل من العمل واستطاع تحويل الوضع ، مما ترتب عليه إثراء المجتمع السوفييتى والحضارة العالمية بوجه عام .

وقد أسهمت جميع الأمم والقوميات التى تقطن بلدنا فى تكوين وطننا الاشتراكى وتطويره ، ودافعت معا عن حريته واستقلاله وعن مكاسبه الثورية ضد حملات الغزو من جانب أعدائه . ولو لم تكن مسألة القوميات قد حلت من حيث المبدأ ، لما كان لدى الاتحاد السوفييتى قط امكانيات اجتماعية وثقافية واقتصادية ودفاعية كتلك التى لديه الآن ، وما كان لدولتنا أن تستمر على قيد الحياة لو لم تكن الجمهوريات قد كوّنت جماعة تقوم على الاخاء والتعاون والاحترام والمساعدة المتبادلة .

غير أن ذلك كله لا يعنى أن العمليات القومية خالية من المشاكل . فالتناقضات لصيقة بأى تطور ، وهى تحدث لدينا كذلك . ومما يؤسف له اننا اعتدنا التأكيد على منجزاتنا الضخمة حقا فى حل مشكلة القوميات ، وكنا نقيّم الوضع فى ادعاء وبعبارات طنّانة . ولكن تلك هى الحياة الحقيقية بكل تنوعها ، بكل صعابها .

ويمضى الديالكتيك على هذا النحو : يؤدى تطور المستويات التعليمية والثقافية ، جنبا إلى جنب مع تحديث الاقتصاد ، إلى ظهور انتلجنسيا فى كل أمة ، ونمو الوعى الذاتى القومى ونمو الاهتمام الطبيعى للأمة بجذورها التاريخية . وذلك شيىء رائع ، وكان مطمح الثوريين من مختلف القوميات الذين أعدّوا لثورتنا ، وشرعوا فى بناء مجتمع جديد على أطلال الامبراطورية القيصرية . ولكن يحدث فى بعض الأحيان ، فى مجرى العملية ، أن ينزلق قطاع معين من الناس إلى القومية ، وتظهر الآراء القومية الضيقة والمنافسة والعجرفة والقوميتين .

ولكن ذلك ليس هو المسألة برمتها . ومما لا تزال له أهمية أكبر التغيرات التى تحدث فى مجتمع يحل فيه جيل محل أجيال أخرى ، ويتعين فيه على كل جيل أن يعيش فى مجتمع متعدد الأعراق . وذلك لا يحدث دائما فى يسر . فالاشتراكية التى ساعدت كل أمة على أن تنشر جناحيها لديها كل الظروف لحل مشاكل القوميات على أساس المساواة والتعاون ومن الهام أن نعمل بروح المبادىء الاشتراكية ، وأن نتذكر أن الأجيال الجديدة لا تعرف فى كثير من الأحوال حتى كيف وصلت أممها

إلى مثل هذه الذرى ، فلم يخبرها أحد كيف كانت « الأمية » تعمل لصالحها ولكم من الأعوام .

وعلى ضوء خلفية النزاعات القومية، التي لم تفلت منها حتى أكثر بلدان العالم تقدما ، فان الاتحاد السوفييتي يمثل نموذجا فريدا حقا في تاريخ الحضارة البشرية ، وتلك هي ثمار سياسة القوميات التي بدأها لينين . ولكن كم كانت صعبة في البداية ، كم كانت الخطوات الأولى شاقة على نحو لا يصدق في بناء دولة متجانسة متعددة الأعراق . وقد قامت الأمة الروسية بدور بارز في حل مسألة القوميات ، ومرّ أناس كثيرون بنوع من النهضة أو التنوير في ظل السياسة اللينينية بشأن القوميات ، وفي فترة زمنية قصيرة للغاية . ولكن عندما تكون استجابة فرد ما لذلك هي العجرفة القومية ، وينسحب الى داخل نفسه ، ويحاول أن يفرض قيمه الخاصة باعتبارها قيما مطلقة ، يكون ذلك أمرا غير عادل ولا يمكن قبوله ، ويصبح ذلك دائما الموضوع لمناقشات حية وشاملة في المجتمع السوفييتي .

وتعتبر كل ثقافة قومية كنزا لا يمكن التفريط فيه ، ولكن الاهتمام السليم بكل شيىء ذي قيمة تمتلكه كل ثقافة قومية ينبغي ألا ينحدر إلى محاولات ترمي إلى الانفصال عن العمليات الموضوعية للتفاعل والتقارب . ويكون الأمر خطيرا أيضا عندما ينم موقف ممثل احدى القوميات عن عدم احترام ممثل قومية أخرى . وقد أمضيت أعواما كثيرة في شمالي القوقاز ، وهو منطقة تعيش فيها مجموعة من القوميات ، وهناك لا يقتصر الوضع على أنه في كل مدينة أو مستوطنة أو قرية جبلية يعيش أناس من قوميات مختلفة ، بل إن تلك هي أيضا حال المنطقة بكاملها ، ويشمل تاريخ شمالي القوقاز صفحات عديدة مظلمة ، بيد أنه في أعوام الحكم السوفييتي تغيرت الأوضاع تغيرا جذريا . وأنا لا أضفي صفات مثالية على الأوضاع الحالية ، ولكن العلاقات بين القوميات التي تقطن تلك المنطقة المتعددة الأعراق تتميز بمواقف دالة على الاحترام وبالتعاون والتقارب والتماسك . وأنا أعرف من خبرتي الخاصة أن ساكني الهضاب شديدو الاستجابة للصداقة ، ولكنهم في الوقت نفسه شديدو الحساسية لأي مظهر للعجرفة ضدهم . وباستطاعتي أن أتذكر أن منطقة كاراتشاي ـ جركس ـ وهي جزء من اقليم ستافروبول ـ يقطنها أناس من الكاراتشاي والجركس والروس والأبازين والنوجيز والأوستيان واليونانيين وممثلون لقوميات أخرى ، وأنهم يعيشون معا في وئام . ومرجع ذلك هو المساواة والنهج العادل بازاء حل جميع المشاكل من واقع حياتهم . وعندما كان يحدث في بعض الأحيان انحراف عن هذه المبادىء كان الثمن فادحا دائما . وفي داخل هذه المنطقة الصغيرة المستقلة ذاتيا تصان ثقافات جميع القوميات ويجرى تطويرها ، كما أن مأثوراتها تجد الرعاية اللازمة ، وآدابها تنشر باللغات المحلية فيها ، ولا يعني ذلك الفصل بينها ، وإنما بالأحرى توثيق الروابط بينها . ولا يكفي أن نعلن عن المساواة بين الأمم ، وإنما من الضروري أن تكفل لكل المجموعات العرقية معرفة أسلوب حياة ذي مغزى ..

وأود القول مرة أخرى بانه اذا كانت الظواهر السلبية تنشأ فى هذا المجال البالغ الحساسية من مجالات العلاقات الانسانية ، فانها لا تنشأ فقط من تلقاء نفسها ، وانما تنشأ أيضا نتيجة للروتين وافتقاد الاهتمام بالحقوق القانونية للشعب . ويدور فى بعض الأحيان نقاش حاد حول تطوير اللغات العرقية فى هذا البلد . فماذا يمكن أن يقال فى هذا الصدد ؟ إنه لا يمكن أن ينكر حتى على أصغر المجموعات العرقية الحق فى أن تكون لها لغتها الخاصة الأم . وعلى الرغم من ذلك فتلك ثقافة بشرية فى تنوع المرحلة الراهنة ، بلغاتها المتعددة ، بزخرفها وطقوسها ومظاهرها . تلك هى ثروتنا المشتركة . فكيف يمكن تجاهلها ؟ كيف يمكننا أن نسمح بأن يبخس تقدير قيمتها ؟

ولكننا فى الوقت نفسه لا نستطيع فى بلدنا الفسيح المتعدد الأعراق أن نعمل دون وسيلة مشتركة للاتصال . وقد أصبحت اللغة الروسية بصورة طبيعية تضطلع بهذا الدور . فكل فرد فى حاجة إلى هذه اللغة ، والتاريخ نفسه قد حدد أن عملية الاتصال الموضوعية تتطور على أساس لغة الأمة الأكبر . مثال ذلك أنه على الرغم من أن ممثلى مجموعات عرقية كثيرة جاءوا معا إلى الولايات المتحدة ، فان الانجليزية أصبحت لغتهم المشتركة . ومن الواضح أن ذلك كان خيارا طبيعيا . وباستطاعة المرء أن يتصور ماذا كان يمكن أن يحدث لو أن أفراد كل أمة رحلوا إلى الولايات المتحدة لم يتكلموا الا لغاتهم الخاصة ورفضوا تعلم الانجليزية ! وينطبق الشيء نفسه على بلدنا ، حيث أثبت الشعب السوفييتى بتاريخه الطويل أن لديه قدرات هائلة على إبداء مشاعر الأممية والاحترام وحسن النية تجاه جميع الشعوب الأخرى . وقد بيّنت التجارب أنه ينبغى تدريس لغتين (لا لغة واحدة) ـ اللغة الأم للمجموعة العرقية واللغة الروسية ـ بحيث يكون هناك اتصال بين المجموعات العرقية بعضها بعضا .

إن أية محاولات لشحن العواطف على أسس عرقية لا يمكن أن تؤدى إلا الى تعقيد البحث عن حلول معقولة . ونحن لسنا بصدد تجنب هذه المشكلة أو غيرها من المشاكل التى يمكن أن تنشأ فجأة ، بل سنتصدى لها فى إطار العملية الديمقراطية عاملين على تدعيم جماعتنا المتعددة القوميات .

وقد علّمنا لينين أن نبدى أكبر قدر من الحذر والبراعة فى مسألة القوميات . ولا يمكن أن تكون هنا ، ولا ينبغى أن تكون ، أية قوالب نمطية . وثمة شيىء واحد واضح هنا : عندما تلتقى المصالح الأساسية للأمم ، وعندما يشكل مبدأ المساواة فى كل شيىء العمود الفقرى للعلاقات بين الشعوب ـ وتلك هى الحال تماما فى المجتمع السوفييتى ـ عندئذ يمكن تسوية ما يمكن أن ينشأ من مشاكل أو سوء فهم ، حتى فى الأوقات العصيبة . وبطبيعة الحال يوجد البعض فى الغرب ، ومن أجل هذا الغرض فى الشرق أيضا ، ممن يودون تقويض الصداقة والتماسك بين شعوب الاتحاد السوفييتى . ولكن تلك مسألة مختلفة تماما ، فهنا يقف القانون السوفييتى على أهبة الاستعداد يحمى منجزات السياسة اللينينية فى مجال القوميات .

وانطلاقا من هذه المواقف سنظل نلتزم مبادئنا فى حزم . فالمشاعر القومية للناس ينبغى أن تحترم ولا يمكن تجاهلها . ولكن المضاربة عليها ترقى إلى حد انعدام المسئولية السياسية ، إن لم تكن جريمة . ومن تقاليد حزبنا مكافحة أية مظاهر لضيق الأفق القومى والشوفينية والأبوية والصهيونية والعداء للسامية ، فى أى شكل يمكن أن تبدو ، ومازلنا ملتزمين هذه التقاليد . وتبين خبرتنا بكاملها أن المواقف القومية المتعصبة يمكن مقاومتها بصورة فعالة عن طريق أممية متسقة ، عن طريق تربية أممية .

وخلال لقاءاتى مع الناس فى جولاتى بالجمهوريات والمناطق القومية أتبين المرة بعد الأخرى أنهم يقدرون تقديرا عاليا حقيقة أن أممهم تنتمى إلى أسرة دولية كبيرة واحدة ، وأنهم جزء لا يتجزأ من دولة فسيحة وكبيرة تقوم بمثل هذا الدور الهام فى تقدم البشرية ، وأنهم يزهون بهذه الحقيقة . وهذا على وجه التحديد هو ما تعنيه الوطنية السوفييتية وسنواصل تعزيز الاتحاد والاخاء بين أمم حرة فى بلد حر .

المكانة والثقة

لقد أحاطت البيريسترويكا بكل جوانب المجتمع . وتتطور عملية البيريسترويكا عن طريق حل المشاكل والتغلب على الصعاب . ويعمل الحزب بوصفه الملهم والمولد للأفكار ، والمنظم والقوة الموجهة للبيريسترويكا ، بل أقول الضامن لها ، لصالح دعم الاشتراكية ، لصالح الشعب العامل . وقد اضطلع الحزب بمسئولية تاريخية حقا . ففى عام ١٩١٧ قال لينين : « أما وقد بدأنا ثورة ، فينبغى أن نمضى إلى آخر الشوط » . ويصدق الشيىء نفسه على البيريسترويكا : فالحزب سيمضى إلى آخر الشوط .

وقد كانت مكانة الحزب والثقة فيه تزدادان باستمرار ، وعلى الرغم من ذلك فمازلنا فى مرحلة الانتقال من حالة كيفية إلى أخرى ، وتحاول أجهزة الحزب ألا تضطلع بواجبات المؤسسات الاقتصادية والادارية . والأمر ليس بهذا اليسر وهذه السهولة : إذ يبدو الأمر وكأنه درب طرق جيدا — الحزب يمارس ضغطه والخطط تنفذ ! ولكن هدف الحزب مختلف : فهو فى المقام الأول أن يحلل العمليات تحليلا نظريا ، وأن يدرك فى الوقت المناسب النقاط الحرجة فى تطور التناقضات ، وأن يدخل التصحيحات اللازمة على الاستراتيجيات والتكتيكات ، وأن يرسم السياسة ويحدد الأساليب والأشكال الكفيلة بتحقيقها ، وأن يختار الأشخاص ويضعهم فى المكان المناسب ، وأن ينهض بأعباء البيريسترويكا سواء من الناحية النظرية أو الايديولوجية . والحزب وحده هو الذى يستطيع أن يضطلع بكل ذلك .

إن الادارة والشئون الاقتصادية هى وظيفة الحكومة وغيرها من التنظيمات المسئولة عن هذه

الشئون . وهذا النهج لم يظهر بصورة مفاجئة أو غير متوقعة ، بل حثت عليه التجربة . وعندما لا يحدث ذلك يكون توجيه الحزب ونشاطه الايديولوجي وعمله مع الكوادر غير كاف .

ولقد كان مجتمعنا تاريخيا يتطور على نحو يجد معه كل شيء يحدث الحزب انعكاسا له فى حياة بلدنا . ولا توجد فى بلدنا معارضة رسمية ، ويلقى ذلك مسئولية أكبر على الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى بوصفه الحزب الحاكم . وهذا هو السبب فى أننا نعتبر مواصلة تطوير الديمقراطية داخل الحزب ، وتعزيز مبادىء القيادة الجماعية فى العمل ، وتوسيع المصارحة والعلانية فى الحزب ، ذوات اولوية عليا بدورها . وتطلب اللجنة المركزية ممن ينتخبون للمناصب العالية أن يكونوا متواضعين ومهذبين وأمناء ، وألا يسمحوا بالتملق والزلفى . وفى الحزب لا يمكن أن يوجد من هو فوق النقد ، أو من ليس له الحق فى توجيه النقد .

وقد كان من الواضح لنا أنه يتعين علينا أن نبدأ بتغيير تفكيرنا وعقليتنا وتنظيم العمل وطرقه وأساليبه ، كما يتعين علينا أن نبدأ بالناس ، وفى المقام الأول بالتنفيذيين .

وشرعنا فى عزم شديد نطرق دربا يرمى إلى دعم ذوى الحيلة الواسعة والتفكير السليم والحركة النشطة القادرين على تقييم وضع ما تقييما نقديا ، وعلى التخلص من الشكلية والنهج الجامدة فى العمل ، وايجاد الحلول الجديدة غير التقليدية ، والذين يستطيعون ويريدون المضى قدما فى جسارة ، ويعرفون كيف يحققون النجاح ، وقد منحت البيريسترويكا أمثال هؤلاء الناس فرصة ضخمة لممارسة أنشطتهم الإبداعية .

وليست هناك حاجة بطبيعة الحال إلى اعادة التزويد بالموظفين بصورة كاملة ، كما أن ذلك ليس بالأمر الممكن فى حقيقة الأمر . ومن الطبيعى أن تكون هناك بعض التغييرات فى المسئولين عند القمة والمستويات الوسيطة ، وعلى مستوى مشروع واحد كذلك . نحن بحاجة الى قوى جديدة ، والحقيقة أن ذلك يحدث بالفعل . وإلى جانب ذلك توجد عملية طبيعية تفصح عن نفسها : فبعض الناس اقتربوا بالفعل من نهاية حياتهم الوظيفية ، والبعض الآخر لم يعودوا بالقوة التى تكفى لتحمل عبء مسئولية جديدة . وذلك أمر مفهوم ، ولا مكان هنا لمأساة محزنة حول هذا الوضع .

إن لكل فترة مطالبها الخاصة ، ورجالها الذين فى مستوى مسئوليتها ، وأساليبها الخاصة فى تناول الأمور .. وإن هؤلاء القادرين على اعادة تنظيم انفسهم وانتهاج دروب جديدة فى العمل السياسى والتنظيمى والايديولوجى سيعملون ، وسيلقون الدعم والتأييد من الشعب العامل والتنظيمات الحزبية . والكثرة الغالبة من قواتنا مستعدة لذلك ، وإن يكن بطرق مختلفة : البعض سيقبلون الأساليب الجديدة بسرعة أكبر ، والبعض الآخر سيفكرون مرتين . ومن حيث المبدأ نحن ننطلق من الافتراض القائل بأن الكثيرين قادرون على حل مشاكل البيريسترويكا . ومع ذلك ليس باستطاعتنا أن نصبر على وضع مازال يتعين تنفيذ كل شيء فيه بالطريقة القديمة ، دون تعجيل ، أى

دون التزوّد بعدة ارق .

إن البيريسترويكا تتطلب مقدرة ومستوى راقيا من الحرفية . وليس بامكاننا أن نعمل من غير تدريب شامل على أحدث مستوى ، ومن غير معرفة جامعة فى ميادين الانتاج والعلم والتكنولوجيا والإدارة والاقتصاد ، وفى تنظيم العمل وحوافز العمل وعلم الاجتماع وعلم النفس . وفى إيجاز ينبغى الاستفادة إلى أقصى حد من الإمكانيات الفكرية للأمة ، وتحقيق زيادة جوهرية فى الكفاءة الإبداعية .

واود التأكيد من جديد على دلالة نشاط الحزب فى عالم النظرية ، ويجرى هنا أيضا عمل ضخم للغاية ، ولكن فى هذا المجال بدوره نحن نسعى إلى قدر أكبر من الديمقراطية ، ولن نسمح باحتكار من جانب شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص . واللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى تدعو جميع القوى الإبداعية فى الحزب والمجتمع إلى الانخراط فى هذا العمل . وإذا سمحنا لكل شيىء بأن يأتى من المركز ، أو بما هو أسوأ ، من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص ، فمن المرجح أن ننزلق إلى تفكير متحجر ، وسيكون ذلك بمثابة ضربة قاتلة لبرنامج البيريسترويكا ، ومن أجل هذا الأمر لتطور المجتمع . وتاريخ الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى له دروس محزنة ومريرة فى هذا الصدد ، وإننا لا يمكن أن نسمح بأن يكون دور العلوم الاجتماعية والقوى الابداعية فى الحزب مقتصرا على التعليق على قرارات أو خطب الاشخاص ذوى المراتب الرفيعة ، فقد اخترنا نهجا مختلفا ــ وسنعمل وفقا لمبادىء لينين والتقاليد اللينينية .

رابعا ــ الغرب والبيريسترويكا

نحن مهتمون دائما بالكيفية التى ينظر بها الى البيريسترويكا خارج البلد ، لاسيما فى الغرب ، لا من منطلق حب الاستطلاع وحده ، ولكن لان ذلك ايضا واجبنا كساسة . ونحن نرى أن عملية إعادة التجديد تثير اهتماما متزايدا ليس فقط بسبب أهميتها ، وإنما لأنها تتعلق بمصير أمة كبيرة . إن اعادة البناء فى مجتمعنا تعتبر عن حق حدثا له نتائج دولية كبيرة . كتب أحد الصحفيين فى أوروبا الغربية يقول : « إن ما يحدث فى الاتحاد السوفييتى يهم العالم أجمع » .

وينبغى أن اشير فى المقام الأول إلى أن الاهتمام الحقيقى بالبيريسترويكا بين الأغلبية الساحقة من الناس على نطاق العالم يقترن بالتفاؤل وبالرغبة المخلصة فى أن تكلل التغييرات التى بدأت فى الاتحاد السوفييتى بالنجاح . فالعالم يتوقع الكثير من البيريسترويكا ويأمل فى أن تؤثر تأثيرا إيجابيا على مجمل مسار التطورات العالمية والعلاقات الدولية ككل .

أما عن الدوائر الرسمية وغالبية وسائل الإعلام فى الغرب فقد كانت هناك فى بادىء الأمر ثقة محدودة للغاية فى جدوى الإصلاحات التى بدأناها فى ابريل/نيسان ١٩٨٥ . وكانت هناك وفرة فى

الملاحظات اللاذعة : وكانوا يقولون انها مجرد تغير فى الفرق ، وإن الفرقة الجديدة تسرع بتقديم مفاهيمها وبرامجها ، وكان هناك من يزعم أن الروس شعب عاطفى واعتادوا من القادة الجدد أن يضعوا العيوب والنواقص الراهنة عند ابواب القادة القدامى ، على حين يظل كل شيء على ما هو عليه . وكانوا يقولون أيضا انه بمرور الوقت سيذوى النقد ويتلاشى ، ويتغاضى القادة الجدد عن مخططاتهم الجديدة .

ولكن وجهة النظر هذه لم تدم طويلا ، بل أصبح واضحا تماما أن إعادة البناء واقع تاريخى وأنها تكتسب قوة باستمرار . فبعد الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى يونيه/حزيران ١٩٨٧ لم يعد من الممكن انكار حقيقة أن هذا البلد قد دخل من الناحية الفعلية مرحلة من الاصلاحات الجسورة العميقة الأثر .

بل إن البواعث الجديدة أصبحت أكثر صراحة فى التعليقات على هذا الاجتماع الموسع للجنة المركزية ، وأخذت هذه التعليقات تسلم بأن نطاق وحجم الاصلاحات المقترحة فى الادارة الاقتصادية يتجاوزان توقعات غالبية المتخصصين فى الشئون السوفييتية . ونحن نرى أن كثيرين فى الغرب لم يكونوا يتوقعون مناقشة بهذا القدر من الصراحة والعمق وتدابير بناءة بهذا الحجم . إن لقب « منتصف الطريق » ، الذى جرت العادة على أن توصف به أنشطتنا حتى يونيه / حزيران ، يبدو أنه قد أصبح نعتا باليا لم يعد صالحا لوصف قرارات الاجتماع الموسع ودورة مجلس السوفييت الأعلى فى يونيه / حزيران . فقد مضينا إلى ما هو أبعد كثيرا من « دائرة الطباشير » التى حصر الغرب فى داخلها امكانياتنا ونوايانا ، بل إنه قبل الاجتماع الموسع كان هناك ركام من التأكيدات على أن « حملة جورباتشوف من أجل الاصلاحات » تفقد قوتها الدافعة .

وهم الآن يتحدثون عن « ثورة ثانية » ، عن الطبيعة التى لا تقلب لاعادة البناء ، عن قيامنا « بقفزة جديدة » على أساس اصلاحات اقتصادية وقانونية أقرت مؤخرا . وبوجه عام فان لديهم الآن الاحساس السليم بأهمية هذا الاجتماع الموسع بالنسبة لعملية اعادة البناء . وهكذا أصبح ضروريا حتى بدرجة أكبر تحديد موقف من إعادة البناء . ونحن ننقد بسبب المعدل الذى تسير به إعادة البناء، لكونه بطيئا للغاية فى رأى «اليسار»، ولأن إعادة البناء تمضى بقفزات واسعة للغاية فى رأى « اليمين » . ولكن يبدو أن الجميع متفقون على أن القيادة السوفييتية تنفذ الاصلاحات فى جدية ونشاط .

ويريد المراقبون الغربيون الوقوف على نتائج إعادة البناء ، بالنسبة للاتحاد السوفييتى والعالم ، إذا ما استمرت العملية ، كما يريدون أن يعرفوا ما يناسب الغرب على نحو أفضل : نجاح البيريسترويكا أم إخفاقها ؟

ومن الواضح أنه توجد اجابات متعددة عن هذه الاسئلة ويسلم كثيرون من المتخصصين القديرين بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية يمكن التعجيل بها ، وبأن المسعى الحالى لاعادة البناء ستكون له نتائج دولية ايجابية ، وهؤلاء يدركون عن حق أن الجماعة العالمية لا يمكن أن تكون إلا فى وضع يؤهلها لأن تفيد من تزايد رفاهة الشعب السوفييتى ومواصلة تقدم الديمقراطية . ذلك ان نطاق وحجم البرامج الاجتماعية والاقتصادية التى يضطلع بها الاتحاد السوفييتى يقومان دليلا على سياسته الخارجية السلمية ، ويقدمان الضمانات المادية لهذه السياسة . وفى هذا الصدد جاء فى رسالة موجهة إلى قيادة الدول الغربية ــ لا تفزعوا من البيريسترويكا ، لا تجعلوها موضوعا لحرب نفسية ، ولكن بدلا من ذلك شجعوها من خلال آلية الروابط الاقتصادية والمبادلات الثقافية والانسانية ؛ وعليكم أن تأخذوا مأخذ الجد مبادرات الاتحاد السوفييتى فى مجال نزع السلاح وتحسين الوضع الدولى ، واعملوا على التوصل إلى تفاهم واتفاقات حول هذه المسائل .

واذا تركنا جانبا أية تقييمات وتقديرات نرى أنها قابلة للنقاش ، فاننا على وجه الاجمال نعتبر هذا الموقف واقعيا ونرحب بتوجهه الذى يغلب عليه طابع بناء . كما انه يتفق مع المسعى نحو تحسين العلاقات الدولية ، ويعد صدى للمشاعر العامة .

ويبدى بعض الساسة بعد نظر فى الاقرار بان الغرب سيرتكب خطأ فاضحا ذا ابعاد تاريخية اذا لم يستجب لرسالة موسكو الايجابية ، ولم يتخلص من وجهات النظر الخاطئة عن الاتحاد السوفييتى ومن الأوهام التى خلقها هو نفسه .

بيد أنه يجرى الترويج بنشاط ايضا فى وسائل الاعلام والمناقشات السياسية فى الغرب لفكرة مختلفة تماما . ومازالت المحاولات تبذل لتشويه سياساتنا ونوايانا . كما كانت هناك توقعات متشائمة كثيرة وحالات فزع متعددة فيما يتعلق بالدينامية فى السياسات الداخلية والخارجية . ويبين ذلك من جديد مدى قوة القصور الذاتى للحرب الباردة ومدى عمق جذور العداء للسوفييت فى دوائر معينة . واذا ما تمخض كل ذلك عن مناقشات مدرسية وعن تمرين فى الدعاية ، فباستطاعة المرء أن يتجاهله فى يسر . والواقع ان الخبرة ستثبت فى نهاية الأمر أين تكمن الحقيقة . ولكن النقطة هى انه من هذا المكان تسنح الفرصة لتخويف الناس بفكرة ان البيريسترويكا يمكن ان تؤدى الى تصاعد القدرة الاقتصادية والعسكرية للاتحاد السوفييتى ، ومن ثم إلى تزايد « التهديد السوفييتى » أما والأمر كذلك فان العلاقات مع الاتحاد السوفييتى يجب أن ينظر اليها فى سياق اخفاق متوقع للبيريسترويكا ، وان الهدف العام ينبغى ان يكون اعاقتها واحباطها تمشيا مع المبدأ الذى يستخدمه المعادون للسوفييت المسعورون : « ان ما هو أسوأ للاتحاد السوفييتى أفضل للغرب » .

أما الدوائر اليمينية المتطرفة فلا تحاول اخفاء مواقفها المعادية للبيريسترويكا، لأنها تثبت خطأ رأيها القائل بأن الاشتراكية ليس ما فيها ما يغرى « العالم الحر » . وبالنسبة لهؤلاء الناس فان رفض

الرأى المتحجر المتهرىء عن « الجمود الاجتماعى » السوفييتى إنما يرقى الى مرتبة كارثة ايديولوجية ، لانه سيكون عليهم عندئذ تنقيح مجمل مذهب العداء للسوفييت وكل ما يترتب عليه من توجهات سياسية . وسيتلاشى فى الهواء « التهديد السوفييتى » الخرافى الذى يُزعم أنه ينشأ من حقيقة أن الاتحاد السوفييتى ، لعجزه عن التغلب على مصاعبه الداخلية ، يعمد الى التوسع الخارجى .

بل انهم حاولوا اسقاط سمعة المصارحة والمقرطة . مثال ذلك انهم يبرقون انباء زائفة من الاتحاد السوفييتى ، مستشهدين بالصحافة السوفييتية باعتبارها المصدر الأصلى ، ولكنه سرعان ما يتبين أنه لم ينشر قط فى المطبوعات السوفييتية شيىء من هذا القبيل . وهم إذ يفعلون ذلك إنما يهدفون إلى استفزازنا ودفعنا إلى تقييد المصارحة واحتوائها والتخلى عن عملية المقرطة ، وإلى حملنا على أن نضيق بوسائل الإعلام عندنا ، ومقصدهم من وراء ذلك هو اعاقة العمليات الكامنة فى البيريسترويكا والتى لا يمكن التفكير فيها بعيدا عن المصارحة والمقرطة .

وكانت هناك جهود متزايدة لبذر الشكوك بين مواطنينا حول صواب البيريسترويكا ، وكذلك محاولات لتخويفهم من الصعاب ، والتحريض على توقعات لا أساس لها . ويراودهم الأمل فى أن يفقد مواطنونا الثقة فى القيادة وفى الايقاع بين القادة ، وشق صفوف الحزب والمجتمع .

كما كان بعض الساسة ووسائل الاعلام ، لاسيما فى الولايات المتحدة ، يحاولون تصوير البيريسترويكا على أنها مسعى نحو « التحرر » مبعثه الضغوط الغربية . وبطبيعة الحال لا يسع المرء الا الثناء على مسئولى الدعاية فى الغرب الذين مارسوا فى مهارة لعبة لفظية فى مجال الديمقراطية . ولكننا سنؤمن بالطبيعة الديمقراطية للمجتمعات الغربية عندما يبدأ عمالها وموظفوها انتخاب أصحاب مصانعها ورؤساء بنوكها الخ ، وعندما توجه وسائل الاعلام لديها وابلا من النقد المنتظم ضد شركاتها وبنوكها ورؤسائها ، وتشرع فى مناقشة العمليات الحقيقية الكامنة فى البلدان الغربية ، بدلا من أن يقتصر دورها على الانغماس فى مناقشات عقيمة وبلا نهاية ضد الساسة .

ويقول بعض نقاد إصلاحاتنا إنه من المحتم أن تظهر فى مجرى البيريسترويكا ظواهر مؤلمة ، ويتنبأون بحدوث تضخم وبطالة ، وبتزايد التمايز الاجتماعى ، أى العلل التى توجد لدى الغرب « ثروة » منها ، أو يوحون بأن اللجنة المركزية تجد معارضة قوية بين المسئولين فى الحزب والحكومة ، أو يقولون إن جيشنا يعارض إعادة البناء ، وإن جهاز الـ KGB [1] لم يقل كلمته بعد . إنهم على استعداد لأن يقولوا كل شيىء يحقق أهدافهم .

ولكن ينبغى أن أقول لخصومنا بضعة أشياء تثبط هممهم: فاليوم يتخذ أعضاء المكتب السياسى واللجنة المركزية مواقف اجماعية على نحو لم يعرف قط من قبل ، وليس هناك ما يمكن أن يجعل هذا

(١) KGB ـ لجنة الدولة للأمن الخاضعة لحكومة الاتحاد السوفييتى .

الاجماع يهتز . وسواء فى الجيش أو فى لجنة الدولة للأمن أو فى أية ادارة حكومية اخرى يمارس الحزب السلطة العليا وله كلمة حاسمة من الناحية السياسية . ولم يسفر المسعى نحو البيريسترويكا إلا عن دعم موقف الحزب ، مضيفا بعدا جديدا إلى دوره فى المجتمع والدولة .

غير أنى احقاقا للحق سأقول إن المراقبين الغربيين القديرين يرون بصورة سليمة الطبيعة الاشتراكية لتحولاتنا ، وأنها ترمى إلى دعم الاشتراكية . ولكن أولئك الذين يحاولون أن يفزعوا الرأى العام فى الغرب من البيريسترويكا إنما يخشون فعلا نجاحها ، وإن يكن فقط لأن هذا النجاح يحبط فرص استخدام بعبع « التهديد السوفييتى » ، وتعتيم الصورة الحقيقية لبلدنا « بصورة عدو » غريبة وقبيحة ، ومواصلة سباق التسلح الذى لا معنى له تحت شعارات ديماجوجية وصقله بشمع وفير .

والحقيقة أنه اذا انجزت خططنا الانمائية بنجاح فكيف سيكون بامكانهم الاحتيال على الناس باخبارهم ان الاشتراكية ليست نظاما قابلا للاستمرار باستطاعته تزويد مواطنيه بالاغذية والملابس ؟ إن الفكرة القائلة بأن بلدنا « امبراطورية شريرة » ، وبأن ثورة اكتوبر/تشرين الأول خطأ فادح من اخطاء التاريخ ، وبأن فترة ما بعد الثورة مجرد خط متعرج فى التاريخ ، تتناثر الآن اشلاء . فذلك النوع من البيريسترويكا لا يناسب بعض الناس .

كتبت المجلة الالمانية الغربية **شتيرن** تقول : « انهم اليوم يحاولون فى طيش وتهور تشويه الاصلاحات الجارية فى الاتحاد السوفييتى وتلطيخ سمعتها ، بقولهم إن هذه الاصلاحات لا تسفر فى الواقع الفعلى الا عن دعم النظام الشيوعى ، وان الكرملين يريد شيئا واحدا فقط ــ هو جعل النظام اكثر كفاءة . ولكن ، يا إلهى ، اذا كانت الحملة ضد الفساد وسوء الادارة ، وكانت الزيادة فى حرية الفكر ، تدعمان النظام الشيوعى ، عندئذ فان الديمقراطية ، طبقا لمنطقهم ، تكون خير وسيط تتغذى فيه الماركسية ــ اللينينية ! » واحب ان اضيف بضع كلمات الى هذا الاقتباس البليغ ، وهى انه اذا كانت الاشتراكية حقا لا تتوافق كلية مع الديمقراطية والكفاءة الاقتصادية ، كما يقول خصومها ، فلن يكون هناك سبب يدعو هؤلاء الخصوم الى يقلقوا على مستقبلهم وارباحهم .

ونحن اذا كنا ننقد انفسنا بطريقة لم ينقدنا احد بها قط ، سواء فى الغرب أو الشرق أو فى اى مكان آخر ، فليس ذلك الا لأننا أقوياء ولا يساورنا خوف على مستقبلنا . سنصمد جميعا لهذا النقد؛ الشعب والحزب سيصمدان له . ولكن عندما تحقق إصلاحاتنا النتائج المرجوّة، آنذاك سيكون على نقد الاشتراكية أيضا أن يجتاز مرحلة « بيريسترويكا » .

لقد وضعناهم فى مأزق ، لأننا نعرف عيوبنا ونواقصنا أفضل كثيرا ، ونكتب ونتحدث عنها باخلاص ومقدرة اكبر مما يفعلون . وهكذا فان الشعوب فى الغرب ستكف بالتدريج عن تصديق كل

السخف الذى يقال لها عن الاتحاد السوفييتى . ان كل ذلك يتعذر ان يعزز الثقة فى سياسات البلدان الغربية .

وفى مناقشاتى مع أمريكيين ومع آخرين من بلدان غربية أخرى ، فانى أتساءل دائما دون مواربة عما اذا كانوا يريدون ان تسنح للاتحاد السوفييتى فرصة لتوجيه موارد اكثر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق اقتطاعات عن انفاقه العسكرى . أو على نقيض ذلك هل يريد الغرب ارهاق الاتحاد السوفييتى اقتصاديا عن طريق التعجيل بسباق التسلح بغية احباط العمل الجبار الذى بدأناه ، وارغام القيادة السوفييتية على رصد المزيد والمزيد من الموارد لأغراض غير انتاجية ، للأسلحة ؟ هل تتمخض الفكرة كلها فعلا عن ارغام الاتحاد السوفييتى على أن ينصرف كلية إلى المشاكل الداخلية ، وبذا يسمح للغرب بالسيطرة على بقية العالم ؟

ولكن ثمة جانبا آخر لهذه المسألة ، وهو أن هؤلاء الذين يأملون فى إرهاق الاتحاد السوفييتى يبدو أن لديهم جرأة شديدة على الرفاهة الاقتصادية لشعوبهم ، ذلك انه مهما يكن ثراء الولايات المتحدة فانها تجد صعوبة بالغة فى إهدار ثلث تريليون دولار (٣٣٣ ألف مليون دولار) كل عام على الاسلحة ، والزيادة فى الانفاق على التسلح تؤدى الى تفاقم العجز فى الميزانية . واليوم تقترض الولايات المتحدة ثلثى ما تنفقه على الاسلحة . كما ان الدين الاتحادى للولايات المتحدة ، وفى الحقيقة دين البنتاجون ، سيقع عبء سداده على اجيال قادمة كثيرة من الأمريكيين . والخيط لابد ان تكون له نهاية فى مكان ما . ولكن تلك على أية حال امور تخص الأمريكيين وحدهم .

وبهذه المناسبة فقد خرجت بانطباع مفاده ان الساسة الامريكيين ، بينما يمتدحون نظامهم الرأسمالى وديمقراطيتهم ، ليسوا على الرغم من ذلك واثقين من أى منهما ، فهم يخشون المنافسة مع الاتحاد السوفييتى فى ظروف السلم ، ويرغمهم ذلك على التمسك بآلة الحرب ، واشعال التوترات ، الخ وانى اشعر ان بعض المراقبين سيقولون ، لدى قراءتهم هذه السطور ، إن جورباتشوف ليست لديه معلومات طيبة عن الديمقراطية الغربية . وواحسرتاه ، انى اعرف شيئا او شيئين ، وفى هذا ما يكفى على أية حال لكن تكون هناك ثقة متينة الأساس فى الديمقراطية الاشتراكية والانسانية الاشتراكية .

وسيكون فى مقدرونا ان نحل المسائل التى نناقشها فى امانة ، وان ننجز الأهداف التى رسمنا خططها . وينبغى ان يؤخذ مزاج شعبنا فى الاعتبار ، فاذا كان قد اشتعل حماسه ، ان جاز التعبير ، والقى بثقل مشاعره الوطنية فى المعركة ، فانه عندئذ لن يدخر وسعا لانجاز أهدافه ولأن يأتى بالاعاجيب . ان الاتحاد السوفييتى بلد فسيح للغاية وغنى بمعادنه وقواه العاملة الماهرة ، وبموارد علمية كبيرة ، وكل العمال تقريبا لديهم تعليم ثانوى كامل . فلا تندفعوا لتلقوا بنا فوق « كومة خرائب » التاريخ ، ان الفكرة لا تضع الا بسمة سخرية على وجه الشعب السوفييتى .

وفى أحاديثى مع وفد مجلس النواب الامريكى فى ابريل / نيسان الماضى قلت لأعضائه ان خططنا الرامية إلى التجديد لا تشكل تهديدا ـ سواء أكان سياسيا أم اقتصاديا أم أى تهديد آخر ـ للشعب الأمريكى أو لأى بلد . كما قلت الشيىء نفسه فى الكريملين فى خطابى أمام المشتركين فى « المنتدى من أجل عالم خال من الأسلحة النووية وبقاء البشرية ».. نحن نود ان يفهمنا غيرنا ، ونأمل أن تسلم الجماعة الدولية بانه لا ضرورة لان يكون هناك خاسر ، وانما ينبغى ان يكسب العالم أجمع من رغبتنا فى جعل بلدنا أفضل حالا .

وهكذا فانه لا الاتحاد السوفييتى ، ولا مسعى إعادة البناء فيه ، يشكلان تهديدا لأحد ، فيما عدا مثال واحد إذا وجده البعض مقبولا . فنحن مع ذلك نتهم المرة بعد الأخرى بأننا نريد أن نغرس الشيوعية فى جميع أنحاء العالم . ما هذا الهراء ؟ ان الامر لم يكن ليهمنى لو ان هذه الاتهامات توجه من أشخاص ليس لديهم ارتياب كبير فيما يكتبونه لكسب لقمة العيش ، ولكنها ويا للاسف تصدر حتى هذا اليوم علانية عن اشخاص يبدو أنهم رجال دولة مسئولون . ولقد كانت دهشتى كبيرة للغاية عندما سمعتها بعد عامين من بدء البيريسترويكا من سياسى اعتدت احترامه . وتساءلت : لماذا ؟ نحن نعرف مذاهب ترومان وايزنهاور وريجان . ولكن لم يسمع احد ابدا اية بيانات من جانبنا عن « غرس الهيمنة الشيوعية » قال لينين إن تأثيرنا ، تأثير الدولة الاشتراكية ، فى التطور العالمى ينبغى أن يكون أساسا من خلال منجزاتنا الاقتصادية .

وسيوضح نجاح البيريسترويكا أن الاشتراكية ليست قادرة فقط على الاضطلاع بالمهمة التاريخية ، مهمة الوصول الى ذرى التقدم العلمى والتكنولوجى ، وإنما باستطاعتها أيضا تناولها بأقصى قدر من الكفاءة الاجتماعية والمعنوية ، عن طريق أساليب الديمقراطية ، من أجل الناس وبفضل جهودهم وفكرهم ومهاراتهم ومواهبهم ووعيهم وإدراكهم لمسئوليتهم تجاه الآخرين .

إن نجاح البيريسترويكا سيكشف عن ضيق الأفق الطبقى والغرور لدى القوى التى تحكم الغرب اليوم ، القوى التى ربطت مصيرها بالنزعة العسكرية وسباق التسلح ، والتى تبحث عن « اعداء » فى كل انحاء العالم .

كما أن نجاح البيريسترويكا سيساعد البلدان النامية على أن تجد طرقا لانجاز التحديث الاقتصادى والاجتماعى دون أن يتعين عليها تقديم تنازلات للاستعمار الجديد أو أن تلقى نفسها فى مرجل الرأسمالية .

وسيكون نجاح البيريسترويكا هو الحجة الأخيرة فى النزاع التاريخى حول أى النظامين أكثر اتساقا مع مصالح الشعب . إن صورة الاتحاد السوفييتى ، بعد أن تكون قد تخلصت من الملامح التى ظهرت فى ظروف غير طبيعية ، ستكسب جاذبية جديدة ، وستصبح التجسيد الحى للمزايا الكامنة فى النظام الاشتراكى . كما ستكسب المثل العليا للاشتراكية قوة دافعة جديدة .

وقد أدركت في أكثر من مناسبة أن محادثيَّ الغربيين يفهمون ذلك جيدا . قال سياسي غربي ، ليس بأية حال سياسيا شيوعيا : « إذا كنتم حقا الشيء الذي تتصورونه ، فسيكون لذلك نتائج لا تصدق ، نتائج عالمية حقا »

وربما لا يكون يسيرا على قارىء أجنبي أن يفهم كثيرا من مصاعبنا . وذلك أمر طبيعي تماما . فكل شعب ، وكل بلد ، له حياة خاصة به ، وقوانينه الخاصة وآماله واعتقاداته الخاطئة ومثله العليا . وتنوع كهذا له روعته ، ويلزم تطويره وتنميته بدلا من خنقه . وطالما أضيق بمحاولات بعض الساسة أن يعلّموا الآخرين كيف يعيشون وأية سياسة يمارسون . فهؤلاء ينطلقون من افتراض منغطرس بأن حياة بلدهم وسياسته هما مثال ونموذج للحرية والديمقراطية والنشاط الاقتصادى والمستوى الاجتماعى. واعتقد أن الأمر يكون أكثر ديمقراطية لو افترض ان الأمم الأخرى تستطيع الاختلاف مع وجهة النظر هذه . ففى عالمنا المعقد والمضطرب يكون من المستحيل قياس كل شيء بمقياس المرء الخاص . كما أن المحاولات الرامية إلى فرض الآراء من موقع القوة ، وكذلك إلى الضغط المعنوى والسياسى والاقتصادى ، إنما هى فى واقع اليوم محاولات عتيقة الطراز . وفضلا عن ذلك فان هذه المحاولات لها مخاطرها الشديدة : فهى تثير الرأى العام العالمى ، وبالتالى تعوق التقدم نحو السلم والتعاون .

والفهم السليم للبيريسترويكا هو ايضا السبيل إلى فهم السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتى ، كما أن الصدق فى البيريسترويكا يتمشى مع مصالح السلم العالمى والأمن الدولى . ونحن اذ نناشد الغرب إخضاع عملنا لدراسة مسئولة وأمينة وغير متحيزة ، لا ننطلق فى ذلك من مصالحنا الخاصة وحدها ، لأن العجز عن فهم جوهر البيريسترويكا ، أو عدم الرغبة فى فهمه ، إما أنه يعتبر نقطة بداية لتصورات خاطئة لنوايانا فى الساحة العالمية ، أو يكون بمثابة محاولة أخرى للابقاء على الارتياب فى العلاقات بين البلدان أو لتعميق هذا الارتياب .

وفى هذه اللحظات الجوهرية تصبح الرابطة العضوية بين السياسات الخارجية والداخلية لكل دولة وثيقة بوجه خاص وذات مغزى من الناحية العملية . فأى تغيير فى السياسة الداخلية يؤدى حتما إلى تغييرات فى الموقف من القضايا الدولية . وهذا هو السبب الآن ، فى ظروف البيريسترويكا ، فى أن اتساق انشطتنا فى الداخل وفى الساحة الدولية يكون أكثر واقعية واسترعاء للأنظار مما كان عليه فى أى وقت مضى . إن المفهوم الجديد للسياسة الخارجية السوفييتية ، ومبادئها التوجيهية وإجراءاتها العملية ، هى جميعا اسقاط مباشر لفلسفة إعادة البناء وبرنامجها وممارستها .

إن عملية البيريسترويكا فى الاتحاد السوفييتى تزخر بفرص جديدة للتعاون الدولى . ويتنبأ المراقبون المحايدون بنمو فى حصة الاتحاد السوفييتى فى الاقتصاد العالمى ، وبانتعاش الروابط الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الخارجية ، بما فى ذلك الروابط القائمة مع المنظمات الاقتصادية الدولية .

ونحن نقولها علانية كى يسمعها الجميع : نحن نريد سلما بغية التركيز على تنمية مجتمعنا ، والتصدى لمهام تحسين حياة الشعب السوفييتى . إن خططنا طويلة الأجل وأصلية . وهذا هو السبب فى أن الجميع ، بمن فيهم شركاؤنا ـ منافسونا الغربيون ، ينبغى أن يدركوا أن سياستنا الدولية ، التى أساسها إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ، وعالم خال من العنف ، وتأكيد المعايير المتحضرة فى العلاقات بين الدول ، هى من حيث المبادىء التى تحكمها سياسة أصلية ويعوّل عليها .

الجزء الثانى

التفكير الجديد والعالم

كيف ننظر إلى عالم اليوم ؟

ــ أيــن نحــن ؟

لقد بدأنا البيريسترويكا فى وضع يتميز بتزايد التوتر الدولى ، ذلك إن انفراج السبعينات كان فى الحقيقة مكبلا بالقيود . فنداءاتنا من أجل السلم لم تكن تجد استجابة فى الدوائر الحاكمة فى الغرب ، والسياسة الخارجية السوفييتية كانت تقف على أرض زلقة ، وسباق التسلح يتصاعد من جديد بسرعة جنونية ، والتهديد بالحرب فى تزايد مستمر .

وكان يتعين على المرء لدى التأكيد على كيفية الانتقال نحو الأفضل أن يطرح التساؤلين التاليين : لماذا يحدث ذلك ؟ وما المنعطف الذى اقترب منه العالم فى تطوره ؟ من أجل الإجابة عن هذين التساؤلين يتعين القاء نظرة رصينة وواقعية على البانوراما العالمية والتحرر من قوة العادة فى تفكيرنا ، أى كما نقول فى روسيا أن ننظر إلى الأشياء « بعين جديدة » .

ماذا نحب أن يكون عليه العالم الذى نعيش فيه جميعا ، عالم الأجيال الحالية من البشرية ؟ إنه عالم متنوع ومبرقش وديناميى ومفعم بالاتجاهات المتعارضة والتناقضات الحادة . إنه عالم تحولات اجتماعية أساسية ، وثورة علمية وتكنولوجية ، ومشاكل تزداد تدهورا تعم المعمورة كلها – مشاكل تتعلق بالنظام البيئى والموارد الطبيعية .. الخ – وتغيرات فى تكنولوجيا الإعلام . عالم توجد به إمكانيات لم يسمع بها من قبل للتطور والتقدم جنبا إلى جنب مع الفقر المدقع والتأخر ومعالم العصور الوسطى . عالم حافل « بميادين توتر » هائلة .

كل شيء كان أشد بساطة منذ أعوام كثيرة مضت . فقد كانت توجد دول متعددة تحدد مصالحها وتوازن بينها إذا تمكنت من ذلك وتتقاتل اذا ما اخفقت . وكانت العلاقات الدولية تقوم على توازن مصالح هذه الدول المتعددة . ذلك مجال لواحدة منها ، وذلك مجال لثانية ، وذلك مجال لثالثة . والآن لنلق نظرة على ما حدث على امتداد الأعوام الأربعين التى انقضت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

إن المسرح السياسى لعالم اليوم يشمل المجموعة الضخمة من البلدان الاشتراكية التى قطعت شوطا طويلا فى تطورها التقدمى عبر فترة من التاريخ ليست بالشديدة الطول ، والامتداد الهائل للدول الرأسمالية المتقدمة بمصالحها الخاصة وتاريخها الخاص وهمومها ومشاكلها ، والمحيط الضخم من بلدان العالم الثالث التى ظهرت على الساحة فى الأعوام الثلاثين أو الأربعين الماضية عندما حصلت عشرات البلدان فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها .

ويبدو واضحا أن كل مجموعة من الدول وكل دولة على حدة لها مصالحها الخاصة . ومن زاوية المنطق الأوّلى فان هذه المصالح جميعا لابد أن تجد لها انعكاسا معقولا فى السياسة العالمية ، بيد أن الأمر ليس كذلك . وكم من مرة قلت لمحادثىّ من البلدان الرأسمالية : دعونا ننظر إلى حقائق العالم ونأخذها فى الاعتبار ـ هناك عالم الرأسمالية وعالم الاشتراكية ، وهناك أيضا عالم البلدان النامية الضخم ، وهذا الأخير موطن للملايين البشر . والبلدان جميعا لديها مشاكلها . ولكن البلدان النامية لديها من المشاكل ما يفوق مائة مرة مشاكل الدول الأخرى ، وينبغى أن يوضع ذلك موضع الاعتبار . كما أن هذه البلدان لديها مصالحها الخاصة ، وقد ظلت قرونا عديدة مستعمرات لدول أخرى وتقاتل فى عناد من أجل تحررها . أمّا وقد حصلت على استقلالها فانها تعمل جاهدة على تحسين حياة شعوبها ، واستخدام مواردها على النحو الذى تراه محققا لمصالحها ، وبناء اقتصاد مستقل وثقافة مستقلة .

فهل ثمة أمل فى قيام علاقات دولية طبيعية وعادلة تنطلق كلية من مصالح الاتحاد السوفييتى مثلا ، أو مصالح الولايات المتحدة ، أو بريطانيا ، أو اليابان ؟ كلا على الاطلاق . فلابد من وجود توازن فى المصالح ، وبالنسبة للوقت الحالى لا يوجد توازن من هذا القبيل ، فالآن تصبح الدول الغنية أكثر غنىً ، على حين تزداد الدول الفقيرة فقرا . غير أنه تختمر فى العالم الثالث اليوم عمليات باستطاعتها أن تهز نظام العلاقات الدولية بأسره .

ليس باستطاعة احد أن يوقف نهائيا عالم الاشتراكية أو العالم النامى أو عالم الرأسمالية المتقدمة . ولكن هناك من يقول إن الاشتراكية حدث عارض فى التاريخ ، وإن الوقت لن يطول قبل أن تتحول إلى كومة رماد ، وعندئذ يمكن ترويض العالم الثالث وأن يعود كل شيء دورة كاملة ، وإن الرخاء يمكن مرة أخرى أن يكون ممكنا على حساب الآخرين . إن الهروب إلى الماضى ليس اجابة على

تحديات المستقبل لكونه مجرد مغامرة تقوم على الخوف وفقدان الثقة بالنفس .

ونحن لم نقرأ فقط من جديد عن واقع عالم متعدد الألوان ومتعدد الأبعاد ، ولم نقتصر على إجراء تقييم للفروق فى مصالح الدول المختلفة ، فقد رأينا القضية الرئيسية ــ وهى الاتجاه المتزايد نحو الترابط بين دول المجتمع العالمى . ذلك هو ديالكتيك التطور الراهن . فهذا العالم ــ المتناقض والمتنوع من الناحيتين الاجتماعية والسياسية ، ولكنه على الرغم من ذلك مترابط وعلى قدر كبير من التكامل ــ يتشكل فى خضم من الصعوبات كما لو كان يتحسس طريقه خلال صراع بين الأضداد .

وثمة واقع آخر لعصرنا لا يقل وضوحا هو ظهور وتفاقم ما يسمى القضايا العالمية التى أصبحت بدورها حيوية بالنسبة لمصير المدنية ، واعنى بها قضايا المحافظة على الطبيعة ، والحالة الحرجة للبيئة وللغلاف الجوى والمحيطات ، ولموارد كوكبنا التقليدية التى لم تعد بلا حدود ، واعنى بها ايضا الامراض الرهيبة قديمها وجديدها ، والشاغل المشترك للبشرية ، وهو كيف نضع حدا للجوع والفقر فى مساحات هائلة من المعمورة ؟ كما أعنى العمل العبقرى المشترك فى استكشاف الفضاء الخارجى والمحيط العالمى واستخدام ما يتحقق من معرفة لصالح البشرية .

وباستطاعتى أن أقول الكثير عن العمل الذى نقوم به على مستوى قومى فى بلدنا للمساعدة على حل هذه المشاكل ، وقد عرضت له فى إيجاز عندما ناقشت البيريسترويكا ، وسنقوم فى هذا المجال بكل ما يتعلق بنا .

ولكن ليس فى مقدور الاتحاد السوفييتى بمفرده حل هذه القضايا جميعا ، ونحن لا نخجل من تكرار ذلك ، وندعو دائما إلى تعاون دولى ، ونقول بمسئولية كاملة ، ملقين جانبا بالاعتبارات الزائفة المتعلقة « بالمكانة » ، أن كلًا منّا يصبح فى عالم اليوم أكثر اعتمادا على الآخر ويزداد أهمية بالنسبة له . ولما كانت وقائع كهذه توجد فى عالم اليوم ، وكنا نعلم أننا فى هذا العالم نرتبط الآن ، بوجه عام ، بالمصير نفسه ، وأننا نعيش فوق الكوكب نفسه ونستخدم موارده ونرى أن هذه الموارد ليست بلا حدود ويلزم إنقاذها ، وأن الطبيعة والبيئة ينبغى حفظهما ، عندئذ يكون واقع كهذا قائما بالنسبة لنا جميعا . إن ضرورة الاجراءات والآليات الدولية الفعالة والعادلة والتى يمكن أن تكفل الاستخدام الرشيد لموارد كوكبنا باعتبارها ملكا للبشرية جمعاء ، تصبح ضرورة أكثر إلحاحا من أى وقت مضى .

وهنا على وجه التحديد نرى الترابط فيما بيننا ، وتكامل العالم ، والحاجة الحتمية إلى حشد جهود البشرية من أجل أن تصون نفسها ، من أجل صالحها فى اليوم وفى الغد وفى جميع الأوقات .

وأخيرا وليس آخرا هناك واقع آخر ينبغى أن نُقرّ به ، وهو أننا إذ دخلنا العصر الذرى ، حيث تستخدم طاقة الذرة للأغراض العسكرية ، فان البشرية تكون بذلك قد فقدت أبديتها . ففى

الماضي كانت هناك حروب ، حروب مروعة اقتضت أرواح الملايين والملايين من البشر ، وحوّلت المدن والقرى إلى خرائب وأطلال ، وقضت على أمم وحضارات بكاملها ، ولكن استمرار البشرية لم يتعرض للخطر ، وعلى نقيض ذلك فانه إذا ما اندلعت حرب نووية الآن فسيمحى كل شيء حتى من على وجه البسيطة .

بل إن ما يعد مستحيلا من الناحية المنطقية ، وهو أن البشرية يمكن أن تباد عدة مرات ، قد أصبح الآن ممكنا من الناحية التقنية : فالترسانات النووية الموجود هي من الضخامة بحيث توجد بالنسبة لكل قاطن للمعمورة شحنة قادرة على إحراق مساحة هائلة إلى أن تحيلها رمادا . واليوم باستطاعة مجرد غواصة استراتيجية واحدة أن تحمل طاقة تدميرية تعادل عدة حروب في حجم الحرب العالمية الثانية . وثمة عشرات من أمثال هذه الغواصات !

كما أن سباق التسلح ، شأنه شأن الحرب النووية ، ليس فيه مجال لفائز ، واستمرار سباق من هذا القبيل على ظهر المعمورة وامتداده إلى الفضاء الخارجي ، يمكن أن يعجّلا بتراكم الأسلحة النووية وتحديثها اللذين يحدثان اليوم بالفعل بمعدل محموم . إن زمام الوضع العالمي يمكن أن يفلت من أيدينا بحيث لا يكون متوقفا على تدبير الساسة بل أسيرا للصدفة . وكل منا يواجه ضرورة أن يتعلم كيف يعيش في سلم في هذا العالم ، وكيف يصطنع لنفسه أسلوبا جديدا للتفكير ، ذلك أن ظروف اليوم تختلف اختلافا بيّناً عما كانت عليه حتى من ثلاثة أو أربعة عقود مضت .

وقد أصبح الوقت ناضجا الآن للتخلي عن الأفكار الخاصة بالسياسة الخارجية التي تتأثر بالآراء المملاة من عقلية امبراطورية ، فليس باستطاعة الاتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة فرض إرادتهما على الآخرين . قد يكون ممكنا اتخاذ إجراءات للقمع أو الإكراه أو الرشوة أو للتحطيم والتدمير ، ولكن ذلك لفترة معينة فقط ، أما من زاوية سياسات المدى الطويل والوقت الفسيح فلن يكون باستطاعة أحد إخضاع الآخرين . وهذا هو السبب في أنه لا يبقى إلا شيء واحد ـ هو العلاقات القائمة على التكافؤ ، وينبغي لكل منا أن يدرك ذلك . إذ أنه جنبا إلى جنب مع الوقائع السالفة الذكر والمتعلقة بالأسلحة النووية والنظام البيئي والثورة العلمية والتكنولوجية والإعلامية ، فان ذلك يفرض علينا أن نحترم بعضنا بعضا ، وأن نحترم كائنا من كان على ظهر الأرض .

ذلك هو عالمنا ـ بالغ التعقيد وإن لم يكن بغير أمل . ونحن نتمسك بالرأي القائل بأن كل شيء يمكن أن يحل ، ولكن يجب على كل منا أن يعيد التفكير في دوره في هذا العالم وأن يتصرف على نحو يتسم بالمسئولية .

تفكير سياسي جديد

فى الفترة التى انقضت منذ أبرل / نيسان ١٩٨٥ قطعنا شوطا طويلا فى فهم الوضع العالمى والطريقة الكفيلة بتغييره نحو الأفضل . وسأتحدث أيضا عن الخطوات العملية التى اتخذناها بغية تحسين المناخ الدولى تحسينا جذريا . ولكن لننتقل الآن إلى النقطة الأكثر أهمية .

بعد أن أقر حزبنا فى مؤتمره السابع والعشرين مفهوم عالم متناقض ، وإن يكن فى الوقت نفسه مترابطا ومعتمدا على بعضه بعضا ، بل متكاملا من الناحية الجوهرية ، شرعنا نبنى سياستنا الخارجية على هذا الأساس . ومع ذلك مازلنا مختلفين فيما يتعلق بنظامنا الاجتماعى وآرائنا الايديولوجية والدينية وطريقتنا فى الحياة . ويقينا ستظل الخلافات قائمة ، ولكن هل يتعين علينا أن نتبارز بسببها ؟ وألن يكون من الأسلم تجاوز الأمور التى تفرقنا من أجل صالح البشرية جميعا ، وإبقاءً للحياة على الأرض ؟ وقد انتهينا إلى خيارنا مؤكدين استشرافا سياسيا جديدا سواء باصدار بيانات ملزمة أو عن طريق اجراءات وأفعال معينة .

لقد سئم الناس التوتر والمواجهة وملّوهما ، وهم يؤثرون السعى إلى إقامة عالم أكثر أمنا وضمانا ، عالم يحتفظ فيه كل منا بوجهات نظره الفلسفية والسياسية والايديولوجية وبطريقته فى الحياة .

نحن ننظر إلى ما يحدث بأعين مفتوحة ، ونرى القوالب النمطية التى تتشبث بالبقاء ، ووجهات النظر القديمة التى ضربت بجذورها عميقا وتضخ دما جديدا فى النزعة العسكرية والطموحات الامبريالية التى تُعتبر البلدان الأخرى وفق منطقها أهدافا لأنشطة أصحابها ، السياسية وغيرها ، وتحرم من حقها فى إقرار الخيار المستقل والسياسة الخارجية المستقلة .

ولسنا بصدد اقتراح أساليب فائقة الجذرية لحل المشاكل الإقليمية المختلفة ، على الرغم من أن أساليب كهذه تكون أيضا ضرورية فى بعض الحالات ، وليست لدينا رغبة فى تناول الشئون الدولية بطريقة تزيد المواجهة -٨ه . وبينما نحن لا نقر طابع العلاقات القائمة بين الغرب والبلدان النامية ، فاننا لا نتشبث بضرورة تمزيقها ، ولكننا نعتقد أن هذه العلاقات ينبغى تحويلها عن طريق تخليصها من الاستعمار الجديد الذى لا يختلف عن الاستعمار القديم إلا فى كون آليته للاستغلال أكثر كفاءة وصقلا وتهذيبا ويلزم توفير الظروف التى تستطيع البلدان النامية فى ظلها أن تكون سادة مواردها الطبيعية والبشرية ، وأن تستخدم هذه الموارد لصالحها لا لصالح آخرين .

إن تطبيع العلاقات الدولية فى المجالات الاقتصادية والايكولوجية والإعلامية ينبغى أن يقوم على تدويل واسع النطاق . وتفيد كل الدلالات أن الغرب قد يود أن يحتفظ بالأمور داخل الأسرة ، أو إن جاز التعبير داخل الدول « السبع » أو « الخمس » أو ما شابه . ويفسر ذلك على الأرجح

المحاولات الرامية إلى إسقاط سمعة الأمم المتحدة . إذ يزعم ، على سبيل المثال ، أن الأمم المتحدة تفقد مغزاها وأنها تكاد تتحلل . ويقال ذلك اليوم ، حيث تحدث تغييرات كثيرة للغاية فى عالم زاخر بالمصالح المتباينة لدول متعددة ، وحيث تحتل مكان الصدارة الجهود الرامية إلى إيجاد توازن بين هذه المصالح . وفى ظروف كهذه يكون دور الأمم المتحدة ، بتجاربها فى تذليل العقبات أمام التعاون الدولى ، أكثر أهمية من أى وقت مضى .

والحقيقة أن جهود الأمم المتحدة لم تكن موفقة دائما ، ولكن هذه المنظمة فى رأيى هى المحفل الأكثر ملاءمة للسعى إلى إيجاد توازن بين مصالح الدول ، وهو توازن ذو أهمية جوهرية بالنسبة لاستقرار العالم .

وأنا أدرك أن كل شىء لا يمكن أن يتغير بين عشية وضحاها ، كما أدرك أيضا أن زعماء الغرب والشرق ستظل لديهم نُهج مختلفة إزاء أوضاع محددة . وكذلك فان دول العالم ، كما سبق أن قلت ، أشبه اليوم بمجموعة من متسلقى الجبال المقيدين معا بحبل للتسلق ، وباستطاعة هؤلاء إما التسلق معا إلى قمة الجبل أو السقوط معا إلى الهاوية . وبغية منع الكارثة ينبغى للقادة السياسيين أن يسموا فوق مصالحهم الضيقة وأن يدركوا المأساة التى ينطوى عليها الموقف . وهذا هو السبب فى أنه تلح علينا كثيرا اليوم ضرورة وجود فهم جديد للوضع ولعناصر الترضية فيه .

لم يعد من الممكن أن ترسم سياسة على أساس مسلمات عام ١٩٤٧ ، مبدأ ترومان وخطاب تشرشل فى فولتون ، ومن الضرورى أن نعمل وأن نفكر بطريقة جديدة . وفضلا عن ذلك فان التاريخ لا يمكن أن ينتظر ، والناس لا يمكنهم أن يحتملوا مزيدا من إضاعة الوقت . وفى الغد قد يكون الوقت متأخرا للغاية ، واليوم الذى يلى الغد قد لا يأتى أبدا .

إن المبدأ الأساسى لوجهة النظر السياسية الجديدة بسيط للغاية : وهو أن **الحرب النووية لا يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ايديولوجية أو أية أهداف أخرى** . وهذا الاستنتاج ثورى حقا ، لأنه يعنى إسقاط الأفكار التقليدية عن الحرب والسلم . فالوظيفة السياسية للحرب كانت دائما تبريرا للحرب ، تفسيرا « عقلانيا » لها . إن الحرب النووية لا معنى لها ، إنها عمل لا عقلانى . ولن يكون هناك منتصرون أو مهزومون فى نزاع نووى عالمى : فالحضارة العالمية ستفنى حتما . إنها انتحار ، وليست حربا بالمعنى التقليدى للكلمة .

ولكن التكنولوجيا العسكرية قد تطورت إلى درجة أنه حتى الحرب غير النووية يمكن الآن أن تقارن بحرب نووية من حيث آثارها التدميرية . وهذا هو السبب فى أنه يكون من المنطقى أن ندرج فى طائفتنا للأسلحة النووية هذه « الصورة » بدورها للصدام المسلح بين القوتين العظميين .

وبذلك يكون قد نشأ وضع مختلف كلية . ولقد تشكلت على امتداد القرون ، بل آلاف

السنين ، طريقة للتفكير وطريقة للعمل تقومان على استخدام القوة فى السياسات العالمية . ويبدو أن هاتين الطريقتين قد ضربتا بجذورهما عميقا وكأنهما شيء لا يتزعزع . أما اليوم فقد فقدتا كل أسس معقولة . كما أن حكمة القائد البروسى كارل فون كلاوزفيتس ، والتى مفادها أن الحرب استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى ، قد أصبحت حكمة فات أوانها على نحو ميئوس منه . إنها تنتمى الآن إلى المكتبات . ولأول مرة فى التاريخ يصبح من المتطلبات الحيوية أن تؤسس السياسات الدولية على المعايير الأدبية والأخلاقية المعروفة للبشرية جمعاء ، وكذلك على العلاقات الدولية ذات الطابع الانسانى .

ويترتب على استحالة الحل العسكرى ـ أى النووى ـ للخلافات الدولية ديالكتيك جديد للقوة والأمن . ذلك أن الأمن لم يعد ممكنا ضمانه بالوسائل العسكرية ـ سواء عن طريق استخدام أسلحة الردع ، أو التحسين المستمر « للسيف والدرع » . إن المحاولات الرامية إلى تحقيق التفوق العسكرى محاولات سخيفة مجردة من العقل . والآن تبذل محاولات من هذا القبيل فى الفضاء الخارجى . إنها محاولات تنافى الظروف الراهنة منافاة تدعو إلى الدهشة ولا يُقيّض لها أن تستمر إلا بفضل الدور المتضخم الذى يقوم به العسكريون فى الشئون السياسية . فمن زاوية الأمن أصبح سباق التسلح سخفا شديدا لأن نفس منطقه يقود إلى تقويض الاستقرار فى العلاقات الدولية ، كما يقود فى نهاية الأمر إلى نزاع نووى . وإذ يؤدى سباق التسلح إلى تحويل موارد ضخمة عن أولويات أخرى فانه يضعف مستوى الأمن ويلحق به الأضرار . إنه فى حد ذاته عدو للسلم . والسبيل الوحيد إلى الأمن هو من خلال القرارات السياسية ونزع السلاح . وفى عصرنا هذا يمكن ضمان أمن حقيقى ومتكافىء عن طريق التخفيض المستمر فى مستوى التوازن الاستراتيجى بحيث تزال منه كلية الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

وربما أثار ذلك مخاوف بعض الناس ، وهم يقولون « وماذا ينبغى عمله عندئذ مع المجمع العسكرى ـ الصناعى » . إن الأمر يعنى وظائف واجور أعداد كبيرة جدا من البشر . وهذه المسألة تناولها بصورة خاصة أحد أعمال ف . ليونتييف الحائز على جائز نوبل ، وقد أثبت ليونتييف أن حجج العسكريين لا تجرى على منطق من الزاوية الاقتصادية . وهذا ما اعتقده : وأقول بداية إن تكلفة كل وظيفة فى المجمع العسكرى ـ الصناعى تبلغ مرتين أو ثلاث مرات مثيلتها فى صناعة مدنية ، ولذا يمكن أن تُنشأ بدلا منها ثلاث وظائف . ثانيا : إن قطاعات الاقتصاد العسكرى ترتبط حتى فى الوقت الحاضر بالاقتصاد المدنى وتؤدى له الكثير . ولذا فلتكن تلك نقطة بداية للاستفادة من إمكانياتها فى الأغراض السلمية . ثالثا : أن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة يمكن أن يضطلعا معا ببرامج كبيرة مشتركة تحشد مواردنا وامكانياتنا العلمية والفكرية بغية حل أكثر المشاكل تنوعا خدمة للبشرية .

إن وجهة النظر السياسية الجديدة تتطلب التسليم ببديهية بسيطة أخرى ، وهى أن الأمن لا يمكن تجزئته . فإما أمن على قدم المساواة للجميع أو لا شيىء على الاطلاق . والأساس السليم الوحيد للأمن هو الاعتراف بمصالح الشعوب والبلدان وبدورها المتساوى فى الشئون الدولية . ذلك أن أمن كل دولة يجب أن يقترن بأمن جميع أعضاء المجتمع الدولى . فعلى سبيل المثال هل مما يهم الولايات المتحدة أن يجد الاتحاد السوفييتى نفسه فى وضع يعتبر بموجبه أنه أقل أمنا من الولايات المتحدة ؟ أو هل يمكن لنا أن نفيد من وضع عكسى ؟ باستطاعتى أن أقول فى حزم إن ذلك لن يكون مقبولا لدينا . ولذا فإن الخصوم ينبغى أن يصبحوا شركاء وأن يشرعوا فى البحث بطريقة مشتركة عن طريقة لتحقيق الأمن العالمى .

وباستطاعتنا أن نرى العلامات الأولى للتفكير الجديد فى بلدان كثيرة ، فى شرائح مختلفة من المجتمع ، وذلك أمر طبيعى تماما لأنه الطريق إلى اتفاقيات تستند إلى المنفعة المتبادلة والحلول الوسط المتبادلة على أساس المصلحة المشتركة العليا ــ وهى منع كارثة نووية . ومن ثم فانه لا ينبغى أن يكون هناك سعى من جانب أحد الأطراف لتحقيق الأمن لنفسه على حساب الآخرين .

كما أن وجهات النظر الجديدة تؤثر بقوة مماثلة فى طابع المذاهب العسكرية ، التى ينبغى فى حزم أن تكون مذاهب دفاعية . ويرتبط ذلك بأفكار جديدة ، أو جديدة نسبيا ، مثل الكفاية المعقولة من الأسلحة ، والدفاع غير العدوانى ، وإزالة اختلال التوازن وعدم التماثل فى مختلف أنماط القوات المسلحة ، والفصل بين القوات الهجومية للكتلتين ، وهلم جرا[1] .

إن الأمن العالمى فى عصرنا يستند إلى الاعتراف بحق كل دولة فى أن تختار مسارها الخاص للتطور الاجتماعى ، وإلى نبذ التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، وإلى احترام الآخرين

---

(١) شرعت الدول الاشتراكية فى أوروبا تسير فى تصميم عبر هذا المسار . ففى ٢٩ مايو / آيار ١٩٨٧ عقد فى برلين اجتماع للجنة الاستشارية السياسية ، أقر وثيقة ذات أهمية مبدئية عنوانها « حول المذهب العسكرى للبلدان الأعضاء فى حلف وارسو » . وترسى هذه الوثيقة جوهر الطابع الدفاعى البحت لهذا المذهب . تقول الوثيقة : « إننا لن نبدأ أبدا ، وتحت أية ظروف ، عمليات عسكرية ضد أية دولة أو أى تحالف من الدول مالم نتعرض نحن أنفسنا لهجوم مسلح ، ولن نكون قط البادئين باستخدام الأسلحة النووية . وليست لدينا أية مطالب إقليمية سواء فى أوروبا أو فى خارجها . والبلدان الأعضاء فى حلف وارسو لا تنظر إلى أية دولة أو أى شعب على أنه عدو ، وهى على استعداد لأن تقيم علاقات مع جميع البلدان دون استثناء ، على أساس المراعاة المتبادلة لمصالح الأمن والتعايش السلمى » .

إن بلدان حلف وارسو لا تسعى إلى أن يكون لديها من القوات المسلحة والمعدات العسكرية أكثر مما هو ضرورى لاغراض الدفاع ، وستتمسك فى حزم بمبدأ الكفاية فى حماية أمنها . وقد اقترحت على بلدان حلف الأطلنطى أن يجلس زعماء الجانبين معا وأن يجروا مقارنة بين المذاهب العسكرية للحلفين بغية أن يتوصل كل جانب إلى فهم أفضل لنوايا الجانب الآخر . وكان الجواب على ذلك الاقتراح هو الصمت .

احتراما مقترنا بنقد ذاتى موضوعى لمجتمع كل منهم ويمكن للدولة أن تختار إما الرأسمالية أو الاشتراكية ، فذلك من حقوق السيادة . ولا يمكن للدول ، ولا ينبغى لها ، أن تشكل نمط حياتها وفقا لنمط الحياة فى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى ، ومن ثم فان المواقف السياسية ينبغى أن تكون مجردة من الحساسية الايديولوجية المفرطة .

والخلافات الايديولوجية لا ينبغى أن تنقل إلى مجال العلاقات بين الدول ، كما لا ينبغى للسياسة الخارجية أن تكون خاضعة لهذه الخلافات ، لأن الايديولوجيات يمكن أن تكون أقطابا منفصلة ، على حين أن المصلحة فى البقاء وفى منع الحرب مصلحة عالمية وسامية .

وعلى قدم المساواة مع التهديد النووى فان الأسلوب السياسى الجديد للتفكير يعتبر حل المشاكل العالمية الأخرى ، بما فى ذلك مشكلتا التنمية الاقتصادية والنظام البيئى ، شرطا لا غنى عنه لضمان سلم دائم وعادل . كما أن التفكير بطريقة جديدة يعنى أيضا رؤية حلقة مباشرة بين نزع السلاح والتنمية .

ونحن نؤيد تدويل الجهود الرامية إلى تحويل نزع السلاح إلى عامل من عوامل التنمية . وقد قلت ما يلى فى رسالة وجهتها إلى المؤتمر الدولى المنعقد حول هذا الموضوع فى نيويورك فى أواخر أغسطس/آب ١٩٨٧ : « إن تنفيذ المبدأ الأساسى ـ نزع السلاح من أجل التنمية ـ يمكنه وينبغى له أن يشحذ البشرية ، وأن ييسر تكوين وعى عالمى » .

كما أن « إعلان دلهى بشأن المبادىء الخاصة بعالم خال من الأسلحة النووية ومتحرر من العنف » ، الذى وقعته أنا ورئيس وزراء جمهورية الهند راجيف غاندى فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٦ ، يتضمن عبارات أود أن استشهد بها أيضا : « فى العصر النووى ينبغى للبشرية أن تطوّر أسلوبا جديدا للفكر السياسى ، ومفهوما جديدا للعالم ، يمكنهما توفير ضمانات أكيدة لبقاء البشرية . فالناس يريدون أن يعيشوا فى عالم أكثر أمنا وعدلا . إن البشرية جديرة بمصير أفضل من بقائنا رهينة للرعب النووى واليأس . ومن الضرورى تغيير الوضع العالمى القائم وبناء عالم خال من الأسلحة النووية ومتحرر من العنف والكراهية والخوف والشكوك » .

وثمة علامات جدية على أن الأسلوب الجديد للتفكير أخذ يتشكل ، وعلى أن الناس يقتربون من فهم ما يجعل العالم على شفا هاوية . ولكن هذه العملية صعبة للغاية ، والأمر الأشد صعوبة هو ضمان انعكاس هذا الفهم فى الاجراءات التى يتخذها صانعو السياسة ، انعكاسه فى عقولهم . ولكنى اعتقد أن العقلية السياسية الجديدة ستشق طريقها عنوة لأنها ولدت من حقائق عصرنا .

طريقنا إلى نظرة جديدة

نحن لا نزعم أننا قادرون على تعليم الآخرين . فبعد أن استمعنا إلى دروس لا حصر لها من الآخرين خلصنا إلى نتيجة مفادها إن تلك تلهية بلا جدوى ، ذلك أن الحياة هي في المقام الأول التي تعلّم الناس كيف يفكرون بطريقة جديدة . ونحن من جانبنا تعلمنا ذلك بالتدريج ، وتمكنّا منه مرحلة بعد أخرى ، وأعدنا النظر في آرائنا المعتادة في مشاكل الحرب والسلم ، في العلاقات بين النظامين ، وتأملنا في المشاكل العالمية .

لقد كان طريقا طويلا حقا ، فمنذ ثلاثين عاما توصل المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفييتي إلى نتيجة هامة مفادها أن حربا عالمية جديدة ليست أمرا محتوما ، ويمكن منعها . وكان هذا يعني أنه ليس من المستطاع فقط إرجاء النزاع المقبل ، ومد أجل « المهلة السلمية » ، بل إنه من المستطاع كذلك تسوية أية أزمة دولية بالوسائل السلمية . ويعلن حزبنا عن اقتناعه بامكانية وضرورة إزالة التهديد بالحرب في حد ذاته ، وإبعاد شبح الحرب من حياة البشرية . كما أعلن عندئذ أن الحرب ليست بأية حال شرطا لا غنى عنه للثورات الاجتماعية . وقد هذّب مبدأ التعايش السلمي مع مراعاة التغييرات التي جاءت بها الحرب العالمية الثانية .

وفي أعوام الانفراج حاولنا ملء هذا المبدأ بمضمون محدد على أساس حوار وتعاون دوليين عادلين . وقد شهدت تلك الأعوام توقيع عدد من المعاهدات الهامة التي تستكمل فترة « ما بعد الحرب » في أوروبا ، كما شهدت تحسنا في العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية ، وهو تحسن كان له تأثيره على الوضع الدولي بأسره .

إن نفس منطق الانفراج كان يحفزه الإدراك المتزايد بأنه لا يمكن كسب حرب نووية . وانطلاقا من هذه الحقيقة أعلنّا منذ خمسة أعوام أمام العالم أجمع أننا لن نكون أبدا البادئين باستخدام الأسلحة النووية .

وقد تم في الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي المنعقد في أبريل/نيسان ١٩٨٥ ، وفي المؤتمر السابع والعشرين للحزب ، التوصل إلى نقطة تحول عميقة الأثر في مفاهيمنا . وكان ذلك ، إن شئنا الدقة ، تحولا نحو طريقة جديدة للتفكير السياسي ، إلى أفكار جديدة عن العلاقة بين المبادىء الطبقية والمبادىء المشتركة للبشرية في العالم الحديث .

إن طريقة التفكير الجديدة ليست عملا مرتجلا ، ولا هي تمرين عقلي ، بل هي ثمرة تأملات جدية في حقائق عالم اليوم ، ثمرة الفهم بأن الموقف المسئول من السياسة يلزم إثبات صحته علميا ، وبأن بعض الفرضيات التي كانت تبدو صلبة لا تتزعزع ينبغي التخلي عنها . ذلك أن النهج المتحيز ، والقرارات المخصصة لصالح أهداف عابرة ، والتحول عن تحليل الوضع تحليلا ذا أساس علمي

صلب ، كل ذلك يكلفنا غاليا .

ويمكن القول بأننا تصورنا العقلية الجديدة وفكرنا فيها خلال معاناة شاقة ، وبأن لينين كان يمنا فى ذلك فعندما نرجع إليه ، « ونقرأ » أعماله فى كل مرة بطريقة جديدة ، تأسرنا قدرته على عمق إلى جذور الأشياء ، وعلى رؤية الديالكتيك الأكثر تعقيدا للعمليات العالمية . كما أن لينين صفه القائد لحزب البروليتاريا ، والعالم الذى جسّد مهامها الثورية نظريا وسياسيا ، كان باستطاعته ،ن يرى ماهو أكثر من ذلك ، كان باستطاعته أن يتجاوز الحدود الطبقية المفروضة على البروليتاريا . وقد تحدث أكثر من مرة عن أولوية المصالح المشتركة لكل البشرية على المصالح الطبقية . والآن فقط أصبح باستطاعتنا فهم مجمل عمق هذه الأفكار ودلالتها . فهذه الأفكار هى التى تثرى فلسفتنا بشأن العلاقات الدولية وتغذى الطريقة الجديدة للتفكير .

وقد يقول المرء إن الفلاسفة وعلماء اللاهوت كانوا طوال التاريخ يعالجون أفكار القيم الانسانية « الأبدية » . والحقيقة أن الأمر كذلك ، ولكن هذه الأفكار كانت فى ذلك الحين « ترجيمات أو تجديسات مدرسية » محتوما أن تنتهى إلى نمط من أحلام اليوطوبيا . وفى الثمانينات ، ونحن نقترب من نهاية هذا القرن المأسوى ، ينبغى للبشرية أن تقر بالضرورة الحيوية للقيم الانسانية وبأولويتها .

ومنذ الأزل كانت المصالح الطبقية هى حجر الزاوية فى كل من السياسة الخارجية والداخلية . وغنى عن البيان أن هذه المصالح كانت من الناحية الرسمية تقدم بوجه عام على أنها مصالح الأمة أو الدولة أو التحالف ، وكانت تغطى باشارات إلى « الرفاهة العامة » أو الدوافع الدينية . غير أن الماركسيين وكثيرين من ذوى العقل الراجح على قناعة تامة بأن سياسة أية دولة أو تحالف من الدول إنما تحددها فى التحليل الأخير مصالح القوى الاجتماعية ـ السياسية السائدة . وكانت المصادمات الحادة بين هذه المصالح فى الساحة الدولية تنتهى على مدار التاريخ إلى نزاعات مسلحة وحروب . وهذا هو السبب فى أن السجل السياسى للبشرية هو إلى حد كبير سجل للحروب . أما اليوم فان هذه المأثورات تنتهى مباشرة إلى الهوة النووية السحيقة . نحن ـ البشرية جمعاء ـ على متن قارب واحد ، ولا نستطيع أن نغرق أو نسبح إلا معا . وهذا هو السبب فى أن محادثات نزع السلاح ليست لعبة يمكن أن يكسبها أحد الطرفين ، فالجميع ينبغى لهم أن ينتصروا أو أن يكون مصيرهم الفناء .

إن العمود الفقرى لطريقة التفكير الجديدة هى الاقرار بأولوية القيم الانسانية ، أو ، لنكن أكثر دقة ، بقاء البشرية .

وقد يبدو غريبا لبعض الناس أن الشيوعيين يولون المصالح والقيم الانسانية أهمية قوية من هذا القبيل . والحقيقة أن النهج الذى تحركه دوافع طبقية إزاء جميع ظواهر الحياة الاجتماعية هو ألف باء

الماركسية . واليوم فان نهجا كهذا يلبى تماما حقائق مجتمع ذى أساس طبقى ، مجتمع ذى مصالح طبقية متعارضة ، وكذلك حقائق حياة دولية زاخرة بدورها بالتعارض . وحتى وقت قريب جدا كان الصراع الطبقى مازال هو محور التطور الاجتماعى ، وهو مازال كذلك فى البلدان المقسمة طبقيا . ونتيجة لذلك كانت الفلسفة الماركسية يسودها ـ فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية للحياة الاجتماعية ـ نهج أساسه دوافع طبقية . ويُنظر إلى الأفكار الانسانية على أنها الوظيفة والثمرة الأخيرة لصراع الطبقة العاملة ـ الطبقة الأخيرة التى إذ تبنى نفسها كطبقة تخلّص المجتمع بأسره من النزاعات الطبقية العدائية .

بيد أنه الآن ، مع نشأة أسلحة الدمار الشامل ، ظهرت حدود موضوعية للمواجهة فى الحلبة الدولية : هى التهديد بدمار العالم . ولأول مرة فى التاريخ نشأت مصلحة بشرية مشتركة حقيقية ـ وليست مصلحة ترجيمية أو بعيدة ـ فى إنقاذ البشرية من الكارثة .

وقد أدخلت على برنامج الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، الذى أقره المؤتمر السابع والعشرون للحزب ، تغييرات بروح النظرة الجديدة . وكنا نرى بصفة خاصة أنه لم يعد ممكنا أن نبقى فيه على تعريف التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة بأنه « شكل محدد للصراع الطبقى » .

وقد كان من المعتقدات المسلم بها أن مصدر الحروب العالمية إنما يكمن فى التناقضات بين النظامين الاجتماعيين . فقبل عام ١٩١٧ كان يوجد فى العالم نظام واحد فقط ـ هو الرأسمالية ، ولكن هذا النظام لم يمنع اندلاع حرب عالمية بين دول تنتمى إلى النظام نفسه . وكانت هناك حروب أخرى أيضا . وعلى نقيض ذلك ففى خلال الحرب العالمية الثانية قاتلت ضد الفاشية ، فى ائتلاف واحد ، بلدان تمثل نظامين مختلفين وسحقتها فى نهاية الأمر . ذلك أن المصلحة المشتركة لجميع الشعوب والدول إزاء التهديد الفاشى كانت ترجح الخلافات الاجتماعية ـ السياسية فيما بينها ، وتوفر الأساس لائتلاف « نظام أسمى » معادٍ للفاشية . ومعنى ذلك اليوم أيضا أنه فى مواجهة خطر أشد سوءا تستطيع الدول المنتمية إلى نظم اجتماعية مختلفة ، وينبغى لها ، أن تتعاون مع بعضها بعضا باسم السلم .

ولدى تطوير فلسفتنا بشأن السلم اتخذنا نظرة جديدة إلى الترابط بين الحرب والثورة . ففى الماضى كانت الحرب كثيرا ما تستخدم فى تفجير الثورة . ويمكننا أن نتذكر كوميونة باريس التى جاءت كصدى للحرب الفرنسية ـ البروسية ، أو الثورة الروسية الأولى التى أشعلت الحرب الروسية ـ اليابانية فتيلها . وقد أثارت الحرب العالمية الأولى عاصفة ثورية حقيقية توّجت فى بلدنا بثورة أكتوبر / تشرين الأول . كما أثارت الحرب العالمية الثانية موجة جديدة من الثورات فى أوروبا الشرقية وآسيا ، وكذلك ثورة عاتية مناهضة للاستعمار .

كل ذلك أفاد فى تعزيز المنطق الماركسى ـ اللينينى القائل بأن الامبريالية من المحتوم أن تولِّد مواجهات مسلحة رئيسية ، على حين أن هذه المواجَهات تخلق بطبيعة الحال « كتلة حرجة » من السخط الاجتماعى ووضعا ثوريا فى عدد من البلدان . ومن ثم كان التوقع الذى تمسكنا به طويلا فى بلدنا : وهو أن الحرب العالمية الثالثة ، لو أُطلقت الامبريالية عنانها ، سوف تؤدى إلى انتفاضات اجتماعية جديدة تقضى على النظام الرأسمالى إلى الأبد ، وأن ذلك سيعنى سيادة السلم فى العالم .

ولكن عندما تغيرت الظروف تغيرا جذريا بحيث أصبحت النتيجة الوحيدة للحرب النووية هى دمار العالم خلصنا إلى استنتاج بشأن اختفاء علاقة السبب والنتيجة بين الحرب والثورة ، ذلك أن آفاق التقدم الاجتماعى « تطابقت » مع آفاق منع الحرب النووية . وفى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى تم « الفصل » بوضوح بين الثورة وموضوعات الحرب ، بأن استبعدت من الطبعة الجديدة لبرنامج الحزب الجملتان التاليتان : « اذا ما غامر المعتدون الامبرياليون مع ذلك ببدء حرب عالمية جديدة ، فان الشعوب لن تتسامح بعد ذلك مع نظام يجرها إلى حروب مهلكة . وعندئذ ستكتسح الامبريالية من على وجه الأرض ويواريها التراب » . وبذلك فان هذا النص الذى يسلم من الناحية النظرية بامكانية اندلاع حرب عالمية جديدة قد حذف باعتباره لا يتطابق مع حقائق العصر النووى .

إن المنافسة محتومة بين البلدان الرأسمالية والاشتراكية فى المجالات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ، ومع ذلك فانه يمكن وينبغى الابقاء عليها داخل إطار المنافسة السلمية التى تقتضى بالضرورة قيام تعاون فيما بينها . وسيكون للتاريخ أن يحكم على مزايا كل من النظامين ، إنه سيفرز كل شيىء . ولندع كل أمة تقرر النظام والايديولوجيا اللذين تراهما أفضل لها ، وليتقرر ذلك عن طريق المنافسة السلمية ، وليثبت كل نظام قدرته على تلبية احتياجات الانسان ومصالحه . فدول الأرض وشعوبها مختلفة للغاية ، وإنه لأمر طيب فعلا أن تكون الأمور على هذا النحو ، لأن ذلك حافز على المنافسة . وهذا الفهم للوحدة الديالكتيكية بين الأضداد يناسب تماما مفهوم التعايش السلمى .

وتلك فى مجمل عام هى المراحل الرئيسية لرحلتنا إلى فلسفة جديدة للسلم وإلى فهم الديالكتيك الجديد للمصالح والمبادىء الانسانية والطبقية المشتركة فى عصرنا الحديث .

هل يعنى ذلك أننا تخلينا عن التحليل الطبقى لأسباب الحرب النووية ولغيرها من المشاكل العالمية ؟ كلا ، لأنه سيكون من الخطأ تجاهل عدم التجانس الطبقى بين القوات التى تعمل فى الساحة الدولية أو إغفال تأثير النزاع العدائى الطبقى على الشئون الدولية وعلى النهج التى تُتخذ إزاء انجاز جميع المهام الأخرى الملقاة على عاتق البشرية .

نحن نعرف مدى قوة المواقع التى يشغلها الجانب العدوانى والعسكرى من الطبقة الحاكمة فى البلدان الرأسمالية الرئيسية . ذلك أن الدعم الأساسى لهذا الجانب يأتى من المجمع العسكرى ـ الصناعى القوى الذى تضرب مصالحه بجذور عميقة فى نفس طبيعة النظام الرأسمالى ، والذى ينتزع أرباحا ضخمة من إنتاج الأسلحة على حساب دافعى الضرائب . وبغية حمل الناس على الاعتقاد بأن جميع الأموال التى تنفق لا تضيع سدى، ينبغى أن تكون لديهم قناعة بوجود « عدو خارجى » يرغب فى الافتئات على رفاهيتهم ، على « مصالحهم القومية » بوجه عام . ومن ثم كانت تلك السياسة الهوجاء غير المسئولة القائمة على القوة . فكيف يمكن أن يكون هذا الاعتماد الكلى على القوة ممكنا فى عصرنا النووى ، حيث المخزونات الموجودة من الأسلحة على درجة من الضخامة يكفى معها حتى جزء صغير من الأسلحة لافناء البشرية بسهولة ؟ وهذا على وجه التحديد هو ما نسميه عقلية « الحرب الباردة » القبيحة السمعة . غير أن هذه العقلية مازالت راسخة الجذور فى المصالح الاقتصادية الملموسة لشركات انتاج الأسلحة وفى التأثير على السياسة التى يمارسها الجيش المتشبث بموقعه المتميز ويمارسها الجهاز البيروقراطى الذى يضع نفسه فى خدمة النزعة العسكرية .

وقد يتساءل المرء لماذا إذن نحتفظ بأسلحتنا وقواتنا المسلحة ونعمل على تحديثها. وباستطاعتى أن أقدم إجابة دقيقة عن ذلك باعتبارى رئيس مجلس الدفاع للاتحاد السوفييتى . لقد كنا دائما منذ ثورة أكتوبر/تشرين الأول عرضة لتهديد دائم بعدوان محتمل . حاولوا أن تضعوا أنفسكم فى مكاننا لترى ماذا أنتم فاعلون . ولنستعرض الأحداث معا : حرب أهلية تشترك فيها قوات أجنبية ، وتدخل من جانب أربع عشرة دولة ، وحصار اقتصادى وكوردون صحى ، وعدم الاعتراف الدبلوماسى (بالاتحاد السوفييتى حتى عام ١٩٣٣) ، واستفزازات مسلحة فى الشرق ، وأخيرا حرب مدمرة ودموية ضد الفاشية التى جاءت من الغرب . وهل باستطاعتنا أن ننسى الخطط الرامية إلى شن هجوم ذرى على الاتحاد السوفييتى من جانب العسكرية الأمريكية ومجلس الأمن القومى بالولايات المتحدة . ونحن نسأل أيضا لماذا كان الغرب هو البادىء باقامة تحالف عسكرى ، هو حلف الأطلنطى ، ولماذا يكون هو البادىء دائما بتطوير نظم جديدة للأسلحة ؟ أو لماذا كانت الحكومة الأمريكية الحالية غير راغبة فى وقف تجارب الأسلحة النووية ، ولماذا تلح على الأمريكيين لتبذير أموال هائلة على برنامج حرب النجوم ؟ إن تلك ليست أسئلة عابثة . فهل يمكن تصنيف كل هذه الحقائق على أنها تطلعات سلمية ؟ إنى أكرر مرة أخرى : حاولوا أن تضعوا أنفسكم مكاننا لترى كيف سيكون رد فعلكم .

ومن أجل كل ذلك نحن مستعدون باخلاص لنزع السلاح ، ولكن فقط على أساس عادل من الأمن المتكافىء ، ومستعدون للتعاون على امتداد جبهة عريضة . غير أننا إذ نضع نصب أعيننا دروس الماضى المريرة لا يكون باستطاعتنا اتخاذ خطوات رئيسية من جانب واحد خشية مما قد يكون فى ذلك من إغراء لأنصار « المصالح القومية الشاملة » . وفى رأينا أن أهم شيىء نفعله الآن هو أن ندفع إلى الحركة آلية محافظة البشرية على ذاتها ، وأن نعزز احتمالات السلم والتبصر والنية الحسنة .

« قبضة موسكو »

ربما كان البيان الأكثر ابتذالا الصادر عن زعيم سوفييتى فى الغرب هو الصيحة الغاضبة لنيكيتاخروشوف : « سنواريكم التراب ! » وهى صيحة لابد من تفسيرها للقراء الأجانب بأنه كانت لدينا فى العشرينات وأوائل الثلاثينات مناقشات حامية بين خبراء الزراعة وعلمائها وصفت فى سخرية مريرة بأنها خلاف حول « من سيوارى من التراب » إن صيحة خروشوف ، المستعارة من هذه المناقشات ، كانت صيحة منكودة فى جميع المجالات ، وإن يكن ينبغى النظر إليها فى سياق خطبته بكاملها ، ويجب ألا تؤخذ على حدة . فقد كان يصف المنافسة بين النظامين ، وكان يبغى أن يبين أن الاشتراكية لا تخشى المقارنة مع الرأسمالية ، وأن المستقبل ملك للاشتراكية . لقد كان خروشوف رجلا عاطفيا ، وكان مما يعز على النفس كثيرا أن جهوده المخلصة ومقترحاته المحددة من أجل تحسين الوضع الدولى كانت تصطدم بجدار صلب من انغلاق الفهم ومن العناد .

دعونى أقول لكم ، وهذه المرة من واقع تجاربى الخاصة ، إنه لكى يتفاوض المرء مع الغرب حول مشاكل نزع السلاح ينبغى له أن يتسلح بصبر يفوق التصديق ، لأن التفاوض يكون دائما منطويا على مصالح اقتصادية . وربما تعين أن نضيف أيضا أننا فى الاتحاد السوفييتى إذا حكمنا على سياسة دولة أخرى من واقع بيانات فردية صادرة عن زعمائها فسيمضى وقت طويل قبل أن نشرع فى الانطلاق ، ولكن ذلك لا يحدث . ويجب على البعض فى الغرب أن يكفوا عن استغلال تلك الكلمات المعدودة الصادرة عن شخص لم يعد بين الأحياء ، وألا يقدموها على أنها وجهة نظرنا .

أما عن ذلك الكتاب الغاضب الصادر عن البيت الأبيض ، والذى يستشهد الغرب باقتباسات منه ، وذلك فى مداولاتهم حول « مذهب » لينين فى فرض الشيوعية على نطاق العالم وحول الخطط الرامية إلى إخضاع أوروبا بأكملها ، ينبغى أن أقول إن مذهبا كهذا لم يدر قط بخلد ماركس أو لينين أو أى من الزعماء السوفييت إن هذه « الاقتباسات » التى يستخدمها فى بعض الأحيان متحدثون رفيعو المستوى هى ثمرة للتزييف الفج أو فى أفضل الأحوال للجهل والغطرسة .

هذا ما أريد أن اقوله عن « قبضة موسكو » القبيحة السمعة . فوفقا للنظرية الماركسية سيكون المستقبل لمجتمع خال من استغلال الانسان لأخيه الانسان ومن كل قهر قومى أو عنصرى . إن المستقبل ملك لمجتمع تحكمه مبادىء العدالة الاجتماعية والحرية والتطور المتجانس للفرد . ولكن كل أمة لها الحق فى أن تقرر ما اذا كانت هذه المبادىء صالحة لها ، وما إذا كانت ترغب فى الأخذ بها لدى إعادة بناء حياتها . فإذا ما قررت أنها صالحة لها وراغبة فى الأخذ بها عندئذ يكون عليها أن تقرر السرعة التى ستفعل بها ذلك والشكل الذى تريد أن يتم به .

« إن البروليتاريا المنتصرة لا تستطيع أن تفرض على أية أمة مثلها الأعلى الخاص لحياة سعيدة

دون أن تلحق الضرر بالنصر الذى أحرزته » هذه العبارة من ماركس تعد تعريفا دقيقا لموقفنا من جميع أنواع « تصدير الثورة » . فالثورات ، كما قال لينين ، « تنضج عندما يدرك ملايين البشر أنه لم يعد باستطاعتهم العيش وفق النمط القديم » إنها « تنضج فى عملية التطور التاريخى ، وتندلع عندما ينشأ تأليف معين من ظروف داخلية وخارجية » . وقد أدان لينين أية محاولة لصنع ثورة « وفقا لتعليمات » ، أو لتحديد تاريخ لها ، بأنها « شعوذة » .

إن النظرية التى ندعوها الاشتراكية العلمية تفيد بأن المجتمع البشرى يمر بمراحل معينة فى تطوره . كان هناك مجتمع بدائى ، تلاه نظام ملكية الرقيق وبعده الاقطاع ، وقد أفسح الاقطاع الطريق للرأسمالية ، كما شهد القرن العشرون مولد المجتمع الاشتراكى . ونحن مقتنعون بأن تلك خطوات طبيعية على سلم تاريخى واحد . ذلك هو التطور المحتوم للعالم . ولندع الغرب يعتقد بأن الرأسمالية هى أرقى انجاز للمدنية ، فثمة حق متميز له فى أن يعتقد ذلك . أما نحن فاننا بكل بساطة لا نتفق مع ذلك . وليقرر التاريخ من الصائب .

إن الثورات وحركات التحرير تبزغ فوق تربة وطنية ، وهى تنشأ عندما يصبح فقر الجماهير وقهرها فوق كل احتمال ، وعندما تستباح الكرامة الوطنية ، وعندما ينكر على الأمة الحق فى أن تقرر مصيرها بنفسها . وإذا ما هبت الجماهير للنضال فان ذلك يعنى أن حقوقها الحيوية قد قمعت . إن طموحات طرف ما ، أو « قبضة موسكو » ، لا تمت إلى ذلك بصلة ، فهذه الخرافة هى فى إيجاز أكذوبة حقودة وخبيثة .

الآثار الدولية للتفكير الجديد

إننا لا نعتبر التفكير الجديد قد تحدد مرة وإلى الأبد ، ولا نعتقد أننا عثرنا على الحقيقة النهائية التى يتعين على الآخرين مجرد أن يقبلوها أو يرفضوها ، أى أن يتخذوا موقفا قد نسميه خاطئا . فالأمر ليس كذلك . فبالنسبة لنا بدورنا يعتبر التفكير الجديد عملية نظل فى مجراها نتعلم ونكتسب دوما خبرات جديدة . لقد قال لينين إنه حتى العشرات من طراز ماركس لن يكونوا كافين لتحليل كل العمليات المترابطة فى الاقتصاد العالمى . ومنذ رحيل لينين أصبح العالم أشد تعقيدا بكثير . إن تطوير أسلوب جديد للتفكير يتطلب الحوار ليس فقط مع من يحملون الآراء نفسها وإنما أيضا مع الذين يفكرون بطريقة مختلفة ويمثلون نظاما فلسفيا وسياسيا يختلف عن نظامنا ، وذلك لأنهم يحملون أيضا خبرة شعوبهم وثقافتها ومأثوراتها ، إنهم جميعا جزء من التطور العالمى ومؤهلون لرأيهم الخاص ولدور فعال فى السياسة العالمية . وأنا على اقتناع بأن ساسة اليوم ينبغى أن يكونوا واعين بالامكانيات الفكرية للبلدان والشعوب الأخرى ، وإلا كان محتوما أن تنتهى أنشطتهم إلى إقليمية وإلى نظرة قومية ضيقة ، إن لم يكن ماهو أسوأ .

وهذا هو السبب فى أننا نؤيد قيام حوار واسع ، من أجل مقارعة الآراء ومن أجل الجدل والمناقشة . ومن شأن ذلك تنشيط التفكير والحيلولة دون سقوط الناس فى روتينه التقليدى غير أن الشيء الرئيسى هو أن ذلك يساعد على تدويل الأسلوب الجديد للتفكير .

إن الحوار بين أناس من « عوالم مختلفة » ، أناس من مختلف مشارب الحياة وذوى آراء مختلفة ، له أهمية خاصة ، فاذا ما وحّدهم اهتمام مشترك بمستقبل البشرية ، فان النزاعات والمناظرات المتعددة بينهم لا تعوقهم عن ايجاد نقاط اتصال وعن التوصل إلى اتفاق حول القضايا الرئيسية . وذلك مثال طيب للعالم أجمع .

ويمكن للمرء أن يرى ذلك بوضوح خاص خلال اجتماعات العلماء والكتاب والشخصيات الثقافية . فالاخلاص والاقتدار يكونان هما الطابع المميز لحرصهم وقلقهم على مستقبل العالم وعلى مصير الانسان وامكانياته ، وكذلك لقوتهم المعنوية ومعاناتهم من أجل أولئك الذين مازالوا يعيشون فى ظروف لا تليق بالانسان . ولذلك أهمية بالغة فى عصر يحل فيه العلم والعقل البشرى طلاسم أشد ألغاز الطبيعة والحياة غموضا ، ويحددان من الناحية الفعلية مسار التاريخ . ولذلك أود أن أقول ان الحوار غير الرسمى والمتسم بالحيوية بين الساسة والعلماء والشخصيات الثقافية هو ضرورة حتمية .

إن الاجتماعات مع أناس من هذا الطراز لا يسفر فقط عن إثراء نظرية المرء ، بل كان له أيضا تأثيره على التحركات والقرارات السياسية التى تعين اتخاذها فى الأعوام الأخيرة . وإنى أتذكر جيدا اجتماعى فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٥ مع وفد من مؤتمر للحائزين على جائزة نوبل ــ جورج فالد (الولايات المتحدة) ، تيو نيبنرج وسوزان جابريل (هولندا) ، وألواس أنجليناندر (النمسا) ، والكسند بروخوروف (الاتحاد السوفيتى) . وقد حضر هذا الاجتماع العالمى الأكاديميان أناتولى الكسندروف ويفجنى فيليخوف . وجرت مناقشتنا قبل وقت قصير من ذهابى إلى جنيف لأول اجتماع لى مع الرئيس ريجان . وسلمنى العلماء مناشدة من المشتركين فى مؤتمرهم ، ودار بيننا نقاش جدى للغاية حول النتائج المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية ، وأهمية حظر التجارب النووية ، والمخاطر التى تنطوى عليها عسكرة الفضاء ، واتفقنا على أن الجهود الرامية إلى ضمان الأمن عن طريق نزع السلاح ينبغى أن تقترن بجهود ترمى إلى أن تُكفل للانسان ظروف كريمة للبقاء .

وإنى أتذكر قول الحائزين على جائزة نوبل بأن صون السلم يتطلب اليوم شجاعة أكبر من تلك التى يتطلبها الإعداد للحرب .

ولنأخذ مثالا آخر . ففى منتدى موسكو الدولى « من أجل عالم خال من الاسلحة النووية وبقاء البشرية » ــ وهو اجتماع غير مسبوق من حيث عدد المشتركين فيه والسلطة المخولة لهم ــ أتيحت لى الفرصة لأحس الحالات المزاجية لنخبة من المثقفين الدوليين ، وأقف على أفكارهم

ومعتقداتهم . وقد تركت مناقشاتي معهم انطباعا قويا لدىّ ، وهي المناقشات التي تناولت نتائج المؤتمر مع زملائي في المكتب السياسي حيث قررنا تقديم حل وسط رئيسي جديد ـ تفكيك « حزمة » ريكيافيك وفصل مشكلة القذائف المتوسطة المدى في أوروبا عن غيرها من المسائل .

وإليكم مثالا آخر . فقد مدّد الاتحاد السوفييتي مرارا قراره من جانب واحد بوقف التفجيرات النووية . وأود القول إذ تلك كانت نتيجة دراسة جادة للمناشدات المتعددة التي وجهت إلى الاتحاد السوفييتي من بلدان أخرى . وقد أخذنا هموم هذه البلدان وحججها مأخذ الجد لأننا ندرك أن السياسة المسئولة يجب أن تأخذ في الاعتبار رأى ما يمكن أن يسمى الجانب الأكثر جدارة من الرأى العام . وفي اعتقادى أن أية سياسة لا تبدى القلق على مستقبل البشرية ـ وهذا القلق ينبغي أن يكون صفة مميزة لأى مثقف حقيقي ـ إنما هي سياسة غير أخلاقية وغير جديرة بالاحترام .

وقد ترك منتدى ايزوك ـ كول انطباعا عميقا فيما يتعلق بالنظرة الجديدة ، وهو المنتدى الذى حضرته شخصيات ثقافية عالمية مرموقة بدعوة من الكاتب السوفييتي تشينغيز ايتماتوف . وقد التقيت بهم ، وكان الموضوع الرئيسي لمناقشتنا هو الانسانية والسياسة ، والجانب المعنوى والفكرى لأنشطتنا السياسية في العصر النووى . وقلت في الاجتماع إن الأمم قد تعلمت من مآسيها السابقة ، واستجمعت شجاعتها ، وصنعت أفكارها ، وهي إذ تغلبت على المشاق والمصاعب والخسائر ونهضت من جديد ومضت قدما اختارت كل منها لنفسها طريقا خاصا بها . فما الذى سيحدث إذا أخفقنا في تفادى التهديد النووى الذى يلوّح فوق وطننا المشترك بكارثة مروّعة ؟ وإنى أخشى ألا يكون باستطاعتنا تصحيح خطأ من هذا القبيل . تلك هي مهمتنا الأكثر حيوية وخطورة ، وهي التي تدعونا إلى القول بأن الطاقة الفكرية والمعنوية لثقافة العالم يجب أن توضع في خدمة السياسة .

وقد أصبح « الأطباء الدوليون من أجل منع حرب نووية » يمارسون تأثيرا هائلا على الرأى العام العالمي في غضون فترة زمنية قصيرة جدا . وكان المبادران إلى هذه الحملة هما الأستاذ الأمريكي برنارد لاون والأكاديمي السوفييتي يفجيني تشازوف ، وانضم اليها عشرات الآلاف من الأطباء من القارة الأمريكية وأوروبا وآسيا وأفريقيا واستراليا . وقد التقيت بالأستاذ لاون من قبل ، ولكنني هذه المرة التقيت بجميع قادة الحركة ، بعد مؤتمرهم في موسكو . ومن المستحيل تجاهل ما يقوله هؤلاء الناس ، فما يفعلونه يستحقون قدرًا كبيرا من الاحترام . وذلك لأن ما يقولونه وما يفعلونه تحفزهما معرفة دقيقة ورغبة مشبوبة العاطفة في تحذير البشرية من الخطر الذى يلوّح فوق رءوسنا .

وعلى ضوء الحجج التي أبدوها والبيانات العلمية الدقيقة التي يمتلكونها ، لا يبدو هناك مجال للاستغراق في السياسة . وليس من حق أى سياسي جاد إغفال الاستنتاجات التي يخلصون إليها ، أو تجاهل الأفكار التي يأخذون بها الرأى العام العالمي إلى مرحلة متقدمة .

وفيما يتعلق بالقيادة السوفييتية ينبغى القول إننا تواقون إلى معرفة رأى مختلف أنماط الاشخاص (بل ما يوجهونه من نقد) فى عالم اليوم . ونحن فى اتصالنا معهم نتيقن من احتالات الطريقة الجديدة للتفكير وواقعية سياستنا . والآن فان أى تماثل ، وفى بعض الأحيان أى تطابق ، فى الآراء نكتشفه خلال هذا الاتصال يزودنا بدليل يمكننا من أن نرى أن أساليبنا الجديدة فى تناول الأمور تتبع نفس المسار الذى يتبعه مسعى الجانب ذى التفكير الأمين من البشرية .

وإنه لمن الطبيعى بالنسبة لى بوصفى شيوعيا أن أظل باستمرار على اتصال بممثلى الحركة الشيوعية فى بلدان أجنبية . وقد تغير الشيىء الكثير فى هذه الانصالات فى الأعوام الأخيرة . ونحن نتخلى الآن عن الدبلوماسية المشتركة بين الأحزاب ، وهى الدبلوماسية التى تحجب الحقيقة فى بعض الأحيان بغطاء ظاهرى جذاب ، أو تغلفها ــ وذلك أسوأ حالا ــ « بخرافات » أيسوب (*) .

ومهما تكن الطريقة التى يفكر بها خصوم الشيوعية ، فان الشيوعية قد نشأت ووجدت لصالح الانسان وحريته ، بغية الدفاع عن حقوقه الأصيلة وعن العدالة فوق الأرض . وهذا هو السبب فان النظرة العالمية التى يشاطرها بعضنا بعضا ، والأفكار والتقييمات والاعتبارات والنقد الخيّر الذى نتبادله مع أصدقائنا ، هى أمور لا غنى عنها ، فهى تساعد على تطوير طريقة جديدة للتفكير ، وعلى أن يطبق من الناحية السياسية التراكم الثرى للخبرة الدولية التى تعكس مصالح الشعب العامل ومشاعره .

ونحن ننظر إلى الاتصالات الدولية المكثفة بين العلماء والمثقفين وحركاتهم المهنية على أنها محاولة لجذب خيرة القوى فى الأمم والشعوب إلى صفوفهم ، ومساعدتهم على فهم العالم المعاصر ، والتعبير عن رأيهم فيما يتعلق بمستقبله ، بغية منع الكارثة الأساسية .

وينطبق ذلك ليس فقط على نزع السلاح ، وتجريد المواقف الفردية والمجتمع نفسه من الصفة العسكرية ، بل ينطبق أيضا على مشاكل مثار قلق مشترك للبشرية ، مثل الخطر البيئى ، والاحتالات المتوقعة للطاقة والموارد ، والرعاية الصحية ، والتعليم ، والمواد الغذائية ، والنمو السكانى والعدوان الإعلامى ، الخ ونحن نجد نقاط اتصال كثيرة للغاية ، وأشياء مفيدة كثيرة للغاية ، وذلك من خلال مبادلات مع علماء ومثقفين وأفراد يعول عليهم من بين الجمهور حول جميع هذه الأمور .

وأود أن أقول انه أصبح محتوما على الساسة وممثلى العلوم والثقافة أن يلتفوا وأن يحرصوا على

---

* **خرافات أيسوب** : مجموعة من الخرافات التى تعزى تقليديا إلى أيسوب ، وهو رقيق يونانى مشوّه عاش فى آسيا الوسطى فى القرن السادس ق .م ،. ولكن خرافات كثيرة منها أقدم من ذلك ، فقد اكتشف بعضها فى البرديات المصرية قبل ذلك بقرابة ألف عام . وقد قام بابيروس فى عام ٢٣٠ ميلادية بجمع ١٣٧ خرافة منها وترجمتها إلى اللاتينية ، ومنها نقلت إلى اللغات الأخرى . وترجع أهميتها إلى أنها الأولى من نوعها فى الأدب القديم ، وقد أنطق فيها الشاعر الطير والحيوان بأعمق الحكم ــ المترجم

تبادل الآراء ــ وهو تبادل لابد أن يصبح بالنسبة لهم شيئا يسعون إليه في الظروف الراهنة .

وقد تحدثت مؤخرا مع كاتب بارز من أمريكا اللاتينية ، هو جابرييل جراسيا ماركيز . إنه مقدرة عقلية كبيرة حقا ويتسم نطاق تفكيره بالعالمية : إذ تكفى قراءة كتاب واحد من كتبه لتوضيح ذلك . وهكذا تبين أنه بينا يتحدث المرء عن إعادة البناء التى تمضى قدما فى الاتحاد السوفييتى فانه يستطيع أن ينقّب فى أية مشكلة دولية واجتماعية من مشاكل عصرنا ، وذلك لأن العالم بأكمله فى حاجة إلى إعادة بناء ، أى إلى تغيير كيفى وتطوير تقدمى . إن رأى رجل من طراز ماركيز لذو أهمية كبيرة ، فهو رأى ملهم لنا لأنه على وجه التحديد يعكس أفكار واهتمامات ومشاعر الملايين ــ من البيض والسود والصفر ، من كل شعوب الأرض . ويعنى ذلك أن ما شرعنا نفعله عندنا يمكن أن يكون ذا فائدة كبيرة للشعوب الأخرى كذلك .

ونحن نرحب بما تمارسه الحركات العامة المتعددة والمتنوعة ــ الحركات النقابية أو النسائية أو الشبابية أو البيئية أو المناهضة للحرب ــ من تأثير مباشر على السياسات الدولية ، وهو تأثير ازداد بدرجة كبيرة فى الأعوام القليلة الماضية ، فهى بمطالبها الملحة وإحساسها بالمسئولية تقتحم ما كان حكرا على الدبلوماسية .

وإنه لمن العدل أن يحصل الناس على معلومات من مصادرها الأصلية عن مقاصد رجال الدولة الذين يتوقف عليهم من الناحية الفعلية مجرى الأحداث فى المجالات الرئيسية للحياة الدولية . وقد التقيت بوفد من الاتحاد العالمى لنقابات العمال ، وهو أكبر مركز لنقابات العمال ويقف خلفه الملايين من أبناء الشعب العامل فى كثير من دول العالم . وسلمنى الوفد وثيقة من وثائق المؤتمر العالمى الحادى عشر لنقابات العمال تتضمن مناشدة لى ولرئيس الولايات المتحدة . وتكمن دلالة هذه الوثيقة ، فى رأيى ، فى حقيقة أنها تمثل إرادة الطبقة العاملة وتعكس المصلحة المشتركة للبشرية فى قيام سلم آمن . وقد أقنعتنى هذه الوثيقة ، مثلما أقنعتنى المحادثة الصريحة التى أجريتها مع القادة النقابيين ، بأن الرسالة التاريخية للطبقة العاملة بوصفها متحدثا ــ من خلال مصالحها الخاصة ــ باسم مصالح كل تطور اجتماعى مازالت تنبض بالحياة حتى فى المرحلة التى حدث فيها كل هذا التغير الجذرى فى أحوال العالم .

وقد هزنى بعمق مؤتمر المرأة العالمى الذى انعقد فى موسكو فى يونيه/حزيران ١٩٨٧ ، والذى طُلب إلىّ أن أتحدث فيه . لقد كان محفلا تمثيليا جدا ــ شاركت فيه نساء من أكثر من ١٥٠ بلدا . إن ما أحسست به عندما استمعت إلى المندوبات وهن يتحدثن ، وعندما تحدثت إليهن ، كان انهماكا شخصيا مثيرا فيما يجرى فى العالم . والحقيقة ان النساء اللاتى وهبهن غريزة المحافظة على الجنس البشرى واستمراره هن خير مدافع عن فكرة السلم لتنزههن عن الغرض ونكرانهن للذات . ولذا كان كسبى عظيما بحضورى هذا المؤتمر ، سواء من الناحية العاطفية أو السياسية .

وإنى أتلقى فى كل يوم عشرات الرسائل والخطابات والبرقيات من كل أنحاء العالم — من الساسة والشخصيات العامة ورؤساء المدن وأعضاء المجالس النيابية ورجال الأعمال ، وبخاصة من الناس العاديين والأزواج ، وكذلك من الأسر والأطفال ، فضلا عن كثير من المناشدات الجماعية . وبعض من هذه الرسائل مثير للمشاعر حقا ويحتوى على نظم وأشعار ولوحات وهدايا صغيرة مصنوعة باليد ، ودبلومات من المدارس والمجموعات والنوادى ، بل على صلوات فى بعض الأحيان . وخلف كل هذه المشاعر الانسانية والأفكار المتنوعة كان هناك قلق على مستقبل السلم وأمل بأن البشرية جديرة بشيىء أفضل من الحياة تحت التهديد بمحرقة نووية .

ومهما تكن كثرة مشاغلى فانى أبذل ما فى وسعى للإجابة على هذه الرسائل ، وأهم ما تبينه هذه الرسائل والمناشدات هو الثقة فى الاتحاد السوفييتى وفى سياستنا الحالية . ونحن نعتز بهذه الثقة ، وسنحاول جهد طاقتنا أن نجعل أعمالنا جديرة بها ، سواء فى الداخل أو فى الشئون الدولية .

إن اتصالا كهذا مع أناس من جميع أنحاء العالم يعزز اقتناعى بأن الاحتمالات المتوقعة بالنسبة للحضارة البشرية لا تخلو من أمل ، لأن أكثر الناس أمانة وأرجحهم عقلا يفكرون فى الحاضر والمستقبل ويحملون همومهما ، وعلى استعداد لتكريس مواهبهم ومعارفهم ووقتهم وطاقتهم العاطفية لصون هذا العالم ، وبناء عالم أفضل وأكثر عدلا ، وهكذا فاننا بينا نبنى سياستنا على تفكير جديد ، لا نعتزم أن نقصر أنفسنا على الأفكار التى اعتدنا عليها ولا على اللغة السياسية التى عرفت عنا ، وليست لدينا نيّة من أى نوع لتحويل كل شيىء إلى ماركسية . فالتفكير السياسى الجديد يمكنه ، وينبغى له ، أن يستوعب تجارب جميع الشعوب ، وأن يضمن الإثراء المتبادل والتقاء المأثورات الثقافية المختلفة .

من أجل سياسة خارجية أمينة وصريحة

تعمل القيادة السوفييتية جاهدة على تناول الشئون الخارجية بطريقة جديدة . والحوار هو أول ما ينبغى أن أذكره فى هذا الصدد ، ويكاد يكون من المستحيل الحديث عن التوصل إلى تفاهم متبادل دون حوار . ولذا فاننا ما ان احطنا بمبادىء التفكير الجديد حتى جعلنا من الحوار اداة أساسية لاختبارها فى الممارسة الدولية . وفضلا عن ذلك فاننا عن طريق الحوار نستطيع أن نتأكد من مدى واقعية آرائنا ومبادراتنا وتصرفاتنا فى الساحة الدولية . ونحن نلاحظ بارتياح أن هذه الكلمة ، وإن لم تكن من أصل روسى مثل كلمة بيريسترويكا ، قد ضربت لها جذورا عميقة فى لغة الدبلوماسية فى الأعوام الأخيرة ، كما أن الحوار السياسى أخذ يقوم بدور فى العلاقات السياسية الدولية أعظم أهمية من أى وقت مضى .

وخلال الفترة التى انقضت منذ أن انتخبت أمينا عاما للجنة المركزية للحزب الشيوعى

عقدت أو أجريت أكثر من ١٥٠ اجتماعا ومحادثة مع رؤساء دول وحكومات ، وزعماء برلمانيين وحزبيين ــ شيوعيين واشتراكيين ديمقراطيين وليبراليين ومحافظين ــ ومع ساسة وشخصيات عامة من مختلف المستويات من أوروبا والقارة الأمريكية وآسيا وأفريقيا . وقد أصبح ذلك أيضا ممارسة نمطية لكثيرين من زملائى فى القيادة السوفيتية . إنه مدرسة عظيمة بالنسبة لنا . وفى اعتقادى أن حوارا كهذا مفيد بالنسبة لغالبية محادثىّ كذلك ، فهو يفيد فى تشكيل وتعزيز علاقات دولية متحضرة ، وهى العلاقات ذات الأهمية الحيوية للعالم المعاصر .

وفضلا عن ذلك فاننا نريد العودة الى المعنى الحقيقى الأصلى للكلمات التى نستعملها فى الاتصالات الدولية . ونحن إذ نعلن التزامنا سياسة أمينة وصريحة إنما نعنى بالفعل الأمانة وآداب السلوك والإخلاص ونحرص على هذه المبادىء فى تصرفاتنا . وهذه المبادىء فى حد ذاتها ليست جديدة ــ فقد ورثناها عن لينين . أما الجديد فى الأمر فهو أننا نحاول تحريرها من الالتباس والغموض المنتشرين على هذا النطاق الواسع فى العالم الحديث . والجديد أيضا أن الوضع الراهن يجعل هذه المبادىء ملزمة للجميع .

والحقيقة أننا استبعدنا كل تعارض بين ما نقول لمحاثينا الأجانب خلف الأبواب المغلقة وبين ما نعلنه ونفعله فى العلن . وينبغى أن اعترف أنى لا أؤيد مثل هذه الدبلوماسية المعقدة التى تخفق بمقتضاها فى أن نفهم فى نهاية الأمر ما يريد شريك أن يقوله خلال أحد الاجتماعات أو فى تبادل للرسائل ، ولكنى أؤيد سياسة صريحة ، سياسة عمل حقا . إذ لا ينبغى أن تكون هناك سياسة ذات وجهين ، ذلك أن قابلية السياسة للتنبؤ تعد شرطا لا غنى عنه للاستقرار الدولى . ولابد أن تكون هناك أضواء أكثر ومصارحة أكثر فى الشئون الدولية ، وأن يكون هناك قدر أقل من المناورات التكتيكية والتلاعب بالألفاظ ، فلم يعد باستطاعة أحد التغرير بالآخرين . وأنا أحرص على تكرار ذلك لكل من أتحدث إليه من الغرب . فما هو مطلوب من زعماء العالم اليوم هو تقييم سليم للحقائق وعقل راجح واحساس متزايد بالمسئولية ، أى أن ما يلزمنا اليوم هو سياسية جادة بدلا من الانغماس فى النقاش السياسى .

واعتقد أن الاسلوب الجديد فى العلاقات الدولية يستلزم توسيع هذا الإطار إلى ما هو أبعد كثيرا من حدود العملية الدبلوماسية بمعناها الضيق . فالبرلمانات ، جنبا إلى جنب مع الحكومات ، تصبح مشاركا متزايد النشاط فى الاتصالات الدولية ، وذلك تطور يبعث على التشجيع ، ويشير إلى اتجاه نحو مزيد من الديمقراطية فى العلاقات الدولية . كما أن الغزو الواسع النطاق لهذا المجال من جانب الرأى العام والمنظمات الدولية والمنظمات العامة الوطنية هو من علامات عصرنا . وبالمثل فان الدبلوماسية العامة ، دبلوماسية المواطنين ، وهى طريقة لمخاطبة الشعوب مباشرة ، تصبح وسيلة نمطية للاتصال بين الدول .

وليس فى استخدام أساليب دبلوماسية المواطنين خدعة ما ، فنحن ننطلق من مجرد إدراكنا أن كل عبء سباق التسلح ، دعك من ذكر ما يحتمل أن تترتب على المصادمات الدولية من نتائج مروعة ، إنما يقع على عاتق الشعوب . نحن نريد أن يكون موقف الاتحاد السوفييتى واضحا لشعوب العالم .

عند هذه النقطة ينبغى أن أتناول تلك المسألة الخطيرة والموضوعية ، مسألة العلاقة بين السياسة والدعاية . فكثيرا ما كانت الاستجابة لمبادراتنا فى مجال السياسة الخارجية على النحو التالى : « هذه دعاية ! » لقد أصبح من المسلم به أن مقترحات السياسة الخارجية فى عصر الإعلام الجماهيرى والاهتمام الجماهيرى بالمشاكل الدولية تكون مقترنة دائما بالدعاية ، أى يجب أن يكون لها « تأثيرها القوى » . فالزعماء الأمريكيون ، على سبيل المثال ، يبدأون تحركاتهم الدولية المرتقبة قبل وقت طويل من إعلانهم لها رسميا ، ويقدمونها دائما على أنها « رئيسية » و« تاريخية » و« جوهرية » الخ . ولكن ما يهمنا فى المقام الأول هو الطبيعة الحقة للمقترحات والقصد منها : ما اذا كان يقصد بها أن توضع فعلا موضع التطبيق ، ما اذا كانت واقعية ، ما اذا كانت تأخذ فى الاعتبار مصالح كل الأطراف المعنية ، ما اذا كانت دعاية ومقدمة لمجرد إثارة الفتنة والاضطراب . وهكذا يمكننى أن أعلن باحساس كامل بالمسئولية أن كل مبادراتنا تعنى عملا جادا ، وأنها ، كما قال لينين ، « شعارات من أجل العمل » وليست « شعارات من أجل الدعاية » .

وعند هذه النقطة استطيع أن أكرر بوعى واضح ما سبق أن قلته لمجلة تايم فى آب/أغسطس ١٩٨٥. ومع ذلك إذا كانوا لايرون فى كل ما نقوله شيئا آخر غير الدعاية ، فلماذا لايستجيبون له وفقا لمبدأ « باعت عَرابٍ بكَحْل » ، أو هذا بذاك ؟ » لقد أوقفنا التجارب النووية ، فلماذا لم يكن باستطاعة الأمريكيين أن يفعلوا الشيىء نفسه من قبيل مقابلة المثل بالمثل ، وأن يتابعوا ذلك « بضربة دعائية » أخرى بأن يوقفوا ، ولنقل تطوير أحد صواريخهم الاستراتيجية الجديدة ؟ ثم نستجيب نحن بمجرد نفس النوع من « الدعاية » وهلم جرا . فمن ذا الذى يمكن ، وياللعجب ، أن يخسر من هذا النوع من المنافسة « الدعائية » ؟

إن فترة عامين ونصف عام ليست بالفترة الزمنية الطويلة ، وإذا حكمنا عليها بكل المقاييس نجدها زاخرة بالشيىء الكثير . فما الشيىء الرئيسى هنا ؟ قد يقول البعض إن التفكير السياسى الجديد مازال يشق طريقه بصعوبة فى السياسات العالمية وهذا صحيح . وقد يقول بعض آخر إن القصور الذاتى للطريقة القديمة فى التفكير مازال أقوى من الاتجاهات الجديدة . وهذا صحيح بدوره . ومازال الشيىء الرئيسى هو أننا قد أنجزنا تلك المهمة الصعبة ، مهمة إعادة تشكيل العلاقات الدولية . ونحن نعتقد أن العالم سيتغير نحو الأفضل ، إنه يتغير بالفعل .

الفصل الرابع

إعادة البناء فى الاتحاد السوفييتى

والعالـم الاشـــتراكى

إن جوهر المبدأ الاشتراكى هو : اتخاذ قرارات هامة ذات مغزى فى الداخل ، وتقليب الأمر فى تأنّ لمعرفة ما سيعنيه ذلك بالنسبة للاشتراكية ككل . وغنى عن البيان أنه لا يوجد بلد اشتراكى باستطاعته المضى بنجاح بطريقة صحية دون التفاهم والتضامن والتعاون القائم على المنفعة المتبادلة مع الأمم الشقيقة الأخرى ، بل دون عون منها فى بعض الأحيان .

حول الاشتراكية الحقة

عندما شرعنا نسير على درب البيرويسترويكا كنا ننطلق من الافتراض بأن اعادة البناء تأخذ مجراها وأنها ستواصل ذلك . إن تعزيز الاشتراكية ككل فى عملية اعادة البناء هذه هو قضية الشعب السوفييتى بأسره ، وهو يرمى إلى النهوض بمجتمعنا إلى مستوى كيفى جديد . تلك هى النقطة الأولى .

النقطة الثانية هى أن كلا من المسار الذى اخترناه والحاجة إلى الاسراع بخطانا قد حملانا على النظر فى كيفية تنمية التعاون مع البلدان الاشتراكية الأخرى فى سباق تاريخى عريض . والنتيجة المترتبة على ذلك ـ والتى خلصت إليها الأحزاب الشقيقة جميعا ـ هى أننا ينبغى أن نضفى دينامية أكبر على تعاوننا ، وأن هذا المجال بدوره مهيأ لنوع من إعادة البناء . ولقد كانت أفكارنا ، ثم مبادراتنا فى وقت لاحق ، تقوم على مايلى :

لقد أصبحت الاشتراكية ، على امتداد عقود ما بعد الحرب تكوينا دوليا قويا وعاملا رئيسيا فى السياسات العالمية . فالآن يعمل شكل اشتراكى للاقتصاد فى مجموعة كبيرة من البلدان ، كما أرسيت الأسس لتقسيم اشتراكى دولى للعمل ، واكتسبت مؤسسات الدول الاشتراكية المتعددة الأطراف خبرة متنوعة من النشاط ، مثلما اكتسبت المبادلات العلمية والثقافية أبعادا كبيرة . ولكن ذلك لا يعنى بطبيعة الحال أن تطور الاشتراكية العالمية كان يمضى دائما بنجاح .

ذلك أن المستوى الاقتصادى الأوّلى للبلدان التى سلكت الطريق الاشتراكى للتطور يختلف اختلافا كبيرا ، بل إنه مازال حتى اليوم بعيدا عن التطابق . وتلك واحدة من الصعوبات التى تعترض تحقيق الامكانيات الإجمالية للاشتراكية ، وتحسين آليات التكامل .

وقد اجتازت الاشتراكية مراحل تطور معقدة . وفى العقود الأولى بعد الحرب كان الاتحاد السوفييتى هو البلد الوحيد الذى لديه خبرة ما فى بناء مجتمع جديد ، وكان عليه أن يتحمل المسئولية عن كل ما يحدث ، عن الجيد والسيىء . وكان طابع علاقاته الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية الأخرى متمشيا أيضا مع ذلك : فقد تطورت هذه العلاقات مع التركيز على الإمدادات السوفييتية من المواد الأولية والوقود ، والاعتماد عليه فى إنشاء الصناعات الأساسية . وفى ميدان بناء الدولة بدوره اعتمدت الدول الاشتراكية الشقيقة اعتمادا كبيرا على المثال السوفييتى . وإلى حد ما كان ذلك حتميا ، ولكن الإصرار على فرض « النموذج السوفييتى » يشوّه هذه الضرورة الموضوعية التى تطلبتها تلك الفترة . ومع ذلك فان تجارب أول دولة اشتراكية والمساعدات المقدمة منها كانت على وجه الاجمال عونا كبيرا لجهود البلدان الأخرى فى بناء مجتمع جديد .

ولكن ذلك لم يمض دون خسائر ، بل خسائر جسيمة فى بعض الأحيان . ذلك أن بعض البلدان ، بتعويلها على الخبرة السوفييتية ، أخفقت فى أن تولى ظروفها وسماتها المميزة الخاصة الاعتبار الواجب . بل إن الأمر الأكثر سوءا هو أن بعض المنظرين السوفييت ، لاسيما القادة العمليون الذين يكادون يتصرفون وكأنهم حراس الحقيقة الوحيدون ، قد أضفوا على نهج نمطى مسحة إيديولوجية . وكانوا فى بعض الأحيان ، ودون أن يضعوا فى اعتبارهم جملة المشاكل والقسمات النوعية للبلدان الاشتراكية المختلفة ، يبدون الريب والشكوك تجاه نهج تلك البلدان بإزاء مشاكل معينة .

ومن الناحية الأخرى نمت فى عدد من البلدان الاشتراكية اتجاهات نحو قدر معين من الانطواء على الذات أدى إلى نشوء تقييمات وأفعال ذاتية . وفضلا عن ذلك كانت البلدان الاشتراكية منذ مولدها هدفا لضغط هائل من جانب الامبريالية — ضغط سياسى وعسكرى واقتصادى وايديولوجى .

وأدى ذلك فى بعض الحالات إلى عمليات موضوعية معينة ، وإلى ظهور مشاكل لم يلحظها الحزب الحاكم والقادة فى الوقت المناسب . وفيما يتعلق بأصدقائنا فى البلدان الاشتراكية فقد كانوا عادة يظلون هادئين ، حتى عندما يلاحظون شيئا يثير القلق . وكانت الصراحة تقابل بالتهجم والعبوس ، بل يمكن أن « يساء فهمها » إن جاز التعبير . وواجهت بعض البلدان الاشتراكية أزمات خطيرة فى تطورها . كانت تلك هى الحال ، على سبيل المثال ، فى المجر فى عام ١٩٥٦ ، وفى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ ، وفى بولندا عام ١٩٥٦ ثم مرة أخرى فى بداية الثمانينات . وكان لكل من تلك الأزمات قسماتها النوعية المحددة ، كما عومل كل منها بطريقة مختلفة . ولكن الحقيقة هى أنه لم تحدث فى أى من الدول الاشتراكية عودة إلى النظام القديم . وأود أن ألاحظ هنا أن الاشتراكية لم تكن هى التى ينبغى أن تلام على الصعاب والتعقيدات التى اعترضت طريق تطور البلدان الاشتراكية ، ولكن كان الملوم أساسا هو سوء الحساب والتقدير من جانب الأحزاب الحاكمة . وبطبيعة الحال فان الغرب يمكن أن « يعزى إليه » ، من خلال محاولاته الدءوبة والعنيدة لتقويض تطور الدول الاشتراكية ، مد يد العون للإيقاع بها .

ومن خلال تجارب شاقة ، بل مريرة فى بعض الأحيان ، تراكمت لدى البلدان الاشتراكية خبرات خاصة فى تنفيذ التحولات الاشتراكية . فممارسات الأحزاب الشيوعية الحاكمة ، وكذلك مساهماتها النظرية ، أثمرت بالتدريج فكرة أكثر كمالا ودقة عن الأساليب والطرق والوسائل اللازمة للتحويل الاشتراكى للمجتمع . ولم يحاول ماركس أو انجلز أو لينين ، الذين وضعوا الصياغة النظرية للمبادىء التى تأسس عليها مفهوم الاشتراكية ، إعطاء صورة تفصيلية للمجتمع المقبل ، فذلك أمر يستحيل بوجه عام القيام به . وقد اكتسبت هذه الصورة معالمها وهى مازالت فى طور التكوين نتيجة للعمل الإبداعى الثورى من جانب جميع الدول الاشتراكية .

وقد كانت هناك أيضا ترنحات وتعثرات خطيرة فى العلاقات بين البلدان الاشتراكية . وكان مما له خطورة خاصة تمزق علاقات الاتحاد السوفييتى الودية مع يوغوسلافيا ، ومع جمهورية الصين الشعبية ، ومع ألبانيا . وبوجه عام كانت هناك دروس مريرة ، ولكن الشيوعيين كانوا يتعلمون ، ومازالوا يتعلمون اليوم .

إن من مزايا الاشتراكية بوجه عام مقدرتها على التعلم ، على تعلم كيفية حل المشاكل التى تثيرها الحياة ، تعلم كيفية تفادى حالات الأزمة التى يحاول خصومنا خلقها واستخدامها ضدنا ، تعلم كيفية مقاومة المحاولات الرامية إلى شق صفوف العالم الاشتراكية وتحريض بعض البلدان ضد الأخرى ، كيفية منع نزاعات المصالح بين الدول الاشتراكية المختلفة ، عن طريق تحقيق التوافق بين هذه المصالح وايجاد حلول لأكثر المشاكل تعقيدا تقبلها جميع الأطراف .

ما الذى كانت الاشتراكية العالمية قد حققته بحلول منتصف الثمانينات ؟ الآن باستطاعتنا أن نقول فى أمان إن النظام الاشتراكى قد رسخت أقدامه فى مجموعة كبيرة من الأمم ، وإن الامكانيات الاقتصادية للبلدان الاشتراكية كانت تزداد باطراد ، وإن قيمها الثقافية والروحية هى قيم معنوية عميقة الأثر تعلى شأن البشر .

ولكن فى هذه الحالة قد يتساءل المرء : إذا كانت الأمور كلها جيدة على هذا النحو ، فلماذا تثير البيريسترويكا كل هذا الاهتمام فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول الاشتراكية ؟ حسنا ، إن ذلك تساؤل مشروع .

الاجابة بوجه عام سهلة بما فيه الكفاية : وهى أن المرحلة الأولية لصعود الاشتراكية العالمية وتطورها قد انتهت ، ولكن أشكال العلاقات التى استقرت فى ذلك الوقت ظلت من الناحية الفعلية دون تغيير . فضلا عن أن ما كان يستجد على العلاقات من أمور سلبية لم يكن يدرس أو يعالج بدرجة كافية من الصراحة ، مما يعنى أنه لم يتم تحديد كل ما يعوق تطورها ويحول دون دخولها مرحلة جديدة معاصرة . وفى هذه الأثناء تراكمت لدى كل بلد اشتراكى ، كل مجتمع اشتراكى ، إمكانيات هامة خاصة به فى كل ميدان من ميادين حياته . وستلحق أضرار مباشرة بمكانة الاشتراكية وإمكانياتها إذا ما تشبثنا بالأشكال القديمة للتعاون أو اكتفينا بها .

والحقيقة أنه بداية من نهاية السبعينات أصبحت الاتصالات بين قادة البلدان الشقيقة ذات طابع مظهرى متزايد ، بدلا من أن يكون مقصدها عملا حقيقيا جادا ، فتضاءلت الثقة فيها وتجرد نهجها من طبيعته الايديولوجية .

والآن تغيرت أمور كثيرة . وعلى امتداد فترة العامين ونصف العام الماضية قام الاتحاد السوفييتى وأصدقاؤه فى الجماعة الاشتراكية بعمل عظيم بصورة مشتركة . ويلزم الاستمرار فى

ذلك ، وهو مستمر بالفعل . ويجرى من جديد صياغة المدى الكامل للعلاقات السياسية والاقتصادية والانسانية مع البلدان الاشتراكية . فذلك تمليه الاحتياجات الموضوعية لتطور كل بلد ، كما يمليه الوضع الدولى ككل ، ولا تمليه الانفعالات والعواطف .

نحو علاقات جديدة

يتحدد دور الاتحاد السوفييتى فى الجماعة الاشتراكية فى ظروف البيريسترويكا بالموقف الموضوعى لبلدنا . وسواء كنا نسير بصورة حسنة فى بلدنا أم نسير على نحو سيىء ، فان ذلك يؤثر حتما فى كل شخص . ولكن مستوى التفاعل الذى نصل إليه الآن يعد نتيجة لما هو أكثر من مجرد العمل الذى نقوم به فى الداخل ، فهو فى المقام الأول ثمرة للأنشطة المشتركة والجهود المتضافرة للبلدان الشقيقة . وقد ناقشنا فى شمول كل جانب من جوانب التعاون مع أصدقائنا وحلفائنا .

ونحن ننطلق جميعا من فرضية مفادها أنه عند هذه المرحلة الجوهرية فى التطور العالمى ينبغى للاشتراكية أن تظهر المدى الكامل لدينامية نظامها السياسى والاقتصادى ولطريقتها الانسانية فى الحياة . ويعاد بالفعل تكييف علاقات الجماعة الاشتراكية مع متطلبات المرحلة الحاضرة . وما أبعدنا عن الشعور بالغبطة وحسن الحال : فالعمل شرع لتوه يكتسب زخما ، ولكن الأهداف الرئيسية تحددت .

فماذا تعنى هذه النقاط المرجعية ؟ إن مجمل إطار العلاقات السياسية بين البلدان الاشتراكية يجب فى المقام الأول أن يقوم فى صرامة على الاستقلال المطلق . ذلك هو الرأى الذى يؤمن به زعماء جميع البلدان الشقيقة . فاستقلال كل حزب ، وحقه المطلق فى أن يقرر المسائل التى تواجه بلده ، ومسئوليته إزاء أمته ، هى المبادىء التى لا جدال فيها .

كما أننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الجماعة الاشتراكية لن يقيّض لها النجاح إلا إذا عنى كل حزب ودولة بكل من مصالحهما الخاصة والمصالح المشتركة ، وإلا إذا احترما أصدقاءهما وحلفاءهما ، وأوليا الاهتمام لمصالحهم وخبراتهم وتجاربهم . وإدراك هذه العلاقة بين المسائل المحلية ومصالح الاشتراكية العالمية هو سمة لصيقة ببلدان الجماعة الاشتراكية . نحن موحدون ، وفى الوحدة تكمن قوتنا ، ومن الوحدة نستمد ثقتنا فى أننا سنتغلب على المشاكل التى يطرحها زماننا .

ويعتبر التعاون بين الأحزاب الشيوعية الحاكمة محور التعاون بين البلدان الاشتراكية . وعلى امتداد الأعوام القليلة الماضية عقدنا اجتماعات وأجرينا مناقشات تفصيلية مع قيادة كل بلد شقيق . كما أن أشكال هذا التعاون يجرى تجديدها أيضا . وثمة حلقة جديدة ، وربما رئيسية ، فى ذلك هى اجتماعات العمل المتعددة الأطراف بين قادة البلدان الشقيقة ، وهى اجتماعات تمكننا من التشاور ،

على الفور وبطريقة رفاقية ، حول المدى الكامل لمسائل التطور الاشتراكى وجوانبه الداخلية والخارجية .

وكان من الأحداث الجوهرية فى هذا الوضع الدولى المعقد تمديد أجل حلف وارسو بموجب قرار إجماعى . وتمهد الاجتماعات المنتظمة للجنة الاستشارية السياسية لحلف وارسو الطريق أمام تجميع آراء ومبادرات المشتركين فيها ، وتمكينهم من « مزامنة ساعاتهم » إن جاز التعبير .

والمقصود هنا هو التوفيق بين مبادرات كل بلد شقيق وخط مشترك فى الشئون الدولية . وقد بينت التجربة مدى أهمية كل من عنصرى هذه الصيغة . فليس هناك بلد شقيق — ونحن نعزو ذلك كاملا إلى الاتحاد السوفييتى — باستطاعته أن يحل مهامه فى الساحة الدولية إذا كان معزولا عن المسار العام . وبالمثل فان السياسة الخارجية المنسقة لدولنا لا يمكن أن تتسم بالكفاءة والفعالية إلا اذا أخذت فى الاعتبار على النحو الواجب مساهمة كل بلد فى القضية المشتركة .

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية فقد قمنا بتنميتها على أساس المراعاة المتسقة لمبادىء المنفعة المتبادلة والمساعدة المتبادلة . كما أننا توصلنا إلى تفاهم مفاده أننا جميعا الآن فى حاجة إلى فتح فى العلم والتكنولوجيا يرمى إلى تحقيق زيادة حادة فى الكفاءة الإنتاجية ، وإلى مضاعفة الانتاجية ، أو حتى زيادتها إلى ثلاثة أمثالها ، بحلول العام ٢٠٠٠ . هل ذلك محض خيال ؟ إن الجماعة الاشتراكية لديها كل شيىء هى فى حاجة إليه لإنجاز هذه المهمة ، بما فى ذلك مقدرة إنتاجية ضخمة ، وعدد هائل من مشروعات البحوث والمشروعات الهندسية ، وكذلك موارد طبيعية وقوة عاملة كافية . إن نظامنا القائم على التخطيط ، بدوره ، يمكننا من توجيه موارد كبيرة لتلبية الاحتياجات ذات الأهمية الأولى .

ونتيجة لمناقشات دارت بين زعماء الدول الأعضاء فى مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة توصل هؤلاء الزعماء إلى استنتاج مفاده أن جميع المكونات الهيكلية للنظام الاشتراكى يجب أن تعمل بكفاءة أكبر . ذلك أمر نتفق عليه جميعا ، ولكنه لا يعنى بطبيعة الحال أن هذه العمليات ستمضى بطريقة متطابقة فى كل البلدان الاشتراكية . فلكل أمة تقاليدها ومأثوراتها الخاصة ، وخصائصها والطرق التى تعمل بها مؤسساتها السياسية . ومن حيث المبدأ فان جميع البلدان الاشتراكية تمضى بطريقة أو بأخرى من خلال عملية السعى نحو التجديد ونحو التحولات العميقة . ولكن كل بلد ، أى قيادته وشعبه ، يقرر بصورة مستقلة نطاق التحولات التى ينبغى أن تكون لديه وحجم هذه التحولات وأشكالها ومعدلاتها وأساليبها . وليست هناك خلافات حول هذا الموضوع ؛ هناك فقط قسمات نوعية .

وقد وجه إلىّ جاك شيراك ، رئيس الوزراء الفرنسى ، السؤال التالى : « هل تعتقد أن روح البيريسترويكا سيكون لها تأثيرها على جميع الدول الاشتراكية فى أوروبا الشرقية ؟ » فقلت له إن

التأثير متبادل ؛ نحن نستعير شيئا من خبرة أصدقائنا ، وهم يأخذون منا ما يعتقدون أنه يناسبهم على أفضل نحو . وباختصار إنها عملية تبادل وإثراء بين جميع الأطراف .

وإن شئنا الصراحة فقد كان يبدو لى أن هذه النقطة قد أثيرت لأكثر من مجرد الرغبة فى معرفة ما كنا نفعله ، وأن دوافعها كانت إلى حد ما شائعات حول « اختلاف » بعض أصدقائنا مع خط القيادة السوفييتية تجاه البيريسترويكا . فماذا يمكن أن أقول حول ذلك ؟ أقول إنه لا توجد أية اختلافات خطيرة مع أصدقائنا وحلفائنا . وقد اعتدنا التحدث بصراحة وبطريقة عملية ؛ وفى رأيى أننا نكسب من التقييم النقدى الجاد لتحركاتنا ومبادراتنا أكثر مما نكسب من التصفيق المدوى لأى شيء فعلناه . تلك هى النقطة الأولى . أما النقطة الثانية ، وسأكررها فى هذا السياق ، فهى أننا لا نزعم أننا الوحيدون الذين نعرف الحقيقة ، وأن الحقيقة تلتمس بالمساعى والجهود المشتركة .

ولكن دعونى أقول بضع كلمات حول الشئون الاقتصادية نحن ننظر إلى الحلقات المباشرة بين الشركات والمؤسسات والتخصص باعتبارها الاحتياطى الرئيسى والرافعة الرئيسية للتكامل فيما بيننا . ووفق هذه الخطوط على وجه التحديد نحن نعيد بناء أنشطتنا السياسية الخارجية ، ونزيل الحواجز التى تعوق المؤسسات عن إيجاد الشركاء المناسبين فى البلدان الشقيقة ، وعن البت لحسابها الخاص فى كيفية التعاون معهم . ونحن ننشىء شركات اشتراكية مشتركة ، بما فى ذلك الشركات التى تلبى بسرعة أكبر احتياجات بلداننا من السلع الأكثر تطورا وتعقيدا . وتنشأ مثل هذه الشركات فى مجالات الخدمات والتشييد والنقل . والاتحاد السوفييتى على استعداد لأن يزودها ببعض الطلبيات المجزية ، كما أننا على استعداد أيضا للنظر فى إمكانية اشتراك رجال الأعمال الغربيين فى أنشطة تلك الشركات .

ونحن نأمل فى التعجيل بعملية التكامل فى الأعوام القليلة القادمة ، ومن أجل هذه الغاية ينبغى لمجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة أن يركز بدرجة متزايدة على مسألتين رئيسيتين .

أولاهما ، التنسيق بين السياسات الاقتصادية ، ووضع برامج طويلة الأجل للتعاون فى بعض الميادين الجوهرية ، والترويج لبرامج ومشروعات رئيسية مشتركة فى مجالات البحوث والمجالات الهندسية . وهو إذ يفعل ذلك يكون من الممكن والملائم التعاون مع البلدان غير الاشتراكية ومنظماتها ، وفى مقدمتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

ثانيتهما ، تركيز مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة على تطوير وتنسيق قواعد معيارية لآلية التكامل . وكذلك على الشروط القانونية والاقتصادية لحلقات التعاون المباشرة ، بما فى ذلك بطبيعة الحال تحديد الأسعار .

ونحن نريد أن يكون لدى مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة تنظيم إدارى أقل ، ولجان وهيئات أقل ، وأن يولى اهتماما أكبر للحوافز الاقتصادية والمبادرات وللروح الاشتراكية للمؤسسة ، ولزيادة انخراط مجاميع العاملين بالوحدات الانتاجية فى هذه العملية . ونعتقد نحن وأصدقاؤنا أن مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ينبغى أن يتخلص من فائض العمل المكتبى والتشوش البيروقراطى .

ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة لا ينتهك بأية حال استقلال أية دولة عضو فيه ولا يعتدى على حقها المطلق فى أن تكون مسئولة عن مواردها وقدراتها الخاصة ، وفى أن تفعل أى شيىء ترى أنه لصالح شعبها . كما أن المجلس ليس تنظيما فوق قومى ، وهو فى صنعه للقرارات يعتمد على مبدأ توافق الآراء ، لا على أغلبية الأصوات . والشيىء الوحيد الهام هو أن انتفاء رغبة أى بلد أو مصلحته فى الاشتراك فى مشروع ماينبغى أن يكون بمثابة قيد على الآخرين. وكل من يريد أن يشترك فليفعل ذلك على الرحب والسعة ، وإذا لم يكن يريد فبوسعه أن ينتظر ويرى كيف يفعل الآخرون . وكل بلد حر فى أن يقرر إذا كان مستعدا لتعاون من هذا القبيل ، وإلى أى مدى هو مستعد للاشتراك . وفى اعتقادى أن ذلك هو النهج الوحيد الصحيح .

ولدينا أيضا مهمة ضخمة تتعلق بالتعاون فى المجال الفكرى . والتغيير حتمى هنا أيضا . والحقيقة أن كل بلد من البلدان الاشتراكية يعتبر مختبرا اجتماعيا تختبر فيه الأشكال والأساليب المختلفة للجهود الاشتراكية فى مجال التشييد . وهذا هو السبب فى رأينا فى أن تبادل الخبرات فى التشييد الاشتراكى ، وإجمال تلك الخبرات ، يكتسبان دلالة متزايدة .

ونحن االشيوعيين السوفييت ، حسبما نرى مستقبل الاشتراكية ، ننطلق من فكرة لينين القائلة بأن هذا المستقبل سيخلق من خلال سلسلة من الجهود التى تبذلها البلدان المختلفة . وهذا هو السبب فى أننا نعتقد بصورة طبيعية أن الطريقة السليمة للحكم على جدية حزب حاكم هى النظر إلى كيفية استفادته من خبرته ، وكذلك من خبرة أصدقائه والخبرة العالمية . أما عن قيمة هذه الخبرة فلدينا هنا معيار واحد : الممارسة الاجتماعية والسياسية ــ نتائج التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادى ، وتعزيز الاشتراكية فى الممارسة . والآن يقوم المتخصصون لدينا ، كما تقوم دوائرنا العلمية وصحافتنا ، بتحليل خبرة البلدان الشقيقة على نطاق أوسع كثيرا وبفعالية أكبر كثيرا بحيث يمكن تطبيقها بصورة إبداعية على الظروف السوفييتية .

وتبدى هذه البلدان ، من جانبها ، اهتماما ضخما بما يحدث فى الاتحاد السوفييتى . وقد لمست ذلك عندما التقيت بزعماء البلدان الاشتراكية وبالمواطنين العاديين خلال رحلاتى فى الخارج . وإليكم توضيحا بسيطا . ففى أثناء زيارتى لتشيكوسلوفاكيا سنحت لى الفرصة أن أتحدث مع الناس فى شوارع براغ ومصانعها ، وقد قالوا لى : « إن ما تفعله الآن هو الشيىء السليم ! » كما قال أحد

الشبان : « هكذا نختصر الأمور : قل الصدق ، وأحبب الصدق ، وتمنى للآخرين الصدق » . وأضفت إلى قوله : « واعمل وفقا للصدق . ذلك هو العلم الأكثر صعوبة » . ومضيت قائلا : « إن الحياة أكثر مشقة من أية مدرسة ، فليس تحقيق كل شيء بالأمر اليسير . وفي بعض الأحيان يكون عليكم أن تتقهقروا ، ثم بعد ذلك تتقدمون . إنه لأمر مضن للغاية أن تفكروا وأن تحللوا ، ثم تعيدون التحليل ، ولكن لا ينبغي أن تخشوا ذلك » .

والنتيجة العامة التي خلصت إليها القيادة السوفيتية هي أننا باستطاعتنا الوصول الى مستوى جديد من الصداقة بين البلدان الاشتراكية عن طريق تنمية الروابط بين مجاميع العاملين بالوحدات الانتاجية في كل منها والأفراد فيها وكذلك عن طريق تبادل الخبرات . إن روابطنا في جميع المجالات تزداد قوة وحيوية . وقد بدأنا بداية طيبة . فالشبكة الصلبة من الاتصالات على طول خطوط الحزب والدولة والرأي العام تقوم بدور هام ، بل بدور حاسم ، في التعاون بين البلدان الشقيقة . ولدينا أنواع مختلفة من الاتصالات ــ بدءا من تلك القائمة بين المؤسسات وفرق العمل والأسر وتنظيمات الشباب والأطفال ، والجامعات والمدارس ، والاتحادات الإبداعية ، والشخصيات الثقافية والأفراد ، وانتهاء بالروابط العملية الدائمة بين مسئولي الادارات وأعضاء الحكومات وأمانات اللجان المركزية .

وإليكم بضع كلمات عن علاقاتنا مع جمهورية الصين الشعبية حيث تتحقق في عملية « التحديثات الأربعة » أفكار هامة للغاية ، وفي مجالات كثيرة أفكار مثمرة . ونحن ننظر إلى الصين باعتبارها قوة اشتراكية عظمى ، وتتخذ خطوات محددة لضمان أن يتم تطوير العلاقات الصينية ــ السوفييتية بروح حسن الجوار والتعاون . وقد كان هناك بالفعل تحسن ملموس ، ونحن نعتقد أن فترة الاغتراب قد ولّت ، وندعو الرفاق الصينيين إلى العمل معنا لتنمية علاقات طيبة بين بلدينا وشعبينا .

وتلقى المرحلة الراهنة من التطور التاريخي على الدول الاشتراكية مطلبا محددا : هو استعادة السرعة ، والتحرك إلى أكثر المواقع تقدما من النواحي الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، والتدليل بطريقة مقنعة على جاذبية طريقة الحياة الاشتراكية .

وقد أجرينا تقييما صريحا وقائما على النقد الذاتي للتطورات الماضية ، وتحملنا نصيبنا من اللوم عن حالات الاخفاق في الجماعة الاشتراكية . وكانت استجابة أصدقائنا سريعة ، ومهد ذلك الطريق أمام علاقات إعادة البناء ، وأمام الوصول بهذه العلاقات إلى مستوى معاصر جديد .

وقد حققنا معا في الأعوام الأخيرة الشيء الكثير في ميادين السياسة والاقتصاد وتبادل المعلومات . وإذا لم يكن النجاح حليف كل شيء حتى الآن فان ذلك لا يجعلنا نتحرك بأعصاب مشدودة . نحن نعمل في دأب ونستكشف نهجا جديدة . والشيء الرئيسي هو أننا مقتنعون بأهمية التعاون وبضرورة تعزيزه . وعند المرحلة الجارية من التاريخ ، وهي مرحلة تعتبر في الحقيقة نقطة

تحول ، تدرك الأحزاب الحاكمة فى البلدان الاشتراكية المدى الكبير لمسئوليتها ، قوميا ودوليا ، وتبحث عن طرق جديدة للتعجيل بالتطور الاجتماعى . إن التوجه نحو التقدم العلمى والتكنولوجى ، ونحو المسعى الابداعى للجماهير وتنمية الديمقراطية ، هو الضمان تمكين الاشتراكية فى الفترة القادمة ، على نقيض تنبؤات كل ذوى النوايا السيئة ، من أن تكشف حتى على نحو أكثر كمالا عن إمكانياتها الحقيقية .

وتصبح التغيرات الثورية جزءا لا يتجزأ من العالم الاشتراكى الفسيح ، وهى تكتسب قوة دافعة باستمرار . وينطبق ذلك على البلدان الاشتراكية ، ولكنه يعتبر أيضا إسهاما فى تقدم الحضارة العالمية .

الفصل الخامس

العالم الثالث فى المجتمع الدولى

يعتبر ظهور أكثر من مائة من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على المسرح الدولى ، وسلوكها طريق التطور المستقل ، إحدى الحقائق العظمى لعالم اليوم . ونحن نهلّل لتلك الظاهرة بحسبانها ظاهرة القرن العشرين . إن تلك البلدان عالم فسيح وهائل ومتنوع ذو مصالح ضخمة ومشاكل صعبة ، ولذلك فاننا ندرك أن مستقبل الحضارة معلق على الكيفية التى سيتطور بها هذا العالم .

والمسئولية عن عشرات البلدان هذه التى تقطنها مئات الملايين من البشر ، وعن تسخير إمكانياتها الهائلة لصالح التقدم العالمى ، لا تقع على هذه البلدان وحدها .

فمن ناحية نحن نشهد في العالم الثالث أمثلة نمو اقتصادى سريع ، وإن يكن غير مستو ولا يخلو من معاناة وآلام . وتصبح بلدان كثيرة منه دولا صناعية حديثة ، بل إن بلدانا عدة تحولت إلى دول عظمى . كما أن السياسة المستقلة التى تنتهجها غالبية بلدانه تؤثر بصورة متزايدة فى الشئون الدولية ككل .

ومن الناحية الأخرى فإن الفقر وظروف الحياة غير الانسانية ، والأمية والجهل ، وسوء التغذية والجوع ، ووفيات الأطفال التى تنذر بالخطر ، والأوبئة ، مازالت قسمات مشتركة لحياة مليونين ونصف مليون نسمة يقطنون تلك البلدان التى كانت مستعمرات أو شبه مستعمرات من قبل . تلك هى الحقيقة المرة . وفى بداية الثمانينات كان دخل الفرد فى بلدان العالم الثالث أدنى باحدى عشرة مرة من مثيله فى البلدان الرأسمالية الصناعية . وهذه الفجوة تتسع بدلا من أن تضيق .

وعلى الرغم من ذلك فان الدول الغربية الغنية تواصل تحصيل « إتاوة » الاستعمار الجديد . فعلى امتداد العقد الماضى وحده أدت الأرباح التى استنزفتها الشركات الأمريكية من البلدان النامية إلى زيادة استثمارات هذه الشركات بمقدار أربعة أمثال . ويسمى الأمريكيون ذلك صناعة الأرباح ، أما نحن فنقيّم هذا الوضع على نحو مختلف ، ولكنى سأناقش ذلك فى مكان لاحق .

وتنوء البلدان النامية تحت وطأة دين خارجى هائل . وعندما يقترن الدين المتزايد بالأرباح الضخمة التى تنتزع منها كل عام فانه يعنى شيئا واحدا ـ هو الآفاق الكئيبة المظلمة فى مجال التنمية ، والتفاقم الحتمى للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المشاكل التى بلغت بالفعل حد الخطورة البالغة .

وإنى أتذكر محادثة أجريتها مع الرئيس ميتران يمكن إيجازها فيما يلى : من الواضح أن كل رأسمالى يكون مرغما ـ إلى حد كبير تحت ضغط العمال ـ على أن يضع فى اعتباره حقيقة أنه إذا أريد لمؤسسته أن تسير بكفاءة فلابد أن تكون دخول مستخدميها مكفولة ـ على الرغم من انخفاض مستواها ـ وأن تكون كافية لتمكينهم من تجديد قدراتهم الإنتاجية ، والمحافظة على صحتهم ، والنهوض بمؤهلاتهم ، ورعاية أطفالهم . والرأسمالى يرغم على أن يفعل ذلك مدركا أنه بهذا إنما يضمن لنفسه الربح اليوم وغدا . ولكن الرأسمالية فى مجموعها ، ممثلة فى البلدان الغربية ، لا تريد أن تفهم حتى هذه الحقيقة البسيطة فى علاقاتها مع مستعمراتها السابقة . فقد وصلت الرأسمالية بعلاقاتها الاقتصادية مع آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى نقطة أصبح محكوما عندها على أمم بكاملها بالركود الاقتصادى ، وبالعجز عن تلبية احتياجاتها الأساسية ، وبالغوص فى مستنقع ديون بشعة .

وستكون هذه البلدان بطبيعة الحال عاجزة عن سداد ديونها فى ظل الظروف الحالية . وإذا لم يتم التوصل إلى حل عادل ، فان أى شيىء يمكن أن يحدث ، فقد تحولت ديون البلدان النامية إلى قنبلة

زمنية رديئة الصنع يمكن أن يسفر تفجيرها عن نتائج تبعث على اليأس . إن تفجيرا اجتماعيا ذا قوة تدميرية هائلة يتراكم الآن فى البلدان النامية .

إن ديون البلدان النامية هى واحدة من أخطر المشاكل فى العالم اليوم . وقد كانت هذه الديون موجودة لفترة طويلة ، ولكن مشكلتها كانت إما ترجأ أو تغفل أو تناقش مناقشة عامة . ويستهين القادة الغربيون بهذا الخطر ، ولكنهم يحجمون عن تبين خطورة الانتفاضات الاقتصادية التى يمكن أن تحدث . وهذا هو السبب فى أنهم يقترحون تدابير غير مدروسة جيدا ويحاولون إنقاذ الوضع بالمسكّنات . وهناك عزوف واضح عن اتخاذ خطوات حقيقية هامة لتطبيع التعاون الاقتصادى مع البلدان النامية .

وتلزم جهود واسعة النطاق إذا أريد إجراء تغييرات حقيقية وإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ، وسيكون طريقا شاقا وطويلا ، وينبغى للمرء أن يكون مستعدا لأية انحناءة غير متوقعة . وتتطلب إعادة بناء العلاقات الدولية أن توضع مصالح جميع البلدان فى الاعتبار ، كما تتطلب توازنا فى المصالح ، ولكن هناك الكثيرين الذين لا يريدون التنازل عن أى شىء يخصهم .

النزاعات الإقليمية

إن الحالة الرهيبة فى البلدان النامية هى السبب الحقيقى لكثير من النزاعات فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وقد قلت للرئيس ريجان ، لدى مناقشة هذه الحالة معه فى اجتماعنا فى جنيف ، إنه يتعين على المرء فى المقام الأول أن يدرك من أين تأتى النزاعات الإقليمية .

والحقيقة هى أن هذه النزاعات ، على الرغم من عدم تماثلها من حيث الجوهر وفى طبيعة القوى المتعارضة ، فانها تنشأ عادة فوق التراب المحلى نتيجة لنزاعات داخلية أو اقليمية تفرّخها آثار الماضى الاستعمارى ، أو العمليات الاجتماعية الجديدة ، أو عودة سياسة السلب والنهب ، أو تفرّخها العوامل الثلاثة جميعا .

إن الأزمات والنزاعات هى منبت للإرهاب الدولى . والاتحاد السوفيتى يرفض الارهاب من حيث المبدأ ، ويبدى دائما استعداده للتعاون بنشاط مع الدول الأخرى فى القضاء على هذا الشر . ومن الملائم تركيز هذه المهمة بين يدى الأمم المتحدة . وقد يكون من المفيد أن تنشأ تحت رعايتها محكمة للتحقيق فى أعمال الإرهاب الدولى . وخلال حوار ثنائى مع البلدان الغربية (فى العام الماضى كانت هناك تبادلات رئيسية للآراء حول هذا الموضوع بيننا وبين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وكندا والسويد) اتفقنا خلالها على صياغة تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب . ونحن على استعداد لابرام اتفاقيات ثنائية خاصة ، وآمل أن تتسع فى الأعوام القادمة جبهة الكفاح المشترك ضد الارهاب الدولى . ولكن هناك أمرا واحدا لا يقبل المناقشة ، هو أنه إذا أريد اقتلاع

جذور الإرهاب ، يكون من المحتم القضاء على الأسباب التى توّلد النزاعات والإرهاب .

وقد وقعت صدامات كثيرة بينى وبين ساسة غربيين بارزين ممن يعتبرون نفس وجود النزاعات الإقليمية نتاجاً « لنشاط الكرملين التآمرى » . فكيف تجرى الأمور فى حقيقة الأمر ؟

وفى الشرق الأوسط كان يوجد لأعوام كثيرة نزاع بين اسرائيل وجيرانها . ويلصق الاتهام بموسكو بوصفها تعارض فى ثبات العدوان الاسرائيلى ، وتتخذ موقف الدفاع عن الحقوق الأصيلة للشعوب العربية ، ومن بينها الشعب العربى الفلسطينى . وتعزى إلى الاتحاد السوفييتى تحيزات وهمية ضد اسرائيل ، على الرغم من أن الاتحاد السوفييتى كان من أول الدول التى شجعت قيام دولة اسرائيل .

إن الأمور الهامة ينبغى أن تناقش فى جدية ، والشرق الأوسط عقدة صعبة تتشابك فيها مصالح بلدان كثيرة ، ومازال الموقف هناك شديد الخطورة ، وفى اعتقادى أنه من الهام للشرق والغرب أن يتعاونا لفك هذه العقدة ، فذلك أمر هام للعالم أجمع . ولكن هناك أيضا الرأى الذى يقول إن قضايا الشرق الأوسط يستحيل حلها كلية . وإنه من العسير حتى أن نفهم موقفا كهذا ، ومن المستحيل أن نوافق عليه سواء لاعتبارات سياسية أو معنوية . ومن الناحية المنطقية تكون النتيجة الوحيدة التى يمكن أن نخلص إليها هى أنه من المحتم أن يزداد الوضع تفاقما ، وأن تحدث جولات جديدة من العمليات العسكرية تجلب مزيدا من المعاناة لشعوب الإقليم . ألن يكون من الأفضل اتخاذ موقف فعال ودعم جهود أولئك الذين يبحثون عن طرق لإنهاء ورطة الشرق الأوسط من خلال تسوية سياسية عادلة ؟

ونحن نفهم أنه فى ظل الظروف الراهنة يكون من العسير التوفيق بين مصالح الجانبين المتنازعين . ومع ذلك من الجوهرى محاولة إيجاد شيىء مشترك بين مصالح العرب وإسرائيل ومصالح جيرانهم والدول الأخرى . غير أننا لا نريد على الإطلاق أن تؤدى عملية وضع تسوية للمشكلة ، أو نفس أهداف هذه العملية ، بطريقة ما ، إلى التعدى على مصالح الولايات المتحدة والغرب ، كما أننا لا نعتزم دفع الولايات المتحدة إلى خارج الشرق الأوسط ، فذلك لا يعدو أن يكون تفكيرا غير واقعى . ولكن الولايات المتحدة بدورها لا ينبغى أن تضع لنفسها أهدافا غير واقعية .

والشيىء الرئيس هو أن تؤخذ مصالح جميع الأطراف فى الاعتبار . ويفسر هذا بوجه خاص مبادرتنا التى طرحناها منذ أمد طويل فيما يتعلق بعقد مؤتمر دولى بشأن الشرق الأوسط . وقد سبق أن ذكرت ذلك فى محادثة مع جيمى كارتر . لقد اقتضى الأمر من الأمريكيين عشرة أعوام ليروا من واقع خبرتهم الخاصة ، على الرغم من أنه كان بوسعهم الاعتماد على خبرة أسلافهم ، أن الصفقات المنفصلة لا تجدى نفعا . والآن فقط ، بعد خوض فترة « إعادة تدريب » ، يبدو الأمر كما لو أن واشنطن تتحرك نحو تقييم أكثر واقعية للموقف ، وتعود إلى مناقشة أكثر شمولا لهذه المسائل.

ومن الجوهرى أن المفاوضات قد شبت عن الطوق ، وينبغى لها أن تدعم الاتصالات الثنائية والاتصالات المتعددة الأطراف القائمة ، مع مسعى أكثر قوة وحيوية نحو تسوية سياسية عادلة . وإذا انتفت عن المؤتمر مظنة أن يكون مظلة لصفقات وخطوات منفصلة ، وكان يهدف إلى تسوية حقيقية فى الشرق الأوسط ، توضع فيها موضع الاعتبار مصالح البلدان العربية ، بما فيها مصالح الفلسطينيين واسرائيل ، فنحن على استعداد لتقديم كل أنواع المساعدة ، والاشتراك فى المؤتمر بجميع مراحله ، ولأن نفعل ذلك بصورة بناءة للغاية .

وأود فى هذا الصدد أن أؤكد أنى لا أكنّ أى عداء تجاه اسرائيل من حيث المبدأ . ونحن نعترف بحقها المشروع فى البقاء . غير أنه فى الظروف الراهنة ، وعلى ضوء الأعمال التى ترتكبها اسرائيل ، ليس بوسعنا الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية معها . ولكن إذا ما تغير الوضع ، ورأينا إمكانية للتطبيع والتسوية فى الشرق الأوسط ، فان هذا الأمر يمكن أن يعاد النظر فيه . فليست لدينا أية عقد فى هذا الصدد . أما عن الاتصالات القائمة بالفعل بين بلدينا فلن نتخلى عنها .

وإليكم منطقة أخرى متفجرة فى العالم — هى أمريكا الوسطى . عَلامَ يدور النزاع هنا ؟ لقد أطيح بنظام سوموزا الكريه فى نيكاراغوا ، وخرجت الثورة الشعبية من النضال مظفرة . ومرة أخرى أعلن أن ثورة الساندينستا خارجة عن السيطرة وأنها من « صنع موسكو وكوبا » . ذلك هو التجسيد الايديولوجى النمطى المبتذل لحرب غير معلنة ضد بلد صغير كل « خطيئته » أنه يريد أن يعيش وفق ما يريد ، دون تدخل من الخارج . وبهذه المناسبة فان ما حدث فى نيكاراغوا يبين ما يمكن توقعه فى بلدان أخرى. وإنه لمما ينافى العقل أن نسمع مزاعم مفادها أن نيكاراغوا « تهدد » أمن الولايات المتحدة ، وأن القواعد العسكرية السوفييتية تجرى إقامتها هناك — القواعد التى يزعم الأمريكيون أنهم يعرفون عنها كل شيء ، ولكنى لم أسمع عنها قط .

وقد أجريت أنا ومارجريت تاتشر مناقشة حيّة حول هذه النقطة ، وقلت لها إن الظروف المعيشية غير المحتملة قد أجبرت النيكاراغويين على القيام بالثورة ، وإن هذه الظروف خلقها أصدقاء بريطانيا الأمريكيون ، الذين جعلوا من كل أمريكا الوسطى ساحة خلفية لهم ، واغترفوا مواردها دون رحمة ، والآن يتعجبون لماذا تثور الشعوب هناك . إن ما كان يحدث فى نيكاراغوا هو من اختصاص رجال الساندينستا والشعب النيكاراغوى . كان حديثنا صريحا ومباشرا . وقد سألت السيدة تاتشر : « انتم تتهموننا بالتضامن مع نيكاراغوا ، ولكنكم تعتبرون أنه من الطبيعى تقديم المساعدة إلى الفصل العنصرى (الأبارتهيد) أو العنصريين ؟ ألا تزعجكم الصورة التى تبدون بها فى أعين الرأى العام العالمى ؟ نحن نتعاطف مع حركات تحرير الشعوب التى تكافح من أجل العدل الاجتماعى ، ولكنكم — كما أرى — لا تفعلون ذلك . وهنا يختلف نهج كل منا » .

. والحقيقة أن الولايات المتحدة إذا تركت نيكاراغوا وشأنها ، تعيش فى سلم ، فإن ذلك سيكون خيرا للولايات المتحدة نفسها ، ولشعوب أمريكا اللاتينية ، ولبقية العالم .

إن المشاكل المتفجرة لا يمكن تعليقها ، فهى لن تحل أو تختفى من تلقاء نفسها . وقد كان الوضع فى الجنوب الأفريقى عاصفا للغاية منذ فترة طويلة . ويقاوم سكان جنوب أفريقيا كلا من الفصل العنصرى والنظام القمعى غير الأخلاق الذى تزداد عزلته فى الساحة الدولية . ولكن كثيرين فى الغرب يرون خلف هذا الوضع المتأزم بدوره مؤامرة شيوعية وتأثير موسكو ، على الرغم من أنه لا يوجد أى أثر لوجود سوفييتى فى جنوب أفريقيا ، وهو مالا يمكن أن يقال عن الولايات المتحدة وحلفائها .

وينطبق الشيء نفسه على الوضع فى منطقة الخليج . وتقييم الاتحاد السوفييتى للوضع ولأسباب تفاقمه تقييم معروف وتم إيضاحه فى بيانات رسمية . وقد اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارا يطالب فيه بوقف إطلاق النار وبوقف جميع العمليات العسكرية ، وكذلك بانسحاب قوات إيران والعراق إلى الحدود المعترف بها دولياً . وقد صوّت الاتحاد السوفييتى لصالح هذا القرار . ولكن الولايات المتحدة ، التى تصرفت على نحو يناقض روح قرار مجلس الأمن ، كانت تبحث عن ذريعة للتدخل فى النزاع الايرانى ــ العراق ، وتعمل على تعزيز وجودها فى منطقة الخليج . وهى تزعم أن الاتحاد السوفييتى يهدد المصالح الغربية التى ينبغى أن تحمى ، وتُعِد فضلا عن ذلك بالبقاء فى الخليج حتى بعد أن ينتهى النزاع .

ذلك هو تقييم جميع النزاعات الاقليمية كما تتضح من خلال منظور المواجهة السوفييتية ــ الأمريكية . ولدينا الانطباع بأن الولايات المتحدة فى حاجة إلى نزاعات إقليمية بحيث يكون لديها دائما مجال للمناورة عن طريق التلاعب بمستوى المواجهة ، وعن طريق استخدام سياسة القوة والدعاية المعادية للسوفييت . والاتحاد السوفييتى ، من الناحية الأخرى ، يعتقد أن هذه النزاعات ينبغى ألا تستخدم فى إثارة مواجهة بين النظامين ، لا سيما عندما تشمل الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة .

وعندما أتناول مسألة النزاعات الإقليمية قد يتساءل القارىء عما يمكن أن يكون عليه موقفى من مسألة أفغانستان . ربما لا يكون معروفا على النطاق العالمى أن أفغانستان هى أول بلد أقام معه الاتحاد السوفييتى علاقات دبلوماسية . وقد كنا دائما على علاقة طيبة مع ذلك البلد ، مع ملوكه ورؤسائه القبليين . ومن المؤكد أن أفغانستان لديها مشاكل كثيرة مرجعها تأخرها الشديد ، الذى نشأ إلى حد كبير عن الحكم البريطانى . لذلك كان من الطبيعى تماما أن تتوافر الرغبة لدى كثيرين من الأفغان فى مساعدة شعبهم فى التغلب على الأطر الإقطاعية ، وفى تحديث الدولة والمؤسسات العامة ، وفى الاسراع بالتقدم . ولكن ما إن تحددت معالم التغييرات التقدمية ، حتى شرعت الدوائر

الامبريالية فى الضغط على أفغانستان من الخارج . وهكذا فانه وفقا للمعاهدة السوفييتية ــ الأفغانية طلب زعماء أفغانستان العون من الاتحاد السوفييتى . لقد خاطبونا إحدى عشرة مرة قبل أن نوافق على إدخال قوة عسكرية محدودة إلى ذلك البلد .

ونحن نريد عودة جنودنا إلى وطنهم فى أسرع وقت ممكن . لقد سوّيت المسألة فى الأساس ، ولكنها متصلة بالحاجة إلى تسوية الوضع حول أفغانستان سياسيا . ونحن نؤيد سياسة القيادة الأفغانية الحالية القائمة على المصالحة الوطنية . وغاية الاتحاد السوفييتى أن تكون أفغانستان مستقلة وذات سيادة وغير منحازة كما كانت من قبل . وإنه لحق من حقوق السيادة للأمة الأفغانية أن تقرر الطريق الذى تسلكه ، ونوع الحكومة التى تدير شئونها ، وماهية برامج التنمية التى تنفذها . ومن شأن التدخل الأمريكى أن يرجىء انسحاب قواتنا ويعرقل إقرار سياسة للمصالحة الوطنية ، ومن ثم تسوية المسألة الأفغانية برمتها . كما أن نقل صواريخ « ستنجر » الأمريكية إلى العصابات المناهضة للثورة التى تستخدم هذه الصواريخ لإسقاط الطائرات المدنية هو بكل بساطة عمل غير أخلاقى وليس هناك مايبرره على الإطلاق .

الأمم لها الحق فى اختيار طريقها الخـــاص للتطـــور

كل أمة مؤهلة لأن تختار طريقها الخاص لتطور ، ولأن تتصرف فى مصيرها وأراضيها ومواردها البشرية والطبيعية . ويستحيل تطبيع العلاقات الدولية ما لم يكن ذلك مفهوما فى جميع البلدان ، وذلك لأن الفوارق الايديولوجية والاجتماعية ، والفوارق فى النظم السياسية ، إنما هى نتيجة للخيار الذى يقرره الشعب . والخيار الوطنى لا ينبغى أن يستخدم فى العلاقات الدولية بطريقة تترتب عليها اتجاهات وأحداث يمكن أن تشعل المنازعات والمواجهات العسكرية .

وقد آن الأوان لأن يضع القادة الغربيون جانبا سيكولوجية أيام الاستعمار وأفكارها ، وسيكون عليهم أن يفعلوا ذلك إن عاجلا أو آجلا . ومادام الغرب يواصل النظر إلى العالم الثالث باعتباره مجالا لنفوذه ، ويواصل سيطرته هناك ، فان التوترات ستستمر ، وستظهر بؤر جديدة كلما تصاعدت المقاومة المعادية للامبريالية .

ولا يحب خصومنا الغربيون أن نتحدث معهم بهذه الطريقة . فهم يفقدون رباطة جأشهم وتصيبهم النقمة عندما نسمى الأشياء بأسمائها ، كما يفسرون تقييماتنا على أنها انتهاك للصلات التقليدية بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، من ناحية ، والبلدان النامية ، من الناحية الأخرى ، ويقولون إننا نريد لمستويات المعيشة أن تنخفض فى البلدان الرأسمالية .

وقد قلت فى مناسبات كثيرة إننا لا نسعى إلى أهداف ضارة بالمصالح الغربية . فنحن نعلم

مدى أهمية الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية ، خلاف مناطق العالم الثالث الأخرى ، وكذلك جنوب أفريقيا بالنسبة للاقتصادات الأمريكية والأوروبية الغربية ، لاسيما فيما يتعلق بمصادر المواد الأولية . ولذا فان قطع هذه الصلات هو آخر ما نفكر فيه ، وليست لدينا أية رغبة فى إحداث تمزقات فى مصالح اقتصادية متبادلة تشكلت تاريخيا .

ولكن آن الأوان للاعتراف بأن أمم العالم الثالث لها الحق فى أن تكون سادة نفسها . فقد حصلت على الاستقلال السياسى بعد أعوام كثيرة من الكفاح الشاق . وهى تريد أن تكون مستقلة اقتصاديا أيضا . ويتمتع زعماء هذه البلدان (الذين التقيت بكثيرين منهم شخصيا) بتأييد شعوبهم ، ويريدون أن يفعلوا شيئا من أجل هذه الشعوب . وهم يريدون لبلدانهم أن تكون مستقلة استقلالا حقيقيا ، وأن يكون باستطاعتها التعاون مع البلدان الأخرى على قدم المساواة . أما رغبة هذه البلدان فى أن تستخدم مواردها الطبيعية والبشرية من أجل التقدم القومى ، فهى رغبة مفهومة تماما . وهى تريد أن تعيش فى مستويات لا تقل عن مثيلاتها فى البلدان المتقدمة . ولكن ما لديهم الآن هو سوء التغذية والمرض . وتستغل الدول المتقدمة مواردها وتدمجها فى دخولها القومية من خلال قنوات التبادل غير المتكافىء . ولن تصبر البلدان النامية طويلا على هذا الوضع .

ذلك هو الواقع المعاصر الذى لا يريد الجميع فى الغرب أن يضعوه فى اعتبارهم ، حتى على الرغم من أنهم يدركونه جيدا ، ولكن ذلك أمر ينبغى أن يحسب حسابه ، لاسيما فيما يتعلق بعشرات البلدان .

وكلما ازدادت السرعة التى يستقر بها هذا الواقع فى يقين كل فرد ، زادت السرعة التى تصبح بها العلاقات الدولية علاقات طبيعية ، وهكذا سيتحسن الوضع الدولى . تلك هى المسألة الرئيسية .

والوقت مناسب الآن لأن ننظر فى المشكلة على نطاق عالمى ، ولأن ننشد طريقة لحلها على أساس توازن المصالح ، ولأن نجد أشكالا تنظيمية لحلها فى إطار المجتمع الدولى . وتعتبر الأمم المتحدة أفضل محفل لمناقشة هذه المسألة . ونحن بصدد إعداد مقترحاتنا بهذا الشأن . وقد أخبرت الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دى كويلّار بذلك خلال اجتماعنا ، ووافق على فكرة عرض المسألة فى الأمم المتحدة .

وتتمسك غالبية البلدان النامية بسياسة عدم الانحياز ، وقد نشأت حركة عدم الانحياز على أساس هذا البرنامج السياسى لتوحيد أكثر من مائة بلد تمثل الجانب الأكبر من سكان العالم ، وأصبحت هذه الحركة قوة جبارة وعاملا رئيسيا فى الشئون الدولية . وهى تساعد على تشكيل نوع جديد من العلاقات الدولية مهما كانت القسمات والفوارق الخاصة الموجودة بداخلها . وتجسد

حركة عدم الانحياز رغبة الأمم المتحررة حديثا فى التعاون مع الأمم الأخرى على أساس متكافىء ، وفى أن تستبعد من العلاقات محاولات الهمينة وفرض الإرادة . ويفهم الاتحاد السوفييتى أهداف الحركة جيدا ويقيم معها علاقات تضامن .

وحتى وقت قريب جدا كانت بلدان كثيرة من بلدان عدم الانحياز تعتقد أن نزع السلاح والقضاء على الترسانات النووية هما من الشئون الخاصة للقوتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وأنهما لا يهمان البلدان النامية كثيرا . غير أن الحركة أبدت تفهما عميقا للترابط بين نزع السلاح والتنمية فى المؤتمر الثامن لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز فى هرارى ، حيث أعلنت هناك رسميا عن موقفها : وهو موقف متين الأساس : إذا أوقف سباق التسلح ونفذ نزع السلاح أمكن توفير أموال كافية لتسوية أكثر مشاكل العالم الثالث خطورة .

وقد ناقشت الصلة بين نزع السلاح والتنمية مع السيد بيريز دى كويلار ، واتفقنا على أن المسألة جديرة بالاهتمام الشديد من جانب الأمم المتحدة . وقدم الاتحاد السوفييتى مقترحات محددة بهذا الشأن إلى مؤتمر الأمم المتحدة للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية . ولا يسعنا إلا الأسف لرفض الولايات المتحدة الاشتراك من هذا المؤتمر .

واليوم ينظر إلى حركة عدم الانحياز بوصفها عاملا رئيسيا وإيجابيا فى السياسة العالمية لا من جانب البلدان الاشتراكية وحدها ، وإنما حتى من جانب بلدان رأسمالية كثيرة . والاتحاد السوفييتى يرحب بهذه الحقيقة ويضعها موضع الاعتبار فى سياسته الخارجية .

عقدة آسيا ـ المحيط الهادىء

إن الشرق ، لاسيما آسيا ومنطقة المحيط الهادىء ، هو الآن المكان الذى تسرع فيه الحضارة خطاها . فاقتصادنا فى تطوره يتحرك نحو سيبيريا والشرق الأقصى ، ولذلك فنحن اليوم مهتمون اهتماما حقيقيا بتشجيع التعاون بين آسيا ومنطقة المحيط الهادىء .

والاتحاد السوفييتى بلد آسيوى ، مثلما هو بلد أوروبى ، وهو يريد أن يرى أن لدى تلك المنطقة الهائلة ، آسيا ـ المحيط الهادىء ، وهى المنطقة التى يرجح كثيرا أن تركز عليها السياسات العالمية فى القرن القادم ، كل شيىء تحتاج إليه لتحسين الأحوال فيها ، كما أنه يولى الاعتبار الواجب لمصالح جميع الدول وللتوازن فيما بينها ، ونحن نعارض أن تكون تلك المنطقة مجالا مستباحا لأحد ، ونريد أن يتمتع الجميع فيها بالمساواة الحقة والتعاون والأمن .

وفى آسيا ربما لا تكون مسائل السلم أقل حدة وإيلاما منها فى بعض مناطق العالم الأخرى ، بل هى فى بعض الأجزاء حتى أشده حدة . وكان من الطبيعى أن يقدم الاتحاد السوفييتى والهند وغيرهما

من الدول المعنية بذلك مبادرات مختلفة فى أعوام مختلفة . وكان الاقتراح المعروف أكثر من غيره هو تحويل المحيط الهندى إلى منطقة سلم . ولقد لقى هذا الاقتراح التأييد من الجمعية العامة للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز . كما أن التعهد بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ، الذى أخذه على عاتقه كل من الاتحاد السوفييتى وجمهورية الصين الشعبية ، أصبح عاملا رئيسيا للسلم فى آسيا والمحيط الهادىء ، بل الحقيقة فى العالم كله .

وعندما التقيت لأول مرة بصفتى الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، براجيف غاندى ، رئيس وزراء الهند ، فى مايو/آيار ١٩٨٥ ، قلت إنه فى سياق المبادرات السابقة ، وإلى حد ما الخبرة الأوروبية ، قد تكون فكرة طيبة أن نتأمل مليا فى نهج عام ومتكامل إزاء مسألة الأمن فى آسيا ، وفى إمكانية بذل البلدان الآسيوية لجهود منسقة فى ذلك الاتجاه . وكانت هذه الفكرة فى مرحلة النضج عندما التقيت بزعماء الدول الأوروبية وغيرهم من الشخصيات السياسية . وقد قارنت على غير رغبة منى الوضع فى آسيا بالوضع فى أوروبا ، وحملنى ذلك على الاعتقاد بأن منطقة المحيط الهادىء ، بسبب النزعة العسكرية المتصاعدة ، تحتاج بدورها إلى نظام ما من « الضمانات » ، مثل تلك التى توفرها عملية هلسنكى فى أوروبا .

وقد أكد التقرير المقدم من اللجنة المركزية إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى على الدلالة المتزايدة التى تحتلها توجهات آسيا والمحيط الهادىء فى السياسة الخارجية السوفييتية . وقد قلنا إن الحلول المحلية ينبغى أن تلتمس دون إرجاء ، بدءا من التنسيق ثم حشد الجهود لتحقيق تسويات سياسية للمشاكل الحساسة ، بحيث يمكن على الأقل ، فى تواز مع ذلك وعلى أساسه ، تقليل حدة المواجهة العسكرية فى مختلف أجزاء آسيا ، ودعم استقرار الوضع هناك . وقد قدمت المقترحات ذات الصلة فى فلاديفوستوك فى يناير/كانون الثانى ١٩٨٦ . (كانت تتعلق بانشاء حاجز ضد انتشار الأسلحة النووية وتعزيزها فى آسيا ومنطقة المحيط الهادىء ؛ وتقليل الأنشطة البحرية فى المحيط الهادىء ؛ وتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية فى آسيا ؛ وتدابير بناء الثقة وعدم استخدام القوة فى المنطقة) .

إذ بينا كنت فى زيارة لتلك المدينة ، بدا لى أنه من المناسب بوجه خاص دراسة مسائل السياسات العالمية من زاوية آسيا ــ المحيط الهادىء . ذلك أن الوضع فى الشرق الأقصى ككل ، وفى آسيا والامتدادات البحرية المتاخمة ، حيث كنا لفترات طويلة نعيش ونبحر ، ذو أهمية قومية عظمى بالنسبة لنا . وهنا ، فى المساحة الهائلة التى تغطى قرابة نصف المعمورة ، توجد بلدان رئيسية كثيرة ، من بينها الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة والهند والصين واليابان وفييت نام والمكسيك واندونيسيا . كما تشمل أيضا دولا تعتبر متوسطة الحجم ، ولكنها كبيرة نوعا ما بالمقاييس الأوروبية ــ كندا والفلبين واستراليا ونيوزيلندا ، جنبا إلى جنب مع عشرات من الدول الصغيرة والشديدة الصغر .

وبهذه المناسبة ، أى جلبة تلك التى أثيرت حول خطابى فى فلاديفوستوك . وكم نشر من التلميحات والغمز والتعريض فيما يتعلق بقرار الاتحاد السوفييتى « الإمساك » بالمحيط الهادىء وإقامة هيمنة سوفييتية هناك ، وبطبيعة الحال انتهاك مصالح الولايات المتحدة فى المقام الأول . ولكننا معتادون بالفعل على أن تكون الاستجابة لمبادراتنا هى استجابة « إنسان الكهوف » . فجميع محاولاتنا ، مهما كانت تجريبية ، لإقامة علاقات طيبة أو مجرد علاقات دبلوماسية أو تجارية ، مع هذا البلد أو ذاك فى المنطقة تعتبر على الفور مخططات ماكرة .

ولكن أين كانت الحقائق ؟ بعد عام من رحلتى إلى الشرق الأقصى السوفييتى أدليت بحديث للجريدة الاندونيسية مرديكا . وقد أجرى رئيس تحرير الجريدة ، ب . م . ضيا ، تقييما سليما تماما للغرض من خطابى هناك على أنه دعوة إلى جميع البلدان فى المنطقة بأن تبحث مشاكلها المشتركة معا . ولكن عند إيراده أسماء البلدان أغفل ذكر الولايات المتحدة . وقد نبهته إلى ذلك وقلت له إننا نأمل فى التعاون مع الولايات المتحدة بدورها . فالتخمين بأن أنشطتنا ومصالحنا فى هذه المنطقة تشكل تهديدا لمصالح الآخرين إنما هو ضرب من السخف . وما قيل فى فلاديفوستوك هو تعبير عن سياسة شاملة لا ينبغى أن يساور أحد قلق بشأنها ، فقد قرننا أننا على استعداد للتعاون مع الولايات المتحدة بنفس الطريقة التى نتعامل بها مع اليابان وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والهند وغيرها من البلدان . نحن ندعو الجميع للعمل معا من أجل السلم ومن أجل صالح الجميع .

وردا على رئيس تحرير جريدة مرديكا ساندت مقاصدنا فى المنطقة بمقترحات محددة جديدة ، من أهمها اقتراح بازالة جميع الصواريخ المتوسطة المدى من الجزء الآسيوى من الاتحاد السوفييتى ، وذلك بطبيعة الحال على أساس الاتفاق الذى تم التوصل إليه مع الولايات المتحدة بازالة الصواريخ المتوسطة المدى من أوروبا .

إن نهجنا إزاء هذا الجزء الهائل من العالم ، حيث توجد بلدان وشعوب مختلفة كثيرة ، يقوم على الاعتراف بالحقائق الموجودة فيه وبفهمنا لهذه الحقائق . كما أن مفاهيمنا حول الطرق الكفيلة بضمان الأمن الدولى والتعاون السلمى فى آسيا والمحيط الهادىء تستند إلى هذه الحقائق ، وتنبع من رغبتنا الأصيلة فى بناء علاقات جديدة وعادلة فى هذه المنطقة بأكملها .

وبعد ذلك بعام واحد كان باستطاعتنا تحديد اتجاهات إيجابية متعددة — وقد ذكرت هذه الاتجاهات فى حديثى مع محرر مرديكا . ولكن التعقيدات والتناقضات لم تتضاءل ، واتجاهات المواجهة تتزايد . وقد حفزنا ذلك على اقتراح تدابير إضافية لتخفيف حدة التوتر فى آسيا والمحيط الهادىء ، وهى تدابير تعتبر تطويرا وتفصيلا لمبادرات فلاديفوستوك .

ونحن نتابع بعناية مواقف ومبادرات الدول الواقعة فى ذلك الجزء من العالم . وقد ظهرت

مؤخرا أفكار أصلية وبناءة ، وهى تتداول فى الاتصالات الإقليمية . كما أن القسمات المحددة للنظرة العالمية للشعوب التى تقطنه ، وتجاربها التاريخية والسياسية ، وهويتها الثقافية ، يمكن أن تكون عونا هائلا فى حل مشاكل المنطقة ، ويمكن أن تتمخض عن أفكار مفهومة ومقبولة للجميع .

وثمة آثار طيبة تتركها لدينا المساهمة المتزايدة من جانب رابطة أمم جنوب شرق آسيا فى الشئون الدولية . ونحن على استعداد لتنمية علاقاتنا مع كل أمة من أمم الرابطة على حدة ، ومع بلدان الرابطة ككل ، مع إيلاء الاحترام الواجب للمساهمة المستقلة التى تقدمها بلدان الرابطة ، سواء بصورة فردية أو جماعية ، لتحسين الوضع الدولى .

لماذا أتحدث عن أهمية اتباع بلدان فردية ، أو مجموعة من البلدان ، لخط مستقل ؟ ليس لأننا بدعمنا خطاً كهذا نود أن نعمل ضد مصالح الطرف الآخر ، وإنما لأن العلاقات الدولية الجديدة لا يمكن أن تبنى إلا على أساس خط مستقل ؟ وحتى الآن كانت العلاقات الدولية تتوقف إلى حد كبير على تحركات بلدان معينة أو مجموعات من البلدان ، ولكن ذلك لم يؤد إلى تحسين الوضع فى العالم . ذلك هو درس الماضى الذى ينبغى أن يتعلمه الساسة ذوو العقول الجادة . إن العلاقات الجديدة فى عالمنا المعقد ، وفى منطقة على هذه الدرجة من التشابك مثل آسيا والمحيط الهادىء ، لا يمكن أن تبنى إلا عبر طريق التعاون حيث تلتقى معا مصالح جميع الدول . أما نمط العلاقة الموروث عن الماضى ، حيث الاحتكارات فى جانب والمستعمرات فى الجانب الآخر ، فقد عمّر أكثر مما ينبغى ، وينبغى له أن يفسح الطريق لنمط جديد من العلاقة .

وقد كانت هناك تعليقات كثيرة عندما أقترح أن يعقد فى المستقبل القريب مؤتمر للمحيط الهادىء تحضره جميع البلدان المطلة على المحيط . وقد قدمت هذه الفكرة كنوع من فرضية العمل ، أو إن شئنا الدقة كدعوة إلى المناقشة . والتماثل مع هلسنكى تفسره حقيقة أن المجتمع الدولى ليست لديه حتى الآن أية خبرة أخرى من هذا النوع . غير أن ذلك لا يعنى أن « النموذج » الأوروبى يمكن غرسه فى تربة آسيا ـ المحيط الهادىء . ولكن فى زماننا تكون لأية تجربة دولية بعض السمات العالمية الشاملة .

وكان من بين الأسئلة التى وجهها إلى محرر مرديكا السؤال التالى : « ما تصوركم لدور الاتحاد السوفييتى فى تنمية التعاون الاقتصادى الإقليمى ؟ » وفقا لمفهوم النمو الاقتصادى والاجتماعى المتسارع لبلدنا نحن نولى اهتماما خاصا للأراضى الواقعة شرق جبال الأورال ، التى تبلغ إمكانياتها الاقتصادية أضعافا عديدة مثيلاتها فى الجزء الأوروبى من الاتحاد السوفييتى . ونحن نعتقد أن باستطاعة الشركات والمشروعات المشتركة ، التى تقام بالتعاون مع دوائر الأعمال فى بلدان آسيا ـ المحيط الهادىء ، المشاركة فى استغلال ثروة تلك المناطق .

حول نزع السلاح النووى فى آسيا

اتخذ الاتحاد السوفييتى، مراعاة منه لآراء البلدان الآسيوية واهتماماتها، خطوة رئيسية إلى الأمام بالموافقة على إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى من أوروبا ومن الجزء الآسيوى من الاتحاد السوفييتى . كما أبدينا أيضا استعدادنا لعدم زيادة عدد الطائرات الحاملة للرؤوس النووية فى الجزء الآسيوى من بلدنا إذا وافقت الولايات المتحدة على ألا تنشر فى تلك المنطقة أسلحة نووية إضافية يمكن أن تصل إلى الأراضى السوفييتية . ونحن نتوقع أن يعطى كل ذلك دفعة قوية لعملية نزع السلاح النووى فى آسيا .

وعلى الرغم من تعقيد لوحة آسيا والمحيط الهادىء وتصميمها المتعدد الألوان ، والتوزيع غير المستوى للألوان الزاهية والداكنة فيها ، فان « مكياج » الصورة العامة الذى يسوده طابع معادٍ للأسلحة النووية ، « مكياج » واضح تماما . فمن الممكن بالفعل التحرك نحو إزالة الأسلحة النووية فى آسيا . وثمة خطوة رئيسية يمكن اتخاذها فى هذا الاتجاه هى على سبيل المثال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية . ومن المعروف أن الاتحاد السوفييتى قد وقع بروتوكولات « راروتونجا » لانشاء منطقة كهذه فى جنوب المحيط الهادىء . ونحن نؤيد أيضا مقترحات البلدان الأخرى بانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فى جنوب شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية . كما يمكن لمؤتمر دولى بشأن المحيط الهندى أن يعزز مقاصد نزع السلاح النووى بالنظر فى مسألة إعلان هذه المنطقة من العالم منطقة سلم والبت فى هذه المسألة .

إن أساليبنا ونهجنا إزاء نزع السلاح النووى فى آسيا ، مثلما هى فى أوروبا ، أساليب ونهج متطابقة . فنزع السلاح يجب أن ينفذ فى إطار تحقق دولى صارم ، بما فى ذلك التفتيش الموقعى . ونحن نحث الولايات المتحدة على بدء محادثات حول نزع السلاح النووى فى منطقة آسيا والمحيط الهادىء ، وعلى حل هذه المشكلة على أساس متبادل ، مع المراعاة الصارمة للمصالح الأمنية لجميع الأطراف .

ذلك هو بوجه عام مفهومنا للطريقة التى ينبغى بها فك العقدة النووية الآسيوية . ولكن الدول الواقعة فى المنطقة، بتبنيها للقضية ، يمكنها أن تشرع فى بناء نظام أمنى إقليمى . فماذا يقصد من الناحية الفعلية بعلاقات طبيعية وبوضع مواثٍ لمنطقة يقطنها بليونان ونصف بليون من البشر ؟ إن الأمر أشبه ببناء بيت يضع كل منا فى جدرانه طوبة أو طوبتين ليرفع صرح التعاون والفهم المتبادل خطوة خطوة ، من خلال الجهود المشتركة . وذلك هدف عظيم قوامه التحدى ، ولكنه هدف عملى ومجد .

إن الجهود التى تبذلها فى هذا الاتجاه بلدان القارتين ــ أوروبا وآسيا ــ يمكن حشدها معا

لتصبح عملية أوروبية ــ آسيوية مشتركة تعطى نبضا قويا لنظام شامل للأمن الدولى .

وتقنعنا آخر التطورات إقناعا متزايدا بأنه من الصائب والمناسب زمنيا بالنسبة لنا عرض مسألة أمن منطقة آسيا ــ المحيط الهادىء للمناقشة . وقد أبدى مؤخرا اهتمام كبير بالبحث عن الطرق المؤدية الى تعاون بناء على نطاق إقليمى وقارى ، كما أن علاقاتنا الثنائية مع بعض بلدان منطقة آسيا ــ المحيط الهادىء تصبح أكثر دينامية .

العلاقات السوفيتية ــ الهندية

إن الهند ، جارتنا الجنوبية التى يبلغ سكانها ٨٠٠ مليون نسمة ، قوة كبيرة . وهى تتمتع بنفوذ كبير فى حركة عدم الانحياز وفى العالم بأسره ، وتعتبر عنصرا حيويا فى السلم الآسيوى والعالمى .

ولقد كانت العلاقات السوفييتية ــ الهندية تتطور باطراد على امتداد الأعوام السابقة . وقد التقيت براجيف غاندى ، رئيس وزراء الهند ، مرات متعددة ، سواء فى موسكو أو فى دلهى . كما أن زيارتى للهند فى عام ١٩٨٦ تركت فى نفسى انطباعا لا يمحى ، واعتمدنا خلال تلك الزيارة « إعلان دلهى » الذى ذاعت شهرته الآن .

والاهتمام العالمى بهذه الوثيقة طبيعى تماما ، فاعلان دلهى اعلان غير مسبوق ، وهو يقوم دليلا على نهج فلسفى ــ سياسى جديد كلية إزاء العلاقات بين الدول . كما أن الاعتراف بأولوية القيم الانسانية العالمية فى عصر الفضاء والعصر النووى إنما يشكل الأساس الفلسفى والأخلاق . وعلى الرغم من أن الوثيقة قد صاغتها دولتان فان دلالتها تتجاوز كثيرا الحدود الثنائية والإقليمية .

إن نفس ظهور إعلان دلهى يعكس الطبيعة الفريدة للعلاقات السوفييتية ــ الهندية . إن لدينا نظامين اجتماعيين مختلفين ، ولكن ذلك لا يحول دون أن يؤدى نوع التعاون بين بلدينا إلى إثراء روحى لكلا الجانبين ، وإلى التقاء واسع فى الآراء حول المسائل الأساسية الراهنة . وقد توصل كل منا إلى وجهات النظر التى تجمع بيننا بطريقته الخاصة ، ولدى كل منا دوافعه الخاصة الى تلك المواقف .

والعلاقات السوفييتية ــ الهندية يقتدى بها فى مجالات كثيرة : فى محتواها السياسى والاقتصادى والعلمى والتقنى والثقافى المتنوع ، وفى الاحترام العميق الذى تكنه كل من أمتينا للأخرى ومحبة كل منهما للأخرى ، وفى النغمة العامة لروابطنا التى تعكس الثقة المتبادلة فيما بيننا ورغبتنا المخلصة فى الصداقة . فكيف تمكن الاتحاد السوفييتى والهند ، وهما دولتان ذواتا نظامين اجتماعيين وسياسيين مختلفين ، من تنمية علاقات من مثل هذه النوعيّة الراقية ؟ لأن كلاً منهما يؤسس سياسته ــ عملا

لا قولا — على مبادىء السيادة والمساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للآخرين والتعاون . وتقر كل من الدولتين حق الدولة الأخرى فى اختيار نظامها السياسى الخاص ونمط تطورها الاجتماعى .

ومن ثم يكون لدينا كل ما يحملنا على أن نقول بفخر مشروع إن الاتحاد السوفييتى والهند يجسدان مثالا للعلاقات الطيبة بين الدول ، مثالا يحق للآخرين احتذاءه . ونحن فى علاقاتنا نرى براعم نظام عالمى سيكون فيه التعايش السلمى والتعاون ذو المنفعة المتبادلة القائم على المشاعر الودية معيارين عالميين .

عند خط فاصل صعب

لقد التقيت بزعماء سياسيين أفارقة كثيرين فى فترة العام ونصف عام الماضية (التقيت ببعضهم أكثر من مرة) ، وأجريت معهم مناقشات شاملة ، وكان من بينهم روبرت جابرييل موجابى ، ومنجستو هايلى مريام ، ومارسيلينو دوس سانتوس ، وأوليفرتامبو ، وموسى تراورى ، وماتيو كيريكو ، والشاذلى بن جديد . وهم جميعا زعماء وطنيون ذوو نفوذ كبير ومعترف بهم على نطاق العالم . وقد خرجت من محادثاتى معهم بانطباع بأن أفريقيا تمر بمرحلة نشطة فى تطورها تتطلب مسئوليات جساماً . إن أفريقيا فى حالة تخمر وغليان ، وتجرى بها تغيرات حيوية ، كما تواجه ذلك الجزء من العالم مشاكل حادة كثيرة .

ونحن لا ننظر إلى أفريقيا بوصفها قارة متجانسة تتطور فيها كل العمليات إلى نمط واحد . فكل بلد أفريقى ، شأنه شأن أى بلد آخر فى العالم ، يمتلك قسماته الخاصة التى لا تضاهى ، وينتهج سياسات خاصة به . والزعماء الأفارقة مختلفون أيضا ، وقد ظل بعضهم عند القمة لفترات زمنية طويلة نسبيا ، ولذا فان العالم يعرفهم جيدا ، والبعض الآخر لم يظهر على المسرحين الأفريقى والعالمى إلا مؤخرا ، وهؤلاء يكتسبون خبرة سياسية .

ونحن نقدّر تقديرا كاملا المهام الضخمة التى تواجه الأنظمة التقدمية فى أفريقيا . والحقيقة أن البلدان الأفريقية كانت مرتبطة تاريخيا بالبلدان الأم التى كانت تستعمرها فيما سبق ، بل إن بعضا منها مازال يعتمد على هذه البلدان الأخيرة من الناحية الاقتصادية . وعلى الرغم من أنه من المستبعد أن تستعيد الامبريالية مواقعها عن طريق الوسائل الاقتصادية والمالية ، حتى وإن لجأت إلى السلاح ، فهى عاقدة العزم على انتهاج مسار ينتهى بدعم مكاسبها .

ويؤيد الاتحاد السوفييتى تلك الجهود وتلك السياسات ، لأن السيادة السياسية المنيعة والاستقلال الاقتصادى هما وحدهما اللذان يستطيعان توفير أساس سليم للعلاقات الدولية فى عالم اليوم . فكل أمة أفريقية مخوّلة قانونا لأن تختار فى حرية طريق تطورها ، ونحن ندين فى حزم كل المحاولات الرامية إلى التدخل فى شئونها الداخلية . وقد كان بلدنا دائما ، وسيظل ، يؤيد كفاح

التحرر الوطنى للأمم الأفريقية ، بما فى ذلك الأمم الواقعة فى الجنوب الأفريقى ، حيث توجد إحدى القلاع الأخيرة للعنصرية .

وعندما التقيت بأوليفرتامبو ، رئيس المؤتمر الوطنى الأفريقى ، قلت له : « نحن نقف إلى جانبكم فى كفاحكم ضد نظام الأبارتهيد (الفصل العنصرى) وأتباعه وخدمه ، من أجل دولة ديمقراطية وتطور مستقل ، من أجل المساواة بين جميع الأعراق والمجموعات العرقية . ومما له دلالته أن أعدادا متزايدة من المستوطنين البيض فى جنوب أفريقيا تدين االأبارتهيد . وتعلن تأييدها للمؤتمر الوطنى الأفريقى وتسعى إلى إقامة اتصالات معه . ويبرهن ذلك مرة أخرى على أن الأبارتهيد لا مستقبل له » .

وتجمعنا روابط صداقة مع دول المواجهة فى الجنوب الأفريقى ، ونحن نؤيد مواقفها العادلة وندين بقوة إجراءات جنوب أفريقيا المعادية لها .

وليس للاتحاد السوفييتى أية مصالح خاصة فى الجنوب الأفريقى ، ونحن نريد شيئا واحدا فقط هو أنه ينبغى أن تتاح للأمم والبلدان فى المنطقة فى آخر الأمر الفرصة لتسوية قضاياها المتعلقة بالتنمية ، ولتصريف شئونها الداخلية والخارجية بطريقة مستقلة وفى سلم واستقرار .

أمريكا اللاتينية : زمن للتغيير الكبير

ونحن ننطلق أيضا من نفس المبادىء العامة فى علاقاتنا مع بلدان أمريكا اللاتينية . إن ذلك الجزء من العالم لديه تقاليد فريدة وإمكانيات هائلة ، وتبدى أممه مسعى كبيرا نحو مستقبل أفضل ، وهى تريد أن تتحقق آمالها على الرغم من كل العقبات ، فالطريق إلى الحرية ملىء دائما بالأشواك ، ولكننا على يقين من أن سعى أمريكا اللاتينية إلى التقدم سيكتسب قوة دافعة .

إن القوى والدعاية اليمينية فى الولايات المتحدة تصور اهتمامنا بأمريكا اللاتينية على أنه عزم على تدبير سلسلة من الثورات الاشتراكية هناك . هذا هراء ! فالطريق الذى سلكناه عقودا عديدة يبرهن على أننا لا نخطط لشيىء من هذا القبيل . فمثل هذه المخططات تتعارض مع نظرياتنا ومبادئنا ، ومع مجمل مفاهيمنا عن السياسة الخارجية .

لقد قلت للرئيس ريجان : « لقد كنتم لعقود كثيرة تنظرون إلى أمريكا اللاتينية على أنها عتبة بابكم ، وكنتم تسلكون هناك وفقا لذلك ، وتحملت الأمم نتيجة لسلوككم هذا ما يكفيها . والوسائل التى تحقق بها الأمم تطلعاتها ، سواء أكانت سلمية أم عسكرية ، هى من شئونها الخاصة . إنكم أنتم الذين زرعتم قنبلة فى أمريكا اللاتينية فى شكل ديونها الخارجية الضخمة ، وينبغى لكم حقا أن نفكروا مليا فى ذلك » .

وربما كانت الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة تفهم ذلك ، ولكنها لن تسلم به ، لأنه سيكون عليها آنذاك أن تغير سياستها ، وسيرى كل من يريد أن « يدموسكو » ليست سوى أكذوبة كبيرة .

ونحن نتعاطف بالفعل مع بلدان أمريكا اللاتينية فى جهودها الرامية إلى دعم استقلالها فى كل مجال ، والتخلص من أغلال الاستعمار الجديد ، كما أننا لا نخفى هذا التعاطف . كذلك نحن نقدّر تقديرا عاليا السياسات الخارجية النشطة التى تنتهجها المكسيك والأرجنتين ، ومواقفهما المسئولة من نزع السلاح والأمن الدولى ، ومساهمتهما فى مبادرات الدول الست . ونؤيد جهود إقرار السلم الذى تنتهجها مجموعة الكونتادورا ، ومبادرات رؤساء دول أمريكا الوسطى ، واتفاق جواتيمالا ستى ، ونرحب بالتغيرات الديمقراطية فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية ، ونقدر التضامن المتزايد بين بلدان القارة ، وهو التضامن الذى سيساعد على صيانة وتعزيز سيادتها القومية .

وفى الوقت نفسه أود أن أؤكد مرة أخرى أننا لا ننشد أية مزايا فى أمريكا اللاتينية ، فنحن لا نريد لا موادها الأولية ولا الأيدى العاملة الرخيصة فيها . كما أننا لسنا بصدد استغلال المواقف المعادية للولايات المتحدة ، دعك من سكب الوقود فوقها ، ولا نعتزم تقطيع أواصر الروابط التقليدية بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة ، لأن فى ذلك روح مغامرة بلا ضرورة ، فنحن واقعيون ولسنا متهورين أو مغامرين .

ولكن تعاطفنا يكون دائما مع الأمم التى تكافح من أجل الحرية والاستقلال ، ولعل سوء الفهم ينتفى فى هذا المجال .

التعاون لا المواجهة

فى اعتقادى أن الجنس البشرى قد دخل مرحلة يعتمد فيها الجميع على بعضهم بعضا . ولا ينبغى اعتبار أى بلد أو أمة فى عزلة تامة عن البلدان أو الأمم الأخرى ، دعك من الوقيعة بينها . وذلك هو ما تسميه لغتنا الشيوعية « أممية » ، وهى تعنى تعزيز القيم الانسانية الشاملة .

ويتعين على الدوائر الحاكمة فى الغرب ، فى نهاية الأمر ، أن تضع فى اعتبارها مصالح أمم العالم الثالث . وذات مرة سألت جارى هارت : « ألا تستطيع أمريكا أن تقدم إلى البلدان النامية سياسة تختلف عن تلك التى تنتهجها اليوم ؟ .. إن الولايات المتحدة باستطاعتها أن تفعل الكثير لبناء علاقات جديدة بين الدول ، ثم لا تفقد شيئا فى هذه العملية . على النقيض فانها يمكن أن تجنى من وراء ذلك الكثير . ولماذا ينبغى للولايات المتحدة أن ترفض الفرصة السانحة كما لو كانت لا تعرف على أى وجه من خبزها يدهن الزبد ؟ » .

ويتوقف الشيء الكثير على الولايات المتحدة والغرب ككل . ففي المقام الأول يتوقف عليها ما إذا كنا سنستطيع فك عقدة مشاكل العالم الحديث ، وإزالة العقبة الكأداء أمام الفرص الحالية للتنمية . وإذا ما نجحنا فى بناء علاقات جديدة تقوم على التكافؤ ، وأولينا الاعتبار الواجب لمصالح كل طرف ، فلماذا ينبغي أن نكون فى حاجة إلى آلة الحرب الموجودة حاليا والتى أريد بها أداة لسياسة خارجية توسعية ؟

ومن المفهوم بطبيعة الحال أن هذه الآلة قد بنيت على امتداد القرون ، وأنه ليس من اليسير تدميرها بين عشية وضحاها . ولكننا اقتربنا من النقطة التى أصبح عندها تدمير آلة الحرب ضرورة حتمية ، نظرا لأن ملايين البشر فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يبغون العيش كآدميين . وانى على يقين من أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يستطيعان الاسهام بالشيء الكثير فى البحث عن طرق لإقامة علاقات عالمية جديدة .

ونحن ندعو حكومة الولايات المتحدة إلى الانضمام إلينا فى البحث عن حلول لمشاكل العالم الثالث . وهناك طرق أخرى خلاف الاكراه لعمل ذلك . وما نقترحه هنا واقعى تماما . فالولايات المتحدة ينبغي أن تجد طريقة لتحويل مقدرتها ، رأسمالها ـ كل شيء تجرى تبديده الآن على الأغراض العسكرية ـ إلى تلبية الاحتياجات المختلفة ، إلى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للعالم الحديث . ولا يخامرنى شك فى أن ذلك ممكن تماما . وفضلا عن ذلك فان الولايات المتحدة باستطاعتها أن تضيف إلى قدراتها مساعدات البلدان الغربية الأخرى . وهل لى أن أكرر أن ذلك كله لن يعود عليها إلا بالنفع العميم .

الفصل السادس

أوروبا فى السياسة الخارجية السوفيتية

هل لى أن أقدم ملاحظة شخصية . لقد كانت أولى رحلاتى إلى الخارج بصفتى الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى إلى فرنسا فى أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٥ . وقبل ذلك بعام واحد ، فى ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٤ ، قمت بزيارة لبريطانيا على رأس وفد من مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتى . وحملتنى هاتان الزيارتان على أن أفكر فى أمور كثيرة ، فى مقدمتها دور فرنسا ومكانتها فى العالم .

وقد أبدى فرانسوا ميتران ما بدا لى فى ذلك فكرة هامة ، إذ قال « لماذا لا نضطلع بمسئولية التقدم التدريجى نحو سياسة أوروبية أكثر شمولا ؟ » وبعد ذلك بعام واحد قال لى فى موسكو : « من الضرورى أن تصبح أوروبا حقا المدافع الرئيسى عن تاريخها مرة أخرى بحيث يمكن أن تقوم بدورها كاملا كعامل للتوازن والاستقرار فى الشئون الدولية » . ومضت أفكارى على الدرب نفسه . فالعلاقات المباشرة مع زعماء دولتين رئيسيتين فى أوروبا الغربية ، مع البرلمانيين وممثلى الأحزاب السياسية ودوائر الأعمال ، ساعدتنى على إجراء تقييم أفضل وأكثر للوضع فى أوروبا .

وفى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى كان الاتجاه الأوروبى فى سياستنا الخارجية يتميز بأهمية قصوى . ونحن نود أن يكون موقف القيادة السوفييتية ، فيما يتعلق بأوروبا الغربية مفهوما لدى الجميع فهما صحيحا .

وسواء قبل المؤتمر أو منذ انعقاده التقيت وتحدثت مع شخصيات بارزة كثيرة فى أوروبا الغربية من معسكرات سياسية مختلفة . وقد أكدت تلك الاتصالات أن دول أوروبا الغربية معنية أيضا بتنمية العلاقات مع الاتحاد السوفييتى ، ويحتل بلدنا مكانا بارزا فى سياساتها الخارجية .

إذن ، لماذا كل هذا الاهتمام بأوروبا ؟

ميراث التاريخ

إن البعض فى الغرب يحاولون « استبعاد » الاتحاد السوفييتى من أوروبا . وهم بين حين وآخر ، كما لو كان عن غير قصد ، يتحدثون عن « أوروبا » على أنها « أوروبا الغربية » . غير أن حيلة كهذه لا يمكن أن تغير الحقائق الجغرافية والتاريخية . فتجارة روسيا ، وروابطها الثقافية والسياسية ، مع الأمم والدول الأوروبية تضرب بجذور عميقة فى التاريخ . نحن أوروبيون . وقد وحدت المسيحية روسيا القديمة مع أوروبا ، وسيحتفل فى العام القادم بمرور ألف عام على دخول المسيحية أرض أجدادنا . وتاريخ روسيا جزء لا يتجزأ من التاريخ الأوروبى العظيم . كما أن الروس والأوكرانيين وشعب روسيا البيضاء والمولدافيين والليتوانيين واللاتفيين والاستونيين والكاريل وغيرهم من شعوب بلدنا كانت لهم جميعا مساهمتهم الملموسة فى تطور الحضارة الأوروبية ، ومن ثم فانهم يعتبرون أنفسهم عن حق ورثتها الشرعيين .

إن تاريخنا الأوروبى المشترك معقد ومنوّر ، عظيم ومأسوى ، ويستحق أن ندرسه وأن نتعلم

ومنذ عهد طويل كانت الحروب معالم رئيسية فى تاريخ أوروبا . ففى القرن العشرين كانت القارة مسرحا لحربين عالميتين اتسمتا بتدمير ودموية لم تعهد البشرية أبدا مثيلا لهما من قبل . وقد قدم شعبنا أعظم التضحيات على مذبح النضال التحريرى ضد الفاشية الهتلرية ، ومات فى تلك الحرب الرهيبة أكثر من عشرين مليونا من أبناء الشعب السوفييتى .

ونحن لا نذكر ذلك هنا بغرض الاستخفاف بدور الأمم الأوروبية الأخرى فى الكفاح ضد الفاشية . فالشعب السوفييتى يحترم المساهمة التى قدمتها جميع الدول فى الائتلاف المعادى للهتلرية ، وقدمها مقاتلو المقاومة ، فى دحر الخطر الفاشى . ولكننا لا يمكن قط أن نتفق مع الرأى القائل إن الاتحاد السوفييتى لم يشترك فى الحرب ضد ألمانيا النازية « إلا » فى عام ١٩٤١ ، على حين كان على الدول الأخرى قبل ذلك أن تحارب هتلر « فرادى » .

وعندما قالت لى السيدة تاتشر شيئا بهذا المعنى اعترضت بشدة ، مذكّرا إيّاها أن الاتحاد السوفييتى حارب الفاشية سياسيا منذ عام ١٩٣٣ ، وحاربها بالسلاح أيضا منذ عام ١٩٣٦ بمساعدته للحكومة الجمهورية فى أسبانيا . أما عن معاهدة عدم الاعتداء مع ألمانيا (التى يحرص خصومنا دائما على تشويه مغزاها) فقد كان يمكن تلافيها ، مثلما كان يمكن تلافى أمور أخرى كثيرة ، لو أن الدوائر الحاكمة فى بريطانيا وفرنسا قبلت فى ذلك الوقت التعاون مع الاتحاد السوفييتى ضد المعتدى .

ومن الذى سلّم تشيكوسلوفاكيا إلى النازيين ؟ لقد قال تشمبرلين ، لدى عودته من ميونيخ ، إنه جلب السلم للشعب البريطانى ، ولكنه فى الحقيقة أدار الأمور فى الاتجاه الآخر : فقد جلب له الحرب . وكان مرجع ذلك أساسا أن الحكام البريطانيين كانت تستأثر بعقولهم فكرة واحدة ، هى كيف يحولون هتلر ضد الشرق ، ضد الاتحاد السوفييتى ، وكيف يمكن سحق الشيوعية .

وليس فى نيتى تبسيط الأمور ، لأن دول أوروبا الشرقية بدورها تسلمت ميراثا صعبا . ولنأخذ على سبيل المثال العلاقات بين روسيا وبولندا ، فلقرون عديدة تعقدت هذه العلاقات نتيجة للصراع بين الدوائر الحاكمة فى كلا البلدين . كما أن الملوك والقياصرة كانوا يبيعون البولنديين لمحاربة الروس ويبيعون الروس لمحاربة البولنديين . وأدى كل ذلك ، من حروب وعنف وغزوات ، إلى تسميم روح الشعبين وإثارة حقد وعداء متبادلين .

وقد كانت الاشتراكية بمثابة انعطافة جذرية فى التاريخ الطويل لذلك الجزء من العالم . فبفضل هزيمة الفاشية وانتصار الثورات الاشتراكية فى بلدان أوروبا الشرقية نشأ وضع جديد فى القارة ، وظهرت قوة جبارة شرعت فى تحطيم السلسلة التى لا نهاية لها من النزاعات المسلحة . والآن تدخل شعوب أوروبا عقدا خامسا دون حرب .

وفى الوقت نفسه ظلت أوروبا ساحة لمواجهة إيديولوجية وسياسية وعسكرية حادة . والبعض يرجع تقسيم أوروبا إلى يالطا وبوتسدام ، ويرتابون فى الاتفاقيتين التاريخيتين اللتين وقعتا هناك . ولكن ذلك لا يعدو أن يكون قلبا للحقائق رأسا على عقب . فقد أرست يالطا وبوتسدام الأساس لترتيبات ما بعد الحرب فى أوروبا ، ولهما أهمية حيوية من حيث إنهما فى جوهرهما اتفاقيتان مناهضتان للفاشية وديمقراطيتان ، كما نصتا على إزالة « نظام هتلر الجديد » الذى حرم أمما ودولا بكاملها من الاستقلال ، وحتى من كل أمل فى الحرية والسيادة . وأدى منطق التفكير السياسى القديم إلى تقسيم أوروبا إلى كتلتين عسكريتين متعارضتين . وثمة رواية متداولة فى الغرب مفادها أن الشيوعيين قد مزّقوا أوروبا . ولكن ماذا عن خطاب تشرشل فى فولتون ؟ أو ماذا عن مبدأ ترومان ؟ إن تقسيم أوروبا بدأ على أيدى أولئك الذين عملوا على تفسخ الائتلاف المعادى لهتلر ، وشنوا الحرب الباردة ضد البلدان الاشتراكية ، وأنشأوا كتلة حلف الأطلنطى كأداة للمواجهة

العسكرية ـ السياسية فى أوروبا . وينبغى أن أكرر مرة أخرى أن معاهدة حلف وارسو قد وقعت بعد إنشاء حلف الأطلنطى .

وبسبب حلف الأطلنطى شدّت على أوروبا من جديد عُدّة مركبة الحرب ، وهى مركبة محّملة هذه المرة بمتفجرات نووية . واليوم فان اللوم على استمرار أوروبا ينبغى أن يقع على أولئك الذين حوّلوها إلى ساحة مواجهة بين القذائف النووية ويدعون إلى إعادة النظر فى الحدود الأوروبية متجاهلين الحقائق السياسية ـ الإقليمية .

وبداية أقول إننا اقترحنا مرارا التخلص من الكتلتين العسكريتين ، أو على الأقل من الجناحين العسكريين للحلفين . ولكن مادام هذا الاقتراح من جانبنا لم يقبل ، فانه ينبغى لنا أن نضع ذلك الواقع فى اعتبارنا أيضا . وحتى مع ذلك فاننا نعتقد أنه يتعين علينا ، سواء أكانت هناك كتل عسكرية أم لا ، أن نواصل تمهيد الطريق أمام عالم أفضل ، أمام تحسين العلاقات الدولية تحسينا يؤدى فى مرحلة ما إلى حل كل الأحلاف العسكرية .

ولقد كانت هناك أوضاع وأحداث مأسوية ليست بالقليلة فى تاريخ ما بعد الحرب فى أوروبا ، ولكن الدول الأوروبية ، على أية حال ، قررت خيارها وفقا للظروف والفرص الملموسة : بعض منها ظل رأسماليا ، على حين تحول البعض الآخر إلى الاشتراكية . ولا يمكن تشجيع سياسة أوروبية حقا ، عملية أوروبية حقا ، إلا على أساس الاعتراف بالواقع واحترامه .

ونحن نمتعض من الاعتقاد بأن أوروبا محتوم عليها بالمواجهة بين الكتلتين ، وبالاستعداد المستمر للحرب فيما بينهما . أما حقيقة أن البلدان الاشتراكية لم تروّض نفسها على تلك الاحتالات فتؤكدها المبادرة التى قدمتها والتى قادت أوروبا كلها والولايات المتحدة وكندا إلى هلسنكى . وقد بينت الوثيقة الختامية التى وقعت فى مؤتمر هلسنكى الطرق الحقيقية لبلوغ وحدة القارة على أساس سلمى ومتكافىء .

غير أن القوة الدافعة التى تولدت فى المؤتمر الشهير فى عاصمة فنلندا أخذت فى التداعى تحت ضغط رياح « حرب باردة » ثانية . وقد قيل الكثير عن أسباب ذلك ، ولكن ليس هذا هو ما نتحدث عنه الآن . ومن قبيل نقد الذات سأذكر مجرد سبب واحد منها ، هو ضعف المواقع الاقتصادية للاشتراكية الذى سمحنا به فى أواخر السبعينات وأوائل الثانينات . ومن الناحية الأخرى أثبت ذلك مرة أخرى أيضا ، فى اتجاه معاكس إن جاز التعبير ، أن الاشتراكية يراد لها أن تقوم بالدور الحاسم فى إخضاع أعداء الانفراج وفى تطبيق العلاقات بين جميع الدول الأوروبية لجعلها علاقات حسن جوار . فعندما يدب الوهن فى جسد الاشتراكية تموج النزعة العسكرية وسياسات القوة والطروحات الامبريالية وتزداد اندفاعا

واليوم يضطلع الاتحاد السوفييتي والجماعة الاشتراكية بالمبادرة مرة أخرى . وإننا إذ نعزز الاشتراكية نضفي قوة وحيوية إضافيتين على عملية هلسنكي . وقد حان الوقت ليدرك كل شخص الحقيقة البسيطة ، وهي أن الحواجز القائمة لا يمكن التغلب عليها بأن يفرض الغرب طرقه ووسائله على الشرق والعكس بالعكس . ويجب علينا أن نتحول عن طريق الجهود المشتركة من المواجهة والتنافس العسكرى إلى تعايش سلمى وتعاون أساسه المنفعة المتبادلة ، فلا يمكن لقارتنا أن تتوحد إلا عن هذا الطريق وحده .

أوروبا هي بيتنا المشترك

خطرت ببالى هذه الاستعارة في إحدى مناقشاتى ، وعلى الرغم مما كان يبدو من أنى أبديتها بصورة عابرة، فانى كنت أفتش في ذهنى منذ فترة طويلة عن صيغة من هذا القبيل. إنها لم تحضرنى بصورة مفاجئة وإنما بعد تفكير كثير ، لاسيما بعد اجتماعاتى مع عدد من الزعماء الأوروبيين .

فبعد أن كيفت نفسى مع نظرة سياسية جديدة لم يعد باستطاعتى أن أقبل بالطريقة القديمة الخارطة السياسية لأوروبا المتعددة الألوان والشبيهة بلحاف مزركش مزجت فيه الألوان . ذلك أن القارة عرفت أكثر من حظها من الحروب والدموع ، كان لديها ما يكفيها . وبانعام النظر في بانوراما هذه الأرض ذات المعاناة الطويلة ، وبالتأمل مليا في الجذور المشتركة لتلك الحضارة الأوروبية المتعددة الأشكال وإن تكن مشتركة في الأساس ، أدركت بحس مرهف متزايد الطبيعة المهجورة « للستار الحديدى » وما في المواجهة بين الكتلتين من سمات زائفة وزائلة . وتلك على الأرجح هي الكيفية التي خطرت بها في بالى فكرة بيت أوروبى مشترك ، وفى اللحظة المناسبة صدر عنى هذا التعبير من تلقاء نفسه .

وعندئذ أصبح لهذا التعبير كيان خاص به ، إن جاز التعبير ، وظهر في الصحافة . وكان هناك شيىء من اللوم أيضا : فقد قيل إنه تعبير مجرد ولا معنى له . ومن هنا كان قرارى بأن أعبر بطريقة لا لبس فيها عن آرائى في هذا الأمر . وسنحت لى فرصة مناسبة خلال زيارتى لتشيكوسلوفاكيا التى تقع على وجه التحديد في المركز الجغرافى لأوروبا ، وكان ذلك حافز « الموضوع الأوروبى » في خطابى العام في براغ .

إن أوروبا هي في الحقيقة بيت مشترك حيث عمل كل من الجغرافيا والتاريخ على التشابك الوثيق بين مصائر عشرات الدول والأمم . وبطبيعة الحال توجد لدى كل منها مشاكلها الخاصة ، وتريد كل منها أن تعيش حياتها الخاصة ، وأن تتبع تقاليدها الخاصة . ولذلك فانه بتطوير الاستعارة يمكن للمرء أن يقول : البيت مشترك ، هذا صحيح ، ولكن كل أسرة لديها مسكنها الخاص ، كما توجد مداخل مختلفة أيضا . ولكن الأوروبيين لا يمكنهم إنقاذ بيتهم وحمايته من حريق جائح أو غير

ذلك من الكوارث ، وجعله أفضل حالا وأكثر أمنا ، والابقاء عليه فى نظام سليم ، إلا إذا عملوا معا ، بطريقة جماعية ، واتبعوا المعايير المعقولة للتعايش .

وقد يرى البعض أن ذلك خيال جامح جميل ، ولكنه ليس كذلك ، بل هو ثمرة تحليل متأنٍ للوضع فى القارة . وإذا كان العالم فى حاجة إلى علاقات جديدة ، فان أوروبا فى حاجة إليها قبل كل شيىء . وقد يقول المرء إن أمم أوروبا كانت حبلى بها إبّان المعاناة وأنها جديرة بها .

إن مفهوم « البيت الأوروبى المشترك » يوحى فى المقام الأول بدرجة من الكمال ، حتى وإن تكن دوله منتمية إلى نظم اجتماعية مختلفة وتحالفات عسكرية ــ سياسية متعارضة . فهو يؤلف ما بين **الضرورة والفرصة** .

الضرورة : حتميات سياسة لكل أوروبا

باستطاعة المرء أن يذكر عددا من الظروف الموضوعية التى تخلق الحاجة إلى سياسة لكل أوروبا :

١ ــ إن أوروبا ذات الكثافة السكانية العالية والدرجة العالية من التوسع العمرانى مدججة بالأسلحة ، النووية والتقليدية على حد سواء ، ولا يكفى أن نسميها اليوم « برميل بارود » . فأقوى مجموعتين عسكريتين ، المدججتين بآخر ما توصل إليه العلم من معدات حربية يجرى تحديثها باستمرار ، تواجهان بعضهما بعضا . وتتركز هنا الآن آلاف الرءوس الحربية النووية ، على حين تكفى عشرات منها لتحويل أرض القارة إلى جهنم .

٢ ــ بل إن الحرب التقليدية ، دعك من حرب نووية ، يمكن أن تصيب أوروبا اليوم بكارثة مروّعة . وليس مرجع ذلك فقط أن القوة التدميرية للأسلحة التقليدية الحالية تفوق كثيرا مثيلاتها خلال الحرب العالمية الثانية ، وإنما مرجعه أيضا أنه توجد فى أوروبا اليوم وحدات للطاقة النووية تتكون من قرابة ٢٠٠ مفاعل وعدد كبير من المصانع الكيميائية الرئيسية . وتدمير تلك المرافق فى مجرى معارك عسكرية تقليدية يمكن أن يجعل القارة غير قابلة للسكنى .

٣ ــ إن أوروبا من أكثر المناطق تصنيعا فى العالم . وقد تطورت الصناعة ووسائل النقل فيها إلى درجة أصبحت معها مخاطرها على البيئة قريبة من الحالة الحرجة ، وتجاوزت هذه المشكلة الحدود الوطنية بدرجة كبيرة جدا ، وهى الآن من نصيب أوروبا بأكملها .

٤ ــ ان عمليات التكامل تتطور تطورا كثيفا فى كل من جزءى أوروبا. وقد حان الوقت للتفكير فيما سيأتى به الغد . هل سيزداد الانشقاق فى أوروبا تفاقما ، أو هل يمكن أن توجد لصالح أوروبا ، وصالح بقية العالم فى الحقيقة ، « توليفة » فيها الخير لكل من الجزءين الشرقى والغربى ؟ إن

متطلبات التنمية الاقتصادية فى كل من جزءى أوروبا ، وكذلك متطلبات التقدم العلمى والتكنولوجى ، تحفز الحاجة إلى البحث عن شكل ما للتعاون القائم على المنفعة المتبادلة . وما أعنيه هنا ليس نوعا ما من « الاكتفاء الذاتى الأوروبى » ، وإنما الاستخدام الأفضل للإمكانيات الإجمالية لأوروبا لصالح شعوبها وفيما يتعلق ببقية العالم .

٥ ــ إن جزءى أوروبا لديهما الكثير من مشاكلهما الخاصة ذات البعد « الشرق ــ الغرب » ، ولكن لديهما أيضا مصلحة مشتركة فى حل المشكلة البالغة التعقيد ، « الشمال ــ الجنوب » . وليس معنى ذلك بطبيعة الحال أن تقتسم بلدان أوروبا الشرقية المسئولية عن الماضى الاستعمارى لدول أوروبا الغربية . ولكن ليست تلك هى النقطة ، ذلك أنه إذا ما أغفلت مصائر الأمم فى البلدان النامية ، فانه تغفل أيضا المشكلة البالغة الحدة ، وهى كيف يمكن سد الفجوة بين البلدان النامية والصناعية ، مما يمكن أن تكون له بالنسبة لأوروبا وبقية العالم آثار ترقى إلى درجة الكارثة . (فى هذا الصدد نحن نشاطر روح وحافز تقارير لجنة براندت عن مسألة « الشمال ــ الجنوب » ، وتقرير الدولية الاشتراكية ، « التحدى العالمى » ، الذى تم إعداده تحت توجيه فيلى براندت وميشيل مانلى) . وتوجد لدول أوروبا الغربية ، مثلما توجد للاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الأخرى ، روابط واسعة مع العالم الثالث ، وبوسعها حشد جهودها لتيسير تنميته . تلك هى على وجه الإجمال حتميات سياسة لكل أوروبا تمليها مصالح واحتياجات أوروبا بوصفها كلا متكاملا .

الفرص المتاحة أمام أوروبا

والآن لننتقل إلى الفرص المتاحة أمام الأوروبيين ، وإلى ما يلزمهم كى يعيشوا معا فى « بيت مشترك » .

١ ــ توجد لدى أمم أوروبا الخبرة الأكثر إيلاما ومرارة للحربين العالميتين . كما أن إدراك عدم إمكانية قبول حرب جديدة قد ترك أعمق الانطباع فى ذاكرتها التاريخية . وليس من قبيل المصادفة أن أوروبا لديها أقوى الحركات المعادية للحرب وأوسعها نفوذا ، وهى حركات تعمل بين جميع الفئات الاجتماعية .

٢ ــ ان التقاليد السياسية الأوروبية فيما يتعلق بمستوى السلوك فى الشئون الدولية هى أكثر التقاليد ثراء فى العالم . كما أن أفكار الدول الأوروبية عن بعضها بعضا أكثر واقعية من مثيلاتها فى أى إقليم آخر . و« التعارف » السياسى بينها أوسع نطاقا وأطول أمدا ، ومن ثم أكثر قربا .

٣ ــ لا توجد لدى أية قارة أخرى ، إذا أخذت ككل ، مثل هذه الشبكة المتشعبة من المفاوضات والمشاورات والمعاهدات والاتصالات الثنائية والمتعددة الأطراف عند كل مستوى من الناحية الفعلية . كما ينضاف إلى رصيدها إنجاز فريد فى تاريخ العلاقات الدولية هو عملية هلسنكى ،

كما حقق مؤتمر استكهلم نتائج واعدة . بعد ذلك حملت فيينا المشعل ، ونأمل أن نخطو خطوة جديدة في تطوير عملية هلسنكي ، ومن ثم تكون المخططات جاهزة لتشييد بيت أوروبي مشترك .

٤ ـ ان الامكانيات الاقتصادية والعلمية والتقنية لأوروبا هائلة ، ولكنها مشتتة ، فقوة الرفض بين شرق القارة وغربها أكبر من قوة الجذب بينهما . غير أن الحالة الراهنة للأمور من الناحية الاقتصادية ، سواء في الغرب أو الشرق ، وآفاقهما الملموسة ، تمكننا من أن نكتشف طريقة ما للتأليف بين العمليات الاقتصادية في كلا جزءي أوروبا لصالح الجميع .

تلك هي الطريقة المعقولة الوحيدة لتحقيق مزيد من التقدم للحضارة المادية الأوروبية .

إن أوروبا « من الأطلسي حتى الأورال » كيان ثقافي ـ تاريخي يوحده الميراث المشترك « للنهضة والتنوير » ، وللتعاليم الفلسفية والاجتماعية العظيمة للقرنين التاسع عشر والعشرين . وتلك أقطاب مغنطيسية قوية تساعد صانعي السياسة في سعيهم إلى إيجاد طرق للتفاهم المتبادل والتعاون على مستوى العلاقات بين الدول . وتكمن في الميراث الثقافي الأوروبي إمكانيات هائلة لسياسة سلم وحسن جوار . وفي أوروبا بوجه عام تجد النظرة الجديدة والصحية تربة أشد خصوبة بكثير مما تجده في أي إقليم اخر يحتك فيه النظامان ببعضهما بعضا .

وأسلم صراحة بأننا سعداء لأن فكرة « بيت أوروبي مشترك » تجد تفهما بين شخصيات سياسية وعامة بارزة ، لا في أوروبا الشرقية فقط وإنما في أوروبا الغربية أيضا ، ويوجد بين هؤلاء من مختلف آراؤهم السياسية عنا كثيرا . من ذلك ما أعلنه وزير خارجية ألمانيا الاتحادية جينستشر من استعداد « لتقبل فكرة بيت أوروبي مشترك ، وللعمل مع الاتحاد السوفييتي لجعله بيتا مشتركا حقا » . كما أن الرئيس الاتحادي ريتشاردفون فايتزيكر ، ووزير خارجية إيطاليا جوليو اندريوتي ، وغيرهما من الزعماء قد تحدثوا معي بالنغمة نفسها . وهكذا لم يتبدد بعد إدراك وحدة الثقافة الأوروبية ، والعلاقات المتبادلة والترابط بين مصائر جميع بلدان القارة ، والحاجة إلى التعاون فيما بينها .

غير أنه يوجد ايديولوجيون وساسة يواصلون بذر الارتياب وسوء الظن ضد الاتحاد السوفييتي . وتنشر غالبية بلدان أوروبا الغربية ، مقتفية أثر الولايات المتحدة ، أعدادا كبيرة من المقالات الهستيرية ، ولكن الصحافة اليمينية الفرنسية ، كعهدها دائما ، هي السبّاقة حماسة وتعصبا ، حافزها على ذلك مجرد الفزع من تحسن الوضع في أوروبا . ولنأخذ على سبيل المثال المجلة الأسبوعية الفرنسية لاكسبريس . ففي ٦ آذار / مارس ١٩٨٧ عزت إلينا رغبة في الهيمنة على أوروبا ، كما أن مقالا نشر تحت العنوان الصارخ « جورباتشوف وأوروبا » صيغ على منوال « ذات الرداء الاحمر » و « والذئب المتوحش » .

وقلت لنفسى هل يمكن أن يكون القراء الأوروبيون والأمم الأوروبية من السذاجة بحيث يصدقون كتابة صحفية من هذا القبيل ؟ نحن على ثقة مما لدى الأوروبيين من فطرة سليمة ، وندرك أنهم سيفرقون إن آجلا أو عاجلا بين الصدق والأكاذيب . واستنادا إلى النتائج المنشورة لاستطلاعات الرأى العام فان أغلبية الناس فى أوروبا الغربية تبدو أنها تقدر تقديرا عاليا السياسة الأوروبية الصريحة التى ينتهجها الاتحاد السوفييتى والتى ترمى إلى وضع حد للمشاجرات المستمرة فى القارة .

دولتان ألمانيتان

إذا تأملنا فى مفهوم بيت أوروبى مشترك فلا يسعنا إلا الاعراب عن موقفنا من الوضع الذى أحدثته الحرب العالمية الثانية فى قلب أوروبا ، حيث توجد دولتان ألمانيتان ــ الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية ألمانيا الاتحادية . وقد كان لى حديث تفصيلى حول هذه المسألة مع الرئيس الاتحادى لألمانيا الغربية ــ ريتشارد فون فايتزيكر ، الذى قال لى إن شعب ألمانيا الغربية يولى أذنا صاغية لشعار « بيت أوروبى مشترك » . وسألته : « كيف تفهمون هذا الشعار فى ألمانيا الغربية ؟ » ودعونا أورد هنا الحوار الموجز الذى تلى ذلك :

ريتشارد فون فايتزيكر : إنها نقطة مرجعية تساعدنا على تصور الطريقة التى ينبغى ترتيب الأمور بها فى هذا البيت الأوروبى المشترك ، وبوجه خاص المدى الذى يمكن به التنقل بين وحداته السكنية من أجل تبادل الزيارات .

ميخائيل جورباتشوف : إنك على صواب تماما ، ولكن ليس كل شخص يحب استقبال زوّار المساء .

ريتشارد فون فايتزيكر : ونحن أيضا لا تنتابنا سعادة خاصة لأن يكون لدينا خندق عميق يمر خلال غرفة معيشة مشتركة .

وهو يشير هنا إلى حقيقة أن جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية مقسمتان بحدود دولية تمر بوجه خاص خلال برلين . وذلك واقع تشكل تاريخيا ولدته الاتفاقية التى أعقبت الحرب العالمية الثانية .

ولا نستطيع على وجه اليقين أن نتصور ما كان يمكن أن تكون عليه ألمانيا اليوم إذا كانت اتفاقية بوتسدام قد نفذت بجميع بنودها . فلم يكن هناك أساس آخر لوحدة بوتسدام . ولكن الأمر لم يقتصر على أن زعماء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى ذلك الوقت قد خربوا الاتفاقيات الموقعة معنا ؛ وإنما كان مؤيدو سياسة القوة فى ألمانيا الغربية يعارضون أيضا بوتسدام . فبالنسبة لهم كانت بوتسدام كابوسا . ونحن جميعا نعرف النتيجة .

ومن المحتوم علينا بطبيعة الحال أن نأخذ حذرنا من التصريحات التى مفادها أن « المسألة الألمانية » مازالت مفتوحة ، وأن الغموض مازال يغلّف أمورا كثيرة بالنسبة « للأراضى فى الشرق » ، وأن اتفاقيتى يالطا وبوتسدام « وليدان غير شرعيين » . والتصريحات التى من هذا القبيل ليست بالقليلة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية . ودعونى أقول بكل الوضوح أن كل هذه التصريحات عن إحياء « الوحدة الألمانية » بعيدة للغاية عن « السياسة العملية » ، إذا استخدمنا التعبير الألمانى ، وهى لم تعط جمهورية ألمانيا الاتحادية شيئا فى الأعوام الأربعين الماضية . إن شحن الأوهام حول « عودة ألمانيا إلى حدود عام ١٩٣٧ » إنما يعنى تقويض الثقة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية بين جيرانها والأمم الأخرى .

ومهما يكن ما يقوله رونالد ريجان وغيره من الزعماء الغربيين عن هذا الموضوع فليس بوسعهم من الناحية الفعلية أن يقدموا شيئا واقعيا إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية فيما يتعلق بما يسمى المسألة الألمانية . فما تشكّل تاريخيا هنا من الخير أن يترك للتاريخ . ويصدق ذلك أيضا على مسألة الأمة الألمانية وأشكال كيان الدولة الألمانية . والأمر الهام الآن هو الجانب السياسى ، إذ توجد دولتان ألمانيتان بنظامين اجتماعيين وسياسيين مختلفين ، ولدى كل منهما قيم خاصة بها ، وكل منهما استخلصت دروسا من التاريخ ، وكل منهما باستطاعتها أن تسهم فى شئون أوروبا والعالم . أما ما سيكون هنا فى مائة عام فللتاريخ أن يقرره . وبالنسبة للوقت الحالى ينبغى للمرء أن ينطلق من الحقائق الموجودة وألا يتورط فى مضاربات تثير القلاقل .

ومن قبيل الاستطراد أذكر هنا واقعة كان فايتزيكر شاهدها معى . ففى عام ١٩٧٥ ، لدى الاحتفال بالذكرى الثلاثين للانتصار على النازية ، كنت فى جمهورية ألمانيا الاتحادية . وبالقرب من فرانكفورت تحدثت إلى صاحب محطة للغاز ، وقال لى : « لقد أعلن ستالين : أمثال هتلر يجيئون ويذهبون ، ولكن الشعب الألمانى يبقى ، ولكن آنذاك ، عند نهاية الحرب ، قام الشعب السوفييتى بتقسيم الشعب الألمانى » .

وتلت ذلك مناقشة ، وذكّرته بخطط تقسيم الدولة الألمانية التى وضعها تشرشل والساسة الأمريكيون فى أعوام الحرب . وكنا نعارض تلك الخطط ونريد إقامة دولة ألمانية واحدة ديمقراطية وذات سيادة . وذكّرته أيضا بحقيقة أن الدول الغربية قد أيدت خلق دولة منفصلة فى ألمانيا الغربية وأن الجمهورية الديمقراطية الألمانية قد ظهرت فيما بعد . وكذلك كنا بعد مؤتمرى يالطا وبوتسدام نؤيد إقامة دولة متكاملة ذات سيادة ، وفى المقام الأول دولة مسالمة ، على أساس تصفية النازية والنزعة العسكرية وإشاعة الديمقراطية فى ألمانيا . ولكن فى الغرب كانت هناك قوى تعمل بطريقة أدت إلى البنية الحالية . ومن ثم فان الاتحاد السوفييتى ليس هو الذى يلام على انقسام ألمانيا ، أما من يلامون عليه فينبغى البحث عنهم فى مكان آخر . واليوم توجد دولتان ألمانيتان ، وهو واقع أقرته

معاهدات دولية . وأى سياسى ذى عقلية واقعية ليس أمامه إلا أن يهتدى بذلك ، وبه وحده .

تلك كانت المحادثة التى دارت بيننا .

وحتى بعد أن خضنا معمعة تلك الحرب الرهيبة كان الاتحاد السوفييتى يتخذ موقفا مبدئيا ، ولم يكن يعوزنا إحساس بالواقع ، كما لم نخلط قط بين الشعب الألمانى والنظام النازى ، ولم نوجه له اللوم على المحن التى سببها لنا العدوان الهتلرى .

ونحن فى علاقاتنا مع جمهورية ألمانيا الاتحادية نأخذ فى الاعتبار طاقاتها وإمكانياتها ومكانها فى أوروبا وفى العالم ودورها السياسى . والتاريخ يرغمنا على أن يعامل كل منا الآخر معاملة سليمة ، ذلك أن تطور أوروبا يكون مستحيلا دون التعاون الفعال بين دولتينا . إن العلاقات الصلبة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفييتى يمكن أن تكون ذات دلالة تاريخية حقا . وباستطاعة كلتا الدولتين ، بينما تحافظان على هويتهما داخل نظاميهما وتحالفاتهما ، القيام بدور رئيسى فى التطورات الأوروبية والعالمية . والاتحاد السوفييتى معنى بتوافر الأمن لجمهورية ألمانيا الاتحادية . وإذا لم تكن ألمانيا الغربية تتمتع بالاستقرار لما كان هناك أمل لأوروبا ، ومن ثم للعالم ، فى الاستقرار . وعلى نقيض ذلك فان العلاقات المستقرة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفييتى يمكن أن تحدث تغييرا ملموسا فى الوضع الأوروبى نحو الأفضل .

أوروبا ونزع السلاح

كان لكل شيىء نوقش فى ريكيافيك تأثير مباشر على أوروبا . ونحن فى اتصالاتنا مع الولايات المتحدة لم نكن نغفل قط مصالح أوروبا .

وبعد ريكيافيك التقيت برؤساء حكومات عدد من بلدان أوروبا الغربية الأعضاء فى حلف الأطلنطى ، وهم بول سكلوتر رئيس حكومة الدانمرك ، ورودلف لوبرز رئيس حكومة هولندا ، وجردهارلم بروندتلاند رئيس حكومة النروج ، وكذلك بأمينتورى فانفانى وجوليو اندريوتى ، ممثلى القيادة الايطالية ، وأجريت معهم مناقشات كثيرة حول موضوع « أوروبا ونزع السلاح » .

وسمعت تعليقات هامة كثيرة ممن أجريت معهم المحادثات . وبعد ذلك أخذنا فى القيادة السوفييتية نفكر جديا فى أفكارهم وحججهم وما اعتبرناه منها صائبا وضعناه فى الحسبان فى سياستنا . وكان ذلك على وجه التحديد يتعلق بالصواريخ الأوروبية . وكانت هناك أيضا خلافات — كانت حادة بواجه خاص مع مارجريت تاتشر وجاك شيراك — حول مفهوم « الردع النووى » وفكرة حلف الأطلنطى العامة عنه . وقد أبديت لهم دهشتى من الهياج الذى سببته ريكيافيك فى بعض العواصم الغربية ، إذ لم تكن هناك أسباب من أى نوع لاعتبار نتائجها تهديدا لأمن أوروبا

الغربية ، ولا تعدو استنتاجات وتقييمات من هذا القبيل أن تكون ثمرة التفكير العتيق لأيام الحرب الباردة .

وفى حديثى مع الزعماء الأجانب أتوجه فى بعض الأحيان بسؤال مباشر : « هل تعتقدون أن الاتحاد السوفييتى يعتزم مهاجمة بلدكم وأوروبا الغربية بوجه عام ؟ » وتكاد اجابتهم جميعا أن تكون على النحو التالى : « كلا ، نحن لا نعتقد ذلك » . ولكن بعضا يتحفظ على الفور قائلا إن حقيقة المقدرة العسكرية الجبارة للاتحاد السوفييتى تخلق فى حد ذاتها تهديدا محتملا . وباستطاعة المرء أن يتفهم تفكيرا كهذا . ولكن الأمريكيين أقل وضوحا بكثير عندما تكون المكانة والعظمة الوطنيتين مرتبطتين بملكية الأسلحة النووية ، رغم أنه من الحقائق المعروفة أنه إذا ما اندلعت حرب نووية فلن تكون هذه الأسلحة إلا دعوة لتوجيه الضربات دون أية دلالة حقيقية أخرى لها .

وعندما نتحدث عن نزع السلاح باعتباره وحدة حيوية ينبغى إرساؤها لدى تشييد بيت أوروبى مشترك ، فاننا نخاطب فى المقام الأول الدولتين النوويتين الأوروبيتين ــ بريطانيا وفرنسا . وقد أبدى الاتحاد السوفييتى ثقة هائلة فى أوروبا الغربية بموافقته فى مجرى المفاوضات الجارية حول نزع السلاح على ألا تؤخذ امكانياتهما النووية فى الاعتبار . والدافع الرئيسى خلف هذه الخطوة هو أننا نستبعد ، حتى فى أفكارنا ــ دعك من خططنا الاستراتيجية ، إمكانية نشوب حرب مع بريطانيا أو فرنسا ، فما بالك مع الدول الأوروبية غير النووية .

وعندما واجهنا فيما يتعلق بمقترحاتنا المضاربة حول ما إذا كانت موسكو تخطط خدعة ما وتريد شق حلف الأطلنطى وإضعاف يقظة أوروبا الغربية ثم اجتياحها ، وعندما بدأ الهجوم على فكرة إعلان أوروبا خالية من الأسلحة النووية باعتبارها فكرة ضارة وخطرة ، قلت علانية لكل هؤلاء الناس : « مما أنتم خائفون ، أيها السادة ؟ » هل من الصعب إلى هذه الدرجة أن تسموا إلى مستوى التقديرات الحقيقية للعمليات التاريخية حقا التى تحدث فى الاتحاد السوفييتى والعالم الاشتراكى بأسره ؟ أليس باستطاعتكم أن تفهموا الصلة الموضوعية التى لا تنفصم بين هذه العمليات والأهداف الجيدة حقا فى سياستنا الخارجية ؟ »

لقد حان الوقت لوضع حد للأكاذيب حول عدوانية الاتحاد السوفييتى . فبلدنا لن يبدأ قط ، تحت أية ظروف ، عمليات عسكرية ضد أوروبا الغربية ما لم نتعرض نحن وحلفاؤنا للهجوم من جانب حلف الأطلنطى ! وأكرر القول إنه « لن يبدأ قط » .

ولتتخلص أوروبا الغربية على وجه السرعة مما فرض عليها من مخاوف من الاتحاد السوفييتى . وعليها أن تولى اهتمامها لفكرة أن إزالة الأسلحة النووية فى أوروبا يمكن أن تخلق وضعا جديدا لا بالنسبة للغرب فقط ولكن بالنسبة لنا أيضا . فنحن لا ننسى أنه قد حدثت أكثر من مرة ، فى العصر

قبل النووى ، عمليات اقتحام من الغرب لأراضينا . ومن الحقائق التى تتحدث عن نفسها أن جميع المناورات العسكرية لحلف الأطلنطى تشمل باستمرار سيناريوهات هجومية ؟

ومما له أهمية سياسية كبيرة ، فى رأينا ، حقيقة أن اليونان وهولندا وأسبانيا وإيطاليا والسويد وفلندا وبلدانا أوروبية أخرى كثيرة قد رفعت صوتها مؤيدة إيجاد حل لمسألة « القذائف » الأوروبية .

وهم فى الغرب يتحدثون عن عدم المساواة وعن اختلال التوازن . حسنا ، هناك حالات اختلال فى التوازن وعدم تماثل فى بعض أنواع الأسلحة والقوات المسلحة على كلا الجانبين فى أوروبا تسببت عن عوامل تاريخية وجغرافية وغيرها . ونحن نؤيد إزالة عدم المساواة الموجود فى بعض المجالات ، ولكن ليس عن طريق التعزيز من جانب أولئك الذين يتخلفون ، وإنما التخفيض من جانب أولئك الذين يتفوقون .

وفى هذا الميدان توجد مسائل كثيرة محددة تنتظر الحلول : تخفيض الأسلحة النووية التكتيكية وإزالتها فى نهاية الأمر ، على أن يقترن ذلك بتخفيض حاد فى القوات المسلحة والأسلحة التقليدية ؛ وسحب الأسلحة الهجومية بعيدا عن الانفصال المباشر بغية استبعاد إمكانية حدوث هجوم مباغت ؛ والتغيير فى مجموع نمط القوات المسلحة بغية أن تكون ذات طابع دفاعى محض . وقد تحدثت عن ذلك بصورة محددة فى براغ . وترد فى « برنامج بودابست لحلف وارسو » تفاصيل المقترحات الخاصة بهذا الموضوع .

وقد أعلنت بلدان حلف وارسو فى اجتماع لجنتها الاستشارية السياسية فى برلين فى مايو / آيار ١٩٨٧ تدبيرا لبناء الثقة بروح التفكير الجديد فيما يتعلق بمذهبها العسكرى ، وهو مذهب دفاعى تماما فى جميع عناصره .

كما أن تدابير من قبيل إعلان مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق خالية من الأسلحة الكيميائية يمكن أن تساعد أيضا على تعزيز الأمن الأوروبى . ونحن نؤيد العرض المقدم من حكومتى الجمهورية الديمقراطية الألمانية وتشيكوسلوفاكيا الى حكومة ألمانيا الغربية بانشاء ممر (شريط) خال من الأسلحة النووية فى وسط أوروبا . ومن المعروف أيضا أن الحزب الاشتراكى الديمقراطى لألمانيا قد أسهم فى تكوين مفهوم ذلك الممر . ونحن على استعداد لضمان واحترام خلو منطقة كهذه من الأسلحة النووية ، كما نعتقد أن خطة بولندا التوفيقية بشأن مسألة تدابير تخفيض الأسلحة وبناء الثقة فى أوروبا الوسطى خطة واعدة جاءت فى حينها .

ونحن نعتقد أن الأسلحة ينبغى تخفيضها إلى مستوى الكفاية المعقولة ، أى الى المستوى الضرورى للأغراض الدفاعية البحتة . وقد حان الوقت ليقوم الحلفان العسكريان بتعديل مفاهيمهما

الاستراتيجية بحيث توجه بصورة متزايدة نحو أهداف الدفاع . فكل وحدة سكنية فى « البيت الأوروبى » لها الحق فى حماية نفسها ضد سطو اللصوص ، ولكنها ينبغى أن تفعل ذلك دون تدمير أملاك جيرانها .

التعاون الأوروبى

إن بناء « بيت أوروبى » يتطلب أساسا ماديًا - تعاونا بناءً فى مجالات مختلفة كثيرة . ونحن فى الاتحاد السوفييتى على استعداد لذلك ، بما فى ذلك ضرورة البحث عن أشكال جديدة للتعاون ، مثل إنشاء مشروعات مشتركة ، وتنفيذ مشروعات مشتركة فى بلدان ثالثة ، الخ . ونحن نثير مسألة التعاون العلمى والتكنولوجى الواسع ليس كمتسولين ليس لدينا ما نعطيه فى المقابل . ومن سوء الطالع أن ذلك هو المجال الذى تقام فيه غالبية الحواجز المصطنعة ، فكانت هناك مزاعم بأن ذلك ينطوى على « تكنولوجيا حساسة » ذات أهمية استراتيجية . ويقصد « بالتكنولوجيا الحساسة » فى المقام الأول الالكترونيات ، غير أن الالكترونيات تستخدم الآن من الناحية العملية فى جميع الصناعات التى تعتمد على أساليب إنتاج متقدمة .

ولكن أوروبا الغربية لن يكون لها قصب السبق من الناحية التكنولوجية عن طريق البرنامج العسكرى لحرب النجوم ، كما أن عسكرة الفضاء لن تمهد الطريق أمام التقدم التكنولوجى ، فذلك لا يعدو أن يكون ديماجوجيا محسنة بنكهة الامبريالية التكنولوجية . وتوجد فرص ومجالات كثيرة للتعاون العلمى والتكنولوجى ، منها خبرة المشروع المشترك لدراسة مذنب هالى عن طريق المركبة الفضائية فيجا . وقد اكتشف هذا المشروع مواد بناء جديدة ، كما تمت اكتشافات أخرى فى الكترونيات اللاسلكى وأنظمة التحكم والرياضيات والبصريات الخ . كما أن فكرة جوليو أندريوتى عن « معمل عالمى » تبدو أيضا فكرة واعدة ، وهى تمثل مشروعا بحثيا دوليا جديدا إلى حد يبدو وكأنه يشب عن الطوق .

أما عن التعاون فى الاستفادة من الطاقة النووية الحرارية فقد خلق أساس علمى بفضل جهود علماء من عدد من البلدان يجرون أبحاثا حول أفكار مقترحة من زملائهم السوفييت ، وباستطاعة العلماء الأمريكيين الاشتراك فى هذه الأبحاث . وتوجد أيضا إمكانيات أخرى من قبيل الاستكشاف المشترك للفضاء الخارجى وكواكب المجموعة الشمسية والاستفادة منها ، والبحوث فى ميدان الموصِّلية الفائقة والتكنولوجيا الاحيائية .

صحيح أن ذلك من شأنه زيادة الترابط المتبادل بين الدول الأوروبية ، ولكنه سيكون أيضا لصالح الجميع ، ويؤدى إلى إحساس أكبر بالمسئولية وإلى ضبط النفس .

وإننا إذ نعمل بروح التعاون نستطيع أن نحقق الشيىء الكثير فى ذلك المجال الهائل المسمى المجال

« الانساني » . وسيكون من المعالم الرئيسية على هذا الطريق عقد مؤتمر دولي بشأن التعاون في الميدان الانساني ، ويقترح الاتحاد السوفييتي أن تكون موسكو مقرا لهذا المؤتمر . وفي مؤتمر كهذا يستطيع الجانبان مناقشة جميع جوانب المشاكل التي تهم كلا من الشرق والغرب ، بما في ذلك تلك المسألة المعقدة ، مسألة حقوق الانسان . ومن شأن ذلك إعطاء عملية هلسنكي قوة دافعة جديدة .

غير أننا عندما دعونا البلدان الغربية إلى مناقشة جادة وبناءة لمسألة حقوق الإنسان ، وقارنا في مناخ من المصارحة المتبادلة بين **الكيفية التي تعيش بها الناس في البلدان الرأسمالية** ، انتاب هذه الأخيرة الضيق والعصبية ، وهي الآن تحاول تجريد الأمور من صفتها وتحويلها إلى حالات فردية وتجنب مناقشة البقية . وقد سبق لي أن قلت ، سواء في اللقاءات العامة أو في الاجتماعات مع الزعماء الأجانب والوفود الأجنبية ، إننا على استعداد لمناقشة الحالات الفردية بروح انسانية ، ولكننا مصممون على أن نناقش في صراحة وشمول النطاق الكامل لهذه المشاكل .

ويمكن للمرء القول ان التعاون والمنافسة السلميين بين الشرق والغرب باستطاعتهما أن يحققا النفع لكلا الجانبين وهما يحققانه بالفعل . ولدى البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم مساهمة كبيرة تقدمها خدمة لهذه القضية . وقد ناقشنا ذلك مع رئيس وزراء أيسلندا هيرمانسون ورئيس وزراء هولندا لوبرز ورئيس وزراء السويد كارلسون وغيرهم من الزعماء .

العلامات الأولى على التفكير الجديد في أوروبا

اعتقد أن أوروبا الغربية قد أدركت مؤخرا ، لاسيما بعد ريكيافيك ، ضرورة المساهمة في تحسين الوضع على نطاق القارة . ونحن نقدّر تقديرا عاليا حقيقة أن الأوروبيين يبذلون الآن جهدا كبيرا لتبديد سحب المناخ السياسي في العالم .

ولا اعتقد أني أفشي سرا خطيرا إذا نقلت لكم حكاية رواها لي رجل الدولة الايطالي البارز أمينتوري فانفاني . فذات يوم كان يناقش الوضع الدولي الصعب مع ادواردو دي فيليبو ، المنتج السينمائي الشهير دوليا . وسأله دي فيليبو : « وماذا علينا أن نفعله في هذه الحالة ؟ » فرد عليه فانفاني « نضع ثقتنا في الله » ، وأجابه دي فيليبو قائلاً ، « وعندئذ يكون على الناس ألا يخلقوا العراقيل أمام الله » .

ومما له أهمية خاصة وقيمة كبيرة اليوم أن ندرك أننا جميعا مسئولون عن مستقبل العالم . ويستحق بعض الساسة في أوروبا الغربية الثناء لإقرارهم بالحاجة إلى أن يوحد جميع الأوروبيين قواهم وأن يصونوا الأسس التي أرسيت في ريكيافيك .

وباستطاعتنا أن نرى في أوروبا الغربية الآن براعم العلامات الأولى على نظرة جديدة إلى

الشئون الدولية ، حيث تحدث أيضا تغيرات معينة بين الدوائر الحاكمة ، فأحزاب كثيرة فى أوروبا الغربية ، اشتراكية واشتراكية ديمقراطية ، ترسم الآن اتجاهات جديدة للسياسة الدفاعية والأمن ، ويقود هذه الأحزاب ساسة متمرسون لديهم رؤية شاملة لمشاكل العالم .

وقبل وقت قصير من زيارتى لفرنسا فى عام ١٩٨٥ طلب إلىّ الصحفيون الفرنسيون التعليق على علاقاتنا مع الحكومات الاشتراكية الديمقراطية فى أوروبا ، فقلت لهم إننا كنا فى الأعوام القليلة الماضية نتعاون بنشاط مع الاشتراكيين الديمقراطيين حول الأمور المرتبطة بالحرب والسلم . وتستأثر الاجتماعات مع وفود الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية بجانب كبير من اتصالاتنا مع الزعماء الأجانب .

وقد استقبلت المجلس الاستشارى للدولية الاشتراكية بقيادة كاليفى سورسا ، والتقيت بفيلى براندت وايجون بار وفيليب جونزاليس وغيرهم من الزعماء الاشتراكيين الديمقراطيين ، ولاحظت فى كل مرة أن آراءهم حول المسائل الجوهرية للأمن الدولى ونزع السلاح قريبة من آرائنا أو مطابقة لها . ويحزننى كثيرا جدا أنى لم التق بأولوف بالمه الذى كانت وفاته الفاجعة صدمة قاسية . كما أن فكرة « الأمن للجميع » ، التى قدمتها ثم دعمت صياغتها فيما بعد لجنة بالمه الدولية ، بها نقاط كثيرة تماثل مفهومنا عن الأمن الشامل .

إن الحوار الذى بدأ بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين لا يطمس بأية حال ما بينهم من خلافات ايديولوجية . وفى الوقت نفسه لا يمكننا القول إن أياً من المشتركين فى هذا الحوار قد أراق ماء وجهه أو وُضع تحت إبهام الجانب الآخر . وقد بينت التجربة أنه لا خطر من احتمال كهذا .

كما أن لدينا علاقات طيبة واتصالات مفيدة مع الاشتراكيين الديمقراطيين فى جمهورية ألمانيا الاتحادية وفنلندا والسويد والدانمرك ، ومع حزب العمال البريطانى والاشتراكيين الأسبان ، الخ ونحن نقدّر الاتصالات تقديرا عاليا ، ولدينا بوجه عام استعداد للتعاون مع جميع القوى التى يعنيها التغلب على الاتجاهات الخطرة فى تطور الوضع الدولى . وعلى الرغم من ذلك اعتقد أن مساهمة أوروبا فى قضية السلم والأمن يمكن أن تكون أكبر كثيرا ، ولكن كثيرين من زعماء أوروبا الغربية يفتقدون الإرادة السياسية ، وربما الفرص أيضا . ومع ذلك فان الحياة سترغم كل شخص على التحول إلى تقييمات واقعية لما يحدث فى العالم اليوم .

حول أوروبا والولايات المتحدة

مما يؤسف له أن حكومات البلدان الأعضاء فى حلف الأطلنطى ، ومن بينها الحكومات التى تتبرأ قولا من التجاوزات الخطيرة للسياسة الأمريكية ، ترضخ فى نهاية الأمر للضغط متحملة بذلك المسئولية عن تصاعد سباق التسلح وزيادة حدة التوتر الدولى .

وإليكم مثالا واحدا . ففى أبريل / نيسان ١٩٨٦ ألقت الطائرات الحربية الأمريكية قنابلها على طرابلس وبنغازى ومرافق أخرى فى الأراضى الليبية . وكانت ذريعة ذلك العمل من أعمال العدوان المباشر ذريعة لا يمكن الدفاع عنها إطلاقا بمعايير مجتمع متحضر . وقد أقلعت الطائرات الحربية الأمريكية من قواعد فى بريطانيا ، وحلقت فوق المجال الجوى لأوروبا الغربية . فماذا فعلت أوروبا الغربية ؟ إن حكومات البلدان الأعضاء فى حلف الأطلنطى راقبت التطورات فى صمت ، ولم تجرؤ على معارضة هذا العمل الأمريكى . وقد أخبرت رئيس الوزراء السويدى ، الذى تحدثت معه لساعات بعد أن وردت الأنباء عن تلك الغارات ، أن مثل هذا الموقف يذكرنى باسترضاء المعتدين فى عشية الحرب العالمية الثانية . وماذا لو أن العسكرية الأمريكية راودتها فكرة معاقبة أحد بلدان حلف الأطلنطى بقذفه بالقنابل ؟ ماذا عندئذ ؟ ألم يمر هذا العدوان وكأن شيئا لم يحدث ؟ ولكن تلك حرب ؟ وقد زادت بما لا يقاس المسئولية عن كل ذلك فى عصرنا النووى .

وتلك أسطورة اغريقية قديمة عن اختطاف أوروبا ، وقد أصبحت هذه الحكاية الخرافية فجأة نموذجية تماما اليوم . وغنى عن البيان أن أوروبا كفكرة جغرافية ستظل فى مكانها . غير أنه يكون لدى المرء فى بعض الأحيان الانطباع بأن السياسات المستقلة لأوروبا الغربية قد اختطفت ، وأنها قد حُملت عبر المحيط ، وأن المصالح القومية يتم تأجيرها تحت ذريعة حماية الأمن .

إن شبح تهديد خطير يحوم فوق الثقافة الأوروبية بدورها . وينشأ هذا التهديد عن انقضاض ثقافة رخيصة من الجانب الآخر للمحيط الأطلسى . ونحن نتفهم تماما هموم المثقفين فى أوروبا الغربية ، والحقيقة أنه لا يسعنا إلا أن نتعجب من أن ثقافة أوروبية عقلانية فى عمق وانسانية فى جوهرها تتراجع الى الخلفية أمام العربدة البدائية للعنف والأدب الاباحى الداعر وأمام فيض المشاعر الرخيصة والأفكار الهابطة .

وعندما نشير إلى أهمية وجود موقف أوروبى مستقل كثيرا ما نتهم بأن لدينا رغبة فى الإيقاع بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة . ولكن لم تكن لدينا أبدا ، وليست لدينا الآن ، أية نوايا من هذا النوع ، كما أننا بعيدون تماما عن تجاهل الروابط التاريخية التى توجد بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة أو التقليل من شأنها . وإنه لما ينافى الطبيعة والعقل أن يفسر الخط الأوروبى فى السياسة السوفييتية على أنه تعبير ما عن « العداء للأمريكية » . فليست لدينا نية للانغماس فى شعوذة دبلوماسية ، ولا رغبة فى إثارة التشوش فى العلاقات الدولية ، لأن ذلك لا يتمشى مع الهدف الرئيسى لسياستنا الخارجية ــ وهو تعزيز سلم دائم ومستقر يقوم على الثقة المتبادلة والتعاون بين الأمم . ومن المؤكد أن فكرتنا عن « بيت أوروبى مشترك » لا تنطوى على إغلاق الأبواب فى وجه أحد . والحقيقة أننا لا نحب أن نرى أحدا يدفع أبواب البيت الأوروبى ويتصدر المائدة فى شقة شخص ما . ولكن عندئذ يكون الأمر من شئون مالك الشقة . وفى الماضى كان رد البلدان الاشتراكية بالايجاب على اشتراك الولايات المتحدة وكندا فى عملية هلسنكى .

مسئولية أوروبا

وهكذا فاننا دوئما استخفاف بدور القارات والشعوب الأخرى وأهميتها نتحدث عن الدور **الفريد الذى يتعين على أوروبا أن تقوم به اليوم .**

إن نجاح العملية الأوروبية يجعل باستطاعتها المساهمة بدرجة أكبر فى تقدم بقية العالم ، إذ لا ينبغى لأوروبا أن تنأى بنفسها عن التصدى لمشاكل من قبيل الجوع والديون والتخلف ، وعن التخلص من النزاعات المسلحة .

وليس هناك ريب فى أن جميع الشعوب الأوروبية دون استثناء تؤيد مناخ حسن الجوار والثقة والتعايش والتعاون على أرض القارة . وسيكون ذلك انتصارا للتفكير السياسى الجديد بالمعنى الكامل للكلمة . وباستطاعة أوروبا أن تقدم لنا قدوة تحتذى ، فالعالم يقف اليوم عند مفترق طرق ، وأما الاتجاه الذى سيتبعه فيعتمد بدرجة كبيرة على الموقف السياسى لأوروبا .

وليس هناك من يستطيع أن يحل محل أوروبا بامكانياتها وخبراتها الهائلة فى السياسات العالمية أو فى التطور العالمى . إن أوروبا تستطيع ، وينبغى لها ، أن تقوم بدور بناء وابتكارى وإيجابى .

الفصل السابع

مشاكل نزع السلاح
والعلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة

عندما كنت طالبا فى جامعة موسكو أبديت اهتماما بتاريخ الولايات المتحدة ، وقرأت كتبا كثيرة لمؤلفين أمريكيين ، وتتبعت تاريخ علاقاتنا معها . كانت هناك تقلبات حادة مفاجئة فى هذه العلاقات : من تحالف وقت الحرب إلى الحرب الباردة فى الأربعينات والخمسينات ، ومن انفراج السبعينات إلى تدهور شديد فى أول الثمانينات .

وقد شهدت الفترة ما بين الاجتماع الموسع فى أبريل / نيسان ١٩٨٥ ، الذى كان نقطة تحول بالنسبة لنا ، ونشر هذا الكتاب أحداثا هامة كثيرة من بينها أحداث ترتبط ارتباطا مباشرا بتطور العلاقات السوفييتية — الأمريكية . ونحن الآن نواصل غير انقطاع حوارا مع الولايات المتحدة ، وكنت أنا ورئيس الولايات المتحدة نتبادل الرسائل بصفة دورية ، ويناقش مفاوضو الجانبين مشاكل هامة حقا .

وكان هناك احساس بشيء من الدفء بعد برد شديد ، وذلك فى مجالات مثل التعاون العلمى والثقافى فى العام الماضى أو العامين الماضيين . ففى الوقت الحالى يناقش الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، على مستويات مختلفة ، مسائل كانت ذات يوم موضوعات لتبادل الاتهامات . وأخذت فى الظهور صور اجمالية للاتصال ، حتى فى ميدان النشاط الاعلامى الذى يجب تخليصه من دعاية العنف والعداوة ومن التدخل فى الشئون الداخلية .

حسنا ، هل ذاب الجليد، وهل تدخل علاقاتنا الآن حقبة بناءة أميل إلى الهدوء ؟ يود المرء أن تستمر هذه العملية ، ولكن الزعم بأنه قد تحقق فعلا بعض التقدم الملحوظ يمكن أن يكون عملا آثما فى حق الصدق . وإذا كان يعنينا أن يحدث تحسن حقيقى فى العلاقات السوفييتية ــ الأمريكية ، فينبغى لنا تقييم حالتها بأمانة . إن التغيير نحو الأفضل ، إن وجد ، كان ضئيلا للغاية . واليوم فان الحاجة الحتمية إلى تنشيط العلاقات السوفييتية ــ الأمريكية تطغى عليها بين الحين والآخر أساليب النهج السابقة غير المتسقة .

وبفضل تقدم التكنولوجيا الراقية والاعلاميات أصبحت الشعوب الآن أكثر قربا من بعضها بعضا ، وهذه العمليات يمكن الاستفادة منها لتعزيز قدر أكبر من الفهم المتبادل بقدر ما يمكن استخدامها للتفرقة بين الشعوب . وبسبب ذلك تعرضنا بالفعل لخسائر ضخمة . ولكن العالم وصل الآن إلى نقطة يتعين علينا ــ أعنى كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ــ فيها أن نفكر فى الكيفية التى نعتزم بها مواصلة المسيرة . فاذا لم نغير شيئا فسيكون من العسير التنبؤ بأين سنكون بعد عشرة أعوام أو خمسة عشر أو عشرين عاما من الآن . ويبدو لى أن القلق على بلدينا وعلى مستقبل الحضارة كلها فى تزايد مستمر . إنه يتزايد داخل الأمة السوفييتية مثلما يتزايد داخل الأمة الأمريكية .

ولن أقبل قط ، مهما قيل لى ، الزعم بأن الشعب الأمريكى يكنّ نوايا عدوانية تجاه الاتحاد السوفييتى . فأنا لا أصدق ذلك . ربما كان هناك بعض الأفراد الذين يسرهم وجود توتر أو مواجهة أو منافسة حادة بين بلدينا ، وربما كان هناك بعض الناس الذين يجنون من وراء ذلك كسباً ما . ولكن حالة كهذه لا تتفق مع المصالح الأكبر لشعبينا .

ونحن نفكر قبل كل شيء فيما ينبغى أن نفعله كى تتحسن علاقاتنا ، وهى فى حاجة فعلا إلى التحسن . وذلك لأن الأمور لم تقف عند حد إخفاقنا فى احداث تقدم بهذا المعنى منذ منتصف السبعينات ، وإنما لقد دمّر أيضا الكثير مما تحقق آنذاك . لم نكن نتحرك قط إلى الأمام ، بل ربما كانت هناك حركة فى الاتجاه المضاد . ونحن نقول إن الأمريكيين هم الملامون ، والأمريكيون يقولون إن الاتحاد السوفييتى هو الملام . وقد يكون من المتعين علينا أن نبحث عن الأسباب الكامنة خلف ما حدث ، لأننا ينبغى أن نستخلص الدروس من الماضى ، بما فى ذلك السجل الماضى لعلاقاتنا . فذلك

علم ، علم جاد ومسئول ، إذا تحرينا الصدق بطبيعة الحال . ومع ذلك ينبغي لنا اليوم أن نفكر كثيرا في الكيفية التي سنعيش بها معا في هذا العالم والكيفية التي سنتعاون بها .

وقد كانت لي اجتماعات كثيرة مع ساسة وشخصيات عامة من الأمريكيين ، وفي بعض الأحيان كان ذلك يسبب لي جدول عمل مزدحما تماما ، ولكنني كنت في كل مرة أحاول أن أجد الوقت لتلك الاجتماعات . فرسالتي كما أراها ليست فقط توضيح سياستنا ورؤيتنا للعالم ، ولكن أن أفهم وأقدر بكمال أكثر الإطار الأمريكي للتفكير ، وأن أتعلم على نحو أفضل ماهية المشاكل الأمريكية ، وبخاصة العمليات السياسية المحددة في الولايات المتحدة . وليس بوسع المرء أن يفعل شيئا آخر . إن السياسة العلمية ينبغي أن تقوم على تقييم دقيق للواقع . ومن المستحيل التحرك نحو سياسة أكثر تجانسا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، على حين نظل مخدرين بأساطير إيديولوجية .

نحن لا نتحاور ونتصل فيما بيننا بالقدر الكافي ، ولا يفهم كل منا موقف الآخر فهما جيدا ، بل إن كلاً منا لا يكنّ احتراما كافيا للآخر . وكان لقوى معينة دورها الكبير في الوصول إلى حالة كهذه ، كما أن تصورات خاطئة كثيرة تراكمت لتعوق التعاون ولتقف حجر عثرة في طريق تطوره .

إن تاريخ العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية في فترة ما بعد الحرب ليس هو موضوع هذا الكتاب . ولكن إذا استعدنا إلى ذاكرتنا حتى أحداث الماضي القريب فباستطاعتنا أن نرى الأذى الذي سببته الأفكار المسبقة ورفض الأفكار الجديدة . وعندما التقيت بالرئيس السابق للولايات المتحدة ، في بداية صيف عام ١٩٨٧ ، قلت له صراحة إننا لا نعتبر بأية حال كل شيء حدث خلال فترة رئاسته سلبيا . كانت هناك بعض الأمور الإيجابية أيضا ، وأشير هنا بوجه خاص إلى اتفاقية سولت الثانية(*) (الاتفاقية المنبثقة عن الجولة الأولى من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية) ، وهي اتفاقية ، وإن لم يكن قد تم التصديق عليها حتى الآن ، تقوم بالفعل بدور مفيد على الرغم من الخط الحالي للإدارة الأمريكية . إن روح هذه الاتفاقية مازالت حية . وفي الوقت نفسه لا يسع المرء إلا أن يرى أن فرصا كثيرة قد أفلتت من بين أيدينا . وكنا نعتقد ، ومازلنا ، أنه مع اقتراب الثمانينات كان التوصل إلى اتفاق مازال بعيد المنال بشأن مسائل رئيسية منها الأسلحة المضادة للتوابع (الأقمار الصناعية) وتجارة الأسلحة وتخفيض النشاط العسكري في المحيط الهندي وتسوية الشرق الأوسط . والآن مضت عشرة أعوام ! فكم ضاع من الوقت وكم من الموارد تم تبديدها على سباق التسلح ، وكم من الأرواح البشرية فقدت !

ماذا نتوقع من الولايات المتحدة الأمريكية ؟

عندما قمت بالرد على مجلة تايم فى أواخر أغسطس / آب ١٩٨٥ قلت : « إن بلدينا لا يمكنهما السماح بأن تصل الأمور إلى مواجهة . وهنا تكمن المصلحة الأصيلة لكل من الشعبين السوفييتي والأمريكي . ويجب أن يجد ذلك تعبيرا عنه فى لغة السياسة العملية ، ومن الضرورى وقف سباق التسلح والتصدى لنزع السلاح وتطبيع العلاقات السوفييتية ــ الأمريكية . وبكل أمانة لقد حان الوقت لجعل هذه العلاقات بين الشعبين العظيمين جديرة بدورها التاريخى ، فمصير العالم ، مصير الحضارة العالمية ، يتوقف حقا على علاقاتنا . ونحن مستعدون للعمل فى هذا الاتجاه » .

يجب أن نتعلم العيش فى عالم حقيقى ، عالم يضع موضع الاعتبار مصالح الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، مصالح بريطانيا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية . ولكن هناك أيضا مصالح الصين والهند واستراليا وباكستان وتنزانيا وأنغولا والأرجنتين وأمم أخرى ؛ مصالح بولندا وفييت نام وكوبا والبلدان الاشتراكية الأخرى . وعدم الاعتراف بهذه المصالح يعنى حرمان تلك الشعوب من حرية الاختيار والحق فى بناء اجتماعى يلائمها ، وحتى إذا ما أخطأت فى اختيارها فينبغى أن تجد لنفسها مخرجا ، فذلك حقها .

وقد تحدثت فى ذلك مع أمريكيين كثيرين ، من بينهم السيد جورج شولتز ، الذى كان فى موسكو فى ربيع عام ١٩٨٧ ، والذى أجريت معه محادثة عميقة الأثر ، ولكنى ظللت أعود به إلى الفكرة نفسها : لنحاول العيش فى عالم حقيقى ، ولنأخذ مصالح كل من دولتينا فى الاعتبار ، وهو ما يعد أمرا مستحيلا إذا لم تؤخذ فى الحسبان مصالح الأعضاء الآخرين فى الجماعة الدولية . ونحن لن تكون لدينا علاقات دولية سليمة إذا كانت نقطة انطلاقنا هى مصالح الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وحدهما ، إذ ينبغى أن يكون هناك توازن .

وهذه المسألة تتخذ وجها جديدا عند كل مرحلة . فالمصالح تتغير ، ومن ثم التوازن ، ويعنى ذلك أساليب نَهْج جديدة . وأقولها مرة أخرى إنه سيكون من الخطر والمدمِّر أن تبنى فى نهاية القرن العشرين سياسة على النهج الذى استلهم خطاب تشرشل فى فولتون ومذهب ترومان . فقد حانت منذ وقت طويل لحظة بدء جهد حماسى لإعادة تشكيل العلاقات السوفييتية ــ الأمريكية . وما إن يتم التسليم بذلك حتى تسقط من عليائها عادة إصدار الأوامر . فليس من حق الاتحاد السوفييتى ولا الولايات المتحدة ولا أى بلد آخر اعتبار العالم أو أى جزء منه هدفا للاستغلال ، حتى وإن يكن تحت عباءة « مصلحة قومية » .

إن المحاولات الرامية إلى بناء علاقات على ممارسات دكتاتورية وعلى العنف والإمرة يتعذر أن تنجح حتى عند هذه النقطة ، بل سرعان ما تنتهى إلى إخفاق تام . ذلك أن عملية إدراك الوقائع

الجديدة ليست بالعملية الهيّنة ، فهى تتطلب وقت المرء وجهده . ولكن هذه العملية ما إن تبدأ حتى تمضى قدما . وينبغى لكل منا أن يتعلم الإصغاء إلى الآخر ، كما ينبغى أن نفهم بعضنا بعضا . وكما قلنا لمستر شولتز فاننا نؤيد التعاون مع الولايات المتحدة ، وأنا أعنى هذا التعاون البناء ، لأنه لن يوجد من سيأخذ على عاتقه المسئولية التى يتعين على الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الاضطلاع بها .

وأتذكر محادثتى مع الرئيس السابق للولايات المتحدة ، السيد ريتشارد نيكسون . وقد استشهد بكلمات ونستون تشرشل ، التى آمل ألا تكون نبوءة ، والتى مفادها أن أجنحة العلم الساطعة يمكن أن تحمل العصر الحجرى عائدة به إلى الأرض ، وأكد على أنه سيكون علىّ ، بوصفى الأمين العام ، وعلى الرئيس ريجان وأخلافه أن نقرر الخيار التاريخى لصالح مستقبل سلمى . وأخبرت السيد نيكسون أنى شاهدت ذات مرة فيلما لرحلة قام بها بعض السياح الأمريكيين فى مجرى نهر الفولجا . وكانت هناك ملاحظات وصيحات من مواطنينا جنبا إلى جنب مع الأمريكيين . ولم يكن من السهل التفرقة بين أمريكى وروسى ، ولكنهم كانوا جميعا يتكلمون وكأنهم أصدقاء ، ويفهمون بعضهم بعضا : وهذا هو على وجه التحديد ما أخفق الساسة فى أن يحسنوا أداءه .

وإنه لشيىء حسن ألا يكون الساسة هم وحدهم الذين يتحدثون إلى بعضهم بعضا ، بل ممثلو الشعب العاديون أيضا . فذلك أمر هام للغاية ، وأنا أرحب به غاية الترحيب ، ولندع السوفييت والأمريكيون يلتقون كثيرا ، لندعهم يكوّنون انطباعهم الخاص عن بعضهم بعضا . إن الاتصال المباشر بين الناس شيىء عظيم ، ومن غير هذا الاتصال ، من غير الاتصال الواسع النطاق والفهم المتبادل بين الشعوب ، لا يكون بوسع السياسة أن تفعل الكثير .

وقد نبهت السيد نيكسون إلى حقيقة أن بلدينا هما اللذان يملكان قوات مسلحة جبارة ، ومن بين هذه القوات تعتبر الترسانة النووية الواقع الأكثر خطورة فى عالم اليوم ، كما أخبرته أننا إذا بنينا سياساتنا فيما يتعلق ببعضنا بعضا وفيما يتعلق ببقية العالم على مسلمات خاطئة ، فإن الأمور يمكن أن تصل إلى مداها ، إلى نقطة مواجهة محفوفة بأكثر النتائج مأسوية للاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وللعالم ككل .

وأنا اليوم على استعداد لأن أكرر ما قلته فى تلك المحادثة : هناك عزم أكيد فى المجتمع السوفييتى ، وليس فى القيادة فقط ، على البحث عن طرق لتطبيع العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية ، وإيجاد وتوسيع مجالات لأرضية مشتركة للوصول إلى علاقة ودية فى المدى الطويل . ربما بدا ذلك شيئا يفوق ما ينبغى أن نتمناه فى هذه الظروف . ومع ذلك فنحن مقتنعون بأن ذلك هو الخيار الذى يجب أن نقرره ، وإلا كان من المستحيل تصور ما يمكن أن نصل إليه .

وفى مختلف الأحوال والظروف سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ، لا يوجد مزاج ذاتى فى

السياسة . والتاريخ لا يكرر نفسه ، ولا يمكن أن تعاد مشاهده ، وهذا يزيد كثيرا من أهمية إدراك مساره ودروسه .

الولايات المتحدة : « مدينة متألقة فوق تل »

كثيرا جدا ما واجهنا تصورات مشوّهة عن بلدنا وكذلك «قوالب نمطية منتشرة معادية للسوفييت ـ لذلك فنحن لا يسعنا إلا ان ندرك جيدا مدى الشر الذى يمكن أن يحدثه زيف واع أو غير واع بأن ننظر إلى الولايات المتحدة فى صورة « أبيض وأسود » فقط .

أنا أعلم أن الدعاية الأمريكية ـ أجل ، الدعاية ـ تصور أمريكا على أنها « مدينة متألقة فوق تل » . إن أمريكا ذات تاريخ عظيم ، ومن منا يمكن أن يرتاب فى أهمية الثورة الأمريكية فى التقدم الاجتماعى للبشرية ، أو العبقرية العلمية ـ التكنولوجية لأمريكا ومنجزاتها فى الأدب والمعمار والفن ؟ أمريكا لديها كل هذا ، ولكن أمريكا لديها اليوم أيضا مشاكل اجتماعية ومشاكل أخرى حادة ، ولم يقتصر الأمر على أن المجتمع الأمريكى عجز حتى الآن عن أن يجد حلا لها ، ولكنه ـ وهذا هو الأسوأ ـ يبحث عن حلول لها فى أماكن وبطرق يمكن أن يتحتم معها على آخرين أن يدفعوا الثمن .

إن الولايات المتحدة لديها إمكانيات إنتاجية ضخمة وثروة مادية هائلة ، ولكن لديها فى الوقت نفسه ملايين من التعساء . وهذا شيىء يدعو الى التأمل والعجب . فمنها تصدر دعوة عاطفية تكاد تبلغ حد الوعظ تبشر بحقوق الانسان وحرياته ، فى حين يغفل ضمان نفس الحقوق الأولية فى أراضيها . وهذا بدوره يثير التفكير . ثمة أحاديث لا نهاية لها عن حرية الانسان ، ومحاولات لفرض طريقة حياتها على الآخرين ، ودعاية واسعة النطاق لعبادة القوة والعنف . كيف يمكننا أن نفهم هذا ؟ غطرسة قوة ، وبخاصة القوة العسكرية ، ونمو مستمر فى الإنفاق على التسلح ، وفجوات فى الموازنة ، ودين داخلى أصبح الآن دينا خارجيا أيضا . من أجل ماذا ؟ ما دوافع الولايات المتحدة ؟ نحن نسأل أنفسنا كل هذه الأسئلة وغيرها فى محاولة للتمكن من فهم الواقع الأمريكى ومعرفة العوامل الرئيسية التى تكمن خلف سياسة الولايات المتحدة .

وأسلم صراحة بأن ما نعرفه لا يؤيد الفكرة القائلة إن الولايات المتحدة الأمريكية « مدينة متألقة فوق تل » . وفى قدر مساو من الوضوح والتحديد يمكننى القول فى الوقت نفسه إننا لا نعتبر الولايات المتحدة « امبراطورية للشر » . فأمريكا فى الواقع ، شأنها شأن كل البلدان ، تلقى كلا من الأضواء والظلال . ونحن ننظر إلى الولايات المتحدة كما هى من الناحية الفعلية ـ متنوعة فى آرائها سواء داخل المجتمع الأمريكى أو فيما يتعلق به .

والقيادة السوفييتية لا تتصور الولايات المتحدة وتفهمها فى بعد واحد فقط ، ولكنها تميز بوضوح بين كل أوجه المجتمع الأمريكى : الملايين من أبناء الشعب الأمريكى الذى يؤدون أعمالهم

الروتينية اليومية والمطبوعين بوجه عام على السلم ؛ الساسة ذوى العقول الواقعية ؛ المحافظين ذوى النفوذ ؛ وجنبا إلى جنب معهم مجموعات رجعية لديها روابط مع المجمع العسكرى ــ الصناعى وتحقق الأرباح من صناعة الأسلحة . كما نرى اهتماما صحيا وطبيعيا بنا ، وكذلك نزعة عمياء واسعة الانتشار تماما معادية للسوفييت ومعادية للشيوعية .

وفى اعتقادنا أن النظامين السياسى والاجتماعى للولايات هما شاغل الشعب الأمريكى نفسه ، وله أن يقرر كيف يحكم بلده ، وكيف تنتخب قيادته وحكومته . ونحن نحترم هذا الحق السيادى . وإذا ما بدأنا الشك والارتياب فى خيارات الشعب الأمريكى فماذا سنجنيه من وراء ذلك ؟ فالسياسة يجب أن تبنى على الوقائع ، على فهم حقيقة أن لكل أمة حقا فى أن تختار بصورة مستقلة طريقة حياتها ، ونظامها الخاص للحكم .

والولايات المتحدة دولة سنعيش معها ونقيم معها علاقات ، ذلك واقع . ومن الواضح أنه بالنسبة لكل الطبيعة المتناقضة لعلاقاتنا ليس بوسعنا أن نفعل بمفردنا ، من غير الولايات المتحدة ، شيئا لتأمين السلم ، وليس بوسع الولايات المتحدة أيضا ، من غيرنا ، أن تنجز شيئا . فلا غنىً لكل منا عن الآخر . إن الاتصالات والحوار ضروران وينبغى لنا أن نبحث عن طرق لتحسين علاقتنا .

ونحن نعلم ونفهم جيدا أن الولايات المتحدة لديها إدارة ــ البيت الأبيض ــ ولديها مجلس تشريعى ــ الكونجرس . ونحن نريد أن نتعاون مع كل من الإدارة والكونجرس ، ونعمل على توسيع قدراتنا على فهم العملية السياسية الأمريكية . ونحن نرى بوجه خاص اختلافا فى الآراء بين وزير الدفاع ،,وهو مدنى ، والعسكرية المحترفة فى الولايات المتحدة . وبالنسبة لوزير الدفاع فان الأعمال وطلبيات الأسلحة تعنى الشيىء الكثير ، على حين يدرك المحترفون الواقعيون إدراكا جيدا ما يوجد تحت أيديهم وما يمكن أن يجلبه للعالم . ويقوم فهم كهذا شاهدا على ما يبديه العسكريون من إحساس بالواقعية والمسئولية . ولذا يكون من الهام للغاية أن يتفهم العسكريون الوضع الحالى على النحو الصحيح .

وأود أن أضيف أننا لا نعتزم تشكيل علاقاتنا طبقا للوضع السياسى داخل الولايات المتحدة . فاليوم يوجد الجمهوريون على قمة الحكم فى الولايات المتحدة ، وغدا سيوجد الديمقراطيون أو الجمهوريون مرة أخرى . ليس هناك فارق من نوع خاص . ولكن هناك مصالح الولايات المتحدة بوصفها حالة ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار . ونحن سنقيم علاقات مع الإدارة الموجودة فى الحكم . أما الشئون الأمريكية فلتظل أمريكية ، وشئوننا تظل سوفييتية . ذلك هو موقفنا الأساسى .

« صــورة العـدو »

نحن بالتأكيد لسنا فى حاجة إلى أن ننظر إلى أمريكا فى « صورة عدو » لا بالنسبة للمصالح الداخلية أو مصالح السياسة الخارجية . والمرء لا يكون بحاجة إلى عدو وهمى أو حقيقى إلا إذا كان عاقد العزم على مواصلة التوتر أو المواجهة مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج عميقة الأثر ، بل أضيف نتائج لا يمكن التنبؤ بها . أما توجهاتنا فمختلفة تماما .

ومن جانبنا لا توجد لدى الاتحاد السوفييتى دعاية حقد تجاه الأمريكيين أو استخفاف بأمريكا . ففى بلدنا لا يوجد أثر لذلك فى أى مكان ، لا فى السياسة ولا فى التعليم . نحن ننقد السياسة التى لا نوافق عليها ، ولكن ذلك أمر مختلف ، ولا يعنى أى ازدراء من جانبنا للشعب الأمريكى .

وفى صيف عام ١٩٨٧ التقيت بمجموعة من الأمريكيين الذين يقومون بتدريس اللغة الروسية فى الولايات المتحدة والذين تلقوا دورة تدريبية مدتها شهران فى لينينجراد . وكانت هناك محادثة طيبة وصريحة وودية . وسأورد هنا مقتطفا موجزا من المحضر الحرفى :

ميخائيل جورباتشوف : هل صادفتم ولو مثالا واحدا لموقف ازدراء تجاه الأمريكيين خلال إقامتكم ؟

د . بادولا : كلا ، على الرغم من أن رجلا فى الطريق سألنى ذات يوم : متى سيكون هناك سلم ؟ فأجبته بأنى آمل أن يأتى السلم قريبا .

ميخائيل جورباتشوف : تلك معلومات مفيدة للغاية . وأنا مقتنع أيها الأصدقاء بأنكم أينما ذهبتم فى الاتحاد السوفييتى فلن تصادفوا موقفا ازدرائيا تجاه الأمريكيين ، لن تصادفوا شيئا من ذلك فى أى مكان . وباستطاعتكم أيضا أن تقرأوا صحافتنا . ستجدون نقدا وتحليلا وتقييما لسياسة الحكومة وللبيانات والأفعال الصادرة عن مجموعات خاصة ، ولكنكم لن تجدوا قط أية إشارة ازدرائية تجاه أمريكا والأمريكيين . ومن ثم إذا كان « الحمر قادمين » فانهم قادمون معكم جنبا إلى جنب على الطريق المشترك للبشرية .

ومع ذلك يبدو أن بعض الناس فى الولايات المتحدة « فى حاجة » إلى الاتحاد السوفييتى فى صورة عدو ، وإلا تعذر علينا أن نفهم بعض الأفلام ، والاذاعات الأمريكية المثيرة من ميونيخ ، وفيض المقالات والبرامج التى تطفح مهانة وحقدا تجاه الشعب السوفييتى . ويرجع كل ذلك إلى الأربعينات ، إن لم يكن قبل ذلك .

وأنا لا أضفى مسحة مثالية على كل خطوة فى السياسة الخارجية السوفييتية على امتداد العقود

المتعددة الماضية . فقد حدثت أخطاء أيضا ، ولكنها كانت فى أغلب الأحوال رد فعل قصير النظر تجاه أفعال أمريكية ، تجاه سياسة يوجهها مهندسو « صد الشيوعية » .

نحن حساسون ، وحذرون إن شئنا الصراحة ، تجاه الجهود الرامية إلى إعطاء الاتحاد السوفييتى صورة عدو ، لا سيما عندما لا تقتصر تلك الجهود على مجرد تمرينات إيديولوجية على نمط الروايات الخيالية المعتادة عن « التهديد العسكرى السوفييتى » و « يد موسكو » و « مخططات الكريملين » ، وعلى تصوير سلبى تماما لشئوننا الداخلية . وأنا لا أريد حتى أن أشير إلى سخف التأكيدات التى من هذا القبيل ، ولكننا لا نستطيع فى الوقت نفسه تجاهل حقيقة أن كل شيىء فى السياسة له هدفه الخاص . إنها إذن مسألة ممارسة سياسية تكمن خلفها مقاصد وخطط معينة . وينبغى لنا أن نتخلص من أى وجود للتعصب القومى فى بلدينا ، وبخاصة على ضوء القوة التى يمتلكها كل منهما ، فالتعصب القومى يمكن أن يجلب إلى السياسة عناصر لا يمكن السماح بها .

وإنها لحقيقة محزنة ومفجعة أن نجم العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية كان فى أفول منذ وقت طويل . ذلك أن فترات التحسن القصيرة كانت تفسح الطريق لنوبات طويلة من التوتر وتصاعد العداء . ولكنى على يقين من أن كل الفرص متاحة لتصحيح الوضع ، ويبدو أن الأمور تسير فى هذا الاتجاه ، ونحن على استعداد لأن نفعل كل شيىء لإحداث تغيرات نحو الأفضل .

من يحتاج إلى سباق التسلح ولماذا ؟

إذا تأملنا فى مسألة ما الذى يقف فى طريق قيام علاقات سوفييتية ـ أمريكية طيبة ، فاننا نخلص إلى استنتاج مفادة أنه فى الجانب الأكبر سباق التسلح . وأنا لا اعتزم تقديم وصف لتاريخ هذا السباق . واسمحوا لى أن أشير إلى أن الاتحاد السوفييتى كان هو الطرف الذى يعمل على اللحاق فى هذا السباق فى جميع مراحله تقريبا . وبحلول السبعينات كنا قد وصلنا على وجه التقريب إلى تكافؤ عسكرى ـ استراتيجى ، ولكن عند مستوى مرعب حقا ، فكل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة لديه القدرة على أن يدمر الآخر عدة مرات .

وقد يبدو منطقيا فى وجه مأزق استراتيجى وقف سباق التسلح والتركيز على نزع السلاح ، ولكن الواقع مختلف . فمستودعات الأسلحة التى تفيض بالفعل مازالت تُملأ بأنواع متقدمة ومعقدة من الأسلحة ، كما يجرى تطوير مجالات جديدة للتكنولوجيا العسكرية . والولايات المتحدة هى التى تحدد الإيقاع فى هذا المسعى الخطر ، إن لم يكن الفتاك .

وأنا لا أفشى سرا ما إذا قلت لكم إن الاتحاد السوفييتى يقوم بكل ما هو ضرورى لكى تظل دفاعاته يعوّل عليها وعند أحدث مستوى ، فهذا هو واجبنا تجاه شعبنا وحلفائنا . وفى الوقت نفسه

أحب أن أقول فى تحديد تام إن ذلك ليس خيارنا ، وإنما هو موقف فرض علينا .

وتنشر كل أنواع الشكوك بين الأمريكيين حول نوايانا فى ميدان نزع السلاح . ولكن التاريخ يبين أن باستطاعتنا المحافظة على الكلمة التى قطعناها على أنفسنا ، واننا نحترم ما نأخذه على عاتقنا من تعهدات ، ومن سوء الطالع أن ذلك لا يمكن أن يقال عن الولايات المتحدة . فالإدارة الأمريكية تعمد إلى تكييف الرأى العام وتخويفه من تهديد سوفييتى ، وهى تفعل ذلك بعناد خاص عندما تكون هناك موازنة عسكرية جديدة فى طريقها إلى الكونجرس لإقرارها . وعلينا أن نسأل أنفسنا لماذا يحدث كل ذلك وأى أهداف تنشدها الولايات المتحدة .

وإنها لحقيقة فى وضوح البلور أنه فى العالم الذى نعيش فيه ، عالم الأسلحة النووية ، تكون أية محاولة لاستخدام هذه الأسلحة فى حل المشكلة السوفييتية ـ الأمريكية بمثابة عمل انتحارى . تلك حقيقة ، ولا اعتقد أن الساسة الأمريكيين غافلون عنها . وفضلا عن ذلك فقد نشأ الآن وضع متناقض حقا . وحتى إذا كان أحد الجانبين منهمكا فى تعزيز مطرد لأسلحته ، على حين لا يفعل الجانب الآخر شيئا من ذلك ، فان الجانب الذى يسلّح نفسه لن يحقق مع ذلك كسبا . ولن يكون أمام الجانب الضعيف إلا أن يفجر شحناته النووية ، ولو فوق أراضيه ، مما يعنى انتحارا له وموتا بطيئا للعدو . وهذا هو السبب فى أن أى مسعى للتفوق العسكرى إنما يعنى ملاحقة ذيل شخص ما ، فهو لا يمكن أن يستخدم فى سياسة واقعية .

كما ان الولايات المتحدة ليست فى عجلة للتخلى عن وهم آخر ، وأعنى به عزمها اللا أخلاق على استنزاف دم الاتحاد السوفييتى حتى آخر قطرة من الناحية الاقتصادية ، ومنعه من تنفيذ خططه للبناء عن طريق جره بعمق متزايد إلى مستنقع سباق التسلح .

وانا أطلب إلى القارىء أن يلقى نظرة على خبرة عقود ما بعد الحرب . فقد خرج الاتحاد السوفييتى من الحرب فى حالة صعبة للغاية . أجل لقد انتصرنا فى الصراع ضد الفاشية ، انتصرنا جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول المشتركة فى الائتلاف المعادى للهتلرية . ولكن بينما لم يسمع عن القاء قنبلة واحدة من قنابل العدو أو عن إطلاق رصاصة واحدة على أراضى الولايات المتحدة ، فان جزءا كبيرا من أراضى بلدنا كان ساحة لأشرس المعارك ، كما أن خسائرنا ـ سواء البشرية أو المادية ـ كانت فادحة . وعلى الرغم من ذلك نجحنا فى ترميم ما دمّر ، وفى بناء إمكانياتنا الاقتصادية ، وفى التصدى بثقة لمهامنا الدفاعية . أليس ذلك درسا للتاريخ ؟

وليس من المسموح به أن تؤسس الدول سياساتها على أفكار خاطئة . ونحن نعلم أن هناك رأيا يسود فى الولايات المتحدة والغرب بوجه عام مفاده أن التهديد الذى يمثله الاتحاد السوفييتى ليس مصدره أنه يمتلك أسلحة نووية . وهم هناك يفكرون على النحو التالى ، كما ذكرت بالفعل فى مكان

آخر : السوفييت يعرفون جيدا أنهم إذا هاجموا الولايات المتحدة فانهم لن يفلتوا من الثأر . وتدرك الولايات المتحدة بالمثل أن الثأر سيعقب الهجوم على الاتحاد السوفييتي . ولذلك فانه لا يمكن أن يطلق العنان لحرب نووية إلا شخص مخبول . إن التهديد الحقيقي ، استنادا إلى هؤلاء الناس ، سينشأ إذا ما انجز الاتحاد السوفييتي خططه للتعجيل بالتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية وأظهر إمكانياته الاقتصادية والسياسية الجديدة . ومن هنا كانت الرغبة في إنهاك الاتحاد السوفييتي اقتصاديا .

ونحن نوجه النصح مخلصين إلى الأمريكيين : حاولوا التخلص من نهج كهذا إزاء بلدنا . فكم هي عقيمة الآمال التي تعلق على استخدام أية ميزة في التكنولوجيا أو أية معدات متقدمة لكسب تفوق على بلدنا . أما العمل على أساس الافتراض بأن الاتحاد السوفييتي في « موقف ميئوس منه » ، وبأنه من الضروري الضغط على الاتحاد السوفييتي بعنف أكثر لاعتصار أي شيء تريده الولايات المتحدة ، فمعناه التردي في خطأ فاحش . فلن تجدي هذه الخطط شيئا ، لأنه لا يمكن أن يوجد في السياسة اعتقاد بصحة شيء لمجرد الرغبة فيه . وإذا كان موقف الاتحاد السوفييتي ، عندما كان أضعف كثيرا مما هو عليه الآن ، قد مكّنه من التصدي لكل التحديات التي واجهته ، فعندئذ لن يعجز إلا شخص أعمى عن رؤية أن قدرتنا على الاحتفاظ بدفاعات قوية ، وفي الوقت نفسه على حل المهام الاجتماعية وغيرها من المهام ، قد تزايدت بدرجة هائلة .

وسأكرر فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة أن هذه السياسة تستند على الأقل إلى وهمين ، أولهما الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي للاتحاد السوفييتي على وشك أن ينهار وبأن الاتحاد السوفييتي لن ينجح في إعادة البناء . والوهم الثاني يتم حسابه على أساس التفوق الغربي في المعدات والتكنولوجيا ، وفي نهاية الأمر في الميدان العسكري . وهذان الوهمان يغذيان سياسة موجهة نحو إرهاق الاشتراكية عن طريق سباق التسلح ، بحيث يمكن إملاء الشروط فيما بعد . ذلك هو المخطط ، ويا لها من سذاجة .

إن السياسات الغربية الجارية ليست مسئولة بالقدر الكافي وتفتقد الأسلوب الجديد للتفكير ، وأنا أعلن ذلك صراحة . وإذا لم نتوقف الآن ، ونبدأ نزع سلاح عمليا ، فسنجد أنفسنا جميعا على شفا كارثة . فاليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، يحتاج الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة إلى سياسات مسئولة . فكل من البلدين لديه مشاكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية : أي ميدان هائل للأنشطة . وفي هذه الأثناء تعمل هيئات كثيرة من الخبراء والمستشارين على وضع خطط استراتيجية وتتلاعب بملايين الأرواح ، وتتمخض توصياتها عما يلي : الاتحاد السوفييتي هو التهديد الأكثر رعبا للولايات المتحدة والعالم . وأنا أكرر لقد حان الوقت للتخلي عن عقلية رجل الكهف هذه . وبطبيعة الحال لقد انغمس زعماء سياسيون ودبلوماسيون كثيرون لعدة عقود في سياسات من هذا القبيل تماما تقوم على عقلية كهذه تماما ، ولكن زمانهم يولّي . ففي العصر النووي تلزم نظرة جديدة ، وهي نظرة تمس حاجة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إليها في علاقاتهما الثنائية .

نحن واقعيون ، ولذا فنحن نضع موضع الاعتبار أنه فى السياسة الخارجية تكون لجميع البلدان ، حتى أصغرها حجما ، مصالحها الخاصة . وقد آن الأوان لكى تدرك الدول العظمى أنه لم يعد باستطاعتها أن تعيد تشكيل العالم وفقا لأنماطها الخاصة . فهذا العصر قد تراجع ، أو هو على الأقل يتراجع إلى الماضى .

المزيد حول الحقائق :
إزالة الحدة الايديولوجية من العلاقات بين الدول

كان ينبغى أن تكون لنا منذ فترة طويلة نظرة متأنية إلى العالم حولنا وإلى ماضينا ، كما كان ينبغى أن نرى دون خوف أين نحن . فعندما ينظر بلدنا إلى بلد آخر على أنه شر مجسد ، وينظر إلى نفسه على أنه التجسيد للخير المطلق ، تكون العلاقات بينهما قد وصلت إلى طريق مسدود . وأنا لا أفكر فى اللغة المنمقة المعادية للشيوعية هنا ، مهما كان ضررها وأذاها ، وإنما فى العجز أو العزوف عن إدراك أننا نمثل جميعا جنسا بشريًا واحدا ، وأننا نشاطر بعضنا بعضا مصيرا مشتركا ، وعلينا أن نكون جيرانا متحضرين فوق كوكبنا . إن أجيال اليوم ورثت من الماضى مواجهة سوفييتية ـ أمريكية ، ولكن هل نحن محكوم علينا بأن نواصل العداوة ؟

ونحن على وجه الإجمال قد عشنا طويلا فى سلم ، ولكن الوضع الدولى الجارى لا يمكن أن يوصف بأنه مُرضٍ . فسباق التسلح ، لا سيما التسلح النووى ، يمضى قدما ، والنزاعات الإقليمية تحتدم ، وخطر الحرب فى ازدياد . والمخرج الوحيد هو جعل العلاقات الدولية أكثر انسانية ـ وتلك مهمة صعبة . وإليكم الكيفية التى نطرح بها المسألة : من الجوهرى أن نرتفع فوق الخلافات الايديولوجية ، وليقرر كل منا خياره الخاص ، وليحترم كل منا ذلك الخيار . ومن أجل ذلك يلزم وجود أسلوب جديد للتفكير السياسى ، أسلوب ينطلق من إدراك الترابط العام ومن فكرة أن الحضارة ينبغى أن تبقى على قيد الحياة . وإذا ما توصلنا إلى فهم لمعايير مثل هذا التفكير ، فسنصل إلى قرار صحيح للقضايا العالمية . وإذا أدرك الزعماء السياسيون تلك النقطة ونفذوها من الناحية العملية فسيكون ذلك انتصارا هاما للعقل .

وعندما نتحدث عن تحسين الوضع العالمى فاننا نميز معيارين لسياسة خارجية واقعية : مراعاة البلد لمصالحه القومية الخاصة واحترامه لمصالح البلدان الأخرى . وذلك موقف سليم ومعقول ، موقف ينبغى الدفاع عنه فى مثابرة وإصرار . ونحن نفكر على هذا النحو ونعمل وفقا لذلك .

الاغتراب شر

كثيرا ما نسمع أن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة باستطاعة كل منهما أن يعمل دون الآخر . وتحريًا للصدق فانى أقول ذلك فى بعض الأحيان أيضا . حسنا ، إنه صحيح من الزاوية

الاقتصادية على ضوء اتصالاتنا الاقتصادية الواهية فى الوقت الحاضر . وسواء أكانت هناك اتصالات أم لا فنحن نواصل العيش ونتعلم الدروس والأمريكيون يلقنوننا بعضا منها .

ولقد كانت وارداتنا من حبوب الأعلاف مسألة حساسة ، والآن تمكنّا من تأمين أنفسنا بابرام عقود استيراد مع بلدان كثيرة ، ومن تطبيق تكنولوجيات زراعية مكثفة لزيادة محصولات الحبوب فى بلدنا . ومهمتنا الحالية هى البدء فى تصدير الحبوب فى المستقبل القريب .

وقد أنشأ الغرب لجنة تنسيق خاصة بالضوابط على الصادرات COCOM وتتخذ الولايات المتحدة موقف اليقظة والحذر خشية أن تنتهك قيودها ، وللتأكد من أنه يجرى توسيع قوائم السلع غير المصرح ببيعها للاتحاد السوفييتى . وهى لا تتردد فى التدخل فى الشئون الداخلية للمشتركين فى برنامج الحظر .

ورد الاتحاد السوفييتى على الفور بصياغة البرنامج المقابل ، المسمى « البرنامج ١٠٠ » لأنه يتناول مائة مادة ، وقد أنجزناه فى أقل من ثلاثة أعوام . كما أن تسعين فى المائة من المواد التى نستخدمها محلية الصنع ، وهكذا يمكن القول بأننا تغلبنا على المشكلة فى الأساس .

وقلنا صراحة إنه قد آن الأوان لأن نتجاوز عقدة النقص لدينا . إن بلدنا فسيح للغاية ولديه موارد ضخمة وإمكانيات علميّة جبّارة . أما شركاؤنا الرأسماليون فى الخارج فلا يعُول عليهم دائما ، وهم فى بعض الأحيان يستخدمون التجارة للابتزاز السياسى والتخويف . وقد بدأت التدابير التى اتخذناها تؤتى ثمارها بالفعل ، وحدثت تطورات رائدة فى تكنولوجيات الحاسبات الالكترونية العادية والفائقة ، وخاصية التوصيل الفائقة ، وغير ذلك من الميادين . وتأمل الولايات المتحدة فى أنها ستقود العالم دائما : وهو أمل عقيم كما يدرك كثيرون من العلماء الأمريكيين .

لقد اغترب بلدانا كل عن الآخر لسنوات ، وفقدت الاقتصادات السوفييتية والأمريكية فرصا واعدة كثيرة . وقد أخفقنا فى أن ننجز معا أشياء طيبة كثيرة بسبب الشك وافتقاد الثقة . إن الاغتراب شر . وإلى جانب ذلك فان الاتصالات الاقتصادية توفر الأساس المادى للتقارب السياسى ، كما أنها تخلق مصالح متبادلة ذات عون فى السياسة . وإذا ما تمكنا من تعزيز علاقاتنا التجارية والاقتصادية ، ومواصلة العملية الثقافية الجارية فى الوقت الحالى ، حتى وإن يكن بمعدلات أبطأ مما نود ، فسيكون باستطاعتنا بناء الثقة بين بلدينا . ولكن الولايات المتحدة خلقت عقبات كثيرة فى الميدان الاقتصادى .

ونحن مازلنا نستورد القمح ، حتى وإن يكن من أجل الابقاء على التجارة ، وإلا فانها يمكن أن تموت . ولكن حاجتنا إلى واردات الحبوب يمكن أن تتوقف تماما فى المستقبل القريب ، كما سبق أن قلت . والتجارة السوفييتية ــ الأمريكية فى السلع الأخرى غير موجودة من الناحية العملية ،

وما إن تغلغلت بعض السلع السوفييتية فى السوق الأمريكية حتى شرعت الولايات المتحدة فى قلق تتخذ التدابير لحظر التجارة أو للحد منها على الأقل . وتوجد فى أمريكا وفرة من الإجراءات القانونية التى تحول دون تنمية التجارة مع الاتحاد السوفييتى .

وباستطاعة أمريكا تدبير أمورها من غير الاتحاد السوفييتى ، وباستطاعتنا نحن أيضا تدبير أمورنا من غير الولايات المتحدة مادامت التجارة مستمرة . ولكن عندما نكون بصدد التفكير فى مدى اعتماد العالم على بلدينا وعلى التفاهم فيما بيننا ، فاننا ندرك على الفور ضرورة تنمية تفاهمنا المتبادل . ومن ثم يجب أن تنمو تجارتنا بدورها . وذلك أمر طبيعى تماما ، بل إنه مثير .

ولكن مجموعات معينة فى الولايات المتحدة تحيد بوجه خاص عن الطريق ، ولا تبدى أية رغبة فى التبادل ، كما تفتقد القدرة على التفتح . « إذا كان هناك شيىء يمكن الحصول عليه من الاتحاد السوفييتى ، فان أمريكا على استعداد ، ولكن عندما يتعلق الأمر بربح متبادل يكون علينا أن نغفله » .

وثمة شيىء يتوقف على الاتحاد السوفييتى بدوره ، وهو شيىء كثير فى الحقيقة . فنحن قد نكون تجارا سيئين ، أو قد نخفق فى بذل الجهد اللازم لأن باستطاعتنا تدبير الأمور من غير التجارة . وعلى الجانبين أن يعملا الكثير من أجل إزالة العقبات .

ذلك هو النهج الصحيح بازاء قضية الثقة ، ولا مجال هنا للرُّقى والتعويذات . والثقة تأتى نتيجة لإجراء عملى ، بما فى ذلك الجهود المشتركة لتنمية الروابط التجارية والاقتصادية والعلمية والثقافية والتكنولوجية وغيرها . كما أن على الجانبين أن يعملا على وقف سباق التسلح والانتقال إلى نزع السلاح . وإذا ما عملنا معا من أجل تسوية النزاعات الاقليمية فسيكون ذلك كسبا للثقة المتبادلة بدورها .

وعندما يقال لنا إنه ينبغى أولا أن يولى الاهتمام للثقة ، وإن المشاكل الأساسية ستحل فيما بعد ، يتعذر علىّ الفهم ، إذ يبدو ذلك أشبه بعذر كسيح ، هل الثقة هدية من السماء ؟ أو أنها ستنشأ من تلقاء نفسها إذا أخذ الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة يرددان أنهما يؤيدان الثقة ؟ لا شيىء من هذا القبيل ، فبناء الثقة عملية طويلة ، ودرجتها تتوقف دائما على العلاقات العملية ، على التعاون فى ميادين كثيرة .

يجب أن نشرع فى معرفة كل منا للآخر على نحو أفضل . وأكرر مرة أخرى أن العوامل الاقتصادية ليست هى وحدها التى تحفزنا على التعاون ، فالأهداف السياسية هنا أكثر أهمية من الأهداف الاقتصادية . ويجب أن نضع نصب أعيننا هنا دائما هدفنا الرئيسى ، ألا وهو تطبيع العلاقات السوفييتية ــ الأمريكية ، وينبغى أن نتذكره مهما بدا بعيدا ومهما وضعت العوامل المحلية

والدولية من عراقيل على طريقنا إليه .

إن الأشخاص ذوى العقلية الواقعية فى أمريكا وفى كل مكان يريدون التعاون ، لا المواجهة . وتبين المعلومات والاتصالات الشخصية أن تلك هى الحال . وأمثال هؤلاء الأشخاص يرحبون بالواقعية فى السياسة السوفييتية ويعلقون عليها آمالا كبارا . وقد التقيت بكثيرين من رجال الأعمال ، وأرى انهم يفكرون من زاوية الصورة العامة ، على الرغم من أنهم لا يغفلون قط عن صالح أعمالهم . ويسعدنى دائما أن التقى بدكتور أرماند هامر . إنه يفعل الكثير من أجل تعزيز التفاهم والاتصالات الودية بين بلدينا . وقد سمعت مؤخرا السيد برونفمان ، وهو واحد من أغنى مواطنى الولايات المتحدة ، يقترح نخبا على صحة جورباتشوف ، ويقول لزملائه : « لقد حصلت من هذه الحياة على كل ما أريده من الناحية المادية . ولكن الأمر الهام الآن هو مستقبل البشرية . وإذا ما استمرت التنمية فى الاتحاد السوفييتى ، فسيكون باستطاعته المحافظة على توازنات القوى ، ونتيجة لذلك ستكون هناك سوق وسيكون هناك سلم » .

ومما لا ريب فيه أن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة دولتان قويتان ذواتا مصالح هائلة ، ولكل منهما حلفاؤه وأصدقاؤه ، ولدينا أولوياتنا فى مجال السياسة الخارجية ، ولكن ذلك لا يعنى بالضرورة أنه محكوم علينا بالمواجهة . وثمة استنتاج قد يكون منطقيا أكثر ــ وهو أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى مسئولان بوجه خاص عن مستقبل العالم .

إن الجانب الأكبر من الأسلحة النووية يتركز فى الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، غير أن عشرة فى المائة ، أو حتى واحد فى المائة ، من إمكانياتهما كافية لالحاق أضرار لا يمكن إصلاحها بكوكبنا وبحضارة كل البشرية .

وهذه النقطة تعنى أيضا أننا والأمريكيين نتحمل أعظم المسئولية تجاه أمم العالم . إن بلدينا وشعبينا وساستنا يتحملون مسئولية خاصة وفريدة عن حضارة البشرية جمعاء . ولقد كان الشعب الأمريكى على درجة من القوة مكنت أمريكا من أن تصل إلى ما هى عليه الآن ، كما أثبت الاتحاد السوفييتى أنه على درجة من القوة جعلت بلدا كان متأخرا ذات يوم قوة متقدمة. واليوم يعتبر الاتحاد السوفييتى ، على الرغم من كل المشاق التى تعرضنا لها فى تاريخنا الصعب ، دولة متقدمة جبارة وأمة جيدة التعليم ذات إمكانيات فكرية ضخمة . ولذا اعتقد أنه سيكون لدينا نحن والأمريكيين ، بمنجزاتنا التاريخية ، من الحكمة والمقدرة والمسئولية واحترام كل منا للآخر ، كل ما يلزم لنمسك بالواقع بين قبضتينا ونتحاشى الكارثة .

ونحن ندرك إدراكا قويا تلال المشاكل التى تراكمت بين بلدينا . ومن المستحيل أن نتمكن سريعا من مناقشة وحل مشاكل تراكمت على امتداد الأعوام . وسيكون من قبيل الوهم أو الحلم

الأجوف أن نفكر على نحو آخر . والشيء الأكثر أهمية فى العلاقات السوفييتية ــ الأمريكية ليس ملاحقة الأساطير وإنما رؤية الأمور فى واقعها الفعلى . ونحن ننظر إلى العالم ، ومن بينه الولايات المتحدة ، من موقع سياسة واقعية ، وننطلق من الحقيقة الأساسية التى مفادها أنه لا الشعب الأمريكى ولا الشعب السوفييتى يريد تدمير نفسه ، وإيمانا منا بهذه الحقيقة شرعنا نطرق دربا مكرسا لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ، ونتوقع منها روحا مماثلة .

على الطريق إلى جنيف

فى مجرى إجراء « جرد » رئيسى لشئوننا الداخلية والوضع الدولى بعد الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى ابريل/نيسان ١٩٨٥ ، خلصت القيادة السوفييتية إلى الاستنتاج بأن الوضع فى العالم على درجة من الخطورة الشديدة لاتسمح بأن تفلت من بين أيدينا أدنى فرصة لتحسينه وتحقيق سلم أكثر دواما . وقد عقدنا العزم على المحاولة ، عن طريق الاقناع وضرب المثل وإظهار الحصافة وحسن الادراك ، وذلك حتى نعكس اتجاه المسار الخطير للأحداث . وأقنعتنا خطورة الوضع بأن الاجتماعات وجها لوجه مع الرئيس ريجان ضرورية ، حتى وإن يكن فقط من أجل تبادل أعمق للآراء وتحسين تفهم كل منا لمواقف الآخر .

وبدأنا قبل عدة أشهر من الاجتماع فى تمهيد الطريق بخلق مناخ أكثر ملاءمة . وفى صيف عام ١٩٨٥ أعلن الاتحاد السوفييتى من جانب واحد وقف جميع التفجيرات النووية ، وأعرب عن استعداده لأن يستأنف على الفور المفاوضات حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . كما أكدنا من جديد وقفنا من جانب واحد لتجارب الأسلحة المضادة للتوابع (الأقمار الصناعية) ، وقدمنا اقتراحا جذريا بتخفيض الترسانات النووية ، وساندنا اقتناعنا القوى بأن سباق التسلح ينبغى ألا ينتشر فى الفضاء باقتراح بشأن تعاون دولى واسع فى استكشاف الفضاء واستخدامه سلميًا .

وفى عشية اجتماع جنيف أعلنت بلدان حلف وارسو فى اجتماع عقدته لجنتها الاستشارية السياسية فى صوفيا أنها عاقدة العزم على مواصلة العمل من أجل السلم والانفراج ، وضد سباق التسلح والمواجهة ومن أجل تحسين الوضع الدولى لصالح جميع بلدان العالم .

جنيــف

إن كل تفاصيل اجتماع جنيف مازالت حية فى ذاكرتى . ففى خلال يومين من العمل الشاق المتواصل أجريت عدة مناقشات وجها لوجه مع الرئيس ريجان ، وإن شئنا الدقة كانت هناك خمس جلسات من هذا القبيل ، دون حساب للدقائق التى تستغرقها لقاءات قصيرة للتحية أو الوداع .

وكما سبق أن قلت ، كانت مناقشاتنا صريحة وطويلة وحادة ، بل حادة جدا فى بعض

الأحيان . ورأينا أن لدينا ما نعتقد أنه نقطة وثوب إلى العمل على تحسين العلاقات السوفييتية ــ الأمريكية . وكان ذلك تجسيدا لادراك ان الحرب لا يمكن كسبها ولا ينبغى خوضها قط .

وهذا الرأى أعرب عنه مرارا الجانب السوفييتى ، وكذلك الجانب الأمريكى . وهذا يعنى أن المسألة المحورية فى العلاقات بين بلدينا اليوم هى الأمن . وقد أخبرت الرئيس ريجان أننا ينبغى أن نفكر فى طرق لتحسين العلاقات الثنائية لصالح الشعبين السوفييتى والأمريكى ، وأن نحاول جعل تلك العلاقات ودية ، آخذين بعين الاعتبار أن بلدينا ليس فقط مختلفين ، وانما هما أيضا مترابطان ، وذلك لأن البديل هو دمار شامل .

ومن هذه الزاوية تحدثنا عن ضرورة اتخاذ تدابير لمنع سباق التسلح فى الفضاء ووقفه على الأرض ، وعن أهمية المحافظة على التكافؤ الاستراتيجى وتخفيض مستواه . ومن هذا الموقع ناقشنا أيضا العالم الخارجى الذى هو جماعة متعددة الأوجه من الأمم ، لكل أمة مصالحها الخاصة وتطلعاتها وسياساتها ومأثوراتها وأحلامها . وتحدثنا عن الرغبة الطبيعية لدى كل أمة فى ممارسة حقوقها السيادية فى المجال السياسى ، وفى المجالين الاقتصادى والاجتماعى كذلك . إن لكل بلد الحق فى اختيار طريقة تطوره ونظامه وأصدقائه . وإذا لم نعترف بذلك فلن يكون باستطاعتنا أبدا ترتيب علاقات دولية طبيعية .

وقد كانت هناك لحظات التقى فيها الرئيس ريجان معنا فى الرأى ، ولكننا فى أمور كثيرة لم يكن باستطاعتنا التوصل إلى اتفاق . ما خلافاتنا الجوهرية حول مسائل المبدأ فقد ظلت قائمة . وفى جنيف أخفقنا فى ايجاد حل للمشكلة الأساسية ، وهى وقف سباق التسلح وتعزيز السلم .

غير أنى آنذاك ، فى خريف عام ١٩٨٥ ، كنت اعتقد ، ومازلت ، أن الاجتماعات ضرورية ومفيدة . وفى أكثر فترات التاريخ صعوبة تكون حاجتنا إلى لحظات الصدق حاجتنا إلى الهواء . وقيل فى هذا الصدد أن سباق التسلح جعل الوضع الدولى مقلقا للغاية وزاخرا بالمراء والحمق . وقد آن الأوان لتبديد هذا الضباب وتحويل الأقوال إلى أفعال . وليس هناك ما يمكن أن يحقق ذلك خيرا من المناقشة المباشرة ، وهذا هو الهدف من اجتماعات القمة . ففى مناقشة مباشرة لا يمكنكم التخفى من الحقيقة .

وفى جنيف تعرف كل منا على الآخر بصورة أفضل ، ورأينا بوضوح طبيعة خلافاتنا ، وبدأنا الحوار ، ووقعنا اتفاقا بشأن المبادلات الثقافية يطبق الآن بالفعل لما فيه خيرنا المتبادل . وقد أدركنا أنه مازال أمامنا طريق طويل نقطعه قبل أن نحقق تفاهما متبادلا مرضيا ، وأنه مازال يتعين أن نعمل فى دأب ومشقة لتحقيق تغير نحو الأفضل فى العلاقات السوفييتية ــ الأمريكية وفى العالم بوجه عام .

ماذا حدث بعد جنيف ؟ كنا نعلم دائما أنه لن يتغير شيء من تلقاء نفسه ، وأن الأمر يتطلب قدرا طيبا من المبادرة لمواصلة ما قد تحقق . فالاتفاقات الملزمة التى وقعت فى جنيف ، والتى تعهد كلا الجانبين بموجبها بألا تندلع حرب نووية قط ، وبألا يسعى أى منهما لتحقيق تفوق عسكرى ، وبالتعجيل بمفاوضات جنيف ، ينبغى ترجمتها إلى تحركات عملية . وقد قمنا بتحركات من هذا القبيل .

الوقف الأحادى الجانب للتجارب النووية

فى ١ يناير / كانون الثانى ١٩٨٦ انتهت فترة وقف التفجيرات النووية من جانبنا وحدنا ، ولكن الاتحاد السوفييتى مدّد هذه الفترة . كان ذلك قرارا بالغ الخطورة انطوى على بعض المخاطر بالنسبة لنا بسبب الفتوحات فى تكنولوجيا الفضاء وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية ، مثل الليزرات المشحونة النواة(*) . ومع ذلك واتتنا الشجاعة لأن نقدم على هذه الخطوة ، ودعونا الولايات المتحدة لأن تحذو حذونا لصالح السلم العالمى .

إن حظر التجارب النووية محك هام ، فاذا كنتم ترغبون مخلصين فى إزالة الأسلحة النووية فستوافقون على حظر التجارب لأن مثل هذا الحظر سيؤدى إلى تخفيض فى الترسانات الموجودة والتوقف عن تحديثها . وإذا كنتم لا تريدون لذلك أن يحدث ، فستبذلون ما فى وسعكم لضمان استمرار التجارب .

كما أن حظر التجارب النووية يعتبر إجراء من شأنه أن يدخل على الفور عنصرا جديدا مشجعا فى العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية وفى الوضع الدولى ككل . وكان هناك أساس طيب لتنفيذ هذا الاجراء . والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة كلاهما من البلدان الموقعة على المعاهدة التى تحظر اجراء التجارب النووية فى ثلاث بيئات . وقد أعددنا اتفاقا بشأن الحد من التفجيرات النووية الجوفية ، وكان لدينا بعض الخبرة فى التفاوض حول الحظر التام لهذه التفجيرات .

وفى وقت سابق كانت العقبة الكأداء هى مشكلة التحقق ، ولازالة هذه المشكلة أعلنّا أننا على استعداد لقبول التحقق فى كل أشكاله ، ولأن تستخدم فى سبيل هذا الغرض المرافق التقنية الوطنية فى كلا البلدين وكذلك المرافق الدولية الموجودة فى بلدان ثالثة .

ولما كان الوقف السوفييتى للتفجيرات النووية اجراء أكثر منه مجرد اقتراح ، فانه يؤكد جدية

* Nuclear-pumped Lazers، وهى على خلاف الليزرات الموجودة حاليا والمعروفة باسم الليزرات المشحونة الذرة ـ المترجم .

واخلاص برنامجنا لنزع السلاح النووى ومناشداتنا من أجل سياسة جديدة ـ سياسة تقوم على الواقعية والسلم والتعاون .

وقد هلل الناس ذوو الإرادة الطيبة لقرارنا بوقف التفجيرات النووية ، وترامت إلى أسماعنا كلمات الموافقة والتأييد من أرجاء المعمورة . وقد نظر الساسة والبرلمانيون والشخصيات العامة والمنظمات إلى هذا الاجراء على أنه مثال للنهج السلمى ازاء المشاكل الحالية ، وأمل فى الخلاص من الرعب من كارثة نووية . وقد أيدت الوقف السوفيتى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهى الهيئة الأكثر تمثيلا لدول العالم . وتلقينا التأييد أيضا من علماء فيزياء وأطباء بارزين يدركون على نحو أفضل من أى شخص آخر مخاطر الذرة ، كما ألهم الوقف السوفيتى أعضاء الجماعة العلمية فى كثير من البلدان إلى اجراءات قوية .

غير أن كل هذه المظاهر الواضحة والمشجعة للتفكير الجديد تقابل بنزعة عسكرية وبالمواقف السياسية المرتبطة بها والتى تتخلف بصورة خطيرة للغاية وراء التغيرات الكاسحة التى تحدث اليوم على النطاق الدولى . وقد ردّت حكومة الولايات المتحدة دون مواربة على تمديد الوقف السوفيتى ـ إذ مضت فى سلسلة من التجارب النووية ، وأعلن متحدثوها رسميا أن تفجير شحنات نووية أو عدم تفجيرها هما من شئون موسكو وحدها ، وأنه فيما يتعلق بالولايات المتحدة ستستمر التجارب دون أى انقطاع .

وساد الصمت فى مواقع التجارب السوفيتية . وقد قلّبنا الرأى بطبيعة الحال فى الأخطار التى انطوت عليها إجراءات واشنطن ، ورأينا كيف كانت الإدارة الأمريكية تدفع بخطها على نحو صفيق بالغ الدلالة ضاربة عرض الحائط تماما بالمناشدات بانهاء جميع التفجيرات النووية . وعلى الرغم من ذلك ، وبعد دراسة المشاكل من جميع زواياها ، وعلى هدى إحساس بالمسئولية عن مصير العالم ، فقد قرر المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، فى أغسطس/آب ١٩٨٦ ، تمديد الوقف الأحادى الجانب للتجارب النووية حتى ١ يناير/كانون الثانى ١٩٨٧ . غير أن الولايات المتحدة اختارت عدم الاقتداء بالمثل السوفيتى .

ولست اعتقد أن وقفنا للتجارب النووية من جانب واحد كان بلا طائل ، فالرأى العام العالمى عرف ان التجارب النووية يمكن إنهاؤها ، كما عرف أى جانب يعارض الانهاء . والحقيقة أن فرصة تاريخية لوقف سباق التسلح قد أفلتت من أيدينا فى ذلك الحين ، ولكن الدروس السياسية المستخلصة من كل ذلك لم تضع هباء . والآن بعد أن تم التوصل إلى اتفاق ببدء مفاوضات مرحلية كاملة حول التجارب النووية لا يسعنا إلا أن نهنيء أنفسنا ونهنيء الجميع على أن العالم قد أفاق وشبّ عن الطوق .

برنامج نزع السلاح النووى

فى ١٥ يناير / كانون الثانى ١٩٨٦ تقدمنا ببرنامج مدته خمسة عشر عاما ينص على إزالة الأسلحة النووية على مراحل تنتهى عند نهاية القرن العشرين . وقد وضعنا هذا البرنامج فى تأنٍّ وعناية سعيا إلى ضمان توازن فى المصالح يكون مقبولا بصورة متبادلة عند كل مرحلة بحيث لا يتعرض أمن أحد للضرر عند أية نقطة ، وأى نهج آخر يمكن أن يكون ببساطة نهجا غير واقعى . وعلى أساس هذا البرنامج أدرج ممثلونا على جدول أعمال محادثات جنيف مقترحات توفيقية هامة تناولت القذائف المتوسطة المدى والأسلحة الاستراتيجية الهجومية وعدم عسكرة الفضاء الخارجى .

وقد أعد هذا البرنامج على نمط وثيقة سياسية أردنا بها إبراز التهديد الرئيسى الذى تتعرض له الحضارة والمرتبط بالأسلحة النووية والتفجيرات النووية دون إغفال للمسألتين المتعلقتين بحظر وإزالة الأسلحة الكيميائية والتخفيض الشديد فى الأسلحة التقليدية . وكانت تلك مجموعة من التدابير فى إجمالى عام ، وكان المبدأ السائد السارى فى جميع المراحل هو المحافظة على التوازن ، دون حاجة إلى لعب أو حيل سياسية ، وإنما مسئولية سياسية وتفاهم بألا يسعى أحد إلى خداع آخر عندما تكون المسألة موضع الخلاف فى حساسية مسألة مثل أمن دولة ما .

وخطوة كتلك التى اتخذناها فى ١٥ يناير / كانون الثانى ١٩٨٦ لم تكن تتطلب فقط فهما لمسئوليتنا ، وإنما تتطلب أيضا عزيمة سياسية . وكنا ننطلق من الحاجة إلى نُهج جديدة بازاء قضايا الأمن فى عصر الفضاء النووى ، وكانت تلك إرادة شعبنا بأسره ، ولدى اتخاذ هذه الخطوة كان آخر شيىء فكرنا فيه هو كسب دعاوى للتفوق على الجانب الآخر ، فالتحرك أملاه إحساس بالمسئولية عن منع الحرب النووية وصون السلم ، كما كان موقفنا هنا متفقا مع الرأى العام العالمى ، وكان بين أمور أخرى استجابة لمجموعة الدول الست (الهند ، الأرجنتين ، السويد ، اليونان ، المكسيك ، تنزانيا) .

ونحن مخلصون إخلاصا عميقا لفكرة عالم خال من الأسلحة النووية . وهذه الفكرة التى أثرتها التقاليد السياسية الهندية وخصائص الفلسفة والثقافة الهنديتين تم تطويرها فى « إعلان دلهى بشأن عالم خالٍ من الأسلحة النووية ومن العنف » ، وهى بالنسبة لنا ليست شعارا ما ابتكر لاستثارة الخيال ، فالأمن مسألة سياسية وليس وظيفة لمواجهة عسكرية ، والاخفاق فى فهم ذلك لا يمكن أن يسفر إلا عن حرب بكل كوارثها ونتائجها . وإذا ما اطلق العنان لمخزونات الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من الأسلحة التى تراكمت فلن يبقى من العالم شيىء . فما نتحدث عنه هو بقاء البشرية . وبالنسبة لنا تعتبر فكرة عالم خال من الأسلحة النووية اقتناعا توصلنا إليه من خلال قدر كبير من المعاناة . ونحن نعتبر الأمن مفهوما شاملا لا يجسد الجوانب العسكرية ـ السياسية وحدها ، وإنما الجوانب الاقتصادية والايكولوجية والانسانية كذلك .

وفى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى جسدنا من جميع الزوايا مفهوم بناء نظام شامل للأمن الدولى ، وقدمنا هذا المفهوم إلى العالم بأسره ، إلى الحكومات والأحزاب والتنظيمات العامة والحركات المعنية حقا باستقرار السلم على الأرض[1] .

---

(١) نحن نرى المبادىء الأساسية لهذا النظام على النحو التالى :

١ ـ **فى المجال العسكرى :**

أ ـ نبذ الدول الحائزة للأسلحة النووية للحرب ـ النووية والتقليدية على حد سواء ـ ضد بعضها بعضًا أو ضد بلدان ثالثة ؛

ب ـ منع سباق التسلح فى الفضاء الخارجى ، ووقف جميع التجارب على الأسلحة النووية والتدمير الكامل لتلك الأسلحة ، وحظر انتاج الأسلحة الكيميائية أو استخدامها ، والتخلى عن تطوير اسلحة الإفناء الشامل ؛

ج ـ تخفيض تحت رقابة صارمة لمستويات القدرات العسكرية للبلدان إلى حدود الكفاية المعقولة ؛

د ـ حل الأحلاف العسكرية ، وكمرحلة فى اتجاه ذلك نبذ توسيع هذه الأحلاف أو تكوين أحلاف جديدة ؛

هـ ـ التخفيض المتوازن والمتناسب للموازنات العسكرية .

٢ ـ **فى المجال السياسى :**

أ ـ الاحترام فى الممارسة الدولية لحق كل شعب فى أن يختار طرق وأشكال تطوره المستقل ؛

ب ـ التسوية السياسية العادلة للأزمات الدولية والنزاعات الإقليمية ؛

ج ـ صياغة مجموعة التدابير التى ترمى إلى بناء الثقة بين الدول وخلق ضمانات فعالة ضد الهجوم فى الخارج ومن أجل حرمة حدودها ؛

د ـ صياغة أساليب فعالة لمنع الإرهاب الدولى ، بما فى ذلك أساليب لضمان أمن المواصلات البرية والجوية والبحرية الدولية ؛

٣ ـ **فى المجال الاقتصادى :**

أ ـ استبعاد كل أشكال التمييز من الممارسة الدولية ، ونبذ سياسة الحصار الاقتصادى والعقوبات الاقتصادية إذا لم يكن منصوصا عليها فى توصيات من المجتمع الدولى .

ب ـ البحث بصورة مشتركة عن طرق للتسوية العادلة لمشاكل الديون ؛

ج ـ إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يكفل أمنا اقتصاديا متساويا لجميع البلدان ؛

د ـ وضع مبادىء لاستخدام جزء من الأموال التى يتم تحريرها نتيجة لتخفيض الموازنات العسكرية لصالح المجتمع الدولى ، لتنمية الأمم فى المقام الأول ؛

هـ ـ حشد الجهود فى استكشاف الفضاء الخارجى واستخدامه سلميا ، وفى حل المشاكل العالمية التى تتوقف عليها مصائر الحضارة ؛

٤ ـ **فى المجال الانسانى :**

أ ـ التعاون فى نشر أفكار السلم ونزع السلاح والأمن الدولى ؛ وزيادة تدفق المعلومات العامة الموضوعية وتوسيع الاتصال بين الشعوب بغرض أن يتعلم كل شعب من الآخر ، وتعزيز روح التفاهم والتوافق المتبادلين فى العلاقات بينها ؛

ونحن لا ننكث عهدا قطعناه فى أى من المقترحات التى وردت فى برنامج مؤتمرنا ؛ كما أننا على استعداد للنظر بأكثر الطرق تأنيا فى أية أفكار يمكن أن تعزز التعايش السلمى بوصفه المبدأ العالمى الأسمى للعلاقات بين الدول .

وقد تحدثنا أيضا فى المؤتمر عن العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية ، وأود أن استعيد فى الذاكرة بياننا فى هذا الصدد : « إن العزم الأكيد للاتحاد السوفييتى هو أن يكون فى مستوى آمال شعبنا وشعوب العالم أجمع التى تتوقع من زعماء الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة خطوات محددة واجراءات عملية واتفاقات ملموسة بشأن كيفية كبح جماح سباق التسلح » . إن مجمل جوهر موقف المؤتمر من العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية يمكن التعبير عنه فى بضع كلمات ـ نحن نعيش فوق كوكب واحد ، ولن يكون باستطاعتنا صون السلم بعيدا عن الولايات المتحدة .

الولايات المتحدة منذ جنيف

كيف كان سلوك الإدارة الأمريكية منذ جنيف ؟ لقد بدأت للمرة المائة حملة صاخبة تستهدف استثارة المشاعر المعادية للسوفييت ، وبذلت المحاولات المرة بعد الأخرى لتصوير الاتحاد السوفييتى على أنه نوع ما من « البعبع » ، ولزيادة المخاوف لحمل الكونجرس على الموافقة على آخر موازنة عسكرية ، وتم الترويج للقب « الامبراطورية الشريرة » ، وأكد الرئيس ريجان مجددا أنه لن يتخلى عن هذا التعبير .

كل ذلك يمكن أن نعتبره لغة منمقة طنانة ، ولكن اللغة الطنانة المعادية ، كما سبق أن قلت ، تدمر العلاقات أيضا ، فلها مفعول تراكمى . والأمور الآن لا تؤخذ مأخذ الجد . فعلى سبيل المثال قدم طلب إلى الاتحاد السوفييتى بتخفيض بعثته الدبلوماسية فى الولايات المتحدة بمقدار أربعين فى المائة ، وأبحرت السفن الحربية الأمريكية فى المياه الاقليمية السوفييتية بالقرب من شاطىء شبه جزيرة القرم ، وشنت الولايات المتحدة هجوما عسكريا ضد دولة ليبيا ذات السيادة . وقد قيمنا تلك الأعمال التى أقدمت عليها الإدارة الأمريكية ، واعتبرنا الوضع بعد جنيف بمثابة تحدٍّ ، لا للاتحاد

= ب ـ استئصال اشكال الإبادة الجماعية والفصل العنصرى والدفاع عن الفاشية وغيرها من أشكال الاستئثار العنصرى أو القومى أو الدينى ، وكذلك التمييز ضد الشعوب على هذا الأساس ؛

ج ـ توسيع التعاون الدولى ـ مع احترام قوانين كل بلد ـ فى تنفيذ الحقوق السياسية والاجتماعية والشخصية للناس ؛

د ـ أن يتم بروح انسانية وايجابية حل المسائل المرتبطة باعادة توحيد الأسر والزواج وتشجيع الاتصالات بين الشعوب وبين المنظمات ؛

هـ ـ تعزيز الأشكال القائمة للتعاون فى الثقافة والفنون والعلوم والتعليم والطب والبحث عن أشكال جديدة لهذا التعاون .

السوفييتي فقط ، ولكن للعالم أجمع ، بما فيه الشعب الأمريكي .

وكان في ذلك الحين أن أعلنت الولايات عن عزمها على سحب اتفاقية سولت الثانية ، وأعلن « وفاة » هذه الوثيقة . وبدلا من المضي إلى اتفاقيات رئيسية جديدة لإنهاء سباق التسلح ، فضلت الادارة الأمريكية إزالة الاتفاقيات القائمة . وبدأت حملة « لغسل أدمغة » الرأي العام الأمريكي والعالمي بغية تدمير معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية(*) غير المحدودة .

وقد بديت فترة ما بعد جنيف أنه بينا لم يكن بوسعنا في الماضي سوى الحدس والظن ، فانه توجد في متناول يدنا اليوم حقائق تدلل على عزوف الإدارة الأمريكية عن الامتثال لاتفاقات جنيف . غير أنها بينا تواصل العمل بالطريقة القديمة فإنها كانت تريد « تهدئة » الرأي العام . وأخذنا مرة أخرى نسأل أنفسنا عما إذا كانت واشنطن تعتقد حقا أنها تتعامل مع شعب واهي العزيمة ، وأن باستطاعتها مواصلة العمل كمقامر ، وأن الاتحاد السوفييتي ترتعد فرائصه لمشهد أوضاع عسكرية تتجدد باستمرار ؟

في ذلك الوقت كان عليّ أن أتحدث في مدينة تولياتي ، وكان عليّ أن أشرح للطبقة العاملة في هذه المدينة ، وللشعب السوفييتي بأسره ، ماذا حدث منذ جنيف .

لقد أنجزنا الشيء الكثير ، ووفّينا بالتزاماتنا تجاه العالم ، متخذين موقفا ذا مسئولية عالية من التزاماتنا في جنيف .

ولكن ماذا عن الولايات المتحدة ؟ لقد أوردت الحقائق ، ومرة أخرى ثار السؤال عما تريده الولايات المتحدة حقاً إذا كان للمرء أن يحكم من واقع سياساتها الحقيقية لا من واقع بياناتها . فهي لم تكتف بالتخلي عن الانفراج ، وإنما تبدو مذعورة من أي مظهر لذوبان الجليد . وكان عليّ أن أتحدث بأمانة إلى الشعب السوفييتي عمن كان يُتوقع أن تؤدي سياسات كهذه إلى تعزيز مصالحه . والحقيقة أن الشعب الأمريكي لم يكن هو الذي أراد للتهديد العسكري أن يزداد – هل كان هو ؟ إن ما كان ينبغي أن أتحدث عنه هو المجمع العسكري – الصناعي ، الذي لا يكتفي ، شأن الاله القديم مولوخ(*) ، بالتهام الموارد الهائلة للشعب الأمريكي والشعوب الأخرى ، وإنما كان يلتهم أيضا ثمار الجهود الرامية إلى إزالة التهديد بحرب نووية .

وبطبيعة الحال كانت مبادرة الدفاع الاستراتيجي(*) بمثابة انذار للشعب السوفييتي ، وقد قلنا

* Anyi - Ballistic Missile Treaty.

* إله قديم كان يعبد عن طريق تضحية الأطفال على مذبحة ، إشارة إلى التضحية بأعز الاشياء – المترجم .

* Strategic Defence Initiative = SDI المعروفة ببرنامج حرب النجوم – المترجم .

ذلك أكثر من مرة . ولكن ربما يحاولون مرة أخرى مجرد بث الرعب فى نفوسنا ، وربما كان من الخير لنا أن نتوقف عن الخوف من مبادرة الدفاع الاستراتيجى .

إن اللامبالاة لم يكن مسموحا بها بكل تأكيد . وقد رأينا أنه على الرغم من أن ملايين الأمريكيين ، ومن بينهم ساسة مرموقون وشخصيات عامة بارزة وعلماء وزعماء دينيون وطلبة جامعيون ، كانوا ضد مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، فان بعض الدوائر فى الولايات المتحدة قد أصيبت بلوثة بشروعها فى برنامج حرب النجوم . وكان ذلك أشد خطورة بكثير لأنه صدر مباشرة عن صيغ الفكر السياسى بالصبغة العسكرية . ومع ذلك كان من الضرورى التخلص مما لديها من إنطباع عنا ، وهو انطباع لا نتحمل أية مسئولية عنه . إذ تعتقد هذه الدوائر أنه إذا كان الاتحاد السوفييتى خائفا من مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، فلابد من ارهابه بهذه المبادرة معنويا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا . وهذا يفسر التركيز الكبير على مبادرة الدفاع الاستراتيجى التى كان الهدف منها إرهاقنا واستنزافنا . وهكذا كان قرارنا أن نقول : أجل ، نحن ضد مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، لأننا نقف إلى جانب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ، ولأن المبادرة تجعل العالم مفتقراً إلى الاستقرار أكثر من أى وقت مضى . ولكن المسألة بالنسبة لنا تنطوى على المسئولية وليس على الخوف ، ولأن النتائج يستحيل التنبؤ بها . إن مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، بدلا من تعزيز الأمن ، تدمر بقايا مازال يخدم الأمن .

وفى حديثى فى توليياتى قررت أن أقول مرة ثانية إن ردّنا على مبادرة الدفاع الاستراتيجى سيكون فعالا . وتأمل الولايات المتحدة فى أننا سنطوّر أنظمة مماثلة ، وبذا يكون باستطاعتها أن تسبقنا تكنولوجيا ، وأن تستفيد من تفوقها التكنولوجى . ولكننا فى "القيادة"السوفييتية نعلم أنه ليس هناك ما تستطيع الولايات المتحدة تحقيقه ويعجز عنه علماؤنا . إن عشر استثمارات الولايات المتحدة سيكون كافيا لإنشاء نظام مضاد لاحباط مبادرة الدفاع الاستراتيجى .

وهكذا قررنا أن نفضح كلية الزيف الذى تنطوى عليه البيانات الديماجوجية من أننا نرتعد ونترنح أمام مبادرة الدفاع الاستراتيجى .

وقد كررت فى خطابى الصيغة التى أعلنها مؤتمر الحزب ــ وهى أننا لا نريد أمنا أكثر ، ولكننا لن نقبل ما هو أقل منه .

وإيجازا لنتائج الشهور التى تلت جنيف ، فقد أردنا أن نخبر الغرب والولايات المتحدة وحلف الأطلنطى أننا لن نتخلى بأية حال عن سياستنا القائمة على السلم ، على الرغم من أننا نأخذ فى الاعتبار السياسات الغربية الحقيقية . ونحن لن نستجدى السلم ، وقد رددنا أكثر من مرة على التحديات ، وسنفعل ذلك من جديد .

ويبدو أن الولايات المتحدة كان لابد أن ترد على مبادراتنا وتحركاتنا منذ قمة جنيف بالالتقاء معنا فى منتصف الطريق ، ومحاولة إرضاء تطلعات الناس ، ولكن تلك لم تكن هى الحال . فالمجموعة الحاكمة تضع مصالح أنانية فوق مصالح البشرية ومصالح شعبها . وكان الأمر البالغ الدلالة انها فعلت ذلك بطريقة فظة وفى تحدٍّ متجاهلة تماما الرأى العالم العالمى .

وتشير مواقف كهذه إلى أن الإحساس بالمسئولية قد طرحته جانبا مرة أخرى العقلية المعتادة ، وهى أنه يمكن للمرء أن يفعل أمرا منكرا من غير أن يتعرض لعواقب وخيمة .

إن الآمال التى تصاعدت بعد مؤتمر قمة جنيف فى كل مكان ، بما فى ذلك المجتمع الأمريكى ، سرعان ما أفسحت الطريق لخيبة الأمل ، لأن كل شيىء فى السياسة الحقيقية للولايات المتحدة ظل على ما كان عليه .

درس تشيرنوبل !

لقننا ابريل / نيسان ١٩٨٦ درسا خطيرا فيما تستطيع أن تفعله ذرة خارجة عن السيطرة ، حتى لو كانت ذرة مستخدمة لأغراض سلمية ، وأنا أشير هنا إلى مأساة تشيرنوبل . وقد كشف النقاب عن الحقيقة كاملة ، كيف حدثت الكارثة ، ولماذا حدثت ، وما النتائج التى ترتبت عليها . أما أولئك الذين يلامون عن الكارثة فقد قدموا إلى المحاكمة . والعالم كله يعرف ماذا حدث فى بلدنا لتضييق نطاق تلك المحنة .

وقد ناقشنا ذلك الحادث المشئوم مرات كثيرة فى المكتب السياسى للجنة المركزية ، إذ فور تلقينا التقارير القليلة الأولى أدركنا أن الموقف خطير ، وأننا مسئولون سواء عن تقييم الحادث أو عن استخلاص النتائج السليمة منه . وعملنا تحت سمع وبصر الأمة بأكملها والعالم بأكمله . وليس من المسموح أن نعتقد أن باستطاعتنا أن نقبل تدابير جزئية أو أن نراوغ فى مسألة ما، وينبغى أن تكون هناك معلومات كاملة وغير متحيزة عما حدث . إن الموقف الجبان يعنى سياسة غير مقبولة ، وليست هناك مصالح مكتسبة يمكن أن ترغمنا على أن نخفى الحقيقة .

كانت القيادة السوفييتية معنية مباشرة بالجهود الرامية إلى التغلب على آثار الحادث ، واعتبرنا ذلك واجبنا إزاء الشعب وإزاء مسئوليتنا الدولية . واستدعينا خبرة ما لدينا من العلماء والفيزيائيين والتقنيين لازالة الآثار المترتبة على الحادث . وقد تلقينا العون ــ ونحن نثنى على ذلك ثناء شديدا ــ من علماء وشركات صناعية وفيزيائيين من بلدان كثيرة ، من بينها الولايات المتحدة . وأخيرا خلصنا إلى بعض النتائج الجوهرية فيما يتعلق بالتطوير المقبل لصناعة الطاقة النووية .

وبفضل الجهود المنزهة عن الغرض التى بذلها عشرات الآلاف من الناس ، والتأييد الذى

تلقيناه من الأمة بأسرها ، نجحنا فى احتواء الآثار التى ترتبت على الحادث المشئوم . ولكننا لم نعتبر ذلك سببا لأن نظل صامتين . ونحن لسنا ميالين إلى تبسيط المسألة ، سواء أمام أنفسنا أو أمام الآخرين . والعمل يمضى ، ولكنه سيقتضى أعواما على الرغم من أن الوضع ، وأنا أكرر ذلك ، تحت السيطرة .

ولقد كانت تشيرنوبل حادثا يشتمل على مجرد مفاعل واحد ، وهى تذكرنا فى غير رحمة بما يمكن أن نعانيه جميعا لو أطلقت عاصفة نووية من عقالها .

ولن أذكر كل الأكاذيب التى لفقت عن تشيرنوبل ، وهل لى أن أثنى ثناء عاليا على الفهم والعون من جانب كل أولئك الذين شاطرونا محنتنا ، ولكننا شاهدنا مرة أخرى أيضا ما فى العالم من حقد وضغينة .

ريكيافيك

لقد أدركنا أن المجموعة العسكرية فى الولايات المتحدة (وأنا لا اقصد الحزب الجمهورى أو الحزب الديمقراطى ، وإنما أولئك المرتبطين بصناعة السلاح) يكتنفها الرعب من أية بادرة لذوبان الجليد فى العلاقات بين بلدينا . وفعلت هذه المجموعة كل ما هو مستحيل وغير مستحيل لكى تسدل ستار النسيان على روح جنيف ، وتمحو روح جنيف ، وتزيل جميع العقبات التى تقف فى طريقها ، وتواصل سباق التسلح دون عائق ، بما فى ذلك فى الاتجاه الجديد ـ نحو الفضاء الخارجى .

ولكننا ندرك أيضا إدراكا جيدا أن المجموعة العسكرية ليست بأية حال الكيان الوحيد الموجود فى المشهد السياسى الأمريكى . فالساسة الأمريكيون الذين يتخذون مواقف واقعية ولا ينساقون وراء أية أوهام عن الوضع الدولى كانوا يدافعون عن استمرار المفاوضات مع الاتحاد السوفييتى بحثا عن طرق لتطبيع العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية ، مدركين أن سباق التسلح لن يسفر إلا عن نتائج سلبية خطيرة للولايات المتحدة نفسها . ولكن مصالح المجموعة العسكرية كانت دائما هى المنتصرة بهذه الطريقة أو تلك . والحقيقة أن ذلك كثيرا ما حدث من قبل .

وكانت الفرص أمام قمة سوفييتية ـ أمريكية كاملة ومثمرة تتضاءل سريعا . فالذهاب إلى قمة جديدة لمجرد المصافحة والابقاء على علاقات ودية هو عبث بلا طائل أو معنى . ومع ذلك لم يكن باستطاعتنا أن نقبل أن يقول الأمريكيون « لا » لجهودنا الدءوبة المتسقة لتحقيق تقارب فى المواقف والتوصل عن طريق « طرقات متكررة » إلى حل وسط مقبول . وكنا نعلم أننا بحاجة إلى اختراقة وأن الوقت يعمل ضد مصالح البشرية . آنذاك طرأت على الأذهان فكرة عقد قمة سوفييتية ـ أمريكية مؤقتة بغية أن نعطى زخما قويا حقا لقضية نزع السلاح النووى ، وللتغلب على الاتجاهات الخطرة ، ولادارة الأحداث نحو الاتجاه الصحيح . وقبل رئيس الولايات المتحدة مبادرتنا التى بدت

ملهمة تماما . وكانت تلك هي الكيفية التي تم بها تمهيد الطريق نحو قمة ريكيافيك في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٦ .

وفي مجرى مناقشاتنا الأولى في ريكيافيك أخبرت الرئيس الأمريكي أننا في أعقاب قمة جنيف نجحنا في تنشيط الآلية المعقدة والضخمة للحوار السوفييتي - الأمريكي . ولكن تلك الآلية ترنحت أكثر من مرة : فلم يكن هناك تقدم بشأن القضايا الرئيسية التي كانت تعني كلا الجانبين - كيفية نزع فتيل التهديد النووي ، كيفية الاستفادة من القوى الدافعة التي وفرتها قمة جنيف ، وكيفية التوصل إلى اتفاقات محددة . وسبب لنا ذلك متاعب كثيرة . كذلك أخبرت الرئيس أن مفاوضات جنيف كانت تتعثر عند المناقشات التي لا نهاية لها حول قضايا ميتة . وكان هناك ما بين خمسين بديلا ومائة بديل معلقة في الهواء بلا أساس ، وليس من بينها بديل واحد يمكن أن يمهد الطريق نحو التقدم .

وقد خططنا تخطيطا دقيقا وشاملا لقمة ريكيافيك ، وقمنا بقدر كبير من الأعمال التحضيرية ، واتبعنا خطاًّ قاطعا وحازما - هو الموافقة في الأجل الطويل على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية مع ضمان أمن متكافىء للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عند جميع مراحل التقدم نحو ذلك الهدف ، ولأي نهج مختلف ربما كان مبهما وغير واقعي وغير صحيح . وكنا مقتنعين بأن مهمة اجتماع ريكيافيك هي تمهيد الطريق أمام ابرام اتفاقيات بشأن المسائل الأساسية للرقابة على الأسلحة في اجتماعنا التالي .

وأحضرنا معنا إلى ريكيافيك مجموعة من التدابير الجذرية في صورة مشاريع ، ولو أن هذه المجموعة قبلت لكانت البشرية الآن تقف على عتبة عصر جديد ، عصر خال من الأسلحة النووية . ولم تكن النقطة موضع الخلاف هي التخفيضات في الأسلحة النووية ، كما كانت الحال في اتفاقيتي سولت الأولى وسولت الثانية ، وإنما كانت الإزالة السريعة لتلك الأسلحة .

وكان الاقتراح الأول بشأن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، وقد أعلنت استعدادنا لتخفيض تلك الأسلحة بمقدار خمسين في المائة في غضون الأعوام الخمسة القادمة .

وكان ما سمعته رداً على هذا الاقتراح أشياء كثيرة من كل نوع عن المستويات والمستويات الفرعية وتقديرات أعدت في غير براعة ، وهي أمور وتقديرات تعين على الوفود لدى مفاوضات جنيف أن تلوكها وتعبرسها وتطيل فيها التفكير شهورا كثيرة قبل أن تجد نفسها أمام طريق مسدود . وبدأت المحاجّة ، ولكن سرعان ما تبين لي أن المناقشة تسبح في تيه . وللخروج من مستنقع هذه المحنة - التي لم يظهر قط في مفاوضات جنيف من قبيل الصدفة ، بل نتيجة نية مبيتة لإسقاط سمعة المحادثات وجعل الأمر كله يبدو أشبه بمهزلة - تقدمت بحل بسيط وواضح . كان هناك ثالوث من الأسلحة الاستراتيجية - القذائف التسيارية ذات القواعد البرية ، والقذائف التي تطلق من البحر ،

والطائرات . وهذه الأسلحة فى حوزة كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، على الرغم من أن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لدى كل من الجانبين لها اختلافاتها التاريخية الخاصة . فلنتفق على تخفيض جميع المكونات أو الأجزاء الثلاثة للأسلحة إلى النصف عدلا وبالتساوى .

ولتيسير التوصل إلى اتفاقية قدمنا حلا وسطا هاما ، بالتنازل عن مطلبنا السابق بأن تشمل المعادلة الاستراتيجية القذائف الأمريكية المتوسطة المدى التى يمكنها أن تصل إلى أراضينا والشبكات الأمريكية المقامة فى قواعد متقدمة . ونحن على استعداد أيضا لأن نأخذ فى الاعتبار الاهتمام الأمريكى بالقذائف الثقيلة .

ووافق الرئيس على هذا النهج ، وفضلا عن ذلك طرحنا فكرة الإزالة الكاملة للأسلحة الهجومية فى غضون الأعوام الخمسة القادمة ، وهى فكرة كنت أؤيدها تأييدا قويا .

وكان اقتراحنا **الثانى** يتعلق بالقذائف المتوسطة المدى . واقترحت على الرئيس ريجان أن تزال تماما من أوروبا الأسلحة السوفييتية والأمريكية من هذه الفئة . وفى هذا المجال بدوره كنا نقدم تنازلات كبيرة ، وتجاهلنا القوات النووية البريطانية والفرنسية الموجهة ضدنا ، ووافقنا على تجميد القذائف التى يقل مداها عن ألف كيلو متر ، على أن تبدأ على الفور مفاوضات حول مستقبلها ، واضعين فى الاعتبار بكل تأكيد أن تكون أوروبا فى نهاية الأمر خالية من هذا النوع من القذائف . وأخيرا قبلنا الاقتراح الأمريكى باجراء تخفيض حاد فى عدد القذائف المتوسطة المدى الموزعة فى الجزء الآسيوى من الاتحاد السوفييتى ، مع ترك مائة رأس حربية على مثل هذه القذائف إلى الشرق من جبال الأورال فى الاتحاد السوفييتى ، ومائة رأس حربية على القذائف المتوسطة المدى فوق أراضى الولايات المتحدة . ونتيجة لذلك سنحت لنا فرصة لأن يكون فى استطاعتنا إصدار تعليماتنا لوزير خارجيتنا للبدء فى وضع مشروع اتفاق بشأن القذائف المتوسطة المدى .

وكان الاقتراح **الثالث** الذى قدمته إلى الرئيس ريجان فى مناقشتنا الأولى ، والذى كنا نعتبره جزءا لا يتجزأ من مجموعة اقتراحاتنا ، هو تعزيز نظام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وتحقيق حظر على التجارب النووية .

وقد حاولت إقناع الرئيس بأننا إذ نسعى إلى تخفيض الأسلحة النووية ينبغى لنا أن نتأكد من ألا يقدم أىُّ من الجانبين على عمل من شأنه تعريض أمن الجانب الآخر للضرر . ومن هنا كان المغزى الرئيسى لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . كذلك أخذنا فى الاعتبار بالقدر الواجب التزام الرئيس العميق بفكرة مبادرة الدفاع الاستراتيجى . واقترحنا أن يسجل أن بحوث المختبرات فى مجال بحوث مبادرة الدفاع الاستراتيجى مسموح بها ، وأن تحل بعد ذلك مسألة عدم استعمال الحق فى التنازل عن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لمدة عشرة أعوام . وقد كان عدم استعمال

الحق فى التنازل عن هذه المعاهدة أمرا لا غنى عنه لجعلنا مطمئنين إلى أنه سيكون باستطاعتنا ، لدى معالجة الرقابة على التسلح ، ضمان الأمن المتبادل ومنع المحاولات الرامية إلى كسب مزايا أحادية الجانب من خلال توزيع أنظمة مقامة فى الفضاء .

وقيود كهذه لا تشكل من النواحى السياسية أو العملية أو التقنية تهديدات لأحد ، وسأثير هذه النقطة مرة أخرى فيما بعد ، ولكنى بالنسبة للوقت الحاضر أود أن أذكّر بأننا فى ريكيافيك اقترحنا على الرئيس ريجان أن نتفق على أن يبدأ ممثلونا المفاوضات على حظر التجارب النووية بمجرد اختتام الاجتماع فى عاصمة أيسلند . وقرننا نهجا مرنا ازاء المشكلة أيضا مؤداه أن ننظر إلى معاهد مستكملة الشروط بشأن الحظر التام والنهائى لتجارب الأسلحة النووية باعتبارها تنطوى على تقدم مرحلى . وفى هذا الصدد فان المسائل ذات الأولوية يمكن أن تشمل « طاقة العتبة »(*) للتجارب النووية (التجارب الجوفية للأسلحة النووية) ، والعدد السنوى لتلك التجارب ، ومستقبل معاهدتى عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٦ . وكنا قريبين جدا من إيجاد صيغ مناسبة لتلك المسألة بدورها .

ومازلت اعتقد أن الطريق ليس مغلقا بغير رجعة أمام التوصل إلى وقف لتلك التجارب . فحقيقة أنه كان علينا أن نستأنف التجارب ليست بأية حال علامة على أن الولايات المتحدة بيدها وجدها مفتاح الموقف . ومن العسير أن نقول متى ستسود الواقعية فى تقييم كل منا للآخر ، ولكنها ستجىء يوما ما ، وربما على نحو غير متوقع بالمرة ، لأن الحياة نفسها تجعلنا أكثر حكمة . والتاريخ غنى بالأمثلة التى توضح كيف يمكن أن يتغير الوضع على حين غرة .

وهكذا أسفرت قمة ريكيافيك عن فرصة تتيح توجيه وزيرى الخارجية فى بلدينا نحو إعداد ثلاثة مشاريع اتفاقيات يجرى توقيعها فى القمة السوفييتية ـ الأمريكية القادمة . ولكن الفرصة ، الواضحة والملموسة للغاية ، لتحقيق اختراقة على الطريق نحو حل وسط تاريخى حقا بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة قد تبددت على الرغم من أنها كانت قاب قوسين أو أدنى .

وتبين أن العقبة الكأداء هى الموقف الأمريكى من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وبعد ريكيافيك كنت بين الحين والآخر أسأل نفسى لماذا تتجنب الولايات المتحدة التوصل إلى اتفاقية بشأن تعزيز نظام هذه المعاهدة ذات المدة غير المحدودة . وفى كل مرة كان الاستنتاج الذى أصل إليه واحدا : وهو أن الولايات المتحدة ليست مستعدة للتخلى عن آمالها فى كسب تفوق نووى ، وهى هذه المرة تريد أن تسبق الاتحاد السوفييتى بالاسراع ببحوث مبادرة الدفاع الاستراتيجى .

وفى هذا السياق أحب أن أكرر مرة أخرى : إذا نجحت الولايات المتحدة فى أن تشق طريقها

* Threshold Capacity ـ المترجم .

فى بحوث مبادرة الدفاع الاستراتيجى ــ وهو ما نشك فيه كثيرا جدا ــ فان الرد السوفييتى سيكون وشيكا ، واذا لم تتخل الولايات المتحدة عن مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، فلن نجعل الحياة يسيرة بالنسبة لها . سيكون ردنا فعالا وجديرا بالثقة وليس باهظ التكلفة ، فلدينا مخطط غير نهائى لإفساد مبادرة الدفاع الاستراتيجى دون انفاق المبالغ الخرافية التى ستحتاج إليها الولايات لانشاء نظام المبادرة . وليفكر الأمريكيون مرة ثانية فيما إذا كان الأمر يستحق أن تُبلى نفسها بمبادرة الدفاع الاستراتيجى ، فالمبادرة لن توفر بأية حال حماية يعتمد عليها .

ولكن مبادرة الدفاع الاستراتيجى تعنى تحريك الأسلحة إلى بيئة جديدة من شأنها زعزعة استقرار الوضع الاستراتيجى . ومن الناحية الأخرى فان تشبث الولايات المتحدة بمبادرة الدفاع الاستراتيجى إنما يفصح عن نوايا سياسية وأهداف سياسية : هى وضع الاتحاد السوفييتى بطريقة أو بأخرى فى مركز غير ملائم . ولقد كانت هذه النوايا السياسية ، هذه المخططات الخادعة ــ بالسيطرة على الاتحاد السوفييتى عن طريق مبادرة الدفاع الاستراتيجى ــ هى التى حالت دون أن تتوج ريكيافيك بقرارات ذات دلالة تاريخية .

ولقد تحدثت عنها أنا والرئيس ريجان طويلا ، وكانت المناقشات حامية بعض الشيء . وكنت مخلصا عندما أخبرت الرئيس ان اجتماعنا لا يمكن أن يكون الفوز فيه لجانب واحد : فالفوز فيه للجانبين معا والخسارة كذلك .

ومع ذلك تعتبر ريكيافيك بمثابة نقطة تحول فى تاريخ العالم ، فقد دلّت بطريقة ملموسة على أن الوضع العالمى يمكن أن يتحسن ، إذ نشأ وضع جديد كيفيا . والآن لم يعد باستطاعة أحد أن يعمل بالطريقة التى كان يعمل بها من قبل . وفى ريكيافيك أصبحنا مقتنعين بأن مسارنا سليم ، وبأنه من الجوهرى وجود طريقة جديدة وبناءة للتفكير السياسى .

كما أن الاجتماع ، إن جاز التعبير ، ارتقى بالحوار السوفييتى ــ الأمريكى إلى مستوى جديد ، مثلما ارتقى فى الحقيقة بمستوى مجمل الحوار بين الشرق والغرب . فهذا الحوار قد تخلص الآن من تشوش الأمور التقنية ، ومن مقارنات البيانات ، ومن علم الحسابات السياسية ، واكتسب قيما متغيرة جديدة . وأصبحت ريكيافيك موقعا مناسبا لتحديد الآفاق لحل المسائل الصعبة ــ وأعنى بها الأمن ونزع السلاح النووى وضرورة وقف الأبعاد الجديدة فى سباق التسلح . وقد رسمت ريكيافيك معالم طريق تستطيع به البشرية أن تستعيد الاخلاقيات التى فقدتها عندما أحالت الأسلحة النووية هيروشيما وناجازاكى إلى رماد .

ونحن نشعر أن الاجتماع فى ريكيافيك كان علامة طريق . فقد كان يعنى تكملة مرحلة فى جهود نزع السلاح وبدء مرحلة جديدة . وقد حطمنا النمط القديم للمحادثات ، وأخرجنا الحوار

السوفييتي ـ الأمريكي مما يمكن أن نسميه ضبابا سياسيا وديماجوجيا سياسية . ففي خلال أعوام المفاوضات أدت المقترحات المتعددة من كلا الجانبين إلى تحويل موضوعات نزع السلاح إلى طلاسم غير مفهومة حتى للزعماء السياسيين ، دعك من الجمهور بوجه عام . إن آخر برنامج قدمناه بشأن نزع السلاح برنامج بسيط ومفهوم للجميع ، ويمكن اختصاره في أربع نقاط تضمنتها صفحة ونصف (على النحو الذى وردت به فى الصفحتين ٢١١ و ٢١٢) . فالجمهور العريض يستطيع فهمه ، وقد كان الهدف الذى عنيناه هو جعل الرأى العام العالمى طرفا فى محادثاتنا .

بعد ريكيافيك

إن ديالكتيك ريكيافيك هو على النحو التالى : الهدف يزداد اقترابا ووضوحا ، على حين يزداد الوضع تعقيدا وتناقضا . وبامكان المرء أن يرى بوضوح أنه من ناحية أصبح فى متناول أيدينا اتفاقية غير مسبوقة فى نطاقها ، ومن ناحية أخرى كانت هناك حواجز هائلة تعترض طريقها . ويمكن القول بوجه عام أننا لم نكن قط من قبل أقرب إلى التوصل إلى اتفاق .

والحقيقة أننا حققنا تفاهما حول النقطتين الأولى والثانية من منهاجنا ـ الأسلحة الاستراتيجية والقذائف المتوسطة المدى ـ برغم ما صادفنا من صعوبات . وقد أضاف ذلك إلى خبرتنا الشيء الكثير ، وكنا نقدّر الصعاب التى يواجهها الرئيس ، ونعلم أن يده ليست مطلقة فى اتخاذ القرار ، ولم نكن نريد أن نخلق دراما مبالغا فيها من حقيقة أن مشكلة معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية قد حالت دون أن تصبح ريكيافيك نجاحا كاملا . وكان قرارنا أن ندع الرئيس ريجان يفكر فى كل شيء قد حدث ، وأن ندعه يتشاور مع الكونجرس . وقد تكون محاولة أخرى ضرورية لكى نعلو على ما يفرق بيننا . وباستطاعتنا أن ننتظر . ولذلك لم نسحب المقترحات التى حملناها معنا إلى ريكيافيك .

لقد زوّدتنا ريكيافيك ببصيرة نافذة يحدد بها كل منا أين يقف . ويلزم هنا شيء من التفكير القاطع ، ولا ينبغى أن يكون النهج بدائيا . وأنا لن اسمى ريكيافيك بأية حال إخفاقا ، فقد كانت مرحلة فى حوار طويل وشاق بحثا عن حلول ينبغى أن تكون واسعة النطاق ، وعندئذ فقط يكون الاتفاق ممكنا . ومن ريكيافيك خلصنا إلى الاستنتاج بأن الحاجة إلى الحوار قد ازدادت . وهذا هو ما يحملنى بعد ريكيافيك على أن أكون حتى أكثر تفاؤلا .

وكان نص هذا الكتاب بين يدى الناشر عندما وافق ادوارد شيفرنادزة وجورج شولتز فى واشنطن على أن تصاغ فى القريب اتفاقية بشأن القذائف المتوسطة والقصيرة المدى ، وعلى أن توقع هذه الاتفاقية قبل نهاية العام . وستكون الاتفاقية الخطوة الأولى الرئيسية نحو نزع السلاح ، كما ستكون أيضا نتيجة عملية لاجتماع ريكيافيك ، ودليلا على أنه كان اجتماعا تاريخيا ، نقطة تحول .

وهكذا تكون لدينا الاجابة على سؤال كثيرا ما وجه إلينا آنذاك : هل أصبح العالم مكانا أكثر أمنا منذ ريكيافيك ؟

وقد حاول البعض تفسير دراما ريكيافيك (الوضع كان دراميا حقا) على أن الأمر برمته كان معلقا على كلمة واحدة ، وأنه تقوّض بسبب تلك الكلمة ، كلا ، فقد كان مسألة مبدأ . وقد خطونا خطوات واسعة للالتقاء مع الجانب الآخر ، ولكن لم نستطع أن نقدم تنازلا من شأنه تعريض أمن دولتنا للخطر . ولدى عودتى إلى موسكو تحدثت مرتين عن نتائج ريكيافيك ، ولم يكن ذلك لمجرد استعادة الصدق الذى تم تشويهه ، وكان هدفى فى المقام الأول هو تحديد ما ينبغى عمله بعد ذلك . وقد قلت فى ذلك الوقت إن عدم نجاح ريكيافيك مرجعه حالتان من سوء التصور الاستراتيجى الذى تتميز به دوائر غربية معينة .

أولاهما ، أن الروس خائفون من مبادرة الدفاع الاستراتيجى ، ولذلك لابد أن يقدموا أية تنازلات . وثانيتهما، أن لدينا مصلحة فى نزع السلاح أكبر من مصلحة الولايات المتحدة . وكان لهذه المشاعر تأثيرها على مسار محادثات ريكيافيك . وسرعان ما أحسسنا بما هو متوقع منا : فقد وصل الوفد الأمريكى دون برنامج محدد ، وكان كل ما يريده هو أن يضع فى سلته حصته فى الغنيمة !

ودفعنا الشركاء الأمريكيون فى عناد نحو ما ناقشه وفدانا دون ثمرة فى محادثات جنيف . وكنا من جانبنا نريد وضع ما وافقنا عليه من حيث المبدأ فى قمة جنيف فى عبارات عملية وواقعية . وبعبارة أخرى كنا نريد إعطاء قوة دافعة لعملية إزالة الأسلحة النووية .

والحقيقة أن كل الحديث السابق كان حول تحديد الأسحلة النووية ، وهو الآن حول تخفيضها وإزالتها . أما والأمر كذلك ، فقد كان من الضرورى سدّ كل الثقوب للالتفاف حول المناورات التى يمكن أن تكفل التفوق . ولذا فقد ثبت أن النقطة الرئيسية هى مراعاة معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وقد أوضح الموقف الأمريكى من هذه النقطة بجلاء أن الجانب الأمريكى لم يخفض بصره عن التفوق . ولكن تبين أنه يفتقر إلى كل من الإحساس بالمسئولية والتصميم السياسى على عبور تلك العتبة لأن ذلك يمكن أن يعنى زعزعة نفوذ المجمع العسكرى ــ الصناعى .

وعلى الرغم من ذلك فاننا لا نتخلى عن الأمر باعتباره ميئوسا منه ، فنحن ننطلق من الاعتقاد بأن ريكيافيك قد مهدت الطريق أمام فرص جديدة للجميع ــ الأوروبيين والأمريكيين ونحن ــ ليروا ماذا يحدث . ومع ذلك ثمة شيىء واحد واضح لنا ، وهو أنه لما كان الأمريكيون يريدون التخلص من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية واتباع مبادرة الدفاع الاستراتيجى ــ التى تعد أداة لضمان السيطرة ــ فانه توجد حاجة إلى « حزمة » يترابط فيها كل شيىء . ولدينا رغبة فى أن نكون

عادلين : فعندما قدمنا تلك الحزمة كنا نريد أن نبين للعالم أن مبادرة الدفاع الاستراتيجى هى العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى اتفاقية بشأن نزع السلاح النووى .

وقد كان الوقت الذى انقضى منذ ريكيافيك منوِّرا للغاية . فقد أصيبت الدوائر العسكرية بذعر حقيقى ، وحاولت ومازالت تحاول تكديس معظم العقبات السخيفة فى طريق العملية التى بدأت فى ريكيافيك لجعلها تتلاشى بعض الشىء ، واستخدمت جميع أنواع الروايات حول ما نوقش فى ريكيافيك ، وبذل كل جهد لاخفاء حقيقة أن الجانب الأمريكى جاء إلى ريكيافيك خالى الوفاض ، وعلى استعداد فقط لالتقاط بعض التنازلات السوفييتية .

لقد حدثت كل أنواع الأشياء فى الأيام والأسابيع والشهور التى كادت تقرب من العام والتى انقضت منذ ريكيافيك . وأنا أفضل أن أقول الحق دون مواربة : فالادارة الأمريكية قد حددت فى الحقيقة مسارا ينتهى بالغاء نتائج ريكيافيك ، وليس هناك عمل من أعمالها يترك أى شك فى ذلك . وقد رأينا الولايات المتحدة تشرع فى خلط الأمور فيما يتعلق بما حدث بالفعل فى ريكيافيك ، ورأينا أوروبا الغربية تصاب بمشاعر تقرب من الذعر .

ولكن الشىء الرئيسى هو أنشطة الولايات المتحدة ، وأعنى هنا من الناحية الفعلية تجاوز الولايات المتحدة حدود معاهدة سولت الثانية بتوزيعها قاذفة القنابل الاستراتيجية الحادية والثلاثين بعد المائة المجهزة بقذائف كروز . وأعنى فضلا عن ذلك المناقشات الصاخبة فى تفاخر وتباه داخل الادارة الأمريكية لصالح ما يسمى التفسير الواسع لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وفى الشهور الأولى من عام ١٩٨٧ سمعنا من واشنطن أنه آن الأوان للولايات المتحدة أن تبدأ فى توزيع المكونات الأولى لمبادرة الدفاع الاستراتيجى فى الفضاء .

وكانت محادثات جنيف بدورها تمضى بسرعة متراخية ، وكانت المحاولات تبذل لجرنا إلى الوراء ، ومرة أخرى ألقيت على المائدة بكل تلك المستويات والمستويات الفرعية . ومن أجل أغراض الدعاية تم تزيين كل ذلك بحديث عن خشونة السوفييت وعنادهم ؛ وكانت هناك مزاعم بأن الاتحاد السوفييتى قدم مقترحاته فى شكل « حزمة » وبأنه كان يحول دون التوصل إلى حلول عندما تكون هذه الحلول ممكنة بالفعل .

ماذا كان مفترضا أن نفعل ؟ هل نرد بطريقة مماثلة ؟ ولكن الخير لا يأتى قط من موقف كهذا .

ونحن لم نحتذ أبدا مثال الولايات المتحدة ، ولكن قلنا إننا سنواصل احترام التزاماتنا الناشئة عن معاهدة سولت الثانية . فقاذفة أكثر أو قاذفة أقل لا تعنى شيئا ذا بال فى إطار التوازن الاستراتيجى الراهن بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة . ولقد كان انتهاك واشنطن لمعاهدة سولت الثانية ذا

طبيعة سياسية أكثر منها عسكرية ، وكان بمثابة « دعوة » للاتحاد السوفيتي للعودة إلى أزمنة ما قبل ريكيافيك .

واحتفظنا بهدوئنا عندما أخذت التجمعات اليمينية بالولايات المتحدة تتحدث عن تصعيد مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، وشرعت فور ذلك حتى فى نشر شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المقامة فى الفضاء الخارجي .

أما عن الحديث عن « الحزمة » السوفيتية فمازلت اعتقد انه ما إن توافق الولايات المتحدة على قبول تلك الحزمة بشروط محتملة وتعديلات معينة حتى يكون قد تحقق تقدم هائل . وفى وقت سابق كانت الحزمة تشتمل على أحكام لتحديد وإزالة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ومنع عسكرة الفضاء . وهذه المسائل مرتبطة فيما بينها ترابطا عضويا ، وذلك تنسيق استراتيجي ، فاذا لم تكن هناك قيود صارمة لمنع سباق التسلح فى الفضاء الخارجي ، فلن يكون هناك تخفيض فى الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وينبغي أن يكون هذا واضحا تماما للجميع .

وفى ريكيافيك أدرجنا فى الحزمة مسألة القذائف المتوسطة المدى لأننا كنا نريد تقييد سباق التسلح فى كل الاتجاهات الرئيسية فى وقت واحد . وفى الوقت نفسه أكرر مرة أخرى أننا كنا نريد تسليط الأضواء على مبادرة الدفاع الاستراتيجي حتى يكون باستطاعة العالم أجمع أن يعرف أنها العقبة الرئيسية فى طريق نزع السلاح النووى . وقد وجه ساسة غربيون كثيرون النقد إلينا وأدانونا لأننا أعدنا إدراج مسألة القذائف المتوسطة المدى فى الحزمة. وأنا أعرف أن دوائر عامة مختلفة كانت أيضا غير متفقة معنا . غير أنى اعتقد أننا قد اتخذنا القرار السليم .

محفل موسكو والقذائف المتوسطة المدى

كان لمحفل موسكو ، « من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية ومن أجل بقاء البشرية » ، انطباع عميق للغاية علىّ وعلى الزعماء السوفييت الآخرين . وقد أصبحنا ندرك إدراكا حادًّا مشاعر الرأى العام العالمي وقلقه وحرصه على مصير ريكيافيك ، وعلى حقيقة أن الاتحاد السوفيتي تعين عليه فور اجتماع ريكيافيك تعليق وقف التجارب النووية من جانب واحد ، وأن الولايات المتحدة قد نسفت معاهدة سولت الثانية ، وأن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية كانت فى مهب الريح . وقد فكرنا نحن فى الاتحاد السوفييتي فى ذلك الأمر طويلا ، وقررنا اتخاذ خطوة أخرى لتنشيط محادثات جنيف وتحقيق تحول إيجابى فى نزع السلاح . وما يعنيني الآن هو أن التقط من الحزمة مسألة القذائف المتوسطة المدى .

فماذا حدث ؟

مثلما حدث بعد ريكيافيك تماما أعلن معسكر حلف الاطلنطى إنذارا . وردا على خطوتنا الجديدة تجاه الغرب وأمام أعين الجميع شرعت الدوائر الحاكمة فى بلدان حلف الأطلنطى فى النكوص عن المواقف التى تمسكت بها لفترة طويلة برفضها خيار الصفر (*) الخاص بها « وتسييجه » بشروط مختلفة ، ومضت شوطا أبعد باقتراحها تعزيز الترسانات النووية فى أوروبا عن طريق توزيع القذائف الأقصر مدى ، بدلا من تخفيض تلك الترسانات .

وتترامى إلى سمعنا أيضا البيانات التالية : إن الغرب سيولى آذنا صاغية لمقترحات الاتحاد السوفييتى بشأن تخفيض الأسلحة إذا ما غير هذا الأخير نظامه السياسى وقبل المجتمع الغربى كنموذج له . وليس هناك ماهو أكثر مدعاة للسخرية .

وبعد ريكيافيك ، وبخاصة بعد مقترحنا بابرام اتفاقية منفصلة بشأن القذائف المتوسطة المدى ، أثارت دوائر حلف الأطلنطى دعاية صاخبة حول استحالة ضمان السلم فى أوروبا من غير الأسلحة النووية .

وقد أجريت مناقشة حادة حول هذا الموضوع مع السيدة تاتشر التى زعمت أن الأسلحة النووية تعتبر بالنسبة لبريطانيا الوسيلة الوحيدة لضمان أمنها فى حالة اندلاع حرب تقليدية فى أوروبا . وتلك فسلفة شؤم وإخفاق . وقلت لرئيسة الوزراء البريطانية : « عندما تصرحون علنا بأن الأسلحة النووية خير وبركة ، وبأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يمكنهما تخفيض مستوياتهما ، على حين تقف بريطانيا بمنأى عن ذلك ، يصبح واضحا تماما أننا بصدد مؤيد غيور للأسلحة النووية . ولنفترض أننا نبدأ عملية نزع السلاح ، ونزيل القذائف المتوسطة المدى من أوروبا ، ونخفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بمقدار خمسين فى المائة أو نسبة مئوية أخرى ، فى الوقت الذى تواصلون فيه تعزيز قواتكم النووية ، فهل حدث أن فكرتم ذات يوم فى كيف ستبدون فى أعين الرأى العام العالمى » .

وظننت أنه من واجبى أن أذكر بأن بريطانيا كانت مشاركا فى المفاوضات الثلاثية حول الحظر العام والكامل للتجارب النووية ، ثم فقدت بعد ذلك كل اهتمام بتلك المفاوضات . وقد التزمنا بوقف للتجارب النووية لمدة ثمانية عشر شهرا ، على حين لم تلتزم بريطانيا .

إن وجود الأسلحة النووية محفوف بدوام خطر استحالة التنبؤ بالنتائج . وإذا أخذنا بمنطق أن الأسلحة النووية خير وبركة وضمان للأمن يعوّل عليه ، عندئذ نقول وداعا لمعاهدة عدم انتشار

---

*خيار الصفر عرض تقدم به الغرب لاحراج الاتحاد السوفييتى متوقعا رفضه له ، وفوجئت الولايات المتحدة بقبول الاتحاد السوفييتى له . ويقضى خيار الصفر بازالة القذائف المتوسطة المدى من أوروبا ــ المترجم .

الأسلحة النووية بدورها ، لاسيما أن عشرات الدول لديها الآن المقدرة العلمية والتكنولوجية والمادية لصنع قنبلتها الخاصة . فما هذا الحق الأدبى الذى يخول للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنكر الشيىء نفسه على دول مثل باكستان أو اسرائيل أو اليابان أو جنوب أفريقيا أو البرازيل أو أية دولة أخرى ؟ ولكن ماذا يمكن عندئذ أن تكون عليه حال العالم ، حال العلاقات الدولية ؟

وقد أكد المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، لدى تقييمه للوضع ، تصميم القيادة السوفييتية على رفض الموقف القائل بأن مباشرة الشئون الدولية والأمن القومى لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال الاعتماد على الأسلحة النووية .

ونعود الآن إلى مسألة القذائف المتوسطة المدى . وإن شئنا الدقة لقد كان الرئيس ريجان هو الذى اقترح خيار الصفر على أوروبا . كما أن هيلموت شميدت بدوره يزعم أن خيار الصفر فكرة خالصة له . والحقيقة أن شميدت كان أول من قدم هذا الاقتراح عندما كان مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية . وفى ريكيافيك وجدت أنا والرئيس ريجان حلا ووصلنا بهذا الحل من الناحية العملية إلى مرحلة الاتفاق . والآن يمكن تحقيق هذا الحل . كتبت صحيفة ألمانية غربية تقول إنه يوجد فى ألمانيا الاتحادية من يتمسكون بأن كلمة جورباتشوف ينبغى أن تؤخذ مأخذ الجد . ومضت الصحيفة قائلة: حسنا دعهم يثبتون الآن أن الأمر لم يكن مجرد ثرثرة عندما قدموا « خيارهم » معتمدين مع ذلك على أن الروس سيرفضونه . وضحكت بينى وبين نفسى عندما قرأت ذلك ، ولكنى آنذاك قلت لنفسى : حسنا ، قد تكون الصحيفة برغم كل شيىء على حق .

وكان يمكن أيضا حل مشكلة القذائف الأقصر أمدا ، فنحن نؤيد إزالة تلك القذائف. والآن دعونا نرى ماذا حدث . فى أبريل/نيسان ١٩٨٧ وصل جورج شولتز إلى موسكو وحاول إقناعنا بأن الولايات المتحدة ينبغى أن يكون لها الحق فى تعزيز ترسانتها بأن يكون لها عدد من القذائف من هذه الفئة يجرى توزيعه إلى أن يستكمل الاتحاد السوفييتى تماما إزالة قذائفه . وياله من منطق غريب ، منطق معكوس . نحن راغبون فى إزالة القذائف القصيرة المدى التى يجرى سحبها من الجمهورية الألمانية الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ، ومستعدون عندئذ لإزالة ما يتبقى منها . ولكن عندما قدمنا هذا الاقتراح بدأوا فى حلف الاطلنطى يتململون فى عصبية مثلما تتململ قطة حول طعام يتصاعد منه البخار . إن التاريخ يكرر نفسه .

غير أن ذلك لم يكن ليثنينا عن عزمنا . فبعد أن درسنا بدقة الوضع الذى نشأ فى محادثات جنيف فى الربيع ومطلع الصيف ، وأخذنا نولى اهتمامنا لصوت الرأى العام الأوروبى والآسيوى ، اتخذنا خطوة رئيسية أخرى .

ففى ٢٢ يوليه / تموز ١٩٨٧ أعلنت باسم القيادة السوفييتية أن الاتحاد السوفييتى على

استعداد لازالة جميع قذائفه المتوسطة المدى الموجودة فى الجزء الآسيوى من أراضيه أيضا ، وهذا من شأنه أن يزيل مسألة الاحتفاظ بمائة رأس حربية على قذائف متوسطة المدى اتفقنا حولها مع الرئيس ريجان فى ريكيافيك وناقشها ممثلونا فيما بعد فى جنيف . وكان ذلك بطبيعة الحال مشروطا بأن تفعل الولايات المتحدة الشيىء نفسه . وستزال أيضا القذائف القصيرة المدى . وفى ايجاز فان الاتحاد السوفييتى على استعداد لتنفيذ الخيار الشامل صفر ــ صفر(*) .

ويمكننا أن نقول بوعى واضح إن الاتحاد السوفييتى قد بذل كل ما فى وسعه لبعث الحياة فى أول اتفاقية رئيسية بشأن إزالة فئتين ، بدلا من مجرد فئة واحدة ، من الأسلحة النووية .

ولكن كم من حواجز أقيمت ويجرى وضعها فى طريق الاتفاقية ! ويالها من عقبة حالت دون أن يسمو العقل والفطرة السليمة على الجنون النووى !

احكموا بأنفسكم على ما شعرت به عندما قيل لنا ، بعد أن وافقنا على « الخيار صفر ــ صفر » ، ان اثنتين وسبعين قذيفة من طراز بيرشينج I-A ستبقى على أراضى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وإن عددا مقابلا من الرؤوس الحربية النووية الأمريكية لهذه القذائف لابد أن يبقى . وهكذا يبدو أن كل شيىء ــ الوضع غير النووى لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ومبدأ التكافؤ بين الأطراف المعنية ــ ينبغى أن يسير على جانب الطريق . ولكن ماذا ــ مع أمور من هذا القبيل ــ لو طلبت إلينا الجمهورية الديمقراطية الألمانية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا أن نعطيها شيئا توازن به مجمع القذائف النووية الأمريكى ــ الألمانى الغربى ؟ وماذا عندئذ ــ لو قبلنا الوضع الذى يبدأ فيه سباق التسلح ، بعد أن سد فى وجهه درب واحد ، المضى على طول درب جديد ؟

وقلت لوزير خارجية الولايات المتحدة : « هل تعتقدون حقا أننا على درجة من الضعف تجعل لدينا الاستعداد والرغبة لأن نظل نخطب ودّ إدارتكم إلى ما لا نهاية ؟ أو هل تعتقدون أننا أكثر اهتماما بتنمية العلاقات السوفيتية ــ الأمريكية ، وأن الجانب الأمريكى بالتالى ليس ملزما حيالها بشيىء ؟ إذا كنتم تعتقدون ذلك فأنتم واهمون ، واهمون إلى أقصى درجات الخطورة . وأنا أقولها صراحة دون مواربة أو دثار دبلوماسى » .

إن العالم عليل ومجهد من التوتر . فقد كان الناس يترقبون بصبر نافد فرصة لتحسين الوضع وتقليل خطر الحرب . وقدم الاتحاد السوفييتى تنازلات غير مسبوقة تمكن فرصة كهذه من الظهور ، وإذا ما أفلتت هذه الفرصة من بين أيدينا فستظل هناك بصمة على كل السياسات العالمية .

* Dovble-zevo option: إزالة القذائف المتوسطة المدى من أوروبا وآسيا ــ المترجم .

وقد يعجب المرء لماذا ــ إن شئنا الدقة ــ ينبغى لنا نحن ، الاتحاد السوفييتى ، أن نكون فى كل هذه العجلة فى أمور من هذا القبيل ؟ لأنه سيكون علينا فى الحقيقة أن نتخلص من قذائف متوسطة المدى أكثر مما سيكون على الغرب أن يتخلص منه ، والشيء نفسه بالنسبة للصواريخ القصيرة المدى . ما الذى يستحثنا ؟ هناك شيء واحد فقط يجعلنا فى عجلة ــ هو فهمنا الواضح لضرورة نفعل شيئا ، ضرورة أن نتخذ بعض الخطوات الحقيقية بحيث يمكن لعملية نزع السلاح أن تبدأ من الناحية الفعلية ، حتى وإن يكن ببطء ، حتى وإن يكن ذلك متوقفا على ظروف خاصة ، ولكن أن تبدأ على الأقل .

إن الحلول للمشاكل الدرامية يجب أن تلتمس فى كل المناقشات والمحافل ، وفى المقام الأول فى محادثات جنيف . ونحن نولى هذه المشاكل أهمية هائلة . واعتقد أن القارىء يعرف أننا فعلنا الكثير من أجل أن يحدث تقدم بشأنها .

ونحن لا نريد مجرد أن تبدأ المفاوضات . وينبغى أن أقرر صراحة بأن الحقيقة البسيطة ، وهى أن المفاوضات تجرى ، إنما تناسب بعض الناس فى أمريكا ، ولكنها لا تناسبنا . إنه لأمر طيب أن تجرى المفاوضات . ولكن من الجوهرى أن تكون الحركة فى اتجاه شيء ما حتى يمكن تحقيق تقدم ، والتوصل الى اتفاقيات ، وحتى يمكن للشعبين السوفييتى والأمريكى وشعوب العالم أجمع أن تحصل ، من خلال اتفاق جنيف ، على حل للمشاكل المعلقة من شأنه إزالة الخطر النووى وتمهيد الطريق أمام نزع السلاح .

ذلك ما نسعى إليه . وإذا ما كانت المحادثات تستخدم كستار لاستمرار البرامج العسكرية وتصعيد موازنات الدفاع ، عندئذ نقف ضدها بكل قوانا وبكل حزم ، فذلك نهج غير مقبول .

وبطبيعة الحال ليس من اليسير تغيير النهج التى أقيمت على أساسها العلاقات بين الشرق والغرب طيلة خمسين عاما . ولكن الجديد يطرق كل باب ونافذة . وينبغى لنا نحن ، الجيل الحالى من الزعماء السياسيين ، أن نولى ذلك انتباها شديدا . ومن سوء الطالع أن ساسة كثيرين مازالوا منوَّمين تحت التأثير المغناطيسى للعقد والقوالب النمطية القديمة .

لقد آن الأوان لكى نقرر خيارا ، ويجب أن نجتاز جميعا اختبار حسن النية والشجاعة السياسية والفطرة السليمة . ومن الواضح أن الحل السليم للمشاكل المتصلة بالقذائف المتوسطة والقصيرة المدى ستكون له دلالة كبيرة ونتائج هامة بالنسبة لمجمل عملية نزع السلاح ، كما سيكون عاملا لتعزيز الثقة التى تمس حاجتنا إليها .

ونحن بطبيعة الحال سنواصل المفاوضات حول الأسلحة الاستراتيجية وحول تخفيضها . ويوجد تكافؤ وتعادل تقريبيان بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة من زاوية القوة وإمكانيات

القوات الاستراتيجية . وقد سمعت أكثر من مرة الجانب الأمريكي يقول إن الولايات المتحدة تعتبر قذيفتنا التسيارية العابرة للقارات(*) تهديدا ذا طبيعة خاصة . ونحن بدورنا نرى فى القذائف التسيارية الأمريكية المطلقة من الغواصات(**) خطرا كبيرا لأنها أقل انكشافا ، ولأن أطرافها مكسوة برؤوس حربية يمكن تصويبها نحو الهدف بصورة مستقلة ، ولأنها تستقر فى الهدف بدقة كبيرة . كما نرى تهديدا آخر مبعثه القواعد العسكرية المتعددة التى تحيط بالاتحاد السوفييتى . ومع ذلك هناك تكافؤ استراتيجى بيننا . ولذلك فانه نظرا لأن التكافؤ الاستراتيجى يكفل اليوم داخل الهيكل الحالى ومع ما تحوزه الدولتان حاليا من أسلحة هجومية استراتيجية ، فان التوازن يمكن المحافظة عليه بعد تخفيض مقداره خمسون فى المائة ، وحتى عند مستوى أقل . وذلك من شأنه تغيير الوضع . وإليكم ما اقترحته على الرئيس ريجان فى ريكيافيك ــ تخفيض الثلاثى بأكمله وكل جزء منه بمقدار خمسين فى المائة . وسيكون ذلك انجازا عظيما .

وينبغى بطبيعة الحال الالتزام فى أمانة بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وفيما يتعلق بمبادرة الدفاع الاستراتيجى ليس لدينا اعتراض على البحوث التى تجرى داخل حدود المختبرات والمعاهد والمصانع وفى اطار التجارب . والحقيقة ان اقتراحنا يأخذ فى الاعتبار النقاط التى تتراوح بين خمس وثمان والتى تؤيدها الولايات المتحدة داخل إطار نهجها إزاء مبادرة الدفاع الاستراتيجى . وهكذا فلندع المتخصصين يجلسون معا ويصنفون كل شيىء ، ويبحثون فى أى من المكونات يمكن أن يوضع فى الفضاء وأى منها لا يمكن وضعه . إن حلولنا التوفيقية تتيح فرصا للحل .

وقد اتخذ الاتحاد السوفييتى خطوات كثيرة لخلق وضع جديد وفرص جديدة لتحسين العلاقات السوفيتية ــ الأمريكية وجعلها أكثر دينامية . ولم يسبق أن أتيح لأى من الادارات الأمريكية السابقة فى العقود القليلة الماضية مثل هذا القدر من الفرص لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتى . وماذا اذن ؟ ليس هناك شيىء نتباهى به ! فنحن لم نتقدم حتى الآن بوصة واحدة إلى الأمام .

والوقت يمضى . ونحن على قناعة بأننا إما أن نتوصل إلى اتفاقات ، أو لن يتبقى لنا شيىء سوى أن نضرم فى أجمة العلاقات السوفيتية ــ الأمريكية نارا داخنة بغير لهب لمنعها من أن تنطفىء كلية .

وقد اتخذنا الإجراءات الضرورية لتخليص سياستنا من التحيز الايديولوجى ، وهذا ما ينبغى للغرب أيضا أن يفعله ، إذ يجب عليه فى المقام الأول أن يتخلص من الوهم بأن حاجة الاتحاد

---

* Inter - Continental Ballistic Missiles = ICBMs

* Submarine-Launched Ballistic Missiles = SLBMs

السوفييتي إلى نزع السلاح أكثر من حاجة الغرب ، وبأن مجرد ضغط بسيط يمكن أن يحمله على التخلص عن مبدأ التكافؤ ، فنحن لن نفعل ذلك .

انظروا : إن جميع المقترحات السوفييتية ، بصرف النظر عن مدى الشمول الذى درست به ، تنص على التكافؤ وعلى التوازن فى جميع المراحل ، ويتعلق ذلك بالأسلحة النووية والأسلحة التقليدية والأسلحة الكيميائية ، ويتعلق بأية منطقة جغرافية ــ الشرق والغرب وأوروبا وأمريكا . ونحن نعدّ مقترحاتنا فى اتقان وشمول منطلقين من الفكرة القائلة بأنه لا يوجد بلد يمكن أن يوافق على العمل بما فيه إضرار بأمنه .

ونحن عندما نقدم مقترحاتنا فى المفاوضات ، مثال ذلك فى محادثات جنيف أو أى مكان آخر ، ننطلق من الفكرة القائلة بأننا إذا أخذنا فى الاعتبار مصالح الاتحاد السوفييتي وحده وتجاهلنا مصالح الشركاء ، فلن يتم التوصل إلى أى اتفاق . ونحن نطلب إلى الجانب الأمريكى أن يفعل الشيء نفسه ــ أن يعاملنا بالطريقة نفسها لأننا لن نحتمل تفوق الجانب الآخر أو أى انتهاك لأمننا . كما أننا لا نسعى إلى الاخلال بأمن الولايات المتحدة . وإذا أبدى كلا الجانبين نهجا كهذا فسيكون التقدم الأكثر حزما ممكنا فى جميع ميادين العلاقات السوفييتية ــ الأمريكية .

وبطبيعة الحال باستطاعتنا الانتظار إلى أن تأتى إدارة أمريكية جديدة إلى السلطة ، ولكننا نفضل التوصل إلى تفاهم مع الإدارة الحالية . وقد حققنا بداية معينة ؛ وهناك اتصالات شخصية وقدر معين من التفاهم . ونحن نرى أنه من الأمور البالغة الأهمية خلق مناخ طبيعى يكون من الممكن فيه اتخاذ خطوة بعد لأخرى نحو التوصل إلى اتفاق . ولكن الجانب الأمريكى يتعثر المرة بعد الأخرى . أما الأمر الأشد سوءا فهو أنه فى كل مرة نتخذ خطوة للالتقاء مع واشنطن تسعى القوة المضادة إلى تعقيد الأمر برمته وإيقاف الحركة إلى الأمام عن طريق تكثيف نشاطها .

ومن أحدث الأمثلة على ذلك قضية التصنت على السفارة . وقد عرضت على جورج شولتز « مفهوما جديدا » : هو أنه وشيفرنادزه الجاسوسان الرئيسيان وأن سفيرينا فى موسكو وواشنطن جاسوسان بدورهما . فهما لا يشغلان منصبيهما إلا لابلاغ بلديهما عما يدور فى البلد الآخر وعن نواياه . إن كل هذه الجلبة لجنون التجسس فى السفارات جلبة لا معنى لها . فنحن نعرف كل الأشياء الرئيسية عن الولايات المتحدة ، والولايات المتحدة تعرف كل شيء عنا . وفى هذه المرة تم تدبير جنون التجسس لأنه أصبح قاعدة : فعندما تصبح المعالم المحددة مرئية ، وعندما يصبح من الممكن حل شيء ما فى العلاقات بين بلدينا ، فانهم يسرعون إلى استخدام حيلة أو خدعة لنسفه .

وأنا أعرف أن تخمينات زائفة مختلفة قد حيكت حول موقف القيادة السوفييتية من الرئيس رونالد ريجان . ولدى انطباعات شخصية عن الرئيس ، وقد التقينا مرتين وتحدثنا لعدة ساعات .

وفى رأيى أنه يجرى بينى وبين الرئيس حوار جاد على الرغم من كل الصعاب . وفى بعض الأحيان يقول كل منا للآخر أشياء غير سارة ، بل يقولها علانية وبعبارات حادة بعض الشيىء . وأنا أقول ، من جانبى ، إننا سنواصل جهودنا ، وسننشد التعاون والمحادثات المثمرة مع أى رئيس للولايات المتحدة ، مع أية إدارة ينتخبها الشعب الأمريكى . إن انتخاب الرئيس ــ سواء أكان ديمقراطيا أو جمهوريا ــ هو من شئون الشعب الأمريكى الخاصة . وأكرر أننا سنتعاون مع الإدارة التى يعهد إليها الشعب الأمريكى بحكم بلده . وفى اعتقادى أنه ينبغى للمرء أن يتصرف على هذا النحو فى جميع الحالات . ولندع الأمريكيين يعيشون فى بلدهم كما يودون ، وسنعيش نحن فى الاتحاد السوفييتى كما نرغب . ولنكف إلى الأبد عن تقسيم قائمة الساسة إلى أثيرين لدينا وغير أثيرين ، إلى محترمين وغير محترمين . هناك حقائق ، وهذه ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار ، وإلا تحولت السياسة إلى ارتجال وقصر نظر ، إلى تحركات من طرف إلى آخر ، إلى شيىء غير قابل للتنبؤ . وسيكون من الخطأ العمل بطريقة كهذه فى السياسة ، لاسيما فى العلاقات بين دولتين مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . إنه أمر خطير للغاية .

ومن الهام جدا أن ينطلق كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة من الاعتقاد بأننا ينبغى أن نتوصل إلى تفاهم ، وبأن الواجب يحتم علينا أن نعيش فى سلم .

ويدخر القدر لكل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة عملا عظيما ذا أهمية تاريخية . ولن يكون باستطاعة أىٍّ من بلدينا بمفرده أن يؤدى هذا العمل ، وأعنى به المسألة التى تعتبر شاغل أيامنا ــ وهى درء خطر تدمير البشرية فى حرب نووية . وإذا تم أداء ذلك بنجاح ، فستكون هناك أسس للتنبؤ بازدهار فى العلاقات السوفييتية ــ الأمريكية ، « بعصر ذهبى » يعود بالخير على الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، وعلى كل البلدان ، وعلى المجتمع الدولى بأسره .

خاتمة

آن الأوان لأن نختم هذا العمل ببضع كلمات .

إنى شديد الاقتناع بأن هذا الكتاب لم يكتمل بعد ، ولا من المستطاع تكملته ، بل ينبغى تكملته بالأفعال ، باجراءات عملية ترمى الوصول إلى الأهداف التى حاولت أن أصفها صراحة فى هذه الصفحات .

إن إعادة البناء لا تأتى إلينا فى سهولة ويسر . ونحن نقيّم تقييما نقديا كل خطوة نتخذها ، ونختبر أنفسنا بالنتائج العملية ، وندرك إدراكا حادا أن ما يبدو مقبولا وكافيا اليوم قد يكون مماتا مهجورا فى الغد .

إن فترة العامين ونصف العام الماضية قد أعطتنا الكثير . وستشهد الأعوام القادمة ، وربما الشهور القادمة ، تحركات جديدة غير تقليدية . وفى مجرى إعادة البناء نقوم بتبسيط وتوضيح أفكارنا عن أسس الاشتراكية وحاضرها وغدها ، وباكتشاف أنفسنا من جديد . فعلنا ذلك ، ومازلنا نفعله ، كما سبق أن قلت ، لا لإدراك الخيال ، ولا « لكسب المشاعر » ، ولا للفوز بالتصفيق . فنحن تحركنا أفكار ثورة أكتوبر / تشرين الأول ١٩١٧ ، أفكار لينين ، مصالح الشعب السوفييتى .

ونعتقد أن ثمار إعادة البناء ستعود بالفائدة على العلاقات الدولية بدورها ، بما فى ذلك العلاقات السوفييتية ــ الأمريكية . والتفكير السياسى الجديد أمر حتمى لأيامنا .

والأخطار التى تحدق بالبشرية أخطار كبيرة ، وتعتبر عناصر كافية للمواجهة ، ولكن القوى الراغبة فى وقف المواجهة والتغلب عليها والتى فى مقدورها أن تفعل ذلك تزداد قوة وتعظم آفاقا أمام أعيننا .

إن ما نحث عليه هو التحرك من الشك والعداوة إلى الثقة ، من « توازن الرعب » إلى توازن العقل والمشاعر الودية ، من الأنانية القومية الضيقة إلى التعاون . ذلك هو هدف مبادراتنا السلمية ،

ومن أجل ذلك سنواصل العمل دون كلل .

وهناك تعطش كبير إلى الفهم المتبادل والاتصال المتبادل فى العالم . وهذا التعطش ملموس بين الساسة ، ويكتسب قوة دافعة بين الانتلجنسيا وممثلى الثقافة والرأى العام على إطلاقه . وإذا ما دخلت الكلمة الروسية « بيريسترويكا » المعجم الدولى فى يسر فمرجع ذلك شيىء أكثر من مجرد الاهتمام بما يجرى فى الاتحاد السوفييتى . واليوم يحتاج العالم بأسره إلى إعادة بناء ، أى إلى تطور تقدمى ، إلى تغير أساسى .

والناس يحسون ذلك ويتفهمونه ، وعليهم أن يتبينوا مالهم من تأثير ، وأن يدركوا أبعاد المشاكل التى تكتنف البشرية ، وأن يعوا كيف ينبغى لهم أن يعيشوا فى المستقبل . إن إعادة البناء ضرورة بالنسبة لعالم متخم بالأسلحة النووية ؛ عالم غارق فى مشاكل اقتصادية وبيئية خطيرة ؛ عالم ينوء بالفقر والتأخر والمرض ؛ وبالنسبة لجنس بشرى يواجه الآن حاجة إلى ضمان بقائه .

نحن جميعا طلبة والحياة والزمن هما معلمنا . واعتقد أن أعدادا متزايدة من الناس ستدرك أنه من خلال البيريسترويكا بالمعنى الواسع للكلمة سيتعزز تكامل العالم . وإذا ما حصلنا على درجات طيبة من معلمنا ــ الحياة ــ فسندخل القرن الحادى والعشرين ونحن على استعداد طيب وعلى يقين من أنه سيكون هناك المزيد من التقدم .

نحن نريد للحرية أن تسود فى القرن القادم فى كل مكان ، ونريد منافسة سلمية بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة كى تتطور دون عائق ، وتشجيع التعاون القائم على المنفعة المتبادلة بدلا من المواجهة وسباق التسلح . ونريد للناس فى كل بلد أن يتمتعوا بالرخاء والرفاهة والسعادة . والطريق إلى ذلك يكمن فى الانطلاق نحو عالم خال من الأسلحة النووية وخال من العنف . وقد شرعنا نسير على هذا الطريق ، وندعو البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذونا .

القسم الثانى

وثيقتان وقراران

حول انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى
والمهام التى ينطوى عليها الإعداد له وعقده
تقرير ميخائيل جورباتشوف أمام الاجتماع الموسع
للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى
أبريل / نيسان ١٩٨٥

أيها الرفاق ،

بالأمس احتفل حزبنا والشعب السوفييتى وشعوب البلدان الاشتراكية والبشرية التقدمية جمعاء بالذكرى الخامسة عشرة بعد المائة لمولد فلاديمير ايليتش لينين .

إن الحياة نفسها ومجمل مسار التاريخ يؤكدان بما لايدع مجالا للشك الحقيقة العظيمة فى تعاليم لينين . فقد كانت هذه التعاليم ، وستظل بالنسبة لنا ، مرشدا للعمل ومصدرا للإلهام وبوصلة يعوّل عليها لتحديد استراتيجية وتكتيكات مسيرتنا نحو الأمام .

فقد علّم لينين الشيوعيين أن تكون نقطة انطلاقهم فى كل الأمور هى مصالح الشعب العامل ، وأن يجروا دراسة عميقة للحقائق ، وأن يكون تقييمهم للظواهر الاجتماعية تقييما واقعيا ومن مواقع طبقية ، وأن يبحثوا بصورة إبداعية ودائمة عن خير السبل لتحقيق المثل العليا للشيوعية .

واليوم نحن نقارن أعمالنا وخططنا بما علمنا لينين إياه ، بمثله العليا العظيمة ، كما أننا نحيا ونعمل وفقا لوصاياه .

ومن المقرر أن ينظر اجتماعنا الموسع فى مسائل ذات أهمية سياسية عظمى ــ حول انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى والمهام التى ينطوى عليها الإعداد له وعقده .

ويقترح المكتب السياسى ، وفقا للائحة الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، أن يعقد المؤتمر الحزبى القادم فى ٢٥ فبراير/شباط ١٩٨٦ ، كما يقترح أن تدرج على جدول أعمال المؤتمر البنود التالية :

١ ــ التقرير المقدم من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ومهام الحزب .

٢ ــ التقرير المقدم من الهيئة المركزية لمراجعة الحسابات التابعة للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى .

٣ ـ حول تحديث برنامج الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى .

٤ ـ حول التغييرات فى لائحة الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى .

٥ ـ حول المبادىء التوجيهية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد السوفييتى للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ وللفترة التى تنتهى فى عام ٢٠٠٠ .

٦ ـ انتخاب هيئات الحزب المركزية .

ونحن نعتزم الاستماع إلى الاستعراضات التى أجريت لتقارير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى والهيئة المركزية لمراجعة الحسابات التابعة للحزب ، وكذلك للمبادىء التوجيهية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومناقشة هذه التقارير والمبادىء . أما عن البرنامج المحدّث والتغييرات فى لائحة الحزب فيمكن تناولها فى تقرير اللجنة المركزية ، ومن الضرورى تقديم تقارير مستقلة عنها .

ومن المقترح أن يتم انتخاب مندوب واحد للمؤتمر من بين كل ٣٦٧٠ عضوا فى الحزب ، وهكذا سيكون مجموع من يحضرون المؤتمر ٥٠٠٠ مندوب . وسيسمح ذلك بأن تكون جميع منظمات حزبنا ممثلة تمثيلا تاما ، وأن يكون صورة صادقة للتركيب الاجتماعى والقومى للحزب .

وفى الشهور العشرة المتبقية على افتتاح المؤتمر يتعين علينا اجراء تحليل شامل وتقييم واقعى لما تم إنجازه منذ المؤتمر السادس والعشرين ، وتحديد آفاق مواصلة التطور ومهام السياسة الداخلية والخارجية .. كما يتعين علينا إعداد وثائق بالغة الأهمية ، وفى المقام الأول وثائق أساسية مثل البرنامج المحدّث للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، والمبادىء التوجيهية للتنمية للفترة الخمسية المقبلة وحتى نهاية القرن ، والنظر فى هذه الوثائق فى اجتماع موسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، وعرضها بعد ذلك لمناقشة واسعة تتم على نطاق كل من الحزب والمجتمع . وينبغى إيلاء اهتمام كبير لقيام المنظمات الحزبية بإعداد التقارير وإجراء الانتخابات بكفاءة عالية ، وإنجاز أهداف الخطة الخمسية الحادية عشرة بطريقة مناسبة .

وفى إيجاز ستكون هذه فترة للعمل المكثف المتعدد الجوانب ـ فى الميادين السياسية والاقتصادية والتنظيمية والايديولوجية ـ النظرية .

واليوم نؤكد من جديد استمرار الخط الاستراتيجى الذى وضع فى المؤتمر السادس والعشرين والاجتماعات الموسعة اللاحقة للجنة المركزية . فالاستمرار ، كما كان يرى لينين ، يعنى التقدم المطرد ، وإبراز المشاكل الجديدة وحلها ، والقضاء على كل ما يعرقل التطور . وينبغى اتباع هذا

التقليد اللينيني وألا نحيد عنه ، وإثراء وتطوير سياسة حزبنا وخطنا العام لتحسين المجتمع الاشتراكي المتطور .

إن المؤتمر القادم السابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي سيكون بلا ريب علامة طريق في تطور البلد . وتتحدد أهميته بالدلالة العظيمة للمسائل المدرجة على جدول أعماله ، وبالقسمات المميزة للفترة الجارية ، وجدّة المهام التي تواجه المجتمع وآفاقها . ومن شأن ذلك أن يضفي دلالة على جميع الأعمال الحزبية التحضيرية للمؤتمر ، وأن يقتضي فهما عميقا للوضع الجاري ، وكذلك قرارات جسورة وإجراءات قوية نشطة .

لقد حقق البلد نجاحات رئيسية في جميع مجالات الحياة العامة . وهو باعتماده على المزايا التي أتاحها النظام الجديد استطاع في غضون فترة زمنية قصيرة تاريخيا أن يبلغ ذرى التقدم الاقتصادي والاجتماعي . فاليوم يوجد لدى الاتحاد السوفييتي اقتصاد قوي على درجة عالية من التطور ، وقوة عاملة ماهرة ، ومتخصصون وعلماء باحثون . ونحن نسبق العالم في ميادين كثيرة من الصناعة والعلوم والتكنولوجيا .

كما حدثت تغيرات عميقة في الحياة الاجتماعية . فللمرة الأولى في التاريخ يصبح العامل سيد بلده وصانع مصيره . إن حقه المكفول في العمل وفي الحصول على أجر مقابل عمله ، واهتمام المجتمع بالانسان من المهد حتى اللحد ، وبتيسير سبل العلم والثقافة أمامه ، واحترام كرامة الفرد وحقوقه ، والاتساع المطرد في مشاركة الشعب العامل في الإدارة - كل هذه قيم باقية وقسمات كامنة للطريقة الاشتراكية في الحياة . وهنا يكمن المصدر الأعظم أهمية للاستقرار السياسي والتفاؤل الاجتماعي والثقة في المستقبل .

ويفخر الشعب السوفييتي عن حق بكل ذلك . ولكن الحياة وديناميتها تمليان إحداث المزيد من التغيرات والتحولات ، وتحقيق حالة جديدة كيفيا للمجتمع ، بأوسع معاني الكلمة . ويعني ذلك في المقام الأول تحديث الانتاج على أساس الانجازات العلمية والتكنولوجية ، وبلوغ أعلى مستوى في العالم لإنتاجية العمل . كما يعني أيضا نضج العلاقات الاجتماعية ، وفي مقدمتها العلاقات الاقتصادية ، وإحداث تغييرات جوهرية في مجال العمل وفي المستويات المادية والثقافية للشعب ، وإنعاش مجمل نظام المؤسسات السياسية والاجتماعية ، وتوسيع الديمقراطية الاشتراكية ، والحكم الذاتي للشعب .

وسيتحدد تطور المجتمع الاشتراكي بدرجة كبيرة بالتغيرات الكيفية في الاقتصاد ، وبانتقاله إلى الأساليب الكثيفة للتنمية ، والنهوض بالكفاءة إلى أعلى درجة ممكنة . وينبغي تقييم الاقتصاد الوطني ، وتحديد المهام المقبلة ، من هذه المواقع على وجه التحديد .

وكما هو معلوم ، وجنبا إلى جنب مع النجاحات التى تحققت فى التنمية الاقتصادية فى بلدنا ، فقد تطورت فى الأعوام القليلة الماضية اتجاهات غير مواتية ، ونشأت بعض صعاب لا يستهان بها . وقد تمكنا من تحسين أداء قطاعات كثيرة من الاقتصاد الوطنى ، ومن تحسين الوضع بدرجة ما ، وذلك بفضل العمل النشط الذى اضطلع به الحزب ابتداء من عام ١٩٨٣ . غير أن الصعاب لم يتم بأية حال التغلب عليها تماما ، ومازال يلزم جهد كبير بغية بناء أساس يعوّل عليه لتحقيق تقدم سريع .

فما أسباب الصعاب ؟ إن الإجابة على هذا السؤال ، كما تدركون بكل تأكيد ، ذات أهمية أساسية بالنسبة للحزب .

ويتجلى هنا بطبيعة الحال تأثير العوامل الطبيعية وكذلك تأثير عدد من العوامل الخارجية . ولكن الأمر الرئيسى فيما اعتقد هو أن التغيرات فى الظروف الموضوعية للتنمية الصناعية والحاجة إلى التعجيل بتكثيفها ، وإلى إدخال تغييرات فى أساليب الإدارة الاقتصادية ، لم تؤخذ بصورة سليمة فى الاعتبار فى الوقت المناسب ، ومما له أهمية خاصة أنه لم تكن تبذل جهود دءوبة لصياغة وتنفيذ تدابير واسعة النطاق فى المجال الاقتصادى .

وينبغى أيها الرفاق أن نتفهم تماما وبعمق الوضع الذى تشكل ، وأن نخلص إلى بعض الاستنتاجات الأساسية . ذلك أن المصير التاريخى لبلدنا ، ومواقع الاشتراكية فى العالم اليوم ، تتوقف بدرجة كبيرة على الطريقة التى سنعمل بها فى المستقبل . وإننا بالاستفادة على نطاق واسع من منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ، وعن طريق تصميم أشكال للإدارة الاقتصادية الاشتراكية تتمشى مع الظروف والمتطلبات الحديثة ، نستطيع أن نحقق تعجيلا جوهريا للتقدم الاجتماعى . وليس ثمة طريق آخر .

وذلك هو ما يحدد اليوم نجاح قضية الاشتراكية والشيوعية ، والمسئولية الضخمة الملقاة على عاتق الحزب ولجنته المركزية وجميع منظماته فى المرحلة الجارية الأكثر أهمية من التاريخ . وينبغى علينا ، نحن الشيوعيين ، ألا ندخّر وسعا لكى نكون فى مستوى هذه المسئولية وفى مستوى المهام الرئيسية التى أملاها عصرنا .

والسؤال الرئيسى المطروح الآن هو : كيف وبأية موارد سيكون باستطاعة بلدنا التعجيل بالتنمية الاقتصادية ؟ بعد أن نظرنا فى هذه المسألة فى المكتب السياسى توصلنا بالاجماع إلى استنتاج مفاده أنه توجد من أجل هذه الغاية إمكانيات حقيقية ، وأن مهمة التعجيل بمعدلات النمو ـ نمو جوهرى فى هذا الصدد ـ يمكن أن تكون مهمة عملية تماما إذا وضعنا فى بؤرة عملنا بأسره تكثيف الاقتصاد والتعجيل بالتقدم العلمى والتكنولوجى ، وإذا أجرينا إعادة تنظيم للإدارة والتخطيط والسياسة الهيكلية والاستثمارية ، وإذا نهضنا بكفاءة التنظيم وأحكمنا الانضباط فى كل مكان ، وإذا

أجرينا تحسينا أساسيًّا لأسلوب عملنا .

واعتقد أن المشتركين فى المؤتمر سيؤيدون هذا الاستنتاج .

ومن الممكن تحقيق نتائج سريعة نسبيا إذا استخدمنا الاحتياطيات التنظيمية ـ الاقتصادية والاجتماعية ، وقبل كل شيء إذا استطعنا تنشيط العامل البشرى ، أى التأكد من أن كل شخص يؤدى عمله بوعى كامل وبأفضل قدراته .

وقد لوحظ مدى ضخامة الإمكانيات الموجودة فى هذا الصدد ، وذلك فى الاجتماع الأخير مع العمال والمديرين والمتخصصين والعلماء فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى . وأشار المشتركون فى هذا الاجتماع إلى أنه عندما تنشأ الحاجة يكون باستطاعتنا فى غضون فترة زمنية قصيرة رفع إنتاجية العمل إلى درجة يمكن بين حين وآخر مقارنتها بالأهداف المقررة لفترة خمسية بأسرها شريطة أن تستجمع مجاميع العاملين وقياداتها كل قواها وأن تبدأ العمل بصورة أفضل .

ومثل هذه الاحتياطيات يمكن أن توجد فى كل مؤسسة ، فى كل موقع عمل وكل مزرعة جماعية أو مزرعة دولة . وليس هناك من يعرفها خير من مجاميع العاملين نفسها ومن منظماتها الحزبية ومديريها ، ولذلك فان الشيء الكثير يتوقف على نهجهم إزاء العمل وعلى نشاطهم وقدرتهم على جعل المواطنين يحرصون على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الامكانيات الموجودة لزيادة الانتاج ورفع كفاءته .

وثمة جانب هام لمسألة المسئولية والانضباط هو أن يتم فى الوقت المناسب وبكفاءة تسليم الكميات اللازمة من المواد الأولية والوقود والأصناف المكمّلة والشاحنات الخ . وهناك أشخاص مسئولون عن ذلك وينبغى محاسبتهم عليه . وقد أحرز شيء من التقدم فى إحكام الانضباط التعاقدى فى الاقتصاد الوطنى ، وينبغى دعم هذا التقدم عن طريق الدقة المتزايدة فى مسألة الوفاء بالالتزامات التعاقدية دون السماح بأية امتيازات لظروف موضوعية .

وهناك مصدر آخر للاحتياطيات التى ينبغى أن تستخدم بصورة محددة فى التخلص من الهدر والفواقد . فالتنفيذيون فى كثير من الوزارات والمؤسسات يحاولون أن يحصلوا من الدولة على أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الانتاجية وماكينات القطع والتشكيل والآلات والمواد الأولية والوقود ، ولكن نهجهم إزاء مسألة الاستخدام الرشيد للموارد كثيرا جدا ما يكون نهجا غير مسئول . إذ أن المعدات تظل فى بعض الأحيان راكدة أو لا تستخدم بالكامل .

فكيف تمضى الأمور فى التشييد الإنتاجى ؟ إن تشييد كثير من المشروعات يستغرق وقتا طويلا بدرجة غير معقولة . ونتيجة لذلك فان مقادير كبيرة من الموارد المادية تترك دون استخدام .

كما يعاق توسيع الطاقات الإنتاجية ، ويعجز البلد عن أن يحصل فى الوقت المناسب على المنتجات التى يحتاج اليها .

كما أن خطة تشغيل الأصول الانتاجيه الثابتة لا تنفذ بصورة مرضية . من ذلك أن مقادير كبيرة من المعدات لم يتم تركيبها وفقا لما كان مقررا فى الخطة ، ولكنها تراكمت فى مستودعات المؤسسات ومواقع التشييد . وتعتبر الخسائر المباشرة فى القيم المادية كبيرة للغاية بسبب الإهمال فى عمليات النقل والتخزين وفى استخدام الأسمنت والفحم والأسمدة والأخشاب والمنتجات الزراعية والمواد الغذائية .

وينبغى لنا أن نضع على الفور حدًّا للهدر والتبديد . ومن الواضح أن الاكتفاء باصدار النداءات أمر غير مجدٍ ــ فقد أصدرنا الكثير منها . ومن الضرورى أن يكون الأشخاص ، المسئولون عن التخزين السليم والاستخدام الصحيح لجميع القيم المادية ، قابلين للحساب بحزم أكثر ، أن يحاسبوا بصورة قانونية عن عملهم . ويجب إقرار الانضباط والنظام فى كل مؤسسة وموقع عمل ، فى كل مزرعة جماعية ومزرعة دولة ، فى كل منظمة . ومن غير ذلك لا يمكن أن يكون هناك حديث عن أى نوع من الإدارة الاقتصادية الرشيدة أو النهوض بكفاءة الاقتصاد .

ويعلق الحزب أهمية عظمى على مهمة التعجيل بالتقدم العلمى والتكنولوجى باعتباره الرافعة الاستراتيجية الرئيسية لتكثيف الاقتصاد الوطنى والاستخدام الرشيد للإمكانيات المتراكمة . ومن المقرر عقد اجتماع استثنائى للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى يونيه/حزيران لمناقشة هذه المسألة . وأود هنا أن أبدى بعض الملاحظات ذات الأهمية الأساسية .

وفى غالبية الصناعات يحدث التقدم العلمى والتكنولوجى بسرعة بطيئة ، والحقيقة بطريقة تطورية إن جاز التعبير ، أى فى أغلب الأحيان عن طريق تحسين التكنولوجيا الموجودة ، وجزئيا عن طريق تحديث الآلات والمعدات . إن تنفيذ هذه التدابير يعطى بطبيعة الحال نتائج معينة ، ولكنها مجرد نتائج محدودة . وينبغى أن تكون هناك تغييرات ثورية ، أى انتقال إلى أنظمة تكنولوجية جديدة تماما ، إلى تكنولوجيات تنتمى إلى أحدث الأجيال ، مما يضمن أعلى مستوى من الكفاءة . ويعنى ذلك فى الحقيقة إعادة تجهيز جميع فروع الاقتصاد الوطنى على أساس أحدث منجزات العلم والتكنولوجيا .

إن إلحاح هذه المسألة تفسره حقيقة أنه على امتداد الأعوام الماضية كان قد انقضى وقت طويل على انتهاء العمر الافتراضى لمرافق الانتاج فى بلدنا ، كما انخفض معدل تجديد الأصول الانتاجية الثابتة . وهذا هو السبب فى أن رفع معامل الإحلال بالمصانع بدرجة كبيرة يجب أن يعطى الأولوية فى فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة .

والصناعة الهندسية لديها دور حاسم تقوم به فى هذا المجال ، ولذا فان تطويرها ينبغى أن يعطى

الأولوية بحيث يكون معدل النمو فيها خلال فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة أعلى بمقدار مرة ونصف أو مرتين . ومهمتنا الرئيسية اليوم هى أن ننتقل بسرعة إلى إنتاج الأجيال الجديدة من الآلات والمعدات التى يمكن أن تكفل إدخال التكنولوجيا المتقدمة ورفع الانتاجية عدة مرات ، وتخفيض مقدار المواد لكل وحدة من الناتج ، وزيادة العائد على الأصول . وينبغي إعطاء الأولوية لصناعة ماكينات القطع والتشكيل ، والتعجيل بتطوير تكنولوجيا الحاسبات الآلية ، وصناعة الأدوات والهندسة الكهربائية والالكترونيات بوصفها حفازات للتقدم العلمى والتكنولوجى .

وعلى ضوء هذه المهام يستحيل علينا أن نتخذ موقف اللامبالاة من تدنى مكانة الدور الذى يقوم به المهندس . وثمة مجال للتحسن هنا . وينبغى أن نعزز دور ومكانة ملاحظى العمال والمهندسين والمصممين والتكنولوجيين ، وأن نوفر لهم حوافز مادية ومعنوية أكبر مقابل عملهم .

إن التعجيل بالتقدم العلمى والتكنولوجى ورفع الكفاءة الإنتاجية لا يمكن فصلهما عن التحسين الحاسم فى جودة المنتجات . فالسلع المنتجة تخفق فى تلبية المتطلبات الحديثة التكنولوجية والاقتصادية والجماعية ، أى جميع متطلبات المستهلكين ، وتكون فى بعض الأحيان ذات نوعية أدنى بوضوح ، مما يعد من الناحية الفعلية نهبا للموارد المادية وهدرا لجهود شعبنا العامل . وهذا هو السبب فى أن زيادة جودة المنتجات بوجه عام ينبغى أن تشغل مكانا محوريا فى سياستنا الاقتصادية . إن الجودة ، ومرة أخرى الجودة — هى شعارنا اليوم . ولدى حل مشكلة الكيف (الجودة) يكون باستطاعة المرء فى الوقت نفسه حل مشكلة الكم . وتلك هى الطريقة الوحيدة التى يعوّل عليها لكى تتحقق على نطاق متزايد تلبية احتياجات بلدنا من التكنولوجيا الحديثة ، واشباع طلب السكان المتزايد على مختلف السلع الاستهلاكية ، والقضاء على ظاهرة نقص السلع فى الاقتصاد الوطنى .

ومهما تكن المسألة التى ننظر فيها ، والزاوية التى تتناول منها الاقتصاد ، فان كل شيىء ينتهى فى آخر الأمر إلى ضرورة تحقيق تحسن جوهرى فى الإدارة وفى الآلية الاقتصادية ككل . وقد تأكد ذلك من جديد خلال الاجتماع الأخير الذى عقد فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى مع العمال والمديرين وخلال الزيارة لمصانع زيل للسيارات . وكان المشتركون فى الاجتماعين يساورهم قلق واضح عند وصف تدهور أحوال العمل نتيجة للخلل فى نظام الإدارة والضوابط الصارمة بلا ضرورة ، والإفراط فى إصدار التعليمات . وليس هناك سوى مخرج واحد من هذا المأزق : هو اتخاذ تدابير عاجلة وقوية تغطى التنوع الكامل لمشاكل الإدارة .

واليوم توجد لدينا فكرة أكثر وضوحا عن الكيفية التى ينبغى بها إعادة بناء الاقتصاد . ولدى مواصلة تطوير مبدأ المركزية فى الإحاطة بالمهام الاستراتيجية يكون من الضرورى المضى قدما بجسارة أكثر على طريق توسيع حقوق المؤسسات واستقلالها ، والانتقال إلى نظام محاسبة التكاليف ، ثم

الانتقال على هذا الأساس إلى زيادة مسئولية مجاميع العاملين عن النتائج النهائية لعملها وتعزيز اهتمامها بهذه النتائج .

ويبدو أن نتائج التجربة الواسعة النطاق التى أجريت وفق هذا الخط ليست سيئة ، ولكنها لا ترضينا تماما . وقد وصلنا إلى إحدى المراحل فى وقت يتعين علينا فيه الانتقال من التجارب إلى نظام متكامل للإدارة الاقتصادية . وهذا يعنى أنه ينبغى أيضا أن يعاد تنظيم العمل جذريا بين المستويات العليا من الإدارة الاقتصادية التى يجب أن توجه فى المقام الأول نحو الاضطلاع بالمهام الطويلة الأمد الاجتماعية - الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، وإجراء بحوث للتوصل إلى أكثر الأشكال فعالية للتوحيد بين العلم والانتاج .

واليوم تزداد المطالب الملقاة على التخطيط ، وهى مطالب توجد فى جوهر الإدارة . وينبغى للتخطيط أن يصبح رافعة فعالة لتكثيف الإنتاج ، وتنفيذ القرارات الاقتصادية التقدمية ، وضمان نمو متوازن وديناى للاقتصاد . وفى الوقت نفسه ينبغى للاتحادات والمؤسسات نبذ بعض من المؤشرات الكثيرة ، وأن تستفيد على نطاق أوسع من المعايير الاقتصادية التى تشجع على مزيد من المبادرة والجسارة .

وقد آن الأوان للبدء فى تحقيق الانسياب فى الهياكل التنظيمية للإدارة ، والتخلص من الهيئات الإدارية التى لا ضرورة لها ، وتبسيط الجهاز وزيادة كفاءته ، وتلك اجراءات زادت أهميتها بعد أن أصبحت هذه الهيئات عقبة على طريق التقدم . ويجب إجراء تخفيض جذرى فى عدد التعليمات واللوائح التى تفسر قرارات الحزب والحكومة فى بعض الأحيان تفسيرا تحكميا ، وبذا تقيد بالأغلال استقلال المؤسسات .

ومن الهام للغاية أن نشرح لكل مجموع للعاملين ولكل عامل مبادىء نظام محاسبة التكاليف . فمن شأن ذلك أن يسمح بالربط بين التدابير الرامية إلى تحسين نظام الإدارة عند القمة ، وتطوير الأشكال الجماعية للتنظيم عند المستوى القاعدى ، وأن يؤدى أيضا إلى تعزيز نشاط الشعب العامل .

. ولا تقل أهمية عن ذلك زيادة مسئولية الهيئات على مستوى الجمهوريات والمحليات عن الإشراف على العمل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، وتلبية احتياجات الشعب العامل . ومن أجل أن يتحقق ذلك يتعين بطبيعة الحال مواصلة توسيع حقوق الهيئات المحلية ، وتعزيز روح المبادرة لديها واهتمامها بتنمية الانتاج ، وبالاستخدام الرشيد للموارد ، والتسيير السلس لجميع الخدمات المقدمة إلى السكان . ولذلك فإن السلطات المحلية يجب أن تتحمل المسئولية كاملة عن معالجة جميع المسائل التى تدخل فى اختصاصها ، وأن تخلص نفسها بسرعة أكبر من مواقف « ضع الطعام فى فمى » .

أيها الرفاق ، إن الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى يرى أن المقصد الأسمى يتمثل فى التعجيل

بالتطور الاجتماعي ــ الاقتصادى للبلد ، والتحسين المطرد والمتدرج لرفاهية الشعب والنهوض بكل جوانب حياته ، وخلق ظروف مواتية للتطور المتجانس للفرد . وفى هذا الصدد يكون من الضرورى أن نتبع فى ثبات سياسة ترمى إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة من الناحية الاجتماعية للمزايا المادية والثقافية ، وإلى تعزيز تأثير العوامل الاجتماعية على تنمية الاقتصاد والنهوض بكفاءته .

وهذه السياسة تقابل من جانب الشعب السوفيتى بالموافقة والدعم الكاملين . وما نحن فى حاجة إليه الآن هو اتخاذ تدابير محددة وفعالة ترمى إلى تخليص آلية التوزيع من ممارسة المساواة فى الأجور والدخول غير المكتسبة ، ومن كل ما يتعارض مع معايير مجتمعنا الاقتصادية ومثله العليا المعنوية ، وضمان أن يكون الموقع المادى لكل عامل وكل مجموع للعاملين متوقفا بصورة مباشرة على نتائج عمله . وسيواصل الحزب شن نضال أكثر حزما وتصميما ضد كل الظواهر السلبية ، والظواهر الغريبة على طريقة الحياة الاشتراكية ، وعلى أخلاقياتنا الاشتراكية .

ويجرى الآن فى عناية وتأنٍّ إعداد مشروع للبرنامج الاجتماعى الذى سيقدمه الحزب فى مؤتمره السابع والعشرين . وفى الوقت نفسه توجد مهام عاجلة وملحة تتطلب اهتماما خاصا .

وأشير فى المقام الأول إلى برنامج الأغذية : فى الأعوام الأخيرة حدثت تغيرات إيجابية فى تنمية الزراعة ، كما أن تزويد السكان بالمواد الغذائية قد تحسن بعض الشيىء . ولكن مازلنا نرغب فى المزيد . إن المزارع الجماعية ومزارع الدولة ، وكذلك مؤسسات تجهيز الأغذية ، هى الآن فى موقف يسمح لها بوضوح بزيادة ناتج المواد الغذائية ، غير أن الإمكانيات المتاحة يجب أن تستخدم بذكاء وكفاءة .

وتبذل المحاولات فى بعض الأحيان من جانب السلطات المحلية لنقل جميع المسئولية المتعلقة بامدادات الأغذية ، وبخاصة إمدادات الأعلاف ، إلى السلطات المركزية . والممارسات التى من هذا القبيل غير مقبولة . والمهمة الآن هى الاستفادة إلى أقصى حد من جميع الاحتياطيات فى زيادة الانتاج فى المزارع الجماعية ومزارع الدولة وفى الحيازات الصغيرة التابعة للمواطنين الأفراد والمزارع المساعدة التابعة للمؤسسات .

وهكذا يجب علينا أيها الرفاق تصعيد عملنا فى مجال تنفيذ برنامج الأغذية ، وتكملة هذا البرنامج بتدابير أساسية ترمى إلى تنمية فروع تجهيز الأغذية التابعة للمجمع الزراعى ــ الصناعى ، وإقامة حلقات أوثق بين هذه الفروع والمزارع الجماعية ومزارع الدولة . وقد عهد المكتب السياسى بهذه المهام إلى لجنة الدولة للتخطيط بالاتحاد السوفيتى والوزارات ذات الصلة ، ويتوقع منها تنفيذ هذه المهام بوعى وتمكن وشمول .

كما أن إدارة المجمع الزراعى ــ الصناعى تحتاج بدورها إلى مزيد من التحسين ، فمازال ينقصنا

الكثير جدا فى هذه المجال ، وكثيرا جدا ما تخفق الروابط على مستوى الأقسام والمناطق ، بسبب اهتمامها الشديد بمصالح الإدارات ، فى تحقيق درجة ملائمة من التنسيق فى حل مشاكل التنمية الشاملة للزراعة وللصناعات المرتبطة بها . وإذا كانت لدينا قناعة راسخة بأنه ينبغى أن يكون هناك سيد واحد على الأرض ، وبأن الروابط الزراعية ـ الصناعية ينبغى أن تتحمل المسئولية الكاملة عن تنفيذ « برنامج الأغذية » (وآمل ألا تكون لدى أحد شكوك فى ذلك) ، فانه يتعين علينا اتخاذ خطوات تمكننا من إدارة وتخطيط وتمويل المجمع الزراعى ـ الصناعى ككل واحد على جميع المستويات . وقد أقر ذلك الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى مايو / آيار ١٩٨٢ .

ومازال هناك الكثير الذى ينبغى عمله لكى نلبى بصورة أكثر كمالا الطلب على السلع المصنّعة والخدمات ، ونصل إلى تشبع السوق المحلية بالأصناف اللازمة ، وتحسين الجودة ، وتوفير « مجموعة منوعة » واسعة من السلع ، وجعل نظام الأسعار أكثر مرونة ، وننهض بمستوى التجارة . وتحقيقا لهذه المهام وضع برنامج شامل لتشجيع انتاج السلع الاستهلاكية وتطوير الخدمات العامة . وينص هذا البرنامج على زيادة كبيرة فى ناتج الملابس والأحذية ذات النوعية الجيدة والأدوات المنزلية الحديثة والسلع المعمرة ، وعلى مواصلة تطوير الخدمات المختلفة .

وسيتم إقرار هذا البرنامج فى المستقبل القريب . وكما تعلمون فانه فى غضون ذلك اتخذ كل من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ومجلس وزراء الاتحاد السوفييتى قرارات بشأن بعض جوانبه الهامة ، مثل زيادة إنتاج الأحذية ، وتنمية الصناعات المحلية ، وبناء المساكن وخدمات الصيانة ، وتحسين خدمات الاتصال التليفونى ، الخ . ذلك أنه من الهام أن يشعر الشعب السوفييتى بأسرع ما يمكن بتغيير نحو الأفضل .

ويجب أن نضع موضع الاعتبار التغيرات التى تحدث فى هيكل الطلب الملىء (القادر على الايفاء) . فالشعب السوفييتى يريد إنفاق جزء أكبر من دخوله على السكن وخدمات المرافق ، وعلى أنشطة أوقات الفراغ ، وعلى الرحلات والنزهات ، الخ .. وهى متطلبات ينبغى أن تُلبىّ بصورة أكثر كمالا ، وتعود تلبيتها بالفائدة على الدولة بدورها ، ولكن الإمكانيات المتاحة لا تستخدم بالقدر الكافى . ولنأخذ على سبيل المثال مسألة نوعية مثل تنمية تعاونيات زراعة البساتين من أجل السوق وزراعة الخضروات ، فهى مشروع مفيد للغاية يهم قطاعات كثيرة من السكان ، ومع ذلك فانه لم يلق حتى الآن ما يستحقه من اهتمام . وهناك قصور شديد فى تلبية الطلب على قطع الأرض الصغيرة والأكواخ ومواد وأدوات البناء . وقد ناقش المكتب السياسى هذه المسألة بتفصيل شديد ، وأصدر تعليماته إلى الأجهزة ذات الصلة باتخاذ التدابير المناسبة التى تسمح بتلبية مطالب السكان بأكبر قدر ممكن من الكمال ، وبإزالة جميع الحواجز غير المعقولة .

وثم مجالان تزداد أهميتهما باستمرار فى حياة مجتمعنا وحياة كل فرد ، وفى سياسة الحزب

الاجتماعية ، هما التعليم العام والصحة العامة ، وقد قطعنا شوطا كبيرا فى تطويرهما بجعل هاتين الميزتين البالغتى الأهمية فى متناول جميع المواطنين . وعلى الرغم من ذلك فاننا نواجه مهام جديدة فى هذا الصدد .

ومن زاوية المتطلبات الحديثة ينبغى أن يكون هناك تحسن جوهرى فى الأساس المادى والتقنى لنظام الصحة العامة وفى نوعية الخدمات الطبية ، وأن يكون تزويد السكان بالأدوية أفضل حالا . وقد ناقش المكتب السياسى منذ وقت ليس بالبعيد ضرورة اتخاذ تدابير واسعة النطاق فى هذا المجال ، وهى تدابير ينبغى أن ينص عليها فى خطط التنمية للفترة الخمسية الثانية عشرة .

وقد نفذنا إصلاحا مدرسيا تبدو دلالته بالنسبة لمستقبل البلد واضحة للعيان . والآن فان المهام المقررة ينبغى تناولها بهدف واضح لا بطريقة شكلية ، كما ينبغى إدخال تحسين أساسى على نوعية التعليم وتنشئة جيل الصغار ، وكذلك على إعدادهم للاضطلاع بالعمل المفيد اجتماعيا .

وثمة مشاكل أخرى كثيرة ينبغى أن نوليها اهتماما شديدا وأن نجد لها الحلول الصحيحة ، وهى مشاكل تحسين ظروف المعيشة للأسر الشابة ، وتحسين رعاية الأمومة والطفولة ، ومن الهام مواصلة تصعيد الجهود الرامية إلى حل مشكلة ذات أهمية اجتماعية كبيرة مثل الإسكان ، بحيث تستطيع كل أسرة الحصول على شقة مستقلة أو مسكن مزود بجميع المرافق .

ويجب إيلاء أكبر قدر من الاهتمام بكل ما يتعلق بالانسان وعمله ورفاهته المادية ووقت فراغه . وتلك بالنسبة لنا هى النقطة المحورية فى كل سياسة نضعها .

ولنعد الآن إلى المشكلة المطروحة علينا ، وهى تنفيذ خطة هذا العام الذى مازلنا فى بدايته . ففى الربع الأول منه كانت الزيادة فى الناتج الصناعى مجرد اثنين فى المائة . والقصور الأكبر يمكن رؤيته فى النفط والمعادن وإنتاج الطاقة الكهربائية ، وكذلك فى النقل . كما تباطأت معدلات النمو فى إنتاجية العمل . والوضع ليس أفضل كثيرا فيما يتعلق بتكاليف الانتاج والربح ومؤشرات أخرى . وفى شهر أبريل/نيسان نجد الوضع يستقر بعض الشيىء ، ولكننا سنحتاج فى الأشهر الثانية القادمة إلى جهود أكبر كثيرا لتعويض ما فقدناه . ويجب أن نكون صرحاء ونقول إن تلك ليست بالمهمة السهلة ، ولكن خطة عام ١٩٨٥ يتعين إنجازها . ولذلك فان التسابق الاشتراكى ، وكذلك العمل التنظيمى والسياسى ، يجب توجيههما نحو هذا الهدف .

ويواجه المزارعون بدورهم مهام مسئولية ، ونتوقع نتائج كبيرة تسعد البلد بأسره .

وفى الوقت نفسه ينبغى التأكد من أن خطة العام القادم وفترة الخطة الخمسية الثانية عشرة ككل توضعان فى دقة وشمول . ومن أجل تحقيق ذلك فانه من المستصوب اطلاع الوزارات

والادارات والروابط الصناعية والمؤسسات على أهدافهما ومعايرهما فى أسرع وقت ممكن . وما هو أهم من ذلك بدء فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة بطريقة نشطة جيدة التنظيم منذ اليوم الأول من العام القادم .

أيها الرفاق ، إن المهام المعقدة والضخمة للمرحلة الحالية التى تشمل كل جانب من حياتنا لا يمكن انجازها الا اذا اعتمدنا على موهبة الشعب العامل ومساعيه الابداعية وحكمته وعمله . ولذلك ينبغى أن نشجع باطراد مبادرة وطاقة الطبقة العاملة وأعضاء المزارع الجماعية والانتلجنسيا ، وأن نستغل الطاقات التى لا تنفد للمجتمع الاشتراكى ، وأن ندعم بفعالية أكبر كل المشروعات المفيدة .

لقد كان الحزب اللينينى ، حزب الشيوعيين ، ولا يزال ، فى المقدمة . واليوم يتوقع أن تكون للحزب القيادة فى الاندفاع على نطاق الأمة نحو تكثيف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد . ومن أجل هذه الغاية ينبغى لكل منظمة حزبية ، لكل شيوعى ، أن ينضم إلى النضال من أجل انجاز كل من المهام القصيرة الأجل والطويلة الأجل .

ويجب على الأعمال التحضيرية للمؤتمر والتقارير والانتخابات الوشيكة أن تضاعف بطريقة شاملة الزيادة الكبيرة فى نشاط الشيوعيين ومسئوليتهم ، وأن تعزز كفاءة المنظمات الحزبية ، وأن تدعم روابطها مع الجماهير ، وأن تقوى فى المدى الطويل الدور القيادى للحزب .

وستبدأ حملة التقارير والانتخابات بالمنظمات القاعدية التى تعتبر القوة الرئيسية للحزب ، ففيها تترجم سياسة الحزب إلى عمل واقعى ، وفيها تتجلى بوجه خاص نجاحاتنا ونواقصنا ، إمكانياتنا واحتياطياتنا .

وذلك هو السبب فيما هناك من أهمية بالغة لكون النتائج التى يتم التوصل إليها فعلا فى الاجتماعات التى يعقدها الشيوعيون ينبغى أن توجز بطريقة لينينية ، دون مثالية زائفة أو حديث لا طائل من ورائه ، ولأن كل الخبرة الايجابية ينبغى إدراكها بعناية ، ولأن النواقص ينبغى كشفها دون خوف ، ولأن الإمكانيات والطرق المحددة لتحقيق نمو الانتاج والنهوض بفعالية الاقتصاد وتحسين العمل ينبغى استجلاؤها واكتشافها .

وواجب اللجان الحزبية هو أن تبدى أقصى قدر من الحرص على أن تعقد اجتماعات لمنظمات القاعدية بطريقة عملية وبجدية ، وفى مناخ من النقد والنقد الذاتى ، وبصراحة بلشفية ، وعلى أن تناقش فى استفاضة المسائل الأكثر إلحاحا المتعلقة بحياة مجاميع العاملين وطرق التخلص من كل ما يؤدى إلى إبطاء العمل . ومن الجوهرى التأكد من أن كل عضو بالحزب قادر تماما على استخدام حقه الذى تنص عليه لائحة الحزب فى تقديم المقترحات والتعليقات بحيث لا تغفل ملاحظة نقدية واحدة .

إن مسألة إحكام النظام والانضباط لها اليوم أهمية خاصة ، وهى مطلب من مطالب اليوم

الحتمية ينظر إليه الشعب السوفييتي على أنه فرض النظام في عملية الانتاج وفي صناعات الخدمات ، وفي الحياة العامة واليومية ، وفي كل وحدة عمل ، وفي كل مدينة وقرية . ونحن لن ندّخر جهدا في التأكد من أن مثل هذا النظام يتدعم على نطاق البلد .

وقد أوضحت الحياة أن تدابير إحكام النظام تقابل بتأييد إجماعي من جانب الشعب ، وأنها تحقق نتائج ملموسة . ولكن ينبغي أن نقول صراحة إن الاهتمام بهذه المسألة البالغة الأهمية تراخى بعض الشيء في الأعوام الأخيرة . وفي هذه الحالة يجب علينا في المقام الأول جعل مديري مجاميع العاملين الذين يتحملون مسئولية الانضباط خاضعين للحساب بمزيد من الصرامة . وليس من غير المألوف أن توجد مواقف يتسامح فيها مديرو المؤسسات في افتقاد الانضباط بين عمالها بأمل أن يصفح الخاضعون لهم بدورهم عما يرتكبونه من أخطاء . ونحن لن نذعن لسيكلوجية من هذا القبيل قوامها الصفح المتبادل .

وثمة شرط آخر يجب الوفاء به إذا أريد تعزيز الانضباط والنظام . فكل فرد ينبغي أن يقوم بعمله ، وأن يتحمل مسئوليته المباشرة بأمانة . ومن المستحيل تحقيق نتائج جوهرية في أي ميدان مادام المسئول الحزبي يحل محل المدير الاقتصادي ، والمهندس محل الساعي ، ومادام الباحث يعمل في متجر للخضروات ، وعامل المصنع يعمل في المزرعة . ومن سوء الطالع أن تلك هي الحال اليوم . وبطبيعة الحال فان وضعا كهذا لم ينشأ بين يوم وليلة ، وهو يتحدد بصعاب معينة في بعض الأماكن ، كما لا يمكن تصحيحه بين عشية وضحاها ، ولكنه وضع يتعين تصحيحه . وعندئذ فقط يكون باستطاعتنا حقا تخليص أنفسنا من التراخي وعدم الإحساس بالمسئولية .

وينبغي أن تعرض مطالب أكبر بدقة وبطريقة عملية فعالة على الكونفرسات الحزبية الوشيكة على مستوى الأقسام والمدن والمناطق والأقاليم وعلى المؤتمرات الوشيكة للاحزاب الشيوعية للجمهوريات الاتحادية . كما ينبغي الكف عن مظاهر الإطراء والمديح والتملق ، التي تتفشى في بعض الأحيان ، ونبذ أية محاولة لإخفاء جوهر المسألة خلف عبارات عامة جوفاء ، أو لتبرير النواقص والعيوب بظروف موضوعية أو تعارضات بين الإدارات .

ونحن نتوقع من كبار الموظفين وأعضاء اللجنة المركزية ورؤساء الإدارات القيام بدور مباشر ليس فقط في مؤتمرات الحزب ، بل أيضا في اجتماعات المنظمات القاعدية ، وأن يبذلوا ما في وسعهم لكي يتم عقد المجلس الجماعي للشيوعيين السابق للمؤتمر بطريقة بناءة للغاية وبروح أقصى قدر من النقد .

إن الشعارات الرئيسية في هذه اللجنة التي ينبغي أن تعبر عن الفكرة الجوهرية للاجتماعات والأعمال التحضيرية التي ستسبق المؤتمر السابع والعشرين للحزب ، هي المساعي الإبداعية ، والوحدة بين الأقوال والأفعال ، والمبادرة والمسئولية ، والتزام القرار للدقة تجاه نفسه وتجاه

أصدقائه . فالشيوعيون ينبغي أن يكونوا مثالا يحتذى . ومن الضروري زيادة مسئولية كل عضو في الحزب عن موقفه تجاه الواجبات العامة ، وتجاه تنفيذ قرارات الحزب ، وعن ابراز صورة أمينة ونقية لعضو الحزب . ومعيار تقييم الشيوعي هو ما يفعله ، ولا توجد أو يمكن أن توجد أية معايير أخرى لهذا التقييم .

ومن المقرر تشكيل هيئات الحزب القيادية في مجرى الإفادات والانتخابات ، وينبغي تكملتها بقوى جديدة ، وحل المسائل الملحة المتعلقة بالأفراد . وقد أثبتت الاجتماعات الموسعة الأخيرة بما لا يدع مجالا للشك كم يوجد في متناول الحزب من عناصر ناضجة ، وفي الوقت نفسه أكدت من جديد ضرورة التقيد في حزم شديد بالمبادىء اللينينية لاختيار الأفراد وتوزيعهم وتربيتهم . ففي تلك الأماكن التي تنتهك فيها هذه المبادىء ، وحيث يسمح بترقية العمال على أساس الولاء الشخصي والخنوع والهروب من المشاكل ، لابد أن يترنح النقد والنقد الذاتي ، وأن تضعف الروابط مع الجماهير ، ونتيجة لذلك يتفشى الاخفاق في العمل .

ويرى المكتب السياسي أنه من الأمور ذات الأهمية البالغة مواصلة دعم سبل تأمين واستقرار قيادة الحزب ، والتأليف بين العناصر المتمرسة والشابة . ولكن ذلك لا يمكن أن يقترن بأي نوع من الركود في حركة الأفراد . ويسترعي الشيوعيون في رسائلهم إلى اللجنة المركزية الأنظار إلى حقيقة أن بعض القادة الذين يشغلون نفس المنصب لفترة طويلة كثيرا جدا ما يتوقفون عن النظر فيما هو جديد ويعتادون على النواقص والعيوب . ويحفزنا ذلك على التفكير ، ويتطلب البحث عن طرق جديدة لضمان ترقية العناصر القيادية بفعالية أكثر . وينبغي ترقية النساء والعمال الشبان الواعدين بجرأة أكبر إلى المناصب المسئولة .

وثمة استنتاج آخر أكثر أهمية حفزت عليه الاجتماعات الموسعة الأخيرة للجان الحزبية ، هو أنه لا يمكن لأية منظمة حزبية ، أو لأي عامل فرد ، أن يظل خارج السيطرة . وقد كان الأمناء الأول للجان المركزية للأحزاب الشيوعية في كثير من الجمهوريات واللجان الحزبية على مستوى المناطق والأقاليم يقدمون تقاريرهم في العامين الماضيين إلى اجتماعات المكتب السياسي وأمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي ، كما كانت التقارير ترد من عدد من المنظمات الحزبية القاعدية واللجان الحزبية على مستوى القسم والمدينة ومن كثير من الوزارات والإدارات . وهذا النوع من العمل ينبغي بطبيعة الحال أن يستمر في المستقبل كذلك ، وأن يجري تطويره بنشاط في الجمهوريات الاتحادية والمناطق والأقاليم ، وهو ما يتمشى مع معايير حياتنا الحزبية الداخلية .

ولما كنا قد بدأنا الحديث عن الرقابة ، فاني أود أن أقدم الملاحظة التالية : من الضروري أن نفحص وأن نراقب ، وأن يكون كل فحص ذا فائدة عملية وأن يكون لصالح القضية . ولكن يتعذر تبرير إجراء فحوص كثيرة لنفس المسألة التي كثيرا جدا ما تكون عديمة الأهمية ، وتعدد اللجان التي تشكل لاعتبارات شكلية وتصرف الناس عن عملهم وتخلق مناخا متوترا .

وتزودنا اجتماعات وكونفرسات ومؤتمرات الإفادة بفرصة للتقييم الشامل لأنشطة الهيئات الحزبية المنتخبة ، ولإجراء دراسة عن قرب لمحتوى وأساليب عملها . وينبغي أن ينصب التركيز فى المقام الأول على تحليل قدرتها على الإحاطة بالمسائل الرئيسية المتعلقة بحياة الشعب وعمله ومجاميع العاملين بالوحدات الإنتاجية ، وتنمية الاقتصاد والثقافة ، وعلى كيفية مباشرة العمل التنظيمى بين الجماهير . ومن الضرورى فى جميع الأحوال الاستمرار فى تقديم مساعدة يومية وملموسة إلى المنظمات الحزبية القاعدية ، وضمان قدر أكبر من الكفاءة والسرعة ، والتقليل من تدفق الوثائق ، والتخلص من الأسلوب المكتبى فى العمل ومن التعلق الشديد بالاجتماعات والكونفرسات .

وينبغى أن نقول فى امانة إنه مازال أمامنا الكثير فى النضال ضد مثل هذه الظواهر ، والأمثلة على ذلك ليست بالقليلة . فمنذ وقت ليس بالطويل استمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى إلى تقريرين من اللجنتين الحزبيتين الاقليميتين لكالينين وتسيلينوجراد عن مسائل تتعلق بتنمية المجمع الزراعى ـ الصناعى . وقد كشفت عيوب ونواقص كثيرة فى توجيه الحزب للاقتصاد ، وفى عمل الأفراد والعمل التربوى ، وفى أنشطة مكاتب وأمانات اللجان الإقليمية . وكان الشيىء الرئيسى الذى أدى إلى العيوب والنواقص فى هذه الحالة هو الموقف غير النقدى إزاء ما تم عمله ، والاتجاه نحو المبالغة فى النتائج التى تتحقق ، والعزوف عن ملاحظة الظواهر السلبية . ونتيجة لذلك يتعين اتخاذ التدابير المناسبة .

ويتمسك بعض الوزراء ورؤساء الإدارات بالأساليب القديمة فى الإدارة ، ويظهرون افتقارا إلى النقد الذاتى ، ومن شأن ذلك أن يعرقل العمل . وقد أدرجت الحياة نفسها على جدول الأعمال ضرورة إدخال تحسين حاسم على العمل وجعله يتمشى مع مطالب المرحلة الراهنة من تطور المجتمع .

واليوم لا يكفى مجرد الكد والاجتهاد ، رغم أننا نفتقد حتى ذلك فى بعض الأحيان . فالاقتدار والكفاءة ، والاحساس بما هو جديد ، والمبادرة ، والجسارة ، والاستعداد لتحمل المسئولية ، والقدرة على تحديد مهمة والتأكد من تنفيذها ، والقدرة على ألا يغيب البصر عن المغزى السياسى للإدارة ــ هذه كلها خصائص عملية تتزايد أهميتها باستمرار . وأود أن أضيف أيضا : رغبة المرء فى أن يتعلم كيف يعمل .

ومن المهام الجوهرية فى حملة الإفادة (التقارير) والانتخابات مواصلة تعزيز توجيه الحزب للسوفييتات ونقابات العمال والكومسومول (عصبة الشبيبة الشيوعية) وغيرها من الحلقات فى نظامنا السياسى ، ولكل العمل المتعلق بتطوير الديمقراطية السوفييتية .

وينبغى أن نتذكر دائما كلمات لينين التى مفادها أن الديمقراطية الاشتراكية يجب أن تفهم بصورة مجردة . وهى مازالت ، كما كانت دائما ، أداة لتنمية الاقتصاد ، والنمو فى نشاط الانسان ، والتربية الشيوعية للجماهير . وبهذه الطريقة سيعمل الحزب ، كما كان يعمل من قبل ، إذ أنها تثرى

الطبيعة الديمقراطية للنظام السوفييتي .

إن الأعمال التحضيرية للمؤتمر السابع والعشرين ، والمناقشات التي يجريها الشعب العامل ، ومشروعات الوثائق التي ستقدم إلى المؤتمر ، سيكون من شأنها بطبيعة الحال تعزيز العلنية ، والتأكد من أن قنوات الاتصال مع الجماهير تؤدى دورها ، وأن الاهتمام يولى للرأى العام وللملاحظات النقدية ، وللطلبات والرسائل التي يبعث بها المواطنون والتي تنظر إليها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي على أنها تعبير ملموس عظيم الفائدة عن الاهتمام الذى يبديه الشعب بشئون دولته .

وكثيرا ما ناقشت اللجنة المركزية مهام العمل السياسي ـ التربوى والايديولوجي للحزب . والاهتمام الذى يحظى به هذا العمل مفهوم تماما ، وقد أحرز بعض التقدم أيضا . ولكن هناك كما أرى الشيء الكثير الذى ينبغى عمله لجعل النشاط الايديولوجي أقرب إلى الحياة . فالشكلية والمواعظ والعظات مازالت تشكل عائقا . وفى أغلب الأحوال تجيء الخسارة من الحديث التافه ، ومن العجز عن اطلاع الناس على الحقيقة . ويحدث فى بعض الأحيان أن يسمع المرء شيئا ، ولكنه يرى شيئا آخر فى الحياة الواقعية ، وتلك مسألة خطيرة ، وليست مسألة تربوية فقط ، وإنما سياسية أيضا .

إن التربية الايديولوجية والسياسية بجميع أشكالها ينبغى أن تكون مقترنة قدر الإمكان بالمهمة الرئيسية لعصرنا ـ وهى التعجيل بالتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية للبلد ، وتلك مهمة يستحيل إنجازها دون أن تؤخذ فى الاعتبار بصورة شاملة مجمل الظروف فى حياتنا الداخلية وخصائص الوضع الدولى . وهذا على وجه التحديد هو ما كرس له الكونفرنس العلمى والعملى لكل الاتحاد الذى عقد فى ديسمبر / كانون الثانى الماضى . وقد ناقش الكونفرنس أيضا تنفيذ قرارات الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي فى يونيه / حزيران ١٩٨٣ . وقد يكون من المناسب أن نشير اليوم مرة أخرى إلى أنه ينبغى أن تكون هناك ـ ولعل ذلك لايبدو غريبا لأحد ـ كلمات أقل وأفعال أكثر من الدعاية وكذلك فى العمل الايديولوجي ككل .

وتنبغى الإشارة بوجه خاص إلى العمل الذى تقوم به وسائط الإعلام ـ ابتداء من وسائط الإعلام بالمصانع ووسائط الإعلام المحلية إلى وسائط الإعلام المركزية . وتعتبر الصحافة والإذاعة المرئية (التليفزيون) والمسموعة وسائل فعالة لتنظيم الجماهير وتربيتها ، ولتشكيل الرأى العام ، وفى الفترة الأخيرة كانت تحدث تغييرات إيجابية فى عملها ، ولكن الحياة تتطلب المزيد .

ووسائط الإعلام مدعوة لإجراء تحليل عميق للأحداث والظواهر ، ولإثارة المسائل الهامة واقتراح الطرق لحلها ، ولأن تكون مقنعة فى محتواها وفى تغطيتها السريعة ووفرة معلوماتها . ذلك أن كلمة ذكية من الحزب موجهة إلى الفرد تعطى زادا للفكر ، وتستثير مبادرة الناس ، وتغرس فيهم موقفا لا يغفر للنواقص والعيوب . كما أن فعالية الصحافة والإذاعة المرئية والمسموعة تزداد بدرجة

كبيرة عندما تقدم إليها اللجان الحزبية دعمها الفعال ومساعدتها . ومن الضرورى أن يجىء الدعم والمساعدة دائما فى الوقت المناسب وأن تكون لهما دلالتهما . وينبغى بطبيعة الحال مساءلة الحزب عن أية محاولة لقمع النقد المتين الأساس أو تجاهله .

وللآداب والفنون دور كبير فى إثراء الحياة الفكرية للمجتمع بقيم جديدة ، وفى التطوير الايديولوجى والمعنوى للشعب السوفييتى . كما أن الانتلجنسيا الفنية ــ الكتاب والشعراء والمؤلفين الموسيقيين والفنانين والمشتغلين بالمسرح والسينما ــ تتمتع بمكانة وتقدير كبيرين ، ولكن ذلك يجعل أبناءها أيضا مسئولين مسئولية كبيرة أمام المجتمع . إن أفضل الأعمال التى أبدعتها الآداب والفنون السوفييتية كانت دائما جزءا لا ينفصل عن الأنشطة والاهتمامات الرئيسية للحزب والشعب . ولا ريب فى أن المهام الجديدة التى يجرى التصدى لها اليوم ستجد استجابة مناسبة فى المساعى الإبداعية التى تؤكد صدق الحياة الاشتراكية .

أيها الرفاق ، نحن الآن فى عشية الذكرى الأربعين للانتصار على الفاشية . وإذ يتذكر الحزب الشيوعى والحكومة السوفييتية الثمن الباهظ الذى دفع مقابل النصر الذى أحرزه الشعب السوفييتى وأحرزته الشعوب الأخرى للائتلاف المعادى للفاشية ، وإذ يعيدان إلى الذاكرة المرة بعد الأخرى المأساة التى أصابت البشرية ، فانهما يريان أن المهمة الرئيسية لسياستهما الخارجية هى الحيلولة دون أن تحدث مأساة كهذه مرة أخرى ، لاسيما منع وقوع كارثة نووية .

إن الاتحاد السوفييتى وحزبنا كانا دائما ، وسيظلان إلى الأبد ، وفيين للذكرى المقدسة للمأثرة الخالدة للشعوب التى دحرت الفاشية .

ويعلن الاتحاد السوفييتى من جديد أنه سيظل يتبع فى رسوخ ووفاء السياسة اللينينية القائمة على السلم والتعايش السلمى ، والتى تتحدد بنظامنا الاجتماعى وأخلاقياتنا ونظرتنا العالمية . ونحن نؤازر قيام علاقات مستقرة وسليمة ، ومتحضرة إن شئتم ، بين مختلف الدول ، علاقات يكون أساسها هو الاحترام الأصيل للقانون الدولى . ولكن يجب أن يكون واضحا تماما أن العلاقات الدولية لا يمكن توجيهها نحو التعاون الطبيعى إلا إذا تخلى الامبرياليون عن محاولاتهم الرامية إلى حل النزاع التاريخى بين النظامين الاجتماعيين بالوسائل العسكرية .

إن الجماعة المتحدة للدول الاشتراكية ، ومقدرتها الاقتصادية والدفاعية ، ووحدتها فى العمل فى الساحة الدولية ، هى قوة منيعة لا تقهر فى النضال من أجل مستقبل سلمى للاشتراكية . ويعتبر بلوغ توازن عسكرى ــ استراتيجى مع كتلة حلف الأطلنطى العدوانى إنجازا تاريخيا للبلدان الاشتراكية الشقيقة . وهذا التكافؤ ينبغى المحافظة عليه بكل الوسائل لصالح السلم إذ أنه يكبح بصورة يعوّل عليها الشهيّة العدوانية للامبريالية .

ونحن مثلما كانت الحال من قبل لن ندخر جهدا فى سبيل تزويد القوات المسلحة السوفييتية بكل ما هو ضرورى للدفاع عن بلدنا وحلفائه ، ولضمان ألا يأخذنا أحد على حين غرة .

وتوجد لدى البشرية اليوم إمكانية هائلة لتعزيز السلم ، وخبرة شاملة ونظرة تاريخية واجتماعية كافية لفهم المصير الذى يمكن أن تجرنا إليه سياسة العدوان . وهذا الفهم يؤدى فى رسوخ متزايد إلى توحيد قوى السلم وتصعيد الحركات المعادية للحرب وللاستخدامات العسكرية للطاقة النووية ، وتعبئة قوى تقدمية وديمقراطية جديدة للنضال ضد التهديد بالحرب . وليس هناك ما يثير الدهشة فى أن السياسة العسكرية الأنانية التى تنتهجها واشنطن تثير قدرا متزايدا من النقد والمقاومة فى كثير من البلدان . وتقدم الأحزاب الشيوعية والعمالية ونقابات العمال وغيرها من المنظمات الجماهيرية مساهمة كبيرة فى النضال المشترك من أجل السلم .

ليست هناك أمة تريد الحرب . وفى هذه الحقيقة تكمن احتياطيات وإمكانيات هائلة لتنفيذ سياسة السلم والتقدم . وينبغى أن نفعل كل شيىء لمنع قوى النزعة العسكرية والعدوان من أن تكسب اليد الطولى فى العلاقات الدولية .

ونحن على يقين من أنه يمكن تفادى اندلاع حرب عالمية . غير أن التاريخ قد أوضح أن النضال من أجل السلم والأمن العالمى ليس بالأمر الهيّن ، بل هو يتطلب باستمرار قوى جديدة . وبسبب نواقص الامبريالية وذنوبها ، مازال الوضع الدولى متوترا وخطيرا . والآن تواجه البشرية خيارا : إما أن تواصل زيادة التوتر والمواجهة ، أو أن تسعى بطريقة بناءة إلى التوصل إلى اتفاقات تقبلها جميع الأطراف ، ويكون من شأنها وقف الاستعدادات المادية لصدام نووى .

وينبغى أن نقول فى عبارات لا تحتمل الشك أن المسئولية عن الوضع الراهن تقع فى المقام الأول على الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة . فهى تواصل الدفاع عن سباق التسلح وتخريب نزع السلاح . والمجتمع الدولى يدرك ذلك جيدا . وبناء على مبادرة هذه الدوائر يجرى تطوير أنواع جديدة باستمرار من أسلحة الدمار الشامل . ونحن نشهد اليوم محاولات لنقل سباق التسلح إلى الفضاء الخارجى . وهناك مئات من القواعد العسكرية الأمريكية الموزعة فى أرجاء المعمورة ، مما يؤدى إلى زعزعة الاستقرار فى الوضع العالمى .

وتزعم الولايات المتحدة صراحة أن لها « حقا » فى التدخل فى كل مكان . وهى تغفل ، وكثيرا ما تطأ تحت قدميها صراحة ، مصالح البلدان والشعوب الأخرى ، وتقاليد العلاقات الدولية ، والمعاهدات والاتفاقات السارية . كما أنها تخلق باستمرار بؤرا للنزاع والخطر العسكرى ، مما يؤدى إلى توتر الوضع فى مختلف مناطق العالم . واليوم تهدد الولايات المتحدة شعب نيكاراغوا البطل بانتقام عسكرى فى محاولة لحرمانه من حريته وسيادته ، كما كانت الحال فى جرينادا . ومن المسائل المبدئية بالنسبة لنا التضامن مع قوى التقدم والديمقراطية ، ومع البلدان والشعوب التى تدافع عن

حريتها واستقلالها فى مواجهة الانقضاض الرجعى . وفى هذا المجال يظل موقفنا واضحا وقاطعا مثلما كان دائما .

والمرء ليس بحاجة إلى أن يمتلك بصيرة سياسية خاصة ليرى إلى أى مدى صعّدت الإمبريالية فى الأعوام الأخيرة أنشطتها التخريبية ، وكيف تنسق إجراءاتها ضد الدول الاشتراكية . ويغطى ذلك جميع المجالات : من سياسية واقتصادية وإيديولوجية وعسكرية . وقد أكدت وثائق الأحزاب الشقيقة مرارا أن الامبريالية تحاول ممارسة أعمال الثأر الاجتماعى على أوسع جبهة ممكنة ، بما فى ذلك الجماعة الاشتراكية ، والبلدان التى تحررت من القهر الاستعمارى ، وحركات التحرر الوطنى ، والشعب العامل فى البلدان الرأسمالية .

كما أن التوسع الاقتصادى للولايات المتحدة يزداد فى آفاقه وكثافته . وتؤدى الألاعيب فى أسعار الفائدة ، وأنشطة النهب التى تمارسها الشركات عبر الوطنية ، والقيود التى تفرض على التجارة ، والمقاطعات وأعمال الحظر من كل نوع ، إلى خلق مناخ من التوتر وفقدان الثقة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وبث الفوضى فى الاقتصاد العالمى والتجارة العالمية ، وتقويض أساسهما القانونى . ويتصاعد استغلال البلدان التى تحررت حديثا ، على حين تقام العراقيل أمام عملية إنهاء الاستعمار الاقتصادى . وإذ تركز الولايات المتحدة بين أيديها الكتلة المتنامية للموارد المالية والمادية للبلدان الأخرى ، فانها تضع هذه الموارد مباشرة أو بصورة غير مباشرة فى خدمة برامجها العسكرية العملاقة .

وفى هذه الظروف يوجد على نطاق العالم اهتمام متزايد بفكرة وضع وتنفيذ تدابير لتطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية وضمان الأمن الاقتصادى للدول .

وترغمنا تعقيدات الوضع العالمى والطبيعة الحادة للتوترات السائدة على أن نواصل إعطاء أولوية عليا لمسائل السياسة الخارجية .

إن التحسين والإثراء الشاملين للتعاون ، وتنمية اتصالات واسعة مع البلدان الاشتراكية الشقيقة وضمان تعاونها الوثيق فى الميادين السياسية والاقتصادية والايديولوجية والدفاعية وغيرها ، والحرص على أن يتحقق تأليف عضوى بين المصالح الوطنية والدولية للمشتركين فى المجتمع الكبير — تلك كلها مهام تكتسب أهمية متزايدة .

ويدرج الآن على جدول أعمال النشاط المشترك للبلدان الشقيقة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة الاقتصادى للبلدان الأعضاء فى مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة الذى عقد فى يونيه/حزيران الماضى . وتلك حتمية تفرضها المصالح المشتركة للجماعة ومتطلبات التنمية الاجتماعية — الاقتصادية لكل دولة ، وكذلك القسمات النوعية للوضع الدولى .

ويتيح لنا تبادل الآراء الذى عقد فى منتصف مارس/آذار مع قادة الأحزاب والدول الأعضاء فى حلف وارسو أن نعلن فى ثقة أننا على إجماع فى اقتناعنا بأنه ما دام حلف الأطلنطى قائما ، فان حلف وارسو ينبغى أن يواصل القيام بدور هام فى الدفاع عن مواقع الاشتراكية فى أوروبا والعالم ، وأن يعمل كأداة يعوّل عليها فى الحيلولة دون اندلاع حرب نووية ، وفى تعزيز الأمن الدولى .

وسيعمل الاتحاد السوفييتى فى عزم ودأب على دعم الاتصالات المتبادلة وتنمية التعاون مع البلدان الاشتراكية الأخرى ، ومن بينها جمهورية الصين الشعبية . وموقفنا من هذه المسألة معروف جيدا وسيظل سارى المفعول .

ونحن نؤيد مواصلة توسيع التعاون الشامل مع بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ويدعم الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى والدولة السوفييتية فى ثبات حق جميع الأمم فى أن تحدد ، وفقا لخيارها ، نظامها الاجتماعى ــ الاقتصادى الراهن ، وفى أن تبنى مستقبلها دون تدخل خارجى . وأية محاولة تنكر على الأمم هذا الحق السيادى إنما هى محاولة يائسة مصيرها الفشل .

ونحن ندافع فى ثبات عن تنمية العلاقات الطبيعية والمتكافئة مع البلدان الرأسمالية . كما أن جميع المسائل الخلافية وأوضاع النزاع ينبغى أن تحل من خلال الوسائل السياسية ــ تلك هى قناعتنا الراسخة التى لا نحيد عنها .

وينطلق المكتب السياسى من حقيقة أن الوثائق الدولية لفترة الانفراج ، ومن بينها وثيقة هلسنكى الختامية ، لم تفقد شيئا من أهميتها . فهى تعد مثالا للطريقة التى يمكن أن تبنى بها العلاقات الدولية إذا ما اهتدى المرء بمبادىء المساواة والأمن المتكافىء ،وبالحقائق القائمة فى العالم ، وإذا لم يكن المرء ينشد أية مزايا ، وإنما قرارات واتفاقات تقبلها جميع الأطراف . ويبدو لى أنه فيما يتعلق بالذكرى العاشرة لمؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا قد يكون من المفيد لو أن البلدان التى وقعت الوثيقة الختامية أعربت مرة أخرى فى هلسنكى عن رغبتها فى التغلب على التوتر الخطر وتنمية تعاون سلمى وإرساء أسس بناءة فى الحياة الدولية .

والاتحاد السوفييتى يدعو إلى قيام تعاون اقتصادى وعلمى وتكنولوجى شامل على أساس مبادىء المنفعة المتبادلة ، ويستبعد كل نوع من التمييز ، وهو على استعداد لأن يواصل توسيع وتنمية العلاقات التجارية ، وتطوير أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية تقوم على المصلحة المتبادلة للجانبين فى الإتقان المشترك للبحوث والابتكارات الهندسية والتكنولوجية ، وفى تصميم المؤسسات وتشييدها ، وفى استغلال الموارد الأولية .

ولدى طرح المسألة بهذه الطريقة يكون من الضرورى تحليل حالة علاقاتنا الاقتصادية الخارجية ، والقاء نظرة أكثر دقة عليها ، فى حين يؤخذ المستقبل فى الاعتبار ، وثمة فرص مواتية فى

هذا الميدان على الرغم من التوترات الدولية . إن النهج ازاء العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية ذات المنفعة المتبادلة ينبغي أن يكون نهجا واسع النطاق يستشرف المستقبل .

كما أننا نؤيد قيام تعاون واسع متعدد الجوانب ذى منفعة متبادلة مع الدول الأوروبية ومع اليابان ومع البلدان الرأسمالية الأخرى .

ومن المعروف على النطاق العام أننا على استعداد لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة كذلك من أجل المنفعة المتبادلة ودون أية محاولات للعدوان على الحقوق والمصالح المشروعة للآخرين . فليست هناك أية حتمية قاتلة للمواجهة بين البلدين . وإذا ما تفهمنا كلا من الخبرة المواتية وغير المواتية التي تراكمت في تاريخ العلاقات السوفييتية ـ الأمريكية ، التاريخ الحديث والحديث جدا ، عندئذ يمكننا القول بأن أسلم شيء يمكن عمله هو البحث عن الطرق التي تؤدى إلى تحسين العلاقات وبناء جسور التعاون ، شريطة أن تبنى من كلا الجانبين .

غير أن المرحلة الأولى من محادثات جنيف التي استكملت بالفعل تحملنا في يقين على القول بأن واشنطن لا تنهج سياسة من شأنها التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفييتي . وذلك يمكن رؤيته بوضوح حتى من مجرد كونها ترفض بوجه عام مناقشة المسألة المتعلقة بعدم انتشار سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي في وقت واحد مع مناقشة المسألة المتعلقة بالحد من الأسلحة النووية وتخفيضها . وهكذا فانها تخرق الاتفاق الذي تم التوصل إليه في يناير/كانون الثاني بشأن العلاقة بين الجوانب الثلاثة ـ تجنب سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، وتخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية ، وتخفيض الأسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا .

وهنا نتساءل : ما تفسير موقف كهذا ؟ تفسيره هو أن دوائر معينة في الولايات المتحدة مازالت تريد أن تحقق موقعا مهيمنا في العالم ، وبخاصة في الميدان العسكري . وقد استرعينا مرارا انتباه الجانب الأمريكي إلى حقيقة أن هذه الخطط الطموحة تفتقد أية فرصة للنجاح ، فالاتحاد السوفييتي وأصدقاؤه وحلفاؤه ، وفي الحقيقة جميع الدول الأخرى التي تتمسك بالمواقف السلمية والتعاون السلمي ، لا تعترف بحق أية دولة أو مجموعة من الدول في تحقيق التفوق وفرض إرادتها على البلدان والأمم الأخرى .

كما أن الاتحاد السوفييتي ، من جانبه ، لم يضع لنفسه قط هدفا من هذا القبيل .

ونحن نود أن نعرب عن الأمل في أن يتغير الموقف الراهن للولايات المتحدة ، فمن شأن ذلك أن يتيح الفرصة للتوصل إلى اتفاقات تقبلها جميع الأطراف .

والبينة على ذلك هي الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفييتي بأن يطبق كلا الجانبين ، طيلة الفترة التي تستغرقها المحادثات ، وقفا مؤقتا لتطوير الأسلحة النووية وتجميدا للترسانات النووية

الاستراتيجية . واستمرارا فى هذا الاتجاه أعلن الاتحاد السوفييتى من جانب واحد وقفا مؤقتا لتطوير القذائف المتوسطة المدى ولتعزيز التدابير المضادة الأخرى فى أوروبا . وقد نظر العالم أجمع إلى هذا القرار باعتباره خطوة هامة وبناءة من شأنها تيسير نجاح المحادثات .

وأود أن أعيد إلى الذاكرة بأن هذه ليست هى الخطوة الوحيدة فى هذا الاتجاه . ففى عام ١٩٨٢ تعهد الاتحاد السوفييتى من جانب واحد بألا يكون البادىء باستخدام الأسلحة النووية . وفى عام ١٩٨٣ أعلن من جانب واحد وقفا مؤقتا لأن يكون أول من يضع أسلحة مضادة للتوابع (الأقمار) الاصطناعية فى الفضاء الخارجى . ولم تقدم حكومات الولايات المتحدة رداً على أى من هذه المبادرات ، بل إنها لم تبد حتى بادرة واحدة على حسن النية . وعلى النقيض من ذلك تحاول إعطاء صورة زائفة لأنشطة الاتحاد السوفييتى الرامية إلى تقليل خطر الحرب والتوصل إلى اتفاقات وذلك لحمل الناس على فقدان الثقة . وبعبارة أخرى فإنه يُبذل كل جهد ممكن لتفادى اتخاذ خطوات إيجابية ردا على هذه المبادرات .

ولا يمكن لأحد أن يدهش للعجلة التى تعطى بها حكومة الولايات المتحدة ردها النمطى والمعتاد « بالسلب » على مقترحاتنا . وتلك بيّنة جلية على عزوف الولايات المتحدة عن العمل من أجل تحقيق نتائج معقولة . وفى هذا الصدد أقول شيئا واحدا هو أن سباق التسلح والمحادثات حول نزع السلاح هما أمران متعارضان ــ وذلك واضح لكل من لا يلجأ إلى النفاق ولا يتخذ لنفسه هدف خداع الرأى العام . والاتحاد السوفييتى لن يؤيد مسلكا من هذا القبيل ، ويجب على هؤلاء الذين يمارسون المناورات السياسية بدلا من السياسة الجادة أن يدركوا ذلك . ونحن لا نود تكرار التجربة المحزنة للمحادثات السابقة .

والاتحاد السوفييتى ، من جانبه ، سيعمل فى ثبات فى جنيف من أجل التوصل إلى اتفاقيات عملية يقبلها الطرفان لا تسمح فقط بوضع حد لسباق التسلح ، وإنما تؤدى أيضا إلى إحراز تقدم فى نزع السلاح . ونحن اليوم ، كما كنا دائما من قبل ، فى حاجة إلى إرادة سياسية من أجل استتباب السلم ، ومن أجل مستقبل أفضل .

* * *

تلك أيها الرفاق هى مهامنا والاتجاهات الرئيسية فى سياساتنا الداخلية والخارجية ، وهى أمور ستناقش بطبيعة الحال فى هذا الاجتماع الموسع الذى سيحدد طبيعة العمل الذى يسبق المؤتمر ، للحزب بأسره ولكل من منظماته .

ويجب أن نعقد الاجتماع الموسع بطريقة تسمح لنا بأن نوجزها فى كلمات لينين :

« نحن نعرف مهامنا اليوم بوضوح وتحديد وشمول أشد كثيرا مما كنا نعرفها بالأمس ؛ نحن لا

نخشى أن نشير صراحة إلى أخطائنا بغية تصحيحها . والآن سنكرس كل جهود الحزب من أجل تحسين تنظيمه ، وإثراء نوعية عمله ومحتواه ، وخلق اتصال أوثق مع الجماهير ، ووضع تكتيكات واستراتيجية للطبقة العاملة تزداد صوابا ودقة »[1] .

ويتوقع الحزب والشعب السوفييتى منا قرارات شاملة ومدروسة جيدا ومسئولة ، ويمكن القول بكل ثقة أنها ستلقى التأييد من الشيوعيين ، من كل الشعب . وهذا التأييد سيجد تعبيرا عنه فى إدراكه الاجتماعى ونشاطه وعمله .

---

(١) ف . ا . لينين ، « رسالة إلى الشيوعيين الألمان » ، **الأعمال الكاملة** ، المجلد ٣٢ ، دار بروجرس للنشر ، ١٩٧٧ ، الصفحة ٥٢٣ .

تقرير جورباتشوف أمام الكونفرنس الحزبى التاسع عشر لكـل الاتحـاد
٢٨ يونيه/حزيران ١٩٨٨
حول تنفيذ قرارات المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى

أيها الرفاق المندوبون ،

إن المشكلة الأساسية التى تواجهنا هى كيفية مواصلة البيريسترويكا الثورية التى بدأناها فى بلدنا بمبادرة من الحزب وتحت قيادته وعدم التراجع عنها ، وهى مشكلة تنبع من واقع حياتنا نفسها ، وتناقش على نطاق واسع داخل الحزب وبين الجماهير . وسيحدد ردنا على هذه المشكلة ما إذا كان باستطاعة حزبنا القيام بدور الطليعة السياسية فى المرحلة الجديدة من التطور التى بدأها المجتمع السوفييتى .

إن الأعوام الثلاثة الماضية من حياتنا يمكن أن توصف بحق بأنها انعطاف جذرى . وقد تمكن الحزب والشعب العامل من وقف انجراف بلدنا نحو أزمة اقتصادية واجتماعية وروحية . والمجتمع اليوم أكثر ادراكا لماضيه وحاضره ومستقبله . فسياسة البيريسترويكا التى ترجمت إلى برامج اجتماعية ــ اقتصادية محددة تصبح الشاغل العملى للملايين ، وهذا هو جوهر الوضع السياسى فى بلدنا اليوم .

وباستطاعتنا الآن أن نرى كيف التأم شمل المجتمع ، وكيف أصبحت حياته الروحية أكثر تنوعا وإثارة وثراء ، ويعاد التفكير فى أفكار كثيرة لكارل ماركس وفلاديمير لينين كانت فيما سبق تعالج بصورة أحادية الجانب أو تُغيّب فى زاويا النسيان ، وفى النضال ضد الجمود العقائدى يجرى إنعاش الطبيعة الإبداعية للاشتراكية العلمية والانسانية .

وقد أصبح المواطنون مدركين لمسئوليتهم ، وهم ينفضون عنهم الغربة واللامبالاة . وتؤدى رياح التغيير إلى تحسين الصحة المعنوية للشعب ، وأطلقت المقرطة فيضا قويا من الأفكار والعواطف والمبادرات . كما أن تأكيد الحقيقة والمصارحة ينقى المناخ الاجتماعى ويلهم الناس ويحرر الوعى ويحفز النشاط .

وتلك عملية مثيرة تسترعى الأنظار انضم إليها كل الشرفاء المتطلعين إلى المستقبل . وتتدعم قوى التجديد الثورى . وقد وضع الناس ثقتهم فى البيريسترويكا ويطالبوننا بمواصلة المضى إلى الأمام ، وإلى الامام فقط .

وتبدى الطبقة العاملة درجة عالية من الإدراك والتنظيم الجيد . ولما كان غير المألوف والجديد المعقد يغزو حياتنا ، فان الطبقة العاملة تدلل مرة أخرى على خصالها السياسية والمعنوية الرائعة ، على نهجها الوطني حقا الشبيه بنهج رجل الدولة ازاء الأشياء ، وتساند البيريسترويكا بعملها . ومن ن ذلك تمكين الحزب من إحداث التغيرات الثورية فى شجاعة وثقة .

وقد كان رد الفعل عميقا لدى المزارعين ، وكان مؤتمر المزارعين الجماعيين برهانا على ما يهم من شحنة طاقة جبارة وضعت فى خدمة البيريسترويكا . فأنصار البيريسترويكا فى الزراعة يطبقون فى جسارة طرق عمل جيدة تستند إلى العلم والتكنولوجيات الفعالة ، ويظهرون استعدادا لها للتجريب والسعى ، بل لتجشم المخاطر ، من أجل التقدم ، وللعمل بتفانٍ كامل وباحساس المسئولية وبمهارة لصالحهم الخاص ولتقدم بلدهم .

وقد أكدت البيريسترويكا فكرة لينين المعروفة جيدا والقائلة بأن الانتلجنسيا لديها حساسية اجتماعية حادة واستجابة للتغيير الاجتماعي ، إذ استجابت فى حماسة لنداء الحزب بتسخير طاقة المجتمع الفكرية والروحية لخدمة البيريسترويكا ، وأبدت بحرارة العبرة التى استخلصها المؤتمر السابع والعشرون ، وأظهرت تفهما عميقا للقرارات التى اتخذها الحزب فى الأعوام الثلاثة الأخيرة .

خلاصة القول أن النتيجة السياسية الرئيسية لفترة ما بعد دورة أبريل/نيسان ١٩٨٥ هى تغيير المناخ الاجتماعي بأكمله ، والبدء فى تجسيد أفكار التجديد ، وتصاعد تأييد الشعب السوفييتى لسياسة البيريسترويكا .

ولكن هل يعنى ذلك أن التغيير نحو الأفضل كان يمضى قدما فى كل مكان ، وأنه يتم بكامل الطاقة ، وأن التحولات الثورية لا رجوع عنها ؟

كلا ، إن الأمر ليس كذلك . وإذا أردنا أن نكون واقعيين أيها الرفاق فينبغى أن نسلم بأن ذلك لم يحدث حتى الآن ، إذ لم نتمكن بعد من التغلب على الأسباب الكامنة لعوامل التعويق ، أو من أن ندفع إلى الحركة فى كل مكان آليات التجديد ، بل إننا فى بعض المجالات لم نصنع أية آليات من هذا القبيل . كما أن قدرات عدد كبير من منظمات الحزب لم ترق بعد إلى مستوى مهام البيريسترويكا . وما نحن فى حاجة إليه الآن هو إحداث تغييرات جديدة وكيفية فى تطورنا ، وهو ما يتطلب حلولا جذرية وإجراءات نشطة وواسعة الخيال .

نحن نواجه مسائل معقدة كثيرة ، ولكن أيًا منها هو أكثرها أهمية ؟ كما يرى الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فان المسألة الجوهرية هى إصلاح نظامنا السياسى .

لقد شرحت اللجنة المركزية برنامجها فى « موضوعات اللجنة المركزية » المقدمة إلى

الكونفرنس . ونحن لم نكن نرمى إلى تقديم إجابات جاهزة على كل الأمور ، وكان رأينا أنه ستظهر خلال المناقشات آراء ومقترحات جديدة يأخذها الكونفرنس فى اعتباره ، وعندئذ تكون قراراته حقا إنجازا جماعيا للحزب والشعب .

وبذلك يكون المقصد السياسى للكونفرنس هو دراسة الفترة التى تلت الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى أبريل/نيسان ١٩٨٥ والمؤتمر السابع والعشرين على التوالى دراسة مستفيضة ونقدية ، وإثراء استراتيجية تغييراتنا وتصنيف تكتيكاتها ، وتحديد الطرق والوسائل والأساليب التى تضمن التقدم المطرد وعدم النكوص عن البيريسترويكا ، على أن يتم كل ذلك بروح المأثورات اللينينية إلى جانب الاعتماد على الخبرة المتوافرة .

أولا
تطوير البيريسترويكا وتعميقها

١ ـ تقييم الانجازات بروح النقد الذاتى

أيها الرفاق ، إن التجديد الثورى يمضى بعمق متزايد فى داخل الاقتصاد الذى هو المجال الحاسم للحياة .

لقد شرعنا فى تنفيذ إصلاح عميق لنظام الإدارة الاقتصادية ، إصلاح جذرى حقا فى أهدافه ونطاقه . ويطبق جزء هام من الخلايا الأولية للاقتصاد مبادىء الاستقلال الذاتى التام فى التشغيل والتمويل الذاتى وفقا لقانون مؤسسات الدولة . كما أن القانون الذى أقر مؤخرا بشأن التعاونيات يمهد الطريق أمام قيام قطاع تعاونى كبير فى الاقتصاد السوفييتى ، وأمام الاستخدام الواسع لأشكال متنوعة من التعاون فى جميع الميادين الاقتصادية .

وقد بدأت البيريسترويكا فى علاقات العمل داخل المؤسسات الانتاجية على أساس اتفاقات تعاقدية واتفاقات إيجار تجمع بين مزايا الملكية العامة ومصلحة الفرد الشخصية ونهج المالك وتأكيد ذاتية المواطن . وتلقى العاملون لحسابهم قوة دافعة منظورة .

كما اتخذ عدد من القرارات العميقة الأثر ذات الطبيعة الجذرية والتى تحدد مضمون البيريسترويكا فى الميادين الاقتصادية الرئيسية وفى المجال الاجتماعى ، ويجرى الآن تطبيق هذه القرارات .

وتزداد بالتدريج سرعة سير الاقتصاد . وفى العام الماضى ، وللمرة الأولى ، تحقق مجموع الزيادة فى الدخل القومى عن طريق زيادة إنتاجية العمل . وبدأت الدخول الحقيقية للفرد تزداد من جديد ، فقد زادت الدخول الحقيقية للفرد بمقدار ٤,٦ فى المائة فى العامين الماضيين من الخطة

الخمسية الجارية .

وبالمقارنة بفترة الخطة الخمسية الحادية عشرة (السابقة) يجرى بناء مساحات سكنية أكثر مقدارها بخمسة عشر مليون متر مكعب . كما نقوم فى حماسة شديدة باعادة تنظيم التعليم العام والصحة العامة . وقد ازداد معدل المواليد ، على حين انخفض معدل الوفيات . ويرتبط ذلك بدرجة لا يستهان بها بالحرب ضد الإدمان الشديد للكحوليات .

وفى هذا العام أيضا كان الوضع الاجتماعى ــ الاقتصادى يتحسن باطراد ، ويزداد الدخل القومى بأسرع مما كان مقررا ، على حين كان عدد المستخدمين فى الانتاج المادى ينخفض من الزاوية المطلقة . ويرتفع ناتج السلع الاستهلاكية بمعدلات سباقة مما سمح بانجاز هدف معدل التجدد السلعى للشهور الخمسة الأولى من هذا العام . فقد ارتفعت مبيعات المنتجات الغذائية وغيرها من السلع بمقدار ٥,٩ فى المائة بالمقارنة بنفس الفترة من العام الماضى ، كما زاد حجم الخدمات الاستهلاكية بمقدار ١٣,٥ فى المائة .

وكان بناء المساكن وتشييد المرافق العامة يمضيان بمعدل أسرع . فقد زاد بناء الشقق والمنازل بمقدار ٦ فى المائة ، وبناء المدارس الثانوية بمقدار ٢٢ فى المائة ، وبناء دور الحضانة ورياض الأطفال والنوادى وقصور الثقافة بحوالى ٣٠ فى المائة ، والمستشفيات بمقدار ١٠٠ فى المائة .

وتلك ثمار ملموسة للبيريسترويكا ، ولكننا وقد اعتدنا على النقد الذاتى ينبغى أن نرى بوضوح أن واقع الحال فى الاقتصاد ، برغم كل الأشياء الايجابية ، يتغير ببطء شديد ، وبخاصة إذا حكمنا عليه بالنتيجة النهائية ، ألا وهى مستوى معيشة الشعب .

فما أسباب ذلك ؟ أقول صراحة إنه كانت هناك استهانة بمدى وخطورة التشويه والركود فى الفترة الماضية . فقد كان هناك الكثير الذى لا نعرفه ولم نلحظه حتى الآن ، وتبين أن الاهمال فى مختلف ميادين الاقتصاد أكثر خطورة مما كنا نعتقد فى بادىء الأمر .

ويمكن الحكم على مدى خطورة الوضع ، ضمن أمور أخرى ، بالوضع المالى للبلد . فلأعوام كثيرة كانت المصروفات فى موازنة الدولة تزداد بسرعة أكبر من الزيادة فى الإيرادات . ويؤدى العجز فى الموازنة إلى ضغط على السوق ، وتقويض استقرار الروبل والتداول النقدى بوجه عام مما يولد عمليات تضخمية .

غير أنى اعتقد أننا بينا نتحدث عن أخطاء الماضى ودروسه المريرة ، فاننا تجاه أنفسنا ، تجاه الحاضر ينبغى ألا نكون أقل صرامة ومبدئية مما نحن تجاه أسلافنا ، كما ينبغى ألا يقتصر تحليلنا على النجاحات ، بل أن يمتد إلى الأخطاء وإلى الدروس التى ينبغى استخلاصها من نشاطنا طوال الأعوام

الثلاثة الماضية ، وإلى الأخطاء والمثالب التى ارتكبت فى مجرى البيريسترويكا . وفى هذا الصدد يجب - بروح النقد الذاتى - أن نسلم أنه كان باستطاعتنا أن ننجز فى هذه الأعوام الثلاثة أكثر كثيرا مما انجزناه فى المجالات الرئيسية للبيريسترويكا ، ولاسيما فى النهوض بكفاءة اقتصادنا وتحسين نتائجه النهائية .

والحقيقية على الرغم من ذلك فإن بلدنا ما زال ينفق قدرا كبيرا جدا من الوقود والطاقة الكهربائية والمعادن لكل وحدة من الدخل القومى ، ومن هنا كان النقص فى الموارد رغم أرقام الانتاج العالية ، وهو ما يرغمنا على تخصيص اعتمادات متزايدة لدعم إنتاج المواد الأولية والوقود والطاقة .

ولكسر هذه الحلقة المفرغة نقوم باجراء تحديث جذرى لصناعتنا الهندسية بوصفه الشرط الحاسم للتعجيل بالتقدم العلمى والتكنولوجى ، وباعادة بناء اقتصادنا الوطنى ككل . ويمكننا القول إن ذلك برنامج ليس له سابقة ، وهو يتطلب جهودا غير عادية ليس فقط فى مجال الصناعة الهندسية نفسها ، وإنما كذلك فى الصناعة الكيميائية والميتالورجيا وغيرهما من الصناعات ، وبطبيعة الحال أيضا فى مجال البحث والتطوير . وقد بدأ العمل بالفعل ولكنه غير متطابق حتى الآن مع حجم الأهداف المقررة ، كما أنه يمضى فى بطء شديد ، لاسيما فى مجالات طليعية مثل الالكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الحساب العلمى وتطوير مواد جديدة . والجهات المسئولة مباشرة عن ذلك فى الاتحاد السوفييتى هى مكتب الهندسة التابع لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتى ولجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا بالاتحاد السوفييتى ، إلى جانب المسئولين عن تسيير الصناعة الهندسية . ومن المؤكد أن التغيير الهيكلى فى الاقتصاد ككل يمضى بدوره ببطء أيضا . وهذا يعنى أن غالبية المشاكل التى تراكمت فى الماضى لم يتم التغلب عليها . ويعتبر ذلك بدوره انعكاسا للنهج المتبعة حاليا ازاء الإدارة الاقتصادية .

وثمة أمر آخر هو أن الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى يونيه / حزيران قد أشار كما تعلمون إلى ضرورة الربط بين بلوغ الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل وأقصى إشباع ممكن لاحتياجات الشعب الحيوية . وتعتبر البيريسترويكا الهيكلية والاصلاحات الاقتصادية الجذرية عمليتين أساسيتين تتطلبان الكثير من الوقت والجهد والموارد ، وخلال الاضطلاع بهما سيتعين علينا حل مشكلة شديدة الالحاح ، هى تحسين رفاهة الشعب . وينبع هذا الخط كلية من هدف تعزيز التوجه الاجتماعى لتطورنا الذى حدده المؤتمر السابع والعشرون للحزب .

فكيف يجرى تنفيذ هذه الأهداف ؟

اسمحوا لى أن أبدأ بالمشكلة الغذائية التى هى على الأرجح المشكلة الأكثر إيلاما وحدة فى حياة مجتمعنا .

لقد تحقق هنا شيىء من التقدم ، ولكنه لا يمكن أن يرضينا . فمن حيث الجوهر استخدم

الجانب الأكبر من الزيادة التى تحققت فى ناتج الأغذية لتغطية الطلب المرتبط بنمو السكان ، مما يعنى أننا فى حاجة إلى معدلات أعلى لتعزيز مواردنا الغذائية . فمن غير الجائز لنا ، أدبيا أو سياسيا ، أن نتسامح فى التأخير فى حل المشكلة الغذائية .

وثمة سؤال مشروع : لماذا نستغرق كل هذا الوقت الطويل لتحقيق تقدم فى هذا المجال ؟ ليس هناك من ينكر أن كثيرا من الأسباب يرجع إلى الماضى عندما كانت مبادىء التنمية الزراعية تقوّض بصورة خطيرة ، ولكن ذلك لا يبرر بأية حال الأخطاء الحالية ، وربما يبدو أن جميع العقد قد حلّت ، إذ أن المزارع الجماعية ومزارع الدولة ، والأقسام والمناطق والجمهوريات ، قد منحت أوسع الحقوق الممكنة لزيادة ناتج المحاصيل وتربية الحيوانات . ومع ذلك فان النتيجة المرجوّة مازالت بعيدة للغاية عن متناولنا . وفضلا عن ذلك فان كثيرا من القرارات الأخيرة غير مفهوم بالقدر الكافى ، كما يواجه المماطلة والتسويف وكل أنواع العراقيل البيروقراطية ، وفى أحيان كثيرة جدا العزوف عن العمل بطريقة جديدة .

وتؤكد صحة هذا الاستنتاج الفوارق الكثيرة فى النتائج التى تحققت فى نفس الظروف الطبيعية والاقتصادية . كما أن الوضع يتحسن بصورة ملموسة عندما يتصدى الناس للأمور بالهمة الواجبة ، ويحققون أقصى استفادة ممكنة من الفرص الجديدة . ونأخذ مثالا لذلك بيلوروسيا وليتوانيا وإقليم ألتاى ، أو مناطق بيلجورود وفولجوجراد وزيتومير وليبتسك وأوريل وخميلنتسكى وتسيلينوجراد ، حيث الناتج الحيوانى يزداد باطراد ، مما ترتب عليه تحسن ملموس فى الإمدادات الغذائية .

ولكن لماذا تحسنت الإمدادات الغذائية فى منطقة بيلجورود ، ولم تتحسن فى منطقة كورسك المجاورة ؟ ولماذا تمكن المزارعون فى منطقة تسيلينوجراد من توريد مزيد من اللحوم والألبان والخضروات لمنافذ التوزيع ، على حين أخفق المزارعون فى شمال كازاخستان وبضع مناطق مجاورة فى أن يفعلوا المثل ؟

إن الأمثلة التى من هذا النوع ، أيها الرفاق ، وفيرة كما يقال . وما هو أسوأ من ذلك أن ناتج منتجات زراعية كثيرة قد انخفض فى مناطق فولوجدا وكالينينجراد وكوروفوجراد وكورجان وياروسلافل وجمهورية قلميقا ذات الحكم الذاتى . ومازالت عناصر الركود تشاهد فى الزراعة فى جمهوريات أوزبكستان ومولدافيا وما وراء القوقاز . ويعنى ذلك أن أمورا كثيرة تعتمد على الموقف الذى يتخذ منها وعلى مقدرة المديرين وقدرتهم على تسيير الأمور بالطريقة الجديدة .

ويبدو لى أن البحث عن طريق لتحسين إمدادات الأغذية يجب أن يستمر فى كل مكان ، وبخاصة فى تلك المناطق والجمهوريات التى لم يتغير الوضع فيها أو أنه يتحسن ببطء شديد . ويجب أن

يتم ذلك باشراك كل قطاعات السكان على أساس تحليل متعمق لحالة الزراعة .

فعلى أى الجوانب ينبغى تركيز الانتباه ؟ تبين التجربة أن الطريقة الأقصر والتى يعوّل عليها أكثر من غيرها لتحقيق الناتج المرغوب من الأغذية هى أن يتم على نطاق واسع وفى كل مكان إدخال ترتيبات الايجار والأشكال الفعالة الأخرى لتنظيم العمل وحفزه ، فذلك هو العنصر الرئيسى للسياسة الزراعية الحالية .

وقد أثبتت النتائج التى حققتها مجاميع العاملين التى لديها ترتيبات إيجارية أو تعاقدية أن الغلة المحصولية والانتاجية الحيوانية يمكن أن تزداد فى غضون فترة زمنية قصيرة ، وأن إنتاجية العمل يمكن تعزيزها بدرجة جوهرية ، وأن الخسائر يمكن تخفيضها ، وأنه يمكن الحصول على منتجات زراعية عالية الجودة . وهذه الخبرة على وجه التحديد ، أيها الرفاق ، تزودنا بالإجابة على السؤال الرئيسى المتعلق بالسرعة التى يستطيع بها البلد حل المشكلة الغذائية . إن كل شيىء يتوقف على مدى السرعة التى نستطيع بها استثارة اهتمام النّاس وحفز عمل مجاميع العمل التى لديها ترتيبات تعاقدية وإيجارية ، وعلى أى نطاق ندرج المزارعين فى هذه العملية وجعلهم سادة حقيقيين على أرض المزرعة .

ومن المؤكد أنه ينبغى لنا أيضا ، بينما نفعل ذلك ، أن نواصل دعم المرافق المادية والتقنية فى الزراعة وصناعة الأغذية . كما يجب اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين نقل المنتجات الزراعية وتخزينها وتجهيزها . وإذا ما تمكنا على وجه السرعة من جنى المحصول وتخزينه وتجهيزه ، ومن تسليم الناتج إلى المستهلك فى الوقت المناسب ، أمكننا زيادة استهلاك الأغذية بما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ فى المائة بالمستوى الحالى للإنتاجية فى الزراعة المحصولية وتربية الحيوان .

وينبغى أن نستفيد من هذه الإمكانية الواضحة . وقد وضعنا برنامجا محددا لتحسين تجهيز المنتجات الزراعية وتخزينها ونقلها ، ورصدنا ٧٧٠٠٠ مليون روبل لهذا الغرض فى الأعوام المتبقية من فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة وفى فترة الخطة الخمسية الثالثة عشرة . والآن يجب علينا أن ننظم الأمور بمهارة ، وأن نستخدم هذه الموارد بفعالية ، بحيث يمكن تحسين الوضع جذريا فى أقصر فترة ممكنة .

إن التطوير الواسع النطاق للتعاونيات ، وتطبيق المحاسبة الاقتصادية ، والترتيبات التعاقدية والايجارية ، وغيرها من الأشكال المتقدمة لتنظيم العمل وحفزه ــ كل ذلك يتطلب موضوعيا تغييرا جذريا فى تسيير المجمع الزراعى ــ الصناعى . وقد بينت التجربة أن الهيئات الزراعية ــ الصناعية لم تعد فى شكلها الحالى فعالة على مستوى الأقسام والمستوى الأقليمى . ويبدو أننا يجب أن نقتدى بمثال مزارعى تولا الذى أخذت به أقسام وأقاليم وجمهوريات كثيرة ، ونعنى به الرابطة الطوعية للمزارع الجماعية ومزارع الدولة لإنشاء أجهزة خدمات وهيئات إدارية مشتركة . فالمزارعون يعرفون على

نحو أفضل ما يحتاجون إليه من أشكال الإدارة ومن الخدمات .

أما بالنسبة للسوفييتات والهيئات الحزبية المحلية فان واجبها هو مساعدة ودعم إعادة البناء والتغيير الجذرى لأساليب الإدارة فى المزارع . وكما قال مؤتمر المزارعين الجماعيين فانه يجب أن يبعد من الطريق من يعيقون العملية ويخلقون العراقيل .

ولنقل شيئا عن قضية هامة أخرى ، هى أنه مهما كانت الموارد التى ترصد للزراعة فانها لن تثمر النتائج المرجوة ما لم يكن هناك اهتمام بالفرد وبظروف عمله وبأحواله المعيشية . وأود أن أقول بضع كلمات بصفة خاصة عن التطور الاجتماعى فى الريف . وفى هذا الصدد تراكم على المجتمع دين كبير . فالأحوال السكنية والاجتماعية والثقافية والخدمات الطبية رديئة المستوى فى كثير من الأقسام ، تضاف إلى ذلك المرافق غير المرضية فى المنازل القروية وعدم انتظام إمدادات الطاقة الكهربائية ، والصعاب فى استخدام الأجهزة المنزلية ، وسوء حالة الطرق .

وتتخذ فى فترة الخطة الخمسية الجارية تدابير أكثر عمقا من أى وقت مضى لتحسين الأحوال الاجتماعية فى القرى . ويجرى الآن تنفيذ برنامج كبير للتغيير ، لاسيما فى منطقة التربة غير السوداء فى روسيا ، وهى منطقة بالغة الأهمية فى بلدنا . فمن الجوهرى أن يشعر المزارعون فى كل مكان بتحسن جوهرى فى الأحوال المعيشية وظروف العمل فى غضون الأعوام القليلة المقبلة ، وهذا النهج يجب التمسك به فى ثبات فى المستقبل أيضا . كما أن لجنة الدولة للتخطيط بالاتحاد السوفييتى ولجنة الدولة للمجمع الزراعى ـ الصناعى يجب أن تعملا وفق هذا المبدأ التوجيهى لدى وضع الخطة للفترة الخمسية الثالثة عشرة .

خلاصة القول إن جوهر السياسة الزراعية الجارية هو تغيير علاقات الانتاج فى المزارع . **ويجب أن نستعيد التوازن بين المدينة والقرية ، وأن نحرر إلى أقصى حد طاقات المزارع الجماعية** ومزارع الدولة عن طريق تشجيع مختلف أنواع الترتيبات التعاقدية والإيجارية ، كما يجب التغلب على الغربة بين المزارع والتربة وجعله سيدا كامل السيادة ، وحمايته من أساليب الإمرة ، وتغيير الظروف المعيشية فى القرى تغييرا جذريا ، فذلك هو الطريق الوحيد إلى التعزيز السريع لكفاءة القطاع الزراعى ـ الصناعى ، وإلى ضمان تحسين جذرى فى إمدادات الأغذية على نطاق البلد .

ولنتحدث الآن عن مشكلة الإسكان . لقد تغلبنا على مشكلة بالغة الأهمية ، هى أن نزود من الناحية العملية كل أسرة بشقة مستقلة أو منزل مستقل بحلول العام ٢٠٠٠ . ولانجاز هذه المهمة سيتعين علينا بناء أكثر من ٣٥ مليون شقة ومنزل . وعلى الرغم من أن الوضع فى بناء المساكن قد أخذ يتغير نحو الأفضل ، فانه مازال متوترا إلى حد ما بسبب وجود أناس كثيرين ظلوا ينتظرون

أعواما طويلة للحصول على شقق .

ولذلك فقد اتخذنا قرارات غير عادية ، وزدنا بدرجة كبيرة حجم بناء المساكن المدعومة من الدولة ، على حين اقتطعنا من الاستثمارات في التشييد الصناعي ، ونحن نسمح أيضا لجماعيع العاملين التي تحولت إلى المحاسبة الاقتصادية بأن تبنى المساكن الخاصة بها . واتخذت أيضا خطوات ملموسة لتشجيع بناء المساكن التعاونية والخاصة ، وذلك تحقيقا لرغبات الناس في أن تكون لديهم شقة تعاونية أو خاصة . ومن ثم رفعت جميع أنواع الحظر والقيود فيما يتعلق بحجم المباني أو ارتفاعها . ذلك أن بعض الناس ينفقون كسبهم على ذلك ، فلندعهم يبنون ما يحتاجون إليه في الحاضر أو في المستقبل . كما أن المقترحات بأن يسمح للمواطنين بأن يدفعوا للدولة تكاليف شققهم كي يكون باستطاعتهم تركها لورثتهم تبدو مقترحات معقولة كذلك .

وقد قوبلت القرارات التي اتخذت للتعجيل ببناء المساكن بموافقة عامة . ففي كل مكان بدأت الأمور تتغير نحو الأفضل ، بيد أنه تنشأ مشاكل جديدة . فتسهيلات البناء وصناعة مواد البناء تقصر عن تلبية الطلب المتصاعد . وينبغي انجاز الشيء الكثير عن طريق استخدام جميع الموارد المتوافرة في المناطق والأقاليم والجمهوريات . كما يتوقف الشيء الكثير على الصناعة الهندسية ، إذ ينبغي لها تزويد العاملين في مجال البناء ومؤسسات صناعة مواد البناء بأحدث التكنولوجيات والمعدات . وكل ذلك يجب عمله ببراعة ودون إبطاء .

وأخيرا لنقل بضع كلمات عن تلبية طلب المستهلكين وتعزيز التجارة والخدمات . إن التغيرات التي تشاهد هنا أخفقت في حل المشكلة الرئيسية : وهي أن توفير السلع والخدمات مازال متخلفا عن ملاحقة القدرة الشرائية المتزايدة للسكان ، وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى الحالة المهملة لذلك الميدان وإلى الموقف المتخذ منها .

وتتوقف أمور كثيرة على الصناعات الخفيفة . واليوم ، كما يقول المثل ، نحن نجني ثمار استخفافنا بها على امتداد الأعوام . فالمؤسسات المعنية تستخدم معدات عتيقة الطراز وقدرا كبيرا من العمل اليدوي الشاق . وكل ذلك يؤثر في كفاءة الانتاج وكميته ونوعيته ، وفي استقرار أحوال العاملين . وقد اتخذت الآن تدابير لعلاج الوضع ، ورصدت لذلك اعتمادات كبيرة ، كما يجرى تحديث المؤسسات باستخدام معدات إما منتجة محليا أو مستوردة ؛

بيد أن هناك أسبابا أخرى . فالتعزيز البطيء لانتاج السلع الاستهلاكية يرجع بدرجة كبيرة إلى سوء التكييف في الإدارة الاقتصادية ، وإلى الحوافز غير الفعالة . كما أن غالبية المؤسسات التي تخضع لوزارات وإدارات الاتحاد السوفييتي والتي يعهد إليها بانتاج السلع المعمرة اللازمة للسوق تعتبر هذه مهمة ثانوية ولا تألو جهدا لتجنبها .

ينبغى أن تخلق بأسرع ما يمكن صناعة استهلاكية قوية على أحدث طراز . ولا ينطبق ذلك على الصناعات الخفيفة وحدها ، بل كذلك على المصانع الحربية ومؤسسات الصناعة الثقيلة التى ينبغى أن تتعزز بصورة ملموسة مساهمتها فى إنتاج السلع الاستهلاكية وتوريدها ، ليس فقط فيما يتعلق بالكمية وإنما بالجودة أيضا .

وتتحمل أجهزة الحكم المحلية مسئولية خاصة عن توفير السلع والخدمات . وتوجد فى الجمهوريات والمناطق نماذج ليست بالقليلة للمبادرة والجسارة الحقيقيتين فى مجال إشباع السوق بسلع مصنوعة محليا . ولكن توجد أيضا مناطق كثيرة تتجه إلى الاعتماد كثيرا على مناطق أخرى فى محاولة لضمان تسليم بضائع يمكن بسهولة إنتاجها فى الحال . وهذا النهج لا يغتفر الآن ، لأنه قد سنحت فرص هائلة لتطوير التعاونيات ونشاط العاملين لحسابهم . وقد تحققت نتائج ملموسة حيثما تفهم الناس ذلك على الفور وتوفرت الظروف اللازمة ، مع ظروف أنواع جديدة من السلع والخدمات فى السوق ، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا موضع ترحيب .

وباختصار فان الموقف تجاه المسألة التى تمس المصالح الحيوية للمواطنين يجب أن يتغير جذريا سواء عند المركز أو محليا .

٢ ـ التقدم المتسق والدءوب للإصلاح الزراعى الجذرى

أيها الرفاق ، لدى دراسة سير العمل فى البيريسترويكا ينبغى أن نبرز بصفة خاصة سير العمل فى الإصلاح الاقتصادى الجذرى .

إن انتقال المؤسسات إلى المحاسبة الاقتصادية والتمويل الذاتى والادارة الذاتية يسمح للعاملين فيها بأن يحسوا حقا بحقوقهم الجديدة ، وكذلك بعبء غير يسير من المسئولية . وعلى الرغم من أن الإصلاح لم يخط إلا خطواته الأولى ، وأن الأساليب الجديدة للادارة لم تطبق إلا منذ فترة وجيزة ، فان لذلك بالفعل تأثيرا إيجابيا على كثير من المسائل الانتاجية والاجتماعية ، وعلى الوضع فى المؤسسات ككل .

وخلال العام الماضى نجد أن المؤسسات التى تعمل وفق الخطوط الجديدة لم تتمكن فقط من إنجاز الأهداف التى حددتها للناتج ، وإنما كذلك من تحسين نتائجها الاقتصادية بدرجة ملموسة . ولذلك أهميته الهائلة .

ولكن الشيىء الرئيسى هو استخلاص الدروس من الصعاب التى مرت بها المرحلة الأولية للإصلاح . وقد ألقت الممارسة الأضواء على الأمور التى تجعل الآلية الاقتصادية تترنح . ويرجع ذلك بدرجة ما إلى حقيقة أنه لم يتم تشغيل جميع عناصرها حتى الآن ، وإلى أننا شرعنا فى تطبيق الإصلاح

فى منتصف خطة خمسية ، فى وقت كانت فيه المواقع الهيكلية للخطة قد تحددت بالفعل ، ومازالت تسرى فيه الأسعار العتيقة والأساليب المركزية القديمة لتوزيع الموارد .

ويفسر ذلك الشيء الكثير ، ولكنه لا يفسر كل شيء حتى الآن . وكانت نشأة المشاكل ترجع بدرجة كبيرة إلى رسوخ القوالب النمطية الإدارية ، والسعى إلى الحفاظ على أساليب الإمرة المألوفة للادارة الاقتصادية ، وإلى المقاومة التى يبديها الموظفون الإداريون . الحقيقة أننا نصطدم فى بعض الحالات بمحاولات غير مقنعة لإفساد جوهر الإصلاح ، ولملء الأشكال الإدارية الجديدة بالمحتوى القديم . وكثيرا جدا ما تحيد الوزارات والإدارات نصا وروحا عن قانون المؤسسات ، مما **يترتب عليه ، كما يسلم اقتصاديون كثيرون بذلك ، عدم تنفيذه بصورة كاملة .**

وهذا ما تؤكده الكيفية التى وضعت بها خطط المؤسسات للعام الجارى ، مع ما يحدث فى حقيقة الأمر من احتفاظ بالنظام السابق لحصص الانتاج الالزامية تحت ستار طلبيات الدولة . ولا يعدو ذلك أن يكون إساءة لاستعمال السلطة من جانب الوزارات فى غيبة الرقابة اللازمة ، أو فى بعض الحالات نتيجة للتغاضى والصفح من جانب لجنة الدولة للتخطيط والأجهزة الدائمة فى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى .

وما لا يمكن التسامح فيه هو إرغام المؤسسات عن طريق طلبيات الدولة على صنع سلع لا يقبل عليها المستهلكون ، وهى ترضخ لذلك لسبب بسيط هو أنها تريد بلوغ الأهداف السيئة السمعة « للزيادة الكمية فى الناتج الاجمالى » . وقد مورست أوامر من هذا النوع فى حالة مؤسسات كبيرة مثل مصانع الأورال الهندسية ومصانع ألتاى للآلات الزراعية ومصانع كورجان للجرارات ومصنع باكو للإطارات ، دعك من مجموعة المؤسسات المتوسطة الحجم والصغيرة .

فكم لدينا من خدم مطيعين « للزيادة الكمية فى الناتج الاجمالى » !

وهل بى حاجة إلى القول بأن ذلك يتعارض كلية مع مغزى الإصلاح ، وبأنه يرق إلى المحافظة على الأساليب الإدارية التى دفعت اقتصادنا إلى نهاية محزنة .

ويبدو أن الكل يجب أن يدركوا الآن أن لا عودة إلى الأساليب القديمة . ومع ذلك هناك من لا يزال يقول إنه إذا ما أخفقت الخطة فى ممارسة الضغط على مؤسسة ما فانها لن تسعى إلى تحسين مؤشراتها الاقتصادية . ولأول وهلة قد يبدو هذا الحديث عقلانيا ، ولكن الحقائق تبين أنه ليس كذلك . ولنستشهد هنا بمجرد حالة واحدة .

كان الكثيرون يخشون أن يؤدى توسيع حقوق المؤسسات وتقليل نطاق المؤشرات المفروضة إلى تخفيض النتائج المقررة (الواردة فى الخطة) وإلى ضرورة إعادة النظر فى أهداف الخطة الخمسية . والحقيقة أن الربح الكلى ، الذى حددته خطة هذا العام للمؤسسات الصناعية التى انتقلت إلى المحاسبة

الاقتصادية الكلية ، كان يقل عن الرقم المستهدف بمقدار ٤٥٠٠ مليون روبل . ولذا فإن بعض المدافعين المتحمسين عن الأساليب القديمة قد فركوا أيديهم فى طرب قائلين : هل ترون ما أسفر عنه الاعتماد على الروافع والحوافز الاقتصادية وحدها .

ولكن كيف مضت الأمور فى الممارسة ؟ الحقيقة أن المؤسسات المعنية تجاوزت الرقم المستهدف لأرباحها عن الشهور الخمسة الأولى من هذا العام بمقدار ٢٥٠٠ مليون روبل . وقد بلغت الزيادة فى المؤسسات التى طبق المحاسبة الاقتصادية الكاملة ١٢,٨ فى المائة مقابل ١٠,٢ فى المائة فى المؤسسات التى تعمل بالطريقة القديمة . والنقطة الهامة هنا هى أن الزيادة فى الأرباح قد تحققت أساسا عن طريق تخفيض التكاليف وتقليل استهلاك المواد .

وأقولها صراحة إن هذه النتيجة كانت غير عادية تماما بالنسبة لاقتصادنا فى الآونة الأخيرة ، وهى تستحق منا أن ندرسها فى عمق وشمول . فماذا يمكن أن يقال فى هذا الصدد ؟ ومن الواضح أنه لم يتم حتى الآن تطبيق أية حوافز فعالة فى الآلية الاقتصادية لحفز المؤسسات على قبول مهمات أعلى فى الخطة ، وهذا هو ما يجب علينا التفكير فيه ، والأمر الهام بالنسبة لنا فى نهاية المطاف هو النتيجة النهائية . وإذا ما بدأت الآلية الاقتصادية العمل وضمنت نتائج ملموسة بدرجة أكبر ، فان ذلك على وجه التحديد هو ما نريده . ويا له من درس ينير الطريق ؟ وينبغى فى نهاية الأمر أن يحفز أجهزة التخطيط على تنقيح نُهُجها إزاء التخطيط ، ونقل التركيز من « ضغط الخطة » إلى « الروافع والحوافز الاقتصادية » .

وقد بينت التجربة أن سير العمل فى الإصلاح الاقتصادى يتطلب انتباها مستمرا من جانب اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى وحكومة الاتحاد السوفييتى . ولابد أن نسلم بذلك ، فقد اكتشفنا تشويه فكرة طلبيات الدولة فى وقت متأخر كثيرا . كما أن التحذيرات التى تلقيناها لم تكن تُقيّم بصورة سليمة وعلى الفور . والآن يجرى تصحيح هذا الخطأ ، وستصدر فى القريب العاجل قرارات حكومية بشأن الإجراء المرتبط بطلبيات الدولة .

وفى المرحلة الأولية من الإصلاح كانت مجاميع العاملين والأجهزة الإدارية تركز أيضا انتباهها على كيفية تحديد المعايير الاقتصادية . وقد شاهدنا هنا أيضا محاولات من جانب الوزارات والإدارات لممارسة إصدار الأوامر فيما يتعلق بالمؤسسات ، وحادت وزارات كثيرة عن طريقها لتضع معايير تستطيع عن طريقها ، كما كانت الحال من قبل ، إعادة توزيع اعتمادات المؤسسات ذات الكفاءة لصالح المؤسسات عديمة الكفاءة .

ونظرا لاختلاف إمكانيات البدء لدى مجاميع العاملين المختلفة التى شرعت تسير على طريق المحاسبة الاقتصادية وفعالية التكاليف ، فانه يرجع إلى حد ما أن يكون هناك مبرر لإعادة توزيع من

هذا القبيل . ولكن المقصد الرئيسى لتحديد المعايير هو تحقيق ترابط مباشر بين الدخول والنتائج النهائية ، ومن ثم فان أى تحسين فى عمل مجموع العاملين يجب تشجيعه عن طريق زيادة الدخول . ولا يمكن أن نتسامح فى أى شكل من أشكال الاستجداء أو نيل نفع بالتملق ، سواء أكان ذلك صريحا أو مقنعا ، أو فى أية إمكانية للعيش حياة ميسّرة مع أداء عمل سيىء . ويؤسفنى أن أقول إن المساواة فى الأجور قد تركت آثارا قوية للغاية على حالتنا النفسية وممارساتنا الاقتصادية . ونحن نواصل مطاردتها حتى تخرج من الباب ، كما يقول المثل ، ولكنها لا تلبث أن تعود إلينا من النافذة .

ونحن نصطدم بالمشكلة نفسها فى إصلاح الأجور والمرتبات . والنتائج الأولى ، فيما يبدو ، واعدة ومبشرة بالخير . فمجاميع العاملين التى انتقلت إلى الظروف الجديدة تمكنت من دفع إنتاجية عملها مع زيادة أجوره أيضا . ولكنه حتى هنا فان المساواة فى الأجور لا تتخلى عن أرضها الصلبة . فالمؤسسات التى منحت الحق فى مكافأة عمالها الأكثر كفاءة ، وفى تخفيض أجور الكسالى والخاملين والمتلافين ، تستخدم هذا الحق فى تهيب شديد خشية أن تغضب أحدا .

ونحن لم نتغلب بعد على النهج الموروثة عن فترة الركود فى نشاط مجاميع العاملين ، حيث تقيد بصورة مصطنعة أجور ومرتبات العمال والفنيين والمهندسين الذين يضربون الأمثلة للعمل الابداعى العالى الكفاءة ، بل غير العادى فى بعض الأحيان . كما أن بعض إجراءات تحديد المعايير بدورها جديرة بأن تنقد فى هذا الصدد . وهل أنا بحاجة إلى التدليل على أن الطريقة الأكثر فعالية لاستئصال اتجاهات المساواة فى الأجور هى الدأب فى تنفيذ مبادىء المحاسبة الاقتصادية ، ليس فقط فى مجاميع العاملين ككل ، وإنما أيضا فى الفروع التابعة لها وفى كل مكان عمل ؟

• وإن شئنا الصراحة فان الإصلاح لن يعمل ، ولن يعطى النتائج التى نتوقعها ، مالم يمس المصالح الشخصية لكل فرد ، ولم يوفق فى أن يصبح قضيته الحيوية .

ومن المجالات الرئيسية للإصلاح الاقتصادى الجذرى التشجيع الواسع النطاق للحركة التعاونية . وقد نوقش هذا الموضوع فى استفاضة وشمول فى مؤتمر المزارع الجماعية وفى دورة مجلس السوفييت الأعلى التى أقرت قانون التعاونيات . ومهد ذلك الطريق أمام أقصى تطوير ممكن للحركة التعاونية . وترى اللجنة المركزية أن تشجيع الحركة التعاونية سيتيح فرصا هائلة لحل كثير من مشاكل المجتمع ذات الأهمية الحيوية .

وقد أضفينا على التعاونيات نفس المغزى ، وعهدنا إليها بنفس الدور ، اللذين خصها لينين بهما . والآن ينتقل التركيز إلى الممارسة . والواجب المباشر للسوفييتات ومنظمات الحزب هو مساندة كل من يريد الإسهام بدرجة متزايدة فى البيريسترويكا على أساس تعاونى .

أيها الرفاق ، إن الإصلاح الاقتصادى كان يمكن أن يقطع شوطا أكبر وأفضل كثيرا لو أن

النزعة المحافظة لم تكن قد ضربت لها جذورا بهذا العمق فى الجهاز الادارى . فأساليب الإمرة والتعسف الإدارى تتشبث بمواقعها فى عناد . ونظرا لأن الإصلاح يوضع موضع التنفيذ ، فاننا نحس بصورة ملموسة مقاومة قوى القصور الذاتى ، مما يؤدى فى أغلب الأحوال إلى قرارات أساسها الالتقاء فى منتصف الطريق أو الحلول الوسط ، وفى بعض الأحيان إلى الأخطاء .

والحقيقة أن محاولة قد بذلت لإحياء الإدارات الوزارية الرئيسية البيروقراطية السابقة تحت ستار اتحادات إنتاجية تابعة للدولة . وبهذه الطريقة كان يتعين الاستعاضة عن الاتحاد الطوعى لمؤسسات مستقلة . بتنظيم مركزى صارم يحتفظ بالتقسيمات الادارية القديمة وجهاز متضخم .

وعند المركز وعلى المستوى المحلى مازال هناك أناس كثيرون جدا يرفضون الأشكال الجديدة للإدارة التى تلائم ظروف المقرطة والإصلاح الاقتصادى .

وقد ظهر ذلك على السطح أيضا خلال تخفيض أعداد الموظفين الاداريين بالوزارات والادارات الاتحادية والجمهورية وبالهيئات الإدارية على مستوى الهيئات والأقاليم . فماذا يمكن أن يقال فى هذا الصدد ؟ بالنسبة لنا تعد هذه مسألة مبدأ ، وعلينا أن نتبع فى حزم سياسة تقليص الجهاز وتقليل تكاليفه والنهوض بكفاءته . وفى الوقت نفسه من الجوهرى التأكد من أن الموظفين الذين يستغنى عنهم نتيجة لهذه التدابير لا ينقلون إلى مكاتب أخرى ، وإنما ينبغى أن يحصلوا على وظائف فى الانتاج ومجال الخدمات والتعاونيات وتجارة التجزئة والمرافق العامة حيث يوجد نقص فى الأيدى العاملة .

وكما نرى فانه حتى التحليل الموجز للعمليات المرتبطة ببداية الإصلاح يبين أنه ليس بالمهمة السهلة ، وأنه يتطلب اهتماما كبيرا لا يتسرب إليه الوهن . أجل ، توجد صعاب ، ولا يستبعد وجودها فى المستقبل ، ولكن الاصلاح يمتد إلى مجالات من الاقتصاد دائمة الاتساع ، ويكشف عن قدرته على الاستمرار .

وعلى ضوء خبرتنا المتراكمة يجب أن نستعد استعدادا شاملا ودقيقا لأن نستكمل فى بداية عام ١٩٨٩ تحويل جميع المؤسسات العاملة فى الانتاج المادى إلى إطار إدارى جديد . وتلك مسألة بالغة الخطورة ، ولا يخلو أى من عناصرها من أهمية كبيرة لأن الإصلاح يمس ملايين متزايدة من الشعب العامل .

إن الخطأ الأكبر الذى إرتكب فى الماضى ، والذى ينبغى ألا نكرره بأية حال ، هو أن إعداد المؤسسات للعمل وفق الخطوط الجديدة كان يتم فى عزلة المكاتب . فحيثما لم يتم إشراك الشعب العامل ومجالس مجاميع العاملين فى تنفيذ الإصلاح ، وحيثما كان يبت فى الأمور من أعلى ، فى عزلة متوحدة ـ ظهرت أخطر الهفوات عند السطح ، ونشأت صعاب كثيرة غير متوقعة . وكان لذلك

آثاره السيئة على المزاج الاجتماعى للمواطنين وعلى موقفهم من الإصلاح .

وقد أملت علينا خبرة العام الجارى ضرورة التعجيل بالانتقال إلى تجارة الجملة فى وسائل الانتاج . فماذا نرى اليوم ؟ نحن نرى أنه بالنسبة للمؤسسات التى انتقلت إلى المحاسبة الاقتصادية والتمويل الذاتى لا تعتبر تجارة الجملة أمرا مستصوبا فقط ، وإنما ضرورة حيوية أيضا . ونظرا لأن المؤسسات المشتغلة بالانتاج المادى ستعمل على أساس المحاسبة الاقتصادية منذ بداية العام القادم ، فسيكون علينا بوضوح أن نغير نهجنا بدوره إزاء وقت الانتقال إلى تجارة الجملة فى وسائل الانتاج ، لكيلا يطول أمد هذا الانتقال أعواما كثيرة ، ولكن لاستكماله فى غضون الأعوام الخمسة الجارية . واعتقد أن لجنة الدولة للتخطيط ولجنة الدولة للامدادات ستقدمان مقترحات بهذا المعنى .

ولا ريب أن أمورا كثيرة تتوقف الآن على إصلاح الأسعار . وما أعنيه هو إعادة النظر فى أسعار الشراء وأسعار التجزئة والتعريفات .. وقد أدى عدم حل هذه المشكلة إلى تعقيد بالغ الخطورة فى سير العمل فى الإصلاح الاقتصادى . فمن غير إصلاح الأسعار لن يكون باستطاعتنا خلق علاقات طبيعية فى الاقتصاد ، وضمان تقييم سليم الأساس لتكاليف الانتاج ونتائجه ، وتبادل متكافىء للسلع والخدمات ، وحفز التقدم العلمى والتكنولوجى ، وتشجيع الوفر فى الموارد ، وتطبيع الوضع فى السوق ، وتحقيق توزيع عادل طبقا للعمل .

مثال ذلك كيف يمكن أن يكون لدينا انتاج يقوم على الوفر والتدبير إذا كانت أسعار المواد الأولية والوقود شديدة الانخفاض ؟ إن ذلك بكل بساطة لا يمكن أن يحدث . أو لنتناول مسألة أخرى ،هى أن الدولة بينا تحصل على أرباح عالية من مجموعة واحدة من السلع ، فإنها ترغم فى الوقت نفسه على دفع عشرات الملايين من الروبلات من الموازنة لكى تدعم مجموعة أخرى من السلع . ومع ذلك فمن المعروف جيدا أن الأسعار المنخفضة المدعومة ، وكذلك الأسعار المرتفعة دون مبرر ، لا تحفز نمو الانتاج وتمارس تأثيرا سلبيا للغاية على التقدم العلمى والتكنولوجى .

ويجب التأكيد أيضا على أن إصلاح الأسعار فى حد ذاته لن يؤدى إلى تحسين الوضع الاقتصادى ما لم تتم فى الوقت نفسه تسوية التوازن المالى واستعادة الانضباط فى النظام المالى والائتمانى ، وفى عمل البنوك ، وفى الموازنة ، وهلم جرا . وهذا هو السبب فى أن نظام الأسعار يجب ربطه ربطا وثيقا ببرنامج تحسين الوضع المالى فى الاقتصاد . ويرتبط ذلك بدوره بالوضع المالى لكل مؤسسة ، وبعمل كل مجموع للعاملين . وهذا بدوره لا ينبغى إغفاله .

كما أن إصلاح الأسعار لا يمكن إلا أن يؤثر فى أسعار التجزئة بدورها بسبب ارتباطها الوثيق بنظام الأسعار ككل . واليوم تعتبر أسعار التجزئة لكثير من المنتجات الغذائية ، وبخاصة اللحوم والألبان ، أدنى بكثير من التكلفة الفعلية لإنتاجها ، وأدنى من الأسعار التى تشتريها الدولة بها .

والدولة مرغمة على تغطية هذا الفرق فى شكل دعم للمستهلك . وذلك وضع ليس بالطبيعى ، فهو يقوّض الحوافز التى تقدم لانتاج هذه المنتجات ، ويؤدى إلى تفشى الهدر والتبديد ، لا سيما فى الخبز .

نحن نعرف كل ذلك جيدا أيها الرفاق ، ولذا فمن الضرورى تماما حل هذه المشكلة بصرف النظر عن مدى صعوبتها ، وعلى الرغم مما تخلقه لأول وهلة من شكوك ومخاوف . وتجرى فى الوقت الحاضر دراسة متعمقة لمسألة أسعار التجزئة ، وستقدم بهذا الصدد مقترحات لمناقشتها فى استفاضة على نطاق الأمة .

ولا يمكن أن يكون هناك غير نهج واحد ، هو أن أى تغيير فى أسعار التجزئة لا ينبغى بأية حال أن يترتب عليه انخفاض فى المستويات المعيشية للمواطنين . وإليكم نهجنا : إن الأموال التى تدفعها الدولة اليوم كإعانات ودعم ستسلم للمواطنين بالكامل فى صورة تعويض . ونتيجة لذلك لن يعود على الدولة أى كسب مالى مباشر من إعادة النظر فى أسعار التجزئة ، كما أن المواطنين بدورهم لن يخسروا شيئا . والفكرة هنا هى جعل الوضع الاقتصادى أكثر صحة وسلامة ، وخلق ظروف أكثر مواتاة لتشغيل الروافع والحوافز الاقتصادية ، ولزيادة الانتاج وتحسين جودته ، ولاشباع السوق بالمواد الغذائية فى أسرع وقت ممكن .

وهناك الكثير الذى ينبغى عمله لكى يعاد تصور سياستنا الاقتصادية الخارجية فى إطار البيريسترويكا ومع أخذ الإصلاح الاقتصادى فى الاعتبار . وهنا نشأت حاجة جوهرية إلى نهج جديدة تماما كى يستفاد على نحو أفضل من مزايا التقسيم الدولى للعمل . والآن تتاح للمؤسسات واتحادات المؤسسات فرص واسعة للوصول إلى الأسواق الخارجية ولإقامة روابط اقتصادية مباشرة ، وبدء مشاريع مشتركة .

ونحن نعطى الأولوية ، كما كانت الحال من قبل ، للعلاقات مع البلدان الاشتراكية . فجنبا إلى جنب مع أصدقائنا ، وعلى أساس ثنائى ومتعدد الأطراف ، أو فى إطار مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، يجرى التصدى للجوانب الرئيسية للتقدم العلمى والتكنولوجى ، ولتنمية أحدث أشكال التعاون . إن هدفنا الطويل الأجل هو الانتقال إلى الروبل القابل للتحويل ، وإقامة سوق اشتراكية واحدة .

وسنعمل أيضا على إقامة علاقات اقتصادية أوسع مع البلدان الرأسمالية والبلدان النامية على أساس المنفعة المتبادلة . وهنا أيضا ركزنا أبصارنا على التعاون العميق والشامل فى العلوم والتكنولوجيا والانتاج من خلال مختلف أنواع التعاون والتخصص الدوليين .

أيها الرفاق ، إن إنجاز الخطة الخمسية الجارية ليس هو الشيىء الوحيد الذى ينبغى أن نفكر فيه

ونحن نوجز النتائج الأولى للإصلاح الاقتصادى ، الهام للغاية الاستفادة من دروس الأعوام الأولى للبيريسترويكا فى وضع استراتيجية للمستقبل ، وفى المقام الأول لفترة الخطة الخمسية الثالثة عشرة .

ويتشكل فى اللجنة المركزية والحكومة رأى واحد : هو أن مفهوم الخطة الخمسية الثالثة عشرة والتنمية اللاحقة للبلد يجب أن يتقيد تقيدا عميقا لا يحيد بالخط الذى أقره الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى أبريل/نيسان ١٩٨٥ والمؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى والمتعلق باعادة التوجه الاجتماعى لمجتمعنا .

ويعنى ذلك فى المقام الأول أن احتياجات المواطنين من المواد الغذائية الجيدة النوعية يجب أن تلبى ، وأن السوق يجب أن توفر السلع الأساسية والخدمات بالتنوع المطلوب والجودة العالية ، وأن برنامج الاسكان يجب أن ينفذ ، وأن الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية يجب أن تتحسن . ومن بين المهام ذات الأولوية العليا مضاعفة جهود حماية البيئة وتحسين الحالة الايكولوجية فى البلد بصورة جذرية . وعلى ضوء هذا النهج يكون باستطاعتنا تسوية مشكلة الديون التى آلت إلينا من فترة الركود ، ووضع اقتصادنا على طريق التطور السليم لصالح الشعب .

إن إعادة التوجه الاجتماعى للتنمية الاقتصادية وزيادة حصة الاستهلاك فى الدخل القومى ، يجب أن تكونا بؤرة الاهتمام فى مجمل سياستنا الهيكلية والاستثمارية ، وأن تصبحا حجر الزاوية فى تحديد معدلات الاقتصاد ونسبه . ومن الواضح اليوم أننا بحاجة ماسة إلى تغييرات عميقة تحيط بالاقتصاد ككل بدءا من مجال الخدمات وإنتهاءً بالصناعات الثقيلة والصناعية الدفاعية .

ومن ثم ينبغى أن نناقش مسألة أخرى تتعلق بمعايير التنمية الاقتصادية ومؤشراتها . وليست هذه هى المرة الأولى التى قلنا فيها إن معدل نمو الانتاج ليس هاما فى حد ذاته ، وإنما يستمد أهميته من محتواه الحقيقى ، أى الإشباع الفعلى لاحتياجات المواطنين .

فما جدوى الزيادة فى ناتج المواد الأولية والوقود والطاقة إذا ما «ابتلعت» هذه الزيادة نتيجة للاستخدام غير الرشيد والتبديدى للموارد ؟ ومن سيكون بحاجة إلى ناتج أكبر من الآلات الزراعية إذا كانت لا تجد من يشتريها بسبب تدنى كفاءتها ؟ وفى الصناعات الخفيفة بدورها لسنا بحاجة إلى أرقام عالية للناتج الإجمالى ، ولا إلى حجم الإنتاج فى ذاته ، ولكننا بالأحرى فى حاجة إلى مجموعة منوعة من السلع يمكن أن تلبى المطالب الحقيقية للمواطنين .

ومازلنا عاجزين عن التخلص من النهج القديمة . نحن لسنا فى حاجة إلى ملايين بذاتها من أطنان الصلب أو الأسمنت أو الفحم ، بل إلى نتائج نهائية ملموسة . فالى متى نبقى داخل الحلقة المفرغة للأفكار والصيغ العتيقة الميئوس منها ، مثل « الانتاج من أجل الانتاج » ، و « الخطة من أجل الخطة » ؟

ويجب على لجنة الدولة للتخطيط وأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفييتى أن تضعا مقترحات فى هذا الصدد بحيث يقوم عليها التخطيط فى فترة الخطة الخمسية الثالثة عشرة ، وكذلك تقييم نتائج التنمية الاقتصادية .

تلك أيها الرفاق هى بعض ثمار عملنا فى المجال الاجتماعى والاقتصادى ، وتلك هى تناقضات ومشاكل المرحلة الأولية للاصلاح الاقتصادى الجذرى ، وبعض الأفكار المتعلقة بالمستقبل المباشر والمستقبل الأبعد .

٣ ــ تنشيط الطاقات الفكرية والروحية للمجتمع

أيها الرفاق ، إن البيريسترويكا وتجديد الاشتراكية لا يمكن تصورهما من غير أكبر قدر ممكن من تنشيط الطاقات الفكرية والروحية للمجتمع التى تتجسد فى العلوم والتعليم وفى مجموع الثقافة . ولكن مجرد ذكر ذلك ليس بكاف ، فمن الضرورى أن نعمل ، وأن يكون عملنا بنشاط وعلى نطاق واسع ، آخذين بعين الاعتبار أنه فى جميع أرجاء العالم تتركز فى هذا المجال جهود هائلة ، ويزداد تدفق الاستثمارات بدرجة ملموسة .

وعندما كانت البيريسترويكا فى بدايتها الأولى قمنا بصياغة مهمة التغيير الجذرى للأولويات ، وتعزيز دور المجال الروحى والكف عن الاستهانة به . وهنا أيضا تغير الشيىء الكثير ، ونشأ مناخ اجتماعى ــ سياسى جديد ــ مناخ الجلاسنوست ، وحرية الإبداع والمناقشة ، والبحث الموضوعى غير المتحيز ، والنقد والنقد الذاتى ، وتحدث الآن ثورة حقيقية فى التفكير لا يمكن من غيرها خلق حياة جديدة .

ويعلق الحزب أهمية كبيرة على إسهام علمائنا فى البيريسترويكا . وتؤكد « موضوعات اللجنة المركزية » على أن استراتيجية الحزب الاقتصادية والاجتماعية لابد أن يكون أساسها التعجيل بالتقدم العلمى والتكنولوجى ، وقبل كل شيىء التمكن من انجازات المرحلة الراهنة التى تشتمل على فتوحات فى التكنولوجيات الراقية : فى الالكترونيات الدقيقة والروبوط وعلم الإعلام والتكنولوجيا الإحيائية إلخ .

وثمة علامات على تغيرات مواتية فى تطور العلم والتكنولوجيا : فالموقف من المعايير التقنية للمنتجات يزداد دقة ، والنتائج التى تتوصل إليها مؤسسات البحث العلمى يجرى الاستفادة منها بسرعة أكبر ، كما اتخذت خطوات هامة لتغيير أنظمة التخطيط والتمويل فى مجالى البحث والتطوير وتزويدها بالمواد الضرورية مع الإسراع بالاستخدام العملى للفتوحات العلمية وتشجيع النشاط العلمى . وقد كان لهذه الخطوات أثر مفيد وإن لم نستطع حتى الآن تغيير الوضع بصورة جذرية .

إن الوضع ذو تعقيد خاص فى البحوث الأساسية التى تشكل آفاق العلم والتقدم العلمى والتكنولوجى . فمازلنا نحس بعوامل معوقة كثيرة ، وهى عوامل موروثة من الأيام التى سادت فيها أساليب الإمرة فى الإدارة ، والتى كثيرا ما كان العلم فيها محصورا فى مجالات بحث لا تنبع من منطق تطوره الخاص . وعلى النقيض من ذلك فان مجالات واعدة كثيرة من مجالات البحث أخفقت فى أن تحصل فى الوقت المناسب على ما يلزمها من دعم ، بل فرض عليها الحظر فى بعض الأحيان .

كما أن صياغة عدد من المهام المتينة الأساس لم تكن تلقى مساندة مادية أو تنظيمية ، وشكّل هذا الموقف عناصر مجمل السياسة المتبعة فى مجال العلم . ولم يكن العلم متكاملا بالقدر الكافى فى النظام العام للتخطيط الوطنى بوصفه عنصرا لا غنى عنه يستحيل من غيره صياغة أو تنفيذ سياسة اجتماعية ـ اقتصادية بأوسع معانى الكلمة . فالعلماء نادرا ما يستعان بهم فى إجراء تقييمات خبرة للمشروعات والقرارات والخطط ، والحقيقة أن رأيهم ـ عندما يكون متعارضا مع مصالح الأجهزة الحكومية ـ لا يؤخذ به ، بل يقمع أحيانا .

ونتيجة لذلك تدنت بوضوح فى العقود الأخيرة المنزلة الاجتماعية للعلم ومكانة النشاط العلمى . وأكثر ما يبعث على القلق أنه فى أعوام الركود تخلف العلم فى الاتحاد السوفييتى فى مجالات رئيسية عديدة وأصبح الأسلوب السائد لتطوره موجها نحو « اللحاق » بالآخرين . ومن الأمور الشاذة أن القطاع الأكاديمى الذى يقوم بالجانب الأكبر من البحوث الأساسية لا يحصل إلا على مجرد ٦,٨ فى المائة من مجموع الاعتمادات المرصودة للنشاط العلمى .

وهذا هو السبب فى أنه من غير المجدى الاكتفاء بتصحيح كل هذه الأخطاء ومظاهر الإهمال فى سياسة العلم ، وأننا نحن نتحدث عن بيريسترويكا عميقة ، عن تحطيم كثير من الهياكل التى تتكون منها الآلية الاقتصادية ، وعن تحسين العلاقات فيما بين أجزاء العلم المختلفة . إن ما نحن بحاجة إليه هو بناء طاقة علمية وطنية جديدة تماما يتعذر من غيرها تحقيق إنفتاحات سريعة فى البحوث الأساسية ، وعلى هذا الأساس تنفيذ المجموعة الكاملة من البرامج التى وضعت من أجل إعادة تنظيم المجالين الاجتماعى والاقتصادى .

وتلزم تدابير حازمة لتحسين إدارة التقدم العلمى والتكنولوجى ، والتغلب على الحواجز المقامة بين الإدارات . ومن بين الطرق لتحقيق ذلك إقامة مجمعات علمية وتكنولوجية فيما بين الادارات ، ومراكز هندسية ، وأفرقة مخصصة لحل المشاكل العلمية . ومما له أهمية كبيرة أن منظمات البحث العلمى قد بدأت تتكامل تكاملا وثيقا فى نظام المحاسبة الإدارية ، وأنه يجرى تكوين دائرة مكتملة : البحوث العلمية ــ الآلات والتكنولوجيات ــ الاستثمار ــ الانتاج ــ الصيانة والخدمات .

ومن المؤكد أنه يجرى على امتداد الأعوام والعقود تعزيز إمكانيات العلوم الأساسية

والتطبيقية ، ولكن هناك أيضا عوامل تسرع بالتطور العلمي ، كما توجد فى المقام الأول مقرطة للوضع فى العلوم ، مثلما يتم التغلب على البيروقراطية وعادة إصدار الأوامر وعلى النزعة المحافظة والاحتكار . وينبغى إفساح المجال تماما للحفز على أقصى تطوير ممكن للمواهب والقدرة على الابداع والإدارة الذاتية ، والمنافسة على قدم المساواة ، والتنافس السليم بين الأفكار والآراء العلمية . وقد أثار عدد من العلماء أيضا مسألة جدوى تنويع أساليب البحث العلمى ، والتأليف العقلانى بين الأشكال الحكومية والتعاونية .

وينبغى إيلاء اهتمام خاص لتطوير العلوم الاجتماعية التى عانت أكثر من غيرها من عبادة الشخصية ، ومن الأساليب البيروقراطية للإدارة ، ومن الجمود العقائدى ، والتطفل فى غير اقتدار . وفى أعقاب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى كانت هناك ، كما هو معروف ، زيادة ملحوظة فى النشاط داخل العلوم الاجتماعية ، وظهرت مجالات علمية جديدة كما ظهر جيل جديد من العلماء القادرين على ممارسة النشاط العلمى بطريقة جديدة . ولكن سرعان ما كان هناك انبعاث للنهج الإدارى إزاء صياغة المشاكل فى العلوم الاجتماعية ، والأساليب الدوجماتية فى حلها .

وفى بيئة البيريسترويكا تكون حاجة المجتمع ماسة إلى البحوث فى العلوم الاجتماعية . وما نحن بحاجة إليه هو تقدم حقيقى للعلوم الاجتماعية على أساس فلسفى ومنهجى ماركسى ـ لينينى ، إذ ينبغى أن تكون هناك دراسات علمية موضوعية لبعض قضايا البيريسترويكا ، مثل الاصلاح الاقتصادى ، وإعادة بناء النظام السياسى ، والمقرطة ، والإحياء الانسانى ، والعلاقات بين الأعراق (القوميات) ، والتفكير السياسى الجديد ، وقضايا أخرى كثيرة . وبعبارة أخرى فان المجتمع الذى يمضى قدما نحو حالة جديدة كيفيا يكون بحاجة إلى تصور متكامل لتنميته ، وإلى فهم لديالكتيك العمليات وتناقض انعكاساتها فى الوعى العام ، وإلى المراعاة الواجبة لتعددية الآراء ، وصياغة مقاصد ذات أساس علمى .

ويتصور الحزب مهمته على أنها استمرار فى تشجيع المساعى الإبداعية فى العلوم الاجتماعية ، وإثراء الترسانة النظرية للبيريسترويكا . ولكن الموقف من العلم يجب أن يمر بتغيير جذرى . فالعلم « غير المستثمر » يتدهور إن عاجلا أو آجلا ، وفى ظل موقف كهذا من المعرفة العلمية تتضاءل الممارسة العملية وتنتهى إلى حالة مظلمة وهزيلة . وكل ذلك غير مقبول بالنسبة لنا . وهكذا فاننا بينما نحتاج إلى كثيرين من العلماء ، يتعين علينا أن نمنحهم مزيدا من الثقة ، ونوفر لهم كل الظروف التى يحتاجون إليها فى عملهم الإبداعى وفى بحثهم عما هو جديد .

إن مهام التعجيل بالتقدم العلمى والتكنولوجى يجب أن ينظر إليها فى الإطار العام للتطور الاجتماعى . ويرى العلماء أن الاهتمام يجب أن يتركز على تحليل القضايا التى توجد عند الخط الفاصل بين العلوم المختلفة ـ الطبيعية والتقنية والاجتماعية . فالتفاعل الوثيق بين هذه العلوم المختلفة يكفل لنا

اليوم انفتاحات ثورية فى جميع مجالات التقدم العلمى والتكنولوجى ، وتبعا لذلك فان ما تمس الحاجة إليه هو أن تمارس الدراسات الاجتماعية تأثيرا أكبر على مجمل هذا التقدم ، على بعده الانسانى . وينبغى لنا ، مع إعطاء الاعتبار السليم لدروس الماضى ، أن نعد لإجراء التقييم الاجتماعى الواسع النطاق للمشروعات العلمية والتكنولوجية والهندسية بمشاركة الرأى العام كى نقلل إلى أدنى حد ممكن ـ والأفضل أن نستبعد تماما ـ الدمار الايكولوجى وغيره من أنواع الدمار الذى يحتمل حدوثه فيما لو كانت هذه المشروعات تصمم وتنفذ دون رقابة مناسبة .

وفى الأعوام الثلاثة الماضية شهد الحزب والمجتمع عملية نشطة وقوية لتحقيق الدور الهائل للتعليم بوصفه أحد العوامل الأساسية فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتجديد الروحى . وقد أجرينا تقييما نقديا للوضع فى هذا المجال بدوره ، ووضعنا برنامجا للتغييرات فى التعليم ، وترصد لهذا المجال اعتمادات مالية إضافية . ويتحقق تقدم كبير فى استخدام الحاسبات الالكترونية فى عملية التدريس ، كما زيدت مرتبات المعلمين .

والنفقات على التعليم والبحث العلمى عالية بكل تأكيد ، ولكن تخلفهما أعلى تكلفة بما لا يقاس . كما أن أهداف البيريسترويكا يستحيل تحقيقها من غير مستويات راقية للتعليم والبحث العلمى والثقافة العامة والبراعة فى العمل . ويجب أن نفعل كل ما هو ممكن بحيث يكون باستطاعة الجيل الجديد من المواطنين السوفييت دخول معترك الحياة العملية والسياسية وهو مزود بمستويات ايديولوجية وخلقية رفيعة سليمة بالحرف والمهن ، وبآفاق ثقافية واسعة ، بحيث يكون أبناؤه على استعداد لتحمل المسئولية عن مستقبل البلد .

إن المثقفين السوفييت مدعوون للقيام بدور هائل فى التجديد الاشتراكى لمجتمعنا . وقد أصبح تدعيم القوى الإبداعية على أساس برنامج البيريسترويكا مهمة عملية للحزب فى فترة ما بعد أبريل/نيسان ١٩٨٥ . واليوم نستطيع القول إن الأساليب الإدارية فى إدارة الشئون الثقافية ، والمواعظ والتعليمات التى توجه للفنانين ، تصبح من أمور الماضى . وينشأ بالتدريج فى المجال الروحى مناخ تنافسى للابداع المتحرر من القيود والقائم على مسئولية الفنان الوطنية عن مجتمعه الاشتراكى .

وتنطوى الثقافة الفنية على وشائج حية وتعاقب للأجيال مما يعزز انتماء المواطن لشعبه وتاريخه وآماله فى المستقبل ، ويجعله يهتدى فى كل أنشطته العملية بالمثل الأخلاقية السامية .

ويدور الآن فى كتاباتنا السياسية ومطبوعاتنا الأدبية والعلمية نقاش لم يسبق له مثيل من حيث آفاقه وصراحته وقوته الفكرية حول طرق تجديد الاشتراكية ، وحول الحاضر والمستقبل . وذلك شيىء رائع . ويقدر الحزب تقديرا عاليا إسهام الانتلجنسيا فى البيريسترويكا ، ونحن نرحب بتزايد أنشطة المواطنين الاجتماعية والسياسية فى عالم العلوم والتربية والثقافة ، ونتوقع منهم اكتشافات جديدة وانفتاحات عميقة فى جميع مجالات الفكر والروح .

وهكذا يمكن القول إجمالا إن العمليات فى المجال الثقافى تتطور على أساس سليم . ولكننا نفتقد الموضوعية ونتجنى على الحقيقة ، إذا قلنا إنها تمضى دون تناقضات وأعباء تتجاوز فى بعض الأحيان حدود القيم الاشتراكية . فسواء داخل المجتمع ككل أو بين الانتلجنسيا توجد نزعات للتشبث بالقديم ورفض الجديد ، كما توجد سطحية فى تقييم الأحداث الجارية ، بل حتى لا مسئولية فى معالجة القضايا المعقدة فى مجتمعنا .

ومن سوء الطالع أن المرء يلاحظ فى بعض الأحيان أنه حتى فى هذا الوقت الحرج بالنسبة لمصير البلد لا يتمكن بعض الرفاق من مجرد نبذ الصراع الداخلى ، والهواجس بين المجموعات ، والطموحات الشخصية المغرضة ، كما يوجد أيضا كثيرون من المواطنين الذين يستجيبون فى ضيق للمساعى الابداعية ، وينظرون إلى التنوع المتصاعد على أنه انحراف عن مبادىء الفن الاشتراكى . وهذا أمر مفهوم : فلأمد طويل جدا كان التماثل والتوافق الرتيب وضحالة المستوى من المعالم المميزة للتقدم . ونحن مازلنا نفتقد عادة الاشتراك فى المناقشة ، والاختلاف فى الرأى ، وممارسة المنافسة الحرة . وليست لدى رغبة فى إضفاء مسحة مأسوية على الوضع ؛ كما لا يوجد أى سبب خاص لأن أفعل ذلك . ولكن ليس من الحكمة فى شيىء ألا نلاحظ ظواهر من هذا القبيل ، أو أن نتجاهلها .

وإذا جاز للمرء أن يتحدث عن الاتجاه الرئيسى فى سياستنا فى المجالات العلمية والتربوية والثقافية خلال فترة البيريسترويكا ، فانه يمكن أن يبدو لنا على أنه عودة إلى مبادىء لينين ، وتحول نحو تركيز الانتباه على الكائن البشرى ، نحو إثراء المواطنين روحيًّا . ويرى الحزب مهمته فى مضاعفة جهوده فى سبيل هذا الهدف الانسانى .

٤ ــ مقرطة العلاقات الدولية

أيها الرفاق ، لقد أصبحت البيريسترويكا فى الاتحاد السوفييتى عاملا ذا دلالة دولية ، إذ تطلبت التغيرات الجذرية فى بيتنا الخاص نهجا جديدة إزاء الشئون الدولية أيضا .

وينبغى لنا ، لدى تقييم السياسة الخارجية السوفييتية فى فترة ما بعد الحرب ، أن نضع نصب أعيننا أن الامبريالية قد خلقت فى الحقيقة وضعا شاذا من حولنا وحول حلفائنا . فالكتلة العسكرية الغربية بزعامة الولايات المتحدة كانت تتصرف حيال الاشتراكية بعدوانية سافرة . وأصبح التهديد العسكرى عاملا دائما بالنسبة لنا ، وهو لا يزال قائما حتى اليوم . ولم يكن بوسع الاتحاد السوفييتى مع حلفائه إلا أن يرد على ذلك ــ وبخاصة على الحرب النفسية العنيدة ضد البلدان الاشتراكية .

وعلى الرغم من ذلك ، وبينما نستخلص الدروس من الماضى ، يتعين علينا أن نعترف بأن ميدان السياسة الخارجية بدوره لم يفلت من أساليب الإمرة فى الإدارة . فقد كان يحدث فى بعض الأحيان أن تنفرد حلقة ضيقة من الأشخاص باتخاذ قرارات ذات أهمية حيوية دون دراسة أو تحليلات

جماعية شاملة ، بل أحيانا دون التشاور على نحو سليم مع الأصدقاء . وأدى ذلك إلى ردود فعل غير مناسبة إزاء الأحداث الدولية وسياسات الدول الأخرى ، إن لم يكن إلى قرارات خاطئة . ومما يؤسف له أنه لم يكن هناك دائما تقدير سليم لأعباء ذلك على المواطنين ولما يترتب على هذا السلوك أو ذاك من آثار .

وردا على التحدى النووى الموجه إلينا وإلى العالم الاشتراكى بأسره كان من الضرورى تحقيق تكافؤ استراتيجى مع الولايات المتحدة ، وهو ما استطعنا إنجازه . ولكننا بينا نرصد أموالا هائلة ونولى اهتماما كبيرا للجوانب العسكرية فى المواجهة مع الامبريالية ، فاننا فى جهودنا الرامية إلى ضمان أمن دولتنا وتخفيف حدة التوتر الدولى ، وتشجيع الفهم المتبادل بين الأمم ، لم نكن نستفيد دائما من الفرص السياسية التى أتاحتها التغييرات الأساسية الجارية فى العالم . ونتيجة لذلك سمحنا لأنفسنا بأن ننساق إلى سباق للتسلح لم يكن إلا ليؤثر على تطور بلدنا الاجتماعى ـ الاقتصادى وعلى وضعه الدولى .

ولما كان سباق التسلح قد اقترب من نقطة حرجة فان أنشطتنا التقليدية السياسية والاجتماعية لصالح السلم ونزع السلاح أخذت على ضوء هذه الخلفية تفقد مصداقيتها . وإن شئنا قدرا أكبر من الصراحة ، ودون قلب لمنطق الأحداث ، ربما كنا الآن من الناحية الفعلية على شفا مواجهة عسكرية .

ومن ثم فان ما كنا نحتاج إليه ليس مجرد تشذيب لسياستنا الخارجية ، وإنما أن نعقد العزم على إعادة تشكيلها .

واقتضى ذلك تفكيرا سياسيا جديدا . وقد صيغت أسس هذا التفكير فى الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى أبريل/نيسان ١٩٨٥ والمؤتمر السابع والعشرين للحزب ، حيث وضعت أنشطتنا الدولية فى ظروف البيريسترويكا على أساس فلسفى . إن التفكير الجديد ليس مذهبا نهائيا مكتمل الأركان ، بل هو ديالكتيكى ، مما يسمح بتصحيح سياستنا وتطويرها باطراد وفقا لمسيرة الحياة الواقعية إلى الأمام ، وكذلك وفقا لخيارنا الاشتراكى ومبادئنا اللينينية .

ومثلما هى الحال فى الشئون الداخلية فان القيادة السياسية هنا أيضا كانت ترجع إلى لينين ، إلى خبرته : وهى أن تعمل فى كل مكان ، وفى أى وضع ، من منطلق الواقعية . وسياسة خارجية كهذه هى وحدها التى يمكن أن تخدم البيريسترويكا بفعالية ، وفى هذه الحالة دون غيرها نكتسب القدرة على المساعدة فى إنقاذ العالم من التهديدات المحدقة .

وعندما قمنا بتحليل العالم المعاصر أدركنا بوضوح أكثر أن العلاقات الدولية ، دون أن تفقد طابعها الطبقى ، تكتسب بصورة متزايدة ومحددة طابع علاقات بين أمم . وقد لاحظنا الدور المتعاظم

الذى تقوم به فى الشئون العالمية الشعوب والأمم والكيانات القومية التى نشأت حديثا . ولا ينبغى أن يترتب على ذلك جواز تجاهل تنوع المصالح فى الشئون الدولية ، ذلك أن مراعاة هذه العناصر تعد عنصرا هاما من عناصر التفكير السياسى الجديد .

ومن زاوية الفترة التى نمر بها ــ بكل ما تحفل به من تهديد نووى متصاعد ، وتفاقم المشاكل العالمية الأخرى ، والتدويل المتزايد لجميع العمليات فى العالم ، وهو تدويل يزداد تكاملا وترابطا رغم كل تناقضاته ــ فقد كنا ننشد تفهما أعمق للعلاقة المترابطة بين مصالح الطبقة العاملة ومصالح البشرية ككل ، وهى فكرة تعد من صميم الماركسية منذ البداية . ودفعنا ذلك إلى الاستنتاج بأن القيم الانسانية المشتركة لها أولوية فى عصرنا ، ذلك هو جوهر التفكير السياسى الجديد .

وقد سمح لنا التفكير السياسى الجديد بأن نجرى تقييما أكثر كمالا للأهمية الحيوية التى تمثلها بالنسبة للعلاقات الدولية المعاصرة القيم الانسانية التى طورتها الأمم عبر التاريخ ، وعممتها وصقلتها عقول البشر الجبارة .

وفى سياق تحليلى للتغيرات الأساسية فى العالم نتغلب على كثير من القوالب النمطية التى كانت قيدا على آرائنا ، وكانت بدرجة ما توفر الحجج والمبررات لأولئك الضالعين فى تشويه مقاصدنا الحقيقية .

وثمة مهمة كبيرة أنجزت نتيجة لاتصالات واسعة مع ممثلى البلدان الأخرى ــ بدءا من رؤساء الدول والحكومات وحتى المواطنين العاديين ، ومع هيئات معترف بها عالميا فى عالم الثقافة والعلوم ، وكتاب بارزين ، وقادة ووفود الأحزاب السياسية والمنظمات والحركات العامة ، ومع زعماء أشتراكيين ديمقراطيين ودينيين ، وأعضاء فى المجالس النيابية .

ومثل هذه الاتصالات المباشرة المكثفة جعلت من المستطاع « إعادة اكتشاف » العالم الخارجى ، إن جاز التعبير ، للاتحاد السوفييتى ، على حين سنحت لنا بدورنا الفرصة للحصول على صورة وفهم أفضل للعالم من حولنا ، وللاشتراك فى مناقشة المشاكل وفى البحث عن طرق لحلها ولاستخلاص ماهو مفيد من الأفكار النابعة من ثقافات ومأثورات روحية أخرى ، وهو ما انعكس على سبيل المثال فى « إعلان دلهى لعام ١٩٨٦ » . وبمساعدة مثل هذه التغذية الاسترجاعية أصبح أيضا من الأيسر التوصل إلى فهم متبادل حول دلالة قيم مثل الحرية والديمقراطية .

وأضفى كل ذلك دينامية على السياسة الخارجية السوفييتية ، وسمح بالتقدم بسلسلة كاملة من المبادرات الرئيسية .

وتشمل هذه المبادرات برنامج إزالة القذائف النووية على مراحل بحلول العام ٢٠٠٠ ، ونظام

الأمن العالمى ، وحرية الاختيار ، وتوازن المصالح ، « وبيتنا الأوروبى المشترك » ، وإعادة بناء العلاقات فى إقليم آسيا والمحيط الهادىء ، والكفاية الدفاعية ، ومذهب عدم العدوان ، وتخفيض مستويات التسلح باعتباره وسيلة لتعزيز الأمن القومى والإقليمى ، واستدعاء القوات من الأراضى الأجنبية ، وإزالة القواعد الموجودة هناك ، وتدابير بناء الثقة ، والأمن الاقتصادى الدولى ، وفكرة التوظيف المباشر لهيبة العلم فى الشئون السياسية العالمية .

وقد بدأنا نؤسس اتصالاتنا فى علاقاتنا بين الدول على الحوار ، فى مجال نزع السلاح وفى الاستعداد لقبول التعايش السلمى والتعاون ، وفى الاستعداد لقبول تحقق متبادل عميق الأثر . وسمح ذلك بتوسيع نطاق الثقة إلى ماهو أبعد كثيرا من حدود المنظور الفلسفى المعتاد ، وبهذه الطريقة اكتشفنا قدرة كبيرة على الفهم المتبادل ، وعلى قبول التعايش السلمى والتعاون حتى فى دوائر ذات نفوذ تبعد عنا كثيرا من الناحية الإيديولوجية .

وقد قوبلت دعوتنا الصريحة والمخلصة للانضمام إلى تأملات ومساع مشتركة باستجابة كبيرة فى العالم ، على حين أضفت المصارحة (الجلاسنوست) والبيريسترويكا قوة حجة « ملموسة » على أفكارنا ومبادراتنا فى مجال السياسة الخارجية .

ومكننا هذا النهج من إنجاز انفتاحات رئيسية فى الشئون السياسية العالمية ، وفى المقام الأول فى ميدان نزع السلاح ، مثل جنيف وريكيافيك ، مما أدى إلى تقدم حقيقى فى عملية المفاوضات ، وفرض سلفا نجاح اجتماعى القمة فى واشنطن وموسكو ، ونتيجة لذلك أخذ الوضع الدولى كله يتغير .

وفى سياق التفكير الجديد أجريت دراسة للوضع فى العالم الاشتراكى . وقد عملنا مع أصدقائنا ، بروح رفاقية ، على تخليص الجوهر الأممى لعلاقاتنا من الرواسب التى تراكمت فوقها فى الأعوام الماضية . وأصبحت الاتصالات الشخصية بين قادة الأحزاب والدول أكثر قوة وحيوية ، واتخذت طابعا عملياً ذا وتيرة أسرع . ويجرى بمزيد من الفعالية تنسيق السياسة الخارجية للجماعة الاشتراكية .

إن الاشتراكية العالمية تمر بمرحلة معقدة وهامة . كما أن تقدم البلدان الاشتراكية إلى حدود جديدة ، وتكشف ما لديها من طاقات على المستوى الوطنى والأممى ، إنما يعززان هيبة الاشتراكية ومكانتها فى تطور العالم .

وثمة عامل رئيسى فى التفكير الجديد هو مبدأ حرية الاختيار ، ونحن على يقين من أنه مبدأ شامل من مبادىء العلاقات الدولية ، فى وقت أصبح فيه نفس بقاء الحضارة القضية الأساسية للعالم ، وسمته المشتركة .

ويتبع هذا المفهوم من تنوع العالم تنوعا متصاعدا لم يسبق له مثيل ، ونحن نشهد ظاهرة فريدة هي أن ملايين وملايين من البشر تنخرط الآن بنشاط فى التاريخ العالمى بعد أن ظلت قرونا طويلة خارج حظيرته ، وهى تدخل حلبة التشكيل المستقل للتاريخ فى ظروف جديدة تماما . كما أنها فى بيئة يتصاعد فيها الوعى الوطنى تصاعدا شاملا سيكون عليها أن تقول كلمتها فى سلوك الطريق الذى تختاره بنفسها .

وفى هذا الوضع يغدو فرض نظام اجتماعى ، أو طريقة للحياة ، أو سياسات ، من الخارج بأية وسيلة ، دعك من الوسائل العسكرية ، قرقعة خطيرة من قرقعات الماضى ، كما تصبح السيادة والاستقلال ، والحقوق المتساوية ، وعدم التدخل ، قواعد للعلاقات الدولية معترفا بها اعترافا شاملا ، وهو ما يعد فى حد ذاته أحد المنجزات الرئيسية للقرن العشرين . وإن الوقوف فى وجه حرية الاختيار إنما يعنى الوقوف ضد المد الموضوعى للتاريخ نفسه . ولذلك فقد عفا الزمن على سياسة القوة بكل أشكالها ومظاهرها .

وباختصار فاننا مقتنعون اقتناعا عميقا بأن التفكير الجديد والسياسة التى تقوم عليه إنما يعكسان بصورة صائبة الحاجات والحتميات الملحة للعالم المعاصر ، كما قد جددا الآمال فى إحداث تغييرات أساسية فى تفكير الانسان ومهدا الطريق أمام هذه التغييرات .

وهناك سؤال يشغل الحيز الأكبر فى عقول المواطنين السوفييت ، ويريدون أن يسمعوا بشأنه تقييما للعمل الذى أنجز فى ثلاثة أعوام ــ وهو هل استبعد خطر الحرب ، وردا عليه بوسعنا أن نقول نعم وبكل تأكيد .

ففيما تجسد ذلك ؟ تجسد فى المقام الأول فى أن محور الشئون الدولية ينتقل بعيدا عن المواجهة وفى اتجاه التعاون والفهم المتبادل والمفاوضات التى تحمل الوعد بنتائج محددة ، فى مقدمتها ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل . وقد كان هناك تحسن ملحوظ فى العلاقات السوفييتية ــ الأمريكية ، كما أبرمت معاهدة حول إزالة جزء من الأسلحة النووية . وأصبحت العملية الأوروبية أكثر قوة وحيوية ــ على المستوى الرسمى بين الدول ، وكذلك بصفة خاصة على المستوى غير الحكومى .

وقد أصبحت اتفاقات جنيف وبدء انسحاب قواتنا العسكرية من أفغانستان معلم طريق دوليا فى التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية المحفوفة بخطر يهدد العالم كله والتى تعرقل تقدم الأمم .

واسمحوا من فوق منبرنا الحزبى ، وباسم الحزب والشعب ، أن أعرب عن تقديرى العميق مرة أخرى للجنود والضباط والخبراء المدنيين وكل من تأثر بهذه الحرب وسفحه لهيبها . إن جنودنا يغادرون أفغانستان بدعوة من بلدهم الذى أبدى حكمة ومعرفة ، واكتسب خلال هذه الأعوام خبرة سياسية ومعنوية جديدة ، وفهما أعمق للعالم المعاصر ، لتناقضاته وصعابه فى مسيرته نحو المستقبل .

وعلى وجه الاجمال فان تحليل الوقائع القائمة بالفعل يبرر الافتراض بأنه إذا كان من الممكن دعم هذه الوقائع وترسيخها فان العالم عند ملتقى القرنين العشرين والحادى والعشرين سوف يتشكل وفقا للاتجاهات التالية :

ـ التصفية التدريجية للنزعة العسكرية وإضفاء طابع انسانى على العلاقات الدولية ، حيث تصبح الحكمة والمعرفة والمبادىء الأخلاقية ، وليست الطموحات الأنانية والأحكام المسبقة ، هى فى نهاية الأمر القوة المحركة للدول فى حل التناقضات العديدة فى العالم ، وفى تحقيق توازنٍ فى المصالح ، مع إقرار حق كل طرف فى حرية الاختيار ؛

ـ سيتحول ضمان أمن الدول بصورة متزايدة من مجال تناسب القدرات العسكرية إلى مجال التفاعل السياسى والتقيد الصارم بالالتزامات الدولية ؛ وسوف يتشكل نظام شامل للأمن الدولى ، وفى المقام الأول من خلال تعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها ؛

ـ سيستخدم النمو الهائل فى الطاقات العلمية والتكنولوجية بطريقة أكثر تحضرا من أجل الحل المشترك للمشاكل العالمية الاقتصادية والايكولوجية والغذائية والطبية ومشكلة الطاقة وغيرها من المشاكل لصالح البشرية جمعاء ؛

ـ سيكون الاتصال المتنوع والطوعى بين دول وشعوب مستقلة أداة يعوّل عليها للاثراء المتبادل ، المادى والروحى ، وسيعزز هيكل السلم العالمى .

هل توجد أية أوهام هنا ؟ ترى هل تلاشت المصادر الامبريالية للعداون ؟ كلا ، فنحن لا ننسى الخطر الذى يهدد العالم والناشىء عن النزعة العسكرية الامبريالية ، ونرى أنه لا توجد حتى الآن أية ضمانات لعدم نكوص العمليات الايجابية التى بدأت . إن التفكير السياسى الجديد يمكننا فى الحقيقة من أن نرى وأن نجد فرصا جديدة لمعارضة سياسات القوة على أساس سياسى أوسع من الماضى . وهذه الفرص تعززها أيضا العوامل التى نشأت فى النصف الأخير من هذا القرن .

ويحدد ذلك أيضا تطور دفاعنا الذى ينبغى من الآن فصاعدا أن تكفله فى المقام الأول بارامترات كيفية – سواء من حيث التكنولوجيا والعلوم العسكرية أو من حيث تركيب القوات المسلحة . ومن شأن ذلك أن يضمن للدولة السوفييتية وحلفائها أمنا يعوّل عليه ، وأن يحقق هذا الأمن بما يتمشى تماما مع مذهبنا العسكرى .

وسنواصل فى أنشطتنا الدولية العملية البحث عن طرق تفضى إلى سلم دائم وتعاون دولى . وستظل العلاقات مع البلدان الاشتراكية فى مكان الصدارة من اهتماماتنا ، كما سننتهج فى ثبات مسار تعميق علاقاتنا مع الدول النامية ومع حركة عدم الانحياز . وسنباشر حوارا حيّا ونشطا ومحادثات مع

رجال الدولة الموجودين فى السلطة فى بلدانهم ، وبالدرجة الأولى فى الحقل الأساسى للسياسة العملية ، وهو مسائل نزع السلاح . وخلال أعوام البيريسترويكا استطعنا تحسين أو إقامة علاقات مع عدد كبير من الدول ، المجاورة لنا والبعيدة للغاية ، ولم تتدهور علاقاتنا مع أية دولة . وسنسعى إلى مواصلة السير على هذا الدرب .

والحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى يعتبر نفسه جزءا لا يتجزأ من الحركة الشيوعية العالمية التى تطرق فى الوقت الحاضر طريقا وعرا للمضى نحو مرحلة جديدة فى تطورها التاريخى . كما سنقوم ــ على أساس الحقوق المتساوية تماما والاحترام الكامل ــ بدور فعال فى هذا المسعى . وتوجد إمكانيات دولية متنامية فى علاقاتنا الجديدة مع قوى وطنية متعددة تمثل العلم والثقافة ، ومع أحزاب سياسية ذات توجهات ايديولوجية مختلفة ، وفى المقام الأول مع أعضاء الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية والعمالية وغيرها من الدوائر والحركات التى تنتمى إلى ما يعرف باليسار . **ولا يطرأ أى تغيير على تضامننا مع الشعب العامل فى العالم أجمع ، ومع المقاتلين ضد الاستعمار والعنصرية والرجعية .**

أيها الرفاق ، إن السياسة الخارجية السوفييتية ، على الرغم مما شابها فى الماضى من أخطاء وسوء فى التقدير والحساب ، قد أسدت على وجه الاجمال خدمات كبيرة لبلدنا وللاشتراكية وللانسانية جمعاء . وقد تطلبت منها البيريسترويكا خاصية جديدة لها ، سواء من حيث الجوهر أو من حيث الشكل . وهى شأنها شأن السياسة الداخلية ينبغى لها فى الممارسة أن تستوعب التفكير الجماعى للحزب والشعب ، وأن تأخذ فى الاعتبار على وجه السرعة ليس فقط التغيرات الجارية بل المتوقعة أيضا . ويجب أن تصبح العمليات الموضوعية فى العالم وقدراتنا موضع مناقشات علمية وعامة تشترك فيها دوائر الرأى العام ومنظماته . وينبغى أن يحدث تحسن عنيف فى نوعية التحول فى الشئون الدولية . وفى إطار إصلاح النظام السياسى تتوجب إقامة آلية فعالة ذات حجية دستورية لمناقشة القضايا الدولية بطريقة عملية ومقتدرة .

إصلاح النظام السياسى :

الضمان الأساسى لعدم نكوص البيريسترويكا

أيها الرفاق ، إن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، إذ تقدم إلى الكونفرس الحزبى التاسع عشر لكل الاتحاد برنامجا للمقرطة الجذرية للحياة الاجتماعية ــ السياسية ولاصلاح النظام السياسى ، تؤمن بأن ذلك سوف يمكننا من جعل مؤسساتنا السياسية أشد فعالية بكثير ، والكشف عن إمكانيات الحكم الاشتراكى بوساطة الشعب .

١ ـ لماذا كان إصلاح النظام السياسى ضروريا ؟

نحن لا نبدأ هذا العمل فوق أرض بكر ، لا نبدأه من الصفر . إذ توجد خلفنا الخبرة الفريدة لأول ديمقراطية اشتراكية فى العالم ، كما أن أشكال وأساليب الحكم بوساطة الشعب التى ولدتها الاشتراكية كان لها تأثير عميق على التقدم الاجتماعى للبشرية ، وأصبحت جزءا من الثقافة السياسية المعاصرة . ففى بلدنا على وجه التحديد ولدت سلطة الشعب العامل وتجسدت فى جمهورية للسوفييتات ، وكذلك فى الرقابة العمالية والحق فى العمل وغيره من الحقوق الاجتماعية الرئيسية للفرد ، والحقوق المتساوية للرجل والمرأة وللأمم والقوميات . وبعبارة أخرى لقد كانت لدينا الريادة فى كثير من البدايات الديمقراطية للقرن العشرين

فلماذا إذن تطرح اليوم مهمة الإصلاح الجذرى للنظام السياسى ؟ بادىء ذى بدء إنها لحقيقة ينبغى أن نسلم بها اليوم ، وهى أنه عند مرحلة معينة تعرض النظام الذى شيدته ثورة اكتوبر / تشرين الأول لتشويهات خطيرة ، الأمر الذى مهد الطريق أمام طغيان ستالين وحاشيته ، وأمام موجة الاجراءات القمعية واللاشرعية . وكان لأساليب الإمرة فى الإدارة التى نشأت فى تلك الأعوام تأثير رهيب على مختلف جوانب تطور مجتمعنا . وقد ضربت بجذورها عميقا فى ذلك النظام كثيرا من الصعاب التى نعانيها حتى هذا اليوم .

وقد هيأت قرارات المؤتمر العشرين للحزب إمكانيات للتغلب على انتهاكات المبادىء اللينينية فى حياة الحزب والدولة ، غير أن هذه الإمكانيات لم يستفد منها ، وكان مرجع ذلك فى المقام الأول الاستخفاف والاستهانة بأهمية الديمقراطية الاشتراكية ، مما أدى إلى انتكاسات إلى ظواهر عبادة الشخصية .

وأثبت النظام السياسى القائم عجزه عن حمايتنا من نمو ظواهر الركود فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية فى العقود الأخيرة ، وحكم ذلك بالفشل على الإصلاحات التى أجريت فى ذلك الوقت . وبينما أصبحت وظائف الإدارة الاقتصادية مركزة بدرجة متزايدة فى أيدى القيادة الحزبية ـ السياسية ، فان دور الجهاز التنفيذى زاد فى الوقت نفسه بدرجة تجاوزت كل الأبعاد . وبلغ عدد الأشخاص المنتخبين لمختلف الهيئات الحكومية وغير الحكومية ثلث مجموع البالغين من السكان ، ولكن معظمهم كانوا فى الوقت نفسه مستبعدين من المشاركة الفعلية فى معالجة شئون الدولة والشئون المدنية .

كما أن الجهاز الإدارى الذى تضخم حتى وصل إلى قرابة مائة وزارة وطنية وهيئة حكومية وثمانمائة وزارة وهيئة حكومية فى الجمهوريات ، أخذ فى فترة الركود يملى عمليا إرادته فى كل من الميدانين الاقتصادى والسياسى . وكانت هذه الهيئات وغيرها من الهياكل الإدارية هى التى تتولى تنفيذ

القرارات المتخذة ، وتحدد سواء بنشاطها أو بتراخيها ما ينبغى أن يكون وما لا ينبغى . كذلك أثبتت السوفييتات ـ وفى كثير من المجالات الهيئات الحزبية أيضا ـ عجزها عن التحكم فى هذا الضغط الذى تمارسه مصالح الادارات . وأصبح من القواعد العامة أن الهيئة التى تتخذ القرارات لا تتحمل أية مسئولية اقتصادية عن عواقب تصرفاتها .

وكان من العيوب الخطيرة الأخرى للنظام السياسى الذى تشكّل الافراط فى إخضاع الحياة العامة للسيطرة الحكومية . ومن المؤكد أن مهام ووظائف الدولة فى ظل الاشتراكية هى من حيث نطاقها أكبر بكثير من مثيلاتها فى ظل الرأسمالية . غير أن وظائف الإدارة ، استنادا إلى مؤسسى الماركسية ـ اللينينية ، يجب أن تتوسع لا عن طريق تعزيز السلطة القائمة على الإدارة الطاغية والإكراه ، وإنما فى المقام الأول عن طريق زيادة العامل الديمقراطى وإشراك قطاعات عريضة من الشعب فى الإدارة .

ولنتذكر تعريف لينين المعروف جيدا للدولة الاشتراكية بأنها « لم تعد دولة بالمعنى الحرفى للكلمة » . أو حتى « شبه دولة » تتطور تدريجيا إلى حكم ذاتى اجتماعى . ومن سوء الطالع أن النهج الذى ساد إزاء الدولة فى المجال النظرى ـ والذى ساد الممارسة بدورها بالنسبة لهذا الأمر ـ قد أصبح بعد موت لينين هو التعامل مع الدولة بالمعنى « الكامل » ، أى القديم ، للتعبير . وامتد الضبط والتنظيم الحكوميين إلى مجال من الأنشطة العامة متسع بصورة مفرطة . وأدى الاتجاه إلى تطويق كل ركن من أركان الحياة بتخطيط ورقابة مركزيين شديدى التفصيل إلى شل حركة المجتمع ، بحيث أصبح بمثابة فرملة خطيرة لمبادرة الشعب والمنظمات المدنية ومجاميع العاملين . وأدى ذلك ، ضمن أمور أخرى ، إلى نشأة اقتصاد وثقافة « الظل » اللذين يتخذان صورة طفيليات تزدهر على عجز هيئات الدولة عن أن تزود السكان فى الوقت المناسب وبصورة كافية باحتياجاتهم المادية والروحية .

ومع تغلغل البيروقراطية فى أجهزة الدولة وإفساد الإبداع الاجتماعى للمواطنين ، أصبح المجتمع معتاداً على الخيار الواحد والتفكير المتحجر . وظهرت للحكم الاشتراكى بوساطة الشعب صورة مبسطة كفت عن التطور ومازالت تثابر على التأثير فى تفكير المواطنين ، وذلك فى الوقت الذى لا تتطابق فيه الممارسة الفعلية للسلطة مع النشاط السياسى للمواطنين ، وإنما فى المقام الأول مع الهيئات التنفيذية .

وأخيرا فان النظام السياسى القائم قد تكيف لعقود كثيرة لا مع تنظيم الحياة الاجتماعية فى اطار القانون ، وإنما فى الأساس مع تنفيذ توجيهات وتعليمات إرادية . وقد انتشرت على نطاق واسع ، وضربت لها جذورا عميقة فى حياة المجتمع ، ظواهر كثيرة مثل اعلان المبادىء الديمقراطية قولا وفرض الرأى عملا ، وترديد المواعظ فى المحافل حول الحكم بواسطة الشعب والإرادية والذاتية فى

الممارسة ، والحديث الذى لا نهاية له حول المؤسسات الديمقراطية فى حين توطأ معايير طريقة الحياة الاشتراكية بالأقدام ، والافتقار إلى النقد والجلاسنوست .

وكان الثمن الذى دفع لقاء أساليب من هذا القبيل فادحا للغاية تجلى فى اللامبالاة وضعف النشاط الاجتماعى للشعب ، واغتراب الانسان العامل عن الملكية العامة وعن الإدارة . إن هذا النظام المتحجر للحكم ، مع آليته القائمة على الإمرة والضغط ، هو على وجه التحديد العقبة الكبرى التى تعترض طريق القضايا الأساسية للبيريسترويكا : الإصلاح الاقتصادى ، وتطوير المجال الاجتماعى ــ الثقافى ، وتربية المواطنين باحساس أنهم أسياد كل شيىء يجرى فى هذا البلد .

وفى ربيع عام ١٩٨٥ بدأ الحزب نضالا حازما من أجل تجديد الهياكل الاجتماعية ــ السياسية . وتتجسد اليوم تدريجيا وفى عنت آلية اقتصادية جديدة ، ويتغير طابع العلاقات الاجتماعية ، ويتدعم الأساس القانونى للبيريسترويكا . ونحن نتعلم الديمقراطية والجلاسنوست ، نتعلم المحاجة وإجراء النقاش ، وأن يقول كل منا للآخر الحقيقة . وهذه ليست بالتأكيد بالأمور الهيّنة .

بيد أن عمليات المقرطة ــ مركزيا ومحليا ــ تتطور فى بطء . واليوم ينبغى أن تكون لدينا الشجاعة للتسليم بأنه إذا ما ظل النظام السياسى جامدا دون حراك أو تغيير ، فلن يكون باستطاعتنا التصدى للمهام التى تطرحها البيريسترويكا .

ولدى إثارة مسألة الإصلاح الجذرى للنظام السياسى ، ينبغى أن ننطلق فى المقام الأول من فهم واضح لخصائصه التى صمدت لاختبار الزمن وتمس حاجتنا إليها اليوم ، ولخصائصه ــ على نقيض ذلك ــ التى يجب تقليلها إلى أدنى حد ممكن أو التغلب عليها تماما .

وذلك ، كما يبدو لنا ، ينبغى أن ينطوى على إنجاز المهام الأساسية التالية :

أولا : بذل كل جهد لاشراك الملايين من المواطنين فى إدارة البلد فعلا ، وليس بمجرد القول .

ثانيا : إفساح أقصى مجال ممكن لعمليات الحكم الذاتى والتنظيم للمجتمع ، وخلق الظروف اللازمة للتطوير الشامل لروح المبادرة عند المواطنين وهيئات الحكم النيابية والمنظمات الحزبية والاجتماعية ومجاميع العاملين .

ثالثا : من الضرورى تعديل آلية حرية تكوين مصالح وإرادة جميع الطبقات والفئات الاجتماعية والتعبير عنها ، والتنسيق فيما بينها وتحقيقها فى السياستين الداخلية والخارجية للدولة السوفييتية .

رابعا : خلق الظروف اللازمة لمواصلة التطوير الحر لكل أمة وقومية ، وتعزيز الصداقة والتعاون المتكافىء فيما بينها على أساس مبادىء الأممية .

خامسا : التعزيز الجذرى للشرعية الاشتراكية وللقانون والنظام الاشتراكيين بغية استبعاد أية إمكانية لاغتصاب السلطة أو إساءة استعمالها ، والمكافحة الفعالة للبيروقراطية والشكلية ، وضمان حماية حقوق المواطنين الدستورية وحرياتهم ، وكذلك تنفيذ واجباتهم إزاء المجتمع والدولة .

سادسا : وضع خطوط فاصلة واضحة بين وظائف هيئات الحزب والدولة وفقا لتصور لينين للحزب الشيوعى باعتباره طليعة سياسية للمجتمع ، ولدور الدولة السوفييتية باعتبارها أداة لسلطة الشعب .

أخيرا ، سابعا : إنشاء آلية فعالة لضمان التجديد الذاتى للنظام السياسى فى الوقت المناسب مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف الداخلية والخارجية المتغيرة ، آلية قادرة على تطوير مبادىء الديمقراطية الاشتراكية والحكم الذاتى تطويرا متزايد القوة والنشاط ، وتطبيق هذه المبادىء فى جميع مجالات الحياة .

٢ ـ البيريسترويكا وحقوق الانسان

يتمثل الهدف النهائى لإصلاح النظام السياسى والمعيار الرئيسى لمدى فعالية تطبيقه فى الإثراء الشامل لحقوق الانسان وتعزيز النشاط الاجتماعى للمواطنين . وذلك أمر محورى بالنسبة لنظرية الاشتراكية وممارستها . وقد أقيم صرح شامخ لحقوق المواطنين المكفولة فى ميادين كثيرة ، وذلك فوق الأساس الذى أرسته ثورة أكتوبر / تشرين الأول فى بلدنا . ونحن نمارس تلك الحقوق ونقول دون أن نحيد عن الصدق أننا نادرا ما نتوقف لحظة لنفكر فى أن جميع هذه الحقوق التى اعتدنا عليها ليست فى أجزاء كثيرة من العالم سوى أمل للشعب العامل ومجموعة من الأهداف فى نضاله .

إن حقوق الانسان فى مجتمعنا ليست منحة من الدولة أو فضلا من أحد ، بل إنها سمة مميزة لا تنفصم عن الاشتراكية ، وإنجاز لها . فالفرد والمجتمع ، المواطن والدولة ، العامل ومجموع العاملين ، هم جميعا جوانب مختلفة لمشكلة واحدة . والطريقة التى تحل بها هذه المشكلة تعكس طبيعة النظام السياسى وتشكل سلفا نتائج الأنشطة السياسية ومجمل أسلوب الحياة الاجتماعية . وينحصر الحل الاشتراكى لهذه المشكلة فى التكامل الوثيق بين المبدأ الجماعى والشخصى . وتنبع فلسفتنا فى هذا الجانب الرئيسى من تنظيم المجتمع من الصيغة الشهيرة الواردة فى **البيان الشيوعى** : « إن التطور الحر لكل فرد هو شرط التطور الحر للجميع » . ومن الهام بالنسبة لنا أن نفهم أن مكانة شخص ما فى المجتمع ، والحقوق الممنوحة له ، وواجباته ، هى التى تحدد فى نهاية الأمر نشاطه فى المجتمع ، وفى العمل ، وفى الشئون السياسية . وفضلا عن ذلك فاننا لا ينبغى الاكتفاء بفهم هذه المقولة ، بل أن نعمل فى هذا الاتجاه لدى تنفيذ الإصلاح الاقتصادى وإصلاح النظام السياسى .

فما المهام النوعية المحددة فى هذا المجال ؟

تتعلق المهمة الأولى بالحقوق الاجتماعية للفرد . وقد أقمنا نظاما متشعبا يستطيع المجتمع بوساطته رعاية الفرد ، ولكننا فى هذه المرحلة من التطور نلمس مواطن الضعف والإخفاق فيه ، ونحاول كل ما فى وسعنا تحسين ظروف العمل ، والنهوض بنوعية التعليم العام والخدمات الصحية ، ورفع مستويات الضمان الاجتماعى . ويتجسد فى ذلك كله التزام الحزب الحازم بضمان التكافؤ بين المواطنين فى الحقوق وفى الحماية الاجتماعية .

ولكن إليكم ما ينبغى أن يقال فى هذا الصدد : نحن نريد تعزيز ضمانات الحقوق الاجتماعية ــ الاقتصادية للفرد ، ويتطلب ذلك تغييرات مطابقة فى الأحوال الاقتصادية والسياسية . ولكن طابع هذه التغييرات والوقت اللازم لتنفيذها يرتبطان ارتباطا وثيقا بعمل جميع أعضاء المجتمع السوفييتى . وثمة ترابط لا ينفصم بين المزايا الاجتماعية التى يوفرها المجتمع والموقف من العمل . ومن الضرورى أن يتفهم كل شخص ضرورة التشدد حيال نفسه . ونحن نتبين هنا مرة أخرى أهمية مبادىء المحاسبة الاقتصادية فى تسيير الاقتصاد ، مما يسمح بأن يكون الكسب ، وكذلك إشباع الاحتياجات الاجتماعية ، مرتبطين بالإسهام العملى للفرد ، لكل مجموع للعاملين . فالقيم والمزايا لا تنشأ من تلقاء نفسها ، وإنما يخلقها العمل وحده ، ولا يمكننا أن نقبل موقفا من العمل يتسم بالاهمال واللامبالاة ، أو سوء الانضباط ، أو الخمل والكسول ، أو الاتكال على المجتمع .

أجل ، نحن نعلم أنه تراكمت فى مجال العمل فى أعوام الركود مشاكل صعبة كثيرة ، والآن يتعين علينا أن نضع الأمور على الطريق الصحيح والتعويض عما فات من وقت ، وليس ذلك بالمهمة اليسيرة إذ أنها تمس المجتمع بأسره .

وقد وضعت البيريسترويكا مسألة الحقوق السياسية للمواطنين فى بؤرة الاهتمام . ذلك أن ممارسة هذه الحقوق تأثرت تأثرا مؤلما بوجه خاص نتيجة لأساليب الإمرة فى الإدارة وما ارتبط بها من تقييد الديمقراطية ، وترتب على كل ذلك إعاقة وكبح عملية التغلب على اغتراب المواطنين عن السلطة وعن السياسة ، وهى عملية بدأت مع ثورة اكتوبر/تشرين الأول .

إن مشروع الإصلاح السياسى المطروح على الكونفرنس لمناقشته يستهدف على وجه التحديد الاسراع بعملية الاشراك الواسع للمواطنين فى تسيير شئون المجتمع . ويتطلب ذلك بطبيعة الحال إقرار ظروف واقعية : تعديل النظام الانتخابى ، إعادة تنظيم هيكلية هيئات السلطة والإدارة ، تغيير شامل فى التشريع . وبطبيعة الحال يفترض ذلك مقدما أيضا تغييرات مطابقة فى وعى الملايين والملايين من أبناء الشعب .

والآن كثيرا ما يقول المواطنون فى المحليات المختلفة إن البيريسترويكا لم تصل إليهم ؛ وهم يتساءلون متى سيحدث ذلك . ولكن البيريسترويكا ليست منًّا وسلوى من السماء ــ وبدلا من

انتظار مجيئها من مكان ما ، ينبغي للمواطنين أن يجيئوا بها بأنفسهم إلى مدينتهم أو قريتهم أو مجموع العاملين بوحدتهم الانتاجية . فما تمس حاجتنا إليه اليوم أكثر من أى وقت مضى هو أفعال وإجراءات ، وليس مجرد الحديث عن البيريسترويكا . ويتوقف الشيىء الكثير على كوادرنا ، على القادة على مستوى الأقسام والمدن والمناطق والجمهوريات والاتحاد .

ولكن ليس القادة هم وحدهم الذين يلامون على حقيقة أنه مازالت توجد لدينا أماكن كثيرة تراوح فيها البيريسترويكا الخطى.. ومن المعرف أنه ليس هناك ما هو أيسر من الإشارة بأصبع الاتهام إلى المسئولين ، وهذا أمر شائع جدا عندنا . وهذه العادة يمكن فهمها إلى حد ما إذا كانت البيئة الاجتماعية فى البلد وأنشطة هيئات الحزب والدولة عاجزة عن خلق الظروف السليمة التى تمكن المواطنين من اتخاذ موقف مدنى نشط وفعال . ولكن كل شيىء يتغير الآن تغيرا جذريا ، وينخرط مواطنون كثيرون فى حمية ونشاط فى جميع عمليات البيريسترويكا . ولذلك يجب أن أوجه سؤالا مباشرا إلى المواطنين الذين يثابرون على التشكى والتبرم من المسئولين فى « المناصب العليا » : ماذا فعلتم أنتم أنفسكم للبيريسترويكا ؟

وأود أن أنعم النظر بوجه خاص فى الحريات السياسية التى تمكن الفرد من التعبير عن رأيه فى أية مسألة . إن ممارسة هذه الحريات هى ضمانة حقيقية لأن تناقش أية مشكلة ذات اهتمام عام من كل زاوية ، ولأن توزن الحجج المؤيدة والحجج المناقضة ، ومن شأن ذلك المساعدة على إيجاد الحلول المثلى مع إيلاء الاعتبار الواجب لكل الآراء المتنوعة والإمكانيات الفعلية .. وفى إيجاز أيها الرفاق فان ما نتحدث عنه هو دور جديد للرأى العام فى البلد . وليس هنا ما يدعو إلى أن نتهيب الطابع الجديد غير التقليدى لبعض الآراء ، كما ليست هناك حاجة إلى المبالغة فى التقدير والانزلاق إلى التطرف عند كل منعطف للمناقشات .

وأريد أيضا أن أتطرق إلى مسألة أساسية هى حرية الضمير التى لها الآن منزلة كبيرة للغاية فى أعين الناس بمناسبة مرور ألف عام على دخول المسيحية أرض روسيا . وليس لدينا على الإطلاق ما يدعونا لأن نقلل من احترامنا للعالم الروحى للمؤمنين ، أو لأن نمارس ضدهم أية ضغوط إدارية .

وقد هيأ مرسوم لينين ، الصادر منذ سبعين عاما ، بشأن فصل الكنيسة عن الدولة والمدارس عن الكنيسة ، أساسا جديدا للعلاقات فيما بينها . ومن المعروف أن هذه العلاقات لم تكن دائما تتطور بصورة طبيعية . ولكن مسار الأحداث ، التاريخ ، وحد بين المؤمنين وغير المؤمنين بوصفهم مواطنين سوفييت غيورين على الوطن سواء فى أعوام محنة الحرب الوطنية العظمى ، أو عند بناء مجتمعنا الاشتراكى ، أو فى النضال من أجل السلم .

إن جميع المؤمنين ، بصرف النظر عن الدين الذين يعتنقونه ، هم مواطنون سوفييت كاملو

الحقوق ، وغالبيتهم الساحقة تقوم بدور نشط فى حياتنا الانتاجية والاجتماعية ، وفى حل مشكلات البيريسترويكا . ويجرى الان إعداد مشروع قانون بشأن حرية الضمير يقوم على أساس المبادىء اللينينية ، ويأخذ فى الاعتبار كل حقائق المرحلة الحالية .

ولننتقل الآن إلى الحقوق الشخصية للمواطنين ، وهنا أيضا تمس الحاجة إلى تنظيم تشريعى أكثر دقة ، وقد أنجز بالفعل قدر من هذا العمل ، وكما قوبل بارتياح عميق القرار الخاص بعدم النظر فى العرائض أو الرسائل المجهولة الغفل من الامضاء ، وإقرار المسئولية الجنائية عن تجريم الأشخاص بسبب النقد ، والتعويض عن الأضرار الناجمة عن مثل هذه الأعمال ، وإقرار تدابير لزيادة الحماية المكفولة لحقوق المرضى عقليا . إن نظامنا القانونى بأكمله يرمى إلى ضمان المراعاة الصارمة لحقوق المواطنين فى حرمة حياتهم الخاصة ومسكنهم الخاص ، وسرية الاتصالات الهاتفية والمراسلات البريدية والبرقية . فالقانون ينبغى أن يوفر حماية يعوّل عليها لكرامة الانسان .

ولكن بيننا نعمل بكل طريقة ممكنة على حماية وضمان حقوق المواطنين وحرياتهم ، فلا يسعنا أن نفصلها عن واجبات المواطنة . فالديمقراطية تفترض مقدما نظاما اجتماعيا رشيدا يستحيل من غيره وجود أية حريات شخصية . وغاية التشريع السوفييتى هو أن يحمى المجتمع فى حزم من جميع أنواع قناصى المال والجشعين والمختلسين وقطاع الطرق والمفترين الذين يشوهون سمعة الآخرين والأجلاف . ويجب أن تكون تحت تصرف المجتمع وسائل فعالة للتأثير فى العناصر المعادية له ، ولتربيتهم من جديد وإعادتهم إلى حياة عملية طبيعية .

وثمة مشكلة أخرى ، وهى أن تأكيد الحقوق والحريات الشخصية وتوسيع الديمقراطية والجلاسنوست (المصارحة) بوجه عام يجب أن يمضيا جنبا إلى جنب مع تعزيز الشرعية وغرس الاحترام المطلق للقانون فى نفس المواطنين ، فالديمقراطية لا تتوافق مع الخلاعة والعبث ولا مع التحلل من المسئولية أو مع التساهل .

وكما تعلمون فقد تعرضنا مؤخرا أكثر من مرة لمحاولات لاستخدام الحقوق الديمقراطية لخدمة مقاصد غير ديمقراطية . وهناك البعض ممن يعتقدون أنه بهذه الطريقة يمكن حل أية مشكلة ــ بدءا من إعادة رسم الحدود وانتهاء بانشاء أحزاب معارضة . وترى اللجنة المركزية أن إساءة استعمال الديمقراطية على هذا النحو تتعارض تماما مع أهداف البيريسترويكا مثلما تتعارض مع مصالح الشعب .

كما أن قضية حقوق الانسان لها أيضا جانب دولى هام ، ونحن على يقين راسخ من صواب خيارنا الاشتراكى ، وبينما نعمل جاهدين على تخليصه من كل التشويهات والانحرافات نسعى فى حزم إلى إثراء حقوق الفرد على أساس اشتراكى تحديدا ، وفى اطار نظامنا وبأساليب تتمشى مع طبيعة هذا

النظام . بيد أنه فى الظروف المعاصرة تصبح حقوق الانسان ، وفى مقدمتها الحق فى الحياة ، شاغل المجتمع الدولى بأسره ، كما يجرى تدويلها شأن غيرها من جوانب الحياة الاجتماعية .

ونحن على استعداد للتعاون بنشاط مع جميع البلدان الأخرى ، ولتبادل الآراء ، ولاحترام التزاماتنا احتراما دقيقا .

ونحن على يقين من أن البيريسترويكا ستتيح إقامة الدليل على مزايا الاشتراكية التى لا ريب فيها فى ضمان جميع حقوق الانسان الاجتماعية والسياسية والفردية .

٣ ــ النهوض بتنظيم الحكم

أيها الرفاق ، نحن نعلم جميعا أن دولتنا قد ولدت كأداة لديكتاتورية الطبقة العاملة ، وقرب نهاية الستينات خلصنا إلى استنتاج مفاده أنها تتطور إلى دولة لكل الشعب . ولكن كلما نقبنا فى محتوى العملية السياسية ، أصبح واضحا بدرجة أكبر أن دولتنا ينبغى تطويرها إلى دولة للشعب بالمعنى الكامل للكلمة . ويعنى ذلك أننا ينبغى أن ننظم سلطة الدولة والحكم بحيث يكون للشعب الكلمة الأخيرة ، وبحيث تعطى عمليات التنظيم الذاتى والحكم الذاتى أرحب الآفاق . ومما له أهمية حاسمة هنا التوزيع الصائب للسلطة بين العناصر الأساسية لنظامنا السياسى ، وفى المقام الأول بين الحزب والدولة .

ونحن نواجه مهمة ملحة ، هى استعادة السلطة الكاملة لسوفييتات مندوبى الشعب ، ولا سبيل إلى انجازها بأنصاف الحلول ، كما أننا نعتزم التصدى للمشكلة بطريقة متكاملة ، ونحاول أن نبتكر لها حلا جذريا .

وقد أوضحت المناقشة التى عقدت قبل الكونفرنس أن التدابير التى اقترحتها اللجنة المركزية لإعادة بناء السوفييتات قد قوبلت بالتأييد والموافقة . ويمكن أن يصاغ المبدأ الأساسى على النحو التالى : ليست هناك مسألة واحدة تتعلق بالدولة أو الاقتصاد أو النسيج الاجتماعى يمكن البت فيها من وراء ظهر السوفييتات . كما أن سياسة الحزب الاقتصادية والاجتماعية والعرقية يمكن أن تنفذ فى المقام الأول من خلال سوفييتات مندوبى الشعب بوصفها أجهزة للحكم الشعبى .

وقد نضجت الحاجة تماما إلى إعادة تنظيم إدارة الشئون المحلية وفق خطوط الحكم الذاتى والتمويل الذاتى والاكتفاء الذاتى .

إن إعادة التنظيم هذه ينبغى أن تسير منطقيا على أساس الإصلاح الاقتصادى ، والربط والتأليف بين مصالح كل المجتمع واحتياجات كل وحدة من وحداته الاقليمية وكل مجموع للعاملين ، ووضع حد لعزلة الإدارات وتفتتها فى الهياكل الاقتصادية المحلية . ويجب علينا تأكيد السلطة الكاملة

والمستقلة للسوفييتات فى ادارة تنمية المناطق التى تقوم بتسييرها ، كما يجب على المؤسسات الاقتصادية ، بصرف النظر عن الهيئات المشرفة عليها ، أن تسهم بحصة أكبر من أرباحها فى موازنات السوفييتات .

ويجب أن تكون لدى السوفييتات مصادر كافية للدخل تقوم على حصص طويلة الأجل ؛ وهذا الدخل يجب أن يشمل الايرادات التى يتم تسلمها من جميع المؤسسات الاقتصادية الموجودة فى الإقليم الخاضع لسلطانها التشريعى ، كما يجب أن تتراكم لديها الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات كبيرة ، وأن تتوافر لديها الفرص الضرورية لجميع تبرعات من المواطنين لمعالجة المشاكل التى تخص مجموع سكان المدينة أو القسم أو الضاحية ، أو تتعلق بالتنمية الاجتماعية والثقافية أو تحسين الخدمات الاستهلاكية .

وينبغى تصعيد الجهود الرامية إلى أن تمنح السوفييتات المحلية السلطة على تلك المؤسسات التى تساعد منتجاتها على تلبية الطلب الاستهلاكى المحلى ؛ كما ينبغى أن يكون باستطاعة السوفييتات المحلية توزيع الطلبيات بين المؤسسات التى تديرها هيئات أعلى . ولابد أن تكون تشريعاتنا واضحة وخالية من الغموض والالتباس فيما يتعلق بعلاقات السوفييتات مع المؤسسات والمزارع الجماعية ومجاميع العاملين فيها .

والمهمة الآن هى أن يعاد فى حزم تنظيم الهيئات النيابية ، وتوسيع نطاق المسائل التى يبت فيها كلية فى دوراتها . ويجب أن يعفى جزء من المندوبين بصورة مؤقتة من واجباتهم المكتبية أو فى الوحدات الإنتاجية تمكينهم من العمل فى السوفييتات وفى الدوائر الانتخابية ، وأن تزداد كفاءة الرقابة على أعمال السوفييتات ولجانها الدائمة . أما فى الدورات التى تعالج انتخابات اللجان التنفيذية والمصادقة على تعيين رؤساء الدوائر والإدارات فان الترشيحات البديلة والاقتراع السرى والمنافسة وغيرها من الممارسات الديمقراطية يجب أن تكون هى القاعدة . ولابد من توفير وضع يمكن فيه للسوفييتات من جميع المستويات أن تعمل فى العلن وأمام أعين الناخبين .

وقد كان لينين ينظر إلى السوفييتات على أنها تأليف بين الوظائف التشريعية والإدارية والرقابية . ولكن ذلك لا يستبعد التقسيم الرشيد للوظائف بين أجهزة الحكم ــ وذلك أمر له أهمية خاصة بالنسبة لعلاقات السوفييتات مع لجانها التنفيذية . ورأى كثيرون ممن اشتركوا فى المناقشة أنه بغية تحقيق تقسيم سليم لهذه الوظائف وتعزيز سلطات الهيئات النيابية فى الرقابة على أنشطة اللجان التنفيذية ، ينبغى أن يكون لهيئات الحكم المحلية رؤساء دائمون للسوفييتات ومجالس رئاسية للسوفييتات ، يكون من مهامهم التحضير للدورات وتنسيق عمل اللجان الدائمة ومجموعات المندوبين ، وبصفة عامة تنظيم عمل هيئات الحكم النيابية وتكثيفه .

ونظرا لأن تعزيز دور الهيئات المنتخبة ومندوبيها مدرج على جدول أعمالنا اليوم ، يكون هناك تماما ما يبرر رأى أولئك الرفاق الذين يعتقدون أنه على ضوء المهام الجديدة التى نشأت يكون من الضرورى للغاية الاستفادة من مكانة الحزب فى مساندة دور السوفييتات بوصفها هيئات الشعب النيابية ، بيد أن هذا ينبغى أن يتم على أساس قانونى صارم .

وهنا قد تكون الطريقة الأكثر عملية هى أن يتم كقاعدة ترشيح الأمناء الأول للجان الحزبية للعمل كرؤساء للسوفييتات المعنية ، فهم إذ يوضعون على رأس السوفييتات ومجالسها الرئاسية سيكونون شديدى الفعالية فى المساعدة على تحسين كل جوانب العمل الذى تؤديه الهيئات الشعبية النيابية .

وتلك مسألة هامة للغاية ويجب النظر فيها بتفصيل أكبر . إن الممارسة الحالية هى أن يعمل الأمناء الأول عادة فى اللجان التنفيذية ، ويبين سجل أعوام كثيرة أن ذلك يؤدى ــ شئنا أو لم نشأ ــ إلى زيادة سلطات الهيئات التنفيذية والعاملين فيها على حساب مكانة السوفييتات بوصفها هيئات نيابية .

وإذا انتخب الأمين الأول للجنة حزبية رئيسا للسوفييت المعنى فسيعلى ذلك من مكانة السوفييت ، ويعزز الرقابة على اللجنة التنفيذية ورئيسها ، ويسمح بتقسيم وظائف الحزب وهيئات الحكم بدقة أكبر فى الوقت الذى تنقل فيه أعباء ومسئوليات الحكم إلى عاتق السوفييتات .

ومن الناحية الأخرى فان ترشيح القادة الحزبيين لرئاسة السوفييتات سيجعلهم موضعا للمساءلة بفعالية أكثر أمام الشعب العامل لأن الانتخابات فى الدورات ستجرى بالاقتراع السرى . ومعنى ذلك أن الولاية التى يحصل عليها القائد الحزبى من الشيوعيين ستخضع فى كل مرة للتحقق والاقرار من جانب ممثلى الشعب عند جميع مستويات نظام السوفييتات . وبطبيعة الحال فان ترشيح أمين حزبى قد لا يكون دائما موضع تأييد المندوبين . وفى حالة كهذه سيكون على اللجان الحزبية والشيوعيين بوضوح أن يستخلصوا الاستنتاجات الضرورية .

كما أن التقسيم الأفضل للسلطات بين الهيئات النيابية والتنفيذية ينبغى تعزيزه عن طريق إقرار قاعدة يحظر بموجبها على أعضاء اللجنة التنفيذية ورؤساء مكاتبها وإداراتها العمل كمندوبين للسوفييت المعنى . وكما يفهم من هذا الوضع ، ولكونهم مندوبين ، فانهم يحضرون جلسات السوفييت ويصدرون تكليفات لأنفسهم ، وبذلك يكونون معنيين بوضوح باستصدار تكليفات أيسر وأخف . وقد يكون من المجدى أيضا تطبيق هذا المبدأ على القضاة والمدعين العامين والمحكمين على مستوى الاتحاد السوفييتى والجمهوريات الاتحادية وجمهوريات الحكم الذاتى ، والوزراء ورؤساء الإدارات الحكومية .

وقد حان الوقت أيضا لإدخال عدد من القيود الديمقراطية على مدة شغل المناصب المنتخبة . ويبين لنا سجلنا الماضى أن افتقاد هذه القيود كان من الأسباب الرئيسية لسوء استخدام السلطة سواء على المستوى المركزى أو المحلى . وقد شاهدنا كثيرين من القادة ذوى القدرة والكفاءة والسمعة الحسنة يستنفدون طاقتهم بعد خدمة امتدت عقودا كثيرة فى نفس المنصب ، ويصبحون جسدا ميتا وعبئا على العمل ، على حين يظلون يشغلون مناصب رفيعة .

وخلال المناقشات التى دارت فى الفترة السابقة الكونفرنس طالب الحزب بأكمله والشعب بأسره بتغيير هذا الوضع ـ على الرغم من اختلاف الآراء التى أبديت . وقد أعرب البعض عن ارتيابهم فيما إذا كان هناك ما يبرر التحفظ بشأن شغل منصب بالانتخاب ثلاث دورات متعاقبة ولو على سبيل الاستثناء . ورأى آخرون أنه لا يجوز السماح بالامتداد لفترة ثالثة إلا فى الشريحة العليا من السلطة . ولنناقش الآن هذه المقترحات .

وثمة نقطة أخرى ، وهى أن الاشارة التى وردت فى « موضوعات اللجنة المركزية » لم تكن مقتصرة على المناصب المنتخبة . ولكن كثيرين من المشتركين فى المناقشة رأوا تعميمها بحيث تشمل المناصب التى تقوم السوفييتات بتعيين شاغليها والمصادقة عليهم . ونحن نعتقد أن ذلك اقتراح سليم جدير بالتأييد .

وتناولت المناقشة أيضا اقتراحا بتقييد شغل المنصب المنتخب بعد بلوغ سن معينة ، وهو اقتراح قوبل باعتراضات من جانب من يعتقدون أن ذلك انتهاك للحقوق المطلقة لجمهور الناخبين . وقد يخاطر المرء بالقول بأنه على ضوء المقرطة الواسعة لكامل عملية تشكيل هيئات الحكم والإدارة يرجع أن تفقد هذه المشكلة حدتها ، وأن يتصدى لحلها الناخبون والمندوبون أنفسهم من خلال إجراءات ديمقراطية .

إن الوزن السياسى الملموس لمندوب الشعب يعتبر جوهريا لتعزيز نشاط السوفييتات ، وذلك أمر يرتبط ارتباطا مباشرا بمجمل عملية تشكيل الحكم النيابية . ومن ثم تكون الحاجة إلى التجديد الصارم لنظامنا السياسى .

وقد شرعنا نطرق هذا الدرب عملا بقرارات المؤتمر السابع والعشرين . ففى بعض الدوائر الانتخابية أجريت الانتخابات الأخيرة على أساس تعدد المرشحين الذين يتنافسون على نفس المقعد ، وفى أقسام كثيرة كان هناك مرشحان أو أكثر لنفس المنصب . وعلى نطاق البلد كاد عدد الترشيحات أن يبلغ ضعف عدد المقاعد المتاحة . وكانت الانتخابات أكثر حيوية بسبب روح المباراة التى سادت الانتخابات ، كما كان الناخبون أكثر اهتماما والمندوبون أكثر وعيا بمسئولياتهم . ويجب الآن أن نمضى بخطى أسرع مستوعبين النهج الجديدة ازاء نظام الانتخابات عندنا وعاملين على دعمها .

وينبغى أن تشتمل العملية التى تتكون بها السوفييتات على ضمان حق تسمية عدد غير محدود من المرشحين ، وعلى مناقشتهم فى حرية وشمول . كما يجب أن يكون هناك امتثال صارم للاجراءات الديمقراطية للانتخابات ، وأن تكوزن هناك مساءلة منتظمة من جانب الدوائر الانتخابية للمندوبين ، وإمكانية لسحب الثقة منهم . ويجب أن تمنح سلطات أكثر اتساعا للاجتماعات الانتخابية على مستوى الأقسام ، وهى الاجتماعات التى يجب أن تصبح منابر ديمقراطية لاختيار المرشحين على أساس تنافسى .

وبوجه عام ينبغى منذ الآن أيها الرفاق أن يتم تشكيل قوام المندوبين فى المقام الأول من خلال تعبير الناخبين عن إرادتهم فى حرية وحيوية ، وليس طبقا لحصص ترسل من أعلى . وتتوقف كفاءة السوفييتات قبل كل شىء على ممارسة انتخابات مندوبين مبدئيين ونشطين ومتمرسين بوسعهم التفكير كرجال دولة ، والتمثيل الكفء لدوائرهم الانتخابية ، والعمل بهمة ونشاط فى هيئات الحكم .

ويجب ألا نخشى التمثيل غير المتناسب للفئات الاجتماعية المختلفة . إذ أن لدينا مواطنين مقاتلين ومقتدرين سياسيا وذوى همة ونشاط فى كل قطاع من السكان ــ بين الطبقة العاملة والفلاحين والانتلجنسيا . والأمر الهام هو خلق آلية للمنافسة تسير بسلاسة تمكين الناخبين من انتخاب مندوبين على أعلى قدر من الكفاءة . وعندئذ ستجد جميع فئات السكان الرئيسية ومصالحها انعكاسا لها فى تكوين السوفييتات . وكما نعلم فانه يوجد توافق عام فى الآراء حول تخفيض حجم السوفييتات (تقليل عدد أفرادها) على المستوى المحلى .

ولدى مناقشة « موضوعات اللجنة المركزية » المقدمة إلى الكونفرنس أبدى تأييد واسع النطاق للاقتراح الخاص بتطبيق فترة واحدة مدتها خمسة أعوام لشغل مناصب جميع السوفييتات ، ومن شأن ذلك أن يسمح لمندوبى السوفييتات المحلية بالعمل بكفاءة أكثر ، وأن يعطيهم الوقت الكافى لترجمة مشروعاتهم إلى واقع . وفى الوقت نفسه سيحتفظ الناخبون بحقهم فى سحب الثقة من المندوب المتقاعس أو عديم الكفاءة ، وفى أن يرسلوا فى هذه الحالة بمندوبين جدد إلى السوفييت .

وتعتبر هياكل وسلطات الهيئات العليا للحكومة السوفييتية مسألة ذات أهمية حاسمة للعمل الكفء للسوفييتات . وباستطاعتنا جميعا أن نرى أنه لكى يكون العمل الذى يؤديه مندوبو السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى وهيئته الرئاسية ولجانه مفيدا ومجديا تجرى الآن تغييرات جوهرية فى هياكل هيئة الحكم العليا وإجراءاتها . وقد أبدى اهتمام خاص بهذه المسألة خلال مناقشة « موضوعات اللجنة المركزية » .

وقد اقترح كثيرون أن ننتقل إلى سجل العقود التى أعقبت الثورة والتى كان سائدا فيها نظام

مؤتمرات السوفييتات . كانت تلك محافل واسعة متعددة التخصصات ، وفيما بين فترات انعقادها كان العمل تؤديه اللجان التنفيذية المركزية التي كانت تتمتع بسلطات متسعة بدرجة كافية . وكان يتم الجمع بين التمثيل الجماهيري والعمل التشريعي والإداري والرقابي الدائم . وفي مجرى المناقشة اقترح أيضا أن تكون منظماتنا العامة ممثلة تمثيلا مباشرا في هيئة الحكم العليا في بلدنا .

وإجمالا لهذه الآراء تعرض اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي المقترحات التالية على الكونفرس للنظر فيها :

أولا : التوسع الملموس في تمثيل الشعب العامل في شريحة الحكم العليا .

وبوضع هذه الغاية نصب العين فان التمثيل المباشر للمنظمات الاجتماعية المندرجة في نظامنا السياسي يجب أن يضاف إلى التمثيل الإقليمي القائم حاليا لمجموع السكان في سوفييت الاتحاد وتمثيل أممنا وقومياتنا في سوفييت القوميات . وعلى هذا النحو سينتخب ١٥٠٠ مندوب ، كما هو عددهم الآن ، عن الدوائر الاقليمية والقومية ، وقرابة ٧٥٠ مندوبا آخرين في المؤتمرات أو في الدورات الموسعة للهيئات الإدارية بالحزب ونقابات العمال والتعاونيات والشبيبة ومنظمات المرأة وقدماء المحاربين والأكاديميين والكتاب والفنانين وغيرها من المنظمات . ويمكن أن تدرج في الدستور قائمة بهذه المنظمات وحصص تمثيلها .

وسيشكل جميع هؤلاء المندوبين ، الذين ينتخبون لمدة خمسة أعوام ، هيئة نيابية عليا جديدة للحكم – هي مؤتمر مندوبي الشعب للاتحاد السوفييتي . وهذا المؤتمر سيعقد سنويا للبت في قضايا البلد الدستورية والسياسية والاجتماعية – الاقتصادية الأكثر أهمية .

وسينتخب مؤتمر مندوبي الشعب من بين أعضائه السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي المكوّن من مجلسين ، على أن تكون عضويته محدودة (ما بين ٤٠٠ عضو و ٤٥٠ عضوا) ، وأن يكون مخوّلا للنظر في جميع المسائل التشريعية والإدارية والرقابية ويتخذ قرارات بشأنها ، وتوجيه أنشطة الهيئات الخاضعة للمساءلة أمامه وكذلك أنشطة الهيئات الأدنى مستوى . وسيكون هذا السوفييت هيئة عليا دائما للحكم تتقدم بتقاريرها إلى مؤتمر مندوب الشعب . وبهذه الطريقة سيكون كل العمل التشريعي والرقابي مركزا بصورة مباشرة داخل السوفييت الأعلى ولجانه . وسيكون ذلك بمثابة خطوة جديدة إلى الأمام في مقرطة هياكل الحكم العليا . وباستطاعتنا أيضا أن ننظر في تجديد دوري لجزء من السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي .

ثانيا : ينبغي مضاعفة عمل مجلسي السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي ووضع حد لميوعتهما الوظيفية الحالية .

وبطبيعة الحال فان مشروعات التشريعات وغيرها من المسائل الأخرى ذات الأهمية الرئيسية للبلد يجب ، كما كانت الحال من قبل ، أن يكون النظر فيها واتخاذ القرارات بشأنها من جانب كلا مجلسي السوفييت الأعلى .

وفى الوقت نفسه فان سوفييت القوميات الذى يمثل جميع الكيانات القومية ــ الجمهوريات الاتحادية والجمهوريات ذات الاستقلال الذاتى والأقاليم والمناطق المستقلة ذاتيا ــ سيكون بمقدوره النظر فى جميع المسائل المتعلقة بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وبالعلاقات بين القوميات ومراعاة التشريعات ذات الصلة ، والرقابة على الأنشطة التى تضطلع بها وزارات وهيئات الاتحاد السوفييتى والتى تمس مصالح الجمهوريات أو الكيانات المحكومة ذاتيا ، الخ ..

كما أن سوفييت الاتحاد الذى يمثل مصالح كل الشعب ، كل الطبقات والفئات الاجتماعية ، سيستطيع من جانبه التركيز على وضع البرامج والخطط الاجتماعية ــ الاقتصادية الرئيسية ، وعلى مسائل السياسة فيما يتعلق بالأسعار والضرائب وعلاقات العمل ، وحماية حقوق المواطنين ، وتعزيز الدفاع الوطنى ، والتصديق على المعاهدات الدولية ، وما شابه .

ويتعين علينا هنا ، فى هذا الكونفرنس ، أن نتفق فى صورة عامة على الفصل بين وظائف المجلسين . ويجب أن يتحدد كل ذلك فى دستور الاتحاد السوفييتى وغيره من الصكوك التشريعية .

وقد ألقت المناقشة الأضواء على موضوع آخر نوقش بحيوية ونشاط ــ هو العلاقة بين المناصب العليا فى الدولة والحزب والمكان الذى تشغله داخل هيكل السلطة العليا . وفى هذا الصدد يعتقد البعض أنه سيكون من الصائب العودة إلى الممارسة التى كانت سارية أيام لينين ، عندما كان زعيم الحزب هو فى الوقت نفسه رئيس الحكومة ، فى حين يعترض آخرون على أى جمع بين مناصب الحزب والحكومة . وثمة بعض ثالث يدعو إلى إنشاء منصب رئيس للاتحاد السوفييتى . كما توجد أيضا مجموعة من رأيها أن الوضع الذى يكون فيه الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى هو فى الحقيقة أعلى مسئول فى الدولة إنما يتعارض مع مفهوم حكم القانون . وأبديت كذلك آراء أخرى كثيرة .

وتلك أيها الرفاق مسألة خطيرة ينبغى أن يناقشها كونفرنس حزبنا مناقشة شاملة بحيث يمكن التوصل إلى أفضل الحلول الممكنة فى مجرى إصلاح نظامنا السياسى .

وترى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى أنه من شأن إنشاء منصب رئيس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى أن يتلاءم مع تعزيز الدور الذى تقوم به الهيئات النيابية العليا ويضطلع به مجمل نظام سوفييتات مندوبى الشعب ، وتعزيز أساس سلطة القانون فى دوائر الحكم ، وتحسين تمثيل الاتحاد السوفييتى فى الشئون العالمية . ويجب إقرار أن الرئيس سينتخب وتسحب منه الثقة عن طريق

الاقتراع السرى من قبل مؤتمر مندوبي الشعب السوفييتي، ويخضع للمحاسبة والمساءلة الكاملتين أمامه . وعلى ضوء التعزيز الشامل للدور الذى تقوم به الهيئات النيابية ، فان رئيس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي يجب أن يمنح سلطات رسمية واسعة بما فيه الكفاية . وفى مقدور الرئيس على وجه التحديد ممارسة توجيه شامل فى صياغة التشريعات وفى وضع كثير من البرامج ـ الاقتصادية الرئيسية ، والبت فى المسائل الأساسية للسياسة الخارجية والدفاع والأمن الوطنى ، ورئاسة مجلس الدفاع ، وتعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي ، والاضطلاع بواجبات متعددة أخرى ارتبطت تقليديا بالرئاسة .

ونحن نعتقد أيضا أن هيكل الحكم عند المستوى الأعلى يجب أن يتكون من رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي التى سيوجهها فى عملها رئيس السوفييت الأعلى . ويمكن أن يعمل فى الرئاسة نائبان أولان للرئيس (أحدهما رئيس لجنة الرقابة الشعبية للاتحاد السوفييتي) وخمسة عشر نائبا للرئيس (نائب رئيس من كل جمهورية اتحادية) ورؤساء مجلس السوفييت الأعلى وهيئاته الدائمة ، ومندوبو السوفييت الأعلى . وسيكون من واجبات الرئاسة عقد دورات السوفييت الأعلى وتنسيق عمل هيئاته ومندوبيه ، والاضطلاع بوظائف نيابية معينة وغيرها .

وسيكون من المفيد تعزيز صفة الهيئات الدائمة التى ستنشئها هيئة الحكم العليا وتتكون من أعضاء السوفييت الأعلى ومؤتمر مندوبي الشعب . وهذه الهيئات يمكن إنشاؤها سواء بصورة مستقلة أو بصورة مشتركة (اللجان المشتركة) .

ويجب أن تمنح الهيئات واللجان ، على ضوء مهامها الجديدة ، سلطات أوسع كثيرا ، كما يجب على وجه التحديد ألا تتخذ قرارات بشأن المسائل الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية ، وبشأن تعيين الوزراء ورؤساء الادارات وغيرهم من المسئولين ، إلا بعد مناقشة تمهيدية لهذه الأمور فى الهيئات واللجان . ومن المستصوب توسيع ممارسة جلسات الاستماع المفتوحة فى الهيئات واللجان ، وإنشاء أفرقة خاصة من المندوبين لدراسة المسائل ذات الاهتمام الحاد لدى الرأى العام .

وهناك أيضا مسألة أن يتم داخل هيكل الهيئة العليا إنشاء لجنة للاستعراض الدستورى ينتخبها مؤتمر مندوبي شعب الاتحاد السوفييتي ، وتكون مهمتها التحقق من دستورية تشريعاتنا وغيرها من الصكوك القانونية وتزود بسلطات كافية للقيام بذلك . وبهذه المناسبة ستكون هذه اللجنة ضمانة إضافية للرقابة الديمقراطية على أنشطة جميع المسئولين ، ومن بينهم اولئك الذين يشغلون أعلى المناصب .

ثالثا : إن الأشكال الجديدة لتنظيم الهيئة العليا لا تعد فى حد ذاتها ضمانا لكفاءته فهذا الهدف يتطلب تغييرا جذريا فى نفس طابع وأسلوب العمل الذى يؤديه السوفييت الأعلى . ويجب أن

تعمل دوراته على التخلص من الخطب الطويلة إلى درجة الإملال ، ومن البيانات التي يتحدث فيها المتكلم عن منجزاته الخاصة ، ومن الإجراءات التنظيمة المفرطة والشكلية . كما يجب أن تكون الدورات حية وصارمة ، وأن تفاضل بين المقترحات المختلفة وتناقش التعديلات والإضافات والاعتراضات . وسيكون من المناسب تحديد المواعيد التي ستجيب فيها الحكومة على الأسئلة المقدمة من المندوبين ، والتوسع في ممارسة استفسارات المندوبين .

وقد يحدث بطبيعة الحال أن نخفق في تحقيق إجماع كامل عند اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة أو تلك . بيد أن ذلك طبيعي تماما في ظل عملية ديمقراطية . وبوجه عام فقد حان الوقت منذ زمن طويل لأن نتعلم الانصات عن قرب لما يقوله أي معترض ، وألا نصدر ضده حكما مسبقا لا يتغير . فالتعددية الاشتراكية للآراء والجدل والمناقشة والمفاضلة بين وجهات النظر المختلفة هي طريقة لاختيار أفضل الحلول الممكنة .

وتعتقد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي ، لدى اقتراحها إدخال هذه التغييرات في هيكل وعمل الهيئة العليا للحكم في الاتحاد السوفييتي ، أن كثيرا منها يمكن تطبيقه أيضا على هيئات الحكم العليا في جمهورياتنا . ومن شأن التغييرات المقترحة المساعدة على تعزيز دور هذه الهيئات وإعلاء مكانتها ، وأن تؤدي بوجه عام إلى مزيد من التوسع في حقوق الجمهوريات الاتحادية . وإلى جانب ذلك فان الهيكل الموحد والنظام المشترك للاجراءات اللازمة للسير الديمقراطي لهيئات الحكم بالاتحاد والجمهوريات الاتحادية يمكن أن يكفلا السير الكفء والسلس لمجمل نظام السوفييتات .

وعلى ضوء التغييرات المقترحة فاننا يجب أن ننظر أيضا في المسائل المرتبطة بتكوين هيئات الحكم بجمهوريات الحكم الذاتي وهيكل هذه الهيئات ومهامها .

وإذا ما وافق المندوبون فان هذه المقترحات جميعا يمكن تجسيدها في قرار خاص يتخذه الكونفرنس . وقد يقول قائل إننا لا ينبغي أن نرجيء دون موجب بيريسترويكا (إعادة بناء) السوفييتات . فعلى وجه التحديد يمكن النظر في التشريعات ذات الصلة في السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي في خريف هذا العام ، وعندئذ وبعد الانتخابات الدورية التي ستجرى في الربيع القادم يمكن أن يعاد تنظيم هيئات الحكم لكل الاتحاد .

كما أننا بينما نعزز السوفييتات بوصفها الأساس للديمقراطية النيابية ينبغي أيضا أن نخلق الظروف المواتية من أجل أوسع تطوير ممكن للديمقراطية المباشرة — أي على مستوى الوحدات الانتاجية وفي الأحياء السكنية وفي الاجتماعات والجمعيات العامة ، وفي مجرى مناقشة القضايا الرئيسية لكل الاتحاد وعلى المستوى المحلي .

وقد كان سجل الأعوام القليلة الماضية دليلا بيّنا على فعالية المناقشة التى دارت على نطاق الأمة فيما يتعلق بالقرارات المقترحة بشأن المسائل الأساسية التى تهم البلد بأسره ـ مثل مركز مؤسسات الدولة ، والحركة التعاونية ، والإصلاح المدرسى ، وتنظيم الخدمات الصحية ، الخ .. ويجب أن نلجأ بدرجة أكبر كثيرا إلى الاقتراع العام على مستوى القرية أو القسم أو المدينة ، لاسيما لدى البت فى تلك المسائل ذات الاهتمام المباشر للمواطنين والتى لا يوجد إجماع حولها . ففى مثل هذه الحالات لا بأس من البت فى بعض المسائل بالأغلبية .

وهناك امكانيات هائلة بانتظار تنميتها عن طريق تشجيع جميع أشكال الحكم الذاتى الاشتراكى الشعبى . وقد أرسينا بالفعل أساسا قانونيا وسياسيا ، وبدرجة ما أساسا سيكلوجيا ، لاستغلال تلك الإمكانيات على نطاق كبير ، وبخاصة داخل مجاميع العاملين . ولدى إجراء تقييم شامل لسجلنا وللخبرة التى تراكمت لدى أصدقائنا فى البلدان الاشتراكية الأخرى ، ينبغى أن ننظر المرة بعد الأخرى فى المسائل المتصلة بجدوى النقل الكلى أو الجزئى لبعض وظائف الهيئات الحكومية إلى مختلف المؤسسات التى تعمل بنظام التسيير الذاتى . والأمر الهام هنا أن يكون هذا النقل حقيقيا ، لا أن يظل مجرد حبر على ورق .

ومع مضى البيريسترويكا قدما ، وتعزيز الديمقراطية والجلاسنوست ، يستطيع كل منا أن يرى شعبنا العامل يبدى روح المبادرة فى ميادين كثيرة مختلفة . ورغم ذلك أقولها صراحة أيها الرفاق إن الأمور هنا لا تجرى فى يسر . ولنأخذ على سبيل المثال مجموعا للعاملين يعمل وفقا لنظام المحاسبة الاقتصادية . إنه لا يمكنه أن يعمل ككيان يموّل نفسه ذاتيا إلا إذا كان يعمل وفق نظام التسيير الذاتى . ولكن ذلك يعنى أيضا نهجا جديدا إزاء العلاقة بين الاجتماع العام للعاملين ومجلس مجموع العاملين ، بين المنظمات الحزبية والنقابية والشبابية (الكومسومول) والإدارة ، وبين جميع هذه الكيانات ككل وسوفييتات مندوبى الشعب . وخبرتنا فى هذا المجال قد تكون متواضعة ولكنها تزداد يوما بعد يوم ، ويجب أن نستخدمها استخداما سليما لتشجيع عملية التسيير الذاتى .

وأخيرا لنقل شيئا عن الرقابة بوصفها شكلا بالغ الأهمية للحكم الشعبى الاشتراكى .

إن فكرة رقابة العمال يمكن إرجاع أصولها إلى ثورة أكتوبر / تشرين الأول ، ونحن نعرف أن لينين قد درس هذه الفكرة دراسة شاملة فى أعماله الأخيرة ، وأنه كان ينظر إلى الرقابة من جانب الجماهير على أنها الضمان الجوهرى ضد التصرفات الذاتية التعسفية وضد إساءة استعمال السلطة ، ووسيلة لكفالة الانضباط الاشتراكى الصارم ـ على مستوى الوحدة الانتاجية ، وفى دوائر الحكومة ، وفى التخطيط والإدارة الاقتصادية ، وفى الشئون المالية .

وتعتبر الرقابة التى يمارسها الشعب العامل سمة مميزة للنظام السياسى للاشتراكية ، سمة لصيقة

به عضويا . واليوم ونحن نعمل على تعزيز الديمقراطية والتسيير الذاتى ينبغى أن نستفيد استفادة كاملة من أداة الحكم الشعبى هذه .

وكما جاء فى « موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى » ، فان الحاجة تمس إلى إقامة نظام متكامل لرقابة شعبية وحكومية تكون مسئولة أمام هيئات حكم منتخبة . ولكى يكون لهذا النظام الوزن السليم فان رئيس لجنة الرقابة الشعبية يمكن أن يصبح النائب الأول لرئيس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ، كما اقترحنا فى جزء سابق من هذا التقرير . كما أن نظام الرقابة هذا إذ يجمع بين الجوانب الحكومية والاجتماعية ، ويستند إلى شبكة متشعبة من المفتشين الشعبيين الأعضاء فى مجاميع العاملين ، سيصبح قوة جبارة حقا لتطهير مجتمعنا من الظواهر السلبية ، وسيكون عونا فى تدريب الجماهير على التسيير الذاتى .

وبعبارة أخرى يتعين علينا ، من ناحية ، إحياء التقاليد الرفيعة للتفتيش العمالى والفلاحى الذى وجد فى إيام لينين ، ومن ناحية أخرى ، توجيه كل أنشطتنا الرقابية إلى الاحتياجات الحديثة .

٤ ـ تعزيز الديمقراطية فى شئون الحكم

والآن أيها الرفاق حيث تحتل مكان الصدارة مهمة التوسيع الشامل لاشراك الشعب العامل فى الحكم ، ينبغى أن ندرس كيفية تطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية فى ظل ظروف محددة . ودراسة هذه القضية تقود المرء الى الاستنتاج بأن اللامركزية ـ وبطبيعة الحال اللامركزية التى تحتفظ بوظائف السلطات المركزية التى لا يمكن من غيرها تأكيد مزايا الاشتراكية ، أو ضمان مصالح الشعب العامل ـ هى الاتجاه الأساسى الذى يتوافق مع مطالب التطور الاشتراكى .

ويبين لنا التحليل الموضوعى أنه على ضوء الحجم الحالى لاقتصادنا القومى وتنوع مشاكلنا الاجتماعية ، لا يكون باستطاعة هيئة مركزية واحدة حل جميع المسائل على الفور وبصورة مواتية . ومن هنا كانت الحاجة إلى نقل سلطات كثيرة إلى المستوى المحلى ـ إلى الجمهوريات ، والأقاليم ، والمناطق ، والأقسام ، ومجاميع العاملين .

وفى الوقت نفسه ترغم لا الحكومة وحدها ، بل المكتب السياسى وأمانة اللجنة المركزية أيضا ، على اتخاذ قرارات بشأن عشرات ، بل مئات ، من المسائل التى يمكن أن تتصدى لغالبيتها فى أمان السوفييتات الأدنى مستوى والهيئات الاقتصادية وغيرها . ولا يعدو الأمر أن الجميع قد ألفوا الترتيب القائم . وسواء أكان الأمر يبرر ذلك أم لا فإن التنفيذيين يواصلون إرسال برقيات تحوى جميع أنواع الطلبات إلى اللجنة المركزية وإلى الحكومة ، على حين يقدم المواطنون الأفراد التماسات عديدة بشأن مسائل يمكن فى الحقيقة تسويتها محليا ، على مستوى المدينة أو القسم أو القرية .

إن إعادة توزيع الوظائف والسلطات هي بطبيعة الحال مهمة خطيرة للغاية ولا يمكن أن نتركها تمضي على أعنتها ، وما تحتاج إليه هو زخم سياسي قوي ، وكذلك أساس قانوني قاطع . ذلك أن تنفيذ لامركزية واسعة النطاق إنما يعني ضخ دم جديد في أوعية نظامنا السياسي والاقتصادي ـ ولكن وبوضوح دون أن يؤدي بأية حال إلى الاخلال بما يتحصل عليه عقل جهازنا السياسي وقلبه من الدماء .

وثمة دور هام في هذا الجهد لابد أن يقوم به مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي ، أعلى هيئة تنفيذية وتوجيهية تعمل تحت إشراف السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي . فمع تقسيم الوظائف ذات الصلة بين هيئات الحزب والدولة يضطلع مجلس الوزراء بمسئولية أكبر بكثير عن تنفيذ السياسة الداخلية والخارجية ، وكذلك عن وضع وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبرامجها الطويلة الأجل . وقد منح مجلس الوزراء سلطات واسعة بموجب الدستور تمكينه من النهوض بهذه الوظائف .

ونحن بينما نقر بالأهمية القصوى للامركزية ولمكافحة التقيد المفرط بالقواعد الإدارية ، ينبغي لنا أيضا أن نوضح في جلاء تام أن ذلك لا يرمي بأية حال إلى تشجيع النزعة المحلية الأنانية الضيقة . ولكن نظرا لأن ذلك يشكل تهديدا حقيقيا تماما ، فنحن بحاجة إلى أثقال موازنة فعالة لمجابهته . كما ينبغي أن تكون للهيئة المركزية كلمتها ، ولكن الأمر الأكثر أهمية هو التعزيز الملموس للرقابة الديمقراطية من القاعدة ، أي من جانب الشعب العامل . واعتقد أننا سنصوت جميعا لصالح التسيير الذاتي ، ولكن ضد الطغيان المحلي ، ولصالح إيلاء الاعتبار الواجب للمصالح المحلية ، ولكن في توافق دائم مع مصالح كل المجتمع . وبعبارة أخرى فان أولئك الذين يعتقدون أن المسعى الموجه نحو اللامركزية إنما يمهد الأرض للنزعة المحلية الضيقة الأنانية والغرور الإقليمي إنما يقترفون إثما خطيرا .

كما أن مشكلة التأليف العقلاني بين المركزية واللامركزية تنشأ أيضا فيما يتعلق بالقوانين التي اتخذناها بشأن مؤسسات (اتحادات) الدولة ، وبشأن الحركة التعاونية والنشاط الاقتصادي الفردي . وينبغي أن تكون المبادىء المفصلة في هذه الصكوك هي نقطة البدء في تحديد وظائف الهيئات الإدارية وهيكلها ، فهي لم تعد قادرة على إصدار الأوامر إلى مجاميع العاملين .

وبوجه عام فان المقرطة على مستوى وحدة للمحاسبة الاقتصادية ، أو مجموع واحد للعاملين ، أو تعاونية واحدة ، لم تحقق النتيجة المرجوة ـ مالم تستكمل بمقرطة الإدارة على مستوى الوزارات والهيئات الإقليمية والإدارات الاقتصادية المركزية .

وهذا يعني أننا يجب أن نعمل باطراد على تبسيط الفروع الاقتصادية ومجالات النشاط المتماثلة ودمج الوحدات الإدارية المتعاملة معها ، وتخفيض عدد الوزارات والإدارات ، وإزالة الهيئات الزائدة على الحاجة ذات الوظائف الوسيطة .

والآن أيها الرفاق إذ يجرى التصدى للقضايا البالغة التعقيد التى تطرحها البيريسترويكا ، ولمقرطة النسيج الاجتماعى ، ولكفالة اشراك المواطنين على نطاق واسع فى شئون الحكم ، لا يكون باستطاعتنا أن نعمل دون جهاز من الموظفين ، ولا ينبغى لنا أن نستخف بجهاز كهذا . فنحن نحتاج بالفعل إلى جهاز إدارى ، ولكنه جهاز يختلف بالضرورة عما هو عليه اليوم .

يجب أن نعمل على تشكيل جهاز من نوع جديد يقوم على معايير رفيعة المستوى من الناحية المهنية ويستخدم فى اقتدار أحدث تكنولوجيا فى مجال الاتصال ، ويراقبه المواطنون بصورة ديمقراطية ، وقادر على تعزيز التقدم الاقتصادى والاجتماعى . ويتكون هذا الجهاز من أشخاص ضليعين تماما فى أساسيات علم الإدارة . ولذلك فنحن نحتاج إلى ترتيبات جديدة محدّثة لتدريب الموظفين اللازمين وإعادة تدريبهم .

وقد بدأ على جميع المستويات العمل فى تكييف هيكل الإدارة والتنظيم ، فألغيت بعض الوزارات والإدارات المركزية والجمهورية وبعض الهيئات الإدارية ، وتمت دراسة وإقرار أنماط عامة جديدة للإدارة والتنظيم . وفى اطار هذه الأنماط يجرى تقليص جهاز الإدارات على مستوى الاتحاد بمقدار ٤٠ فى المائة ، وتخفيض الموظفين المماثلين فى الجمهوريات الاتحادية إلى النصف ، وفى جمهوريات وأقاليم ومناطق الحكم الذاتى بمقدار الثلث . ومع اكتساب الإصلاح الاقتصادى لأرضية صلبة شرعت المؤسسات بدورها فى إلغاء الوظائف الإدارية الزائدة على الحاجة .

غير أن هذه العملية تجابه عقبات خفية مؤلمة ومقاومة عنيفة . ويوجه المواطنون عن حق النقد للجنة المركزية والحكومة بسبب السرعة البطيئة التى تنفذ بها هذه الإصلاحات . فالآن ، بعد انقضاء ثلاثة أعوام على البيريسترويكا ، مازال لدينا جهاز إدارى متضخم بطىء الحركة يبذل جزء كبير من موظفية كل ما فى وسعهم للاحتفاظ بمواقعهم دون اعتبار لمصالح المجتمع . وفى أمور كهذه ينبغى بطبيعة الحال أن نهتدى بمطالب المواطنين التى لها ما يبررها تماما .

ولدى تأكيد الحاجة إلى النهوض الجذرى بكفاءة الجهاز التنظيمى والإدارى يجب تناول هذا الجهاز فى كليته . فلا يمكن السماح بأن تظل أى من عناصره بمنأى عن إعادة البناء القائمة على التجديد الديمقراطى . وهذه النقطة تنطبق تماما على الهيئات التى تضطلع بوظائف السياسة الخارجية والوظائف الاقتصادية الخارجية . وتعتبر التغييرات الجوهرية التى بدأت مؤخرا داخل هذه الوظائف عملية طبيعية ومنطقية منسجمة مع روح العصر . وينبغى أيضا دعم الجهود الهادفة التى تضطلع بها الهيئات الإدارية فى لجنة أمن الدولة ووزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة لتحسين عملها فى المرحلة الراهنة من تطور مجتمعنا ، فى مرحلة توسيع العمليات الديمقراطية .

وبعبارة أخرى فان المقرطة تطرح مهمة ذات ضرورة ملحة هى التحسين الجذرى للجهاز

التنظيمى والإدارى عن طريق التأليف السليم بين السلطة المركزية والمحلية ووظائف الهيئات المنتخبة والتنفيذية ، والتوسع الملموس فى إشراك الشعب العامل فى الحكم . ومقتضى ذلك أن القضية لا تقتصر على مجرد إعادة ترتيب من الناحية التنظيمية . ولهذه النقطة أهميتها البالغة بالنسبة للفهم السليم لطابع المهام المطروحة علينا .

٥ ـ تعزيز العلاقات بين الأعراق (القوميات)

أيها الرفاق ، إن اتحاد أمم بلدنا وقومياته التى تتمتع بحقوق متساوية هو واحد من أعظم انجازات الاشتراكية . ويسمح ذلك لنا اليوم بأن نقرر بقناعة عميقة أنه فى المستقبل أيضا سيكون التنفيذ المتسق لسياسة لينين العرقية هو الأساس السليم الوحيد لتطورنا .

ولقد أكدت الممارسة سلامة الفكرة التى يستند إليها تنظيم اتحادنا العظيم : وهى أن حشد الجهود قد سمح بالتعجيل الشديد بنهوض كل أمة من أممنا ومجتمعنا بأسره وبالوصول إلى ذرى جديدة للتقدم التاريخى . وبالنسبة لجميع الصعاب التى جابهتنا باستطاعتنا اليوم أن نقرر أن الاتحاد قد صمد لاختبار الزمن ، وأنه مازال العامل الجوهرى والحاسم لتقدم كل شعوبنا فى المستقبل .

ونحن نعلم أن اللجنة المركزية تخطط لتكريس اجتماع موسع خاص لتعزيز العلاقات بين الأعراق (القوميات) . ولكن نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية وحيوية بالغتين فاننا ينبغى أن نناقشه على الفور الآن ، فى هذا الكونفرنس . والمهم الآن هو أن نرى الصورة الفعلية التى تشتمل على كل من انجازاتنا الواضحة وعيوبنا ونواقصنا ومصاعبنا الواضحة المتصلة بقضايانا الاجتماعية ـ الاقتصادية التى لا تزال بغير حل وبما يرتبط بها من إخفاق فى التوفيق بين مصالح كل أمة على حدة ومصالح الاتحاد السوفييتى ككل .

وسيكون علينا أن نعمل فى حمية وحماسة لمواصلة تعزيز الروابط الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية القائمة بين جمهورياتنا والوصول بهذه الروابط إلى الوضع الأمثل ، ولتحقيق استفادة أكثر كمالا من المزايا التى يوفرها التقسيم المحلى للعمل والتعاون وتدعمها السياسات الإقليمية السليمة علميا . والجلاسنوست تعنى الشيىء الكثير فى هذا المجال . وينبغى أن يكون الشعب العامل مدركا إدراكا كاملا للكيفية التى تتطور بها جمهوريته وللمكان الذى تشغله فى هيكل الاقتصاد السوفييتى ، وأن يكون ملمّا بالكيفية التى تعيش وتتطور بها لا الجمهوريات المجاورة له فقط ، بل جميع جمهوريات بلدنا أيضا . وترجع الأسباب الحيوية لذلك إلى أن هناك من يفصح فى بعض الأحيان ، فيما يتعلق بالعلاقات بين الجمهوريات ، عن آراء تقوم على معلومات غير مكتملة ، بل حتى متحيزة .

كما سيكون من الصائب بالنسبة لكونفرنسنا الحزبى أن يحدد مبادىء يعوّل عليها للعلاقات

الاقتصادية بين الأعراق ـ العدالة ، والمساعدة الدولية الشقيقة المتبادلة ، والتعاون ، أى المبادىء التى تضمن التقدم العام للاتحاد السوفييتى ككل ، وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لكل أممنا وغيرها من المجموعات العرقية .

وقد حان الوقت لدراسة حقوق جمهورياتنا الاتحادية ، وتحقيق التطابق بين هذه الحقوق والإصلاح الاقتصادى الجذرى عندنا . ومن الواضح أنه سيكون من المجدى والمفيد إذا ما استطاعت ، بعد الوفاء بالتزاماتها إزاء موازنة الاتحاد ، تعزيز إنتاجها من المطلع والخدمات اللازمة لاحتياجاتها الخاصة من خلال الإدارة الاقتصادية الماهرة والجسورة . وسيكون ذلك أيضا متمشيا مع متطلبات العدالة الاجتماعية فى تنمية العلاقات بين الأعراق ، كما سيساعد بلدنا بأسره على التقدم .

وفى الأعوام الأخيرة أخذت المقرطة والجلاسنوست تلقيان الأضواء على مشاكل لم نكن نولى أهميتها فى جميع الأحوال الاعتبار الواجب ـ قضايا اللغة والثقافة والآداب والفنون والتراث التاريخى وحماية البيئة .

ومن الطبيعى أن يكون تطور دولتنا المتعددة الأعراق مقترنا بنمو فى الوعى الذاتى العرقى ، وذلك تطور إيجابى ، ولكن نظرا لأن المتطلبات الجديدة الناشئة فى هذا الصدد لم تكن تعامل دائما بالاهتمام الذى تستحقه ، فان بعض القضايا أخذت تؤدى إلى تعقيدات ، وتكتسب مسحة من التعصب القومى فى بعض الحالات ـ على الرغم من أنه كان يمكن من حيث المبدأ تسويتها فى هدوء دون حاجة إلى توفير ذريعة لكل ألوان المضاربات والانفعالات المشحونة بالعاطفة .

وقد شاهدنا مؤخرا بأم أعيننا كيف يمكن أن تتعقد مشاكل العلاقات بين الأعراق . وهذا يعنى أننا ينبغى أن نبذل ما فى وسعنا لحماية ورعاية الإخاء والصداقة بين شعوبنا ، فليس بكل بساطة ثمة سبيل آخر أو بديل عقلانى آخر ، ومن يقول شيئا خلاف ذلك إنما يخدع نفسه مثلما يخدع الآخرين . وفضلا عن ذلك فان محاولة الايقاع بين مواطنين من خلفيات عرقية مختلفة ، وبذر فقدان الثقة والعداوات فيما بينهم ، إنما يقترف إثما خطيرا ضد قوميته وضد المجتمع الاشتراكى ، دعك من القانون . ذلك أن أفعالا كهذه تؤدى من الناحية الموضوعية إلى إعاقة كل من المقرطة والبيريسترويكا .

وينبغى أن ننظر أيضا فى مسائل العلاقات بين الأعراق ضمن سياق المرحلة الراهنة من تطور دولتنا السوفييتية المتعددة الأعراق ، وأن نجمل الخبرة التى اكتسبناها ونعممها ، وأن نستفيد من كل ما هو قيّم فيها ، وأن نحدد ما ينبغى أن نتخلى عنه . وأقول صراحة إن هناك أمورا كثيرة من هذا القبيل جديرة بأن نفكر فيها مليا . ففى المقام الأول ينبغى تقييم الصكوك التنظيمية المتعددة المتعلقة بالعلاقة المتبادلة بين الاتحاد والجمهوريات ، والتحقق مما إذا كانت مناسبة للظروف والمهام

والمتطلبات الراهنة لمجتمعنا المتعدد الأعراق ولمستوى تطورنا الديمقراطى . ومن الأرجح أن يتطلب ذلك تحديدا أكثر دقة لمكانة الجمهوريات الاتحادية وجمهوريات الحكم الذاتى وغيرها من الكيانات العرقية ولحقوقها وواجباتها .

كما أن نفس النهج يجب أن يطبق أيضا بازاء المسألة التالية : فسكان بلدنا كثيرو التنقل ، وهناك مواطنون كثيرون يعيشون بعيدا عن كياناتهم العرقية الإقليمية ، وبعض المجموعات العرقية التى لا توجد لها كيانات إقليمية مستقلة ذاتيا . وتلك هى حقائق دولتنا المتعددة الأعراق ، وقد تحدث بعض المصادمات ، وهذه لا يمكن تسويتها إلا بطريقة واحدة ــ هى العمل فى إطار هيكل الدولة القائم لاتحادنا على ضمان أكبر توافق ممكن بين مصالح كل أمة وقومية ومصالح جماعة الشعوب السوفييتية بأسرها . وفى وضعنا النوعى والمحدد يكون أى نهج آخر مستحيلا ، ويمكن لأية محاولة للتحرك فى اتجاه آخر أن تفضى إلى كارثة .

ولنأخذ مثالا لذلك كازاخستان . إنها جمهورية مترامية الأطراف ذات إمكانيات هائلة للتنمية ، وكومنولث أممى حقا لم تكن انجازاته ممكنة إلا بفضل التعاون بين جميع شعوبه . وقد استوطن أراضيها واشترك فى تنميتها الكازاخ والروس والأوكرانيون والألمان والقرغيز والتتار والأزبك والتراكانيون وممثلو أمم وكيانات عرقية أخرى كثيرة عاشوا فيها وعملوا معا . ولكن ليس هناك من يشكك فى السلامة الإقليمية لجمهورية الكازاخ . ويمكن أن نرى صورة مماثلة بهذا القدر أو ذاك فى جمهوريات أخرى .

وليس بوسعنا أن نغض البصر عن أهمية الاقتصاد أو أهمية النسيج الاجتماعى بأسره ، ولذا فان أى انبهار بفكرة العزلة القومية لا يمكن أن يؤدى إلا إلى سلب القدرة الاقتصادية والثقافية . أما موقفنا الاشتراكى فهو مختلف ، إذ نبذل قصارى جهدنا تمكين أى شخص من أية خلفية عرقية من التمتع بحقوقه كاملة وبفعالية فى أى جزء من بلدنا ، ولكفالة مصالحه المشروعة فى كل مكان .

ونحن حين ندعو إلى مزيد من الدعم للعلاقات بين الأعراق ننطلق من الفرضية القائلة بأن تطور الاتحاد السوفييتى ، والروابط الأممية داخله والإخاء بين شعوبنا إنما هى عمليات دينامية تنبض بالحياة ، ولا ينبغى للهيئات سواء على المستوى الجمهورى أو الاتحادى أن تغفل البصر عنها ، كما أن المشاكل المرتبطة بها ينبغى التصدى لها وفقا لإرادة شعوبنا ، وبروح الوفاق ، ومع مراعاة مصالح كل المجتمع السوفييتى .

ومن الهام جدا بالنسبة لنظامنا السياسى أن يشكل ــ على أساس دائم ــ كيانات حكومية واجتماعية تتولى معالجة جميع المشاكل التى تنشأ بين القوميات . وينبغى أن تكون تلك ، كما سبق أن قلت ، إحدى الوظائف الرئيسية لسوفييت القوميات فى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى .

مجمل القول أن الاتحاد السوفييتى هو بيتنا المشترك . إنه بيتنا ، وعلينا أن نعنى به عناية لا تغفل وأن نعمل على صيانته والنهوض به ، وأن نديره على نحو يجعل كل من يعيشون فيه يفخرون بوطنهم الاشتراكى .

ومن الواضح أن هذه النقطة يجب أن تحظى بتركيز خاص فى قرار كونفرنسنا بشأن تحسين العلاقات بين الأعراق .

٦ ـ إقامة الحكم الاشتراكى للقانون

اعتقد أنى يجب أن أنوه بوجه خاص بالاهتمام الذى أثارته تلك الفقرات من « موضوعات اللجنة المركزية » التى تقول بأن المقرطة المتسقة للمجتمع السوفييتى يجب أن تكون تتويجا لإقامة الحكم الاشتراكى للقانون . وإن شئنا الايجاز نقول إن القسمة البارزة الرئيسية لدولة تلتزم حكم القانون هى أنها تكفل بصورة فعالة سيادة القانون . وما من هيئة حكومية واحدة ، أو مسئول أو مجموع للعاملين أو منظمة حزبية أو رابطة اجتماعية أو فرد ، يمكن أن يعفى من واجب الامتثال للقانون . ومثلما يتحمل جميع المواطنين التزامات إزاء دولتنا ، دولة كل الشعب ، فان الدولة عليها التزامات إزاء مواطنيها ، وحقوقهم يجب أن تكفلها حماية صارمة ضد أى انتهاك من جانب السلطات .

لقد كشفت البيريسترويكا فى وضوح جسور عن النزعة المحافظة لنظامنا القانونى الموجّه بدرجة كبيرة جدا لا نحو أساليب ديمقراطية أو اقتصادية ، بل نحو أساليب للادارة والحكم لها طابع الإمرة مع ما يصاحبها من محظورات عديدة وتقنين لصغائر الأمور . ونتيجة لذلك فان صكوكا قانونية سارية الآن هى فى حقيقتها عائق للتطور الاجتماعى . ومن ثم كانت الحاجة إلى إجراء إصلاح للتشريع السوفييتى يغطى نطاقا واسعا من النصوص القانونية ، وفى مقدمتها تلك التى تعالج الملكية الاشتراكية والتخطيط والعلاقات الاقتصادية والمالية وعلاقات العمل والعلاقات المرتبطة بالمعاشات التقاعدية وغيرها من العلاقات . وينبغى لنا ، لدى تجديد تشريعنا أن نراعى فى صرامة مبدأ أن كل ما لا يحظره القانون يكون مباحا .

وتعتبر أنشطة المحاكم ذات أهمية بالغة ، ذلك أن مصائر مواطنين كثيرين وحماية حقوقهم وحتمية توقيع العقاب على كل من يرتكب جرائم ضد القانون ترتهن بمدى دقة ميزان العدل . وإننا إذ نضع كل ذلك نصب أعيننا يكون من الهام للغاية أن نسترجع رؤية لينين للدور الذى ينبغى أن تقوم به دور القضاء فى إطار نظام الديمقراطية الاشتراكية والتقيد الصارم بمبدأ استقلال القضاء وعدم استرشادهم إلا بالقانون وحده . ويمكن لانتخاب أعضاء السلك القضائى من قبل سوفييتات مندوبى الشعب الأعلى مستوى لمدة أطول ـ ولتكن عشرة أعوام ـ أن يصبح ضمانا فعّالا لهذا المبدأ .

ويطالب الرأى العام بتوقيع عقوبات أشد على الاستخفاف بالقضاء أو التدخل فى شئونه ، وبالتقيد الصارم بالمبادىء الديمقراطية للعدالة ، مثل المناظرة والتكافؤ بين الأطراف والمصارحة والعلنية ، واستبعاد التحيز أو التحامل ضد المتهم ، والتقيد المطلق بمبدأ أن « المتهم برىء حتى تثبت إدانته » .

وتوجه نداءات لها مايبررها بتعزيز دور « القضاة الشعبيين » . ويجدر بالاهتمام بوجه خاص الاقتراح بزيادة عدد هؤلاء القضاة عند النظر فى قضايا أكثر تعقيدا .

وهكذا نحن نجابه أيها الرفاق ضرورة إجراء إصلاح جذرى لمحاكمنا .

ويجب إيلاء اهتمام خاص لدور مكتب المدعى العام وسلطاته . فعلى امتداد العقدين الماضيين فرضت عليه مجموعة متنوعة كبيرة من الواجبات الإضافية ، وهو ما دفع حتما بوظائفه فى ميدان الاشراف القانونى إلى مكانة ذات أهمية ثانوية أو حتى أقل أهمية . وقد أقرت اللجنة المركزية بضرورة تصحيح هذا التشويه ، والعودة إلى الموقف اللينينى ، وتأكيد الرقابة على التفسير والتطبيق الدقيقين للقوانين السوفييتية فى كل مكان باعتباره الوظيفة الرئيسية للمدعين العامين .

ويعتبر العمل الذى بدأ لتعديل قانون العقوبات ، ثم بعد ذلك قانون الإجراءات القضائية وقانون الأشغال الإصلاحية ، بحيث تكون أصول هذه القوانين متمشية مع متطلبات مجتمعنا فى المرحلة الراهنة ، ضرورة جوهرية لرفع كفاءة مكافحة الجريمة .

ويجب إيلاء اهتمام كبير لتحسين عمل الميليشيا . فعلى امتداد العامين الماضيين أو الأعوام الثلاثة الماضية التحق بصفوفها عشرات الآلاف من الشيوعيين وعصبة الشبيبة الشيوعية (الكومسومول) ـ من عمال صناعيين ومزارعين ـ بناء على توصيات اللجان الحزبية ومجاميع العاملين ، ومن شأن ذلك أن يساعد على تصحيح الأوضاع فى أجهزة وزارة الداخلية حيث ارتكبت ـ كما تدركون جميعا ـ أخطاء جسيمة ، كما اقترفت للأسف الشديد إساءات خطيرة لاستعمال السلطة . ويعد العمل مع الكوادر ، وتربيتهم وتدريبهم من النواحى السياسية والقانونية والمهنية ، أداتنا الأساسية فى النهوض الجذرى بمستوى أنشطة الميليشيا .

ويجب أيضا أن نؤيد الاقتراح بأن يتم فى وقت مبكر نقل غالبية القضايا الجنائية الجارى التحقيق فيها إلى جهاز التحقيقات فى وزارة الداخلية ، وتحويل هذا الجهاز إلى بنيان مستقل ذاتيا لا تكون للميليشيا المحلية أى سلطان عليه . ونأمل أن يسمح ذلك باستفادة أفضل من إمكانيات الميليشيا السوفييتية فى مكافحة الجريمة والمحافظة على القانون والنظام .

وبهدف النهوض بحماية حقوق المواطنين ، سيكون من المنطقى إثارة مسألة رفع شأن دور

هيئة المحامين بوصفها رابطة تعمل وفق نظام التسيير الذاتى ، وضمان مشاركة أكثر فاعلية من جانب أعضاء هيئة المحامين فى نظر القضايا الجنائية والمدنية .

ولما كان اقتصادنا يتحول الآن إلى مبادىء الإصلاح الاقتصادى ، فان الادارات القانونية للسوفييتات والوزارات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها ، وكذلك هيئات التحكيم التابعة للدولة ، يجب تعزيزها بصورة جوهرية . ففى ظل المحاسبة الاقتصادية والتسيير الذاتى ، ومع تغلغل العلاقات التعاقدية تغلغلا متزايدا فى جميع الروابط الاقتصادية ، فان سير الادارات القانونية بطريقة يعوّل عليها يكتسب أهمية عظمى . ومن غير ذلك يتعذر على المرء أن يتوقع التوصل إلى تسوية سليمة للعدد الهائل من المسائل القانونية التى تنشأ فى سياق البيريسترويكا .

ومما لا ريب فيه أن الإصلاح القانونى والقضائى المقرر تنفيذه ــ والذى يقترح البعض تحديد اتجاهاته الرئيسية فى قرار مستقل يتخذه كونفرنسنا ــ سيتطلب أعدادا كبيرة من الكوادر . ولذلك ليس بوسعنا أن نعمل دون برنامج خاص لتدريب الخبراء القانونيين وإعادة تدريبهم . وفى الوقت نفسه يتعين أيضا تسوية المسألة الملحة المتعلقة بالمرتبات فى السلك القضائى .

وينبغى أن تبدأ فى المدارس عملية للقضاء على الأمية القانونية ، وأن تستمر هذه العملية فى مدارس التدريب المهنى والكليات والجامعات والمصانع والمكاتب . واعتقد أن زيادة الحوافز المادية وقواعد المحاسبة الاقتصادية بحد ذاتها سوف تكون عونا كبيرا للجماهير على استيعاب أساسيات المعارف القانونية وتعزيز القانون والنظام فى بلدنا .

٧ ــ المنظمات الاجتماعية فى النظام السياسى

إن المنظمات الاجتماعية التى تنطق باسم الأقسام المختلفة فى مجتمعنا تعتبر أحد المكونات الرئيسية للنظام السياسى السوفييتى . فقد قامت نقابات العمال وعصبة الشبيبة الشيوعية والجمعيات التعاونية والمنظمات النسائية وغيرها بدور هام فى تاريخ البناء الاشتراكى . وهى اليوم أيضا تفتش عن طرق جديدة لتصعيد نشاطها ، ومن ثم تسهم بدرجة أكبر فى التجديد الثورى للمجتمع . ولكن إعادة بناء المنظمات الاجتماعية ، على اختلاف مشاربها ، عملية بطيئة ومؤلمة . ذلك أن عادة العمل بالطريقة القديمة والتطلع إلى الهيئات الحزبية والحكومية طلبا للمشورة ، مازالت لهما قوتهما فى صفوفها .

كما أن المناخ العام فى البلد ، وعددا من القرارات السياسية والإجراءات التشريعية الجديدة ، تمكنان المنظمات الاجتماعية من الإسهام بمزيد من إمكانياتها الإبداعية فى عملية البيريسترويكا . ومن قبيل الاستطراد فان ما ينبغى عمله بعد ذلك هو إصدار قوانين بشأن حقوق نقابات العمال وبشأن الجمعيات الشبابية والطوعية ، وهيئات الخدمات الذاتية المحلية والروابط الاجتماعية المستقلة . وقد

تهيأت بالفعل الظروف اللازمة لإعادة تشكيل طبيعة نشاط المنظمات الاجتماعية فى الظروف الجديدة .

ولكن القرارات والإجراءات التشريعية ليست هى كل ما يعنينا هنا . فالأمر الرئيسى هو أن تتمكن المنظمات الاجتماعية بنفسها من تفهم مكانها ودورها فى هذه المرحلة . ومن الواضح أنه يتعين علينا أن نناقش بالتفصيل فى هذا الكونفرنس المشاكل التى ينطوى عليها جعل المنظمات الاجتماعية أكثر فعالية . والآن أود أن أبدى بعض الاعتبارات فى هذا الخصوص .

وسأبدأ بنقابات العمال . إننا إذ نحترم استقلالها يجب علينا بطبيعة الحال ألا نقدم إليها وصفات جاهزة تشرح لها كيف ينبغى أن تعيد تشكيل عملها . وقد دار بالفعل حديث عن ذلك فى المؤتمر الثامن عشر لنقابات العمال . وأهم شيىء بالنسبة لنقابات العمال اليوم هو أن تتسم أنشطتها بقدر أكبر من الديمقراطية ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للوضع الجديد الذى يتطور مع مضى التجديد الديمقراطى للمجتمع قدما ، لاسيما عند مستوى مجاميع العاملين .

وتتفتح اليوم آفاق طيبة تسمح بأن يعهد إلى المنظمات الاجتماعية ببعض الوظائف التى تؤديها هيئات الحكومة . ولدينا كل ما يحملنا على أن نتوقع من نقابات العمال أن تكون المدافع عن مبادىء التسيير الذاتى . فمن شأن التسيير الذاتى بوساطة مجاميع العاملين دعم دلالة إحدى وظائف نقابات العمال وهى الدفاع عن الحقوق الديمقراطية للشعب العامل . وعن طريق اتخاذ إجراءات أكثر ثقة لصالح الديمقراطية ، يمكن أن يكون لنقابات العمال تأثير أكبر على أسلوب المواطنين فى التفكير ، مما يساعد على التغلب على القصور الذاتى ، ويتيح لهم فرصة أكبر لتسيير شئون مجموع العاملين والمجتمع .

إن دور نقابات العمال ، شأنه تماما شأن الدور الذى تقوم به المنظمات الاجتماعية الأخرى ، يمكن أن ينمو إذا كانت ممثلة تمثيلا مباشرا فى الهيئة العليا لسلطة الدولة .

ونحن نرى اليوم كيف تلتف كل أجيال الشعب السوفييتى حول أفكار البيريسترويكا . وتتطابق هذه الأفكار مع مصالح جيل الرعيل الأول الذى حمل عبء العقود الأولى من التطور الاشتراكى ، ودافع عن استقلال بلدنا فى الحرب الوطنية العظمى ، وساعد على انعاشه فى أعوام ما بعد الحرب ، بقدر ما تتطابق مع مصالح أولئك الذين يخطون خطاهم الأولى نحو حياتهم الواعية ، ولن يلبثوا أن يقودوا وطننا الأم نحو مرحلة جديدة من التقدم .

ويتعين على كل جيل أن يقول كلمته فى تاريخنا المشترك . فكلنا قام بدور فيه ، وكلنا شارك فى صنعه . ولكن جيل الشباب هو الذى قدّر له أن يكشف على نطاق كامل عن الإمكانيات

الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والفكرية الهائلة التى تراكمت على امتداد أعوام السلطة السوفيتية ، وأن يضاعف هذه الإمكانيات ، وأن يبلغ الأهداف العظيمة للبيريسترويكا . وها نحن نرى كيف أن جيل الشباب يتعاظم دوره لا كمجرد مشارك فى النضال على نطاق الأمة ، بل كقوة ضاربة أيضا .

وتتميز قدرات الشباب السوفيتى فى مجال السياسة والعمل بالضخامة والجبروت ، ولكن لا يمكن إطلاق آفاقهم بصورة كاملة ، وتسخير طاقتهم لخدمة البيريسترويكا ، إلا بعد التغلب الحازم على العيوب والنواقص الخطيرة التى شابت عملنا بينهم فى العقود الماضية ، عندما كانت تقال عنهم عبارات طنّانة ، على حين لم تكن تتخذ أية تدابير سياسية لإعداد الشباب للحياة ولجذبهم إلى النشاط السياسى والاقتصادى لمجتمعنا .

وترحب اللجنة المركزية للحزب الشيوعى بالآراء السليمة حول هذه المسألة والتى تبديها اللجنة المركزية لعصبة الشبيبة الشيوعية (الكومسومول) والمنظمات التابعة للعصبة .

ونعتقد أنه ينبغى أن يكون لدى الحزب والدولة فى الظروف الراهنة سياسة مدروسة جيدا ومتكاملة فيما يتعلق بالشباب . وفى الوقت نفسه يجب توفير آليات قانونية واقتصادية وسياسية لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ .

وسيكون مقصد هذه السياسة ، بوصفها مجالا خاصا لنشاط الحزب وهيئات الدولة وكل المنظمات الاجتماعية ، هو توفير ظروف وحوافز للشباب تمكنهم من الكشف على خير وجه عن فكرهم وطاقتهم ، وتطوير قدراتهم الإبداعية والاستفادة منها لصالح الاشتراكية .

ويجب أن نبدى ثقة سياسية كاملة فى الشباب ، وأن نتصل بهم ونتحاور معهم بطريقة جديدة ، وأن يحل الحوار معهم محل المواعظ والتعليمات التى يلقيها الآباء على « أطفالهم » . وإذا أردنا أن نستعيد ثقة الشباب فينبغى أن نتعلم كيف نتحدث معهم فى صراحة وأمانة حديث الند للند ، ولنتذكر دائما أن الحقيقة وحدها هى التى يمكن أن تساعدنا ، فعلى قدر الحقيقة تكون الثقة .

وينبغى أن نعلم الشباب كيف يجب أن يتنزهوا عن الغرض فى النضال من أجل تحقيق مثلنا العليا . ولكن يجب فى الوقت نفسه أن نوفر الظروف لحياة مبهجة وجذابة وحافلة . وإنى إذ أتحدث عن كل ذلك أود أن أوضح أن ما أعنيه ليس مغازلة للشباب ، ولا هو نوع جديد ما من الوصاية والتسامح . فالشباب أنفسهم يرفضون كل ذلك .

والآن ينبغى أن نبنى علاقاتنا على مبدأ الثقة والروح الرفاقية والاحترام وتبادل الخدمات والمصالح ، والتعاون الفعال فى حل مهام تجديد مجتمعنا الاشتراكى .

وفى هذا السياق يعد الدور الذى تقوم به عصبة الشبيبة الشيوعية اليوم ذا أهمية هائلة . فالعصبة منظمة سياسية للشباب السوفييتى تعمل تحت قيادة الحزب ، وفى مقدمة أنشطتها اليوم ، كما كانت الحال من قبل ، إعداد الشباب كى يصبحوا شيوعيين ، وكى يتهجوا فى فعالية سياسة الحزب الشيوعى .

وكل ما نريده لعصبة الشبيبة الشيوعية هو أن تصبح مدرسة للتربية الشيوعية للشباب ، ومدرسة حقيقية للديمقراطية ، ومنظمة ابتكارية تقدم الدعم إلى المواطنين المبدعين الذين يتمتعون بروح المبادرة ، وحيث تكون الجلاسنوست والمكاشفة والمصارحة فى الإعراب عن المواقف وفى المناقشات مقترنة من الناحية العملية بتحقيق مصالح الشباب ، وحيث يتم جذب الشباب بصورة فعالة إلى المشاركة فى حملات التغيير الاجتماعى والاقتصادى . ويعنى ذلك أن العصبة لابد أن تتوافر لديها فرص العمل بلا عوائق ، ودون حاجة إلى انتظار تعليمات من أعلى ، مع الاستفادة بالكامل من طاقة الشباب ومبادرتهم .

أما عن اللجان الحزبية فيجب عليها أن تحترم وتراعى استقلال العصبة كمنظمة ، وحقها فى أن تبت بصورة مستقلة فى جميع المسائل المرتبطة بأنشطتها الداخلية دون استثناء ، وحقها فى المشاركة فى رسم وتنفيذ سياسة الحزب ، كما يجب على هذه اللجان أن تدافع عن مصالح الشباب فى الحزب والحكومة والهيئات الاقتصادية . وتتطلب البيريسترويكا أن يكون جيل الشباب ممثلا على نحو أفضل فى السوفييتات ، وفى نقابات العمال وغيرها من المنظمات الاجتماعية ، بحيث يتمكن الشباب من فن الإدارة ، ويأخذون الشئون العامة بين أيديهم فى جرأة وجسارة .

أيها الرفاق ، إن جيلا جديدا ، جيل البيريسترويكا ، يشب الآن عن الطوق أمام أعيننا . وإعداد هذا الجيل هو من المهام الحيوية التى تجابه حزبنا بأسره ومجتمعنا بأكمله . ومن الواضح أن هذه المسألة على درجة من الأهمية لابد أن تجعل منها أيضا موضوع مناقشة خاصة فى المستقبل القريب فى اجتماع موسع للجنة المركزية للحزب .

وأود لدى حديثى عن مشكلة المصالح الاجتماعية أن أتطرق إلى مسألة أخرى لها أهميتها على مستوى الدولة ــ وهى مسألة المرأة . وكثيرا ما قيل فى تأكيد إن هذه المسألة قد حلت فى بلدنا نهائيا وعلى نحو حاسم . والحقيقة أننا أعلنا مرارا المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق ، ومنحنا المرأة فرصا وإمكانيات متكافئة للاشتغال بجميع الحرف والمهن تقريبا . وكل هذا حسن للغاية . ولكن تبين من مجرى الأمور ، وبصرف النظر عن المكاسب التى لايمكن نكرانها ، أنه لاتزال توجد مشاغل يومية تمنع المرأة بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقها كاملة . فالأحوال المعيشية غير الملائمة ، والنقص فى مؤسسات رعاية الطفولة ، ومظاهر الخلل فى الخدمات والتجارة ــ كل ذلك يؤثر فى المرأة فى المقام الأول .

وهكذا فانه هنا أيضا يتجلى مبدأ الفضالة أو المتبقى المطبق فى المجال الاجتماعى . ولكن هذا الوضع استمر أعواما طوالا أيضا لأن آراء المرأة لم يكن يؤخذ بها بالقدر الكافى الواجب . والمرأة ليست ممثلة كما ينبغى فى الهيئات القيادية . كما أن الحركة النسائية ككل ، التى اكتسبت قوة دافعة بعد ثورة اكتوبر/تشرين الأول ، أخذت تقترب بالتدرج من حالة سكون أو اتخذت طابعا شكليا .

وقد طرحت البيريسترويكا جميع هذه المسائل بحدة أمامنا . فأنشئت ، أو إن شئنا الدقة بعثت ، منظمة جماهيرية نسائية . ولكن ذلك مجرد جانب تنظيمى ، رغم ما لهذا الجانب من أهمية كبيرة ، وما ينبغى عمله هو تغيير الوضع جوهريا ، بحيث يكون الباب مفتوحا على مصراعيه أمام المرأة للدخول إلى الهيئات القيادية على جميع المستويات ، وبحيث لا تحل المسائل ذات الارتباط المباشر بمصالح المرأة بعيدا عن مشاركتها ودون الانصات إلى أحكامها الحاسمة .

ومع ذلك ثمة قسمة أخرى ذات دلالة للبيريسترويكا هى النمو السريع للاتحادات الاجتماعية التى تعكس تنوع المصالح الاجتماعية ، ومن بين هذه الاتحادات منظمات قدامى المحاربين والعمال ، وجمعيات البحوث العلمية والهندسية والعاملين بالمسرح ، والمؤسسة الثقافية السوفييتية ، وصندوق الطفولة ، والجمعيات المهتمة بحماية البيئة والمعالم التاريخية ، والحركة الخيرية . وعلى وجه الإجمال فان ذلك عرض أخاذ لمبادرة المواطنين الجديرة بكل تأييد .

ويجب علينا بطبيعة الحال ألا نغمض عيوننا عن حقيقة أنه فى التيار السائد للحماسة العامة ظهرت هناك بعض المجموعات التى تتعارض مصالحها كثيرا مع أهداف البيريسترويكا ، مع مصالح المواطنين ، ولكن هذه المجموعات ليست هى التى تحدد المناخ العام ، ولا هى التى تعنينا الآن . وفى اعتقادى أن المنظمات الحزبية والعاملين هم الذين يستطيعون تمييز الأنصار الحقيقيين لتجديد المجتمع الاشتراكى عن هؤلاء الذين يهتدون بأهداف غريبة على الاشتراكية .

وفى ظل نظام الحزب الواحد التى نشأ وتعمقت جذوره تاريخيا فى بلدنا ، تمس حاجتنا إلى آلية دائمة لمقارعة الآراء ، وللنقد والنقد الذاتى ، فى الحزب والمجتمع . وتلك مسألة حيوية فى ظروف تصاعد عملية المقرطة . وعلى هذا النحو بالتحديد فهم لينين جوهر الديمقراطية داخل الحزب ، وهو بينما ندّد بالتكتلات عارض بشدة اضطهاد أعضاء الحزب بسبب اختلافهم فى الرأى . كما أن الحوار السياسى الدائم والبنّاء ، والمناقشة اللبقة ، ودراسة الرأى العام وايلاءه الاعتبار الواجب ، ينبغى أن تصبح ملامح ملازمة لحياتنا .

وتتهيأ اليوم الظروف اللازمة لذلك . والحقيقة أنه تتشكل الآن على نطاق الأمة حركة وطنية لدعم نهج الحزب إزاء البيريسترويكا . وتتكون هذه الحركة من جميع القوى التى شرعت تكافح من أجل النهوض بحياة المجتمع ـ الشيوعيين ، وأعضاء منظمة الشبيبة الشيوعية ، والمواطنين غير

الحزبيين ، والمؤمنين ، والنساء ، والمحاربين القدماء ، والشباب ، وأعضاء كل المنظمات الاجتماعية الرئيسية . وهذه الحركة تعكس عمليات عميقة الجذور فى حياتنا السياسية والاجتماعية الحالية ، وتعزز الثقة فى نجاح البيريسترويكا . وفى الاجتماعات واللقاءات وفى الصحافة يتقدم المواطنون بمقترحات مختلفة بشأن هذه الحركة وبشأن الأشكال الممكنة لنشاطها . ولنناقش هذه المسألة بدورها .

ـ ثالثا ـ

مقرطة الدور القيادى والنشاط الداخلى للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى

أيها الرفاق ، بينما نحن نقوم بتنفيذ بيريسترويكا فى بلدنا ، نتوجه بأفكارنا إلى الحزب ، إلى مكانه ودوره فى هذه العملية الثورية .

ومما له دلالته أن اهتمام مجتمعنا يتركز بالتحديد على المسائل المرتبطة بنشاط الحزب ودوره القيادى . وذلك دليل مقنع على أن المواطنين يربطون مسيرة البيريسترويكا بالحزب ويعلقون عليه آمالهم . بل إن مشاكله المتعلقة بنشاطه الداخلى البحت قد أصبحت موضوع الاهتمام على نطاق المجتمع .

إن الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، باقتراحه مسارا جديدا فى أبريل/نيسان ١٩٨٥ ، برهن من جديد على أنه وحده حامل لواء الأهداف البرنامجية لمجتمعنا ، وأنه وحده القوة السياسية القادرة على قيادة بلدنا على طريق التجديد . وقد كشف فى جرأة عن أسباب حالة ما قبل الأزمة وظواهر الركود ، وحمّل نفسه المسئولية عن ذلك الوضع . وفى موضوعية شديدة أعاد النظر فى نشاطه ، وأساليبه فى القيادة ، وجعل نفسه عن عمد موضعا للنقد العام .

وقد خضعت العمليات السلبية التى حدثت ليس فقط فى المجتمع ككل ، وإنما داخل الحزب أيضا ، لدراسة انتقادية فى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، وبوجه خاص فى الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى يناير/كانون الثانى ١٩٨٧ . وكان علينا أن نقدم إجابات على أسئلة مبدئية : لماذا أخفق الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، الذى تأسس كمنظمة ديمقراطية حقا ، من الشعب العامل لحما ودما ، فى أن يقف حائلا دوّن تشويه الاشتراكية ، ودون العمليات المرتبطة بعبادة شخصية ستالين ؟ ولماذا اكتفى ، بعد أن كشف مظاهر الانحراف عن مبادىء لينين وأدان هذه المظاهر ، بتغييرات سطحية سمحت بظواهر الركود الخطيرة فى تطور البلد ؟

توجد الإجابة فى المقام الأول فى حقيقة أن تشويهات خطيرة قد حدثت فى الحزب نفسه ، وفى أنظمته وروابطه بالشعب العامل، مماترتب عليه فقدان كثير من التقاليد البلشفية الديمقراطية التى لازمته منذ البداية ، والتى أرسيت دعائمها من خلال الجهود التى بذلها لينين وزملاؤه على امتداد أعوام كثيرة .

وقد حدد المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى مهمة إعادة بناء عمل الحزب بصورة جذرية ، ومقرطة الأنشطة الداخلية للحزب . وأدت دروس الحقيقة إلى نمو الوعى الذاتى والتطهير الذاتى فى صفوفنا . وشرع الشيوعيون وفروع الحزب وصحافته يظهرون جدارتهم بحيوية أكبر ، ويطرحون المسائل ويتصدرون لحلها بجرأة أكبر .

وتكتسب عملية التجديد قوة دافعة ، على الرغم من أنها لا تمضى فى يسر وسلاسة ، وتصطدم بصعوبات فى طريقها . ولكننا بينما نقر بالتغييرات العميقة حقا فى حياة الحزب ، فاننا لا نكون مخلصين تماما إذا لم نقل إن الأمور ليست الآن على ما يرام . فليست كل منظمات الحزب هى التى تعيد تشكيل عملها لمواجهة المطالب الجديدة . كما ينطلق بعض المسئولين الحزبيين ، بل لجان بكاملها ، من مواقع محافظة . ومازال كثيرون يجدون من الصعب عليهم اتقان أساليب العمل الجديدة ، والعمل فى ظروف المصارحة والعلنية والديمقراطية .

نعم تلك هى الحال . ولكنى أود أن أقول للمندوبين إلى هذا الكونفرس وللمواطنين بوجه عام الشيىء الرئيسى : وهو أن مهام البيريسترويكا لا يمكن إنجازها دون النشاط التوجيهى للحزب ، وتطبيق نهجه السياسى . ومن غير ذلك كله سيقضى على البيريسترويكا سياسيا وايديولوجيا وتنظيميا .

وعند نقطة التحول هذه ينبغى للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى أداء وظائفه على نحو كامل ، وانجاز مهامه بوصفه القوة القائدة فى المجتمع . ولكن الدلالة الحاسمة للقيادة السياسية بالذات تجعل من الضرورى إجراء مناقشة مستفيضة لمضمون نشاط الحزب فى الظروف الراهنة .

١ ــ البعث الكامل للديمقراطية داخل الحزب

ما الشيىء الرئيسى هنا ؟ لقد تحدد الموقف المبدئى للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى فى « موضوعات اللجنة المركزية » ، التى اقتبس منها ما يلى . « إن الحزب الذى يسترشد بالمذهب الماركسى ــ اللينينى مدعّو إلى وضع نظرية واستراتيجية للتطور الاجتماعى وللسياسة الداخلية والخارجية ، وإلى صياغة ايديولوجية التجديد الاجتماعى . وينبغى له أيضا القيام بعمل سياسى وتنظيمى بين الجماهير وتربية الكوادر وإسناد مسئوليات إليهم » .

وقد حددنا وظائف الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى بوصفه الطليعة السياسية . ولكن

ينبغى للحزب كى يؤدى هذه الوظائف أن يعيد صياغة أسلوب عمله وأساليبه وأشكاله ـ بدءا من مستوى المنظمات القاعدية وحتى اللجنة المركزية . فكل شيوعى ينبغى أن يكون حقا مقاتلا من أجل تنفيذ سياسته ، ومن أجل مصالح الشعب .

ومن الهام أن نرى لماذا نحن غير راضين عن أنفسنا ، ولماذا نخضع واقع الأمور فى بيتنا الحزبى لنقد مرير . فما الأمر اذن ؟

الأمر هو فى المقام الأول أن مبدأ المركزية الديمقراطية الذى يشكل الأساس لهيكل الحزب ونشاطه قد حلت محله عند مرحلة معينة مركزية بيروقراطية . وقد حدث هذا بالدرجة الأولى لأن المنظمات الحزبية القاعدية والشيوعيين العاديين فقدوا إلى حد كبير فرصا حقيقية للتأثير فى مضمون أنشطة الحزب ، وانتهك بصورة خطيرة مطلب لينين بأن يكون جميع كوارد الحزب وكل هيئاته خاضعين للرقابة الدائمة من جانب جماهير الحزب . كما أن ظواهر سلبية كثيرة فى الحزب كان باعثها أيضا اضمحلال دور الهيئات المنتخبة والنمو المفرط للدور الذى يقوم به الجهاز الحزبى على جميع المستويات .

ومازال هناك أمر آخر ينبغى تناوله هنا . لقد بنى لينين حزبنا كمنظمة من أعضاء متشابهى التفكير ، وكان من قوانينه النقاش الحر لجميع المشاكل ، ووحدة الإجراءات بمجرد اتخاذ القرارات . ولكن عندما استقرت الإدارة القائمة على أسلوب الإمرة ، أخذ مناخ الزمالة الحزبية فى التراجع وإفساح المجال لعلاقات تقوم على إصدار الأوامر وتنفيذها ، وعلى تقسيم أعضاء الحزب إلى رؤساء ومرءوسين ، علاقات استهين فيها بمبدأ التكافؤ بين الشيوعيين . وعلى الرغم من أنه كان يعترف المرة بعد الأخرى بأن هذا الوضع لا يمكن التسامح فيه ، فقد ظل كل شيىء على حاله دون تغيير .

ولنتذكر أن الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى اكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٤ قد عقد فى الحقيقة تحت شعار استعادة مبادىء لينين ومعاييره لحياة الحزب . ولكن العمليات الحقيقية اتخذت منعطفا آخر ، بل إنها فى أعوام الركود كانت تبدو فى بعض الأحيان وكأنها شوّهت بشدة . كما أن نشاط منظمات الحزب القاعدية وأعضاء الهيئات المنتخبة قد تأثر بدوره عندما عطّلت عملية تغيير الكوادر ، ولم يعد فى مقدور أجيال بكاملها من الشيوعيين القيام بدور حقيقى فى حياة الحزب . ومن الناحية الأخرى فان كثيرين ممن ظلوا فى مناصب قيادية أعواما طوالا ترسبت لديهم فكرة زائفة بأنهم منزهون عن الخطأ وليس هناك من يحل مكانهم ، وتضاءلت المسئولية بين أعداد كبيرة من الأعضاء المنتخبين وفى جهاز الحزب ، وفقد هؤلاء اتصالهم بجماهير الحزب والشعب العامل ، وهى أوضاع كثيرا ما انتهت كما نعلم بتدهورهم السياسى والخلقى . وهنا على وجه التحديد نجد الأسباب الكامنة خلف الحقائق المشينة لإساءة استعمال السلطة والفساد الخلقى التى تكشفت خلال مسيرة البيريسترويكا .

إنى أتحدث عن هذه الظواهر بمرارة . لقد ألحقت أضرارا وخيمة بأنشطة الحزب وفروعه ، وهذا الجانب من المسألة لا ينبغى أن يغيب عن بالنا قط . ولكن ثمة جانبا آخر ذا أهمية بالغة بالنسبة لنا . فعلى امتداد هذه الأعوام اضطلع الملايين من أعضاء الحزب والآلاف من مسئوليه فى أمانة بواجباتهم الحزبية والمدنية فى ظروف لم تكن من الناحية الموضوعية أو الذاتية بالظروف اليسيرة ، وحملوا راية الثورة فى اعتزاز وإباء ، ولم يدخروا وسعا فى سبيل تقدم بلدهم ، فى سبيل الاشتراكية . ويصدق الشيىء نفسه على الكثيرين من كوادرنا الحزبية ومن اقتصاديينا وخبرائنا وعلمائنا ومثقفينا .

لقد عاشت التقاليد اللينينية بعمق داخل الحزب . وعلى الرغم من كل شيىء ففى الحزب على وجه التحديد تجمعت القوى الذى أثبتت مقدرتها على تنفيذ انعطافة حادة أخرى فى السياسة الاجتماعية ــ الاقتصادية ، والسير على طريق إعادة البناء والتجديد .

ففى الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى نيسان/أبريل انطلق الصوت مدويا مطالبا بمقرطة الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، وبالمصارحة والعلنية فى عمله ، وبالبعث الكامل للأصول اللينينية فى حياته ، وبالدرجة الأولى فى نشاط منظماته القاعدية وهيئاته المنتخبة .

وقد أثارت الاعتبارات التى أبديت فى هذا الشأن فى « موضوعات اللجنة المركزية » نقاشا حيًّا لا داخل الحزب فقط ، وإنما فى المجتمع بأسره . فالشعب السوفييتى كله يتطلع إلى أن يرى قوة سياسية دينامية حقا فى كل شيوعى ، فى كل منظمة قاعدية وفى كل لجنة . وخلال المناقشات التى سبقت الكونفرنس كان هناك تناول جديد للمسائل التى تتعلق بدور اجتماعات الحزب وأنشطة فروعه ولجانه ، وكل أعضائه ، وهذا أمر مفهوم ومنطقى بالضرورة لأن المنظمة الحزبية القاعدية تشكل جزءا لا ينفصم من كل مجموع للعاملين وتجسد الحضور الدائم للحزب فى حياة المجتمع .

وابتغاءً لهذا المقصد يجب أن تكون المهمة الآن هى أن يبعث بصورة كاملة فى الحزب مناخ من الإخلاص للمبدأ ، والمصارحة والعلنية والنقاش والنقد والنقد الذاتى والوعى والانضباط ، والرفاقية الحزبية ، والمسئولية الشخصية غير المشروطة ، والكفاءة . إن العمليات الجارية الآن فى المنظمات الحزبية القاعدية تمضى فى هذه الاتجاهات ، وتقع على الكونفرنس مهمة إعطاء هذه العمليات دعما حازما وإتاحة فرص غير محدودة أمامها لكى تسرع الخطى .

ولابد أن يكون هناك نهج جديد إزاء مسئولية كل عضو حزبى عن حالة الأمور فى المكان الذى يعمل فيه ، وتجاه إسهامه الشخصى فى البيريسترويكا ، وتجاه أنشطة مجموع العاملين الذى يوجد به . ولكن ذلك أهميته أيضا لأن مواطنين كثيرين مازالوا يشكون من أن البيريسترويكا لم تصل بعد إلى منظمات الحزب القاعدية . ولكن لنر الآن من يلام على ذلك ؟

ولقد خطّط المؤتمر وأقر الخط السياسى تجاه البيريسترويكا ، كما تحددت مجالات العمل الرئيسية فى القرارات التى اتخذت فى الاجتماعات الموّسعة للجنة المركزية . كما أقرت اجراءات تشريعية ترتبط بمختلف مجالات الحياة ، وخلق فى الحزب والمجتمع مناخ من العلنية والمصارحة ، ويجرى فيهما تشجيع روح المبادرة والاستقلالية والمواقف الوطنية . وينشط فى مختلف مجالات النضال من أجل التجديد الاشتراكى كثيرون من الشيوعيين وأعضاء عصبة الشبيبة الشيوعية والمواطنين غير الحزبيين ، على حين ينتظر آخرون حدوث شىء ما ، فمازالت هناك عادة انتظار التعليمات ، وهى عادة تعمقت جذورها . ولكن التعليمات صدرت أيها الرفاق ، وليس يليق بشيوعى أن يفتش حوله عمن يرعاه .

ولهذا السبب فان مسألة إعادة النظر فى عضوية الحزب ، التى أثيرت فى « موضوعات اللجنة المركزية » ، قد أصبحت ملحة للغاية . وكل منا مطالب الآن باتخاذ اجراءات فعلية لانجاز مهام البيريسترويكا ، فالدور الطليعى للشيوعيين يجب أن يتأكد الآن بالأفعال .

وقد قدمت اللجنة المركزية الفكرة الخاصة باجراءات التقييم الاجتماعى – السياسى للشيوعيين ، ورأينا أن هذا الاقتراح هو من حيث المبدأ محل موافقة .

غير أنه أبديت مخاوف أيضا ، وهى مخاوف كانت فى الحقيقة من نوعين . فالبعض يتمسك بأن تقييما من هذا القبيل لن تكون له جدوى ، وبأن الحزب ينبغى تطهيره وتخليصه من الجثث الهامدة . ونحن فى اللجنة المركزية لا نعتبر هذا النهج صائبا فى ظروف البيريسترويكا والمقرطة . وسأقول لكم لماذا هو كذلك . إن كثيرين من هؤلاء الذين كانوا حتى وقت قريب جدا يعتبرون غير فعالين ، وفقدوا اتصالهم بفرع الحزب ، الذين كانوا يعتبرون جثثا هامدة ، يحاولون الآن جاهدين أن يجدوا مكانهم فى الحياة ، كما أن الرفاق فى الحزب يجب أن يعاملوا بأقصى قدر من الاحترام ، ولا ينبغى أن يترك إنسان أمين واحد خارج عملية البيريسترويكا . دعونا ننطلق من هذا الفهم ، فهذه هى الطريقة اللينينية البلشفية للوصول إلى أهدافنا .

ويخشى آخرون أن يتحول التقييم إلى عمليات انتقام ممن هم ذوو فعالية اليوم ولكنهم لا يروقون لمجموعة من الأشخاص الذين ينتهجون أهدافا أنانية ، إلى تصفية حسابات معهم .

واعتقد أنه إذا ما عولجت هذه المسألة الخطيرة وفقا لذلك ، فلابد أن تتبدد كل هذه المخاوف . وإننا إذ نقترح فكرة التطهير الذاتى للحزب نتوقع أن يجرى التقييم وفقا للائحة الحزب ، فى إطار عملية ديمقراطية طبيعية ، فى اجتماعات حزبية علنية مفتوحة ، وليس باجراءات تتخذها حفنة من الأشخاص ، وليس من خلال مناقشات وراء الكواليس ، وليس باصدار شهادات تخفى عن الرأى العام . إن نفس عملية التقييم ينبغى أن تكون مدرسة لتربية الشيوعيين يتخرجون فيها توحدهم بقوة

عرى الرفاقية الحزبية المتينة ، والأهداف والمهام المشترك التى حددتها البيريسترويكا لنا جميعا .

أما المسألة التالية ، وهى مسألة ذات دلالة بالغة ، فتتعلق بالقبول فى الحزب . وينبغى لنا ألا ،ردد فى التخلص من كل صنوف الحصص والنهج البيروقراطية إزاء هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية ،حزب . فالمعيار الرئيسى لتقدير جدارات شخص ما يتقدم بطلب لعضوية الحزب هو موقفه والدور ،ى يقوم به حقا فى البيريسترويكا . وهذا الشرط يجب أن يطبق على الجميع ــ العمال والفلاحين ،المثقفين على حد سواء . ونحن نعلم جميعا علم اليقين أن الشخص يمكن الحكم عليه فى أفضل صورة **فى مجموع العاملين الذى يوجد به ، والذى يستطيع أن يتبين بوضوح من ينضم إلى الحزب ابتداء من وعيه وضميره ، ومن ينضم إليه لمجرد تحقيق مصلحة لنفسه .**

وقد اقترح أن توصى مجاميع العاملين بخيرة العناصر لعضوية الحزب ، كما أكدت الممارسة أنه من المستصوب فيما يتعلق بالطلبات التى تقدم للحصول على عضوية الحزب أن تناقش سلفا فى اجتماعات يعقدها العاملون . ومن الطبيعى أن يولى الشيوعيون الاعتبار الواجب لرأى مجموع العاملين عند القبول فى عضوية الحزب .

ولننتقل الآن إلى هيئات الحزب المنتخبة . فهنا ينبغى لنا أن نغير الشىء الكثير ، أن نغيره تغييرا جذريا . وفى المقام يجب أن تستعاد مكانة الهيئات المنتخبة بوصف أعضائها ممثلين كاملى الأهلية للشيوعيين ، كما يجب أن تكون الأمانات والمكاتب ، وبخاصة جهاز الحزب ، خاضعة لرقابة الهيئة الحزبية المنتخبة . وبدءا من الآن لا ينبغى قط أن يظهر وضع يبيح فيه أعضاء فى مكتب أو فى جهاز لأنفسهم اتباع أسلوب الإمرة إزاء أعضاء اللجان المنتخبة .

ومما لا يقل أهمية ، بل ربما كان أكثر أهمية ، أن اللجان الحزبية يجب أن تناقش المسائل المبدئية **الأكثر أهمية المرتبطة بممارسة الحزب لدوره الطليعى فى الظروف الجديدة ، وبعمله التنظيمى والسياسى** بين الجماهير . كذلك من الضرورى أن نتخلص فى حزم من عادة شحن جداول أعمال الاجتماعات الحزبية بعشرات من المسائل ذات الأهمية الثانوية . ولدى تحضير ومناقشة المسائل المدرجة على جدول **الأعمال ينبغى أن تستبعد حتى أدنى محاولة للتنظيم المفرط والإطراء واللغو التافه . ويجب أن تسود** المصارحة والعلنية والنهج النقدية والكفاءة عمل اللجان المنتخبة ، وينطبق ذلك أيضا على نشاط الجهاز الحزبى الذى ينبغى ألا يغلف عمله بسرية لا موجب لها .

وكل ذلك ينطبق أيضا على اللجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى التى تحتل مكانا خاصا فى الحزب وفى المجتمع . ففى الفترات بين انعقاد المؤتمرات تقرر فيها جميع مسائل **السياستين الداخلية والخارجية . ومن الأمور ذات الدلالة البالغة لمجموع الحزب ولمجتمعنا بأسره الكيفية التى تعمل بها اللجنة المركزية ، وماهية المسائل التى تناقشها والقرارات التى تتخذها ، ومدى**

ديمقراطية المناخ التى يسود خلال عملها .

وقد سبق أن تحدثت فى الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى يناير/كانون الثانى عن الوضع الذى كان موجودا فى اللجنة المركزية لعدد من الأعوام ، ودون تكرار لما قيل بالفعل ، سأكتفى بتأكيد أنه كان يمكن تجنب أخطاء فاضحة كثيرة لو أن المشاكل الملحة المتعلقة بقيادة البلد كانت تحل بطريقة مدروسة وفى الوقت المناسب ، ولو أن اللجنة المركزية للحزب كانت دوما ديمقراطية ومتدفقة الحيوية .

والآن ، وبخاصة بعد المؤتمر السابع والعشرين ، أخذ الوضع يتغير . وسأضع الأمور على هذا النحو : إن اللجنة المركزية تبعث وتكتسب قوة ، كما أن اجتماعاتها الموسعة تمضى الآن بطريقة مختلفة . ومع ذلك ينبغى أن نكون حذرين فى تقديراتنا وأن نتحاشى المبالغات .

إن المشكلة رقم واحد هى قيام أعضاء اللجنة المركزية بعمل نشط ليس فقط فى أماكن عملهم ، ولكن أيضا خلال التحضير للقرارات الحزبية العامة ومناقشتها واتخاذها . وأعنى أيضا ، بقولى هذا ، تجربة محددة . فقد أصبح من الممارسات الشائعة قبل الاجتماعات الموسعة التى عقدت مؤخرا تنظيم مناقشات تمهيدية مع أعضاء اللجنة المركزية وأمناء اللجان الحزبية ، وتعميم الوثائق المرتبطة بجدول الأعمال ، وهلم جرا . وأدى كل ذلك إلى زيادة نشاط أعضاء اللجنة المركزية وفعاليتهم وإلى تحسين نوعية القرارات المتخذة . ويعد ذلك بالمناسبة ضمانا محددا ضد الأخطاء فى العمل ، وهى أخطاء نعرف جيدا مدى فداحة ثمنها . ويجب أن نفكر أيضا فى طرق جديدة لتنظيم العمل فى الفترات بين انعقاد الاجتماعات الموسعة وفى هذه الاجتماعات نفسها . وربما تعين إنشاء هيئات فى اللجنة المركزية تكون مهمتها معالجة الجوانب الرئيسية للسياستين الداخلية والخارجية ، ويعمل فيها أعضاء اللجنة المركزية بانتظام . وفى تلك الحالة يمكن لجهاز الحزب أن يشغل المكان الجدير به .

وربما تعين أن يشارك أعضاء اللجنة المركزية بدرجة أكبر فى عمل المكتب السياسى ، ولست أعنى أن ذلك لا يحدث ، ولكن مشاركتهم حتى الآن تقتصر بدرجة كبيرة على أعضاء الجهاز والإدارات ومؤسسات البحث العلمى فى العاصمة .

إن تقارير ومعلومات المكتب السياسى عن أنشطته التى تعرض فى الاجتماعات الموسعة للجنة المركزية يجب أن تصبح ممارسة منتظمة .

ولكى تعمل اللجان الحزبية والهيئات المنتخبة بطريقة كاملة الأهلية ، وتكون قادرة على الاستفادة من كل ما تتضمنه لائحة حزبنا ، ينبغى أن يعاد النظر بحزم فى إجراءات تشكيلها . فذلك هو العامل الرئيسى فى نشاط أية هيئة منتخبة ، بما فى ذلك أية هيئة حزبية . ومن الضرورى أن تباشر

أية انتخابات على أى مستوى فى مناخ ديمقراطى يضمن مناقشة واسعة للمرشحين وقدراتهم ، كما يضمن نتيجة لذلك انتخاب الأشخاص الموهوبين الجديرين بالثقة ، والذين يتفانون بأصالة فى خدمة قضيتنا ويتمتعون بنفوذ لا جدال فيه ويكون بقدرتهم انتهاج سياسة البيريسترويكا .

ومن الجلى أننا لا نستطيع تحقيق ذلك بالأساليب القديمة ، فبوساطة هذه الأساليب كان المرشحون للمناقشة الممكنة وللاقتراع فيما بعد يسميهم فى الحقيقة أمناء اللجان الحزبية على مستوى الإقليم أو المدينة أو القسم الخ ، أو فى أفضل الأحوال أعضاء مكاتب هذه اللجان .

أما والأمر كذلك فإن الاعتبار التالى يعرض على الكونفرس : بينما يترك الأمر للجلسة العامة أو للمندوبين إلى الكونفرس كى يقولوا الكلمة الأخيرة ، فإنه ينبغى الاعتراف أيضا للمنظمات الأدنى مستوى ، إلى جانب حقها فى انتخاب المندوبين إلى الكونفرس أو المؤتمر ، بحقها فى التقدم بمقترحات بشأن المرشحين لهيئة حزبية أعلى مستوى . وقد بينت المناقشة أن الأغلبية تؤيد بقوة الاقتراح بأن يخول للشيوعيين ، فى الانتخابات لجميع اللجان الحزبية ، بما فى ذلك اللجنة المركزية ، الحق فى تسمية مرشحين أكثر من عدد المقاعد ، وفى الاسترشاد ، عندما يفعلون ذلك ، لا بالمنصب الذى يشغله الشخص ، وإنما بموقفه من البيريسترويكا . ولو كان قد اتبع إجراء كهذا لما كانت قد نشأت المشاكل التى برزت على نحو غير متوقع فى بعض الحالات فى انتخاب المندوبين إلى الكونفرس .

وثمة اهتمام شامل بالاقتراح بإقرار مدة موحدة طولها خمسة أعوام لجميع اللجان الحزبية ، وقصر شغل المنصب المنتخب فى الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى على مدتين متتاليتين ، وعدم السماح بمدة ثالثة إلا فى حالات استثنائية . والاهتمام بهذا الأمر ليس عفويا - بل هو يعكس القلق الذى يشعر به كل من الشيوعيين والمواطنين غير الحزبيين حيال الانتهاكات الماضية المرتبطة بشغل المناصب القيادية أمدا طويلا . ومن حيث المبدأ ، كما نرى ، أبديت فى هذا الشأن ثلاث وجهات نظر . فبعض الرفاق يؤيدون الاقتراح الوارد فى « موضوعات اللجنة المركزية » . والبعض الآخر يريد أن يقتصر شغل المنصب على جميع مستويات الحزب على مدتين متتاليتين . وبعض ثالث لا يؤيد السماح بالانتخاب الاستثنائى لثلاث مدد متتالية إلا فى الشريحة العليا . حسنا أيها الرفاق فلنتشاور معا مرة أخرى ونتخذ قرارا .

٢ - الفصل بين الوظائف الهيئات الحزبية وهيئات الدولة .

ثمة عامل فى الظروف الراهنة ذو أهمية هائلة فى سير الحزب بوصفه طليعة سياسية هو الحل الصحيح لمشكلة الفصل الواضح بين وظائف الهيئات الحزبية وهيئات الدولة . وموقف اللجنة المركزية من هذه المسألة محدد فى « موضوعات اللجنة المركزية » ، وكان موضع مناقشات مثيرة للغاية ، وهذا أمر مفهوم . ذلك أن إصلاح نظامنا السياسى ونجاح البيريسترويكا ككل يتوقفان من

الناحية الفعلية على حل هذه المشكلة .

فلماذا أتحدث عن هذا الموضوع بمثل هذا التحديد ؟ الأمر كذلك لأن مجتمعنا يمر بمرحلة حاسمة ، وهو وقد شرع يخوض عملية تغير عميق ، يكون أكثر من أى وقت فى حاجة إلى مبادىء توجيهية سياسية وايديولوجية يعوّل عليها . كما أن وضع مبادىء توجيهية من هذا القبيل ، ورسم استراتيجية للتطور الاجتماعى ، وترجمة هذه الاستراتيجية إلى سياسة ، هى مهام لا يمكن أن ينجزها إلا حزب قوى يمتلك إمكانيات هائلة فى مجالى النظرية والكوادر ، ولديه صلات وثيقة بالشعب ، ويعمل باستمرار على اختبار خبرته وإغنائها بخبرة الجماهير .

وقد أشار لينين مرارا إلى الطبيعة الضارة للأفكار القائلة بأن الحزب يجب أن يقود مباشرة وبأن يتجاهل المنظمات الأخرى للشعب العامل أو أن يحل محلها . وكان يتمسك بضرورة « تعيين الحدود بدقة أكبر كثيرا بين وظائف الحزب (ولجنته المركزية) ووظائف الحكومة السوفييتية » . ووجه نقدا شديدا إلى المحاولات الرامية إلى إرهاق الحزب بالمسئولية عن حل كل مشكلة نوعية ، واستهجن الممارسة التى بمقتضاها « تجر الأمور لتعرض على المكتب السياسى » .

وينبغى أن يقال إن مسألة الفصل بين وظائف الحزب والدولة قد أثيرت أكثر من مرة فى مراحل مختلفة من تاريخ مجتمعنا ، مع الاعتراف بالطبيعة الشاذة للوضع القائم وضرورة تعديله وفقا لمبدأ لينين .

وفى هذه الأثناء فإن الأمور ، بدلا من أن تتحسن ، واصلت التدهور عاما بعد الآخر . وكلما ازدادت مشاكل التطور الاقتصادى تعقيدا ، أصبح الحزب متورطا فى جهود ترمى إلى التصدى لكل أنواع القضايا الإدارية ، وتوسيع جهازه تبعا لذلك . وأملى منطق أسلوب الإمرة فى الإدارة الحفاظ على مثل هذه الممارسات ودعمها . وفضلا عن ذلك زعم بعض المسئولين ، مستشهدين فى ذلك بسجل فترات معينة من تاريخنا ، أن تلك هى الطريقة الأكثر فعالية للتصدى لأية مشاكل فى مجال التطور . وكان هذا الأسلوب هو الحجة الرئيسية خلف التأكيد بأن الدور القيادى للحزب يتعاظم .

أيها الرفاق ، اعتقد أنكم توافقون على أن الجهود الرامية إلى الفصل والتفريق بين الوظائف يجب أن تبدأ فى المراتب العليا لقيادة البلد . وقد ناقشت بالفعل ضرورة تعزيز دور الهيئات العليا فى الحكومة والادارة . فماذا يعنى ذلك بالنسبة للحزب وللجنته المركزية وللمكتب السياسى للجنته المركزية ؟ إن يعنى فى المقام الأول أن اللجنة المركزية والمكتب السياسى يجب أن يعملا كهيئتين للقيادة السياسية . وبطبيعة الحال ينبغى أن نعمل فى حزم على الحيلولة دون أن يصبحا بديلاً للهيئات العليا فى الحكومة والإدارة ، فوظائف السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ومجلس وزراء

الاتحاد السوفييتى هى وظائفهما وحدهما .

ولننظر الآن فى ماهية الآليات والفرص التى يجب أن يستخدمها كل من اللجنة المركزية والمكتب السياسى كى يتمكنا ، من خلال هيئات الحكومة السوفييتية ، من اتباع المسار السياسى الذى يرسمه الحزب ، وتنفيذ القرارات التى تتخذ فى مؤتمرات الحزب والاجتماعات الموسعة للجنته المركزية . وفى هذه الأمور يجب أن نؤكد تماما المبدأ اللينينى الذى يتعين على الحزب أن يباشر وفقا له سياساته ، وذلك من خلال الشيوعيين الذى يعملون فى هيئات الحكومة وفى جميع مجالات النسيج الاجتماعى . كذلك على جميع منظمات الحزب أن تعمل فى امتثال صارم للدستور السوفييتى والقوانين السوفييتية . ويجب أن تستبعد ممارسة اللجان الحزبية التى تتخذ قرارات تتضمن تعليمات مباشرة لهيئات حكومية أو اقتصادية أو منظمات عامة .

كما أن تزايد بروز الهيئات المنتخبة والتفريق بين وظائف الهيئات الحزبية وهيئات الحكومة قد رفعا إلى المستوى العملى مسألة إدخال تغييرات فى هيكل جهاز الحزب وتركيبه . وسيكون علينا أن نتخلى عن التقسيم الراهن لجهاز اللجنة المركزية – ولجهاز الهيئات الحزبية الأدنى – وفق مجالات الادارة ، وأن نعيد بناء تركيبه تمشيا مع وظائف الحزب الحالية مع تقليص أعداد العاملين فيه .

وأود أن أمعن النظر بوجه خاص فى منظمتى الحزب على مستوى القسم والمدينة . فقد كان دورهما ، ولا يزال بالغ الأهمية . وينبغى لنا ، مع المراعاة الواجبة للمطالب الجديدة ، أن نولى اهتماما شديدا لجهاز كل منهما ، بحيث يمكن على أفضل نحو أن يساعد اللجان الحزبية على الاضطلاع بمسئولياتها السياسية والتنظيمية والتعليمية المباشرة . ويجب أن تسترشد لجان المدينة والقسم بالمبدأ ذى الأهمية البالغة – مبدأ أنه ينبغى لها فى كل عملها أن تعتمد باستمرار على منظمات الحزب القاعدية ، ولكن ذلك يعنى أنه يجب عليها أن تتحرك فى حزم فى اتجاه تغيير نمط عملها وأساليبه .

ويبدو أنه سيكون باستطاعتنا ، على ضوء المناقشة فى الكونفرس وانبثاق موقفنا المشترك من هذه الأمور ، الشروع مبكرا فى خلق هيكل جديد لجهاز الحزب .

وترمى كل هذه المقترحات إلى المراعاة إلى لاتهن للمبادىء اللينينية لحياة الحزب الداخلية ، وتعزيز نضالية الحزب وقدرته على قيادة التجديد الثورى للمجتمع السوفييتى وتوجيهه ، وتحديد سرعة البيريسترويكا .

والنقطة هنا فى الحقيقة هى أن قدرة الحزب على الرقابة على أنشطته وعلى تحليلها نقديا تتوقف بالدرجة الأولى على مدى تغلغل مبادىء المركزية الديمقراطية والممارسات الجماعية والتضامنية والجلاسنوست فى عمله .

ثمة شيء أخير أيها الرفاق هو أننا نتوقع إذا عملنا بهذه الطريقة أن نلحق هزيمة حاسمة بالبيروقراطية – وهي مرض انتشر ، بدرجة كبيرة للأسف ، إلى قطاع كبير من هيئات الحزب وكوادره ؛ ونتيجة لذلك فقدوا اتصالهم بالشعب العامل ، ولم يعودوا يعيشون مصالح الشعب وهمومه . وبطبيعة الحال لا توجد أداة سحرية لحل جميع مشاكلنا في جولة واحدة ، وإنما ينبغي أن نعمل في حزم وثبات على إحياء المبادىء اللينينية التي توجه شئون الحزب الداخلية .

وفي هذا الصدد أود أيضا أن أقول بضع كلمات عن الرقابة ومراجعة الحسابات داخل الحزب . وكما بينت المناقشة فأن الدعم يقدم إلى الاقتراح الوارد في « موضوعات اللجنة المركزية » والذي يقضي بأن تكون هناك هيئة واحدة للرقابة ومراجعة الحسابات ينتخبها مؤتمر الحزب ، وتشرف على تقيد الشيوعيين بمتطلبات الانضباط الحزبي ، وإلى الاقتراحات الخاصة بلائحة الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي ، والنشاط المالي والاقتصادي للمنظمات الحزبية .

٣ – بيريسترويكا ثورية من أجل صورة جديدة للاشتراكية

أيها الرفاق ، وضع الاجتماع الموسع للجنة المركزية في فبراير/ شباط ١٩٨٨ هدف تجديد ايديولوجيتنا وفق نفس الخط الذي يسير عليه الإصلاح الاقتصادي الجذري ومقرطة الحياة الحزبية والمجتمع ، وهو ماأكد الدور الفعال الذي يعزوه الحزب إلى العمل الايديولوجي في الحملة من أجل البيريسترويكا .

لقد خلّف الابتعاد عن مبادىء الماركسية – اللينينية الخلاقة ندوبا مؤلمة ، فتدهور المستوى النظري للايديولوجية ، وكثيرا ماكانت الدعاية تتعارض مع وقائع الحياة . وكان العمل الايديولوجي من حيث الجوهر موجها لخدمة أفكار دوجماتية عن الاشتراكية ، وكفّ عن توجيه النقد للوقائع المحيطة ، وهكذا ساعد على تعزيز عناصر الركود ، كما أخذت الدعاية تنفر من المشاكل الحيوية للحياة ، وتدهورت إلى رطان أجوف وإطراء لا معنى له ، وأصبحت من أمور الطقوس البحتة . كذلك كان لفقدان المبادرة الفكرية والجمود العقائدي والانفصال بين الأقوال والأفعال آثارها المتمثلة في تقليص النفوذ الايديولوجي للحزب .

وقد شهدت الأعوام الثلاثة الأخيرة تنشيطا للوعي الاجتماعي ، فكانت تجرى مناقشات مباشرة انتقادية حول شئون الدولة في جميع مجالات حياتنا . وللمرة الأولى في أعوام كثيرة جدا ، بل ينبغي أن أقول في عقود ، أخذنا ننظر إلى أنفسنا ، ليس فقط في صراحة ودون تحيز ، بل أيضا فيما يتعلق بكل جوانب تطورنا .

إن الكشف عن الحقيقة ، بدلا من المزايا ، تصبح له الأسبقية من جديد ، كما أن البحث الموضوعي الجرىء ، بدلا من الهوس الانتهازي ، يستعيد قيمته من جديد . وثمة استنتاج حافل بالعبر

تم التوصل إليه ليأخذ به الجميع فى المستقبل : وهو أنه لايمكن أن تكون هناك حياة روحية حافلة ومتنوعة ، ولايمكن أن يكون هناك عمل ايديولوجى فعال ونضالى حقا ، دون الصدق فى الحياة ، ودون الحقائق العلمية ، ودون الاكتشافات الفنية .

والحزب على يقين من أن هذا النهج صحيح ، إنه على يقين من مبادرته الثورية فى تشجيع الجلاسنوست والديمقراطية وفى التعددية الاشتراكية للآراء . ولكن قد يكون من السذاجة أن نفترض أن المجتمع المجدّد تجديدا شاملا سيولد بين عشية وضحاها ، من تلقاء ذاته ، ومن خلال التطهر الأخلاقى والنقد المدعم بالأدلة ، والقطيعة مع الماضى العديم الجدوى . كلا ، فإن ديالكتيك الوعى والممارسة أشد تعقيدا بما لا يقاس . وتتوقف فعالية النشاط الايديولوجى بدرجة حاسمة على الظروف السياسية والتنظيمية والاجتماعية والاقتصادية الملموسة والمحددة .

واليوم تسنى لنا إيقاظ وعى المجتمع ، والتغلب على حالة المبالاة والغربة . والسؤال الآن هو إلى أين سيمضى هذا الوعى الذى استيقظ ، وأى اتجاه سيتخذه الرأى العام ؟

وهل سيخدم قضية البيريسترويكا ، ويسلك طريق مضاعفة الجهود البناءة ، طريق العمل والمسئولية ، والتجديد الفعلى للمجتمع الاشتراكى ؟

أم سيجفل فى وجه تعقيد المهام الجديدة غير المألوفة ، ويذعن للعواطف والانفعالات ، ويحيط بالقضايا ذات الجاذبية السطحية ، ويطلق العنان لمختلف الحملات العامة ؟

أم أنه سينوح على سخريات الأقدار ، ويغط فى سبات عميق ، وهو مايروق لكل هؤلاء الذين يفضلون أوقات الركود ؟

من الواضح أنه لن يكون هناك إلا طريق واحد للتقدم – هو طريق البيريسترويكا والتجديد . وسيضع الحزب جميع موارده فى خدمة الوعى العام كى يشكل نفسه على أساس المقرطة والجلاسنوست ومن أجل توجيهه نحو مساع بناءة .

إن التجديد يتطلب ضمانات ، كما يحتاج إلى حماية . وضمانات كهذه يتعين توفيرها وتعزيزها سواء من خلال التنفيذ المتسق للإصلاح الاقتصادى الجذرى وإصلاح النظام السياسى ، أو فى مجال الوعى العام ، مجال الحياة الروحية والإيديولوجية .

وليس هنا من ينكر أنه قد قيل فى الأعوام الأخيرة كثير من الأشياء المحزنة ، بل المأساوية – أشياء يمكن أن تترك فى النفس مرارة وألماً وتخيب الآمال وتحمل على الاختلاف . ومن المؤكد أنه كان من الأيسر كثيرا ألا نعرف شيئا . ولكن نهجا كهذا لايمكن أن ينجم عنه وعى ثورى ، أو موقف وطنى ، أو شجاعة أو إحساس سام بالمسئولية ، وهى أمور جوهرية إذا أريد للبيريسترويكا أن تكلل

بالنجاح . وذلك هو مادعا الحزب إلى إجراء إعادة نظر نقدية جريئة فى الماضى ، وإلى بعث الحقيقة التاريخية ، وإلى رد الاعتبار لمن كانوا فريسة لاتهامات سياسية ظالمة ولإساءة استخدام القانون . وهذا الجهد يجب مواصلته دون كلل .

ولا ينبغى أن تكون هناك مسائل نحاول تجنبها ، أو أن تكون هناك شكوك نغض الطرف عنها ، فذلك يخص شرف الحزب ووعينا ، يخص الجدارة الفكرية لحزب لينين .

ليس من السهل ولا اليسير الوصول إلى الحقيقة ، ولكن الحزب الذى ينشد راحة ايديولوجية ويعتقد أن الحقيقة ملك يديه ، وأنه لا حاجة به إلى العمل من أجلها كل يوم ، وأنه يستطيع فى يسر التقاط الحقيقة من « القبعة » – مثل هذا الحزب يخاطر بخسران هيبته الروحية والمعنوية ، وفقدان طابعه الثورى وقدرته على أن يكون طليعة سياسية للمجتمع .

ويمتلك وعينا الاجتماعى ، كما يمتلك المواطن السوفييتى بوجه عام ، كثيرا من الخصال الرائعة . وهذا صحيح تماما . ومع ذلك فنحن نؤكد اليوم من جديد الحاجة إلى أن نغرس فى المواطنين بإخلاص وعزم روح المبادرة والاعتماد على الذات ، والاهتمام الحاد بالجديد والحاجة إليه . ومن غير ذلك لن يكون فى استطاعتنا الوصول إلى حدود جديدة للبيريسترويكا . وهذه الخصال لا يمكن غرسها إلا إذا كانت تقوم على أشكال ديمقراطية للحياة .

لقد دفعت البيريسترويكا بالجلاسنوست إلى المقدمة . والجلاسنوست تمارس فى أشكال شديدة التنوع – فى عمل المنظمات الحكومية والاجتماعية ، وفى الاجتماعات ، وفى المؤتمرات العلمية وغيرها ، وفى تجمعات المواطنين . واليوم تعد وسائل الإعلام منفذا قويا للرأى العام . وقد فعلت الكثير من أجل بعث حقيقة التاريخ ، واستعادة العدالة ، ونقد الأخطاء والنواقص ، ونشر خبرة البيريسترويكا وتجاربها ، ومن أجل أن تغرس فى المواطنين القدرة على التفكير وعلى العمل وفق الخطوط فى إبداع وبمقصد محدد .

ولكننا الآن يجب أن نمضى قدما . ونحن نحتاج إلى صحافة حزبية من نوعية جديدة ، ويكون بمقدور دورها فى التربية السياسية والتنظيم أن يكتسب هذه النوعية الجديدة . وبينما تواصل صحافتنا توجيه النقد إلى كل ما يعرقل تقدم البيريسترويكا ، فإنها ينبغى أن تنتشر بعمق فى العمليات الجارية ، وأن تحلل الدلكتيك المعقد والطبيعة المتناقضة لانبثاق مجتمع جديد فى كل مجالات الحياة . ويتطلب ذلك مزيدا من المعرفة ، ومزيداً من الاقتدار ، ونهجا بنّاءً ومسئولا بدرجة أكبر . ولا يمكن للصحافة أن تبلغ هذا الهدف إلا إذا كانت تجذب أوساطا واسعة من المجتمع ، وتنشر خبرة الرواد الحقيقيين للبيريسترويكا .

ولم يعد من الضرورى اليوم القول بأنه لا يمكن أن يكون هناك تجديد من غير جلاسنوست

فمن غيرها ماكان بوسعنا تحليل أسباب الظواهر السلبية وطرق التغلب عليها فى مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة ، وماكان بوسعنا خلق مناخ معنوى وسياسى جديد فى المجتمع ، أو تمكين أفكار البيريسترويكا من الهيمنة .

إن الجلاسنوست تقتضى ضمنا تعددية الآراء بشأن جميع مسائل السياسة الداخلية والدولية ، والمقارعة الحرة بين وجهات النظر المختلفة ، والمناقشة . وهى لا تستطيع أن تقوم بدورها الاجتماعى ، ولا تستطيع أن تخدم مصالح الشعب والاشتراكية ، فى غياب نهج من هذا القبيل .

ولكن الجلاسنوست ، على غرار مختلف أمارات الديمقراطية ، تفترض مقدما إحساسا عاليا بالمسئولية ، وهى تتنافى مع أى ادعاء باحتكار الرأى ، مع فرض عقائد جامدة فى مكان العقائد التى رفضت ، كما تتنافى مع المصالح الفئوية ، وعلى نحو مضاعف مع أى تشويه للحقائق ، مع أية تصفية للحسابات الشخصية .

ومما ينافى الديمقراطية منافاة مفرطة حرمان من يتعرضون للنقد من فرصة الرد على ذلك النقد . فهل هذه جلاسنوست ؟ ومن غير المسموح به كلية استخدام المناقشات والاجتماعات والصحافة وشاشة التليفزيون لتوجيه الشتائم أو الإهانات أو إلصاق النعوت السيئة .

وفى الوقت نفسه مازالت توجد أيها الرفاق حالات يقمع فيها النقد أو ينكل بصاحبه - وينبغى أن نقول ذلك صراحة فى هذا الكونفرنس ، وقد اصطدمنا به فى منظمات الحزب ، وفى مجاميع العاملين ، وفى المنظمات الاجتماعية والجهاز الحكومى ، وكذلك فيما يتعلق بوسائل الإعلام . وكثيرا جدا ما يؤدى نشاط الشعب السوفييتى وثباته فى كشف الأخطاء الملموسة ، ووقوفه ضد الروتين واللامبالاة ، وضد إساءة استخدام بعض المسئولين للسلطة ، إلى توليد ردود فعل غاضبة . ومرة أخرى نرى المسئولين يكممون الأفواه ، بل يلاحقون أولئك الذين يرفعون صوتهم عاليا دفاعا عن الحقيقة . إن منظمات الحزب ولجانه عند جميع المستويات يجب أن تنصب نفسها حارسا للنقد والنقد الذاتى ، وأن تنطلق من مواقع مبدئية . وباستطاعة وسائط الاعلام عندنا القيام بدور هائل فى غرس الثقافة والمواقف المتحضرة فى العلاقات بين البشر ، وذلك بوسائل مختلفة من بينها أن تضرب المثال الصحيح .

وكل ذلك ينبغى أن يقر بوضوح فى أذهاننا عند صياغة **قرار الكونفرنس بشأن الجلاسنوست**(*) وثمة جانب ايديولوجى آخر لنشاط الحزب السياسى فى المرحلة الراهنة من البيريسترويكا . واليوم فى سياق بعث الحقيقة والعدالة ، ونبذ كل ماشوّه الايديولوجيا والممارسة

(*) يرد نص هذا القرار فى مكان لاحق من الكتاب — المترجم .

الاشتراكية ، وتدمير القوالب النمطية والعقائد الجامدة ، يعتقد البعض أن ذلك يؤدى إلى تآكل مبادىء الاشتراكية وأعمدتها ، وتشويه تاريخها . كلا بكل تأكيدا ! فليس من حقنا أن ندع البيريسترويكا تصطدم بصخور الجمود العقائدى والنزعة المحافظة ، أو بتحيزات أى فرد أو بطموحات شخصية . إن ما يحدق به الأخطار هو مستقبل بلدنا ، مستقبل الاشتراكية . والواجب يملى علينا تفسير حدة الوضع لأولئك الذين لم يدركوها بعد ، ولا مجال هنا للحلول الوسط بشأن هذه المسألة البالغة أهمية .

وأود أن أقول بصفة قاطعة ، هنا فى الكونفرنس ، أننا سنواصل تطوير كل القيم الاشتراكية حقاً ، ونتخلص بحزم من كل ما يشوّه النظرية الثورية وصورة الاشتراكية .

لقد وضّحت المناقشات العاصفة والانفعالية نقطة هامة ومصدر امتنان وإلهام ، وأكدت مرة أخرى ، بعد محن كثيرة للغاية ، وأوضاع مأساوية متعددة ، واعوجاجات فاجعة فى المصير ، صواب الخيار التاريخى لصالح الاشتراكية الذى قرره شعبنا فى عام ١٩١٧ .

انظروا حولكم : الآن باستطاعة كل فرد أن يقول ما يعتقد وما يريد أن يقوله . وهذا التنوع فى الآراء والأحكام والانفعالات يجد منفذا له فى حياة المجتمع على نطاق لم يسبق له مثيل وبأشكال مختلفة كثيرة . فما الذى حدث ؟ نستطيع أن نقول دون ادعاء أو تظاهر إنه على الرغم من حدة النقد الذى سمعناه مؤخرا ، فها هو الشعب السوفييتى مرة أخرى ، فى مجرى البيريسترويكا ، قد صوّت بحزم لصالح الاشتراكية . نعم ، لقد تبرأنا من كل ما شوّه الاشتراكية فى الثلاثينات ، وأدى إلى ركودها فى السبعينات . ولكننا نريد اشتراكية مطهرة من رواسب الفترة الماضية وتشويهاتها ، اشتراكية ترث خيرة العناصر التى تمخض عنها التفكير الإبداعى لمؤسسى تعاليمنا ووضعها موضع التنفيذ عمل الشعب وجهده ، بحيث تعكس آماله وتطلعاته . نحن نريد اشتراكية تستوعب كل الخبرة التقدمية فى تاريخ العالم ، وتعتمد إلى أقصى درجة على منجزات التقدم البشرى .

ويقينا يستحيل علينا اليوم أن نصف تفصيلا الصورة الملموسة للمستقبل التى نمضى نحوها عن طريق البيريسترويكا . ولكن البارامترات الأساسية والقسمات الرئيسية لما نسميه حالة جديدة كيفيا للمجتمع يمكن ، ويجب ، تحديد معالمها .

إن معالمها يمكن تحديدها لأن التوجهات والاتجاهات الرئيسية للتغيير الاجتماعى قد انبثقت ، كما يجب تحديدها لأنه إلى جانب النقد الموجه إلى النواقص السائدة وفهم ما ينبغى أن نتخلى عنه توجد لدينا حاجة قوية بالمثل إلى مبادىء توجيهية بناءة وإيجابية يمكن أن تحدد الطرق والوسائل الكفيلة بجعل ممارساتنا أوثق صلة بالأهداف النهائية والمثل العليا للاشتراكية .

ونحن ننظر إلى الاشتراكية بوصفها نظاما لانسانية حقيقية وملموسة يعتبر فيها الانسان حقا

المقياس لكل الأشياء . ان تطور المجتمع ، بدءا من الاقتصاد على طول الطريق إلى المجال الروحى والايديولوجى ، يوجه نحو إشباع احتياجات الشعب ، نحو تقدمه الشامل . وكل ذلك يتحقق من خلال عمل المواطنين أنفسهم وقدراتهم الإبداعية وطاقتهم .

نحن ننظر إلى الاشتراكية بوصفها نظامنا ذا اقتصاد فعال وديناى يقوم على أرق منجزات التقدم العلمى والتكنولوجى ، وضمان أعلى إنتاجية ممكنة للعمل–اقتصاد موجه مباشرة نحو إشباع احتياجات المجتمع ويتكيف معه فى مرونة . ويتكون أساس اقتصاد كهذا من مختلف أشكال الملكية العامة والشخصية ، ومن انتاج يكون فيه العاملون هم السادة ، ويضمن صلة مباشرة بين الكسب ونتائج العمل ، وفيه ترمز الإدارة الاقتصادية التى تحكمها الخطة إلى التأليف العضوى بين صنع القرار مركزيا فيما يتعلق بالمسائل الهيكلية والاستقلال الواسع لوحدات الانتاج بوصفها منتجة للسلع تعمل من أجل السوق على أساس المحاسبة الاقتصادية ومبادىء الاعتماد على الذات .

نحن ننظر إلى الاشتراكية على أنها نظام للعدالة الاجتماعية يجمع ما بين الضمانات الاجتماعية لحاجة الانسان الحيوية إلى العمل والحماية الصحية والتعليم والإسكان والتأمين الاجتماعى ، والتقيد الثابت بمبدأ التوزيع طبقا للعمل المبذول ، واقتلاع كل أشكال المساواة فى الأجور والطفيلية الاجتماعية . إنه مجتمع تقدر فيه تقديرا عاليا للغاية قدرات الفرد وعمله المثمر ومهاراته ومواهبه ، وتكافأ على النحو الواجب ماديا ومعنويا .

نحن ننظر إلى الاشتراكية كنظام للثقافة والأخلاق الرفيعة ، يرث ويضاعف أرق منجزات التطور الروحى للبشرية ، وتراثها الأخلاق الثرى . إنه مجتمع تكون فيه حياة المواطنين قوية روحيا وغنية ، ويرفض الإفراط الاستهلاكى ، والخلق السيء ، والبدائية الثقافية . كما أن مفهوم الثقافة الرفيعة يحيط بالثقافة الايكولوجية للمجتمع – أى موقف منسق ومسئول تجاه البيئة والنشاط الانتاجى للمواطنين ، بما يضمن صون الثروة الطبيعية .

نحن ننظر إلى الاشتراكية كنظام لحكم شعبى حقيقى تكون لدى كل المواطنين فيه فرصة للاعراب عن احتياجاتهم ومصالحهم ، وفيه يشاركون فى تسيير العمليات الاجتماعية ، ويتم التغلب على الغربة بين الفرد والحكومة . إنه مجتمع الحكم الذاتى الاشتراكى بوساطة الشعب ، مجتمع الديمقراطية الثابتة والعميقة فى تسيير الاقتصاد والعمليات الاجتماعية ، مجتمع يسود فيه حكم القانون والعلانية والجلاسنوست .

نحن ننظر إلى الاشتراكية كنظام للمساواة الحقة بين جميع الأمم والقوميات ، نظام يكفل لها فيه التقدم الاجتماعى والروحى والإثراء المتبادل ، نظام ليس فيه متسع لأى شقاق بين الأمم ، وللتحيزات القومية والشوفينية ، وتسود فيه روح الأممية والإخاء بين الأمم .

وأخيرا نحن ننظر إلى الاشتراكية كنظام تلهمه عضويا طبيعته ومصالحه فى السلم وتعزيز التعاون والعمل المشترك بين البلدان الاشتراكية الشقيقة ، وفى علاقات طبيعية متحضرة بين جميع الدول والأمم على أساس المبادىء الديمقراطية للمساواة وعدم التدخل فى شئون بعضها بعضا ، والاعتراف بحق الشعوب السيادى فى أن تشكل مستقبلها على النحو الذى يناسبها .

تلك هى الصورة الديمقراطية والانسانية للاشتراكية ، الصورة التى تعنينا حين نتحدث عن حالة جديدة لمجتمعنا كمرحلة هامة فى التقدم نحو الشيوعية .

وستحدد الأعوام القادمة مستقبل بلدنا ، مصير النظام السوفييتى . وبالنسبة لنا سيكون هذا المستقبل هو ما نصنعه نحن بأنفسنا – لأنه لن يكون هناك من يصنعه بدلا منا . وتلك هى الكيفية التى تبدو بها الأمور ، ويتعين علينا أن نقدم إجابة مباشرة وصريحة ، وبلا تحفظ أو إغفال ؛ ودون أية محاولات لتفادى المقارنة الأمينة بين ما نريد وما يوجد بالفعل ، وبين الأقوال والأفعال ، وبين الأفكار الذاتية والحقائق الموضوعية .

ويريد الشعب السوفييتى منظورا واضحا . إنه يريد ديمقراطية قوية وحقيقية وغير مشروطة . إنه يريد حكم القانون دون تحفظات ، والجلاسنوست فى كل الأمور ، كبيرها وصغيرها ، والإخاء والرفاقية فى العلاقات بين أفراده ، واحترام الكد والاجتهاد والموهبة ، والخدمة المخلصة للقضية والخير للمجتمع ، ليست بنا حاجة إلى يوطوبيات اجتماعية ، فما نريده هو مبادىء توجيهية واضحة ومعايير موضوعية للاشتراكية عند كل مراحل التغيير . ولذلك فإن اتجاهات تطور المجتمع يجب أن تكون منظورة فى وضوح ، لكيلا يطغى علينا ، كما حدث كثيرا فى الماضى ، روتين أو تفاخر .

نحن على يقين من حيوية التعاليم الماركسية – اللينينية التى جسدت من الناحية العلمية إمكانية بناء مجتمع العدالة الاجتماعية وحضارة مواطنين متكافئين وأحرار ، ذلك هو ما نهتدى به فى البيريسترويكا الثورية عندنا . وتلك هى الكيفية التى سنعمل بها فى مرحلتها الجديدة والحيوية التى يدشنها كونفرنسنا الحزبى .

أيها الرفاق ، أود فى ختام تقريرى أن أشير فى إجمالى عام إلى المناقشة التى سبقت الكونفرنس ، والتى اكتسبت حيوية خاصة بعد نشر « موضوعات اللجنة المركزية » .

لقد مضى وقت طويل منذ أن أجرى حزبنا ومجتمعنا مثل هذا النقاش الشامل والملتهب والمثمر ، وبذلك الفكر الحى والعدد الكبير من المقترحات ، هذا النقاش الذى لم يكن يخلو فى كثير من الأحوال من صدام حاد بين الآراء ، والذى احتلت مركز الصدارة فيه قضايا البيريسترويكا الرئيسية ومقرطة حياة الحزب الداخلية . والحقيقة أنه كان يتعلق بمجرد أمر هام هو كيفية أداء المهمة

على نحو أفضل .

ويمكن أن يقال إن المقترحات والآراء التى قدمتها اللجنة المركزية إلى الكونفرس هى ثمرة للفكر الجماعى للحزب وللشعب فى مجموعة .

إن أهدافنا هى ديمقراطية أكثر واشتراكية أكثر وحياة أفضل للانسان العامل ، وعظمة بلدنا ورفاهيته .

وسيكون علينا فى هذه الأيام أن نستعرض العمل الذى أنجزناه فى الحملة من أجل هذه الأهداف ، واعتماد وثائق ذات أهمية هائلة – وثائق تعطى قوة دافعة جديدة للبيروسترويكا تجعل نكوصها مستحيلا . وهذا فى الحقيقة يحدد مقدار المسئولية التى يتحملها كل مندوب والكونفرس بأكمله إزاء الحزب والشعب السوفييتى .

قرار الكونفرنس الحزبى التاسع عشر لكل الاتحاد بشأن البيريسترويكا

النص الكامل لقرار الكونفرنس الحزبى التاسع عشر لكل الاتحاد « بشأن سير العمل فى تنفيذ مقررات المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ومهام تعزيز البيريسترويكا » : إن الكونفرس الحزبى التاسع عشر لكل الاتحاد .

١ - وقد ناقش تقرير الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ميخائيل جورباتشوف « بشأن سير العمل فى تنفيذ مقررات المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ومهام تعزيز البيريسترويكا » ، يقرر ما يلى : إن المسار الاستراتيجى للتجديد الشامل والثورى للمجتمع السوفييتى والتعجيل بتقدمه الاجتماعى والاقتصادى ، الذى رسمه الحزب فى الاجتماع الموسع للجنة المركزية فى أبريل/ نيسان ١٩٨٥ والمؤتمر السابع والعشرين ، يجرى تطبيقه باطراد ، ومن ثم فقد أوقف انجراف البلد إلى أزمة اقتصادية واجتماعية - سياسية .

وتحت تأثير أفكار البيريسترويكا ومآثرها يجرى تدعيم المجتمع السوفييتى ، على حين تمضى فى حركة صاعدة الطاقة الإبداعية للطبقة العاملة والمزارعين والمثقفين . وبات المواطنون يؤمنون بالبيريسترويكا ، ويطالبون بتعزيزها وسد السبل أمام النكوص عن التغييرات الثورية .

لقد أحدثت عمليات المقرطة والجلاسنوست تغييرا جذريا فى المناخ الإيديولوجى والسياسى والاجتماعى .

وأخذ الوضع الاقتصادى فى البلد فى التحسن ، وتحدث الآن انعطافة نحو تلبية المتطلبات الحيوية للمواطنين ، وتزداد فعالية الأساليب الجديدة للإدارة الاقتصادية ، وشرعت الاتحادات والمؤسسات الاقتصادية فى العمل وفق خطوط فعالية التكاليف والتمويل الذاتى امتثالا لقانون مؤسسات (اتحادات) الدولة . وقد تمت صياغة القانون الخاص بالتعاونيات فى الاتحاد السوفييتى ، ونوقش مناقشة شاملة ، وأقر بالفعل ، وتنشأ الآن أشكال تقدمية جديدة لعلاقات العمل فى الوحدة الانتاجية تقوم على الترتيبات التعاقدية والايجارية ، وكذلك العمل المستقل . كما تجرى عملية إعادة تشكيل للهياكل التنظيمية للإدارة لتوفير ظروف أكثر مواتاة للإدارة الاقتصادية الفعالة للوحدات الاقتصادية الأولية .

وقد سمح العمل الذى بوشر بناء على مبادرة الحزب باستئناف نمو الدخول الحقيقية للعاملين . وتتخذ إجراءات عملية لمضاعفة ناتج المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والتوسع فى بناء المساكن ، كما تجرى قدما إصلاحات جذرية فى ميدانى التعليم والرعاية الطبية . وبفضل الأنشطة الفكرية والثقافية يكتسب تقدم البلد قوة دافعة جبارة .

وقد بذل جهد كبير لإعادة تقييم الحقائق الراهنة للتطور العالمى وتجديد السياسة الخارجية وجعلها أكثر دينامية .

وهكذا تتغلغل البيريسترويكا بعمق يتزايد باستمرار فى حياة المجتمع السوفييتى ممارسة عليه أثرا تحويليا متزايدا .

وفى الوقت نفسه يلاحظ المؤتمر أن البيريسترويكا عملية معقدة وصعبة وتقترن بالصراع بين القديم والجديد . وعلى الرغم من أن الاتجاهات الإيجابية واضحة جلية وأن النتائج الأولى قد تحققت بالفعل ، فمازلنا بانتظار حدوث تغيير جذرى فى التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى . ولم يتم حتى الآن التفكيك الكامل لآلية التعويق والفرملة . ومازال الاقتصاد يتحرك بدرجة كبيرة على طريق التنمية الأفقية ، كما أن النهج القائمة على الزيادة الكمية فى حجم الناتج وإجماليه مازالت تشكل ضغطا يتعين التغلب عليه .

ومازال الهيكل الاقتصادى فى مجمله كثيف التكلفة ، كما أن التقدم العلمى والتكنولوجى ، على وجه الإجمال ، مازال بطيئا ، ولا تنفذ على النحو المطلوب الخطط الرامية إلى زيادة الدخل القومى والتوفير فى الموارد . وليس هناك تحسن ملحوظ فى نوعية المنتجات . ومازالت مالية البلد فى حالة سيئة ، ومازالت توجد توترات واختناقات فى عرض المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية ، ولا يلبى على النحو الواجب طلب السكان على الخدمات ، ومازالت مشكلة الإسكان على حدتها .

وجنبا إلى جنب مع مقرطة المجتمع فإن الإصلاح الاقتصادى الجذرى يشكل الأساس لمجمل عملية البيريسترويكا . ويكتسب الإصلاح الآن قوة دافعة جديدة من تحويل النظام السياسى ، ويجب تكملة هذا الإصلاح فى غضون الفترة الخمسية الجارية . وهذا بدوره من شأنه أن يحدد سرعة ونجاح خطة إعادة بناء النظام السياسى . وفى الوقت نفسه فإن الآلية الاقتصادية الجديدة التى يجرى إدخالها كثيرا ماتنزلق لأن الإدارات المركزية تخفق فى التقيد بالقرارات المقابلة التى يتخذها الحزب والحكومة . ومازالت المساواة فى الأجور والتطفل عقبتين خطيرتين على طريق التنمية الكثيفة (الرأسية) للاقتصاد . وتباطأ كثيرا توفير الظروف اللازمة لنشر الأشكال التعاونية والتعاقدية والإيجارية للادارة الاقتصادية على نطاق واسع .

وتمارس تركة الركود الصعبة تأثيرها تقييديا على البيريسترويكا . ولكن بطء التقدم فى

الإصلاحات المقررة لايمكن تفسيره بهذا التأثير وحده ، وينبغى البحث عن الأسباب الكثيرة لكل ذلك فى عيوب ونواقص العمل الراهن فى الهيئات الحزبية والاقتصادية والحكومية والمنظمات الاجتماعية ، وفى الافتقار إلى التصميم الواجب فى تنفيذ مقررات المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى والاجتماعين الموسعين للجنته المركزية فى يناير/ كانون الثانى ويونيه/ حزيران ١٩٨٧ . كما أن الأساليب الديمقراطية الجديدة للإدارة والعلنية والجلاسنوست تشق طريقها بصعوبة ، مصطدمة بالنزعة المحافظة والتراخى والجمود العقائدى فى التفكير وفى الأنشطة . وفى قطاعات من المجتمع ، بما فى ذلك مجاميع العاملين ، لم يتغير على النحو السليم نفس الموقف من العمل ، موقف المرء من تنفيذ مهامه بكفاءة ، وحتى الآن لم يصل الأداء الواعى للواجبات إلى مستوى معيارى . وبالمثل فإن مستوى انضباط العمل لا يتمشى مع متطلبات البيريسترويكا . وكل ذلك يؤثر فى النتائج النهائية للعمل المبذول .

وعند جميع مراحل النشاط العام أو نشاط الدولة أو النشاط الاقتصادى مازال يوجد مواطنون كثيرون لا يريدون ، أو لا يستطيعون ، التخلى عن أسلوب الإمرة فى التنظيم ، ويستجيبون فى ألم لكل ماهو جديد . كما أن هناك كثيرين يفزعهم نطاق البيريسترويكا وعمقها ، ويفضلون الوقوف فى منتصف الطريق ، وتقييد محتويات البيريسترويكا بأنصاف تدابير ، وفى الوقت نفسه كانت هناك محاولات للإسراع بالتطورات بطرق اصطناعية والقفز فوق مراحل بكاملها ، وكانت هناك دعوات لعمل كل شيء فى جولة واحدة ، دون أى اعتبار للشروط المسبقة الموضوعية ولمستوى الوعى الاجتماعى .

وبغية التغلب على الأساليب البيروقراطية للادارة ، وهى سمة لصيقة بأسلوب الإمرة فى التنظيم ، فإن الكونفرس يؤيد بحزم منهج تحويل الوظائف وأسلوب العمل فى الوزارات وغيرها من الهيئات المركزية ، والقضاء على الحلقات الزائدة ونقل حقوقها إلى المستوى المحلى ، ممايؤدى إلى تقليص جوهرى فى الجهاز والنهوض بمؤهلات وكفاءات العاملين فيه ، ولا ينبغى أن يسمح بالمماطلة والتسويف فى هذا الشأن .

إن المنظمات الحزبية الكثيرة التى أخفقت فى إجراء تقييم سليم وفى الوقت المناسب للأسباب الكامنة وراء التعويق والتأخير ، والتى تتحين الفرصة الملائمة ، مبدية ترددا وعدم حسم فى مكافحة أشكال وأساليب العمل البالية واتقان أشكال وأساليب العمل الجديدة ، ليست فى مستوى المهام التى حددتها البيريسترويكا .

كل ذلك يتطلب تدعيم البيريسترويكا ، ويؤكد حاجتها إلى ضمانات يعوّل عليها لكى يستحيل النكوص عنها . ويؤكد الكونفرس أن البيريسترويكا هى الطريق الوحيد الممكن لتعزيز

الاشتراكية وتطويرها ، وحل المشاكل الملحة للتطور الاجتماعي لصالح الشعب . وينبغي أن نمضي على هذا الطريق في تصميم حازم ، مع إبداء ضبط النفس والاستخدام الواقعي لامكانيات كل مرحلة .

ويرى الكونفرنس أن الأولوية العليا يجب أن تعطى اليوم للاصلاح الجذري للنظام السياسي . فهذا النظام على وجه التحديد يتوقع منه أن يكشف عن إمكانيات جديدة لتدعيم البيريسترويكا في كل مجال من مجالات الحياة وأن يضمن عدم النكوص عنها .

٢ - إن التعجيل بحل المشاكل الحيوية المتعلقة برفاهة الشعب هو المهمة الأكثر جوهرية في المجال الاجتماعي الاقتصادي .

ففي المقام الأول يجب أن تتحسن بدرجة جوهرية الإمدادات الغذائية اللازمة للسكان ، لكونها مسألة اجتماعية - سياسية رئيسية ، وأقصر طريق لحلها هو استغلال إمكانيات المزارع الجماعية ومزارع الدولة استغلالا كاملا ، عن طريق التوسع في مختلف أشكال الترتيبات التعاقدية والإيجارية ، وبناء شبكة منتشرة من التعاونيات سواء في إطار المزارع القائمة أو في علاقات مع مؤسسات الاقتصاد وقطاعاته الأخرى . ومن الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين نقل منتجات المزارع وتجهيزها وتخزينها وبيعها ، والحرص على الاستخدام الفعال للأموال المخصصة لتحديث المؤسسات القائمة في هذا المجال وبناء مؤسسات جديدة .

ويرى الكونفرنس أن الظروف اللازمة لانتقال المزارع الجماعية ومزارع الدولة إلى المبادىء الجديدة للإدارة قد نضجت في مجتمعنا ، ولذلك ينبغي أن تزال جميع العقبات التي تعترض الطريق ، سواء محليا أو في المركز ، وثمة مسئولية خاصة عن حل هذه المشكلة تقع مباشرة على القادة والخبراء في المزارع الجماعية ومزارع الدولة ، وعلى الشيوعيين الريفيين وسوفيتات مندوبي الشعب .

ويجب أن توقف على الفور أية محاولة للهيمنة على المزارع الجماعية ومزارع الدولة ، فباستطاعتها أن تحل بصورة مستقلة المشاكل التي ينطوي عليها نشاطها الاقتصادي الداخلي ، وأن تحدد أشكال العلاقات فيما بينها وأشكال خدمة الإنتاج . وتتمثل المسائل الأساسية للسياسة الزراعية الحديثة في إعادة تشكيل الريف من الناحية الاجتماعية ، وتحسين ظروف العمل والأحوال المعيشية هناك ، وتزويد الريف بالموارد المادية والتقنية اللازمة . وجوهر السياسة الزراعية هو استعادة التوازن الاجتماعي - الاقتصادي بين المدينة والريف ، وتغيير علاقات الإنتاج داخل الزراعة .

ومع الاستفادة من إمكانيات الآلية الجديدة للإدارة يكون من الضروري الاسراع بتشبيع السوق بمختلف السلع والخدمات ، وتعزيز العمل في كل مكان لزيادة ناتج السلع الاستهلاكية . ولذا فإن الصناعة الخفيفة ، وكذلك الصناعات الأخرى التي تنتج سلعا يشتد عليها الطلب ، يجب أن يعاد بصورة جذرية تجهيزها بالمعدات . ويجب الاستفادة على نطاق واسع من الموارد المحلية ، ومن

إمكانيات الحركة التعاونية والأعمال المستقلة . ومن الضرورى جعل السوفييتات المحلية ومجاميع العاملين أكثر اهتماما بزيادة ناتج السلع لتلبية احتياجات سكان المنطقة .

ويوافق الكونفرنس على التدابير المتخذة لتحقيق زيادة كبيرة فى حجم ومعدل تشييد المساكن وتحسين نوعيته لانجاز المهمة التى حددها المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، وهى تزويد كل أسرة من الناحية العملية بشقة مستقلة أو بيت مستقل بحلول العام ٢٠٠٠ . وإذ يلاحظ الكونفرنس أن تشييد المساكن الذى تموله الدولة والتعاونيات ، كما يموله الأفراد ، وروح المبادرة التى تبديها مجاميع العاملين والسوفييتات المحلية فى تشييد المساكن ، يواجهان العقبات اليوم بسبب ضعف صناعة التشييد ، وبالدرجة الأولى نقص مواد البناء ، والنقص الحاد فى الآلات والمعدات المتخصصة ، فإنه يرى أن تتولى هيئات الحكم الاتحادية وفى الجمهوريات الاتحادية حل هذه المشاكل دون إرجاء .

وفى الوقت نفسه فإن المسائل المتعلقة بالمحافظة على المساكن فى حالة سليمة ، وضمان رقابة ديمقراطية على توزيع الشقق ، وتحديد إيجارات عادلة ، ينبغى أن توجد لها حلول شاملة ومدروسة .

ويرى الكونفرنس ضرورة التنفيذ الكامل للبرامج المقررة بشأن الصحة العامة وحماية البيئة وتحسين الوضع الايكولوجى فى البلد . ويجب أن تقوم جميع التدابير التى تتخذ فى هذه المجالات على مصالح الشعب ، وأن يكون أساسها التوجه الاجتماعى ، كما يجب أن تزداد فعالية هذا العمل بدرجة جوهرية عن طريق تطبيق الحوافز الاقتصادية وتوفير الدعم العلمى والهندسى الحديث .

إن الخط الذى رسمه المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى تجاه إعادة التوجه الاجتماعى ينبغى أن يصبح عصب السياسة الهيكلية والاستثمارية بأسرها ، والنقطة التى يرجع إليها عند تحديد سرعة تكرار الإنتاج وأبعاده . وهو يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالنوعية الجديدة للنمو الاقتصادى ، وبالتكثيف الشامل للإنتاج ، وتوفير الموارد ، والتعجيل بالتقدم العلمى والتكنولوجى ، وتحديث صناعة آلات الإنتاج . كما أن مفهوم الخطة الثالثة عشرة ينبغى أن يصاغ بصورة محددة على أساس نهج من هذا القبيل .

ونظراً لأن الإصلاح الاقتصادى يجرى تطويره وتعميقه يكون من الجوهرى تكملة بناء آلية اقتصادية جديدة ، وجعل مجاميع العاملين وأعضائها يلمّون بمبادىء الإصلاح ، وزيادة اهتمام المواطن بدرجة أكبر كثيرا بأفضل نتيجة نهائية ، والتغلب تماما على اتجاهات المساواة ، والتمسك بجسارة وفى كل مكان بمبدأ مكافأة العمل طبقا لكميته وبصفة خاصة طبقا لنوعيته ، واستبعاد إمكانية أن يعيش فرد ما حياة مريحة فى الوقت الذى يؤدى فيه عملا رديئا .

ويركز الكونفرنس على أنه لا يمكن إيجاد حل لجميع المهام الاقتصادية والاجتماعية إلا على أساس

العمل الواعي العالي الانتاجية للشعب السوفييتي .

ويرى الكونفرنس أنه من الملائم أن يتم في غضون فترة الخطة الخمسية الجارية تعديل الآلية الاقتصادية ، وإعادة بناء الهياكل التنظيمية للإدارة في المركز وعلى المستوى المحلي ، ونظام الروابط الاقتصادية الخارجية ، وذلك للإسراع بالانتقال إلى تجارة الجملة في وسائل الإنتاج ، وتنفيذ برنامج لتحسين الحالة المالية للاقتصاد الوطني ، بما في ذلك تحقيق الانضباط في الموازنة وفي النظام المالي والائتماني وفي عمل البنوك . كما ينبغي أن ينفذ إصلاح للتسعير ، وأن يعاد النظر في أسعار الجملة والشراء والتجزئة ، وذلك بعد إجراء مناقشة على نطاق المجتمع . وفي عملية الإصلاح يكون من المحتم الانطلاق بحزم من مبدأ ألا يترتب على التغيير في الأسعار أي ضرر بالمستويات المعيشية للمواطنين .

٣ - من المستحيل تنفيذ بيريسترويكا ثورية دون أن يتحقق بكل الطرق إنعاش الطاقة الفكرية والثقافية للمجتمع ، ومن غير تقدم العلم والتكنولوجيا ، ودون مساهمة العلماء والمهندسين العلمية - التقنية ، ودون النهوض بمكانتهم وتحسين ظروف عملهم ، ودون توافر معيار حديث لمجمل نظام التعليم ، ودون نمو ثقافة الجماهير العامة والسياسة .

ويؤكد المؤتمر أهمية التطوير المكثف للعلوم الأساسية والتطبيقية ، وحل المشكلة الحادة المتعلقة بتنفيذ الاكتشافات والابتكارات في الممارسة ، وإيجاد صلة دائمة بين العلم والانتاج . وثمة حاجة إلى أشكال جديدة لتنظيم الحياة العلمية ، ولا غنى هنا عن تغييرات عميقة الجذور في العلوم الاجتماعية التي يجب أن تتغلب بصورة نهائية على الجمود العقائدي والانعزال عن الحياة ، إذ تقع على عاتق هذه العلوم مهمة إيجاد حلول خلاقة للمسائل الملحة والطويلة الأجل لتطوير الاشتراكية ، ولمشاكل التطور العلمي ، وزيادة مساهمتها الفعلية في شئون السياسة والمجتمع .

ويؤيد المؤتمر مواصلة مقرطة مجال العلوم والثقافة ، وخلق وتطوير أساس مادي لهذا المجال يتمشى مع متطلبات إعادة بناء المجتمع . ويدعم الحزب تنوع سبل البحث عن الحقيقة وروح المنافسة والابتكار والاستمرار ، وعن إيجاد الرؤية الفنية لهما ، ويتوقع من العاملين في مجالات العلوم والآداب والفنون أن يكونوا أكثر نشاطا وفعالية وتفانيا ، وأن يكون لديهم إحساس قوي بالمسئولية تجاه الشعب .

ويعلق الكونفرنس أهمية عظمى على تعزيز الترسانة النظرية للبيريسترويكا ، وعلى تجديد العمل الايديولوجي ، وتنقيته من الروتين البليد واللغو الأجوف والقوالب النمطية ، وجعله يتطابق مع محتوى حقائق الحياة وروحها ، ومع القدرة على إجراء حوار أمين وصريح مع المواطنين حول كل القضايا التي تهمهم .

وتعتبر تنشئة الجيل الفتي وتعليمه إحدى المهام المسئولة التي يتحملها الحزب الشيوعي للاتحاد

السوفييتي والمجتمع بأسره . ويدعو الكونفرنس إلى التنفيذ المتسق والسريع لإصلاح التعليم الثانوى والعالى ، ويتعلق ذلك بتدعيم مرافقه ، وبخاصة تعزيز الدور الذى يقوم به المعلم ، المربى .

وينظر الحزب إلى الجيل الفتى على أنه قوة نشيطة واسعة الخيال للبيريسترويكا . ويرى الكونفرنس أنه من الضرورى وجود سياسة حكومية قوية ومتكاملة فيما يتعلق بالجيل الصاعد من شأنها خلق الظروف التى تمكّن الشاب من تحقيق استقلاليته فى وقت مبكر قدر الإمكان ، وتنمية قدراته ، وإدراك أهدافه فى الحياة ، ومن أن يكون أفضل استعدادا للاضطلاع فى الوقت المناسب بالمسئولية الاقتصادية والسياسية والمعنوية عن مصير بلده ، عن مصير الاشتراكية .

ويطالب الكونفرنس بالاستعادة الكاملة للتقاليد اللينينية فى مجال توجيه الحزب لعصبة الشبيبة الشيوعية (الكومسومول) ، وباحترام استقلال تنظيمها ، وحقها فى الاشتراك فى النشاط السياسى ورسم السياسات ، وفى دعم مصالح الجيل الفتى فى الهيئات الحزبية والحكومية والاقتصادية ؛ وتقع على عاتق الكومسومول مسئولية خاصة إزاء المجتمع بأسره عن عمله فى حركة الطلائع – هذه المدرسة الأولية للمواطنة وللمعايير الخلقية الرفيعة .

ويسترعى الكونفرنس الانتباه إلى ضرورة العمل فى حيوية متزايدة على إيجاد حلول للمشاكل التى تتعلق مباشرة بمصالح المرأة ، إذ يجب أن تكون ممثلة على نحو أفضل فى هيئات الإدارة من القاع حتى القمة . ومن الضرورى النهوض بدور المرأة فى المجتمع والحياة السياسية ، وحماية مكانة الأمهات وحقوقهن والدفاع عنها ، وخلق الظروف اللازمة لاضطلاعها بواجباتها ، وإبداء قدر أكبر من الاعتبار للأسر الشابة .

٤ – ويوافق الكونفرنس على المقترحات بشأن إصلاح النظام السياسى التى وردت فى تقرير ميخائيل جورباتشوف ، ويطالب بتنفيذها فى الممارسة .

ومن الأمور ذات الدلالة الرئيسية الفصل بين الوظائف التى تؤديها الهيئات الحزبية والحكومية ، وإحياء سيادة السوفييتات من القاع حتى القمة . وجنبا إلى جنب مع إصلاح النظام القضائى وغيره من المؤسسات التى تكفل التنظيم القانونى للعلاقات بين الدولة والمواطنين فإن حماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية لجميع أعضاء المجتمع تكون موجهة فى نهاية الأمر نحو إستكمال خلق دولة اشتراكية ملتزمة بحكم القانون ويكون المبدأ الأسمى فيها هو المراعاة غير المشروطة للقانون من جانب كل فرد .

وينظر الكونفرنس إلى إعادة تشكيل السلطة العليا فى الدولة ، فيما يتعلق بدعوة مؤتمرات الشعب على مستوى الاتحاد ، وسير السوفييت الأعلى بمجلسيه على أساس منتظم ، وإنشاء منصب رئيس السوفييت الأعلى ، والاستخدام الديمقراطى للحقوق الخاصة ، والتفاعل المنظم دستوريا بين

جميع المراتب العليا فى السلطة ، بما فى ذلك مجلس الوزراء للاتحاد السوفييتى ، ينظر إليها على أنها الشرط المسبق الرئيسى الفعال للنظام السياسى .

ويطالب الكونفرنس بأن يتم بروح البيريسترويكا تجديد نشاط المنظمات والروابط العامة - نقابات العمال والكومسومول ، واتحادات المرأة والمحاربين القدماء ، وسائر الاتحادات الإبداعية ، والزيادة الجوهرية فى دورها فى سير النظام السياسى ، وفى تحقيق وتنسيق مصالح مختلف قطاعات السكان لصالح الشعب بأسره .

٥ - ويلاحظ الكونفرنس أن الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى قد اتخذ مبادرة ثورية بإجرائه تحليلا نقديا موضوعيا لحالة مجتمعنا والحزب نفسه ، وباقتراحه برنامج البيريسترويكا ، وحشد جماهير الشعب حول أفكاره ، وتنظيم النشاط العملى لتنفيذ إعادة بناء ثورية للعلاقات الاجتماعية . وبذلك يكون الحزب الشيوعى قد دلّل من جديد على أنه الأداة لتنفيذ الأهداف البرنامجية للمجتمع ، وعلى أنه طليعة الشعب .

وفى ظروف الفصل بين وظائف هيئات الحزب والدولة يكون من الضرورى أن يستعاد بصورة كاملة ، مع المراعاة الواجبة للظروف الراهنة ، المفهوم اللينينى عن الحزب بوصفه طليعة المجتمع . والحزب إذ يقوم على التعاليم الماركسية - اللينينية يكفل التجسد النظرى لأكثر المسائل أهمية فى تطوير البلد ، ويكرس نفسه لوضع ايديولوجيا البيريسترويكا ، وهو من خلال ذلك ، من خلال العمل التنظيمى بين الجماهير وإلهامها وتشجيعها ، يعطى اتجاها اشتراكيا سليما نحو تقدم مجتمعنا المتعدد القوميات بأسره . وينفذ الحزب سياسته المتعلقة بشئون الأفراد عن طريق الإلحاق الرشيد بالوظائف مستعينا فى ذلك بالآليات الديمقراطية للنظام السياسى الذى يجرى إصلاحه . وينفذ الحزب خطه السياسى من خلال الشيوعيين العاملين فى هيئات الدولة والهيئات الاقتصادية ، وفى المنظمات الاجتماعية ومجاميع العاملين ، كما أنه يعمل وفقا للدستور والقوانين السوفييتية .

ويتطلب حل مهام البيريسترويكا ذات الأهمية للبلد وللاشتراكية تعاظم الدور التوجيهى للحزب ومعاييره الجديدة لتقييم أدائه لهذا الدور .

إن الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى لن يسمح مرة أخرى قط بتكرار ما يمكن أن يمت بصلة لفترات عبادة الشخصية والركود التى سببت تشويهات عميقة فى المجتمع الاشتراكى وعاقت تطوره لعقود بكاملها ، وأسفرت عن خسائر فادحة فى الأرواح ، وأضرار معنوية وايديولوجية لا حصر لها .

٦ - ويوافق الكونفرنس على الأنشطة الدولية للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى القائمة على التفكير السياسى الجديد والأساليب الجديدة الرامية إلى جعل المقاصد السلمية

للاتحاد السوفيتي جزءا من السياسات العالمية . ويؤكد على أن النهج السياسي الذي يقضي بحل التناقضات في التطور العالمي وتسوية حالات النزاع هو وحده الكفيل بتمكين الاتحاد السوفيتي من الاضطلاع بالدور الذي عهد به التاريخ إليه في ضمان بقاء البشرية وتقدمها المضطرد

وفي هذا السياق يقدر الكونفرس تقديرا عاليا الخط المبدئي والتدابير العملية لتشجيع التفاعل الأممي مع البلدان الاشتراكية ، وتحسين العلاقات السوفيتية - الأمريكية ، وإحياء العملية الأوروبية ، وتنمية الروابط مع منطقة آسيا - المحيط الهادىء وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ، والاتصالات المثمرة مع حركة عدم الانحياز ومع مختلف الأحزاب السياسية والرأى العام العالمي . ويؤيد الكونفرس الجهود الرامية إلى تعزيز مكانة الأمم المتحدة وتحقيق تسوية للنزاعات الإقليمية وفق مبادىء الوفاق الوطني وحرية الخيار .

ويرى الكونفرنس صواب النهج الذي اتخذته القيادة السوفيتية إزاء مشكلة إزالة التهديد بالحرب عن طريق الحوار الصريح والبناء ، ومن خلال نزع السلاح ، الذي مهّد الطريق أمام توقيع معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى(*) ، ووضع المحادثات الخاصة بالأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية على مستوى عملي .

ويؤيد الكونفرنس تأييدا تاما القرار الخاص بسحب القوات من أفغانستان على أساس اتفاقيات جنيف والعلاقات مع البلد المجاور بوصفه دولة مستقلة ومحايدة وغير منحازة .

ويجب أن يسهم نشاطنا في مجال السياسة الخارجية إسهاما يتزايد باستمرار في تحرير موارد البلد من أجل التشييد السلمي ، من أجل البيريسترويكا ، وأن يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بمقرطة المجتمع ، بما في ذلك صنع القرار والتحقق من الامتثال للقرارات المتخذة .

وينبغي أن يكون كل تطور في مجال الدفاع موجّها منذ الآن فصاعدا ، وبالدرجة الأولى ، نحو البارامترات الكيفية سواء فيما يتعلق بالتكنولوجيا والعلوم العسكرية أو بتركيب القوات المسلحة . كما أن ضمان أمن يعوّل عليه للدولة السوفييتية وحلفائها يجب أن يكون خاضعا خضوعا صارما لمذهبنا الدفاعي .

وتتطلب البيريسترويكا سياسة خارجية تعكس بدرجة كافية جوهرها الانساني ، وتتيح أمام المجتمع السوفييتي فرصا واسعة للتعاون القائم على المنفعة المتبادلة وللروابط الديمقراطية المتنوعة مع بقية العالم .

ويؤكد الكونفرنس مسار الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي في ميدان التضامن الثابت مع

(*) INF (Intermediate-Nuclear Forces)

النضال الذى تخوضه الأحزاب الشيوعية والعمالية من أجل السلم والتقدم الاجتماعى ، من أجل الحرية والديمقراطية .

٧ - والكونفرنس يعلن ما يلى تعبيرا عن آراء هيئة قوامها عشرون مليونا من الشيوعيين ، وعن المصالح الأساسية للشعب السوفييتى : سيعمل الحزب فى عزم وإصرار على تشجيع عملية البيريسترويكا الثورية ، وضمان عدم نكوصها ، ولن يدخر وسعا فى سبيل تحقيق أهدافه .

ويدعو الكونفرنس كل المنظمات الحزبية ، كل الشيوعيين والمواطنين غير الحزبيين ، إلى الانضمام بنشاط متزايد إلى عملية تجديد المجتمع ، وهى عملية ذات دلالة تاريخية بالنسبة لمصير وطننا .

ويرى الكونفرنس أنه من الضرورى أن تعمل اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى على إجراء دراسة لكل المقترحات والمطالب المحددة المقدمة من المندوبين إلى الكونفرنس باسم الشيوعيين الذين انتخبوهم ، وكذلك للمقترحات التى وردت والقضايا التى طرحت فى الرسائل الجماعية والفردية التى وجهت له خلال مناقشة « قضايا اللجنة المركزية » ، وأن تعلن نتائج هذه الدراسة من خلال وسائط الإعلام .

قرار الكونفرنس الحزبى التاسع عشر لكل الاتحاد بشأن الجلاسنوست

النص الكامل لقرار الكونفرنس التاسع عشر لكل الاتحاد بشأن الجلاسنوست :

١ - إن الكونفرنس الحزبى التاسع عشر لكل الاتحاد إذ يهتدى بمصالح الاشتراكية والبيريسترويكا ، يرى مواصلة تطوير الجلاسنوست بوصفها هدفا سياسيا جوهريا .

وقد بينت الأعوام الثلاثة الأولى من البيريسترويكا بمالايدع مجالاً للشك أن مكانة الجلاسنوست فى نشاط المنظمات الحزبية والحكومية والاجتماعية ووسائط الإعلام ، وازدهار النقد والنقد الذاتى ، وتأكيد العلانية والمصداقية فى مجال السياسات ، قد جعلت باستطاعة الحزب والشعب ككل أن يتفهما على نحو أفضل ماضيهما وحاضرهما ، وأن يحددا عوامل التعويق ، وأن يستحثا قوى وطنية جبارة على المشاركة فى عمل فعال وهادف من أجل صالح البلد والاشتراكية . كما أن تطبيق الجلاسنوست فى الشئون العامة قد مكننا من تقييم الوضع فى البلد تقييما عميقا وموضوعيا بمشاركة الجماهير ، ومن أن نضع بصورة جماعية المبادىء التوجيهية الأساسية للتعجيل بالتطور الاجتماعى - الاقتصادى ، وأن نكفل الدعم الدينامى والملتزم من جانب الشعب العامل لسياسة البيريسترويكا التى ينتهجها الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى .

وينظرالكونفرنس إلى الجلاسنوست بوصفها عملية متطورة ، ويؤكد على أن توسعها المتسق هو شرط حتمى للتعبير عن الجوهر الديمقراطى للنظام الاشتراكى ، والتزامها تجاه الشعب ، وانخراط الفرد فى كل الشئون العامة وشئون الدولة ومجموع العاملين ؛ وضمان فعال ضد أى تشويه للاشتراكية يستند إلى الرقابة من جانب الشعب بأسره على نشاط كل المؤسسات الاجتماعية وهيئات الدولة والحكومة .

كما يعتبر الجلاسنوست شرطا ضروريا للتسيير الذاتى الاشتراكى بوساطة الشعب ، ولممارسة الحقوق الدستورية وحريات المواطنين وواجباتهم ، ووسيلة لفحص التنوع الكامل للمصالح وتراكمه وللتعددية الاشتراكية للآراء الموجودة فى المجتمع السوفيتى ؛ وطريقة فعّالة لتعزيز الأهمية وغرس الوطنية الاشتراكية ، وسبيلا لتأكيد الصورة الانسانية للاشتراكية . إن الجلاسنوست فى جميع مساعى الحياة هى شرط جوهرى لمواصلة تعميق عمليات البيريسترويكا والحيلولة دون نكوصها .

إن الجلاسنوست ، إذ تعكس مواقف الحكومات والشعوب ، تكون على الساحة الدولية عونا لقضية السلم والتعاون ، وعامل تشجيع لأفكار عالم خال من الأسلحة النووية وخال من العنف ، وأداة لتشكيل علاقات دولية حديثة ومتمدينة . وهى لكونها وسيلة لتنفيذ سياسة خارجية صريحة تساعد على جذب المنظمات الاجتماعية ومجاميع العاملين وجماهير الشعب العامل والمشتغلين بالعلوم والثقافة إلى الاتصالات الدولية ، وعلى توسيع دبلوماسية من الشعب وإلى الشعب ، وتشجيع تسوية المشاكل الدولية المعقدة على مستوى من دولة إلى دولة ووفق خط من حكومة إلى حكومة .

وفى التحليل الأخير فإن الجلاسنوست والنقد والنقد الذاتى تخدم مصالح الشعب ، كما تعكس علانية النظام السياسى للمجتمع ، وتفصح عن قوته وحيويته السياسية وصحته المعنوية .

٢ - وفى الوقت نفسه يلاحظ الكونفرنس أن الجلاسنوست بوصفها سلاحا ماضيا للبيريسترويكا تكون هى نفسها فى حاجة إلى تطوير ودعم . فمازال هناك قدر كبير من المعلومات بعيدا عن متناول الرأى العام ولا يستخدم للتعجيل بالتطور الاجتماعى - الاقتصادى والثقافى ، لتعزيز الثقافة السياسية للمواطنين ولكوادر الإدارة . وهناك محاولات لتقييد الجلاسنوست فى عمل المنظمات الحزبية والسوفييتية والاجتماعية ومجاميع العاملين ووسائط الإعلام . وكثيرا ماتقام فى وجه الجلاسنوست حواجز داخل الإدارات وعلى المستوى المحلى . كما أن السعى إلى إطلاع الرأى العام على مختلف الأخطاء والانتهاكات وحالات الروتين الحكومى والعجرفة ، وكذلك على الأمور السلبية الأخرى ، يواجه مقاومة إدارية . ويتدفق علينا باستمرار ، كما كانت الحال من قبل ، سيل من الرسائل التى تتضمن شكاوى مختلفة يبعث بها المواطنون إلى الهيئات الحزبية ووسائط الإعلام . ولا تزال هناك ملاحقات ، بل عمليات انتقام ، بسبب النقد ، كما لا تزال هناك حالات تستخدم فيها الجلاسنوست لصالح طموحات شخصية أو طموحات مجموعات ، ممايؤدى إلى تدمير الاتصال الطبيعى والتدقيق الرفاق بين المواطنين . وليس هناك دائما تقيد بمبدأ الجلاسنوست الحقة ، الذى لايمكن التنازل عنه والذى يقضى بأن التعبير الحر عن الآراء لا بد أن يعمل على السمو بالشخصية وصون كرامة الفرد بدلا من إذلاله عن طريق الاتهامات وإطلاق النعوت السيئة .

ويؤكد الكونفرنس أن التوسع المتسق للجلاسنوست يعد شرطا ضروريا لمقرطة جميع مجالات المجتمع ، ولتجديد الاشتراكية . فكلما اتسعت الجلاسنوست اتبع الحزب فى ثبات أكثر فكر لينين الذى يفيد بأن الجماهير يجب أن تعرف كل شىء ، وأن تتاح لها الفرصة للحكم على كل شىء ، وأن تكون مدركة لما هى بسبيل قبوله . إن الحزب الشيوعى ، الشعب السوفييتى ، فى حاجة إلى معلومات صادقة وشاملة وموضوعية عن كل مايحدث فى المجتمع . وينبغى للجلاسنوست أن تكون عامل توحيد لكل القوى الاجتماعية حول أفكار البيريسترويكا ومبادئها .

٣ – يرى الكونفرنس أنه من المهام الملحة للحزب العمل بكل وسيلة ممكنة على تيسير دعم وتشجيع المبادىء الأساسية للجلاسنوست : وهى أن يكون لكل مواطن حق لا ينقض فى الحصول على معلومات شاملة وأصيلة عن أية مسألة تتعلق بالحياة العامة ولا تكون من أسرار الدولة أو الأسرار العسكرية ، والحق فى إجراء مناقشة صريحة وحرة لأية قضية ذات دلالة اجتماعية .

ويؤكد الكونفرنس على أن الحزب مدعوّ إلى أن يضرب مثالا فى مجال تنشيط الجلاسنوست . ويجب أن يحاط الشيوعيون والجمهور بوجه عام إحاطة شاملة بعمل الهيئات الإدارية فى الحزب ومنظمات الحزب ولجانها وعمل الكوادر القياديين ، كما يجب أن تكون محافل الحزب واجتماعاته علنية ومفتوحة ، وأن تناقش فى حرية كل المسائل المتعلقة بحياة الحزب الداخلية والتوجيه الحزبى للبناء الاشتراكى ، وأن تدرس فى تأن وعناية الملاحظات النقدية والآراء والمقترحات التى يقدمها الشعب العامل ، وأن تناقش وتنشر مشاريع القرارات الرئيسية . فكل ذلك جزء من الطبيعة العلنية المفتوحة لسياسة الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ولتعزيز روابطه بالمجتمع .

وإنه لمن واجب القادة الحزبيين على جميع المستويات وأعضاء الهيئات الحزبية المنتخبة أن يطلعوا بانتظام المنظمات الحزبية ومجاميع العاملين والجماهير بوجه عام على عملهم . كذلك من واجب المنظمات الحزبية غرس ثقافة الجلاسنوست والجدل الديمقراطى والمناقشة الرفاقية .

ويعتقد الكونفرنس بأنه من الضرورى جعل التعليمات واللوائح المتعلقة بعمل اللجان والمنظمات الحزبية متمشية مع مقرطة الحياة الحزبية . وينبغى التفكير جديا فى أن يكون لأعضاء اللجان الحزبية المنتخبة الحق فى حرية حضور جلسات اللجنة الحزبية المسئولة أمامهم ، بما فى ذلك المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، وكذلك الحق فى استخدام الوثائق والمعلومات والبيانات الموجودة تحت يد اللجنة الحزبية وجهازها .

ويعلق الكونفرنس أهمية خاصة على الجلاسنوست فى مجال السياسة المتبعة حيال شئون الأفراد ، وعلى تشكيل آلية ديمقراطية تستند إلى الرأى العام لترقية الكوادر القياديين .

٤ – يؤكد الكونفرنس من جديد أن ممارسة الجماهير للجلاسنوست والرقابة العلنية والنقد العلنى هى شرط جوهرىّ للسير الفعال لهيئات سلطة الدولة . ويجب أن تتسع الجلاسنوست لتشمل جميع مراحل عملها ومراحل التخطيط والإدارة لديها . كما ينبغى أن يدرس الرأى العام وأن يؤخذ فى الاعتبار ، وأن تمارس المناقشات العامة للقضايا الاقتصادية والعرقية والشبابية والايكولوجية والاجتماعية وغيرها ، سواء المتعلقة منها بالبلد ككل أو بالاقاليم .

ورؤساء المؤسسات والمكاتب ، ومجالس إدارة المزارع الجماعية والتعاونيات ، ومجالس مجاميع

العاملين ، ملزمون بالعمل فى العلن . ويجب أن يحاط المواطنون بانتظام بالقرارات التى تتخذ بشأن قضايا الإنتاج والقضايا الاجتماعية ، وأن يكونوا على علم بالنتائج التى تحققها مجاميع العاملين بوحداتهم الانتاجية وبوضعها المالى . ويجب على الإدارة إبلاغ مجموع العاملين فى الوقت المناسب بالقرارات التى يتوخى تنفيذها ولها تأثير على مصالح الشعب ، ومراعاة موقفة تجاه التدابير المقررة .

وتعتبر الجلاسنوست جانبا إلزاميا فى العمل الذى تقوم به هيئات الرقابة الشعبية أو هيئات إنفاذ القانون . ويجب أن تنتشر بانتظام المعلومات المتعلقة بعملها ، وكذلك الحال بالنسبة للاحصائيات الخاصة بالجريمة والتدابير لمكافحتها .

وينبغى أن ترفع على الفور أية قيود فرضت بلا مبرر على استخدام الاحصاءات الخاصة بالتطور الاجتماعى - الاقتصادى والسياسى للمجتمع وبالوضع الايكولوجى ، مع إنشاء نظام يقوم على أحدث تكنولوجيات الإعلام لجمع تلك المعلومات وتجهيزها ونشرها . ويجب أن تفتح جميع المكتبات أمام الجمهور ، وأن يكون استخدام مواد الأرشيف منظما من الناحية التشريعية .

ويدعو الكونفرنس جميع المنظمات الاجتماعية إلى الاضطلاع بوظائفها التشريعية فى حرية وعلانية ، وأن تقدم بانتظام معلومات شاملة عن أعمال مؤتمراتها وكونفرساتها وهيئاتها المنتخبة ، وعن القرارات التى تتخذها .

٥ - يلاحظ الكونفرنس الدور الهام الذى تقوم به وسائط الإعلام فى توسيع الجلاسنوست . وهى مدعوة إلى تغطية جميع جوانب نشاط المنظمات الحزبية والحكومية والاجتماعية ، وتعزيز تضامن المجتمع الاشتراكى ، وإلى أن تعمل بنشاط على نشر الخبرة المتراكمة ، وإلى أن تكون أداة لرقابة الشعب على كيفية سير الأمور فى المجتمع . ويرى الكونفرنس أنه من غير المسموح به على الإطلاق تقييد نشر النقد فى الصحافة أو نشر معلومات متحيزة تمس شرف المواطن وكرامته . وتفترض الجلاسنوست مقدما وجود مسئولية اجتماعية وقانونية وأدبية لوسائل الإعلام ، وهى مسئولية تتطلب من الناحية الجوهرية مضامين ايديولوجية وقواعد سلوك سامية ومقدرة عالية ومراعاة صارمة لأخلاقيات المهنة وأصالة غير مشروطة للمعلومات المقدمة ، وحق كل مواطن يتعرض للنقد فى أن ينشر ردا قويّ الحجة فى نفس واسطة الإعلام . وينبغى ألا يسمح للكليشات أو مظاهر الجمود العقائدى أو الأنانية القومية أو التعصب للإقليم أو المؤسسة بأن تنمو فوق تربة العلانية والمصارحة والنقد . ويجب على وسائط الإعلام أن تقدم صورة موضوعية خالية من التشويه لوجهات نظر جميع أطراف النزاع . فالحقيقة ليست حكراً على أحد ، كما لا ينبغى أن يكون هناك احتكار للجلاسنوست .

٦ - يؤمن الكونفرنس بأن الجلاسنوست قد أثبتت أهليتها تماما ، وبأنه ينبغى تطويرها بكل

طريقة فى المستقبل . وتأييدا لذلك يتعين إيجاد ضمانات قانونية للجلاسنوست . ولهذا الغرض ينبغى أن يكون حق المواطن السوفييتى فى المعلومات أكثر ثراء فى الدستور ، وأن توضع إجراءات تشريعية لتحديد حقوق وواجبات الدولة والموظفين والمواطنين إزاء مبادىء الجلاسنوست . ويجب سن القوانين اللازمة لتعزيز نظام للمعلومات المستمرة والشاملة عن سير الأمور فى المؤسسات ، وفى القرى والمدن والأقاليم والجمهوريات والبلد ككل ، ولاقرار حق المواطنين ومجاميع العاملين والمنظمات الاجتماعية فى الحصول على المعلومات التى تهمهم .

ويجب أن يكون هناك تعريف واضح للأمور ذات السرية الجوهرية والأسرار الرسمية ، وللمسئولية المقررة عن نشر المعلومات التى تشكل سرا من أسرار الدولة أو من الأسرار العسكرية ، أو تنتهك حقوق المواطنين ، أو تكون بمثابة أحكام مسبقة ضد النظام العام أو الأمن أو صحة المواطنين أو حالتهم المعنوية ، وكذلك للمسئولية عن إعاقة المواطنين عن ممارسة حقهم فى المعلومات وعن إخفاء المعلومات أو عن تشويها أو استخدامها لأغراض غير قانونية .

وينبغى ألا تستخدم الجلاسنوست على نحو يلحق الضرر بمصالح الدولة السوفييتية والمجتمع السوفييتى ، أو بحقوق الأفراد ، أو بطريقة تنطوى على تبشير بالحرب والعنف والعنصرية وعدم التسامح القومى أو الدينى ، أو للترويج للقسوة أو نشر الفن الإباحى .

إن الحزب والمجتمع فى الاتحاد السوفييتى إذ يؤكدان أن الجلاسنوست فى ثبات ويسعيان إلى توسيعها فى الشئون الحزبية والحكومية والعامة ، وفى وسائط الإعلام ، إنما يعملان على تحريك إمكانيات النظام الاشتراكى والاستفادة من موارده . ومن غير الجلاسنوست لن تكون هناك بيريسترويكا أو ديمقراطية ، فالجلاسنوست هى المناخ الطبيعى للحياة ولتقدم الاشتراكية الديمقراطية الانسانية .

ويدعو الكونفرنس جميع الشيوعيين ، وكل المنظمات الحزبية إلى نقل الحقيقة إلى الشيوعيين ، وإلى العمل بنشاط وفعالية على النهوض بالديمقراطية الاشتراكية وثقافة الجدل ، وعلى خلق ظروف مواتية للمناقشة الحية والصريحة لكل القضايا ، ولروح المبادرة والتفكير الإبداعى للشعب السوفييتى .

وإن الكونفرنس على ثقة من أن جميع الشيوعيين سيسهمون فى تدعيم الجلاسنوست بوصفها معيارا للحياة فى المجتمع الاشتراكى .

المحتويات — صفحة

شركة الفجر للطباعة
ت : ٣٦٢٨٨١ – ١٥٠

رقم الايداع : ٧٧٧٤ / ١٩٨٨
الترقيم الدولى : ٣ – ١٠٤ – ٤٤٢ – ٩٧٧

المؤلف فى سطور

ولد ميخائيل سيرجيفتش جورباتشوف فى ٢ مارس / آذار ١٩٣١ فى قرية بريفولينو إحدى قرى إقليم ستافروبول بروسيا الجنوبية . وقد شغل منذ مارس / آذار ١٩٨٥ مناصب الأمين العام للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، ورئيس مجلس الاتحاد السوفييتى للدفاع ، وعضو هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى . وحصل على عضوية الحزب الشيوعى فى عام ١٩٥٢ .

وقد تخرج جورباتشوف من قسم القانون بجامعة الدولة فى موسكو فى عام ١٩٥٥ ومن معهد ستافروبول الزراعى فى عام ١٩٦٧ .

وفى الخامسة عشرة بدأ حياته العملية كعامل تشغيل لآلات الحصاد ، وفى منتصف الخمسينات كان قائداً لكومسمول ستافروبول ، وذلك بعد أن شغل منصب أمين لجنة كومسمول المدينة ثم أمين لجنة كومسموف الإقليم . وفى عام ١٩٦٦ أصبح أمينا للجنة مدينة ستافروبول التابعة للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، ثم الأمين الأول لهذه اللجنة .

وانتخب فى عام ١٩٧٠ عضوا فى السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتى ، وفى العام التالى انتخب فى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى عضوا باللجنة المركزية للحزب ، وفى عام ١٩٧٨ انتخب فى الاجتماع الموسع للجنة المركزية أمينا لهذه اللجنة ، وعندئذ انتقل للإقامة فى موسكو .

ولقد أصبح جورباتشوف فى عام ١٩٧٩ عضوا احتياطيا فى المكتب السياسى للجنة المركزية ثم عضوا كامل العضوية فى هذا المكتب منذ عام ١٩٨٠ .

دار المستقبل العربى

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة

ت ٦٦٥٩٠٠ القاهــــــــرة